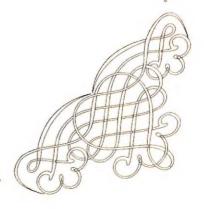




الكَتَابُكَالِكُ









الكَتَاكِئَا الرَّاكُةُ في القِيكاسِ

مِنْ الأَدِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ (وَهُوَ حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ) مِنْ العِلْمِ بِمَعْنَى التَّصَوُّرِ (١)، أَيْ إلْحَاقِهِ بِهِ فِي حُكْمِهِ ؛ (لِـمُسَاوَاتِهِ) مُضَافٌ لِلْمَفْعُ ولِ (٢)، أَيْ لِمُسَاوَاتِهِ اللَّوَّلِ النَّانِيَ (فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ) بِأَنْ تُوجَدَ بِتَمَامِهَا فِي الأَوَّلِ (عِنْدَ لِمُسَاوَاةِ الأَوَّلِ التَّانِيَ (فِي عِلَّةٍ حُكْمِهِ) بِأَنْ تُوجَدَ بِتَمَامِهَا فِي الأَوَّلِ (عِنْدَ لِمُسَاوَاةِ الأَوَّلِ التَّانِيَ (فِي عِلَّةٍ حُكْمِهِ) بِأَنْ تُوجَدَ بِتَمَامِهَا فِي الأَوَّلِ (عِنْدَ المُحَامِلِ) وَهُو المُجْتَهِدُ: وَافَقَ مَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ أَوْ (٣) لاَ . . . : بِأَنْ ظَهَرَ غَلَمُهُ.

فَتَنَاوَلَ الحَدُّ القِيَاسَ الفَاسِدَ كَالصَّحِيح.

(وَإِنْ خُصَّ) المَحْدُودُ (بِالصَّحِيحِ) أَيْ قُصِرَ عَلَيْهِ (حُذِف) مِنْ الحَدِّ (الأَخِيرُ) وَهُو عِنْدَ الحَامِلِ، فَلاَ يَتَنَاوَلُ حِينَئِذٍ إِلاَّ الصَّحِيحَ؛ لإنْصِرَافِ المُسَاوَاةِ المُطْلَقَةِ إِلَى مَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ.

وَالْفَاسِدُ قَبْلَ ظُهُورِ فَسَادِهِ مَعْمُولٌ بِهِ كَالصَّحِيجِ.

⁽١) لا العلم الجازِم، أيْ المعْروف؛ لأنَّ المعلومَ الأَوَّل الذي هو الأَصْلُ قد يكونُ ظَنِّياً، وهو الغالِب.

⁽٢) أي مساواة مصدر مضاف إلى المفعول به، وهو ضَميرُ الغَيبةِ، والفاعلُ مُستَتِرٌ تقديرُهُ هو يعودُ إلى المعلوم الأوّل، والضمير المفعولُ يعودُ إلى المعلوم الثاني.

⁽٣) في (أ) و (ج): أم.

(وَهُوَ) أَيْ القِيَاسُ (حُجَّةٌ فِي الأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ) كَالأَدْوِيَةِ (١). (قَالَ الإِمَامُ) الرَّازِيّ (اتِّفَاقًا) أَسْنَدَهُ إِلَيْهِ؛ لِيَبْرَأَ مِنْ عُهْدَتِهِ.

* * *

⁽١) وكلُّ تشبيه يجري لمماثلة شيء بشيء، كأنْ تصف داراً أو مركباً لآخر، ثم تشيرُ إلى مماثل له وتقول: هو مثلُ هذا، فيحصلُ لناظِرِ الإشارةِ عِلْمٌ بصفَةِ المشِبَّه.



(وَأَمَّا غَيْرُهَا) كَالشَّرْعِيَّةِ (فَمَنَعَهُ قَوْمٌ) فِيهِ^(١) (عَقْلاً) قَالُوا: لأَنَّـهُ طَرِيـقٌ لاَ يُؤْمَنُ فِيهِ الخَطَأُ، وَالعَقْلُ مَانِعٌ مِنْ سُلُوكِ ذَلِكَ.

قُلْنَا: بِمَعْنَى أَنَّهُ مُرَجِّحٌ لِتَرْكِهِ، لا بِمَعْنَى أَنَّهُ مُحِيلٌ لَهُ، وَكَيْفَ يُحِيلُهُ إِذَا ظَنَّ الصَّوَابَ فِيهِ؟!

(وَ) مَنَعَهُ (ابْنُ حَزْمٍ شَرْعَا) قَالَ: لأَنَّ النُّصُوصَ تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الحَوَادِثِ بِالأَسْمَاءِ اللَّغَوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إلَى اسْتِنْبَاطٍ وَقِيَاسٍ (٢).

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ (٣).

(وَ) مَنَعَ (دَاوُدُ غَيْرَ الجَلِيِّ) مِنْهُ بِخِلاَفِ الجَلِيِّ (١) الصَّادِقِ بِقِيَاسِ

⁽۱) ضمير (فيه) يعودُ إلى الغير في قوله: أما غيرها، أي غير الدَّنيوية وهي الشَّرعية، وممن منعه في شرعنا، تشنيف الشَّيعة والمعتزلة، والنَّظَّام منعه في شرعنا، تشنيف المسامع: ٢/ ٣١.

⁽Y) المحلى: 1/07.

⁽٣) لأنَّ الحوادث أوسع من النصوص.

⁽٤) لفظ الجلى ساقط من: (ب).

الأولى والمساوي كما يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي (١).

وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ المُخْتَصَرِ عَلَى أَنَّهُ لاَ يُنْكِرُ قِيَاسُ الأَوْلَى، وَهُو مَا يَكُونُ ثَبُوتُ الحُكْمِ فِيهِ فِي الفَرْعِ أَوْلَى مِنْهُ فِي الأَصْلِ كَمَا سَيَأْتِي (٢).

(وَ) مَنَعَهُ (أَبُو حَنِيفَةَ فِي الحُدُودِ وَالكَفَّارَاتِ وَالرُّخَصِ وَالتَّقْدِيرَاتِ) قَالَ: لِأَنَّهَا لاَ يُدْرَكُ المَعْنَى فِيهَا(٣).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ يُدْرَكُ فِي بَعْضِهَا فَيَجْرِي فِيهِ القِيَاسُ.

كَقِيَاسِ النَّبَّاشِ^(١) عَلَى السَّارِقِ فِي وُجُوبِ القَطْعِ بِجَامِعِ أَخْذِ مَالِ الغَيْر مِنْ حِرْزِ خُفْيَةً.

وَقِيَاسِ القَاتِلِ عَمْدًا عَلَى القَاتِلِ خَطَأً فِي وُجُوبِ الكَفَّارَةِ بِجَامِعِ القَتْلِ بِغَيْرِ حَقِّ.

وَقِيَاسٍ غَيْرِ الحَجَرِ عَلَيْهِ فِي جَوَازِ الإسْتِنْجَاءِ بِهِ الَّذِي هُـوَ رُخْصَةٌ بِجَامِع الجَامِدِ الطَّاهِرِ القَالِعِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو حَنِيفَةَ ذَلِكَ عَنْ القِيَاسِ بِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى الحَجَرِ، وَسَـمَّاهُ وَلَا لَهُ النَّصِّ، وَهُوَ لاَ يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْهُ (٥).

⁽۱) وهو ما علَّته لا خلاف فيها، كالأذى في ضرب الوالدين، بخلاف ما علته مختلف فيها كالطعم في قياس الأرز على القمح.

⁽۲) في (۳/ ۱۰۳۱، ۱۲۱۷).

⁽٣) أي لا تُدرك فيها العلَّة ؛ لأنَّها لا تعلم أحكامها إلا بالنصوص. فواتح الرحموت: ٢/ ٥٥٣.

 ⁽٤) في (أ): النبا.

⁽٥) أي أنَّ أبا حنيفة لم يقس غير الحجر في الاستنجاء عليه، بل أخذ حكم الحجر ؟ =

وَقِيَاسِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ عَلَى الكَفَّارَةِ فِي تَقْرِيرِهَا عَلَى المُوسِرِ بِمُدَّيْنِ _ كَمَا فِي كَفَّارَةِ الوِقَاعِ _ بِجَامِعِ أَنَّ _ كَمَا فِي كَفَّارَةِ الوِقَاعِ _ بِجَامِعِ أَنَّ كُلًا مِنْهُمَا مَالٌ يَجِبُ بِالشَّرْعِ وَيَسْتَقِرُّ فِي الذِّمَّةِ.

وَأَصْلُ التَّفَاوُتِ^(۱) مِنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿ لِيَنْفِقَ ذُوسَعَةِ مِن سَعَيَةٍ ﴾ [الطلاق: ٧] الآية .

(وَ) مَنَعَهُ (ابْنُ عَبْدَانِ^(۲) مَا لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ) لِوُقُوعِ حَادِثَةٍ لَمْ يُوجَدْ نَصَّ فِيهَا، فَيَجُوزُ القِيَاسُ فِيهَا لِلْحَاجَةِ، بِخِلاَفِ مَا لَمْ تَقَعْ^(۳) فَلاَ يَجُوزُ القِيَاسُ فِيهِ؛ لإنْتِفَاءِ فَائِدَتِهِ.

قُلْنَا: فَائِدَتُهُ العَمَلُ بِهِ فِيمَا إِذَا وَقَعَتْ تِلْكَ المَسْأَلَةُ.

(وَ) مَنَعَهُ (قَوْمٌ فِي الأَسْبَابِ وَالشُّرُوطِ وَالمَوَانِعِ) قَالُوا: لِأَنَّ القِيَاسَ فِيهَا يُخْرِجُهَا عَنْ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ (٤)؛ إذْ يَكُونُ المَعْنَى المُشْتَرَكُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ

لأنّه صار كأنّه حجر؛ لأنّه جامدٌ قالعٌ طاهرٌ، فهو إذن يسميه حجراً، فلم يخرج
 عن النّص.

⁽١) أي دليل التفاوت في نفقة الزوجة بين المد والمدين هي الآية.

⁽۲) هو عبدالله بن عبدان بن محمد بن عبدان أبو الفضل الفقيه، شيخ همدان وفقيهها وعالمها، كان ثقة ورعا جليل القدر، له مؤلفات كثيرة، توفي سنة (٤٣٣هـ)، طبقات الشافعية الكبرى: ٥/ ٦٥.

⁽٣) أي ما لم تقع حادثه.

⁽٤) من المانعين: الآمدي وابن الحاجب والبيضاوي، أي لا تكون أسباباً، ولا شروطاً، ولا موانع، بل مقيسا عليه.

المَقِيسِ عَلَيْهَا هُوَ السَّبَب، وَالشَّرْط، وَالمَانِع (١)، لاَ خُصُوصَ المَقِيسِ عَلَيْهِ، أَوْ المَقِيسِ

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ القِيَاسَ لاَ يُخْرِجُهَا عَمَّا ذُكِرَ، وَالمَعْنَى المُشْتَرَكُ فِيهِ كَمَا هُوَ عِلَّةٌ لَهَا يَكُونُ عِلَّةً لِمَا تَرَتَّبَ عَلَيْهَا(٢).

مِثَالُهُ فِي السَّبَبِ: قِيَاسُ اللَّوَاطَةِ عَلَى الزِّنَا بِجَامِعِ إِيلاَجِ فَرْجٍ فِي فَـرْجِ مُحَرَّمِ شَرْعًا مُشْتَهًى طَبْعًا.

(۱) أي عندما نقيس عليها غيرها ستكونُ علَّة القياس، وهو المعنى المشترك بين المقيس والمقيس عليه، أي ستكونُ العلَّة هي السَّبب والشَّرط والمانع.

وقد مثّل الشَّارح للسبب: بقياس اللَّواطة على الزّنا في وجوب الحد، فالزِّنا مقيسٌ عليه، واللواطة مقيس، والعلة إذن السبب، والمقيس عليه وهو الزِّنا هو سبب للحد، فصارت العلَّة هي نفس المقيس والمقيس عليه.

ومثال الشرط: قياس الغسل على الوضوء في توقف الصلاة على الغسل كالوضوء والوضوء نفسه هو شرط لصحة الصلاة، فصار الشرط مقيسا ومقيسا عليه.

ومثال المانع: قياس النفاس على الحيض في المنع من الصلاة، والحيض المقيس عليه هو المانع، فصار المانع أحد طرفي القياس؛ إذ تحول المقيس عليه إلى العلّة، وصارت العلّة هي المقيس عليه والمقيس، وليس بخصوص كونه، زنا، أو لواطة، أو وضوء، أو غسلا.

(٢) معنى هذا الجواب: أن الزنا، والوضوء، والحيض بقيت مقيسا عليها، وإن كانت هي سببا وشرطا ومانعا، فالقياس في عموم السبب، وعموم الشرط، وعموم المانع، وما مثل به هو أحد أفرادها أو هو ما صدقها، فهي ليست علة مطلقة بل علة خاصة لما يترتب عليها، وهو الحد في اللواطة، وعدم صحة الصلاة في ترك الغسل، وعدم صحة صلاة النفساء.

(وَ) مَنَعَهُ (قَوْمٌ فِي أُصُولِ العِبَادَاتِ^(١)) [فَنَفَوْا جَوَازَ الصَّلاَةِ بِالإِيمَاءِ المَقِيسَةِ عَلَى صَلاَةِ القَاعِدِ بِجَامِع العَجْزِ.

قَالُوا: لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ تَتَوَفَّرُ عَلَى نَقْلِ أُصُولِ العِبَادَاتِ] (٢) وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَعَدَمُ نَقْلِ الصَّلاَةِ بِالإِيمَاءِ - الَّتِي هِيَ مِنْ ذَلِكَ (٣) - يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهَا، فَلاَ يَثْبُتُ جَوَازُهَا بِالقِيَاسِ.

وَدَفْعُ ذَلِكَ بِمَنْعِهِ ظَاهِرٌ (١).

(وَ) مَنَعَ (قَوْمٌ) القِيَاسَ الجُزْئِيَّ (٥) (الحَاجِيِّ) أَيْ الَّذِي تَدْعُو الحَاجَةُ اللَّهُ وَالْحَاجَةُ إِلَى مُقْتَضَاهُ (كَضَمَانِ الدَّرْكِ) وَهُوَ الْكَ مُقْتَضَاهُ (كَضَمَانِ الدَّرْكِ) وَهُوَ ضَمَانُ الثَّمَن لِلْمُشْتَرِي إِنْ خَرَجَ المَبِيعُ مُسْتَحَقًّا (٦).

القِيَاسُ يَقْتَضِي مَنْعَهُ ؛ لأَنَّهُ ضَمَانُ مَا لَمْ يَجِبْ، وَعَلَيْهِ (٧) ابْنُ سُرَيْجٍ.

⁽١) منهم الحنفية، والجبائي، تشنيف المسامع: ٢/ ٣٥.

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من: (ج).

⁽٣) أي من الأمور التي تتوافر الدواعي لنقلها.

⁽٤) هو أن عدم النقل لا يدل على عدم جواز قياسها على أصل ثابت، وهو صلاة القاعد.

⁽٥) قُيِّدَ الحاجيُّ بالقياس الجزئي، أي في مسألة جزئية وفرعيَّة، أما الكليُّ وهو القاعدة الأصولية الشاملة وهي ترتُّب حكم على شيء، وعلَّة الترتب الحاجة بغض النظر عن مفرداتها، ثم يقاس على ذلك الشيء بعلة الحاجة، إذ لا يوجد نـص لـذلك الحكم سوى الحاجة، فالحاجي الكلى سيأتي في مسالك العلَّة: (١١٢١/٣).

⁽٦) أي حقاً لغير بايعه.

⁽٧) أي على المنع من القياس ابن سريج.

وَالأَصَحُّ صِحَّتُهُ ؛ لِعُمُومِ الحَاجَةِ إلَيْهِ ؛ لِمُعَامَلَةِ الغُرَبَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، لَكِنْ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الوُجُوبِ ، حَيْثُ يَخْرُجُ المَبِيعُ مُسْتَحَقًا .

وَالمِثَالُ غَيْرُ مُطَابِقٍ، فَإِنَّ [...] (۱) الحَاجَةَ دَاعِيَةٌ فِيهِ إلَى خِلاَفِ القِيَاسِ (۲)، إلاَّ أَنْ يُفَسَرَ قَوْلُهُ: الحَاجِيَّ: بِمَا تَدْعُو الحَاجَةُ إلَيْهِ، أَوْ إلَى القِيَاسِ (۲)، إلاَّ أَنْ يُفَسَرَ قَوْلُهُ: الحَاجِيَّ: بِمَا تَدْعُو الحَاجَةُ إلَيْهِ، أَوْ إلَى خِلاَفِهِ (۳)، فَإِنَّ المَسْأَلَةَ مَا خُوذَةٌ مِنْ ابْنِ الوَكِيلِ (٤)، وَقَدْ قَالَ «قَاعِدَةٌ: القِيَاسُ الجُزْئِيُّ إِذَا لَمْ يَرِدْ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ [أ/٩٩] بَيَانٌ عَلَى وَفْقِهِ مَعَ عُمُومِ الحَاجَةِ إلَى خِلاَفِهِ، هَلْ يُعْمَلُ بِذَلِكَ عُمُومِ الحَاجَةِ إلَى خِلاَفِهِ، هَلْ يُعْمَلُ بِذَلِكَ

⁽١) في (ج): زيادة كلمة (العادة).

⁽٢) الشَّافعية وبعض الفقهاء لا يجوِّزون ضمان أي شي لم يثبت في ذمَّة المضمون إلا هذه الجزئية، وهي دَرْكُ المَبيع، فيجوزُ أن يكفل شخص بايع شي فيما إذا تبيَّن أنَّ الشيءَ ليس له، فإنَّ صاحبه سيأخذُه من المشتري، وبعد أخذه سيكون ثمنه ديناً بذمة البائع، فالكفيلُ ضمن شيئاً لم يثبت الآن، بل بعد ظهور المباع ليس ملكاً لبائعه، فهذه الكفالة جوَّزها قياساً على ما هو ثابت في الذمَّة، بجامع الحاجة إلى الحفاظ على حقوق الناس.

⁽٣) أي لا حاجة إلى أنْ يقاسَ على ما ثبت بذمّة المدين؛ لأنّه يثبت حكمه بنفس الحاجة، فهو فردٌ من أفراد الأصل المقيس عليه، ولا يحتاج لحكم جواز الكفالة فيه إلى القياس، إذن جواز الكفالة في درك المبيع جاء مخالفاً للقياس وهو عدم جواز ضمان ما لم يجب ويثبت.

⁽٤) هو محمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد بن عطية المصري الأصل الشافعي المعروف بابن الوكيل صدر الدين أبو عبدالله، فقيه أصولي محدِّث متكلِّم أديب شاعر، ولد بدمياط سنة (٦٦٥هـ)، ونشأ بدمشق، توفي سنة (٢١٦هـ)، البداية والنهاية: ٢١٠/ ٨٠.

القِيَاس؟ فِيهِ خِلاَفٌ»(١).

وَذَكَرَ لَهُ صُوراً: مِنْهَا ضَمَانُ الدَّرْكِ ذَكَرَهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مِثَالٌ لِلشَّقِّ الثَّانِي مِنْ المَسْأَلَةِ (٢).

وَمِنْهَا _ وَهُوَ مِثَالٌ لِلأَوَّلِ^(٣) _ صَلاَةُ الإِنْسَانِ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ المُسْلِمِينَ فِي مَشَارِقِ الأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا وَغُسِّلُوا وَكُفِّنُوا فِي ذَلِكَ اليَوْمِ، المُسْلِمِينَ فِي مَشَارِقِ الأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا وَغُسِّلُوا وَكُفِّنُوا فِي ذَلِكَ اليَوْمِ، القِيَاسُ يَقْتَضيِي جَوَازَهَا، وَعَلَيْهِ الرُّويَانِيُّ (٤)؛ لِأَنَّهَا صَلاَةٌ عَلَى غَائِبٍ، وَالحَاجَةُ دَاعِيَةٌ لِذَلِكَ؛ لِنَفْعِ المُصَلِّي وَالمُصَلِّى عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَرِدْ مِنْ النَّبِيِّ عَلِيْهُ (٥) بَيَانٌ لِذَلِكَ.

وَوَجْهُ مَنْعِ القِيَاسِ فِي الشِّقِّ الأَوَّلِ: الإِسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِعُمُومِ الحَاجَةِ (٦)، وَفِي الثَّانِي: مُعَارَضَةُ عُمُوم الحَاجَةِ لَهُ(٧).

أ ـ قياسه على بقية الديون المعدومة التي لم تثبت بالذمة فيمتنع، وهـذا هـو الذي =

⁽١) انظر الخلاف في البحر المحيط: ٧/ ٩٢.

⁽٢) أي المخالف للقياس، أي عموم الحاجة إلى خلافه، أما الشق الأول فهو قول ابن الوكيل (مع عموم الحاجة إليه في زمانه) على المنابع المنابع

⁽٣) وهو عموم الحاجة إليه في زمانه ﷺ.

⁽٤) هو شريح بن عبد الكريم بن أحمد الروياني أبو نصر فقيه شافعي، ولي القضاء في آمل طبرستان، من كتبه: روضة الأحكام وزينة الحكام في أدب القضاء، توفي سنة (٥٠٥ه). الأعلام: ٣/ ١٦١.

⁽٥) الصلاة ساقطة من: (ب) و(ج).

⁽٦) أي الحاجة هي دليلٌ للجواز ولا حاجة إلى القياس لبيان الجواز.

⁽V) إن درك المبيع يتعارض فيه أمران:

وَالمُجِيزُ فِي الأَوَّلِ قَالَ: لاَ مَانِعَ مِنْ ضَـمٍّ دَلِيلٍ إلى آخَرَ (''، وَفِي الثَّانِي قَدَّمَ القِيَاسَ عَلَى عُمُوم الحَاجَةِ ('').

(وَ) مَنَعَ (آخَرُونَ) القِيَاسِ (فِي العَقْلِيَّاتِ) قَالُوا: لاِسْتِغْنَائِهَا عَنْهُ بِالعَقْلِ، وَمَنْ أَجَازَ قَالَ: لاَ مَانِعَ مِنْ ضَمَّ دَلِيلِ إلَى دَلِيلِ^(٣) آخَرَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قِيَاسُ البَارِئِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ فِي أَنَّهُ يُرَى بِجَامِعِ الوُجُودِ؛ إذْ هُوَ عِلَّةُ الرُّؤْيَةِ.

(وَ) مَنْعَهُ (آخَرُونَ فِي النَّفْيِ الأَصْلِيِّ) أَيْ بَقَاءِ الشَّيْءِ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ: بِأَنْ يَنْتَفِيَ المُحُكْمُ فِيهِ لِإِنْتِفَاءِ مَدْرَكِهِ (١٠): بِأَنْ لَمْ يَجِدْهُ المُجْتَهِدُ بَعْدَ البَحْثِ عَنْهُ (٥٠).

⁼ جوَّزه المصنف على خلاف القياس.

ب ملاحظة أنه داخل في عموم الحاجة، وهو جزئيٌ منها لا يقاسُ على بقية الديون، بل يأخذ حكمه من عموم الحاجة.

⁽١) أي القياس، ودخوله في عموم الحاجة.

 ⁽٢) أي يقاس، ويأخذ حكمه من القياس لا من عموم الحاجة.

⁽٣) لفظ (دليل) ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٤) أي دليلُه، وسمي مَدرَكا؛ لأنَّ الحكم يُدرَك به، ولفظ مَدرَك اسم مكان، وسمي الدليل به؛ لأنَّهُ موضع إدراك الحكم.

⁽٥) منع الغزاليُّ وإمام الحرمين القياس على البراءة الأصلية إذا كان قياس علـة، وجـوَّزاه في على البراءة الأصلية إذا كان قياس علـة، وجـوَّزاه في قياس الدلالة في (١٢١٨/٣).

فقياس العلَّة: هو ما صرح بالعلة فيه، كما يقال: يحرمُ الوسكي قياساً على الخمر = =

فَإِذَا وُجِدَ شَيْءٌ يُشْبِهُ ذَلِكَ لاَ حُكْمَ فِيهِ:

قِيلَ: لاَ يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِلإِسْتِغْنَاءِ عَنْ القِيَاسِ^(١) بِالنَّفْيِ الأَصْلِيِّ. وَقِيلَ: يُقَاسُ؛ إذْ لاَ مَانِعَ مِنْ ضَمِّ دَلِيلِ إلَى آخَرَ^(٢).

(وَتَقَدَّمَ قِيَاسُ اللَّغَةِ^(٣)) فِي مَبْحَثِهَا؛ لأِنَّ ذِكْرَهُ هُنَاكَ أَنْسَبُ مِنْ ذِكْرِ مُعْظَمِهمْ لَهُ هُنَا، وَنَبَّهَ عَلَيْهِ؛ لِئلاً يُظَنَّ أَنَّهُ أَغْفَلَهُ.

* * *

وقياسُ الدلالة: هو ما جمع فيه بين لازم العلَّة فأثرها فحكمها:
 أ ـ لازم العلَّة: الوسكي حرامٌ كالخمر بجامع الرائحة الشَّديدة الملازمة.
 ب ـ أثر العلَّة: القتلُ بالمثقل كالمحدَّد فيه القصاص بجامع الإثم، وهو أثر العلَّة.
 ج ـ حكم العلَّة: تقطعُ الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدية عليه

ج ـ حكم العلَّة: تقطّعُ الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدية عليهم في ذلك إذا كان غير عمد، ووجوب الدية حكم.

⁽١) في (ب): عنه.

⁽٢) هما القياس والبراءة الأصلية، وهنا تكرار في (أ) من قوله: مثال ذلك إلى قوله: بعد البحث عنه.

⁽٣) تقدم قياس اللغة في مبحثها (١/٣٦٧).



(وَالصَّحِيحُ) أَنَّ القِيَاسَ (حُجَّةٌ)؛ لِعَمَلِ كَثِيرٍ مِنْ الصَّحَابَةِ بِهِ مُتَكَرِّرًا شَائِعًا مَعَ سُكُوتِ البَاقِينَ الَّذِي هُوَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ _مِنْ الأُصُولِ العَامَّةِ _ شَائِعًا مَعَ سُكُوتِ البَاقِينَ الَّذِي هُوَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ _مِنْ الأُصُولِ العَامَّةِ _ وَفَاقٌ (١) عَادَةً؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَعْتَبِرُوا ﴾ [الحشر: ٢] وَالإعْتِبَارُ قِيَاسُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ (٢).

(إلاَّ فِي) الأُمُورِ (العَادِيَّةِ وَالْخِلْقِيَّةِ) أَيْ الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى العَادَةِ وَالْخِلْقَةِ كَأَقُلَ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ أَوْ الْحَمْلِ وَأَكْثَرِهِ فَلاَ يَجُوزُ ثُبُوتُهَا بِالْقِيَاسِ ؛ لأَنَّهَا لاَ يَجُوزُ ثُبُوتُهَا بِالْقِيَاسِ ؛ لأَنَّهَا لاَ يُدْرَكُ الْمَعْنَى فِيهَا، فَيَرْجِعُ فِيهَا إِلَى قَوْلِ الصَّادِقِ.

⁽۱) (وفاقٌ) خبر، والمبتدأ قوله: هو الضمير الواقع بعد الذي، والذي: نعت لقوله سكوت، وقوله: في مثل ذلك: أي عمل الكثير مع سكوت البعض فهو إجماع قطعي وإن كان سكوتيا؛ لأنّه قارنه كثرة وقوع مثل ذلك من الصحابة؛ لذا قال: من الأصول العامة، أي أنّ كثرة سكوتهم على مثل ذلك من الأصول العامة المؤّيدة بعمل الكثير من الصحابة؛ للإجماع السكوتي، ويعدُّ سكوتهم وفاقاً في العادة.

⁽٢) لأنَّ اعتبروا مأخوذٌ من العبور من جانب إلى آخر، وهنا نعبِّر من تحريم الخمرة إلى تحريم الوسكي أو البيرة بجامع الإسكار، والآية نزلت في إجلاء بني النضير، وجَّهُ اللهُ تعالى الأمرَ لأولي البصائر أنْ يعتبروا فإنَّ ما جرى على بني النضير قد يجرى على غيرهم إنْ عملوا بمثل عملهم.

وَقِيلَ(١): يَجُوزُ ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُدْرَكُ (٢).

(وَإِلاَّ فِي كُلِّ الأَحْكَامِ^(٣)) فَلاَ يَجُوزُ ثُبُوتُهَا بِالقِيَاسِ؛ لأِنَّ مِنْهَا مَا لاَ يُدرَكُ مَعْنَاهُ، كَوُجُوبِ الدِّيَةِ عَلَى العَاقِلَةِ (٤).

وَقِيلَ⁽⁰⁾: يَجُوزُ بِمَعْنَى أَنَّ كُلاً مِنْ الأَحْكَامِ صَالِحٌ لأَنْ يَثْبُتَ بِالقِيَاسِ: بِأَنْ يُدْرَكُ مَعْنَاهُ، وَوُجُوبُ الدِّيَةِ عَلَى العَاقِلَةِ لَهُ مَعْنَى يُدْرَكُ: وَهُو إَعَانَهُ الجَانِي فِيمَا هُوَ مَعْذُورٌ فِيهِ⁽¹⁾، كَمَا يُعَانُ الغَارِمُ لإصْلاَحِ ذَاتِ البَيْنِ بِمَا يُصْرَفُ إِلَيْهِ مِنْ الزَّكَاةِ.

(وَإِلاَّ القياسُ على مَنسُوخٍ) فلا يَجوزُ؛ لانتِفاءِ اعْتِبارِ الجامِعِ بالنَّسْخِ. وقيلَ (٧): يَجوزُ؛ لأنَّ القياسَ مُظهِرٌ لِحُكمِ الفرعِ الكَمينِ (٨)، وَنسَخُ

⁽١) من المجوِّزين الماوردي والروياني، الغيث الهامع: ص(١٩).

⁽٢) أي المعنى وهي العلَّة، فيقاسُ أقلُّ النَّفاس على أقلِّ الحيض مثلاً.

⁽٣) أي لا يمكنُ أن نقولَ: إنَّ كل الأحكام صالحة؛ لأنَّ تثبت بالقياس، فإنَّ بعضها غير معقولِ المعنى فلا يثبت بالقياس، بل بالنَّص أو الإجماع.

⁽٤) مع أنَّ العاقلة غير جانية.

⁽٥) قال بالجواز أبو الحسن البصري، وأبو إسحاق، وأبو بكر الرازي، وفخر الدين، الغيث الهامع: ص(٥٢١).

⁽٦) هو معذور؛ لأنَّهُ ليس متعمداً، والديةُ تكون على الخطأ وشبه العمد.

 ⁽٧) ربما ينسب للحنفية؛ لانهم يجوّزون نسخ حكم الأصل مع بقائه في الفرع،
 الغيث الهامع: ص(٥٢٠).

⁽٨) أي أنَّ حكم المقيس ثابتٌ في الواقع وهو كمين علينا، فهو محكوم به عند الله من الأزل، أي مستورٌ يُظهرهُ لنا القياس، فإذا أظهرهُ فقد ثبت له حكم، ولا يضرُّ زواله من المقيس عليه بالنسخ؛ لأنَّ الأصل ليس مثبتاً لحكم الفرع حتى يزول بزواله.

الأصلِ ليس نسخاً للفرع.

(خِلافاً للمُعَمِّمِينَ) جَوازَ القِياسِ في المُستَثْنَياتِ المَذكورةِ، وَقَد تَقَدَّمَ تَوجيهُهُ (١).

(وليسَ النَّصُ على العِلَّةِ) لِحُكم (وَلَوْ في) جانِبِ (التَركِ أمراً بِالقياسِ) أي ليسَ أمراً بِهِ لا في جَانِبِ الفِعْلِ نحو: أكرِم زيداً لِعِلمِهِ، وَلا في جَانِبِ الفِعْلِ نحو: أكرِم زيداً لِعِلمِهِ، وَلا في جَانِبِ الفَعْلِ نحو: الخَمرُ حَرامٌ لإسكارها.

(خِلافاً لِلبَصرِيِّ) أبي الحُسَينِ في قَولِهِ: إنَّهُ أمرٌ بِهِ في الجانبين (٢٠)؛ إذ لا فائِدَةَ لِذِكْرِ العِلَّةِ إلا ذلكَ (٢)، حَتَّى لَو لَم يَرِدْ التَّعَبُّدُ بِالقِياسِ استُفِيْدَ في هذِهِ الصُّورَةِ (٤).

قُلنا: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لا فائِدَةَ فيهِ (٥) إلا ذلك، بَل الفائِدةُ بَيانُ مَـدْرَكِ المُحكم؛ لِيَكونَ أوقَعَ في النَّفسِ (٦).

⁽۱) وهم من عبَّر عنهم بقوله: وقيل، وقد بين ذلك الشَّارح بعد كلِّ رأي راجح ذكَـر المرجوح.

⁽٢) أي الأمر والنهي، انظر البحر المحيط: ٧/ ٤٢.

⁽٣) في (ط): ذاك.

⁽٤) يرى أبو الحسين البصري أنَّ ذكر العلَّة بعد الأمر والنهبي دليلٌ على مشروعية القياس، ولو لم يرد دليل على التعبُّد به وأخذ الأحكام منه.

⁽٥) لفظ (فيه) ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٦) أي ذكر العلَّة مع الأمر والنهي فيه فائدة معرفة سبب الأمر والنهي، فذكرها فيه فائدة، وليست الفائدة محصورة في بيان مشروعية القياس والأمر به.

(وَثَالِئُهَا) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَبدِاللهِ البَصرِيِّ (۱) (التَّفصيلُ (۲)) أي أنَّهُ أَمْرٌ بِهِ في جَانِبِ التَّركِ المَفسَدَةُ، وإنَّما يَحصُلُ في جَانِبِ التَّركِ المَفسَدَةُ، وإنَّما يَحصُلُ الغَرَضُ مِنْ انعِدامِها (۳) بالامتِناعِ عَنْ كُلِّ فَردٍ مِمَّا تَصْدُقُ عَلَيْهِ العِلَّةُ، وَالعِلَّةُ في الفِعْلِ المَصْلَحَةُ، وَيَحْصُلُ الغَرَضُ مِنْ حُصُولِها بِفَرْدٍ (۱).

قُلنا: قَولُهُ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ مِمَّا تَصْدُقُ عَلَيْهِ [العِلَّةُ مَمْنُوعٌ، بَلْ يَكَفَي عَنْ كُلِّ فَرد مِمَّا يَصدُقُ عَلَيْهِ] (٥) المُعَلَّلُ (٦).

* * *

⁽١) تقدمت ترجمته في (٧٣٩/٢)، وينظر رأيه في البحر: ٧/ ٤٢.

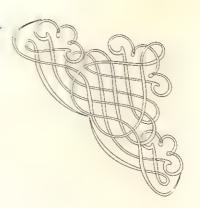
⁽٢) الإحكام للآمدي: ٤/ ٥٨.

⁽٣) أي المفسدة إذا انعدمت حصل الغرض بترك ما نهى عنه بالنص، وبقية الأفراد بالقياس.

⁽٤) وهو الفرد الذي ورد به النص فقط.

⁽٥) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).

⁽٦) فالخبر جاء نهي عنه، فالبصري يرى أن المفسدة لا تندرئ إلا بسريان النهي إلى كل ما فيه إسكار وتصدق عليه علة الإسكار، وغيره يقول ليس ما تصدق عليه العلّة مشمول بالنهي، بل كل ما يصدق عليه المعلّلُ وهو لفظ الخمر فهو منهي عنه، ولا يشترط أن يطلق لفظ الخمر على كل مسكّر.



[أركانُ القياس]

(وَأَرْكَانُهُ) أَيْ القِيَاسِ (أَرْبَعَةٌ): مَقِيسٌ عَلَيْهِ، وَمَقِيسٌ، وَمَعْنَى مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، وَحُكْمٌ لِلْمَقِيسِ عَلَيْهِ يَتَعَدَّى بِوَاسِطَةِ المُشْتَرَكِ إِلَى المَقِيسِ.

وَلَمَّا كَانَ يُعَبَّرُ عَنْ الأَوَّلَيْنِ مِنْهَا بِالأَصْلِ وَالفَرْعِ عَلَى خِلاَفِ فِي ذَلِكَ (١) ذَكَرَهُ (١) فِي ضِمْنِ تَعْدِيدِهَا فَقَالَ:

* * *

⁽١) الخلافُ في تسمية الأصل والفرع من هذه الأربعة:

الرأي الأول: إنَّ الأصل المقيس عليه، والفرع المقيس.

الرأي الثاني: حكم المقيس هو الأصل، وحكم المقيس عليه هو الفرع. الرأي الثالث: الأصل دليلُ حكم المقيس عليه.

⁽٢) أي ذكر الخلاف ضمن تعديدها الاتجاه، ولم يصرّح به بصورة منفردة، ولم يذكر السبكي في المتن وجود الخلاف السابق.



الأَوَّلُ: (الأَصْلُ: وَهُوَ مَحَلُّ الحُكْمِ المُشَبَّهُ بِهِ) بِالرَّفْعِ صِفَةُ المَحَلِّ، أَيْ المَقِيس عَلَيْهِ.

(وَقِيلَ^(١): دَلِيلُهُ) أَيْ دَلِيلُ الحُكْم.

(وَقِيلَ^(۲): حُكْمُهُ) أَيْ حُكْمُ المَحَلِّ المَذْكُورِ، وَسَيَأْتِي: أَنَّ الفَرْعَ المَحَلُّ المَشْبَّهُ، وَقِيلَ^(۳): حُكْمُهُ^(٤)، وَلاَ يَتَأَتَّى فِيهِ قَوْلٌ بِأَنَّهُ دَلِيلُ الحُكْمِ (٥)؛ كَيْفَ وَدَلِيلُهُ القِيَاسُ؟!

(١) هو قول المتكلمين، الغيث الهامع: ص (٥٢٢).

(٢) قال بذلك إمام الحرمين، المصدر السابق.

(٣) في (٣/ ١٠٢٩).

(٤) أي حكم الفرع هو الذي يُسمَّى بالفرع.

(٥) أي لا يمكن أنْ يطلَق الفرع على دليل حكم الفرع؛ لأنَّ دليله هو نفس القياس.

(٦) أي الأول من قولي الفَرع هو المحلُّ المقيس، فهذا القول: وهو أنَّ الفرع هو محلُّ الحكم منه مبنيٌ على القول الأول من الأقوال الثلاثة في الأصل المذكور في المتن أوّلاً أنَّ المراد بالأصل محل الحكم.

وَالثَّانِي (١) مَبْنِيٌّ عَلَى الثَّالِثِ، وَكَذَا عَلَى [١٠٠/] الثَّانِي (٢)؛ لأَنَّهُ إذَا صَحَّ تَفَرُّعُهُ عَنْ دَلِيلِهِ؛ لإسْتِنَادِ الحُكْم عَنْ الحُكْم صَحَّ تَفَرُّعُهُ عَنْ دَلِيلِهِ؛ لإسْتِنَادِ الحُكْم إلَيْهِ.

وَكُلُّ مِنْ هَذِهِ الأَقْوَالِ الَّتِي فِي التَّسْمِيَةِ لاَ تَخْرُجُ عَمَّا فِي اللَّغَةِ: مِنْ أَنَّ الأَصْلَ مَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَالفَرْعَ مَا يَنْبَنِي عَلَى غَيْرِهِ.

وَالْأَوَّلُ مِنْ الْأَقْوَالِ فِيهَا أَقْرَبُ (٣) كَمَا لا يَخْفَى.

وَلِكُوْنِ حُكْمِ الفَرْعِ غَيْرَ حُكْمِ الأَصْلِ بِاعْتِبَارِ المَحَلِّ (1) _ وَإِنْ كَانَ عَيْنَهُ بِالحَقِيقَةِ (١) _ صَحَّ تَفَرُّعُ الأَوَّلِ (١) عَلَى الثَّانِي (٧) بِاعْتِبَارِ مَا يَـدُلُّ عَلَيْهِ مَـا

⁽۱) وهو أنَّ الفرع هو حكم المقيس لا نفس المقيس مبنيٌّ على الثالث وهو حكم محل الأصل.

⁽٢) أي القول بأنَّ المراد بالفرع هو حكمه مبنيٌّ على القول الثاني أيضاً، وهو أنَّ الأصل دليلُ حكم المشابه به، أي المقيس عليه؛ لأنَّ حكم الفرع متفرَّع عن حكم الأصل، فإذن هو متفرِّع على دليل حكم المقيس عليه؛ لأنَّ الحكم مستند إلى الدليل.

⁽٣) وهو قوله: (هو محل حكم)، لأنَّ حكمَ الفرع يبتنى عليه، وهو أقربُ إلى المفهوم اللُّغوي وإلى استعمال الفقهاء.

⁽٤) فتحريمُ الخمر هو غير تحريم الوسكي باعتبار أنَّ التَّحريم للأوَّل محلُّه الخمر ، وتحريمُ الثاني محلُّه الوسكي.

⁽٥) أي تحريمُ الأول وهو الكائن في الأصل هو نفس التَّحريم الحاصل بالوسكي من حيث حقيقته.

 ⁽٦) أي القول الأول من فرعي الفرع، وهو المقيس عليه.

⁽٧) على الثاني من الأقوال في المتن، وهو أنَّ المراد بالأصل هو حُكْمُه؛ لأنَّ الفرع تفرُّع على الأصل، فكأنَّه = تفرُّعٌ عن الأصل، فحكم الأصل هو حكم له؛ لأنَّهُ متفرّع على الأصل، فكأنَّه =

وَعِلْمِ المُجْتَهِدِ بِهِ، لا بِاعْتِبَارِ مَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ؛ فَإِنَّ الأَحْكَامَ قَدِيمَةُ، وَالأَمْرِ وَالمَّدِيمَ المَّارِ المَّدِيمِ (١).

(وَلاَ يُشْتَرَطُ) فِي الأَصْلِ الَّذِي يُقَاسُ عَلَيْهِ (دَالٌّ عَلَى جَوَازِ القِيَاسِ عَلَيْهِ (دَالٌّ عَلَى جَوَازِ القِيَاسِ عَلَيْهِ ('') بِنَوْعِهِ أَوْ شَخْصِهِ، وَلاَ الاتِّفَاقُ ('') عَلَى وُجُودِ العِلَّةِ فِيهِ خِلاَفًا لِزَاعِمَيْهِمَا ('') بِالتَّثْنِيَةِ، أَيْ زَاعِمِ اشْتِرَاطِ الأَوَّلِ (''): وَهُوَ عُثْمَانُ البَتِّيُّ ('')، وَزَاعِم اشْتِرَاطِ الثَّانِي (''): وَهُو بِشْرٌ المَريسِيُّ (۸).

دخل في حكمه وصار حكم الأصل كأنَّه حكم له.

⁽۱) أي أنَّ حكم الفرع _وهو تحريمُ الوسكي مثلاً _ ليس متفرعاً على حكم الخمر في الواقع ونفس الأمر ؛ لأنَّ الأحكام قديمة وثابتة لا يتبع بعضها البعض، فتحريمُ الوسكي هو ثابتٌ في القِدَم مع حكم الخمر، ولكن نعتبره مبنياً على حكم الخمر ؛ لأنَّ القياس دلَّ عليه وبموجب علم المجتهد فقط.

⁽٢) لفظ (عليه) ساقط من: (أ) و(ج).

⁽٣) في (ط): اتفاق.

⁽٤) في (أ) و(ج): لزاعمها.

⁽٥) أي يشترطُ في الأصل للقياس عليه أنْ يقترنَ به لفظٌ يدلُّ على جواز القياس على عليه، وهو ما يشترطه البتي، حيث اشترط أنْ يدلَّ دليلٌ على جواز القياس على نوع هذا القياس، أو على هذه المسألة بشخصها.

⁽٦) هو عثمان بن مسلم، وقبل سلمان أبو عمرو البصري، شيخ أهل الرأي بالبصرة، روى عن أنس والشعبي وغيرهما، وروى عنه شعبة والثوري وحماد بن سلمة وغيرهم، وثّقهُ ابن معين، توفي سنة (١٤٣هـ)، طبقات الشيرازي: ص(٩١).

 ⁽٧) أي يشترط في جواز القياس أنْ تكون العلَّة متفقاً عليها عند الجميع، وهو ما اشترطه المريسي.

⁽٨) هو بشر بن غياث المريسي، نسبة إلى درب المريس ببغداد، أدرك أبا حنيفة =

فَعِنْدَ الأَوَّلِ: لاَ يُقَاسُ فِي مَسَائِلِ البَيْعِ مَثَلاً إلاَّ إذَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَاذِ القِيَاسِ فِيهِ.

وَعِنْدَ الثَّانِي: لاَ يُقَاسُ فِيمَا أُخْتُلِفَ فِي وُجُودِ العِلَّةِ فِيهِ، بَلْ لاَ بُدَّ بَعْدَ الإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ عِلَّتَهُ كَذَا. الإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ عِلَّتَهُ كَذَا. وَمَا اشْتَرَطَاهُ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ لاَ دَلِيلَ عَلَيْهِ.

* * *

⁼ ولازم أبا يوسف وأخذ عنه الفقه، تنسبُ إليه الفرقة المريسية، تـوفي سـنة (٢٢٨ه). الفتح المبين: ١/ ١٣٦.



(الثَّانِي) مِنْ أَرْكَانِ القِيَاسِ (حُكْمُ الأَصْلِ، وَمِنْ شَرْطِهِ:

١. ثُبُوتُهُ بِغَيْرِ القِيَاسِ^(١)، قِيلَ^(٢): وَالإِجْمَاعِ)؛ إذْ لَوْ ثَبَتَ بِالقِيَاسِ كَانَ القِيَاسُ الثَّانِي عِنْدَ اتِّحَادِ العِلَّةِ لَغُوّا؛ لِلإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِقِيَاسِ الفَرْعِ فِيهِ عَلَى الأَصْلِ فِي الأَوَّلِ، وَعِنْدَ اخْتِلاَفِهِمَا^(٣) غَيْرَ مُنْعَقِدٍ؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاكِ الأَصْلِ وَالفَرْع فِيهِ (٤) فِي عِلَّةِ الحُكْم.

مِثَالُ الأُوَّلِ^(٥): قِيَاسُ الغُسْلِ عَلَى الصَّلاَةِ فِي اشْتِرَاطِ النَّيَةِ بِجَامِعِ العِبَادَةِ، ثُمَّ قِيَاسُ الوُضُوءِ عَلَى الغُسْلِ فِيمَا ذُكِرَ، وَهُوَ لَغُوَّ؛ لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ لِعِبَادَةِ، ثُمَّ قِيَاسُ الوُضُوءِ عَلَى الصَّلاَةِ (٢).

⁽١) أي حكم الأصل، أي أن يكون حكم الأصل ثابتاً بنصٌّ من كتاب أو سنة، ولم يثبت بالقياس.

⁽٢) حكاه الشيخ أبو إسحاق. الغيث الهامع: ص(٥٢٣).

⁽٣) أي العلَّة في المقيس على ما ثبت حكمه بالقياس.

⁽٤) أي في ذلك القياس الذي اختلفت فيه العلَّة.

⁽٥) أي ما اتَّحدت به علَّة المقيس الثاني على المقيس الأول.

⁽٦) أي لا حاجة لتوسط الوضوء، بل يقاسُ الغسل على الصلاة مباشرة، كما قيس =

٤. (وَ) كَوْنُهُ (غَيْرَ فَرْعِ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِلْوَسَطِ) عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ فَرْعَا (الْعَلَمَةُ) فَإِنْ ظَهَرَتْ جَازَ كَوْنُهُ فَرْعًا.

(وَقِيلُ^(۲)) يُشْتَرَطُّ كَوْنَهُ غَيْرَ فَرْعِ (مُطْلَقًا) وَإِلاَّ فَالعِلَّةُ فِي القِيَاسَيْنِ إِنْ التَّانِي غَيْرَ مُنْعَقِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ. اتَّحَدَتْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ مُنْعَقِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَدَفَعَ المُصَنِّفُ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ لِلْوَسَطِ ـ الَّذِي هُـوَ الفَـرْعُ فِـي الأَوَّلِ وَالأَصْلُ فِي الثَّانِي مَثَلًا ـ فَائِدَةٌ (٣).

كَمَا يُقَالُ (٤): التُّقَاحُ رِبَوِيٌّ قِيَاسًا عَلَى الزَّبِيبِ بِجَامِعِ الطُّعْمِ، وَالزَّبِيبُ رِبَوِيٌّ قِيَاسًا عَلَى رِبَوِيٌّ قِيَاسًا عَلَى التَّمْرُ رِبَوِيٌّ قِيَاسًا عَلَى اللَّمْرِ بِجَامِعِ الطُّعْمِ مَعَ الكَيْلِ، وَالتَّمْرُ رِبَوِيٌّ قِيَاسًا عَلَى البُرِّ بِجَامِعِ الطُّعْمِ وَالكَيْلِ مَعَ القُوتِ، وَالأُرْزُ رِبَوِيٌّ قِيَاسًا عَلَى البُرِّ بِجَامِعِ الطُّعْمِ وَالكَيْلِ وَالقُوتِ الغَالِبِ (٥).

⁼ واللغويات؛ ليفرز قياسَ الشَّرعيات عن قياس العقليات واللغويات، أما الآمديُّ فإنَّهُ لم يحتج إلى هذا القيد؛ لأنَّهُ يمنعُ القياس في العقليات واللغويات، فلا حاجة إلى قيد يحترز به عنها.

⁽١) أي من شروط حكم الأصل أنْ لا يكونَ حكماً للفرع إلا إذا ظهر فائدة كأنْ تأتي بحكم في فرع يتعدَّى إليه من أصل ثم نقيسُ على حكم ذلك الفرع فرعاً آخر .

⁽٢) القائل به الكرخي، وبعض الشافعية. الإحكام: ٣/ ٢١٥.

⁽٣) فائدة: فاعلٌ للفعل _وهو لفظ_: يظهر.

⁽٤) مثال لما يظهر بتوسط فرع بين فرع ثانٍ وبين الأصل المقيس عليه.

⁽٥) هكذا: الأصل: البرفيه الربا؛ لأنَّ فيه الطُّعْم، والكيل، والقوتُ الغالب، يقاس عليه الأرز بجامع الطُّعْم، والكيل، والقوت الغالب، ثمَّ يقاسُ على الأرز التَّمر بجامع الطُّعْم، والكيل، والقوت، ثم يقاسُ على التمر الزبيبُ بجامع الطُّعْمِ مع الكيل، وليس قوتاً غالباً، ثم يقاسُ التُّفاح على الزَّبيب بجامع الطَّعم فقط.

ثُمَّ يَسْقُطُ الكَيْلُ وَالقُوتُ عَنْ الإعْتِبَارِ بِطَرِيقَةٍ (١)، فَيَثْبُتُ أَنَّ العِلَّةَ الطَّعْمُ وَحْدُهُ، وَأَنَّ التُّفَّاحَ رِبَوِيٌّ كَالبُرِّ.

وَلَوْ قِيسَ ابْتِدَاءً عَلَيْهِ بِجَامِعِ الطُّعْمِ لَمْ يَسْلَمْ مِمَّنْ يَمْنَعُ عِلِّيَّتَهُ (٢)، فَقَدْ ظَهَرَ لِلْوَسَطِ بِالتَّدْرِيجِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ السَّلاَمَةُ مِنْ مَنْعِ عِلِيَّةِ الطُّعْمِ فِيمَا ذُكِرَ، فَتَكُونُ تِلْكَ القِيَاسَاتُ (٣) صَحِيحَةً (٤).

بِخِلاَفِ مَا لَوْ قِيسَ التُّفَّاحُ عَلَى السَّفَرْجَلِ، وَالسَّفَرْجَلُ عَلَى البِطِّيخِ، وَالسَّفَرْجَلُ عَلَى البِطِّيخِ، وَالسَّفَرْجَلُ عَلَى البُرِّ، فَإِنَّهُ لاَ فَائِدَةَ لِلْوَسَطِ فِيهَا؛ لإَنَّ وَالبِطِّيخُ عَلَى القِثَّاءُ عَلَى البُرِّ، فَإِنَّهُ لاَ فَائِدةَ لِلْوَسَطِ فِيهَا؛ لإَنَّ

⁽۱) طريقة إسقاط وصف الكيل والقوت بطريقة الإسقاط وهو أنْ يقولَ الخصم: لا نسلم أن علَّة الربا الكيل؛ لوجود الكيل في الجبس أو الجصِّ وهو ليس ربوياً، ولا نسلم أنَّ علة الربا القوت؛ لتخلُّفه في الملح، فإنَّهُ ربويٌ وغيرُ مقتات، إذن أسقطنا بطريقة الإسقاط وصفين، وبقي وصفُ الطُّعْمِ في التفاح، فهنا وسطنا بين التفاح والبُرَّ عدة فروع، ولكنْ أفدنا من هذا التوسط إسقاط وصفي الكيل والقوت، وبقي الطُّعْمُ هو العلَّة الوحيدة في قياس التفاح على البر.

⁽٢) أي علية الطعم.

⁽٣) في (أ): القياس.

⁽٤) أي القياسات التي ذُكر فيها الطعم سليمة ؛ لسلامة الطُّعْمِ في الكل ؛ إذ الخصم لم يُسلِّم ما اقترن بها من الكيل والقوت، ولم يتعرض للطُّعْمِ، وكأنَّ الوصفين صارا الهدف لعدم اعتبارهما من الخصمين، ولم يكن الطعم هدفا له ؛ لأنَّ ذكرهما أشغله عن عدم اعتبار الطُّعْمِ، فسلِمَت القياسات، وهذه من فوائد الفروع المتوسطة بين البُّر والتفاح، وذلك لأنَّ ذكر عدَّة عللٍ مع المقيس يجعلُ الخصم يستعملُ السَّبر والتقسيم بحيث يأخذُ ببطلان العلل ؛ لإبقاء واحدة منهنَّ ويعتبرها هي العلَّة، فيسلم القياس بها، كما هو الشأن في العلَّة المركَّبة من عدة أوصاف.

نِسْبَةُ (١) مَا عَدَا البُرَّ إِلَيْهِ (٢) بِالطُّعْم دُونَ الكَيْلِ وَالقُوتِ (٣).

نَعُمْ أُعْتُرِضَ عَلَى المُصَنِّفِ: بِأَنَّ فِي قَوْلِهِ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ قَبْلُ (٤٠ - وَمِنْ شَرْطِهِ ثُبُوتُهُ بِغَيْرِ القِيَاسِ - تَكُرَاداً (٥٠).

وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: لاَ يَلْزَمُ مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ غَيْرَ فَرْعِ اشْتِرَاطُ (١) ثُبُوتِهِ بِغَيْرِ القِيَاسِ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ [١٠١/١] بِالقِيَاسِ، وَلاَ يَكُونُ فَرْعًا لِلْقِيَاسِ المُرَادِ القِيَاسِ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ أَلْمَانَ فَرْعًا لِأَصْلِ آخَرَ (٧).

⁽١) في (أ): تسميته.

 ⁽٢) في (أ): بالبر وضميرُ إليه يعودُ إلى البر.

صورةُ هذه الأقيسة: الأصل: البُّر فيه الربا، فيقاسُ عليه القثاء، ويقاسُ على القثاء البطيخ، ويقاسُ على البطيخ السَّفرجل، ويقاسُ التفاح على السفرجل، والعلة الطُّغم.

⁽٣) فهنا كون العلَّة الطُّعمِ في هذه الأمور بالنسبة للبُّر هي أقبل من الكيبل والقوت، فكونها طعاماً أقل من كونها قوتاً أو مكيلاً، فلا فائدة في وسائط الفروع؛ إذ لا تعتبر هذه الثلاثة علَّة مركَّبة من أوصاف متكافأة، فلا يجري على أوصافها السبر والتقسيم.

⁽٤) في (١٠١٣/٣) وهو الشَّرط الأول من شروط الحكم.

⁽٥) اسم إن مؤخّر، وخبرُها في قوله. أي قال في أول الشروط (ومن شرطه ثبوته بغير القياس) وهنا قال: (وكونه غيـر فرع إذا لم يظهر للوسط فائدة) فهل هذا تكرار؟

⁽٦) لفظ اشتراط الثانية ساقطة من: (ط).

⁽٧) أي هو فرعٌ لقياس آخر ويقاسُ عليه، والمحظورُ أن يكون فرعاً لنفس القياس في نفس المسألة التي يريدُ قياسها على أصل.

وَكَذَلِكَ لاَ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ فَرْعٍ أَنْ (١) لاَ يَكُونَ ثَابِيًّا بِالقِيَاسِ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ ثَابِيًّا بِالقِيَاسِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ فَرْعًا فِي هَذَا القِيَاسِ الَّذِي يُرَادُ إِثْبَاتُ الحُكُم فِيهِ (٢) ١. ه.

وَلاَ يَخْفَى أَنَّ هَذَا الكَلاَمَ المُشْتَمِلَ عَلَى التَّكْرَادِ لاَ يَدْفَعُ^(٣) الإعْتِرَاضَ، وَكَيْفَ يَنْدَفِعُ وَالمُدْرَكُ وَاحِدٌ كَمَا تَقَدَّمَ (٤).

وَقَدْ اقْتَصَرَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى المَقُولِ أَوَّلاً (٥)، وَالآمِدِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى المَقُولِ أَوَّلاً (٦)، أَعْنِي كَوْنَهُ غَيْرَ فَرْعٍ، فَجَمَعَ المُصَنِّفُ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ تَأَمُّلِ، وَاسْتَرْوَحَ بِمَا أَجَابَ (٧).

⁽١) في (أ): وأن.

⁽٢) أي هو فرعٌ ثابت بقياس ولكنَّه ليس فرعاً للمسألة التي نقيسها الآن.

⁽٣) في (ب): لا يندفع.

⁽٤) وهو (إن اتحدَت العلَّة كان الثاني لغواً، وإن اختلفت كان الثاني غير منعقـد) هـو واحد في الموضعين.

⁽o) المحصول: ٢/ ٤٣٢.

⁽٦) الإحكام: ٣/ ٢١٥.

 ⁽٧) أي لم يُتعب نفسَه بالتأمل ليرى أنَّ مؤدَّاهما واحد، ولكنَّه استروح بالإجابة التي
 لا تدفعُ الاعتراض عليه.

⁽A) في (أ): الثاني.

⁽٩) هي سلسلة الواصل في فروع الشافعية للشيخ أبي محمد الجويني والد إمام الحرمين المتوفى سنة (٤٣٨ه). كشف الظنون: ٢/ ٤٠.

كَمَا بَيَّنَهُ فِي شَرْحِ المُخْتَصَرِ (١) _ لا طَائِلَ تَحْتَهُ (٢).

وَعَلَى تَقْدِيرِ اعْتِبَارِهِ^(٣) فَكَانَ يَنْبَغِي حَمْلُ إطْلاَقِهِمْ عَلَيْهِ (١٠)، لاَ أَنْ يَحْكِيَ بِقِيلَ وَيُصَرِّحُ فِيهِ بِمُطْلَقًا، وَهُمْ (٥) لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ (٦).

٥. (وَأَنْ لاَ يُعْدَلَ عَنْ سَنَنِ القِيَاسِ) فَمَا عُدَلَ عَـنْ سَـنَنِهِ - أَيْ خَـرَجَ عَنْ مِنْهَاجِهِ لاَ^(٧) لِمَعْنَى - لاَ يُقَاسُ^(٨) عَلَى مَحَلَّهِ ؛ لِتَعَذُّرِ التَّعْدِيَةِ حِينَئِذِ (٩).

⁽۱) أي بيَّن السبكي في شرحه على مختصر ابن الحاجب أنَّ هذا القيد أخذاً من كلام الجويني في السلسلة.

⁽٢) أي لا فائدة فيه؛ لأنَّهُ جعلَ العلَّة هي الطُّعْم بعد ما سَبر وقسَّم الأوصاف الأخسرى، وعدم الطائل؛ لأنَّهُ بالإمكان أيضاً منع الطُّعْم كما مُنعَ الوصفان الآخسران؛ إذ لا فسرقَ بين الطعم والكيل والقوت.

⁽٣) أي للقيد وهو قوله: (ما لم يظهر للوسط فائدة).

⁽³⁾ أي هم _أي الأصوليون _ لم يقيدوه، بل قالوا: على أنْ لا يكون فرعاً فقط، فكانَ عليه أن يقول: هم وإن أطلقوا فإنَّ مرادهَم القيد وإن لم يذكروه، ولا يقول: (وقيل مطلقاً) ولم يصرِّحوا بكلمة مطلقاً، فلماذا قيَّدهم بقوله مطلقاً؟ وهم قد يقصدون التقيد كما قيد هو من خلال إطلاق منع كونه فرعاً بدون التقيد وبدون ذكر الإطلاق.

⁽٥) أي الرازي والآمدي ومن تبعه.

⁽٦) أي بلفظ (مطلقا).

⁽٧) لفظ (لا) ساقط من: (أ).

⁽٨) جملة لا يقاس: خبرٌ لما في قوله: فما عدل.

⁽٩) أي سواء فقد الحكم المعني (العلَّة)، أم كان له علَّة لا تتعدى، فعند ذلك لا يتعدَّى الحكم؛ لفقدان العلَّة، أو لكونها قاصِرة.

كَشَهَادَة خُزَيْمَة (١)، قَالَ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةُ فَحَسْبُهُ» (٢) فَلاَ يَثْبُتُ هَذَا الحُكْمُ لِغَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ رُتْبَةً فِي المَعْنَى المُنَاسِبِ لِذَلِكَ: مِنْ التَّدَيُّنِ وَالصِّدْقِ _ كَالصِّدِّيقِ ﷺ.

وَقِصَّةُ شَهَادَةِ خُزَيْمَةَ ﷺ (أَبْتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيِّ، فَجَحَدَهُ البَيْعَ، وَقَالَ: وَحَاصِلُهَا: أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْ البُتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيِّ، فَجَحَدَهُ البَيْعَ، وَقَالَ: هَلُمَّ شَهِيدًا يَشْهَدُ عَلَيَ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ _ أَيْ ('') دُونَ غَيْرِهِ _ هَلُمَّ شَهِيدًا يَشْهَدُ عَلَيَ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ _ أَيْ ('') دُونَ غَيْرِهِ _ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ: مَا حَمَلَك عَلَى هَذَا وَلَمْ تَكُنْ حَاضِرًا مَعَنَا؟ فَقَالَ : صَدَّقَتُك فِيمَا جِئْتَ بِهِ، وَعَلِمْتُ أَنَّك لاَ تَقُولُ إلاَّ حَقًّا، فَقَالَ ﷺ: مَنْ شَهِدَ صَدَّتُهُ فَي مَا جَمْتُهُ أَنْ هُولُ إلاَّ حَقًّا، فَقَالَ ﷺ: مَنْ شَهِدَ لَكُ خُزَيْمَةُ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ فَحَسْبُهُ ('') هَذَا لَفْظُ ابْنِ خُزَيْمَةً، وَلَفْظُ أَبِي دَاوُد: (فَجَعَلَ النَّبِيُ عَلَيْهِ شَهَادَتَهُ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ ('').

وَذَكَرَ أَهْلُ السِّيرِ أَنَّ ذَلِكَ الفَرَسَ هُوَ المُسَمَّى مِنْ خَيْلِ النَّبِيِّ ﷺ المُوْتَجِزِ ؛ لِحُسْنِ صَهِيلِهِ .

⁽۱) هو خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاري أبو عمارة، من أشراف الأوس في الجاهلية والإسلام، شهد فتح مكة، قتل يوم صفين سنة (۳۷ه). الأعلام: ٢/ ٣٠٥.

⁽٢) رواه أبو داود في القضاء، باب علم الحاكم صدق شهادة الشاهد الواحد: (٣٦٠٧). حديث حسن ورجال إسناده كلهم ثقات.

⁽٣) الترضية ساقطة من: (ب) و(ح).

⁽٤) لفظ (أي) ساقط من: (ب).

⁽٥) أبو داود في القضاء: (٣٦٠٧)، والنسائي في البيوع، باب التسهيل في ترك الإشهاد على البيع: (٤٦٦١). إسناده صحيح ورجاله ثقات رجال الصحيحين غير عمارة فمن رجال السنن.

⁽٦) هذا لفظ أبي داود.

٦. (وَ) أَنْ (لاَ يَكُونَ دَلِيلُ حُكْمِهِ) أَيْ الأَصْلِ (شَامِلاً لِحُكْمِ الفَرْعِ) ؛ للإسْتِغْنَاءِ حِينَئِذٍ عَنْ القِيَاسِ بِذَلِكَ الدَّلِيلِ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ جَعْلُ بَعْضِ الصَّورِ المَشْمُولَةِ أَصْلاً لِبَعْضِهَا بِأَوْلَى مِنْ العَكْسِ.

مِثَالُهُ: مَا لَوْ أُسْتُدِلَّ عَلَى رِبَوِيَّةِ البُرِّ بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلاً بِمِثْلٍ» (١) ثُمَّ قِيسَ عَلَيْهِ الذُّرَةُ بِجَامِعِ الطَّعَامِ، فَإِنَّ الطَّعَامَ يَتَنَاوَلُ الذُّرَةَ كَالبُرِّ سَوَاءً.

وَسَيَأْتِي (٢) مِنْ شُرُوطِ العِلَّةِ: أَنْ لاَ يَتَنَاوَلَ دَلِيلُهَا حُكْمَ الفَرْعِ بِعُمُومِهِ أَوْ خُصُوصِهِ عَلَى المُخْتَارِ.

فَمُقَابِلُهُ^(۱) - المَبْنِيُّ عَلَى جَوَازِ دَلِيلَيْنِ عَلَى مَدْلُولِ وَاحِدِ كَمَا سَيَأْتِي (١) - لاَ يَأْتِي هُنَا (١) كَمَا يُفْهَمُ مِنْ العِلاَوَةِ السَّابِقَةِ فِي التَّوْجِيهِ (١).

⁽١) السيرة الحلبية: ٣/ ٣٦١.

⁽۲) فی (۱۰۸۱/۳).

 ⁽٣) أي مقابل القول المختار، ولفظ مقابله: مبتدأ خبره جملة: لا يتأتى هنا.

⁽٤) في (١٠٢٦/٢)، والدليلان هما: القياس، وعموم دليلِ حكم الأصل، كحديث: الطعام بالطعام، فتحريم الرّبا في الذّرة بالحديث، وبالقياس.

⁽٥) أي الرأي المرجوح لا يمكن الإتيان به هنا، وقد ذكره هناك في (١٠٧٩/٣).

⁽٦) وهي قول الشَّارح: إنَّه ليس جعلُ بعض الصُّور المشمولة أصلاً لبعضها بـأولى من العكس؛ لذا هنا لم يأت بالرأي المقابل للمختار، وأتى به في شروط العلَّة؛ لأنَّهُ سيذكرُ هناك جواز دليلين على حكم واحد، وهنا لا موضع لذكر الـرأي الثاني؛ لأنَّهُ قال إنَّه ليس جعل بعض الصور المشمولة أصلاً لبعضها بأولى من العكس، أي كلُّ منها يصلح أن تكون أصلاً؛ لذا صار الشرط هنا موضع اتفاق، وهناك ذكر الرأى المخالف؛ لأنَّه حصل فيه خلاف.

وَأَتَى المُصَنِّفُ بِالظَّاهِرِ بَدَلَ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إلَى حُكْمِ الأَصْلِ المُحَدَّثِ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ دَلِيلُ حُكْمِهِ (١)، وَفِي قَوْلِهِ:

٧. (وَكُوْنُ الحُكْمِ) أَيْ فِي الأَصْلِ (مُتَّفَقًا عَلَيْهِ (٢)) وَإِلاَّ فَيَحْتَ اجُ عِنْدَ مَنْعِهِ إلَى الْبَاتِهِ، فَيَنْتَقِلُ إلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، وَيَنْتَشِرُ الكَلاَمُ، وَيَفُوتُ المَقْصُودُ.

(قِيلَ (٣): بَيْنَ الْأُمَّةِ) حَتَّى لا يَتَأَتَّى المَنْعُ بوَجْهِ (٤).

(وَالْأَصَحُّ بَيْنَ الخَصْمَيْنِ) فَقَطْ؛ لأَنَّ البَحْثَ لاَ يَعْدُوهُمَا.

٨. (وَ) الأَصَحُّ (٥) (أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ) مَعَ اشْتِرَاطِ اتِّفَاقِ الخَصْمَيْنِ فَقَطْ

⁽۱) ضمير حكمه يعود إلى الأصل، أي حكم الأصل، ولم يقل (لا يكون دليله) أي الأصل وفي قوله: وكون الحكم متفقاً عليه، ولم يقل: وكونه: أي أتى بالظاهر موضع الضمير؛ لأنّه لو أتى بالضمير في الأول لظنّ أنّه يعود إلى غير الأصل كلفظ القياس السابق، وفي الثاني لظنّ أنّه يعود إلى لفظ الفرع في قوله: لحكم الفرع؛ لأنّه أقرب من حكم الأصل؛ لذا أتى بالظاهر في الموضعين، والواقع أنّه إن حصل الالتباس في العبارة الثانية فإنّه لا يحصل في الأولى؛ لأنّه يعود إلى الأصل لا غير؛ لعدم تقدم ذكر الفرع قبل ذلك.

⁽٢) من شروط الحكم أنْ يكون متفقا على وجوده في الأصل؛ حتى لا يقوم أحد بمنعه في الأصل، فلا يمكن القياس عليه.

⁽٣) أي أنَّ جميع مجتهديهم متَّفقون على حكم الأصل، وقد صححه الزركشي. إرشاد الفحول: ص ٦٨١.

⁽٤) أي يكون حكم الأصل متفقاً عليه عند الخصمين فقط، وهو الأصح. الغيث الهامع: ص٥٢٦٠.

⁽٥) لفظ (الأصح) ساقط من: (ب).

(اخْتِلاَفُ الأُمَّةِ) غَيْرِ الخَصْمَيْنِ فِي الحُكْمِ، بَلْ يَجُوزُ اتَّفَاقُهُمْ فِيهِ كَالخَصْمَيْنِ. وقِيلَ^(۱): يُشْتَرَطُ اخْتِلاَفُهُمْ فِيهِ؛ لِيَتَأَتَّى لِلْخَصْمِ البَاحِثِ مَنْعُهُ^(۱)، فَإِنَّهُ لاَ مَذْهَبَ لَهُ^(۱).

* * *

⁽١) هو رأي الآمدي، الغيث الهامع: ص٥٢٦.

⁽٢) لأنَّهُ إذا اتفقوا على حكم الأصل فلا سبيلَ للخصم بالمنع.

⁽٣) من حيث البحث والتَّحري، بل يستغل خلاف الأمة للمنع؛ لأنَّ المذهب لهم، فإنَّه يمنع بناء على مذهب الأمة لا على مذهبه؛ لأنَّه موافق للقائس.



(فَإِنْ كَانَ الحُكُمُ مُتَّفَقًا) عَلَيْهِ (بَيْنَهُمَا وَلَكِنْ لِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ) كَمَا فِي قِياسِ حُلِيِّ البَالِغَةِ عَلَى الصَّبِيَّةِ فِي عَدَمٍ وُجُوبِ الزَّكَاةِ، فَإِنَّ عَدَمَهُ فِي قِياسٍ حُلِيِّ البَالِغَةِ عَلَى الصَّبِيَّةِ فِي عَدَمٍ وُجُوبِ الزَّكَاةِ، فَإِنَّ عَدَمَهُ فِي الأَصْلِ (١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الحَنَفِيَّةِ، وَالعِلَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: كَوْنَهُ حُلِيًّا مُبَاحًا، وَعِنْدَهُمْ: كَوْنَهُ مَالَ صَبِيَّةٍ.

(فَهُوَ) أَيْ القِيَاسُ المُشْتَمِلُ عَلَى الحُكْمِ المَذْكُورِ (مُرَكَّبُ الأَصْلِ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَرْكِيبِ الخُكْمِ (فِيهِ) أَيْ بِنَائِهِ عَلَى العِلَّتَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى الخَصْمَيْنِ.

(أَوْ) كَانَ الحُكْمُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَهُمَا (لِعِلَّةٍ يَمْنَعُ الخَصْمُ وُجُودَهَا فِي الأَصْلِ) كَمَا فِي قِيَاسِ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فُلاَنَةَ فَهِيَ طَالِقٌ، عَلَى: فُلاَنَةُ الَّتِي الأَصْلِ) كَمَا فِي قِيَاسِ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فُلاَنَةَ فَهِيَ طَالِقٌ، عَلَى: فُلاَنَةُ الَّتِي الأَوْرُةُ وَاللَّالِ بَعْدَ التَّزَوُّجِ (٢).

⁽١) وهو حُلي الصبيَّة حيثُ لا زكاة عليه اتفاقاً.

⁽٢) الأصل هو: فلانَّة التي أتزوَّجها طالقٌ، لا يقعُ الطلاق بعد الـزواج اتفاقاً؛ لأنَّهُ لا يملك المحلَّ الذي يقعُ عليه الطلاق وهي العصمة، وهو تنجيزٌ وليس تعليقاً. قاسَ الشافعية قوله: إنْ تزوجت فلانة فهي طالقٌ، فقالوا: لا يقعُ الطلاق بعد الزواج؛ لأنَّهُ تلفَّظ به في وقت لا يوجد فيه ملك العصمة.

فَإِنَّ عَدَمَهُ فِي الأَصْلِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الحَنَفِيَّةِ، وَالعِلَّةُ: تَعْلِيقُ الطَّلاقِ قَبْلَ مِلْكِهِ، وَالحَنفِيُّ يَمْنَعُ وُجُودَهَا فِي الأَصْلِ، وَيَقُولُ هُو تنجِيزٌ (فَمُرَكِّبُ الوَصْفِ) يُسَمَّى القِيَاسُ المُشْتَمِلُ عَلَى الحُكْمِ المَذْكُورِ بِذَلِكَ ؛ لِتَرْكِيبِ الحُكْمِ المَدْدُورِ بِذَلِكَ ؛ لِتَرْكِيبِ الحُكْمِ فِيهِ، أَيْ بِنَائِهِ عَلَى الوَصْفِ الَّذِي مَنَعَ الخَصْمُ وُجُودَهُ فِي الأَصْل.

(وَلاَ يُقْبَلاَنِ) أَيْ القِيَاسَانِ المَذْكُورَانِ؛ لِمَنْعِ الخَصْمِ وُجُودَ العِلَّةِ فِي الفَرْع فِي الأَوْلِ(١)، وَفِي الأَصْلِ فِي التَّانِي(٢).

(خِلاَفًا لِلْخِلاَفِيتِينَ^(٣)) فِي قَوْلِهِمْ يُقْبَلاَنِ؛ نَظَرًا لاِتَّفَاقِ الخَصْمَيْنِ عَلَى حُكْمِ الأَصْلِ^(٤).

⁼ أما الحنفية فإنَّ الثاني يقعُ عندهم بعد الزواج؛ لأنَّ وقوعَه حصل في ملك المحل.

فالعلَّة في عدم الوقوع في الأصل هي تعليق الطلاق قبل ملكه، فكذا في الفرع. والحنفية لا يرونه تعليق الطلاق قبل ملكه، بل هو تنجيزٌ فلا يتعدَّى إلى الفرع المعلَّق على وجود الملك.

⁽١) وهو قياس حُليَّ البالغة على حُليِّ الصغيرة، فالحنفيُّ لا يرى علَّة عدم الوجوب وهو الصغر في حُليُّ الكبيرة.

⁽٢) وهي تعليقُ الطلاق على الملك حيث اعتبره في الأصل تنجيزاً.

⁽٣) سبق أنْ بيّنا الخلافي في أول الكتاب في المقدمات، والخلافيُّ: هـو المجتهد في المذهب كالمُزني، وأبي يوسف، سُمِّي خلافياً؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم يحتجُّ بقول إمامه على خصمه المقلَّد لمذهب آخر بخلاف ما أخذ مقابله من مذهبه.

⁽٤) وكل يأخذ من الفرع الحكم الذي يراه من القياس عليه أو عدمه.

(وَلَوْ سَلَّمَ) الخَصْمُ (العِلَّةَ) لِلْمُسْتَدِلِّ أَيْ سَلَّمَ أَنَّهَا مَا ذَكَرَهُ(١) (فَأَنْبَتَ الْمُسْتَدِلِّ أَيْ سَلَّمَهُ) [1/٢/]، أَيْ سَلَّمَ المُسْتَدِلُّ وُجُودَهَا (المُنْاظِرُ(٢)) حَيْثُ اخْتَلَفَا فِيهِ (أَوْ سَلَّمَهُ) [1/٢/]، أَيْ سَلَّمَ وُجُودَهَا (المُنَاظِرُ(٣) انتُهَضَ الدَّلِيلُ) عَلَيْهِ (١)؛ لِتَسْلِيمِهِ فِي الثَّانِي، وَقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ فِي الأَوَّلِ.

(فَإِنْ لَمْ يَتَّفِقًا) أَيْ الخَصْمَانِ (عَلَى الأَصْلِ) مِنْ حَيْثُ الحُكْمُ وَالعِلَّةُ (وَلَكِنْ رَامَ المُسْتَدِلُ إِبْبَاتَ حُكْمِهِ) بِدَلِيلٍ (ثُمَّ إِثْبَاتَ العِلَّةِ) بِطَرِيقٍ (فَالأَصَحُّ قَبُولُهُ) فِي ذَلِكَ (٥)؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَهُ بِمَنْزِلَةِ اعْتِرَافِ الخَصْم بِهِ.

وَقِيلَ^(١): لاَ يُقْبَلُ، بَلْ لاَ بُدَّ مِنْ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى الأَصْلِ؛ صَوْناً لِلْكَلاَمِ عَنْ الإِنْتِشَارِ.

⁽١) أي قال الخَصْم كالحنفي للمستدلِّ كالشافعي: نعم إنَّها علَّة الحكم.

⁽٢) أي بعد أنْ سلم الخصم العلَّة قال المستدلُّ: وها هي موجودة في الفرع، وأثبت وجودها بدليل بعد أن اختلفا في وجودها في الفرع.

⁽٣) أي قال المناظر _وهو غير الخصم _: نعم العلَّة موجودة في الفرع، فالمدافعُ عن الحنفي يسمَّى المناظر.

⁽٤) أي صار ملزماً بالاعتراف بالحكم المترتب على وجودها؛ لأنَّهُ سلَّم بقيام الدليل على وجودها في الفرع فيلزمُ من على وجودها في الفرع فيلزمُ من ذلك اعترافه بوجود حكمها.

⁽٥) أي الخصم ينكرُ وجودَ الحكم في الأصل، فأقام المستدلُّ الدليلَ على وجود الحكم أوَّلاً، ثم أثبتَ العلَّة بعد ذلك، فالأصح أنَّه يجب على الخصم الاعتراف بوجود الحكم؛ لأنَّ ما قام به المستدلُّ من إثبات يقوم مقام اعتراف الخصم بذلك.

⁽٦) لم أعثر على قائله.

9. (وَالصَّحِيحُ) أَنَّهُ (لاَ يُشْتَرَطُ) فِي القِيَاسِ (الاِتَّفَاقُ) أَيْ الإِجْمَاعُ (عَلَى تَعْلِيلِ حُكْمِ الأَصْلِ) أَيْ عَلَى أَنَّهُ مُعَلَّلٌ (أَوْ النَّصُّ عَلَى العِلَّةِ) (عَلَى تَعْلِيلِ حُكْمِ الأَصْلِ) أَيْ عَلَى اثْتَرَاطِ ذَلِكَ (أَوْ النَّصُّ عَلَى العِلَّةِ) المُسْتَلْزِمُ (١) لِتَعْلِيلِهِ ؛ لأَنَّهُ لاَ ذَلِيلَ عَلَى اشْتِرَاطِ ذَلِكَ (١) ، بَلْ يَكْفِي إِثْبَاتُ التَعْلِيلِ بِدَلِيلٍ ، وقَدْ تَقَدَّمَ (٣) أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ الإِتَّفَاقُ عَلَى وُجُودِ العِلَّةِ خِلاَفًا لِمَنْ زَعَمَهُ.

وَإِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَ المَسْأَلَتَيْنِ ؛ لِمُنَاسَبَةِ المَحَلَّيْنِ (١٠).

* * *

⁽١) المستلزمُ نعتٌ للنَّص، أي النَّص على العلَّة يستلزمُ تعليل الحكم بها.

⁽٢) لا يوجد دليلٌ يدلُّ على اشتراط الاتفاق على تعليل حكم الأصل، ولا اشتراط النَّص على العلَّة.

⁽٣) في (٣/ ١٠١١) حيث قال السبكي: (ولا الاتفاق على وجود العلَّة).

⁽٤) أي عندما بحث الأصل والقياس عليه لم يذكر هناك في (٣/ ١٠١١) أنَّ من شرَطَ صحَّة القياس الاتفاق على العلَّة، أما هنا في بحث حكم الأصل لم يشترط الاتفاق على تعليل الحكم، ولكن يكتفي بإثباتها من قبل المستدلِّ فقط ولو لم يَعترف بها الخصم.

المسألة الأولى: هي عدم اشتراط الاتفاق على وجود العلَّة ، ذكر ذلك في الأصل ؟ لأنَّ الأصل محلُّ وجودها.

المسألة الثانية: هي عدم اشتراط الاتفاق على أنَّ حكم الأصل معلَّل، فالفرقُ هناك عدم الاتفاق على هناك عدم الاتفاق على وجودها؛ لأنَّ البحث في الأصل، وهنا عدم الاتفاق على أنَّ الأصل معلل؛ لأنَّ البحث في الحكم.



(الثَّالِثُ) مِنْ أَرْكَانِ القِيَاسِ (الفَرْعُ: وَهُوَ المَحَلُّ (١) المُشَبَّهُ) بِالأَصْلِ (وَقِيلَ (٢): حُكْمُهُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ (٣) أَنَّهُ لاَ يَتَأَتَّى قَوْلٌ _كَالأَصْلِ _ بِأَنَّهُ دَلِيلُ الحُكْم (٤).

(وَمِنْ شَرْطِهِ) أَيْ الفَرْعِ:

١ . (وُجُودُ تَمَامِ العِلَّةِ) الَّتِي فِي الأَصْلِ (فِيهِ) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، أَوْ مَعَهَا،
 كَالإِسْكَارِ فِي قِيَاسِ النَّبِيذِ عَلَى الخَمْرِ، وَالإِيذَاءِ فِي قِيَاسِ الضَّرْبِ عَلَى
 التَّأْفِيفِ، لِيَتَعَدَّى (٥) الحُكْمُ إلَى الفَرْع.

وَعَدَلَ _ كَمَا قَالَ _ عَنْ قَوْلِ ابْنِ الحَاجِبِ: «أَنْ يُسَاوِيَ فِي العِلَّةِ عِلَّةَ الأَصْل» (٦)؛ لإِيهَامِهِ أَنَّ الزِّيَادَةَ تَضُرُّ.

⁽١) في (أ): الفرع.

⁽٢) هو للمتكلمين. تشنيف المسامع: ٢/ ٤٤.

⁽٣) في (٣/ ١٠٠٩).

⁽٤) لأنَّ دليل الحكم القياس نفسه فلا يسمَّى فرعاً.

⁽٥) في (أ): لتعدي.

⁽٦) أي قال: تمام العلَّة، ولم يقل مثل ابن الحاجب: (أن يساوى في العلَّة علة=



(فَإِنْ كَانَتْ) أَيْ (١) العِلَّةُ (قَطْعِيَةً) بِأَنْ قَطَعَ بِعِلِيَّةِ الشَّيْءِ فِي الأَصْلِ، وَبِوجُودِهِ فِي الفَرْع، كَالإِسْكَارِ وَالإِيذَاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ (٢) (فَقَطْعِيِّ) قِيَاسُهَا، وَبِوجُودِهِ فِي الفَرْع، كَالإِسْكَارِ وَالإِيذَاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ (٢) (فَقَطْعِيِّ) قِيَاسُهَا، حَتَّى كَأَنَّ الفَرْعَ فِيهِ تَنَاوَلَهُ دَلِيلُ الأَصْلِ (٣)، فَإِنْ كَانَ دَلِيلُهُ ظَنَيًّا كَانَ حُكْمُ الفَرْعِ كَذَلكَ.

(أَوْ) كَانَتْ (أَنْ) (ظَنَيَّةً) بِأَنْ ظَنَّ عِلِيَّةَ الشَّيْءِ فِي الأَصْلِ وَإِنْ قَطَعَ بِوُجُودِهِ فِي الفَرْعِ (فَقِيَاسُ الأَدْوَنِ) أَيْ فَذَلِكَ القِيَاسُ ظَنَّيٌ، وَهُو قِيَاسُ الأَدْوَنِ (كَالتُّفَّاحِ) أَيْ كَقِيَاسِهِ (عَلَى البُرِّ) فِي بَابِ الرِّبَا (بِجَامِعِ الطُّعْمِ) فَإِنَّ العِلَّةَ (كَالتُّفَّاحِ) أَيْ كَقِيَاسِهِ (عَلَى البُرِّ) فِي بَابِ الرِّبَا (بِجَامِعِ الطُّعْمِ) فَإِنَّ العِلَّةَ عِنْدَنَا فِي الأَصْلِ، وَيُحْتَمَلُ مَا قِيلَ: إِنَّهَا القُوتُ، أَوْ الكَيْلُ، وَلَيْسَ فِي التُقَاحِ إلاَّ الطُّعْمُ، فَثُبُوتُ الحُكْمِ فِيهِ أَدْوَنُ مِنْ ثُبُوتِهِ فِي البُرِّ المُشْتَمِلِ عَلَى الأَوْصَافِ إلاَّ الطُّعْمُ، فَشُوتُ الحُكْمِ فِيهِ أَدْوَنُ مِنْ ثُبُوتِهِ فِي البُرِّ المُشْتَمِلِ عَلَى الأَوْصَافِ

⁼ الأصل)، لأنَّ ظاهر قول ابن الحاجب: أنَّ الزائد على المساوي يضر، والواقع عدم ضره، مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعضد: ٢/ ٢٣٣.

⁽١) لفظ (أي) ساقط من: (ب).

⁽٢) في قياس النَّبيذ على الخمر، والإيذاء والضرب على التأفيف.

⁽٣) أي كأنَّ آية تحريم الخمر شملت النبيذ، وآية تحريم التأفيف شملت الضرب.

⁽٤) أي العلَّة ظنيَّة.

الثَّلاَثَةِ (١)، فَأَدْوَنِيَّةُ القِيَاسِ مِنْ حَيْثُ الحُكْمُ لاَ مِنْ حَيْثُ العِلَّةُ؛ إِذْ لاَ بُدَّ مِنْ تَمَامِهَا (٢) كَمَا تَقَدَّمَ (٣).

وَالأَوَّلُ - أَيْ القَطْعِيُ - يَشْمَلُ قِيَاسَ الأَوْلَى وَالمُسَاوِيَ، أَيْ مَا يَكُونُ ثُبُوتُ الحُكْمِ فِيهِ فِي الفَرْعِ أَوْلَى مِنْهُ فِي الأَصْلِ، أَوْ مُسَاوِيًا، كَقِيَاسِ الضَّرْبِ ثُبُوتُ الحُكْمِ فِيهِ فِي الفَرْعِ أَوْلَى مِنْهُ فِي الأَصْلِ، أَوْ مُسَاوِيًا، كَقِيَاسِ الضَّرْبِ لِلْوَالِدَيْنِ عَلَى التَّأْفِيفِ لَهُمَا، وقِيَاسِ إحْرَاقِ مَالِ اليَتِيمِ عَلَى أَكْلِهِ فِي التَّحْرِيمِ لِلْوَالِدَيْنِ عَلَى التَّأْفِيفِ لَهُمَا، وقِيَاسِ إحْرَاقِ مَالِ اليَتِيمِ عَلَى أَكْلِهِ فِي التَّحْرِيمِ فِيهِ مَا اللَّهُ فِي التَّحْرِيمِ فِيهِ مَا اللَّهُ فَي التَّهْ فِي التَّهْ فِي اللَّهُ فِي الللَّهُ فِي اللْهُ لَهُ فِي اللَّهُ فَيْ اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ فَيْ اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ لِيَتِي اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ فَيْ اللللْهُ لِيَعْمَالُ فَي اللَّهُ لِيَعْمِ اللْهُ لِلْمُ اللَّهُ فَيْ اللللْهِ لَهُ اللَّهُ فَيْ اللَّهُ لِي اللللْهُ لِلْلِهُ لِلْهُ لِلْمُ اللْهُ لِي الللْهُ لِلْمُ لِلْمُ اللْهُ لِلْمُ لِلْهُ لِلْمُ لِلْمُ اللْهُ لِلْهُ لِلْهُ لَلْمُ لِلْهُ لَلْمُ لِلْمُ لِلْهُ لَلْمُ الللْهِ لَلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لَا لَهُ لِلْمُ لَاللَّهُ لِلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لَاللَّهُ لِلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِ

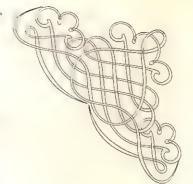
* * *

⁽١) أي البُّر فيه الطُّعْم والكيل والقوت.

⁽٢) أي العلَّة كاملةٌ ولا توصف بالأدون، بل الأدون هو حكمُ الفرع، فتحريم الربا في التُفاح ظنيٌّ وأدون من تحريمه في البر.

⁽٣) في (١٠٢٩/٣).

⁽٤) لفظ فيهما ساقط من: (ب)، والضمير يعود إلى الضَّرب والإحراق.



[المعارضة في الفرع]

(وَتُقْبَلُ المُعَارَضَةُ فِيهِ (١) أَيْ فِي الفَرْعِ (بِمُقْتَضِ نَقِيضَ أَوْ ضِدَّ لاَ خِلاَفَ المُحُمْ عَلَى المُخْتَارِ (٢).

وَقِيلَ^(٣): لاَ تُقْبَلُ، وَإِلاَّ لاَنْقَلَبَ مَنْصِبُ المُنَاظَرَةِ؛ إذْ يَصِيرُ المُعْتَرِضُ مُسْتَدِلاً وَبِالعَكْسِ^(٤)، وَذَلِكَ خُرُوجٌ عَمَّا قُصِدَ مِنْ مَعْرِفَةِ صِحَّةِ نَظَرِ المُسْتَدِلِّ فِي دَلِيلِهِ إِلَى غَيْرِهِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ القَصْدَ مِنْ المُعَارَضَةِ هَـدْمُ دَلِيلِ المُسْتَدِلِّ لاَ إِثْبَاتُ مُقْتَضَاهَا المُؤدِّي إِلَى مَا تَقَدَّمُ (٥).

⁽۱) المعارضة: هي أنْ يأتي المخالف بدليلٍ يثبتُ فيه نقيضُ أو ضدُّ الحكم الثابت بالفرع، لا خلاف حكمه.

 ⁽٢) أي الراجح جوازُ المعارضة بالنَّقيض أو الضِّد، ونقيض وضد ولا خلاف كل منها مضاف، والمضافُ إليه لفظ الحكم المذكور مع الأخير ومقدر مع الأولين.

⁽٣) لم أعثر على قائله.

⁽٤) لأنَّ المعترضَ سيأتي بدليلٍ يثبت ضد أو نقيض ما أثبته القائس المستدلُّ بالقياس في الفرع، وعند ذلك سيكون مستدلاً، والمستدلُّ الأول سيعارض الدليلَ وينعكس الأمر.

⁽٥) لا ينقلب المنصب؛ لأنَّ المعترض إذا أتى بالدليل لا يريدُ أن يكونَ مستدلاً به ، =

وَصُورَتُهَا فِي الفَرْعِ: أَنْ يَقُولَ المُعْتَرِضُ لِلْمُسْتَدِلِّ مَا ذَكَرْتَ مِنْ الوَصْفِ وَإِنْ اقْتَضَى ثُبُوتَ الحُكْمِ فِي الفَرْعِ فَعِنْدِي وَصْفٌ آخَرُ يَقْتَضيِ نَقِيضَهُ أَوْ ضَدَّهُ.

مِثَالُ النَّقِيضِ: المَسْحُ رُكْنٌ فِي الوُّضُوءِ (١)، فَيُسَنُّ تَثْلِيثُهُ كَالوَجْهِ، فَيَقُولُ المُعَارِضُ: مَسْحٌ فِي الوُّضُوءِ فَلاَ يُسَنُّ تَثْلِيثُهُ كَمَسْحِ الخُفِّ (٢).

وَمِثَالُ الضِّدِّ: الوِتْرُ وَاظَبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَيَجِبُ كَالتَّشَهُّدِ، فَيَقُولُ المُعَارِضُ: مُؤَقَّتٌ بِوَقْتِ صَلاَةٍ مِنْ الخَمْسِ فَيُسْتَحَبُّ^(٣) كَالفَجْرِ.

وَأَمَّا المُعَارَضَةُ بِمُقْتَضَى خِلاَفِ الحُكْمِ فَلاَ تَقْدَحُ قَطْعًا؛ لِعَدَمِ مُنَافَاتِهَا (٤) لِدَلِيلِ المُسْتَدِلِّ، كَمَا يُقَالُ: اليَمِينُ الغَمُوسُ قَوْلٌ يَأْثُمُ قَائِلُهُ، مُنَافَاتِهَا (٤) لِدَلِيلِ المُسْتَدِلِّ، كَمَا يُقَالُ: اليَمِينُ الغَمُوسُ قَوْلٌ مُؤَكِّدٌ لِلْبَاطِلِ فَلاَ يُوجِبُ الكَفَّارَةَ كَشَهَادَةِ الزُّورِ، فَيَقُولُ المُعَارِضُ: قَوْلٌ مُؤَكِّدٌ لِلْبَاطِلِ يُظنَّ بِهِ حَقِّيَتُهُ، فَيُوجِبُ التَّعْزِيرَ كَشَهَادَةِ الزُّورِ (٥).

⁼ بل يريد هدم دليل المستدلِّ الأول بأنَّ العلَّة التي ثبت حكم الفرع بها أثبتت بدليله نقيض الحكم أو ضدَّه، فيبطل القياس الذي استدلَّ به.

⁽١) في (أ): الوصف.

⁽٢) قوله في مسح الرأس: يسنُّ تثليثُه، فأتى بدليلٍ ينفي سنية التثليث، وهذا مثال النقيض.

⁽٣) هنا أثبت الاستحباب، وهو ضدُّ الوجوب.

⁽٤) أي المعارضة بمقتضٍ خلاف الحكم.

⁽٥) هنا المعترض قاسَه على ما قاس عليه المستدلُّ وهو شهادة الـزور، ولكـنَّ الأول نفى وجود الكفَّارة، والثاني أثبت التعزير، فالتعزير ليس ضداً للكفارة ولا نقيضاً لها، بل هو حكم مخالف للحكم السابق.

(وَالمُخْتَارُ) فِي دَفْعِ المُعَارَضَةِ المَذْكُورَةِ زِيَادَةً عَلَى دَفْعِهَا بِكُلِّ مَا يُعْتَرَضُ بِهِ عَلَى المُسْتَدِلِّ ابْتِدَاءُ(۱) (قَبُولُ التَّرْجِيحِ) لِوَصْفِ المُسْتَدِلِّ عَلَى وَصْفِ المُسْتَدِلِّ عَلَى وَصْفِ المُعَارِضِ بِمُرَجِّحِ مِمَّا يَأْتِي (۲) فِي مَحَلِّهِ ؛ لِتَعَيُّنِ العَمَلِ بِالرَّاجِحِ .

وَقِيلَ^(٣): لاَ يُقْبَلُ؛ لإَنَّ المُعْتَبَرَ فِي المُعَارَضَةِ حُصُولُ أَصْلِ الظَّنَّ لاَ يَنْدَفِعُ لاَ مُسَاوَاتُهُ لِظَنِّ الأَصْلِ؛ لاِنْتِفَاءِ العِلْمِ بِهَا^(٥)، وَأَصْلُ الظَّنَّ لاَ يَنْدَفِعُ بِالتَّرْجِيجِ.

(وَ) المُخْتَارُ بِنَاءً عَلَى قَبُولِ التَّرْجِيحِ (أَنَّهُ لاَ يَجِبُ الإِيمَاءُ إلَيْهِ (١) فِي الدَّلِيلِ) ابْتِدَاءً.

⁽۱) مما سيأتي في القوادح (١١٤٢/٣) فما بعدها، أي من الآليات التي يستعملها المستدلُّ في دفع دليل المعارض، يضافُ إلى ذلك أنَّه إذا أتى بمرجح يرجِّح فيه نتيجة استدلاله فإنَّ الأصح قبول الترجيح لوصف المستدل على وصف المعترض، وبذلك يُردُّ الاعتراض ويدفع.

⁽٢) من التراجيح المذكورة في الباب السادس (١٢٦٥/٣) فما بعدها.

⁽٣) لم أعثر على قائله.

⁽٤) أي المعارضة يكفي فيها أصل الظنِّ، ولا يشترطُ أن يكونَ مساوياً للظنِّ الحاصل في دليل الأصل فلا يقتضي أن يكون مساوياً ليقبل الترجيح؛ لأنَّ الترجيحَ يجري بين المتساويين؛ لذا قال: وأصل الظنِّ لا يندفع بالترجيح.

⁽٥) أي لا علم بالمعارضة، بل يكفي فيها الظنُّ اليسير.

⁽٦) أي إلى المرجح، يعني أنَّ المستدلَّ إذا استدلَّ على وجود حكم الأصل في الفرع من خلال القياس لا حاجة إلى الإيماء إلى ما يرجح صفته في العلَّة على صفة المعارض؛ لأنَّ المستدلَّ مهمته إثبات الحكم دون ترجيح لعلته، والترجيح خارج عن دليله.

وَقِيلَ (١): يَجِبُ؛ لأَنَّ الدَّلِيلَ لا يَتِمُّ بِدُونِ دَفْع المُعَارِضِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لاَ مُعَارِضَ حِينَئِذٍ، فَلاَ حَاجَةَ إِلَى دَفْعِهِ قَبْلَ وُجُودِهِ (٢).

وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ ذَكَرَهَا الآمِدِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي الإِغْتِرَاضَاتِ^(٣)، وَذِكْرُهَا هُنَا أَنْسَبُ؛ لِأَنَّهَا تَثُولُ إِلَى شَرْطٍ فِي الفَرْعِ، وَهُو أَنْ لاَ يُعَارَضَ كَمَا عَدَّهُ الآمِدِيُّ هُنَا^(٤).

وَوَجْهُ واللَّهُ اللَّالِيلَ لاَ يُشْبِتُ المُدَّعَى (٦) إلاَّ إذا سَلِمَ عَنْ المُعَارِضِ.

٢. (وَلاَ يَقُومَ القَاطِعُ عَلَى خِلاَفِهِ) أَيْ خِلاَفِ الفَرْعِ فِي الحُكْمِ
 (وِفَاقًا) إذْ لاَ صِحَّةَ لِلْقِيَاسِ فِي شَيْءٍ مَعَ قِيَامِ الدَّلِيلِ القَاطِع عَلَى خِلاَفِهِ.

٣. (وَلا) يَقُومَ (خَبَرُ الوَاحِدِ) عَلَى خِلاَفِهِ (عِنْدَ الأَكْثَرِ) فَيُقَدَّمُ عِنْدَهُمْ
 عَلَى القِيَاسِ كَمَا [أ/١٠٣] تَقَدَّمَ فِي مَبْحَثِهِ (٧).

٤. (وَلْيُسَاوِ(^)) الفَرْعُ (الأَصْلَ، وَحُكْمُهُ حُكْمَ الأَصْلِ فِيمَا يُقْصَدُ

⁽١) لم أعثر على قائله.

⁽٢) أي عند استدلاله لايوجد معارض ولا معارضة، وتحصل المعارضة بعد ذكر المستدل للدليل.

⁽٣) أي في القوادح. الإحكام: ١٠٦/٤.

⁽٤) أي أنَّ الآمديَّ وإنْ لم يذكر الاعتراض هنا، بل ذكره في القوادح، إلا أنَّه عدَّ هذا شرطاً للفرع مع بقية الشروط.

⁽٥) أي وجه اشتراط هذا الشرط وهي عدمُ معارضة الفرع في شروط الفرع.

⁽٦) في (ج): المدعي.

⁽٧) في مبحث قبول خير الواحد (٨٥٩/٢ ـ ٨٦٠).

⁽٨) في (أ): ولتساوي.

مِنْ عَيْنٍ أَوْ جِنْسٍ) أَيْ عَيْنِ العِلَّةِ أَوْ جِنْسِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الأَوَّلِ، وَعَيْنِ الحُكْمِ أَوْ جِنْسِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الثَّانِي.

مِثَالُ^(۱) المُسَاوَاةِ فِي عَيْنِ العِلَّةِ: قِيَاسُ النَّبِيذِ عَلَى الخَمْرِ فِي الحُرْمَةِ بِجَامِعِ الشُّدَّةِ المُطْرِيَةِ، فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي النَّبِيذِ بِعَيْنِهَا نَوْعًا لاَ شَخْصًا (٢).

وَمِثَالُ المُسَاوَاةِ فِي جِنْسِ العِلَّةِ: [...]^(٣) قِيَاسُ الطَّرَفِ عَلَى الـنَّفْسِ فِي ثُبُوتِ القِصَاصِ بِجَامِع الجِنَايَةِ، فَإِنَّهَا جِنْسٌ (٤) لإِتْلاَفِهِمَا.

وَمِثَالُ المُسَاوَاةِ فِي عَيْنِ الحُكْمِ: قِيَاسُ القَتْلِ بِمُثَقَّلِ عَلَى القَتْلِ بِمُثَقَّلِ عَلَى القَتْلِ بِمَحْدُودٍ فِي ثُبُوتِ القِصَاصِ، فَإِنَّهُ فِيهِمَا وَاحِدٌ وَالجَامِعُ كَوْنُ القَتْلِ عَمْدًا عُدُوانًا.

وَمِثَالُ المُسَاوَاةِ فِي جِنْسِ الحُكْمِ: قِيَاسُ بُضْعِ الصَّغِيرَةِ عَلَى مَالِهَا فِي ثُبُوتِ الوِلاَيَةِ لِلأَبِ أَوْ الجَدِّ بِجَامِعِ الصِّغَرِ، فَإِنَّ الوِلاَيَةَ جِنْسٌ لِولاَيَتَيْ النِّكَاحِ وَالمَالِ.

(فَإِنْ خَالَفَ) المَذْكُورُ (٥) مَا ذُكِرَ (٦) أَيْ لَمْ يُسَاوِهِ فِيمَا ذُكِرَ (٧) (فَسَدَ

⁽١) في (أ): ومثال.

⁽٢) أي ما يوجد في النّبيذ من الشّدّة المطْربة هي ليست نفس ما هو موجود في الخمر ، بل مثلُها جنساً لا شخصاً ؛ لأنّها عرضٌ والعرضُ لا يبقى زمانين .

⁽٣) في (ج): زيادة (بجامع).

⁽٤) لفظ (فإنَّها) جنس مكرر في: (أ).

 ⁽٥) المراد با لمذكور الفرع أو حكمه.

⁽٦) في (ج): بما، والمراد بما ذكر الأصل أو حكمه.

 ⁽٧) في عين الحكم أو جنسه، أو جنس العلَّة.

القِيَاسُ)؛ لإِنْتِفَاءِ العِلَّةِ عَنْ الفَرْعِ فِي الأَوَّلِ^(١)، وَانْتِفَاءِ حُكْمِ الأَصْلِ عَنْ الفَرْعِ فِي الأَوَّلِ (١)، وَانْتِفَاءِ حُكْمِ الأَصْلِ عَنْ الفَرْع فِي الثَّانِي (٢).

عَلَى أَنَّ اشْتِرَاطَ المُسَاوَاةِ فِي العِلَّةِ مُسْتَغْنَى عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ (٣) مِنْ اشْتِرَاطِ وُجُودِ تَمَام العِلَّةِ فِي الفَرْع (٤).

وَلَوْ قَالَ هُنَاكَ (٥): مِنْ عَيْنِهَا أَوْ جِنْسِهَا - المَقْصُودِ بِالذِّكْرِ هُنَا - لَوَقَى بِهِ مَعَ السَّلاَمَةِ مِنْ التَّكْرَارِ، وَمِنْ (٦) الوُقُوعِ فِيمَا عَدَلَ عَنْهُ هُنَاكَ مِنْ لَفْظِ المُسَاوَاةِ.

وَعِبَارَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ: «أَنْ يُسَاوِيَ فِي الْعِلَّةِ عِلَّةَ الأَصْلِ فِيمَا يُقْصَدُ مِنْ عَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ عِنْسٍ، وَأَنْ يُسَاوِيَ حُكْمُهُ حُكْمَ الأَصْلِ فِيمَا يُقْصَدُ مِنْ عَيْنٍ أَوْ عِنْسٍ»(٧).

⁽١) المراد بالأول مخالفةُ الفرع الأصل.

⁽٢) المراد بالثاني مخالفة حكم الفرع الأصل.

⁽٣) في (١٠٢٩/٣).

⁽٤) لأنَّهُ لا تتمُّ إلا إذا تساوى الفرعُ مع الأصل بما تقدم ذكره.

⁽٥) أي في الشرط الأول من شروط الفرع (١٠٢٩/٣)، أي لو قال: وجود تمام العلَّة فيه من عينها وجنسها؛ لما احتاج إلى تكرار هذا الشرط، ولما احتاج إلى لفظ المساواة الذي في الشرط الأول.

⁽٦) في (أ): أو من، أي لو عبر بما ذكره الشَّارح لاستغنى بذلك ولم يقع في التكرار ولم يقع في التكرار ولم يقع في تبديل التعبير من لفظ: وجود تمام العلَّة إلى لفظ: وليساو التي عدل إليها الماتن هروباً من تكرار الشرط.

⁽٧) مختصر ابن الحاجب مع العضد: ٢٣٣/٢.

(وَجَوَابُ المُعْتَرِضِ بِالمُخَالَفَةِ (١) فِيمَا ذُكِرَ (بِبَيَانِ الْإِتِّحَادِ) فِيهِ (١٠ . مِثَالُهُ: أَنْ يَقِيسَ الشَّافِعِيُّ ظِهَارَ الدِّمِّيِّ عَلَى ظِهَارِ المُسْلِمِ فِي حُرْمَةِ وَطْءِ المَرْأَةِ.

فَيَقُولُ الحَنفِيُّ: الحُرْمَةُ فِي المُسْلِمِ تَنْتَهِي بِالكَفَّارَةِ، وَالكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الكَفَّارَةِ؛ إِذْ لاَ يُمْكِنُهُ الصَّوْمُ مِنْهَا؛ لِفَسَادِ نِيَّتِهِ، فَلاَ تَنْتَهِي الحُرْمَةُ فِي حَقِّهِ، فَالْ تَنْتَهِي الحُرْمَةُ فِي حَقِّهِ، فَاخْتَلَفَ الحُكْمُ، فَلاَ يَصِحُّ القِيَاسُ.

فَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: يُمْكِنُهُ الصِّيَامُ: بِأَنْ يُسْلِمَ وَيَأْتِيَ بِهِ، وَيَصِحُّ إعْتَاقُهُ وَإِطْعَامُهُ مَعَ الكُفْرِ اتَّفَاقًا، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الكَفَّارَةِ، فَالحُكْمُ مُتَّحِدٌ (٣) وَالقِيَاسُ صَحِيحٌ.

⁽۱) أي يرد المستدل على المعترض بالمخالفة، أي مخالفة الفرع للأصل في الحكم، أو جنس العلّة، أو عينها ببيان الاتحاد، أي يوضيّحُ وجه الاتحاد والمساواة بين الفرع والأصل، فلفظ جواب مبتدأ، وخبره قوله (ببيان)، والجار والمجرور في (بالمخالفة) متعلّق بقوله: المعترض.

⁽٢) أي يبين المستدلّ أنَّ الحكم متَّحدٌ في الفرع مع الأصل، وضميرُ فيه يعود إلى الحكم.

 ⁽٣) أي في الفرع والأصل وهو صحَّة الصيام من المسلم ومن الكافر بعد إسلامه، فهنا المستدلُّ دافع عن استدلاله بأنَّه لا يوجد فرق بين الفرع والأصل في الحكم.

⁽٤) أي من يرى جواز دليلين لحكم واحدٍ يجوِّزُ مع القياس وجودَ نصٌّ يقتضي نفس =

وَيُفِيدُ القِيَاسُ عِنْدَهُ مَعْرِفَةَ العِلَّةِ (١) (وَلاَ بِمُخَالِفٍ (٢)) لِلْقِيَاسِ؛ لِتَقَدُّمِ النَّصِّ عَلَى القِيَاسِ (إلاَّ لِتَجْرِبَةِ النَّظَرِ (٣)) فَإِنَّ القِيَاسَ المُخَالِفَ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يُعْمَلْ بِهِ لِمُعَارَضَةِ النَّصِّ لَهُ.

٦. (وَلا) يَكُونَ حُكْمُ الفَرْعِ (مُتَقَدِّمًا عَلَى حُكْمِ الأَصْلِ) فِي الظُّهُورِ (١) ، كَقِيَاسِ الوُضُوءِ عَلَى التَّيَمُّمِ فِي وُجُوبِ النَّيَّةِ، فَإِنَّ الوُضُوءَ تُعُبِّدَ بِهِ قَبْلَ الهِجْرَةِ، وَالتَّيَمُّمُ إِنَّمَا تُعُبِّدَ بِهِ بَعْدَهَا ؛ إذْ لَوْ جَازَ تَقَدُّمُهُ لَلَزِمَ ثُبُوتُ حُكْمِ الفَرْعِ حَالَ تَقَدُّمِهِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلِ (٥)، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ ؛ لأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لاَ يُعْلَمُ.

نَعَمْ: إِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ إِلْزَامًا لِلْخَصْمِ جَازَ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لِلْحَنَفِيَّةِ: طَهَارَتَانِ أَنَّى تَفْتَرِقَانِ؛ لِتَسَاوِي الأصْلِ والفَرْعِ⁽¹⁾ فِي المَعْنَى.

⁼ الحكم؛ ليكون للحكم دليلان النَّص والقياس.

⁽١) كأنَّ قائلاً يقول: ما دام النَّص ثبتَ فيه الحكم فما فائدة القياس، أجاب: بأنَّ القياس فائدته معرفة علة الحكم.

⁽٢) أي لا يوجد نصلٌ يُثبتُ خلاف حكم القياس؛ لأنَّا نتركُ القياسَ ونعملُ بالنَّص المثبت خلاف ما أثبته القياس.

⁽٣) أي نأتي بالقياس للتعلم ورياضة الفكر على القياس لا للعمل بحكمه، لأنَّا نأخذ بحكم النص.

⁽٤) قال في الظهور، أي ظهوره علينا، وإلا فحكم القياس ثابتٌ عند الله من الأزل، والقياس مظهر له.

⁽٥) أي يثبتُ حكم وجوب النّيّة للوضوء بدون دليل؛ لأنّ دليلَه القياس، ولا يجري القياس إلا بعد ظهور التيمم، فهو تكليفٌ بالنية التي لا تعلم وقت وجود الوضوء، أي تكليف بالمحال.

⁽٦) في (ط): لتساويهما، أي يحقُّ للمستدل أنْ يستدلَّ أمام المخالف بقياس فرعٍ =

(وَجَوَّزَهُ) أَيْ جَوَّزَ تَقَدُّمَهُ (الإِمَامُ) الرَّاذِي (عِنْدَ دَلِيلٍ آخَرَ) يَسْتَنِدُ إلَيْهِ حَالَةَ التَّقَدُّمِ (۱) دَفْعًا لِلْمَحْدُورِ المَدْكُورِ (۱)، وَبِنَاءً عَلَى جَوَازِ دَلِيلَيْنِ أَوْ أَدِلَةٍ عَلَى مَدْلُولٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ تَأَخَرَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ (۱) كَمُعْجِزَةِ المُقَارِنةِ لإبْتِدَاءِ الدَّعْوَةِ.

٧. (وَلاَ يُشْتَرَطُ) فِي الفَرْعِ (ثُبُوتُ حُكْمِهِ بِالنَّصَّ جُمْلَةً خِلاَفًا لِقَوْمُ (١٤) فِي قَوْلِهِمْ: يُشْتَرَطُ ذَلِكَ، وَيُطْلَبُ بِالقِيَاسِ تَفْصِيلُهُ.

قَالُوا: فَلَوْلاَ العِلْمُ بِوُرُودِ مِيرَاثِ الجَدِّ جُمْلَةً لَمَا جَازَ القِيَاسُ فِي تَوْرِيثِهِ مَعَ الإِخْوَةِ(٥٠).

وَرُدَّ اشْتِرَاطُهُمْ ذَلِكَ: بِأَنَّ العُلَمَاءَ مِنْ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ قَاسُوا: أَنْتِ

سبق مشروعيته على مشروعية الأصل للردّ على الخصم كما ورد في المثال.

⁽۱) أي يجوز تقديم الفرع إذا أسند إلى دليل آخر غير القياس، ثم بعد ذلك يأتي أصلٌ له حكم يمكن قياس الفرع السابق عليه في الحكم بناء على جواز دليلين لحكم واحد: النَّص السَّابق، والقياس، وهذا ليس من موضوع البحث هنا؛ لأنَّ الفرع ثبت بالنَّص أولاً، وموضوعنا أنَّ حكم الفرع يثبت تبعاً للأصل.

⁽٢) وهو وجود تكليفٌ بشيء لا يعلم.

⁽٣) أي يجوز عدَّة أدلَّة لشيء واحدٍ وإنْ تأخَّر بعضُها عن بعض، فمعجزات النبي ﷺ كلَّه كا دالةٌ على صحَّة نبوَّتِه وبعضُها متأخِّرٌ عن بعض.

⁽٤) منهم أبو هاشم، الغيث الهامع: ص(٥٣٤)، هؤلاء يرونَ لـزوم أنْ يكـونَ حكـم الفرع ثابتاً أولاً بنصِّ بصورةٍ إجماليةٍ، ثم يأتي القياس يفصِّلُ هذا الإجمال.

⁽٥) أي هو ثابت ميراثه دون معرفة كم نصيبه، ثم قيسَ على الأخ في الميراث بجامع إدلائهما بالميت بواسطة الأب فقط.

عَلَيَّ حَرَامٌ، عَلَى الطَّلاَقِ وَالظَّهَارِ وَالإِيلاَءِ(١) بِحَسَبِ اخْتِلاَفِهِمْ فِيهِ، وَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ نَصُّ لاَ جُمْلَةً وَلاَ تَفْصِيلاً.

٨. (وَلا) يُشْتَرَطُ فِي الفَرْعِ (انْتِفَاءُ نَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ يُوَافِقُهُ) فِي حُكْمِهِ،
 أَيْ لاَ يُشْتَرَطُ انْتِفَاءُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بَلْ يَجُوزُ القِيَاسُ مَعَ مُوَافَقَتِهِمَا (٢) أَوْ أَحْدِهِمَا لَهُ (٣).

(خِلاَفًا لِلْغَزَالِيِّ وَالآمِدِيِّ) فِي اشْتِرَاطِهِمَا انْتِفَاءَهُمَا (أَ) مَعَ تَجْوِيزِهِمَا دَلِيلَيْنِ عَلَى مَدْلُولِ وَاحِدٍ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الحَاجَةَ إِلَى القِيَاسِ إِنَّمَا تَدْعُو عِنْدَ وَلِيلَيْنِ عَلَى مَدْلُولِ وَاحِدٍ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الحَاجَةَ إِلَى القِيَاسِ إِنَّمَا تَدْعُو عِنْدَ وَقِيدِ النَّصِّ وَالإِجْمَاعِ، وَإِنْ لَمْ تَقَعْ مَسْأَلَتُهُ بَعْدُ (٥).

⁽۱) منهم من قاسَهُ على الطلاق فأوقَع به طلقة ، مثل الإمام مالك ، وقسمٌ على الظهار فحرَّمَ المرأة إلا بعد التَّكْفير كفارة ظهارٍ ، وهو قولٌ لأحمد ، ومنهم من جعله إيلاء يلزمُ به التكفير كفارة يمين كالراجح عند الشافعي والمرجوح عند أحمد . تحفة المحتاج: ۱۱/ ۳۱ ؛ والمغني: ۱/ ۱۷۳ .

⁽٢) أي موافقة النّص والإجماع.

⁽٣) أو موافقة النَّصِّ أو الإجماع.

⁽٤) أي اشترط الإمام الغزاليُّ والآمديُّ لصحَّة القياس أنْ لا نجد نصاً أو إجماعاً يثبت نفس الحكم الثابت بالقياس، قالا: لأنَّهُ لا حاجة للقياس مع وجودهما أو وجود أحدهما.

⁽٥) أي إذا دعت الحاجة إلى القياس عند فقد النّص والإجماع، أي إذا فقد النّص قيننا المسألة المحتاج إلى إثباتها بالقياس فرضياً وإن لم تقع، تحسباً لوقوعها في المستقبل، أي يحقُّ للمجتهد عندهما إنْ لم يجد نصاً أو إجماعاً أنْ يحكم لمسألة لم تقع بعد بحكم بواسطة القياس.

بِخِلاَفِ قَوْلِ ابْنِ عَبْدَانَ السَّابِقِ(١).

وَأُجِيبا(٢): بِأَنَّ أُدِلَّةَ القِيَاسِ مُطْلَقَةٌ عَنْ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ (٣).

نَعُمْ: فِي نَفْيِ المُصَنَّفِ اشْتِرَاطَ انْتِفَاءِ النَّصِّ مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ أَوَّلاً (٤): وَلاَ يَكُونَ مَنْصُوصًا (٥).

* * *

(۱) سبق في (۹۹۷/۳) أنَّ ابن عبدان لم يجوِّز القياس، ولو فقد المنص أو الإجماع إلا بعد الضرورة، والضرورة لا تحصل إلا بحصول واقعة تحتاج إلى حكم شرعي.

(٢) في (ط): وأجيب، والجواب على الغزالي والآمدي.

(٣) أي ما ورد من أدلة تجيز القياس لم يكن من بينها اشتراط انتقاء نـص أو إجماع يوافقه.

(٤) ني (٢/٨٣٠).

(٥) هنا قال: لا يشترط انتقاء نصِّ بمثل حكم القياس، وفي (١٠٣٨/٣) جعل من شروط صحَّة ثبوت حكم الفرع أنْ لا يكونَ هناك نصُّ قد أثبتَ الحكم بالفرع، فهو شبه تناقضٍ في ذلك، أي قال: من شروط الفرع أنْ لا يكون منصوصاً على حكمه بما يثبت نفس حكم القياس، وهنا قال: لا يشترط انتقاء نص. . إلخ، وهو لا يخلوا من تناقض.

ويمكن أن يجاب عن ذلك: بأنَّ مراده هناك أنْ يكون النَّص الذي ثبت به حكم الأصل شاملاً لحكم الفرع، فيُستغنى عن القياس، وهنا لا مانع من وجود نصل يثبت حكم الفرع ولا يشترط انتفاء مثل هذا النَّص؛ ليكون دليلاً آخر مع القياس، فاختلف القصد، فلا تناقض؛ لأنَّ الشرط السابق في انتفاء نص حكم الأصل الشَّامل للفرع، وهنا لا مانع من وجود نصِّ خاصِّ بالفرع.



(الرَّابِعُ) مِنْ أَرْكَانِ القِيَاسِ (العِلَّةُ) وَفِي مَعْنَاهَا _حَيْثُمَا أُطْلِقَتْ عَلَى شَيْءِ فِي كَلاَم أَئِمَّةِ الشَّرْعِ _ أَقْوَالٌ (١) يَنْبَنِي عَلَيْهَا مَسَائِلُ (٢) تَأْتِي:

١ ـ (قَالَ أَهْلُ الحَقِّ) هِيَ (المُعَرِّفُ^(٣)) لِلْحُكْمِ، فَمَعْنَى كَوْنِ الإِسْكَارِ
 عِلَّةً: أَنَّهُ مُعَرِّفٌ _ أَيْ عَلاَمَةٌ _ عَلَى حُرْمَةِ المُسْكِّرِ، كَالخَمْرِ وَالنَّبِيذِ.

(وَحُكْمُ الأَصْلِ) عَلَى هَذَا (ثَابِتٌ بِهَا(٤) لاَ بِالنَّصِّ خِلاَفًا لِلْحَنَفِيَّةِ) فِي قَوْلِهِمْ بِالنَّصِّ؛ لأَنَّهُ المُفِيدُ لِلْحُكْمِ(٥).

قُلْنَا: لَمْ يُفِدْهُ بِقَيْدِ كَوْنِ مَحَلَّهِ أَصْلاً يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَالكَلاَمُ فِي

⁽١) أقوال: مبتدأٌ مؤخّر، والخبرُ قوله: في معناها، أي الجار والمجرور خبرٌ مقدّم، قوله: أطلقت، أي جاءت غير مقيدة وإلا فمعناها بحسب القيد.

⁽٢) أي كل قول ينبني عليه مسائل منطبقة مع التعريف الذي اختاره لها.

 ⁽٣) أي لا تأثير لها على تحريم ما وصف بها، بل هي علامةٌ تدلُّ على تحريمه.

⁽٤) المراد بقوله: ثابت بالعلة، أي ثبت أنَّه أصلٌ وليس فرعاً بحكم وجودها فيه، وليس المراد ثبوت حكمه الشرعي فإنَّ ثبوته يكون بالنص أو الإجماع، وهي دليلٌ لثبوت الحكم في الفرع.

⁽٥) ميزان الأصول: ٢/ ٩٠٤.

ذَلِكَ^(۱)، وَالمُفِيدُ [أ/١٠٤] لَهُ [. . .] (٢) العِلَّةُ ؛ إذْ هِيَ مَنْشَأُ التَّعْدِيَةِ المُحَقِّقَةِ لِلْقِيَاس^(٣).

٢ - (وَقِيلَ) العِلَّةُ (المُؤَقِّرَةُ (١) بِذَاتِهِ) فِي الحُكْمِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَتْبَعُ المَصْلَحَةَ أو (٥) المَفْسَدَةَ ، وَهُوَ قَوْلُ المُعْتَزِلَةِ (٦) .

٣- (وَقَالَ الغَزَالِيُّ) هِيَ المُؤَثِّرُ فِيهِ (بِإِذْنِ اللهُ) أَيْ بِجَعْلِهِ لاَ بِالذَّاتِ(٧).

٤ - (وَقَالَ الْآمِدِيُّ) هِيَ (البَاعِثُ) عَلَيْهِ (١٠)، وَقَالَ: إِنَّهُ مُرَادُ الشَّافِعِيَةِ
 فِي قَوْلِهِمْ: حُكْمُ الأَصْلِ ثَابِتٌ بِهَا (١٩)، أَيْ أَنَّهَا بَاعِثٌ عَلَيْهِ، وَأَنَّ مُرَادَ

⁽۱) أي أنَّ النَّصَّ أو الإجماع لم يفيدا معرفة أنَّ الخمر أصلٌ يقاس عليه، بل هما يفيدان ثبوت الحكم الشرعي للخمر، والعلَّة هي التي تدلُّ على أنَّ الذي اتصف بها هو الأصل، والكلامُ في هذا الحكم لا في الحكم الشرعي، إذن المرادُ بالحكم هو حكمنا على أنَّ ما اتصف بها هو الأصل للقياس.

⁽۲) في (ط): زيادة (هو).

⁽٣) إذن دور العلَّة: أنَّها دالةٌ وعلامة على أنَّ هذا المتصف بها أولاً هـو أصـل للقياس، وصالح لأنْ يقاس عليه.

⁽٤) في (ب): المؤثّر.

⁽٥) في (ط): والمفسدة.

⁽r) Ilastal: 7/ P33.

⁽٧) أي العلَّة لم تؤثِّر بالحكم بذاتها -كما يقول المعتزلة - بل بإذن من الله . المستصفى: ص٣١٠.

⁽٨) الإحكام: ٣/ ١٢٤.

⁽٩) أي شرح قول الشافعية بقولهم: الحكم ثابت بها أنَّ التحريم ليس ثابتاً بالسكر، بل بالآية والحديث، ولكنَّ السُّكر يدفع للقول بالتحريم.

الحَنَفِيَّةِ: أَنَّ النَّصَّ مُعَرِّفٌ لَـهُ، وَأَنَّ كُلاً لاَ يُخَالِفُ الآخَـرَ فِي مُـرَادِهِ (''، وَتَبِعَهُ ابْنُ الحَاجِبِ فِي ذَلِكَ (٢).

قَالَ المُصَنِّفُ: وَنَحْنُ مَعَاشِرَ الشَّافِعِيَّةِ إِنَّمَا نُفَسِّرُ العِلَّةَ بِالمُعَرِّفِ، وَلاَ نُفَسِّرُهَا بِلْلِكَ؛ لِإَنَّ الرَّبَّ وَلاَ نُفَسِّرُهَا بِلْلِكَ؛ لِإَنَّ الرَّبَ تَعَالَى لاَ يَبْعَثُهُ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ (٣).

وَمَنْ عَبَّرَ مِنْ الفُقَهَاءِ عَنْهَا بِالبَاعِثِ أَرَادَ: أَنَّهَا بَاعِثَةٌ لِلْمُكَلَّفِ عَلَى الإِمْتِثَالِ، نَبَّةَ عَلَيْهِ أَبِي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ (١).

(وَقَدْ تَكُونُ) العِلَّةُ (دَافِعَةً) لِلْحُكْمِ (وَرَافِعَةً) لَهُ (أَوْ فَاعِلَةً الأَمْرَيْنِ) أَيْ الدَّفْعَ وَالرَّفْعَ.

مِثَالُ الأَوَّلِ: العِدَّةُ فَإِنَّهَا تَدْفَعُ حِلَّ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجِ وَلاَ تَرْفَعُهُ (٥)، كَمَا لَوْ كَانَتْ عَنْ شُبْهَةٍ (٦).

⁽۱) أي لا خلاف في الواقع بين الحنفية والشافعية، فإنَّ الطرفين يرون العلَّة بأنَّها باعثة للحكم والنص معرَّف له، والحنفية عندما يقولون: الحكم ثابت بالنص _أي معرَّف له _ والباعث هي العلَّة، فلا خلاف إذن.

⁽٢) المختصر مع العضد: ٢/ ٢٣٢، والبحر المحيط: ٤/ ١٤٣ ـ ١٤٤.

⁽٣) ويمكن أن يقال: إنَّها باعثة، أي حكمة مقصودة للشارع لما فيها من جلب مصلحة، أو دفع مفسدة للخلق، وليس إنَّها باعثة لله تعالى للقول بحكمها لغرض يعود له جلَّ شأنه؛ لأنَّهُ عنر محتاج إلى شيء يحكم به لنفسه؛ لأنَّهُ منزَّه عن الأغراض.

⁽٤) في (١٠٥٣/٣) في الشُّرط الأول من شروط العلَّة لصلاحيتها للإلحاق.

 ⁽٥) إذ يجوز لغير الزوج النكاح منها بعد العدة.

⁽٦) كأنْ عقد بدون شهود ووطئها، فإنَّها تعتدّ بعد اعتزالها، فلا يحقُّ الزواج منها، =

وَمِثَالُ الثَّانِي: الطَّلاقُ فإنَّهُ يَرفَعُ حِلَّ الاستِمتاعِ وَلا يَدفَعُهُ ؛ لِجَـوازِ النَّكاحِ بَعدَهُ (١).

وَمِثَالُ الثَّالِثِ: الرَّضَاعُ فَإِنَّهُ يَدْفَعُ حِلَّ النِّكَاحِ، وَيَرْفَعُهُ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ (٢٠.

* * *

⁼ ولكنَّها لم ترفعه، إذ يحتُّ لمن عقد عليها بدون شهود أنْ يعقد عليها عقداً صحيحاً، والوطئ السابق يعدُّ شبهة، إذن لم ترفع العدةُ النَّكاحَ.

⁽۱) أي يحل له وهي مطلقة بينونة صغرى الزواج منها في العدة، وضمير بعده يعود إلى الطلاق.

⁽٢) كأنْ يعقد على صبيَّة ثم ترضعها زوجته، فلا يحقُّ له الزواج من الكبرى و لا من الصغرى.

ومثل أنْ يعقد لصبيٌّ على صبيَّة، ثم تقوم أم الصبيِّ بإرضاع الصبيَّة، فإنَّ النَّكاح يُدْفَعُ ويُرْفَعُ.



(وَ) تَكُونُ العِلَّةُ:

١ - (وَصْفًا حَقِيقِيًّا) وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى عُرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ (١) (ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا) كَالطُّعْمِ فِي بَابِ الرِّبَا.

٢ _ (أَوْ) وَصْفًا (عُرْفِيًّا مُطَّرِدًا) لاَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلاَفِ الأَوْقَاتِ،

(١) غير العرف نحو اللغة كما سيأتي بعد.

ذكر السبكي أنَّ شروط العلَّة هي:

ان تكون وصفاً ظاهراً، فوجوب عدَّة المطلَّقة المدخول بها للطلاق فالعدة لها وصفان: خفيٌ _ وهو علوق المطلقة بحمل من زوجها، وهذا غير ظاهر، وظاهر _ وهو الطلاق، فالعلَّة إذن الطلاق لا إحتمال العلوق؛ لأنَّهُ خفي والطلاق ظاهر.

٢. _ أن تكون وصفاً منضبطاً _ فالقصر والإفطار والجمع له وصفان:

أ_السفر: وهو علَّة منضبطة لا تختلف باختلاف الناس.

ب_ المشقّة: وهي علة غير منضبطة، أو قد تحصل للبعض ولا تحصلُ للملوك كالرؤساء والأغنياء؛ لأنَّ المشقة عندهم تزول بالمراكب المريحة ودور الضيافة الرافهة.

وقد تحصل المشقّة لبعض أصحاب العمل، ولا حقّ لهم بالرُّخَص، إذن هي غيـر منضبطة .

كَالشَّرَفِ وَالخِسَّةِ فِي الكَفَاءَةِ.

٣ (وَكَذَا) تَكُونُ (فِي الأَصَعِّ) وَصْفًا (لُغُويًا) كَتَعْلِيلِ حُرْمَةِ النَّبِيذِ بِأَنَّهُ يُسَمَّى خَمْرًا، كَالمُشْتَدِّ مِنْ مَاءِ العِنَبِ؛ بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ اللَّغَةِ بِالقِيَاسِ، وَمُقَابِلُ الأَصْحِ يَقُولُ: لاَ يُعَلَّلُ الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ بِالأَمْرِ اللُّغُويِّ.

٤ - (أَوْ حُكْمًا شَرْعِيًا(١)) سَوَاءٌ كَانَ المَعْلُولُ حُكْمًا شَرَعَيًا أَيْضًا،
 كَتَعْلِيلٍ جَوَاذِ رَهْنِ المُشَاعِ بِجَوَاذِ بَيْعِهِ(٢)، أَمْ كَانَ أَمْرًا حَقِيقِيًا، كَتَعْلِيلِ حَيَاةِ
 الشَّعْرِ(٣) بِحُرْمَتِهِ بِالطَّلاَقِ وَحِلَّهِ بِالنَّكَاحِ [...](١٤) كَاليَدِ(٥).

وَقِيلَ^(۱): لاَ تَكُونُ حُكْمًا؛ لأِنَّ شَاْنَ الحُكْمِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُولاً لاَ عَلَّةً (۱).

⁽١) أي العلَّة تكون أحياناً حكماً شرعياً.

⁽٢) فالمشاع يجوزُ رهنُه، وهذا حكم علل هذا الجواز بعلَّة جواز بيعه، فالجواز حكم شرعيٌ صار هنا علة وحكما لتلك العلَّة.

⁽٣) أي الشعر هل تدخله الحياة كبقية أعضاء الجسم.

⁽٤) في (ج): زيادة كلمة (بالطلاق).

⁽٥) أي يد المرأة الأجنبية تحلُّ فيها الحياة فتحرمُ بالطلاق وتحلُّ بالنكاح، ويقاسُ عليها الشعر، فإنَّهُ يحل بالنُّكاح ويحرمُ بالطلاق؛ لأنَّ الحياة تدخل فيه كاليد. فالحلُّ والحرمة حكمان شرعيان، ووجود الحياة علَّة حقيقية.

⁽٦) هو قول ابن عقيل من الحنابلة. الكوكب المنير: ٤/ ٩٢.

⁽٧) أي لا تكون العلَّة حكماً شرعياً؛ لأنَّ العلَّة هي: وصف كالإسكار يعلل بـ تحـريم الخمر، فالتَّحريم مُعَلِّلٌ، فكيف يصيرُ هو علةً لغيره؟!.

وَرُدَّ: بِأَنَّ العِلَّةَ بِمَعْنَى المُعَرِّفِ، وَلاَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُعَرِّفَ حُكْمٌ حُكْمًا أَوْ غَيْرُهُ(١).

(وَثَالِثُهَا) تَكُونُ حُكْمًا شَرْعِيًّا (إِنْ كَانَ المَعْلُولُ حَقِيقِيًّا).

[هَذَا مُقْتَضَى سِيَاقِ] (٢) المُصَنَّفِ، وَفِيهِ سَهْوٌ، وَصَوَابُهُ: [أَنْ يُـزَادَ لَفُظَةُ _ لا(٣) _ بَعْدَ قَوْلِهِ وَثَالِثُهَا] (٤).

وَذَلِكَ: أَنَّ فِي تَعْلِيلِ الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِالحُكْمِ الشَّرْعِيِّ خِلاَفًا.

وَعَلَى الجَوَازِ - الرَّاجِحِ - هَلْ يَجُوزُ تَعْلِيلُ الأَمْرِ الحَقِيقِيِّ بِالحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؟

⁽۱) أي لا يشترط بالمعرّف أن يكون وصفاً فقط، بل تكون معرّفة للحكم ودالّة عليه، سواء كان هذا المعرف وصفا أم حكماً، ولفظ غيرُ مرفوع معطوف على لفظ حكم، والحكم الأول فاعل ولا يمنع.

⁽٢) في (ب): (وهذا يغلب على) بدل المثبت.

⁽٣) فإذا زيد لا بعد قوله: ثالثها، يصيرُ ثالثها: لا إن كان المعلول حقيقياً بأنْ يكون شرعياً أو لغوياً، فلا مانع من كون الحكم علة.

⁽٤) في (ب): (إن كان المعلول كذلك أي حكما شرعياً) بدل المثبت.

⁽o) المحصول: ٢/ ٣٩٧.

⁽٦) أي لا يجوز أن تعلل الأمر الحقيقي بالحكم الشرعي، أما تعليلُ الحكم الشَّرعي بالحكم الشَّرعي بالحكم الشرعي فجائز.

هُوَ(١) التَّفْصِيلُ فِي المَسْأَلَةِ.

٥ _ (أَوْ) وَصْفًا (مُرَكَّبًا).

وَقِيلَ (٣): لا...؛ لأَنَّ التَّعْلِيلَ بِالمُرَكَّبِ يُؤَدِّي إلَى مُحَالِ، فَإِنَّهُ بِانْتِفَاءِ جُزْءِ مِنْهُ تَنْتَفِي عِلِيَّتُهُ، فَبِانْتِفَاءِ آخَرَ يَلْزَمُ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ؛ لأَنَّ انْتِفَاءَ الجُزْءِ عِلَّةٌ لِعَدَم العِلِّيَةِ (٣).

قُلْنَا: لاَ نُسَلِّمُ أَنَّهُ عِلَّةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عَدَمُ شَرْطٍ، فَإِنَّ كُلَّ جُزْءِ شَرْطُ لِلعِلْيَةِ (٤). لِلعِلْيَةِ (٤).

وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّهُ عِلَّةٌ فَحَيْثُ لَمْ يَسْبِقْهُ (٥) غَيْرُهُ، أَيْ انْتِفَاءُ جُزْءِ آخَرَ (٢)،

(١) هو ضميرٌ فصل، والتفصيل خبر، والمبتدأ قوله: فمقابله.

أي مقابل الرَّاجع - المجوز لأنَّ يكون الحكم الشَّرعي علة مطلقاً، سواء كان الحكم شرعياً أم حقيقياً - المقابل لهذا الرأي هو رأي التفصيل، والتفصيل: جوازه في الحكم الشرعي، وعدم جوازه في الحقيقي.

- (٢) نسبه الزركشي في المحيط إلى قوم. البحر المحيط: ٧/ ٢١٢.
- (٣) العلَّة المركَّبة مثل: علَّة القصاص قتلُ عمدِ عدوانِ فإذا انتفى العمدُ انتفى القصاص، وإذا انتفى أيضاً العدوان ينتفي القصاص وهو كان منتفياً بذهاب العدوان، فيحصلُ تحصيل الحاصل، وتحصيلُ الحاصل محالٌ.
- (٤) أي العلَّة مجموع الجزأين، ولكنْ كلُّ جزء شرط للعلية، وليس كلُّ جزء هو علـةٌ ليلزم تحصيل الحاصل.
 - (٥) في (أ): يسقط.
- (٦) أي يكون الجزء صالحاً للعليَّة في حالة عدم سبق جزء له، وإلا فلا يكون الجزء علم علة.

كَمَا فِي نَوَاقِض الوُضُوءِ(١).

وَمِنْ التَّعْلِيلِ بِالمُرَكَّبِ: تَعْلِيلُ وُجُوبِ القِصَاصِ بِالقَتْلِ العَمْدِ العُدْوَانِ لِمُكَافِئ غَيْر وَلَدٍ.

قَالَ المُصَنِّفُ: وَهُوَ كَثِيرٌ، وَمَا أَرَى لِلْمَانِعِ مِنْهُ مُخَلِّصًا (٢)، إلاَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِوَصْفٍ مِنْهُ مُخَلِّصًا (١)، إلاَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِوَصْفٍ مِنْهُ وَيُجْعَلَ البَاقِي شُرُوطًا فِيهِ، وَيَتُولُ الْخِلاَفُ حِينَئِذٍ إِلَى اللَّفْظِ (٣).

(وَثَالِثُهَا) يَجُوزُ، لَكِنْ (لاَ يَزِيدُ عَلَى خَمْسٍ) مِنْ الأُجَرَاءِ، حَكَاهُ الشَّيْخُ الشَّيْخُ الشَّيْخُ الشَّينخُ الشَّيرازِيُّ -كَالمَاوَرْدِيِّ - عَنْ بَعْضِهِمْ فِي شَرْحِ اللُّمَعِ (١)، وَحَكَاهُ عَنْ حِكَايَتِهِ الإِمَامُ فِي المَحْصُولِ بِلَفْظِ سَبْعَةٍ (٥)، وَكَأَنَّهَا تَصَحَفَتُ (٦) فِي غَنْ حِكَايَتِهِ الإِمَامُ فِي المَحْصُولِ بِلَفْظِ سَبْعَةٍ (٥)، وَكَأَنَّهَا تَصَحَفَتُ (٦) فِي نَسْخَتِهِ -كَمَا قَالَ المُصَنَّفُ - قَالَ: - أَيْ الإِمَامُ - وَلاَ أَعْرِفُ لِهَذَا الحَصْرِ حُجَّةً.

⁽١) فإنّ مسَّ المرأة يكون ناقضاً للوضوء إذا لم يسبقه خروج شيء من السبيلين، فاللَّمس لا يكون علَّة للنقض؛ إذ لا وجود للوضوء بعد خروج شيء من السبيلين.

⁽٢) أي من يمنع التعليل بالمركب لا يمكنه التخلص منه؛ لأنَّ كثيراً من الأحكام عللها مركبة من عدة أوصاف.

⁽٣) أي الخلاف سيكون لفظياً؛ لأنَّ الكلَّ يقولُ بانتفاء الحكم إذا انتقى جزء، إلا أنَّ الخلاف في تسمية الجزء، فالمانعُ يسمِّيه جزء علة، ولا بدَّ لكلِّ الأجزاء من المناسبة للحكم، والمجوِّز يراهُ شرطاً للعلة، فلا حاجة للشَّرط أن يناسب الحكم من الجزء الذي هو الوصف المشروط هي المناسب فقط، وفقدان الجزء أو الشَّرط يؤدي إلى فقدان الكل والمشروط.

⁽٤) شرح اللمع: ٢/ ٨٣٧.

⁽٥) المحصول: ٢/ ٤٠١.

⁽٦) أي تغير لفظ الخمسة إلى السبعة.

وَقَدْ يُقَالُ: حُجِّيَّتُهُ الإِسْتِقْرَاءُ مِنْ قَائِلِهِ (۱). وَتَأْنِيثُ (۱) العَدَدِ عِنْدَ حَذْفِ المَعْدُودِ المُذَكَّرِ -كَمَا هُنَا - جَائِزٌ عَـدَلَ إلَيْهِ المُصَنِّفُ عَنْ الأَصْلِ اخْتِصَارًا (۱).

* * *

⁽١) أي لم يجد أكثر من خمسة بعد متابعة الأحكام المعلَّلة بعلَّة مركَّبة .

⁽٢) حيث قال: خمس، والمعدود مذكّر، وهو الجزْء، فالمفروض أنْ يقول: خمسة ؟ لأنّهُ يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث، فاعتذر الشّارح له بأنّه مادام لفظ الجزء محذوفاً فلا مانع من حذف التاء في خمس، ولو كان مذكراً.

⁽٣) لأنَّ حذف التاء أخصر من وجودها، وهذا تأويل حسنٌ من الشَّارح ـرحمه الله ...

[شُروطُ العِلَّة لصَلاحِيتِها لإلحاق الفَرْعِ بِالأَصْل في الحُكم]

١. (وَمِنْ شُرُوطِ الإِلْحَاقِ بِهَا) أَيْ بِسَبِ العِلَّةِ (اشْتِمَالُهَا عَلَى حِكْمَةٍ تَبْعَثُ) المُكَلَّفَ (عَلَى الإِمْتِثَالِ، وتَصْلُحُ شَاهِدًا لإِنَاطَةِ الحُكْم) بِالعِلَّةِ.

كَحِفْظِ النَّفُوسِ: فَإِنَّهُ حِكْمَةُ تَرَتُّبِ وُجُوبِ القِصَاصِ عَلَى عِلَّتِهِ: مِنْ القَتْلِ، القَتْلِ الْعَمْدِ إِلَى آخِرِهِ، فَإِنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا قَتَلَ أُقْتُصَّ مِنْهُ انْكُفَّ عَنْ القَتْلِ، وَقَدْ يَقْدُمُ عَلَيْهِ تَوْطِينًا لِنَفْسِهِ عَلَى تَلَفِهَا، وَهَذِهِ الحِكْمَةُ تَبْعَثُ المُكَلَّفَ: مِنْ القَاتِلِ وَوَلِيَّ الأَمْرِ عَلَى امْتِثَالِ الأَمْرِ الَّذِي هُوَ إِيجَابُ القِصَاصِ: بِأَنْ يُمَكِّنَ القَاتِلِ وَوَلِيَّ الأَمْرِ عَلَى امْتِثَالِ الأَمْرِ الَّذِي هُوَ إِيجَابُ القِصَاصِ: بِأَنْ يُمَكِّنَ كُلُّ مِنْهُمَا (١) وَارِثَ القَتِيلِ مِنْ الإِقْتِصَاصِ، وَتَصْلُحُ شَاهِدًا لإِنَاطَةِ وُجُوبِ كُلُّ مِنْهُمَا (١) وَارِثَ القَتِيلِ مِنْ الإِقْتِصَاصِ، وَتَصْلُحُ شَاهِدًا لإِنَاطَةِ وُجُوبِ كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّ وَارِثَ القَتِيلِ مِنْ الإِقْتِصَاصِ، وَتَصْلُحُ شَاهِدًا لإِنَاطَةٍ وُجُوبِ القَصَاصِ بِعِلَّتِهِ، فَيَلْحَقُ حِينَئِذِ القَتْلُ بِمُثَقِّلٍ بِالقَتْلِ بِمُحَدِّدٍ فِي وُجُوبِ القِصَاصِ بِعِلَّتِهِ، فَيَلْحَقُ حِينَئِذِ القَتْلُ بِمُثَقِّلٍ بِالقَتْلِ بِمُحَدِّدٍ فِي وُجُوبِ القِصَاصِ بِعِلَّتِهِ، فَيَلْحَقُ حِينَئِذِ القَتْلُ بِمُثَقِلً عِلَى الحِكْمَةِ المُدْكُورَةِ. القَصَاصِ الإِسْتِرَاكِهِمَا فِي العِلَّةِ المُشْتَمِلَةِ عَلَى الحِكْمَةِ المَدْكُورَةِ.

وَقَوْلُهُ: تَبْعَثُ عَلَى الإِمْتِثَالِ _ أَيْ حَيْثُ يُطَّلَعُ عَلَيْهَا _ وَسَيَأْتِي (٢) أَنَّـهُ يَجُوزُ التَّعْلِيلُ بِمَا لاَ يُطَّلَعُ عَلَى حِكْمَتِهِ.

⁽۱) أي من القاتل نفسه وولي أمر المسلمين من تخويل وارثِ القتيل بأخذِ القصاص من القاتل، ولكنَّ القصاص يكونُ بعد حصول قرار به من القضاء، ومن ثُمَّ تمكينُ الوارث من تنفيذه.

⁽٢) في (١٠٥٨/٣)، حيث سيقول: (ويجوز التعليل بما لا يطلع على حكمته).

(وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُوَ اشْتِرَاطُ العِلَّةِ عَلَى الحِكْمَةِ المَـذْكُورَةِ، أَيْ [أ/ه،] مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (كَانَ مَانِعُهَا() وَصْفًا وُجُودِيًّا يُخِلُّ بِحِكْمَتِهَا).

كَالدَّيْنِ: عَلَى القَوْلِ بِأَنَّهُ مَانِعٌ مِنْ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى المَدِينِ، فَإِنَّهُ وَصْفٌ وُجُودِ الزَّكَاةِ المُعَلَّلِ بِمِلْكِ النَّصَابِ، وَصْفٌ وُجُودِيٌ يُخِلُ بِحِكْمَةِ العِلَّةِ لِوُجُوبِ الزَّكَاةِ المُعَلَّلِ بِمِلْكِ النَّصَابِ، وَهِيَ الإسْتِغْنَاءُ بِمِلْكِهِ، فَإِنَّ المَدِينَ لَيْسَ مُسْتَغْنِيًا بِمِلْكِهِ ؛ لإحْتِيَاجِهِ إلَى وَفَاءِ وَهِيَ الإسْتِغْنَاءُ بِمِلْكِهِ، فَإِنَّ المَدِينَ لَيْسَ مُسْتَغْنِيًا بِمِلْكِهِ ؛ لإحْتِيَاجِهِ إلَى وَفَاء دَيْنِهِ بِهِ.

وَلاَ يَضُرُّ خُلُوُّ المِثَالِ عَنْ الإِلْحَاقِ الَّذِي الكَلاَمُ فِيهِ(٢).

٢. (وَمِنْ) شُرُوطِ الإِلْحَاقِ بِهَا (أَنْ تَكُونَ) وَصْفًا (ضَابِطًا لِحِحْمَةٍ)
 كَالسَّفَرِ فِي جَوَازِ القَصْرِ مَثَلًا، لاَ نَفْسَ الحِحْمَةِ كَالمَشَقَّةِ فِي السَّفَرِ؛ لِعَدَمِ
 انْضِبَاطِهَا.

(وَقِيلَ("): يَجُوزُ كَوْنُهَا نَفْسَ الحِكْمَةِ)؛ لأَنَهَا المَشْرُوعُ لَهَا الحُكْمُ.

⁽۱) أي المانع الذي يعارض العلَّة؛ لأنَّها تستدعي وقوع الحكم، ولكنْ يأتي مانع يمنعها فيمتنعُ الحكم.

⁽٢) أي أتى بمثالِ المانع فيه منع العلَّة من أنْ يترتَّب عليها الحكم، فالنَّصاب علَّة لوجوب الزكاة، فإذا كان مالك النصاب مدنياً، فإنْ التَّين يمنعُ السبب وهو النَّصاب، أتى بهذا المثال فقط ليوضِّح كيف يحصل المانع من العلَّة وإنْ لم يرتَّب عليه قياساً، ونحن نتكلَّم هنا في صلاحية إلحاق حكم الفرع بالأصل بواسطة العلَّة، أراد بذلك أنَّه أتى بالمثال؛ ليبين أنَّ المانع إذا كان وصفاً وجودياً يمنع الحكمة، وإنْ كان هذا المثال لا يوجد فرع آخر تتعدَّى إليه العلَّة ليقاس بها حكم الفرع على حكم الأصل.

⁽٣) هو اختيار فخر الدين والبيضاوي. الغيث الهامع: ص ٥٤١.

(وَقِيلَ(١)) يَجُوزُ (إِنْ انْضَبَطَتْ)؛ لإِنْتِفَاءِ المَحْذُور(٢).

٣. (وَ) مِنْ شُرُوطِ الإِلْحَاقِ بِهَا (أَنْ لاَ تَكُونَ عَدَمًا فِي الثُّبُوتِيِّ وِفَاقًا لِلإَمَام) الرَّاذِيّ (وَخِلاَفًا لِلآمِدِيِّ).

هَذَا انْقَلَبَ عَلَى المُصَنَّفِ سَهْوًا، وَصَوَابُهُ مَا قَالَ فِي شَرْحِ المُخْتَصَرِ: وَفَاقًا لِلآمِدِيِّ وَخِلاَفًا لِلإِمَامِ الرَّازِيِّ، أَي فِي تَجْوِيزِهِ^(٣) تَعْلِيلَ الثُّبُوتِيِّ وِفَاقًا لِلآمِدِيِّ وَخِلاَفًا لِلإِمَامِ الرَّازِيِّ، أَي فِي تَجْوِيزِهِ أَنْ يَقَالَ: ضَرَبَ فُلاَنُ عَبْدَهُ لِعَدَم امْتِثَالِهِ أَمْرَهُ.

وَأُجِيبَ: بِمَنْعِ صِحَّةِ التَّعْلِيلِ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ بِالكَفِّ عَنْ الإِمْتِثَ الِ، وَهُوَ (٤) أَمْرٌ ثُبُوتِيُّ.

وَالحِلاَفُ فِي العَدَمِ المُضَافِ^(٥)، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ الدَّلِيلِ وَجَوَابِهِ. لَكِنَّ الاَمِدِيَّ إِنَّمَا مَنَعَ العَدَمَ المَحْضَ، أَيْ المُطْلَقَ، وَأَجَازَ المُضَافَ الصَّادِقَ بِالوُجُودِيِّ، كَالإِمَامِ وَالأَكْثَرِ^(١).

⁽١) اختاره الآمدي وابن الحاجب والصفي الهندي. الغيث الهامع ص٥٤١.

 ⁽٢) أي أنّ الحكمة لا تكون علّة للحكم في الأصح من الآراء، وقيل: تكون الحكمة علّة مطلقاً، وقيل: تكون إنْ كانت منضبطة، والرَّاجح أنَّ الحكمة لا تكون علَّة للحكم؛ لأنها قد لا تنضبط أو لا تكون ظاهرة.

⁽T) الإحكام: ٣/ ٢٢٨، والمحصول: ٢/ ٣٩٣.

⁽٤) أي الإنكفاف عن الفعل فعل ثبوتي، وهو الإعراض عنه، فيقال: ضربَ عبدَه لانكفافه عن امتثالِ أمره، وليس لعدَم امتثاله.

⁽٥) أي الخلافُ في التَّعليل بالعدم إذا كان مقيَّداً بالمضاف إليه كما رأيت في المثال، حيث قال: لعدم امتثاله أمره، فهنا ذكر العدم ولكن الإمتثال وجودي، ومع ذلك حصل فيه خلاف، أما المطلق عن قيد المضاف إليه فلا خلاف في عدم التعليل به.

⁽٦) أي أكثر الأصوليين مع الإمام في الرأي.

وَيَجْرِي الخِلاَفُ فِيمَا جُزْؤُهُ عَدَمِيٌّ ؛ لأنَّهُ عَدَمِيٌّ .

وَيَجُوزُ وِفَاقًا تَعْلِيلُ العَدَمِيِّ بِمِثْلِهِ أَوْ بِالثَّبُوتِيِّ: كَتَعْلِيلِ عَدَمِ صِحَةِ التَّصَرُّفِ بِعَدَمِ العَقْلِ أَوْ بِالإِسْرَافِ(١)، كَمَا يَجُوزُ قَطْعًا تَعْلِيلُ الوُجُودِيِّ بِمِثْلِهِ: كَتَعْلِيلِ حُرْمَةِ الخَمْرِ بِالإِسْكَارِ.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ التَّعْلِيلِ الشُّبُوتِيِّ بِالعَدَمِيِّ مَا يُقَالُ: يَجِبُ قَتْلُ المُرْتَدُ؛ لِعَدَمِ إسْلاَمِهِ، وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُقَالَ لِكُفْرِهِ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ عَدَمِ العَقْلِ إسْلاَمِهِ، وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُقَالَ لِكُفْرِهِ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ عَدَمِ العَقْلِ بِالجُنُونِ؛ لِأَنَّ المَعْنَى الوَاحِدَ قَدْ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِعِبَارَتَيْنِ مَنْفِيَّةٍ وَمُثْبَتَةٍ، وَلاَ مُشَاحَة فِي التَّعْبِيرِ.

(وَالإِضَافِيُّ) كَالأَبُوَّةِ (٢) (عَدَمِيُّ) كَمَا هُوَ قَوْلُ المُتَكَلِّمِينَ، وَسَيَأْتِي تَصْحِيحُهُ فِي أَوَاخِرِ الكِتَابِ(٣)، فَفِي جَوَازِ تَعْلِيلِ الثُّبُوتِيِّ بِهِ الخِلاَفُ(٤)، كَذَا قَالَ الإِمَامُ الرَّاذِيُّ وَالآمِدِيُّ، لَكِنْ تَقَدَّمَ فِي مَبْحَثِ المَانِع (٥) التَّمْثِيلُ

⁽١) في (ب): والإسراف، فهنا الحكمُ عدمُ صحَّة التصرف، والعلَّة العدمية هي عدمُ العقل، والعلَّة الوجودية هي الإسراف.

⁽٢) زيد بن خالد، زيد وخالد من الموجودات، ولكنَّ البنوَّة هل هي شيءٌ عـدميٌّ أو وجـودي؛ لأنَّها أمر معنوي غير محسوس، والمحسوس آثارها، فالأصـعُّ أنها عدمي، وكذا خالد أب لزيد، فالأبوة ليست وجودية بل عدمية.

⁽٣) ني (١٤٣٠/٣).

⁽٤) الخلاف مبتدأً مؤخّر، والخبرُ قوله: في جواز التعليل خبر مقدم. وهو خلاف ما ذكره في مبحث المانع (١٣٦/١) بأنَّ الإضافيَّ هو وجوديِّ؛ لأنَّ الوجوديَّ هو: ما ليس بعدم، والإضافيَّ هو: ليس بعدم فيدخلُ في الوجوديِّ، فالإضافيُّ هو عدميٌّ عند المتكلمين، وليست عدماً عند الفقهاء.

⁽۵) في (۱/۲۳۱).

لِلْوُجُودِيِّ بِالأَبُوَّةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ الفُقَهَاءِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَدَمَ شَيْء، وَمُرْجِعُ القِيَاسِ إِلَيْهِمْ (١)، فَلاَ يُنَاسِبُهُمْ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: وَالإِضَافِيُّ عَدَمِيٌّ.

* * *

⁽١) أي إلى الفقهاء.



(وَيَجُوزُ التَّعْلِيلُ بِمَا لاَ يُطَّلَعُ عَلَى حِكْمَتِهِ) كَمَا فِي تَعْلِيلِ الرَّبَوِيَّاتِ بِالطُّعْمِ أَوْ غَيْرِهِ،

وَيُفْهَمُ (() مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لاَ تَخْلُو عِلَّةٌ عَنْ حِكْمَةٍ، لَكِنْ فِي الجُمْلَةِ (() ؛ لِقَوْلِهِ: (فَإِنْ قُطِعَ بِانْتِفَائِهَا فِي صُورَةٍ فَقَالَ الغَزَالِيُّ وَ) صَاحِبُهُ مُحَمَّدٌ (بُسنُ يَحْيَى (٣): يَنْبُتُ الحُكْمُ فِيهَا (لِلْمَظِنَّةِ، وَقَالَ الجَدَلِيُّونَ (١) لاَ) يَثْبُتُ ؛ إذْ يَحْيَى (٣): يَنْبُتُ الحُكْمُ فِيهَا (لِلْمَظِنَّةِ، وَقَالَ الجَدَلِيُّونَ (١) لاَ) يَثْبُتُ ؛ إذْ عِبْرَةَ بِالمَظِنَّةِ (٥)....

(١) في (ج): ويؤخذ.

⁽٢) أي في الجملة أنَّ ما يعلل حكمته ظاهرة، وما لا تظهر فإنَّ فيه حكمةٌ غير ظاهرة، ونحن نعلُّل بها وإنْ لم تظهر حكمتها لنا.

⁽٣) هو محمد بن يحيى بن أبي منصور أبو سعيد النيسابوري الشهيد، لازمَ الغزاليّ، كان إماماً في الفقه والزهد والورع تفقه عليه أئمة كثيرون، ورحل إليه الناس من الأقطار، توفى سنة (٥٤٨ه). تهذيب الأسماء: ١/٩١١.

⁽٤) وهم الذين اعتادوا الجدلَ، والجدلُ: يجري بين متنازعين؛ لتحقيق حقّ أو إبطال باطل، أو تقوية ظنِّ. البناني: ٢/ ٢٤١.

⁽٥) المظنَّة أي: موظع الظَّنِّ فما لا تعلم حكمته يظنُّ بوجودها فيثبتُ الحكم بناءَ على هذا الظنِّ، والظنُّ اعتقادٌ راجح فهو أقرب إلى اليقين.

عِنْدَ تَحَقُّق المَئِنَّةِ (١).

مِثَالُهُ: مَنْ مَسْكَنُهُ عَلَى البَحْرِ وَنَزَلَ مِنْهُ فِي سَفِينَةٍ قَطَعَتْ بِهِ مَسَافَةً القَصْرِ فِي سَفَرِهِ هَذَا (٣). القَصْرِ فِي سَفَرِهِ هَذَا (٣).

* * *

(١) في (ب): المآبة.

المئنة: سُمِّيت بذلك لأنَّهُ يقال: لأنَّ الحكمة كذا، فالجدليون يقولون: ما دام تحقق عدم الحكمة في عدم ظهورها، فلا عبرة بالمظنَّة بوجودها؛ لأنَّ المئنة الجزمُ والتحققُ، والجزمُ مرجَّحٌ على الظنِّ.

⁽٢) ظهر ذلك الآن في الطائرات.

⁽٣) فعلى رأي غير الجدليين السَّفر مظنَّة المشقة، وأن يبدوا عدمها في الطائرة، وعند الجدليين الجزم بعدم المشقَّة وهو المئنة هو أولى بذلك، فلا يعلل الحكم بمثل هذا السفر، والحكم هو منح الرخص للمسافر.



(وَ) العِلَّةُ (القَاصِرَةُ) وَهِيَ الَّتِي لاَ تَتَعَدَّى مَحَلَّ النَّصِّ (مَنَعَهَا قَوْمٌ) عَنْ أَنْ يُعَلَّلَ بِهَا (مُطْلَقًا(۱)، وَالحَنَفِيَّةُ) مَنَعُوهَا (إِنْ لَمْ تَكُنْ) ثَابِتَةً (بِنَصَّ أَوْ إَنْ يُعَلَّلَ بِهَا (مُطْلَقًا(۱)، وَالحَنَفِيَّةُ) مَنَعُوهَا (إِنْ لَمْ تَكُنْ) ثَابِتَةً (بِنَصَّ أَوْ إِبْنَصَ أَوْ إِبْنَصَ أَوْ إِبْنَصَ أَوْ إِبْنَانَ إِنَّا لَهُ مَاعِدًم فَائِدَتِهَا(۱).

وَحِكَايَةُ القَاضِي أَبِي بَكْرِ^(٤) البَاقِلاَّنِيِّ الاِتَّفَاقَ عَلَى جَوَازِ الثَّابِيَةِ بِالنَّصِّ مُعْتَرَضَةٌ بِحِكَايَةِ القَاضِي عَبْدِ الوَهَّابِ^(٥) الخِلاَفَ فِيهِ^(٢)، كَمَا أَشَارَ

- (١) أي سواء ثبتت بنص أم إجماع أم اجتهاد.
 - (٢) الميزان: ٢/ ٩٠٤.
- (٣) ويرد على ذلك: بأنَّ التعليل بالقاصرة لا تخلو من فائدة معرفة حكمة التَّشريع، وليست الفائدة محصورة بالتعدي.
 - (٤) لفظ أبى بكر ساقط من: (ب).
- (٥) لفظ معترضة خبرٌ لقوله: وحكاية القاضي، والقاضي هو: عبد الوهاب بن علي ابن نصر بن أحمد بن الحسين البغدادي، أبو محمد، الفقيه المالكي الأصولي، تولى القضاء بالعراق ومصر، توفي سنة (٤٢٢هـ). شذرات الذهب: ٢/ ٣٨٧.
- (٦) أي ادعاء الباقلاني المنع إجماعاً بالقاصرة، يعارض الادعاء بالإجماع حكاية القاضي عبد الوهاب الخلاف، وقد أشار السبكي إلى وجود الخلاف بذكر مخالفة الحنفية، وبقوله: والصحيح جوازها.

إِلَى ذَلِكَ المُصَنَّفُ بِحِكَايَةِ الخِلاَفِ.

(وَالصَّحِيحُ جَوَازُهَا) مُطْلَقًا.

(وَفَائِدَتُهَا: مَعْرِفَةُ المُنَاسَبَةِ) بَيْنَ الحُكْمِ وَمَحَلِّهِ، فَيَكُونُ أَدْعَى لِلْقَبُولِ (وَمَنْعُ الإِلْحَاقِ) بِمَحَلِّ مَعْلُولِهَا حَيْثُ يَشْتَمِلُ عَلَى وَصْفٍ مُتَعَدِّ؛ (وَمَنْعُ الإِلْحَاقِ) بِمَحَلِّ مَعْلُولِهَا حَيْثُ يَشْتَمِلُ عَلَى وَصْفٍ مُتَعَدِّ؛ لِمُعَارَضَتِهَا (١) لَهُ (٢)، مَا لَمْ يَثُبُتُ اسْتِقْلاَلُهُ بِالعِلِيَّةِ (وَتَقُويَةُ (٣) النَّصِّ) الدَّالِّ عَلَى مَعْلُولِهَا: بأَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا (٤).

(قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصنِّفِ (وَزِيَادَةُ الأَجْرِ عِنْدَ قَصْدِ الإمْتِثَالِ

توضح ذلك:

إذا علل تحريم الخمر؛ لأنّه خمرٌ، وتحريم الربا في البُر؛ لأنّه بُر، فلا نلحق بالأول الوسكي والأرز بالثاني؛ لأنّ العلّة وهي: كونه خمراً في الأول، وبُراً في الثاني قاصرة، وإن اشتمل الأول على وصفِ الإسكار، والثاني على وصف الطعم؛ لأنّ التعليل بالقاصرة معارض لهذين الوصفين المتعديين، فإذا أزيل التعليل بالخمر واستقل وصف الإسكار جازت التعدية، وكذا إذا أزيل التعليل بالبُر واستقل الطعم جازت التعدية.

⁽١) أي العلَّة القاصرة.

⁽٢) أي للوصف الذي يقتضي التعدية.

⁽٣) معطوف على معرفة _ أي يجوزُ التعليل بالقاصرة لأمرين: لمعرفة المناسبة والحكمة، ولتقوية النَّص بها.

⁽٤) أي إذا كان اللفظ نصًا لا يحتمل إلا معنى واحد فلا تفيده العلَّة القاصرة تقوية ؟ لأنَّهُ قطعي، أما إذا كان اللفظ ظاهراً يحتملُ معنى ثانياً، فالتَّعليلُ بالقاصرة يقويه، ويرفعُ احتمال المعنى الثانى.

لْإَجْلِهَا)؛ لِزِيَادَةِ النَّشَاطِ فِيهِ حِينَيْدِ بِقُوَّةِ الإِذْعَانِ لِقَبُولِ مَعْلُولِهَا(''.

وَمِنْ صُورِهَا مَا ضَبَطَهُ بِقَوْلِهِ: (وَلاَ تَعَدَّيَ لَهَا(٢)) أَيُ لِلْعِلَّةِ (٣) (عِنْدَ كَوْنِهَا مَحَلَّ الحُكْمِ، أَوْ جُزْأَهُ الخَاصَّ) بِأَنْ لاَ يُوجَدَ فِي غَيْرِهِ (أَوْ وَصْفَهُ اللَّارِمَ) بِأَنْ لاَ يَتَصِفَ بِهِ غَيْرُهُ ؛ لاِسْتِحَالَةِ التَّعَدِّي حِينَيْذِ.

مِثَالُ الأُوَّلِ⁽¹⁾: تَعْلِيلُ حُرْمَةِ الرِّبَا فِي الذَّهَبِ بِكَوْنِهِ ذَهَبَا وَفِي الفِضَّةِ كَذَلِكَ.

وَمِثَالُ الثَّانِي^(٥): تَعْلِيلُ نَقْضِ الوُضُوءِ فِي الخَارِجِ مِنْ السَّبِيلَيْنِ بِالخُرُوجِ مِنْهُمَا.

وَمِثَالُ الثَّالِثِ⁽¹⁾: حُرْمَةُ الرِّبَا فِي النَّقْدَيْنِ بِكَوْنِهِمَا قِيَمَ الأَشْيَاءِ.

⁽۱) أي تفيد العلَّة القاصرة زيادة الأجر؛ لأنَّ المكلَّف يندفع لفعل أو ترك ما دال عليه النَّص المعلَّل بها؛ لزيادة تصديقه وإذعانه لمعلولها وهو حكم ما علل بها.

 ⁽۲) معطوف على قوله: منعها قوم، الذي هو خبر المبتدأ، وهو قوله: والقاصرة.
 وفي (ج): ولا تتعدَّى ولفظ لها ساقط.

⁽٣) في (ج): العلَّة.

⁽٤) أي كون العلَّة محلُ الحكم، فإذا قلنا: علَّة تحريم الربا في الذهب لكونه ذهباً، فالعلَّة وهو كونه ذهباً هي موضع التحريم ومحلَّه، فكيف يكون محلُّ الحكم علة؟.

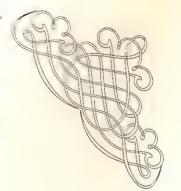
⁽٥) أي العلَّة جزءٌ من محل الحكم، إذ الحكمُ هو نقضُ الوضوء من الخارج من السبيلين، فالحكمُ مركَّبٌ من جزأين: الخروج والـذات الخارجة، فإذا قلنا: العلَّة الخارج، فلفظ الخارج جزء من الحكم فلا يعلل به الحكم.

 ⁽٦) أي العلّة وصفٌ لازمٌ لمحل الحكم، فتعليلُ تحريم الربا في الذّهب والفضّة بأنّها قيم الأشياء وصفٌ ملازم للربا، فلا يعلّل به التحريم.

وَخَرَجَ بِالخَاصِّ وَاللاَّزِمِ غَيْرُهُمَا، فَلاَ يَنْتَفِي التَّعَدِّي عَنْهُ، كَتَعْلِيلِ الحَنفِيَّةِ النَّقْضَ فِيمَا ذُكِرَ بِخُرُوجِ النَّجَسِ مِنْ البَدَنِ الشَّامِلِ لِمَا يَنْقُضُ عِنْدَهُمْ مِنْ البَدَنِ الشَّامِلِ لِمَا يَنْقُضُ عِنْدَهُمْ مِنْ الفَصْدِ وَنَحُوهِ، وَكَتَعْلِيلِ [1/٦/١] رِبَوِيَّةِ البُرِّ بِالطُّعْمِ (۱).

* * *

⁽١) فالخارج من البدَن ليس خاصاً بالسَّبيلين، فالدَّمُ يخرج من غيرهما، وكذا الطَّعم ليس خاصاً بالبُرِّ، بل يكونُ في الذرة ونحوها.



[التّعليلُ باللّقب]

(وَيَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِمُجَرَّدِ الإسْمِ اللَّقَبِ(١) كَتَعْلِيلِ الشَّافِعِيِّ وَ فَهُ نَجَاسَةَ بَوْلِ مَا يُؤْكَ لُ لَحْمُهُ بِأَنَّهُ بَوْلٌ كَبَوْلِ الآدَمِيِّ (وِفَاقًا لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ، بَوْلِ مَا يُؤْكَ لُ لَحْمُهُ بِأَنَّهُ بَوْلٌ كَبَوْلِ الآدَمِيِّ (وِفَاقًا لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ، وَخِلاَفًا لِلإِمَامِ) الرَّازِيِّ (١) فِي نَفْيهِ ذَلِكَ، حَاكِيًا فِيهِ الاِتَّفَاقَ، مُوجَهِ اللَّهُ لَلهُ اللَّهُ لِلهَ الْمَر فِي خُرْمَةِ الخَمْرِ لِتَسْمِيتِهِ خَمْرًا، بِخِلاَفِ بِأَنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لاَ أَثْرَ فِي حُرْمَةِ الخَمْرِ لِتَسْمِيتِهِ خَمْرًا، بِخِلاَفِ مُسَمَّاهُ: مِنْ كَوْنِهِ مُخَامِرًا لِلْعَقْلِ، فَهُو تَعْلِيلٌ بِالوَصْفِ.

(أَمَّا المُشْتَقُ^(٣)) المَأْخُوذُ مِنْ الفِعْلِ كَالسَّارِقِ وَالقَاتِلِ (فَوِفَاقٌ) صِحَةُ التَّعْلِيلِ بِهِ (وَأَمَّا نَحْوُ الأَبْيَضِ) مِنْ المَأْخُوذِ مِنْ الصَّفَةِ كَالبَيَاضِ (فَشَبَهُ صُورِيٍّ (٤)) وَسَيَأْتِي الخِلافُ فِيهِ (٥).

* * *

⁽١) في (ب): الملقب، وهو كل اسم غير مشتق، كما سبق ذكره في (١/٣٣١).

⁽٢) المحصول: ٢/ ٤١٣؛ والتبصرة: ص ٤٥٤.

⁽٣) في (ب): وأمّا.

⁽٤) أي من حيث الصُّورة والشَّكل، وليس له مناسبةً للموصف من حيث جلب مصلحة أو درئ مفسدة، كما هو شأن العلل.

⁽ه) في (۱۱۳۱/۳).



(وَجَوَّزَ الجُمْهُورُ التَّعْلِيلَ) لِلْحُكْمِ الوَاحِدِ (بِعِلَّتَيْنِ) فَأَكْثَرَ مُطْلَقًا؛ لأَنَّ العِلَلَ الشَّرْعِيَّةَ عَلاَمَاتٌ، وَلاَ مَانِعَ مِنْ اجْتِمَاعِ عَلاَمَاتٍ عَلَى شَيْءِ وَاحِدِ (وَادَّعَوْا وُقُوعَهُ) كَمَا فِي اللَّمْسِ، وَالمَسِّ(١)، وَالبَوْلِ المَانِعِ كُلُّ مِنْهَا مِنْ الطَّلاَةِ مَثَلاً.

(وَ) جَوَّزَهُ (ابْنُ فُورَكِ وَالإِمَامُ) الرَّازِيّ (فِي) العِلَّةِ (المَنْصُوصَةِ دُونَ المُسْتَنْبَطَةِ (المَسْتَنْبَطَةِ (المَسْتَنْبَطَةِ الصَّالِحَ كُلُّ مِنْهَا لِلْعِلِّيَّةِ يَجُوزُ أَنْ المُسْتَنْبَطَةَ الصَّالِحَ كُلُّ مِنْهَا لِلْعِلِيَّةِ يَجُوزُ أَنْ

⁽۱) اللَّمسُ يكونُ بجميع البدن، والمسُّ يراد به إدخال الآلة التناسليةُ من الرَّجل في الآلة من المرأة أوجب الغسل، بأنْ دخلت الحشفة، أو لم يوجب، بأن لم تدخل ولم يخرج المني؛ لأنَّ إدخال الحشفة أو الإنزال يوجبان الغسل لا الوضوء فقط، وقد يستعملُ أحدهما مكان الآخر.

⁽٢) أي جوزا التعليلَ بعلَّتين في المنصوصة، ولم يجوزاه في المستنبطة ؛ لأنَّ المستنبطة إذا تعدَّدت فإنَّ كلَّ واحدة منهنَّ تصلح للتعليل بها، فلا يمكن أن نعيَّن البعض منها مستقلاً، بل قد تكون كل العلل مجموعة هي العلَّة، فمجموعها بمنزلة علة واحدة. المحصول: ٤/ ٣٨٤.

أما المنصوص على استقلالها فإنها قد تتعدَّد ولا يعدُّ مجموع ما عدد كأنَّه علة واحدة، كما هو الشأن في المستنبطة.

يَكُونَ مَجْمُوعُهَا العِلَّةَ عِنْدَ الشَّارِعِ، فَلاَ يَتَعَيَّنُ اسْتِقْلاَلُ كُلِّ مِنْهَا، بِخلافِ مَا يُنَصَّ (١) عَلَى اسْتِقْلاَلِهِ بِالعِلَّيَّةِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الإِسْتِقْلاَلُ(٢) بِالإِسْتِنْبَاطِ أَيْضًا(٣).

وَحَكَى ابْنُ الحَاجِبِ عَكْسَ هَذَا أَيْضًا، أَيُ الجَوَازَ فِي المُسْتَنْبِطةِ دُونَ المَنْصُوصَةِ ؛ لِأَنَّ المَنْصُوصَةَ قَطْعِيَّةٌ، فَلَوْ تَعَدَّدَتْ لَزِمَ المُحَالُ الآتِي (٤)، بِخِلافِ المُسْتَنْبَطَةِ ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ العِلَّةُ فِيهَا عِنْدَ الشَّارِعِ مَجْمُوعَ الأَوْصَافِ (٥).

وَأَسْقَطَ المُصَنَّفُ هَذَا القَوْلَ؛ لِقَوْلِهِ: لَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ(١).

(وَمَنَعَهُ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ شَرْعًا مُطْلَقًا) مَعَ تَجْوِيزِهِ عَقْلاً، قَالَ؛ لأِنَّهُ لَوْ جَازَ شَرْعًا لُوَعًا لَوَ عَالَى اللَّانَّةُ لَوْ جَازَ شَرْعًا لُوَقَعَ وَلَوْ نَادِرًا، لَكِنَّهُ لَمْ يَقَعْ (٧).

⁽١) في (ط): ما نص.

⁽۲) في (أ): للاستقلال.

⁽٣) أي عندما تتعدد يمكن أن نقول: إنَّ مجموعها ليس هو العلَّة، بل كل واحد من الأوصاف يصلُحُ أنْ يكون علَّة لوحده.

⁽٤) المختصر: ٢/ ٢٢٣.

⁽٥) في (أ): للأوصاف، وعند ذلك تكون المجموع هو العلَّة، ولا تصلُّحُ كلُّ واحدة للتكونَ علَّة على انفراد.

⁽٦) أي أسقط السبكي قول ابن الحاجب؛ لأنَّهُ انفردَ به حسبَ علمه .

⁽٧) أي قال يجوز عقلاً تعليلُ حكم شرعيُّ بعلَّتين، ولكنَّه لم يقع، وبما أنَّـه لـم يقـع فلا يجوز القول به.

وَأُجِيبَ: عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ اللَّزُومِ - بِمَنْعِ عَدَمِ الوُقُوعِ (١)، وَأُسْنِدَ بِمَا تَقَدَّمَ (٢) مِنْ أَسْبَابِ الحَدَثِ، وَالإِمَامُ يَجْعَلُ الْحُكْمَ فِيهَا (٣) مُتَعَدَّدًا، أَيْ الحُكْمَ المُسْتَنِدَ إِلَى آخَرَ وَإِنْ اتَّفَقَا نَوْعَاً.

(وَقِيلَ⁽¹⁾: يَجُوزُ فِي التَّعَاقُبِ) دُونَ المَعِيَّةِ؛ لِلُزُومِ المُحَالِ الآتِي لَهَا^(۱)، بِخِلاَفِ التَّعَاقُبِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُوجَدُ فِي الثَّانِيَةِ مَثْلًا مِثْلُ الأَوَّلِ لاَ عَيْنُهُ.

(وَالصَّحِيحُ القَطْعُ بِامْتِنَاعِهِ عَقْلاً مُطْلَقاً؛ لِلَّزُومِ المُحَالِ مِنْ وُقُوعِهِ كَجَمْع (٦) النَّقِيضَيْنِ) فَإِنَّ الشَّيْءَ بِاسْتِنَادِهِ إلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ عِلَّتَيْنِ يَسْتَغْنِي عَنْهُ، وَذَلِكَ عَنْ الأَّحْرَى، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَغْنِيًا عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَغَيْرَ مُسْتَغْنِ عَنْهُ، وَذَلِكَ عَنْ الأَّحْرَى، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَغْنِيًا عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَغَيْرَ مُسْتَغْنِ عَنْهُ، وَذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ، وَيَلْزَمُ [...](٧) أَيْضًا تَحْصِيلُ الحَاصِلِ فِي التَّعَاقُبِ

⁽۱) أي لو سلَّمنا فرضاً بعدم الوقوع، فلا يلزمُ منه المنع، إذ لا تلازمَ بين المنْع من الوقوع مع عدم وقوعه فعلاً، إذ يجوزُ أن يتصور العقل شخصاً له أربع عيون ولم يحصل ذلك واقعاً.

⁽٢) أي إمام الحرمين، استند في منع عدم الوقوع بنفس الدليل الذي استدل به الجمهور على الوقوع، ومثلوا له بأسباب الحدث.

⁽٣) فإنَّهُ لم يجعلُها مجموعة سبباً لنقض الوضوء، بل كل سببٍ حصلَ معه نقضٌ خاصٌّ به، فهنا جعل لكلِّ ناقض من أسباب نقض الوضوء، فلا تعدُّد للعلة لحكم واحد.

⁽٤) ينسب إلى ابن الحاجب. الغيث الهامع: ص ٥٤٨.

⁽٥) أي علَّتان إنْ وُجدَت واحدة يحصل الحكم، وإن فُقدَت وجاءت علَّةُ أخرى حصل الحكم، فالحكم الثاني هو ليس عين الأول، بل مثله، والمحال الآتي هو قوله: «فإنَّ الشيء باستناده إلى كل واحدة...» إلخ.

⁽٦) في (أ): يجمع.

⁽٧) في (أ): زيادة (منه).

حَيْثُ يُوجَدُ بِالثَّانِيَةِ (١) مَثَلاً نَفْسُ المَوْجُودِ بِالأُولَى (٢).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَرَ المُحَالَ الأَوَّلَ عَلَى المَعِيَّةِ.

وَأُجِيبَ مِنْ جِهَةِ الجُمْهُورِ: بِأَنَّ المُحَالَ المَذْكُورَ إِنَّمَا يَلْزَمُ فِي العِلَـلِ العَقْلِيَّةِ المُفِيدة لِوُجُودِ المَعْلُولِ، فَأَمَّا الشَّـرْعِيَّةُ الَّتِي هِـيَ مُعَرِّفَاتٌ مُفِيدةٌ لِلْعِلْم بِهِ فَلاَ^(٣).

وَعَلَى المَنْعِ حَيْثُ قِيلَ بِالمَنْعِ^(٤) فَمَا يَذْكُرُهُ المُجِيزُ مِنْ التَّعَدُّدِ^(٥): إمَّا أَنْ يُقَالَ فِيهِ: العِلَّةُ مَجْمُوعُ الأَمْرَيْنِ مَثَلاً أَوْ أَحَدُهُمَا لاَ بِعَيْنِهِ، كَمَا قِيلَ بِذَلِكَ^(٢).

لزوم الجمع بين النقيضين:

إذا حصل خارجٌ من السبيلين حصلَ حكم نقض الوضوء، فالحكمُ استغنى عن النَّوم، وإذا حصلَ بالنَّوم استغنى عن الخارج، فكلٌّ من النَّوم والخارج يكون مستغنياً عنه وغير مستغن عنه؛ لأنَّهُ إنْ وقع أولاً فغير مستغني عنه، وإنْ ثانياً صارَ مستغنياً عنه.

أما تحصيل الحاصل:

فإنَّهُ إذا خرج من السبيلين نقضَ الوضوء، فإنْ نام بعده لا يُقال: نقض الوضوء بالنوم؛ لأنَّهُ حاصلٌ سابقاً وتحصيلُ الحاصل محالٌ.

- (٣) لأنَّ العلَّة عندهم علامة، ولا مانع من كثرة العلامات لشيء واحد، فمن نقض وضوءه بالخارج ثم نام، نقول: لنقض وضوئه علامتان: الخارج والنوم.
 - (٤) على رأي القائلين بمنع تعدد علَّتين لحكم واحد.
 - (٥) في (أ): التعداد
- (٦) أي من منع التعدد أجاب عن مثل وقوع عدد من العلل لحكم واحد بأحد ثلاثة: =

⁽١) في (أ): في الثانية.

⁽٢) توضيح ذلك:

أَوْ يُقَالُ فِيهِ: بِتَعَدُّدِ الحُكْمِ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ، وَمَالَ إِلَيْهِ المُصَنِّفُ.

* * *

ا مجموع العلل تُعَدُّ علَّة واحدة.

٢ ـ أو واحد منها غير معيَّن.

٣ _ أو كلّ واحدة من العلل له حكم مستقل فلا تعدد إذن.



(وَالمُخْتَارُ وُقُوعُ حُكْمَيْنِ بِعِلَّةٍ إِنْبَاتًا كَالسَّرِقَةِ لِلْقَطْعِ وَالغُرْمِ) حَيْثُ (() يَتْلَفُ المَسْرُوقُ، أَيْ لِوُجُوبِهِمَا (وَنَفْيًا كَالحَيْضِ لِلصَّوْمِ وَالصَّلاَةِ وَغَيْرِهِمَا) كَالطَّوَافِ وَقِرَاءَةِ القُرْآنِ، أَيْ لِحُرْمَتِهَا.

وَقِيلَ^(۱): يَمْتَنِعُ تَعْلِيلُ حُكْمَيْنِ بِعِلَّةٍ ؛ بِنَاءً عَلَى اشْتِرَاطِ المُنَاسَبَةِ فِيهَا ؛ لِأَنَّ مُنَاسَبَتَهَا لِحُكْمٍ تُحَصِّلُ المَقْصُودَ مِنْهَا بِتَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَيْهَا ، فَلَوْ نَاسَبَتْ آخَرَ لَزِمَ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ .

وَأُجِيبَ: بِمَنْعِ ذَلِكَ، وَسَنَدُهُ (٢) جَوَازُ تَعَدُّدِ المَقْصُودِ كَمَا فِي السَّرِقَةِ المُرتَّبِ عَلَيْهَا القَطْعُ زَجْرًا عَنْهَا، وَالغُرْمُ جَبْرًا لِمَا تَلِفَ مِنْ المَالِ.

(وَثَالِثُهَا) يَجُوزُ تَعْلِيلُ حُكْمَيْنِ بِعِلَّةٍ (إِنْ لَمْ يَتَضَادًا) بِخِلاَفِ مَا إِذَا تَضَادًا، كَالتَّأْبِيدِ لِصِحَّةِ البَيْعِ (١) وَبُطْلاَنِ الإِجَارَةِ؛ لأِنَّ الشَّيْءَ الوَاحِدَ تَضَادًا، كَالتَّأْبِيدِ لِصِحَّةِ البَيْعِ (١) وَبُطْلاَنِ الإِجَارَةِ؛ لأِنَّ الشَّيْءَ الوَاحِدَ

⁽١) في (ط): حين.

⁽٢) القائل هو إلكيا. البحر: ٧/ ٢٣٤.

⁽٣) أي دليل المنع، فالمناسبة قد تتعدَّد.

⁽٤) أي سبب صحَّة البيع التأبيد، وسبب فساد الإجارة التأبيد، فالتأبيدُ علَّة للصحة =

لاَ يُناسِبُ المُتَضَادَّيْنِ.

٤ - (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ شُرُوطِ الإِلْحَاقِ بِالعِلَّةِ (أَنْ لاَ يَكُونَهُا مُعَرِّفِ لَهُ (٢) عِنْ ثُبُوتِهَا مَنْ ثُبُوتِ حُكْمِ الأَصْلِ) سَوَاءٌ أَفُسِّرَتْ (١) بِالبَاعِثِ أُمّ المُعَرِّفِ لَهُ (٢) لِأَنَّ البَاعِثِ عَنْ مُرْوتِ حُكْمِ الأَصْلِ المُعَرِّفَ لَهُ لاَ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ (خِلاَفًا لِقَوْمٍ (٣)) فِي لاَنَّ البَاعِثَ عَلَى الشَّيْءِ أَوْ المُعَرِّفَ لَهُ لاَ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ (خِلاَفًا لِقَوْمٍ (٣)) فِي تَجُويِزِهِمْ تَأَخُّرَ ثُبُوتِهَا ؛ بِنَاءً عَلَى تَفْسِيرِهَا بِالمُعَرِّفِ، كَمَا يُقَالُ: عَرَقُ الكَلْبِ نَجِسٌ (٤) كَلُعَابِهِ (٥) ؛ لأَنَّهُ مُسْتَقْذَرٌ (٢) ، فَإِنَّ اسْتِقْذَارَهُ إِنَّمَا ثَبَتَ بَعْدَ ثُبُوتِ نَجَاسَتِهِ (٧).

٥ _ (وَمِنْهَا أَنْ لاَ تَعُودَ عَلَى الأَصْلِ) الَّذِي أُسْتُنْبِطَتْ مِنْهُ (بِالإِبْطَالِ)؟ لإَنَّهُ ((١٠) مَنْشَؤُهَا، فَإِبْطَالُهَا (٩٠) لَهُ إِبْطَالٌ لَهَا (١٠).

وللفساد وهما متضادان.

⁽١) في (أ) و(ط): فسرت.

⁽٢) لفظ (له) ساقط من: (أ) و(ط).

⁽٣) منهم الصفى الهندي. تشنيف المسامع: ٢/ ٦١.

 ⁽٤) المقيس عَرَقُ الكلب والحكم النجاسة.

⁽٥) المقيس عليه.

⁽٦) العلَّة.

⁽٧) فَعِلَّةُ الاستقذار جاءت بعد الحكم على لعابه بالنَّجاسة، فلا يصلحُ أن يكون علَّةً يلحق بها الفرع.

⁽A) أي الأصل هو منشأ العلَّة، وتظهر به لتعدية حكمه إلى الفرع.

 ⁽٩) أي العلَّة؛ لأنَّهُ إذا بطل بطلت؛ لأنَّها تبع لوجوده.

⁽١٠) في (أ): فإبطاله إبطال لها.

مَعَ وُجُودِهِ(١) إلا بِمُرَجِّح.

قَالَ المُصَنِّفُ: مِثَالُهُ: قَوْلُ الحَنَفِيِّ فِي نَفْيِ التَّبْيِيتِ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ: صَوْمُ عَيْنٍ، فَيَتَأَدَّى بِالنِّيَّةِ قَبْلَ الزَّوَالِ كَالنَّفْلِ، فَيُعَارِضُهُ الشَّافِعِيُّ فَيَقُولُ: صَوْمُ فَرْضٍ، فَيُحْتَاطُ فِيهِ، وَلاَ يُبْنى عَلَى السُّهُولَةِ...انتهى (٢).

وَهَـذَا مِثَالٌ لِلْمُعَارِضِ فِي الجُمْلَةِ وَلَـسْنَ مُنَافِيّا (") وَلاَ مَوْجُـودَا فِي الأَصْلِ (١). الأَصْلِ (١).

(قِيلَ^(٥): وَلاَ) فِي (الفَرْعِ) أَيْ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لاَ تَكُونَ مُعَارَضَةَ بِمُنَافِ مَوْجُودٍ فِي الفَرْعِ أَيْضًا؛ لإَنَّ المَقْصُودَ مِنْ ثُبُوتِهَا ثُبُوتُ الحُكْمِ فِي الفَرْعِ، وَمَعَ وُجُودٍ المُنَافِي فِيهِ المُسْتَنِدِ إلَى قِيَاس آخَرَ لاَ يَشُبُتُ.

قَالَ المُصَنِّفُ: مِثَالُهُ: قَوْلُنَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ رُكْنٌ فِي الوُضُوءِ، فَيُسَنُّ تَثْلِيثُهُ كَالْمَسْحِ تَثْلِيثُهُ كَغَسْلِ الوَجْهِ، يُعَارِضُ الخَصْمُ فَيَقُولُ: مَسْحٌ، فَلاَ يُسَنُّ تَثْلِيثُهُ كَالْمَسْحِ عَلَى الخُفَّيْن... انتهى (١).

⁽١) أي مع وجود المعارض.

⁽۲) مغنى المحتاج: ١/ ٥٧١، والهداية: ٢/ ٤٥٦ _ ٤٥٥.

 ⁽٣) أي المعارضة حصلت بموجب ما يترتب على كل من الأصل والفرع، فالاحتياط قد يكون.

⁽٤) لأنَّ السنيَّة في النَّفل عارضتها الفرضية في صوم رمضان، فالتنافي غير حاصل ؟ لأنَّ الفرضية العينية ليست موجودة في النَّفل، فليس فرضاً ؛ ليحتاط له كما يحتاط للفرض.

⁽٥) لم أعثر على قائله.

⁽٢) رفع الحاجب: ٤/ ٢٩٢.

وَهُوَ مِثَالٌ لِلْمُعَارِضِ فِي الجُمْلَةِ وَلَيْسَ مُنَافِيًا(١).

وَإِنَّمَا ضَعَّفُوا هَـذَا الشَّـرْطَ^(۲) وَإِنْ لَـمْ يَثْبُتْ الحُكْمُ فِي الفَرْعِ عِنْدَ انْتِفَائِهِ ؛ لأَنَّ الكَلاَمَ فِي شُرُوطِ^(۳) العِلَّةِ، وَهَذَا^(٤) شَرْطٌ لِثُبُوتِ الحُكْمِ فِي الفَرْع كَمَا تَقَدَّمَ^(٥) أَخْذُهُ مِنْ قَوْلِهِ: وَتُقْبَلُ المُعَارَضَةُ فِيهِ^(٢)... إلى آخِرِهِ،

- (٢) بقولهم: قيل.
- (٣) في (ط): في شرط.
- (٤) أي قوله، وقيل، ولا في الفرع.
- (٥) عندما قال الشَّارح: «لأنَّ المقصود من ثبوتها ثبوت الحكم بالفرع. . إلخ» في: (١٠٧٤/٣).
- (٦) في (١٠٣٢/٣) في قوله «وتقبل المعارضة فيه، أي في الفرع». خلاصة ما أراد الشَّارح هنا هو: في (١٠٣٢/٣) عند التحدث عن شروط الفرع جوز وجود معارضة لحكم الفرع، وجعل المعارضة مختارة فيه.

وهنا في (١٠٧٤/٣) اشترط في حكم الفرع عدم المعارضة، وضعف هذا الشَّرط بقوله وقيل؛ إذ قد أخذ هذا التَّضعيف من قوله هناك، وتقبل المعارضة فلا تناقض؛ لأنَّ الترجيح هناك كان في جواز المعارضة؛ لأنَّهُ كان هناك في شروط الفرع وهنا في شروط العلَّة، فشرطُ عدم المعارضة هنا يكون لثبوت الحكم في الفرع بواسطة العلَّة، وهناك لبيان شروط العلَّة نفسها، وإن كان المآل أن يعود ذلك إلى الفرع في ثبوت الحكم أو عدم ثبوته، إذ قد تكون العلَّة صحيحة مستوفية للشرط بحد ذاتها، ولكن لا يثبت فيها الحكم لعدم وجود الشرط الذي بموجبه تتعدى إلى الفرع.

⁽۱) أي لا تنافي بين الرُّكن والمسح، وإنَّما التنافي بين مقتضاهما، فالأول يقتضي استحبابه، فلا تنافي بين العلتين، بل التنافي بين مقضيهما.

وَلا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ العِلَّةِ فِي نَفْسِهَا(١).

وَإِنَّمَا قَيَّدَ المُعَارِضَ بِالمُنَافِي؛ لأَنَّهُ قَدْ لاَ يُنَافِي كَمَا سَيَأْتِي (١٠)، فَلاَ يُشْتَرَطُ انْتِفَاؤُهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ عِلَّةً (٣) أَيْضًا؛ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ.

٧ - (وَ) مِنْ شُرُوطِ الإِلْحَاقِ^(١) بِالعِلَّةِ (٥) (أَنْ لاَ تُخَالِفَ نَصَّا أَوْ إِجْمَاعًا)؛ لإَنَّهُمَا مُقَدَّمَانِ عَلَى القِيَاس.

مِثَالُ مُخَالَفَةِ النَّصِّ: قَوْلُ الحَنَفِيِّ: المَرْأَةُ مَالِكَةٌ لِبُضْعِهَا، فَيَصِحُّ نِكَاحُهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيهُا قِيَاسًا عَلَى بَيْع سِلْعَتِهَا.

فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ: ﴿ أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيَّهَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ (٢).

وَمِثَالُ مُخَالَفَةِ الإِجْمَاعِ: قِيَاسُ صَلاَةِ المُسَافِرِ عَلَى صَوْمِهِ فِي عَدَمِ

⁽۱) أي العلَّة في حد ذاتها صحيحة، ولو حصلت المعارضة فإنَّها تـؤثر على ثبـوت الحكم في الفرع فقط.

⁽٢) في (١٠٨٢/٣) عند قوله: والمعارض هنا وصفٌ صالح للعلية. مثل التعليل بالطعم مع الكيل.

⁽٣) أي المعارض يمكن أن يكون علَّة أيضاً، مثل ما سيأتي في (١٠٨٢/٣) التعليل بالطعم مع الكيل.

⁽٤) لفظ (الإلحاق) ساقط من: (ب).

هي مناسبة لو حذف الإلحاق.

⁽٦) أبو داود في النكاح، باب في الولي: (٢٠٨٣)، والترمذي في النكاح، باب لا نكاح إلا بولي: (١١٠٢).

الوُجُوبِ^(۱) بِجَامِعِ السَّفَرِ المُشِقِّ^(۲)، فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلإِجْمَاعِ عَلَى وُجُوبِ أَدَائِهَا عَلَيْهِ.

(وَ) أَنْ (لاَ تَتَضَمَّنَ زِيَادَةً عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى النَّصِّ (إِنْ نَافَتْ الزِّيَادَةُ مُقْتَضَاهُ) بِأَنْ يَدُلَّ النَّصُّ عَلَى عِلِيَّةِ وَصْفِ وَيَزِيدُ الإِسْتِنْبَاطُ قَيْدًا فِيهِ مُنَافِيًا لِلنَّصِّ، فَلاَ يُعْمَلُ بِالإِسْتِنْبَاطِ؛ لأِنَّ النَّصَّ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ (وِفَاقًا لِلآمِدِيِّ) فِي لِلنَّصِ، فَلاَ يُعْمَلُ بِالإِسْتِنْبَاطِ؛ لأَنَّ النَّصَّ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ (وِفَاقًا لِلآمِدِيِّ) فِي هَذَا الشَّرْطِ بِقَيْدِهِ (٣)، وَغَيْرُهُ (١) أَطْلَقَهُ عَنْ هَذَا القَيْدِ.

قَالَ المُصَنِّفُ كَالهِنْدِيِّ: وَإِنَّمَا يَتَّجِهُ بِناءً عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ [...] (٥) وَهُوَ قَوْلُ الحَنفِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ (٦).

⁽١) أي لا يجب أداؤها في السفر على عدم وجوب أداء الصوم فيه.

⁽٢) في (أ): للمشقة.

⁽٣) وهو تقييد الزيادة بمنافاتها لمقتضى النص. الإحكام: ٣/ ٢٧٤.

⁽٤) أي غير الآمدي أطلق ومنع العلَّة المستنبطة التي تؤدي إلى زيادة الحكم في الفرع عما هو في الأصل، نافت الزيادةُ الحكمَ أو لم تنافه.

يقول الصفى الهندي: الإطلاق إن كانت الزيادة نسخاً. الغيث الهامع: ص ٥٥٣.

⁽٥) في (ط): زيادة (للنص).

⁽٦) في (٧٩٣/٢) وينظر رفع الحاجب: ٢/ ٨٦، أي إطلاق الزيادة وعدم تقييدها بالمنافاة هو اتجاه الحنفية؛ لأنهم يرون أن كل زيادة على النّص نسخ له، مثال: عتق العبد الكافر للكفارة لا يجزئ لكفره، فيعلل: بأنه عتق كافر يتدين بدين. فالنّص يُفهمُ منهُ جواز عتق العبد المؤمن بموجب مفهوم المخالفة، وعدم جواز عتق العبد المجوسي المفهوم بالموافقة من باب أولى، فزيادة يتدين بدين على لفظ كافر عادت على النّص بالمنافي، حيث منعت عتق المسلم؛ لأنّهُ يدين بدين، وجوزت عتق المجوسي؛ لأنّهُ لا يتدين بدين.

٨-(وَ) مِنْ شُرُوطِ الإِلْحَاقِ بِالعِلَّةِ (أَنْ تَتَعَيَّنَ خِلاَفًا لِمَنْ اكْتَفَى بِعِلَيَّةِ مُنْشَأُ مُبْهَمٍ) مِنْ أَمْرَيْنِ مَثَلاً (مُشْتَرَكٍ) بَيْنَ المَقِيسِ وَالمَقِيسِ عَلَيْهِ؛ لأِنَّ العِلَّة مَنْشَأُ التَّعْدِيَةِ المُحَقِّقَةِ لِلْقِيَاسِ الَّذِي هُوَ الدَّلِيلُ، وَمِنْ شَأْنِ الدَّلِيلِ أَنْ يَكُونَ مُعيَّنَا، فَكَذَا مَنْشَأُ التَّعْدِيَةِ (١) المُحَقِّقُ لَهُ(٢).

وَالمُخَالِفُ يَقُولُ المُبْهَمُ المُشْتَرَكُ يُحَصِّلُ المَقْصُودَ.

٩ _ (وَ) مِنْ شُرُوطِ الإِلْحَاقِ بِالعِلَّةِ (أَنْ لاَ تَكُونَ وَصْفًا مُقَدَّرًا وِفَاقًا لِلإِمَام) الرَّاذِي قالَ: «لاَ يَجُوزُ التَّعْلِيلُ بِهِ (٣)، خِلاَفًا لِبَعْضِ الفُقَهَاءِ.

مِثَالُهُ قَوْلُهُمْ: المِلْكُ مَعْنَى مُقَدَّرٌ شَرْعِيٌّ (١) [فِي المَحَلِّ، أَثَرُهُ إطْلاَقُ التَّصَرُّ فَأَتِ»... انتهى (٥).

وَكَأَنَّهُ يُنَازِعُ فِي كَوْنِ المِلْكِ مُقَدَّرًا، وَيَجْعَلُهُ مُحَقَّقًا شَرْعًا](١).

ومثال الزيادة دون منافات: لو أمر بالصلوات الخمس؛ لأنّها خضوع لله تعالى، ثم جاء نصُّ آخر يأمر بستة أوقات، فالزيادة ليست نسخاً للخمس عند الجمهور، ونسخ لها عند الحنفية؛ لأنّ النسخ هو نفي لما عَدا الناسخ.

⁽١) لفظ التعدية ساقط من: (ب) و(ط).

⁽٢) مثال العلَّة المبهمة: أنْ يعلل تحريم الربا في البُر بالطعم أو القوت المدَّخر أو الكيل دون تعيين لأحدها.

⁽٣) لفظ به ساقط من: (أ)، والضمير يعود إلى المقدر.

⁽٤) في (أ) و (ج): شرعاً.

⁽٥) أي كلام الرازي. المحصول: ٢/ ٤٠٧.

⁽٦) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).

وَيَرْجِعُ كَلاَمُهُ إِلَى أَنَّهُ: لاَ مُقَدَّرَ يُعَلَّلُ بِهِ، كَمَا فَهِمَهُ عَنْهُ (١) التَّبْرِيزِيُّ (٢)، فَيَنْتَفِى الإِلْحَاقُ بهِ كَمَا قَصَدَهُ المُصَنِّفُ (٣).

١٠ ـ (وَ) مِنْ شُرُوطِ الإِلْحَاقِ بِالعِلَّةِ (أَنْ لاَ يَتَنَاوَلَ دَلِيلُهَا حُكْمَ الفَرْعِ بِعُمُومِهِ أَوْ خُصُوصِهِ عَلَى المُخْتَارِ)؛ لِلإِسْتِغْنَاءِ حِينَئِذٍ عَنْ القِيَاسِ بِذَلِكَ الدَّلِيلِ.
 الدَّلِيلِ.

مِثَالُهُ فِي العُمُومِ: حَدِيثُ مُسْلِمٍ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلاً بِمِثْلٍ» فَإِنَّهُ وَاللَّعَامُ وَالطَّعَامِ مِثْلاً إِلَى قِيَاسِهِ عَلَى دَالٌ عَلَى عِلَيَّةِ التُّقَاحِ مَثَلاً إِلَى قِيَاسِهِ عَلَى البُرِّ بِجَامِع الطُّعْمِ؛ لِلإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِعُمُومِ الحَدِيثِ (٥).

⁽١) المملك معنى غير محسوس يقدره الشارع في المحل _وهو المباع_، ولا يظهر؛ لأنّهُ شيء معنوي، ولكن تظهر آثاره في كونه علّة لجواز التصرفات في المملوك، فالمصنّف والرازي لا يرون التعليل به فلا يلحق الفرع بالأصل به.

ولكن وجهة نظرهما اختلفت، فالسُّبكي يراه مقدَّراً والمقدَّر لا يعلل به، والرازي قال أيضاً: لا يجوز التعليل بالمقدَّر، ولكنْ لا يرضى بجعل الملك معنى مقدراً، بل هو محقق وظاهر.

 ⁽۲) هو يحيى بن علي بن محمد الشباني، أبو زكريا التبريزي، كان إماماً في اللغة والنحو والأدب له مصنفات، مات سنة (٥٠٢ه). شذرات الذهب: ٤/٥.

⁽٣) أي لا يعلل بالملك على رأي المصنف، فينتفي الإلحاق؛ لأنَّه يراه معنى مقدراً، والرازي يعلل به؛ لأنَّه يراه محققاً، وإن كان لا يعلل بالمقدر ولا يلحق به أيضاً.

⁽٤) مسلم في المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل: (٤٠٥٦).

⁽٥) لأنَّ كلمة الطعام تشمل الأصل والفرع؛ لأنَّ (أل) فيه استغراقية أي: جميع الطعام، ومنه التفاح، فلا تنفع علَّة الطعم شيئاً.

وَمِثَالُهُ فِي الخُصُوصِ: حَدِيثُ (۱): (مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فَلْيَتَوَضَّا (۲) فَإِنَّهُ وَمِثَالُهُ فِي الخُصُوصِ: حَدِيثُ (۱): (مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فَلْيَتَوَضَّا (۲) فَإِنَّهُ دَالٌ عَلَى عِلِيَّةِ الخَارِجِ النَّجِسِ [فِي نَقْضِ الوُضُوءِ، فَلاَ حَاجَةَ لِلْحَنَفِيِ إلَى وَيَاسِ القَيْءِ أَوْ الرُّعَافِ عَلَى الخَارِجِ مِنْ السَّبِيلَيْنِ فِي نَقْضِ الوُضُوءِ بِجَامِعِ الخَارِجِ النَّجِسِ النَّخِسِ الوَضُوءِ بِجَامِعِ الخَارِجِ النَّجِسِ النَّرِسِ المَدينِ .

وَالمُخَالِفُ^(٤) يَقُولُ: الإِسْتِغْنَاءُ عَنْ القِيَاسِ بِالنَّصِّ لاَ يُوجِبُ إلْغَاءَهُ^(٥) ؛ لِجَوَازِ دَلِيلَيْنِ عَلَى مَدْلُولٍ وَاحِدٍ.

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ وَغَيْرُهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

* * *

⁽١) في (ب): الحديث الضعيف.

⁽٢) ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب ما جاء بالبناء على الصلاة: (١٢٢٢)، وهـو ضعيف؛ لأنَّهُ من رواية إسماعيل بن عباس عن الحجازيين وهي ضعيفة.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).

⁽٤) كالحنفي هنا.

⁽٥) أي إلغاء القياس.



(وَالصَّحِيحُ) أَنَّهُ (لاَ يُشْتَرَطُ) فِي العِلَّةِ المُسْتَنْبَطَةِ (القَطْعُ بِحُكْمِ الأَصْلِ): بِأَنْ يَكُونَ دَلِيلُهُ قَطْعِيًّا مِنْ كِتَابِ أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ (وَلاَ(١) انْتِفَاءُ الأَصْلِ): بِأَنْ يَكُونَ دَلِيلُهُ قَطْعِيًّا مِنْ كِتَابِ أَوْ سُنَّةٍ مُتَواتِرَةٍ (وَلاَ القَطْعُ بِوُجُودِهَا [١٠٨/] مُخَالَفَةِ مَذْهَبِ الصَّحَابِيِّ) أَيْ مُخَالَفَتِهَا لَهُ (وَلاَ القَطْعُ بِوجُودِهَا فِي الفَرْعِ) بَلْ يَكْفِي الظَّنُ بِذَلِكَ وَبِحُكْمِ الأَصْلِ(٢)؛ لِأَنَّهُ (٣) غَايَةُ الإِجْتِهَادِ فِي الفَرْعِ) بَلْ يَكْفِي الظَّنُ بِذَلِكَ وَبِحُكْمِ الأَصْلِ (٢)؛ لِأَنَّهُ (٣) غَايَةُ الإِجْتِهَادِ فِي الفَرْعِ) بَلْ يَكْفِي الظَّنُ الذَّلِكَ وَبِحُكْمِ الأَصْلِ (٢)؛ لِأَنَّهُ (٣)

وَالمُخَالِفُ كَأَنَّهُ يَقُولُ: الظَّنُّ يَضْعُفُ بِكَثْرَةِ المُقَدِّمَاتِ، فَرُبَّمَا يَضْمَحِلُّ فَلاَ يَكْفِي.

⁽١) في (ط): لا.

⁽٢) أي يكفي الظن بحكم الأصل أيضاً ولا يشترطُ القطع.

⁽٣) أي الظنَّ.

 ⁽٤) أي ما يطلب العمل فيه، لا الاعتقاد من الفروع يكفي في الاجتهاد بها الظنّ، سواءٌ
 حصل في حكم الفرع أم في حكم الأصل.

⁽٥) لفظ (الذي) ساقط من: (ب).

⁽٦) في (ب): مخالفة.

بِأَنْ عَلَّلَ^(۱) هُوَ بِغَيْرِهَا لِيُجَوِّزُ^(۱) أَنْ يَسْتَنِدَ فِيهِ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ. وَالْخَصْمُ يَقُولُ: الظَّاهِرُ اسْتِنَادُهُ إِلَى النَّصِّ المَذْكُورِ^(۱).

(أَمَّا^(٤) انْتِفَاءُ المُعَارِضِ) لِلْعِلَّةِ بِالمَعْنَى الآتِي (٥) لَهُ (فَمَبْنِيِّ عَلَى التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ) إِنْ قُلْنَا يَجُوزُ _ وَهُوَ رَأْيُ الجُمْهُورِ كَمَا تَقَدَّمَ (١) _ فَلاَ يُشْتَرَطُ انْتِفَاؤُهُ (٧) ، وَإِلاَّ فَيُشْتَرَطُ .

(وَالمُعَارِضُ هُنَا) بِخِلاَفِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ (١٠) حَيْثُ وَصَفَ بِالمُنَافِي (وَصْفٌ صَالِحٌ لِلْعِلِيَّةِ كَصَلاَحِيةِ المُعَارَضِ) بِفَتْحِ الرَّاء لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ (غَيْرَ مُنَافٍ) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الأَصْلِ (وَلَكِنْ يَوُوْلُ) الأَمْرُ (إلَى مِثْلَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ (غَيْرَ مُنَافٍ) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الأَصْلِ (وَلَكِنْ يَوُوْلُ) الأَمْرُ (إلَى الإخْتِلاَفِ) بَيْنَ المُتَنَاظِرَيْنِ فِي الفَرْعِ (كَالطُّعْمِ مَعَ الكَيْلِ فِي البُرِّ) فَكُلُّ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِعِلِيَّةِ الرِّبَا فِيهِ [...] (١٥) (لاَ يُنَافِي) الآخَرَ بِالنَّسْبَةِ إلَيْهِ [...] (٥)

⁽١) في (ب): يعلل.

⁽۲) جملة يجوز خبر لقوله: فمذهبه.

⁽٣) وهو ما استند إليه القياس، وليس دليلاً آخر.

⁽٤) في (ج): وأما.

⁽٥) في قوله قريباً (والمعارض هنا. . . الخ).

⁽۲) في (۲/٥٢٥).

⁽٧) أي لا يشترط انتفاء المعارض إذا كان وصفاً صالحاً للعلَّة ؛ لجواز أن يكون دليلاً آخـر للحكم.

⁽٨) في (١٠٧٣/٣) وما تقدم قد وصف بمعارض مناف حيث قال «ان لا تكون المستنبطة معارضة بمعارض مناف».

⁽٩) في (ب) زيادة: (أي).

⁽١٠) أي إلى الأصل، فتحريم الربا صالح للتعليل بالكيل، كما هو صالح للتعليل بالطعم.

لَكِنْ (() (يَؤُولُ) الأَمْرُ (إلَى الإخْتِلاَفِ) بَيْنَ المُتَنَاظِرَيْنِ (فِي التُّفَّاحِ) مَثَلاً، فَعِنْدَنَا هُوَ رِبَوِيٌّ كَالبُرِّ بِعِلَّةِ الطُّعْمِ، وَعِنْدَ الخَصْمِ المُعَارِضِ - بِأَنَّ العِلَّةَ الكَيْلُ فِيهِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَحْتَاجُ فِي ثُبُوتِ مُدَّعَاهُ الكَيْلُ فِيهِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَحْتَاجُ فِي ثُبُوتِ مُدَّعَاهُ مِنْ أَحَدِ الوَصْفَيْنِ إلَى تَرْجِيحِهِ عَلَى الآخرِ.

(وَلاَ يَلْزَمُ المُعْتَرِضَ نَفْيُ الوَصْفِ) الَّذِي عَارَضَ بِهِ، أَيْ بَيَانُ انْتِفَائِهِ (وَلاَ يَلْزَمُ المُعْتَرِضَ نَفْيُ الوَصْفِ) الَّذِي عَارَضَ بِهِ، أَيْ بَيَانُ انْتِفَائِهِ (عَنْ الفَرْعِ) مُطْلَقًا ؛ لِحُصُولِ مَقْصُودِهِ مِنْ هَدْمِ مَا جَعَلَهُ المُسْتَدِلُّ العِلَّةَ (٢) بِمُجَرَّدِ المُعَارَضَةِ (٣).

وَقِيلَ⁽¹⁾: يَلْزَمُهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا؛ لِيُفِيدَ انْتِفَاءَ الحُكْمِ عَنْ الفَرْعِ الَّذِي هُوَ المَقْصُودُ⁽⁰⁾.

⁽١) لفظ لكن ساقط من: (أ) و(ب).

⁽٢) في (أ): العام.

⁽٣) أي لا حاجة لسلامة اعتراض المعترض على العلَّة بعلة أخرى معارضة: أن يأتي بدليل ينفي به وصف المستدل عن الفرع، إذ المعارضة وحدها تكفي لهدمه.

⁽٤) هو ما ارتضاه إمام الحرمين. رفع الحاجب: ٢٠٢/٤.

⁽٥) أي لا بدَّ من الاستدلال على أنْ وصف المستدل منتفِ عن حكم الفرع ليسلم اعتراضه.

 ⁽٦) أي لأنَّهُ بقوله: بخلاف الربا في البُر وجبَ عليه أن يأتي بدليل ينفي عليتة الطعم من التفاح.

وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ (١) ابْتِدَاءً، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ.

(وَلاَ) يَلْزَمُهُ أَيْضًا (إِبْدَاءُ أَصْلٍ) يَشْهَدُ لِمَا عَارَضَ بِهِ بِالإِعْتِبَارِ (عَلَى المُخْتَارِ^(۲)).

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ ذَلِكَ حَتَّى تُقْبَلَ مُعَارَضَتُهُ.

كَأَنْ يَقُولَ: العِلَّةُ فِي البُرِّ الطَّعْمُ دُونَ القُوتِ بِدَلِيلِ المِلْحِ، فَالتُّفَّاحُ مَثَلاً ربَويٌّ.

وَرُدَّ هَذَا القَوْلُ: بِأَنَّ مُجَرَّدَ المُعَارَضَةِ بِالوَصْفِ الصَّالِحِ لِلْعِلِّيَّةِ كَافِ فِي حُصُولِ المَقْصُودِ مِنْ الهَدْم.

* * *

⁽۱) أي لا يلزمُه عندما يأتي بالكيل لمعارضة الطعم أن يأتي بدليل ينفي الطعم ابتداء، ولكن عندما يلحق الاعتراض بالتفريق بين الأصل والفرع في الحكم أصبح ملزماً نفسه بدليل ينفى الفرق.

⁽٢) أي لا يلزمُ المعترض الذي أتى بوصف عارض فيه عليَّة وصف المستدل: أن ياتي بأصل - أي دليل - يستدلَّ فيه على صلاحية وصفه للعلية ؛ إذ يكفي أنَّ الاعتراض لهدم وصف المستدل.



(وَلِلْمُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ) أَيْ دَفْعُ المُعَارَضَةِ بِأَوْجُهِ(١):

١ - (بِالمَنْعِ) أَيْ مَنْعِ وُجُودِ الوَصْفِ المُعَارَضِ بِهِ فِي الأَصْلِ، كَأَنْ يَقُولَ فِي دَفْعِ مُعَارَضَةِ القُوتِ بِالكَيْلِ فِي شَيْءٍ كَالجَوْزِ: لاَ نُسَلِّمُ أَنَّهُ مَكِيلٌ؛
 لإَنَّ العِبْرَةَ بِعَادَةِ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ إِذْ ذَاكَ مَوْزُونًا أَوْ مَعْدُودًا.

٢ - (وَالقَدْحِ) فِي عِلِيَّةِ الوَصْفِ المُعَارَضِ بِهِ: بِبَيَانِ خَفَائِهِ، أَوْ عَدَمِ انْضِبَاطِه (٢).

⁽١) سيذكرُ أربعةً من أوجه الدفع وهي ما سيذكرها بعد.

 ⁽۲) والعلَّة يجب أن يكون وصفها ظاهرًا ومنضبطاً لا متفاوتاً، فلو استدلَّ القائس على علية حدَّ الزنا بإيلاج فرجٍ في فرجٍ محرَّم شرعاً مشتهى طبعاً.

فيقول له المعترض: علَّة الحد هو العلوق بالحمل بعد الزنا.

فهنا يحق للمستدل أن يردَّ على المعترض بقوله: إنَّ العلوق لا يصلح للعلية؛ لأنَّـهُ وصف خفي.

كما لو استدل على جواز القصر في السَّفر بأنَّ العلَّة هو قطع مسافة أربعة برد فأكثر. فيقول المعترض: لا إنَّما العلَّة المشقة.

فيقول له المستدل: المشقَّة وصفٌّ غير منضبط فلا يصلح للتعليل.

٣ - (وَبِالمُطَالَبَةِ) لِلْمُعْتَرِضِ (بِالتَّأْثِيرِ أَوْ الشَّبَهِ) لِمَا عَارَضَ بِهِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ) دَلِيلُ المُسْتَدِلُ عَلَى العِلِيَّةِ (سَبْرًا(١)): بِأَنْ كَانَ مُنَاسِبًا(٢)، أَوْ شَبَهَا(٣)؛ لِتَحْصُلَ مُعَارَضَةُ الشَّيْءِ بِمِثْلِهِ، بِخِلاَفِ السَّبْرِ فَمُجَرَّدُ الإِحْتِمَالِ قَادِحٌ فِيهِ.

وَأَعَادَ المُصَنِّفُ البَاءَ(٤)؛ لِدَفْعِ إِيهَامِ عَوْدِ الشَّرْطِ إِلَى مَا قَبْلَ مَـدْخُولِهَا مَعَهُ(٥).

وَمِنْ أَمْثِلَتِهِ (١): أَنْ يُقَالَ لِمَنْ عَارَضَ القُوتَ بِالكَيْلِ: لِمَ قُلْتَ إِنَّ الكَيْلِ المَوْقَرُ؟

٤ - (وَبِبَيَانِ اسْتِقْلاَلِ مَا عَدَاهُ) أَيْ مَا عَدَا الوَصْفَ المُعْتَرَضَ بِهِ (فِي صُورَةٍ وَلَوْ) كَانَ البَيَانُ (بِظَاهِرٍ عَامٌ) كَمَا يَكُونُ بِالإِجْمَاعِ (إِذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ) مُورَةٍ وَلَوْ) كَانَ البَيَانُ (بِظَاهِرٍ عَامٌ) كَمَا يَكُونُ بِالإِجْمَاعِ (إِذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ) أي (٧) المُسْتَذِلُ (لِلتَّعْمِيم) كَأَنْ يُبَيِئُ السُتِقْلاَلَ الطَّعْمِ المُعَارَضِ بِالكَيْلِ أَيْ المُسْتَذِلُ (لِلتَّعْمِيم) كَأَنْ يُبَيئُ السَّتِقْلاَلَ الطَّعْمِ المُعَارَضِ بِالكَيْلِ

⁽١) سيأتي السبر في (١١٠٤/٣).

⁽٢) سيأتي المناسب في (١١١٤/٣).

⁽٣) سيأتي الشبه في (١١٣١/٣).

فالمستدلُّ إذا استدلَّ بالمناسبة أو الشبه يعارض المعترض بمثله.

أما السبر فإنَّهُ اشتمل على عدد من الأوصاف، فلا حاجة الى القادح؛ لاحتمال وجود وصف دون آخر.

⁽٤) في قوله وبالقدح.

⁽٥) أي ربما يظن أنَّ كلمة المطالبة هي شرط مع القدح، أي القدح والمطالبة كلاهما شرط واحد، والواقع هما شرطان؛ لأنَّ القدح هو قبل مدخول الباء الذي هو المطالبة.

⁽٦) أمثلة المطالبة بالتأثير أو التشبيه.

⁽٧) لفظ أي ساقط من: (ط).

فِي (۱) صُورَة بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلاً بِمِثْلٍ»(۲) وَالمُسْتَقِلُّ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ (۳).

فَإِنْ تَعَرَّضَ لِلتَّعْمِيمِ فَقَالَ: ثَبْتَتْ رِبَوِيَّةُ كُلِّ مَطْعُومٍ (1)، خَرَجَ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ مِنْ القِيَاسِ الَّذِي هُوَ بِصَدَدِ الدَّفْع عَنْهُ إِلَى النَّصِّ.

وَأَعَادَ المُصَنِّفُ البَّاءَ ؛ لِطُولِ الفَصْل (٥).

(وَلَوْ قَالَ) المُسْتَدِلُّ لِلْمُعْتَرِضِ (ثَبَتَ الحُكْمُ) فِي هَـذِهِ الصُّـورَةِ (مَعَ انْتِفَاءِ وَصْفِك) الَّذِي عَارَضْت بِهِ وَصْفِي عَنْهَا (لَمْ يَكْفِ) فِي الـدَّفْعِ (إِنْ لَـمْ يَكُـنْ) أَيْ يُوجَـدْ (مَعَـهُ) أَيْ مَعَ انْتِفَاءِ وَصْـفِ المُعْتَرِضِ عَنْهَـا (وَصْـفُ

ويكون بيان الاستقلال بظاهر عام لم يتعرض له المستدلُّ مسبقاً أو بالإجماع. فالطعم في البرَّ، يقول المعترض: لابدَّ من إضافة الكيل إليه، ويقول المستدلُّ: الطُّعم يكفي للتعليل مستقلاً بموجب الحديث العام «الطعام بالطعام»، والمستقل مقدَّم على ما لم يستقل، فما دام ثبت الطعم بالتفاح مثلاً فهو يدلُّ على استقلاليته في العلية.

⁽١) كأنْ قال: الطعم هو صفة في القمح فقط، أو بالطعام فقط، كما ورد بالحديث.

⁽۲) سبق تخریجه (۱۰۷۹/۳).

⁽٣) بيان الاستقلال: هو أنْ يستدلَّ المستدلُّ بوصف، فيقول له المعترض: هذا جزء علة وهو بحاجة إلى الجزء الثاني؛ إذ لا استقلال للجزء عن الجزء الآخر، ويأتي المعترض بالجزء الآخر لإتمام العلَّة به، فيقول المستدلُّ: هذا الوصف مستقلُّ لا يحتاج إلى ما عداه لإكماله.

⁽٤) أي لو أنَّ المستدلَّ للتعميم من البداية قبل الاعتراض فلا يحقُّ له بيان الاستقلال؛ لأنَّ الفرع حكمه تثبت بعموم الحديث لا بالقياس.

 ⁽٥) أي قال: وببيان؛ لطول الفصل هنا؛ وللإيهام في قوله وبالمطالبة.

المُسْتَدِلِّ) فِيهَا؛ لِإسْتِوَائِهِمَا فِي انْتِفَاءِ وَصْفَيْهِمَا('')، بِخِلاَفِ مَا إِذَا وُجِدَ وَصْفَيْهِمَا لَا المُسْتَدِلِّ فِيهَا، فَيَكْفِي فِي الدَّفْعِ؛ بِنَاءً عَلَى امْتِنَاعِ تَعْلِيلِ الحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ الَّذِي صَحَّحَهُ المُصَنِّفُ كَمَا تَقَدَّمَ ('آ).

(وَقِيلَ (٣) لَمْ يَكْفِ (مُطْلَقًا)؛ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ.

قَالَ⁽¹⁾ المُصَنِّفُ: فِي انْتِفَاءِ وَصْفِ المُسْتَدِلِّ زِيَادَةً عَلَى عَدَمِ الكِفَايَةِ اللَّذِي اقْتَصَرُوا عَلَيْهِ: (وَعِنْدِي (٥) أَنَّهُ) أَيْ المُسْتَدِلُّ (يَنْقَطِعُ) بِمَا قَالَهُ ؟ (لِإعْتِرَافِهِ) فِيهِ بِإِلْغَاءِ وَصْفِهِ حَيْثُ سَاوَى وَصْفَ المُعْتَرِضِ فِيمَا قَدَح هُو^(٢) بِهِ (وَلِعَدَمِ الإِنْعِكَاسِ) لِوَصْفِهِ حَيْثُ لَمْ يَنْتَفِ الحُكْمُ مَعَ انْتِفَائِهِ،

فيقول المستدلُّ: ثبت الحكم في الملح مع انتقاء وصفك فيه وهو الوزن، فهنا لا يكفي؛ لأنَّ كلاً منهما قام بنفي وصف صاحبه فتساويا، المستدل نفى وصف الوزن، والمعترضُ نفى وصف المستدل وهو القوت والإدخار، فالوصفان منتفيان بالملح.

فإذا بدَّل الملح بالبرُّ، فإنَّ وصف المستدلِّ: وهو القوت والادخار موجود ومنتف فيه الوزن الذي هو وصف المعترض؛ لأنَّ البرّ مكيل لا موزون.

⁽١) صورة ذلك: أنْ يقول المستدلُّ: يحرم الربا في التَّمر؛ لعلَّة الادخار والقوت، فيقول المعترض: بل بعلة الوزن.

⁽۲) فی (۲/۱۰۲۵).

⁽٣) لم أعثر على قائله.

⁽٤) في (ط): وقال.

⁽٥) هذا هو مقولُ قال التي قدَّرها الشَّارح.

⁽٦) أي المستدلّ.

⁽٧) أي بالذي قدحه، فصار مُلْغياً لوصفه ولوصف المعترض؛ لاستوائهما في الانتفاء =

وَالْإِنْعِكَ اسُ شَرْطٌ؛ بِنَاءً عَلَى امْتِنَاعِ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ (١)، عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْإِنْعِكَ اس شَرْطٌ؛ بِنَاءً عَلَى امْتِنَاعِ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ (١)، عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْإِنْعِكَ اس لاَ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْإِنْقِطَاعُ (٢)، وَكَأَنَّهُ (٣) ذَكَرَهُ تَقْوِيَةً لِلأَوَّلِ.

* * *

الذي لم يكن معه وجود وصف المستدل؛ لأنّه لما تساويا في الإنتفاء لم ينتف الحكم بانتفائهما.

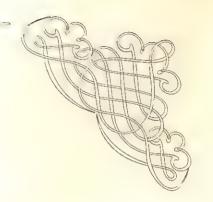
⁽١) أي الغرضُ من نفي وصف المعترض هو انتفاء الحكم، ولما لم ينتف الحكم، فهو ينقطع ولا يحقُّ له الاستمرارُ في الاستدلال على عليّة وصفه.

والانعكاسُ في العلَّة: هو كلما انتفت العلَّة انتفى المعلول، والاطِّراد في العلَّة: هو كلَّما وجدت العلَّة وجد المعلول.

 ⁽۲) عند من يجوِّز للحكم علَّتين، فهنا لا ينقطع المستدل؛ إذ يمكنه أن يأتي بعلة أخرى.

⁽٣) أي السُّبكي ذكرَ عدم الانعكاس مع الاعتراف بإلغاء وصفه؛ لتقوية قوله: لاعتراف الذي هو علَّة الانقطاع، وإلا فالانعكاس قد لا يؤدي إلى الانقطاع عند من يجوز علتين لمعلول واحد.

والتقوية في الانعكاس؛ لانقطاع المستدلِّ تكون عند من لا يجوز التعليل بعلتين، فهو ينقطعُ على هذا الرأي، ومن هذا الجانب حصلت التقوية.



[تعدُّد الوَضع]

(وَلَوْ أَبْدَى المُعْتَرِضُ) فِي الصُّورَةِ الَّتِي أَلْغَى وَصْفَهُ فِيهَا المُسْتَدِلُ (مَا) أَيْ وَصْفًا (يَخْلُفُ المَلْغِيَ سُمِّيَ) مَا أَبْدَاهُ (تَعَدُّدَ الوَضْعِ)؛ لِتَعَدُّدِ مَا وَصْفِ بَعْدَ آخَرَ (وَزَالَتْ) وُضعَ - أَيْ بُنِي - عَلَيْهِ الحُكْمَ عِنْدَهُ [أ/٩٠١] مِنْ وَصْفِ بَعْدَ آخَرَ (وَزَالَتْ) وُضِعَ أَبْدَاهُ (فَائِدَةُ الإلْغَاء) وَهِيَ سَلاَمَةُ وَصْفِ المُسْتَدِلِ عَنْ القَدْحِ فِيهِ (۱)، وَهَذَا أَوْضَحُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الحَاجِبِ: فَسَدَ الإِلْغَاءُ (۲).

ثم بعد ذلك أتى المعترض بوصف آخر خلفاً عما ألغاه المستدل، سمي هذا الإبداء تعدد الوضع، وزالت فائدة الإلغاء الذي دفع به المستدل ويكون قدحه غير سليم.

صورة ذلك:

استدلَّ المستدلُّ على تحريم الربا في البرِّ بالطعم، فعارضَه المعترض: بأنَّ العلَّة الكيلُ والمقيسُ التفاح، فقال المستدلُّ: إنَّ الربا ثابت في التفاح وليس مكيلاً، فألغى علية الكيل، ثم يقول بعد ذلك المعترض: إنَّ التفاح إن لم يكن مكيلاً فهو موزون، والعلَّة أحدهما الكيل أو الوزن، فإنْ أُلغيَ الكيل بقي الوزن.

(٢) الأنَّةُ لم يفسد الكيل بل هو باق، ولكن لا فائدة فيه. المختصر: ٢/ ٣٧٣.

⁽۱) أي إذا أتى المعترضُ بوصفٍ معارضٍ لوصفِ المستدلُّ، ثم قام المستدلُّ بدفعـ ه بأحد الأوجه السابقة.

(مَا لَمْ يُلْغِ) المُسْتَدِلُّ (الخَلَفَ بِغَيْرِ دَعْوَى قُصُورِهِ، أَوْ دَعْوَى مَنْ سَلَّمَ وُجُودَ المَظِنَّةِ (١) المُعَلَّلِ بِهَا؛ لِوُجُودِهِ (ضَعْفَ المَعْنَى) فِيهِ الَّذِي الْعُبُرِتُ المَظِنَّةُ لَهُ: بِأَنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ المُسْتَدِلُّ لِلْخَلَفِ أَصْلاً، أَوْ تَعَرَّضَ لَهُ الْمَعْنَى قُصُورِهِ، أَوْ بِدَعْوَى ضَعْفِ مَعْنَى المَظِنَّةِ فِيهِ.

(خِلاَفًا لِمَنْ زَعَمَهُمَا) أَيْ الدَّعْوَيَيْنِ (٢) (إِلْغَاءً) لِلْخَلَفِ (٣)؛ بِنَاءً فِي الأُولَى عَلَى مَلْ الْمَعْنَى فِي الثَّانِيَةِ عَلَى تَأْثِيرِ ضَعْفِ المَعْنَى فِي (٤) الأُولَى عَلَى المَّانِيَةِ عَلَى تَأْثِيرِ ضَعْفِ المَعْنَى فِي (٤) المَظِنَّةِ، فَلاَ تَزُولُ عِنْدَ هَذَا الزَّاعِم فِيهِمَا فَائِدَةُ الإِلْغَاءِ الأَوَّلِ (٥).

⁽١) فإن ألغى المستدل الوزن من التفاح بغير الدعوتين: صارت العلَّة ضعيفة وليست ملغاة.

مثال الألغاء بدعوى قصور الوصف وتخلفه: فيما إذا علَّل المعترض التفاح بكونه تفاحاً فيقول المستدلُّ: هذه علَّةٌ قاصرة على التفاح.

ومثال دعوى ضعف المطنَّة: تعليلُ القصر بالسَّفر بمفارقة الأهل؛ لأنَّهُ قد يسافرُ مع أهله ومع ذلك يقْصر.

⁽٢) في (أ) و(ب): الدعوتين؛ لأنَّها تثنية دعوى لا دعوة لتكون بالتاء.

⁽٣) لم أعثر على المخالفين.

⁽٤) متعلق بقوله: تأثير.

⁽٥) بل يبقى الإلغاء الأول، فتكون العلَّة الأولى ضعيفة يجوز الاستدلال بها ما دامت مظنة.

وهذا إذا تم الإلغاء بدعوى القاصرة، أو بعدم التأثير فالضمير فيهما يعود إلى الدعوتين.

وُجُودِ مَانِعِ أَوْ انْتِفَاءِ شَرْطِ (١).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَا فُرِضَ أَيْضًا(")؛ لِجَوَازِ دَلِيلَـيْنِ مَـثَلاً عَلَى مَدْلُولِ وَاحِدٍ.

وَالمَانِعُ: كَأُبُوَّةِ القَاتِلِ لِلْمَقْتُولِ، فَلاَ يَجِبُ عَلَيْهِ القِصَاصُ. وَانْتِفَاءُ الشَّرْطِ^(٣): كَعَدَم إخْصَانِ الزَّانِي، فَلاَ يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجْمُ (١٠٠٠.

وقد يكونُ: انتفاء الحكم لوجود المانع مثل الحيضِ لوجوب الصلاة، أو لعدم الشرط كعدم الوضوء لأداء الصلاة.

فإذا وجِد المانعُ من الحكم أو انتفى الشَّرط فإنَّ الحكم لا يوجد سواء وجد المانع أم انتفى الشرط، فلا يلزم وجود السبب لأجل انتفاء الحكم.

فالحيض مانعٌ من الصلاة قبل حصول الزوال، وكذا عدم صحة الصلاة إذا انتفى الوضوء، ولا حاجة إلى الزوال.

وأما ما مثل به: فإنَّ الأبوَّة مانعة من القتل ولو لم يحصل القتل، وعدم الإحصان مانع من الرَّجم ولو لم يحصل الزنا.

أما عند الجمهور: فلا يؤثّر المانع ولا فقدان الشرط في الحكم إلا بعد الـزوال، وبعد القتل، وبعد الزنا.

⁽۱) أي إذا انتفى المقتضي فسيكونُ انتفاء الحكم لعدم وجوده، وليس بسبب المانع أو انتفاء الشرط.

⁽٢) أي لانتفاء المقتضي ولوجود المانع، أو لانتفاء الشَّرط، فالنَّفي للحكم حصل له دليلان: عدمُ وجود المقتضي مع وجود المانع.

⁽٣) في (ج): الشروط.

⁽٤) توضيح المسألة: قد يكون انتفاء الحكم لعدم وجود المقتضي (السبب)، كعدم وجوب صلاة الظهر لعدم الزوال.

مُسَالِكُ العِلَّةِ أَيْ هَذَا مَبْحَثُ الطَّرُقِ الدَّالَةِ عَلَى عِلْيَةِ الشَّيْءِ

١ ـ (الأَوَّلُ) مِنْهَا (الإِجْمَاعُ) كَالإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ العِلَّةَ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «لاَ يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُو غَضْبَانُ» (١) تَشْوِيشُ الغَضَبِ للْفِحْر.
 لِلْفِحْر.

وَقَدَّمَ الإِجْمَاعَ عَلَى النَّصِّ - كَابْنِ الحَاجِبِ - ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّعَارُضِ عَلَى الأَصَحِّ الآتِي (٢)، وَعَكَسَ البَيْضَاوِيُّ ؛ لأَنَّ النَّصَّ أَصْلُ الإَجْمَاع (٣).

٢ ـ (الثَّانِي) مِنْ مَسَالِكِ العِلَّةِ (النَّصُّ الصَّرِيحُ) بِأَنْ لاَ يَحْتَمِلَ غَيْرَ العِلَّةِ (النَّصُّ الصَّرِيحُ) بِأَنْ لاَ يَحْتَمِلَ غَيْرَ العِلَّةِ (الْ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ كَذَا (فَمِنْ أَجْلِ) كَذَا (فَمِنْ أَجْلِ) كَذَا (فَنَحْوُ: كَيْ، وَإِذَنْ) نَحْوُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ مِنْ آجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَتِهِ يلَ ﴾ [المائدة: ٣٧] ﴿ إِذَا لَا تَقْنَلُكَ ضِعْفَ ٱلْحَيْوةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾ [الإسراء: ٧٥].

⁽۱) سبق تخریجه (۱۰۷۳/۳).

 ⁽۲) في (۱۲۹۵/۳)؛ لأنَّ النَّص يحتمل النسخ والإجماع لا يحتمله، وينظر المختصر:
 ۲۳۳ /

⁽٣) في (ط): للإجماع. ينظر المنهاج: ص ١٥٤، والأصل يقدم على التابع له.

⁽٤) في (أ) و(ج): العلَّة.

وَفِيمَا عَطَفَهُ المُصَنِّفُ بِالفَاءِ هُنَا وَفِيمَا بَعْدُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ دُونَ مَا قَبْلَهُ فِي الرُّتْبَةِ (١)، بِخِلاَفِ مَا عَطَفَهُ بِالوَاوِ.

(وَالظَّاهِرُ) بِأَنْ يَحْتَمِلَ غَيْرَ العِلِّيَّةِ احْتِمَالاً مَرْجُوحًا:

أ - (كَاللاَّمِ ظَاهِرَةً) نَحْوُ: ﴿ كِتَنَبُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ لِنُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ الظُّلُمُنتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [إسراهيم: ١] (فَمُقَدَّرَةُ نَحْوُ: أَنْ كَانَ كَذَا) كَفَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعَ كُلُّ عَلَانِ مَهِينٍ ﴾ إلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالِ وَبَنِينَ ﴾ [القلم: ١٠ - ١٤] أَيْ لأَنْ.

ب _ (فَالبَاءِ) نَحْوُ: ﴿ فَيِظُلِّرِ مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِبَنَتٍ أُحِلَتَ لَمُمْ ﴾ [النساء: ١٦٠] أَيْ مَنَعْنَاهُمْ مِنْهَا(٢) لِظُلْمِهِمْ.

ج - (فَالفَاءِ فِي كَلاَمِ الشَّارِعِ) وَتَكُونُ فِيهِ^(٣): في الحُكْمِ نَحْوُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَ عُوَالَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] وَفِي الوَصْفِ نَعَالَى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَط عُوَالَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] وَفِي الوَصْفِ نَحُو حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ فِي المُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ: «لاَ تُمِسُّوهُ طِيبًا، وَلاَ تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبًيًا) (٤).

د- [أ/١١٠] (فَالرَّاوِي الفَقِيهِ فَغَيْرِهِ(٥) وَتَكُونُ فِي ذَلِكَ فِي

⁽١) لأنَّ الفاء للترتيب والتعقيب.

⁽٢) في (ط): عنها.

⁽٣) أي تدخل فاء التعليل على الحكم لا على العلَّة.

⁽٤) البخاري في الجنائز، باب كيف يكفن المحرم: (١٢٦٨)، ومسلم في الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات: (٢٨٨٣).

أي إذا دخلت في كلام الراوي الفقيه ثم في كلام الراوي غير الفقيه.
 وفي (أ): فغيروه، وفي (ط) و(ب) القصَّة بدل الفقيه.

الحُكْمِ (') فَقَطْ، كَقَوْلِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ (''): (سَهَا رَسُولُ الله ﷺ فَسَجَدَ ('') رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ، وَمَنْ قَالَ مِنْ المُتَأَخِّرِينَ ('ف): إنَّهَا فِي ذَلِكَ فِي الوَصْفِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الرَّاوِي يَحْكِي مَا كَانَ فِي الوُجُودِ لَمْ يُرِدْ بِالوَصْفِ فِيهِ الوَصْفَ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الحُكْمُ كَمَا فِي الأَوَّلِ، فَالفَاءُ فِيمَا ذُكِرَ لِلسَّبَبِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْأَولِ، فَالفَاءُ فِيمَا ذُكِرَ لِلسَّبَبِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْمَعْنَى الْعِلَيَّةِ.

وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنْ المَذْكُورَاتُ مِنْ الصَّرِيحِ؛ لِمَجِيئِهَا لِغَيْرِ التَّعْلِيلِ: كَالعَاقِبَةِ فِي اللَّمِ، وَالتَّعْدِيَةِ فِي البَاءِ، وَمُجَرَّدِ العَطْفِ فِي الفَاءِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَبْحَثِ الحُرُوفِ(٥).

(وَمِنْهُ) أَيْ مِنْ الظَّاهِرِ:

أ _ (إِنَّ) المَكْسُورَةُ المُشَدَّدَةُ نَحْوُ: ﴿ رَبِّ لَانَذَرْعَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَفِرِينَ دَيَّارًا ﴿ وَبِ لَانَذَرْعَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَفِرِينَ دَيَّارًا ﴿ وَبِ لَانَذَرْهُمْ مَ ٠٠٠ ﴾ [نوح: ٢٦ _ ٢٧] الآية .

⁽١) أي تدخل على الحكم لا على العلَّة.

⁽٢) هو عمران بن الحصين بن عبيد أبو فحيم الخزاعي البصري، أسلم عام خيبر سنة سبع من الهجرة، وغزا مع النبي على غزوات، وبعثه عمر إلى البصرة، ليفقه أهلها، وكان من فضلاء الصحابة توفي سنة (٥٦ه). تهذيب الأسماء: ٢/ ٣٥٠.

 ⁽٣) أبو داود في الصلاة، باب سجدتي السهو: (١٠٣٥)، والترمذي في الصلاة، باب
 ما جاء في التشهد في سجدتي السهو: (٣٩٥).

⁽٤) القائل هو سعد الدين التفتازاني. البناني: ٢/ ٢٦٥، والتفتازاني لم يقصد بقوله: في الوصف فقط الوصف الصالح للعلّة، بل أراد العمل والهيئة التي تدخل عليها الفاء، كالسجود في الحديث السابق، وهو الخضوع ووضع الجبهة على الأرض.

⁽٥) راجع (١/ ٤٨٦، ٤٧٤، ٤٨٣).

ب _ (وَإِذْ) نَحْوُ: ضَرَبْتُ العَبْدَ إِذْ أَسَاءَ، أَيْ لإِسَاءَتِهِ.

ج _ (وَمَا مَضَى فِي الحُرُوفِ) أَيْ في مَبْحَثِهَا مِمَّا يَرِدُ لِلتَّعْلِيلِ غَيْرُ المَذْكُورِ هُنَا، وَهُوَ: بَيْدَ، وَحَتَّى، وَعَلَى، وَفِي، وَمِنْ، فَلْتُرَاجَعْ.

وَإِنَّمَا فَصَلَ هَذَا(١) عَمَّا قَبْلُهُ بِقَوْلِهِ: وَمِنْهُ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ(١) الأُصُولِيُّونَ.

وَاحْتِمَالُ إِنَّ لِغَيْرِ التَّعْلِيلِ كَأَنْ تَكُونَ لِمُجَرَّدِ التَّأْكِيدِ، كَمَا تَكُونُ إِذْ وَمَا مَضَى (٣) لِغَيْرِ التَّعْلِيلِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَبْحَثِ الحُرُوفِ.

٣. (النَّالِثُ) مِنْ مَسَالِكِ العِلَّةِ (الإِيمَاءُ: وَهُوَ اقْتِرَانُ الوَصْفِ المَلْفُوظِ قِيلَ: أَوْ المُسْتَنْبَطِ بِحُكُم ('') وَلَوْ) كَانَ الحُكْمُ (مُسْتَنْبَطًا) كَمَا يَكُونُ مَلْفُوظَا قِيلَ: أَوْ المُسْتَنْبَطِ بِحُكْم '' وَلَوْ) كَانَ الحُكْمُ (مُسْتَنْبَطًا) كَمَا يَكُونُ مَلْفُوظَا (لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّعْلِيلِ هُوَ) أَيْ الوَصْفُ (أَوْ نَظِيرُهُ) لِنَظِيرِ الحُكْم ؛ حَيْثُ يُشَارُ بِالوَصْفِ وَالحُكْمِ إِلَى نَظِيرِهِمَا، أَيْ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ اقْتِرَانَهُ بِالحُكْمِ لِللَّهِ الحُكْمِ بِهِ (كَانَ) ذَلِكَ الإقْتِرَانُ (بَعِيدًا) مِنْ الشَّارِعِ لاَ يَلِيقُ بِفَصَاحَتِهِ لِتَعْلِيلِ الحُكْمِ بِهِ (كَانَ) ذَلِكَ الإقْتِرَانُ (بَعِيدًا) مِنْ الشَّارِعِ لاَ يَلِيقُ بِفَصَاحَتِهِ وَإِثْيَائِهِ بِالأَلْفَاظِ فِي مَوَاضِعِهَا (''):

⁽١) الإشارة تعود إلى لفظ غير المذكور.

⁽٢) أي هذا الغير وهو بَيْدَ، وما بعدها لم يذكره الأصوليون.

 ⁽٣) في مبحث الحروف في كلِّ أداة تدلُّ على التعليل قد تخلو منه.

 ⁽٤) الجار والمجرور متعلقان بقوله اقتران.

⁽٥) أي تأتي وصف مثل لفظ السَّارق في قوله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَأَقَطَ عُوا اللَّهِ مَا أَيْدِينَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] مقترناً بحكم وهو قطع يد السَّارق لو لم يكن هذا الاقتران للتعليل لقلنا: إنَّ هذا الاقتران لا يليق بالشارع الذي هو معروف بفصاحته، وأنَّه لا يأتي بلفظة إلا في موضعها.

هذا في الوصف أو الحكم الملفوظ.

أ ـ (كَحُكْمِه) أَيْ الشَّارِعِ (بَعْدَ سَمَاعِ وَصْفٍ) كَمَا فِي حَدِيثِ الأَعْرَاسِيِّ: وَاقَعْت أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَقَالَ: أَعْتِقْ رَقَبَةً . . . إلَخْ اللهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، فَأَمْرُهُ بِالإِعْتَاقِ عِنْدَ ذِكْرِ الوِقَاع

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ (٢) عِلَّةٌ لَهُ (٣)، وَإِلاَّ لَخَلاَ السُّؤَالُ عَنْ الجَوَابِ، وَذَلِكَ بَعِيدٌ، فَيُقَدَّرُ السُّؤَالُ فِي الجَوَابِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَاقَعْتَ (٤) فَأَعْتِقْ.

ب _ (وَكَذِكْرِهِ (٥) فِي الحُكْم وَصْفًا لَوْ لَمْ يَكُنْ عِلَّةً) لَهُ (لَمْ يُفِدُ) ذِكْرُهُ،

وكذا مراعاة نظير هذا الوصف بنظير الحكم المستنبط؛ لأنَّ الملفوظين من الحكم
 أو الوصف يشار بهما إلى نظيرهما.

مثال الوصف المستنبط قوله: ﷺ الا تبيعوا البر بالبر إلا مثلاً بمثل افتحريم الزيادة بأحدهما حكم، والعلَّة المستنبطة هي الطعم.

ومثال الحكم المستنبط: ﴿ وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلْمَيْعَ ﴾ فالحكم هو صحة البيع مستنبط من الحلِّ وليس ملفوظاً به.

ومثال النظير: تشبيه النبي على الحج عن الغير بسداد ديّن الميت من قبل الغير، فقد ناظر دين الله بدين الآدمي، فالأصل دين الآدمي، والفرعُ دين الله، والعلمُ قضاء دين الميت.

⁽۱) أخرجه ابن ماجه في الصيام، باب ماجا في كفاره من أفطر يوماً من رمضان: (١٦٧١)، وأصله في البخاري في الصيام: (٢٥٩٠)، ومسلم في الصوم: (٢٥٩٠).

⁽٢) أي الوقاع.

⁽٣) أي للعتق.

⁽٤) هنا الوصف غير ملفوظ به.

⁽٥) في (أ): وذكره.

كَفَوْلِهِ ﷺ: ﴿ لاَ يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ ﴾ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ ، فَتَقْيِيدُهُ المَنْعُ (١) مِنْ الحُكْمِ بِحَالَةِ الغَضَبِ المُشَوِّشِ لِلْفِكْرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ (٢) عِلَّةٌ لَـهُ ، وَإِلاَّ لَخَلاَ ذِكْرُهُ (٣) عَنْ الفَائِدَةِ ، وَذَلِكَ بَعِيدٌ .

ج _ (وَكَتَفْرِيقِهِ بَيْنَ خُكْمَيْنِ بِصِفَةٍ مَعَ ذِكْرِهِمَا، أَوْ ذِكْرِ أَحَدِهِمَا) فَقَطْ.

مِثَالُ الأَوَّلِ: حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ: ﴿أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ الْفَرَسِ سَهْمَا الْأَنْ وَلِلرَّجُلِ الْحُكْمَيْنِ (٥) بِهَاتَيْنِ وَلِلرَّجُلِ الْحُكْمَيْنِ (٥) بِهَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ (٦) لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعِلِيَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا لَكَانَ بَعِيدًا.

وَمِثَالُ الثَّانِي (٧): حَدِيثُ التَّرْمِذِيِّ: «القَاتِلُ لاَ يَرِثُ» أَيْ بِخِلاَفِ غَيْرِهِ المَعْلُومِ إِرْثُهُ، فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ عَدَمِ الإِرْثِ المَذْكُورِ وَبَيْنَ الإِرْثِ المَعْلُومِ بِصِفَةِ الفَتْلِ المَذْكُورِ مَعَ عَدَم الإِرْثِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعِلِّيَتِهِ لَهُ لَكَانَ بَعِيدًا.

د (أَوْ) تَفْرِيقِهِ بَيْنَ حُكْمَيْنِ (بِشَرْطٍ، أَوْ غَايَةٍ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ، أَوْ اسْتِدْرَاكٍ).

مِثَالُ الشَّرْطِ: حَدِيثُ مُسْلِمٍ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالفِضَّةُ بِالفِضَّةِ وَالبُّرُّ البُّرُّ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَالمِلْحُ بِالمِلْحِ مِثْلاً بِمِثْلِ سَوَاءً بِسَواءً

⁽١) في (أ): بالمنع.

⁽٢) أي الغضب.

⁽٣) أي الغضب.

⁽٤) رواه البخاري في الجهاد والسير، باب سهم الفارس: (٢٨٦٣)، ومسلم في الجهاد، باب كيفية قسمة الغنائم: (٤٥٦١).

⁽٥) أي سَهمٌ للراجِل، وسهمٌ لصاحب الفرس.

⁽٦) هما الرجولية والفروسية.

 ⁽٧) هنا ذكر أحدهما وهو عدم الإرث للقاتل، والحكم الآخر هو الإرث لغير القاتل.

يَدًا بِيَدٍ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَجْنَاسُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» (١) فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ جَوَازِهِ عِنْدَ اخْتِلاَفِ فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ جَوَازِهِ عِنْدَ اخْتِلاَفِ الطَّخْسِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعِلِيَّةِ الإِخْتِلاَفِ لِلْجَوَازِ لَكَانَ بَعِيدًا.

وَمِثَالُ الغَايَةِ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَى يَطْهُرُنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٧] أَيْ فَإِذَا طَهُرْنَ فَلاَ مَنْعَ مِنْ قُرْبَانِهِنَّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ عَقِبَهُ: ﴿ فَإِذَا تَطَهُرُنَ فَإِذَا طَهُرْنَ فَلاَ مَنْعَ مِنْ قُرْبَانِهِنَّ فِي الحَيْضِ وَبَيَّنَ فَأَتُوهُ مَنْ قُرْبَانِهِنَّ فِي الحَيْضِ وَبَيَّنَ عَمِنْ قُرْبَانِهِنَّ فِي الحَيْضِ وَبَيَّنَ جَوَازِهِ فِي الطَّهْرِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعِلِيَّةِ الطَّهْرِ لِلْجَوَازِ لَكَانَ بَعِيدًا.

وَمِثَالُ الاِسْتِثْنَاءِ: قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ فَيَصَفُ مَا فَرَضَتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أَيْ الزَّوْجَاتُ عَنْ ذَلِكَ النَّصْفِ، فَلاَ شَيْءَ لَهُ نَّ، فَتَفْرِيقُهُ بَيْنَ ثُبُوتِ النَّصْفِ لَهُ نَكُنْ لِعِلِيَّةِ العَفْوِ فِنَّ عَنْهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعِلِيَّةِ العَفْوِ لِلاِنْتِفَاءِ لَكَانَ بَعِيدًا.

ه (وَكَتَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَى الوَصْفِ) نَحْوُ: أَكْرِمْ [أ/١١١] العُلَمَاءَ، فَتَرْتِيبُ الإِكْرَام لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعِلِيَّةِ العِلْم لَهُ لَكَانَ بَعِيدًا.

و _ (وَكَمَنْعِهِ) أَيْ الشَّارِعِ (مِمَّا قَدْ يُفَوِّتُ المَطْلُوبَ) نَحْوُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَالسَّعَوْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعُ ﴾ [الجمعة: ٩] فَالمَنْعُ مِنْ البَيْعِ وَقْتَ نِدَاءِ الجُمُعَةِ

⁽١) مسلم في المساقاة في الصرف وبيع الذهب بالورق: (٤٠٣٩).

الَّذِي قَدْ يُفَوِّتُهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِمَظِنَّةِ تَفْوِيتِهَا لَكَانَ بَعِيدًا.

وَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ لِمَا أُتُّفِقَ عَلَى أَنَّهُ إِيمَاءٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الوَصْفُ وَالحُكْمُ مَلْفُوظَيْن، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا تَقْدِيرُ(١).

وَعَكْسُ هَذَا القِسْمُ لَيْسَ بِإِيمَاءِ قَطْعًا (٢).

وَفِي الوَصْفِ المَلْفُوظِ، وَالحُكْمِ المُسْتَنْبَطِ^(٣) وَعَكْسِهِ^(٤) _ وَفِيهِ أَكْثَرُ العِلَلِ _ خِلاَفٌ (٥) مُخْتَلِفُ التَّرْجِيح، كَمَا أَفَادَتْهُ عِبَارَةُ المُصَنَّفِ.

قِيلَ (٦): إنَّهما (٧) إيمَاءٌ تَنْزِيلاً لِلْمُسْتَنْبَطِ مَنْزِلَةَ المَلْفُوظِ، فَيُقَدَّمَانِ عِنْدَ

⁽۱) لأنَّ المقدَّر كالمذكور، فالمذكوران يُعَدُّ بناء الحكم على الوصف إيماء اتفاقاً، أو إن قدرا أو قدر أحدهما فقد حصل خلاف في كونه إيماءً.

 ⁽٢) أي إذا كان الحكم مستنبطاً والوصف مستنبطاً فلا إيماء مثل ﴿وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾، فالوصف وهو إذا تطهّرن، والحكم جواز القربان، فكلاهما مقدران.

⁽٣) مثل: ﴿إِلَّا أَن يَمْفُونَ ﴾ فهو الوصف، والحكم عدم وجوب دفع النصف، وهو مستنبط ومقدر.

⁽٤) هو الوصف مستنبط والحكم ملفوظ كما في آية الجمعة، فإن ترك البيع حكم مذكور، والوصف وهو تفويت الجمعة مستنبط، وأكثر الأحكام مذكورة وعللها غير مذكورة معها، فيستنبطها المجتهد؛ لذا قال: وفيه أكثر العلل.

⁽٥) مبتدأ مؤخِّر خبرُه مقدَّم وهو قوله: في الوصف.

⁽٦) حيث قال: وقيل أو المستنبط _ أي الوصف مستنبط والحكم منصوص عليه _ وأكثر الأحكام من هذا القبيل، الحكم مذكور والعلة مستنبطة _ كما رأيت في آية الجمعة.

⁽٧) وهو رأي الأكثرين.

التَّعَارُضِ عَلَى المُسْتَنْبَطِ بلا إيماء (١).

وَقِيلَ (٢): لَيْسَا (٣) إيمَاءً.

وَالأَصَحُّ: أَنَّ الأَوَّلَ إِيمَاءٌ؛ لاِسْتِلْزَامِ (١) الوَصْفِ لِلْحُكْمِ، بِخِلاَفِ الثَّانِي؛ لِجَوَاذِ كَوْذِ الوَصْفِ أَعَمَّ (٥).

مِثَالُ الأَوَّلِ: قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ وَأَحَلُ ٱللهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فَحِلُّهُ مُسْتَلْزِمُ (٢) لِصِحَّتِهِ.

وَالثَّانِي: كَتَعْلِيلِ الرِّبَوِيَّاتِ بِالطَّعْمِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَمِثَالُ النَّظِيرِ: حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ: ﴿أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرِ أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: أَرَأَيْت لَوْ كَانَ عَلَى

الحكم ملفوظٌ وهو التحريمُ والوصفُ الطعم مستنبط فليس إيماءً.

⁽١) أي إذا كمان الوصف ملفوظاً والحكم مستنبطاً، أو الحكم ملفوظاً والوصف مستنبطاً.

⁽٢) مال إليه الصفى الهندي. تشنيف المسامع: ٢/ ٧٦.

⁽٣) في (أ): ليس.

⁽٤) في (أ): أي الاستلزام.

 ⁽٥) الأول: الوصفُ ملفوظٌ والحكم مستنبط؛ لأنَّ الوصف يلزم منه الحكم.
 والثاني: الوصفُ مستنبطٌ والحكمُ ملفوظٌ به مثل: تحريم الربا.

فالطُّعم أعمُّ من الرَّبويات المذكورات في الحديث، وثبوتُ الأعمِّ لا يستلزمُ منه ثبوت الأخص.

⁽٦) في (أ): يستلزم.

أُمِّك دَيَّنٌ فَقَضَيْتِهِ أَكَانَ يُؤَدَّى ذَلِكَ عَنْهَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَصُومِي عَنْ أُمِّك دَيْن الله عَلَى المَيَّتِ وَجَوَازِ قَضَائِهِ أُمِّك اللهُ عَلَى المَيَّتِ وَجَوَازِ قَضَائِهِ عَنْهُ، فَذَكَرَ لَهَا دَيْنَ الآدَمِيِّ عَلَيْهِ، وَقَرَّرَهَا (٢) عَلَى جَوَازِ قَضَائِهِ عَنْهُ، وَهُمَا عَنْهُ، فَذَكَرَ لَهَا دَيْنَ الآدَمِيِّ عَلَيْهِ، وَقَرَّرَهَا (٢) عَلَى جَوَازِ قَضَائِهِ عَنْهُ، وَهُمَا نَظِيرَانِ، فَلُوْ لَمْ يَكُنْ جَوَازُ القَضَاءِ فِيهِمَا لِعِلِّيَّةِ الدَّيْنِ لَهُ لَكَانَ بَعِيدًا (٣).

(وَلاَ يُشْتَرَطُ) فِي الإِيمَاءِ (مُنَاسَبَةُ) الوَصْفِ (المُومَا إلَيْهِ) لِلْحُكْمِ (عِنْدَ الأَكْثَرِ)؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ العِلَّةَ بِمَعْنَى المُعَرِّفِ.

وَقِيلَ (٤): يُشْتَرَطُّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى البَاعِثِ.

٤. (الرَّابِعُ) مِنْ مَسَالِكِ العِلَّةِ (السَّبْرُ^(٥) وَالتَّقْسِيمُ^(٢): وَهُو حَصْرُ الأَوْصَافِ) المَوْجُودَةِ (فِي الأَصْلِ) المَقِيسِ عَلَيْهِ (وَإِبْطَالُ مَا لاَ يَصْلُحُ) مِنْهَا لِلْعِلِّيَّةِ (فَيَتَعَيَّنُ البَاقِي) لَهَا، كَأَنْ تُحْصَرَ أَوْصَافُ البُرِّ فِي قِيَاسِ اللَّرَةِ مَـثَلاً لِلْعِلِيَّةِ (فَيَتَعَيَّنُ الطَّعْم وَغَيْرِه، وَيُبْطِلَ مَا عَدَا الطَّعْم بِطَرِيقِهِ، فَيَتَعَيَّنُ الطَّعْم لِلْعِلِيَّةِ .

⁽۱) البخاري في الصوم، باب من مات وعليه الصوم: (١٩٥٣)، ومسلم في الصيام، باب قضاء الصوم عن الميت: (٢٩٩١).

⁽٢) أي قالت المرأة: نعم يجزئ الدَّين عن أمها.

⁽٣) فالوصفُ الملفوظُ به دَين العباد، والحكمُ جواز أدائه عن الميت، أما النَّظير فالوصفُ دين الله، والحكم جواز أدائه من الآدمي لدينه.

⁽٤) اختاره الغزالي. الغيث الهامع: ص ٥٦٦ .

⁽٥) السَّبر: التتبع، وهنا يتتبع المجتهدُ الأوصاف في الأصل التي يمكن أن تكون علة.

 ⁽٦) والتقسيم: هو اختبارُ الأوصاف، فيبطلُ ما لا يصلحُ للعلّية، ويبقي وصفاً صالحاً
 لها باجتهاده.

⁽V) أي على البر.

وَالسَّبْرُ لُغَةَ: الإِخْتِبَارُ، فَالتَّسْمِيَةُ بِمَجْمُوعِ الإِسْمَيْنِ وَاضِحِةٌ، وَقَـدْ يُقْتَصَرُ عَلَى السَّبْر (١).

(وَيَكُفِي قَوْلُ المُسْتَدِلِّ) فِي المُنَاظَرَةِ فِي حَصْرِ الأَوْصَافِ الَّتِي يَذْكُرُهَا (بَحَثْتُ فَلَمْ أَجِدْ) غَيْرَهَا (وَالأَصْلُ عَدَمُ مَا سِوَاهَا)؛ لِعَدَالَتِهِ مَعَ أَهْلِيَّةِ النَّظَرِ، فَيَنْدَفِعُ عَنْهُ بِذَلِكَ مَنْعُ الحَصْرِ(٢).

(وَالمُجْتَهِدُ) أَيْ النَّاظِرُ لِنَفْسِهِ (يَرْجِعُ) فِي حَصْرِ الأَوْصَافِ (إلَى ظَنَّهِ) فَيَأْخُذُ بهِ، وَلاَ يُكَابِرُ نَفْسَهُ.

(فَإِنْ كَانَ الحَصْرُ وَالإِبْطَالُ^(٣)) أَيْ كُلِّ مِنْهُمَا (قَطْعِيًّا فَقَطْعِيٍّ) أَيْ فَهَذَا المَسْلَكُ قَطْعِيًّا.

(وَإِلاَّ) بِأَنْ كَانَ كُلِّ مِنْهُمَا ظَنَيًا، أَوْ أَحَدُهُمَا قَطْعِيًّا، وَالآخَرُ ظَنَيًّا (فَظَنَيُّ، وَهُـوَ) أَيْ الظَّنِّيُ (حُجَّةٌ لِلنَّاظِرِ) لِنَفْسِهِ (وَالمُنَاظِرِ) غَيْرَهُ (عِنْدَ الأَكْثَرِ)؛ لِوُجُوبِ العَمَلِ بِالظَّنِّ (٤٠).

⁽١) لأنَّ السبر لا فائدة فيه ما لم يعقّبه التّقسيم، فالتقسيم ملازم للسبر.

⁽٢) أي لا يحقُّ للمعترض أن يقولَ له: أمنعُ الحصرَ فيما ذكرتَ؛ لأنَّ المستدلَّ لم ينف ما سواها؛ ليحق للمعترض المنع، بل قال: بحثت فلم أجد غيرها، وقد يوجدُ غيرها في الواقع وهو لم يجده.

⁽٣) أي كان حصرُ الأوصاف ثم إلغاء بعضها بطريق القطع والجزم بحيث لا يوجد غيرها، والإبطال إن كان المبطل جازماً صار المسلك قطعياً، يجب أن يأخذ به المجتهد ومن يعارضه.

⁽٤) أي يحتملُ وجود وصف آخر، ومن قام بإلغاء وصف لا يصلح غير جازم بالإلغاء فهو حجة عند الجمهور للمجتهد وخصمه.

وَقِيلَ (١): لَيْسَ بِحُجَّةٍ مُطْلَقًا (٢)؛ لِجَوَازِ بُطْلاَنِ البَاقِي (٢).

(وَتَالِثُهَا) حُجَّةٌ لَهُمَا (إِنْ أُجْمِعَ عَلَى تَعْلِيلِ ذَلِكَ الحُكْمِ (٤) فِي الأَصْلِ (وَعَلَيْهِ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ)؛ حَذَرًا مِنْ أَدَاءِ بُطْلاَنِ البَاقِي إِلَى خَطَأِ المُجْمِعِين (٤٠).

(وَرَابِعُهَا) حُجَّةٌ (لِلنَّاظِرِ) لِنَفْسِهِ (دُونَ المُنَاظِرِ) غَيْرَهُ ؛ لأَنَّ ظنَّهُ لاَ يَقُومُ حُجَّةً عَلَى خَصْمِهِ .

(فَإِنْ أَبْدَى المُعْتَرِضُ) عَلَى حَصْرِ المُسْتَدِلِّ الظَّنِّيِّ (وَصْفًا زَائِدًا) عَلَى أَوْصَافِهِ (أَ لَمْ يُكَلَّفْ بَيَانَ صَلاَحِيَّهِ لِلتَّعْلِيلِ)؛ لأَنَّ بُطْلاَنَ الحَصْرِ بِإِبْدَائِهِ كَافِ أَوْصَافِهِ (أَ لُمْ يُكَلَّفْ بَيَانَ صَلاَحِيَّهِ لِلتَّعْلِيلِ)؛ لأَنَّ بُطْلاَنَ الحَصْرِ بِإِبْدَائِهِ كَافِ فَي الإعْتِرَاضِ (٧)، فَعَلَى المُسْتَدِلِّ دَفْعُهُ بِإِبْطَالِ التَّعْلِيلِ بِهِ.

(وَلاَ يَنْقَطِعُ المُسْتَدِلُ) بِإِبْدَائِهِ (حَتَّى يَعْجِزَ عَنْ إِبْطَالِهِ(^)) فَإِنَّ غَايَـةَ

⁽¹⁾ حكاه إمام الحرمين عن بعض الأصوليين. الغيث الهامع: ص ٦٩ ٥ .

⁽٢) أي للناظر وللمناظر أجمع على التعليل لذلك الحكم أو اعتبروه تعبدياً.

⁽٣) لاحتمال أنَّ الوصف الذي أبقاه هو باطل أيضاً.

⁽٤) أي قام الإجماع على أنَّ هذا الحكم يمكن تعليله وليس تعبدياً.

⁽٥) البرهان: ٢٦/٢.

⁽٦) بأنْ قال المعترض: حصرك الأوصاف بالثلاثة خطأ؛ لأنَّهُ يوجدُ وصف آخر مثله ونظيره.

⁽٧) أي لا يقول المستدل للمعترض: أقم الدليل على أنَّ وصفك هذا صالح للتعليل ؛ لأنَّهُ سينقلبُ إلى أن يُجعل مستدلاً لا معترضاً، ويكفي لاعتراضه أنَّه أبطل الحصر بإبداء الوصف الآخر.

⁽A) أي يحقُّ للمستدلِّ أنْ يقول للمعترض هذا الوصف غير صالح للتعليل به و لا يعتبسر المستدل منقطعاً عن حقه بالاستدلال إلا أنْ يعجز عن إبطال الوصف الذي أظهره المعترض.

إِبْدَائِهِ مَنْعٌ لِمُقَدِّمِهِ مِنْ الدَّلِيلِ(١).

وَالمُسْتَدِلُّ لاَ يَنْقَطِعُ بِالمَنْعِ، وَلَكِنْ يَلْزَمُهُ دَفْعُهُ لِيَـتِمَّ دَلِيلُهُ، فَيَلْزَمُهُ إِبْطَالُ الوَصْفِ المُبْدَأِ عَنْ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ إِبْطَالِهِ انْقَطَعَ.

(وَقَدْ يَتَفِقَانِ) أَيْ المُتنَاظِرَانِ (٢) (عَلَى إِبْطَالِ مَا عَدَا وَصْفَيْنِ) مِنْ أَوْصَافِ الأَصْلِ، وَيَخْتَلِفَانِ فِي أَيِّهِمَا العِلَّةُ (فَيَكُفِي المُسْتَدِلُّ التَّرْدِيدُ بَيْنَهَا) مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجِ إِلَى ضَمِّ مَا عَدَاهُمَا (٣) إليه مَا فِي التَّرْدِيدِ؛ لإِتِّفَاقِهِمَا عَلَى مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجِ إِلَى ضَمِّ مَا عَدَاهُمَا (٣) إليه مَا فِي التَّرْدِيدِ؛ لإِتِّفَاقِهِمَا عَلَى إِبْطَالِهِ، فَيَقُولُ: العِلَّةُ إِمَّا هَذَا، أَوْ ذَاكَ، لاَ جَائِزَ أَنْ تَكُونَ ذَاكَ؛ لِكَذَا، فَيَتَعْبَنُ (٤) أَنْ تَكُونَ هَذَا.

* * *

⁽١) لأنَّ المعترض كأنَّه بالإبداء قال: أمنع كون الأوصاف ما ذكرتها، وهذه لا تجعل المستدل يستسلم وينقطع، بل عليه أن يدفع هذا المنع عنه، إلا إذا عجز فإنَّهُ ينقطع.

⁽۲) في (أ) و (ب): والمناظران.

⁽٣) أي عندما يذكرُ المستدلُّ ثلاثة أوصاف يقول المعترض: أوافقك على اثنين منهما، فيوافقه المستدلُّ على الاثنين جملة بصلاحيتهما للتعليل، ولكنَّهما يختلفان، فيقول المستدل: هذا هو الصالح للعلَّة ويقولُ المعترض عكسه.

ولا يكلف المستدل إلا بأنْ يقول: إما هذا وإما هذا، إلا أنَّ هذا غير جائز، إذن هذا الوصف هو المتعيَّن للتعليل.

⁽٤) في (ب) و (ج): فتعين.



(وَمِنْ طُرُقِ الإِبْطَالِ^(۱)) لِعِلِيَّةِ الوَصْفِ: (بَيَانُ أَنَّ الوَصْفَ طَرْدُ^(۲)) أَيْ مِنْ جِنْسِ مَا عُلِمَ مِنْ الشَّارِعِ إِلْغَاؤُهُ (وَلَوْ فِي ذَلِكَ الحُكْمِ) كَمَا يَكُونُ فِي مِنْ جِنْسِ مَا عُلِمَ مِنْ الشَّارِعِ إِلْغَاؤُهُ (وَلَوْ فِي ذَلِكَ الحُكْمِ) كَمَا يَكُونُ فِي مِنْ جِنْسِ مَا عُلِمَ مِنْ الشَّارِعِ إِلْغَاؤُهُ (وَلَوْ فِي العِنْقِ) فَإِنَّهُمَا لَمْ يُعْتَبَرَا فِيهِ، فَلاَ يُعَلَّلُ جَمِيعِ الأَحْكَامِ (كَالذُّكُورَةِ وَالأَنُوثَةِ فِي العِنْقِ) فَإِنَّهُمَا لَمْ يُعْتَبَرَا فِيهِ، فَلاَ يُعَلَّلُ لَهُ جَمِيعِ الأَحْكَامِ (كَالذُّكُورَةِ وَالأَنُوثَةِ فِي العِنْقِ) فَإِنَّهُمَا لَمْ يُعْتَبَرَا فِيهِ، فَلاَ يُعَلِّلُ لَكُ يَعِلَى الشَّهَادَةِ وَالقَضَاءِ وَالإِرْثِ وَوِلاَيَةِ النَّكَاحِ.

وَالطَّرْدُ فِي جَمِيعِ الأَحْكَامِ كَالطُّولِ وَالقِصَرِ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يُعْتَبَرَا فِي القِصَاصِ، وَلاَ الكَفَّارَةِ، وَلاَ الإِرْثِ، وَلاَ العِتْقِ، وَلاَ غَيْرِها، فَلاَ يُعَلَّلُ بِهِمَا حُكْمٌ أَصْلاً.

(وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ طُرُقِ الإِبْطَالِ (أَنْ لاَ تَظْهَرَ مُنَاسَبَةً) الوَصْفِ

⁽١) أي بعد حصر المستدل الأوصاف التي يمكن التعليل بها يقوم بإبطال بعضها ؟ ليحصر العلَّة في وصف منها.

لا بدَّ من وسيلة أو طريق يكون آلة لإبطال الأوصاف الزائدة.

⁽٢) الطردُ: هو اقتران الوصف بالحكم من غير مناسبة؛ لذا ألغاه الشارع كما سيأتي في: (١١٣٥/٣).

(المَحْذُوفِ^(۱)) عَنْ الإعْتِبَارِ [أ/١١٢] لِلْحُكْمِ بَعْدَ البَحْثِ عَنْهَا^(۱)؛ لإنْتِفَاءِ مُثْبِتِ العِلَّيَةِ^(٣).

بِخِلاَفِهِ فِي الإِيمَاءِ(١).

(وَيَكُفِي) فِي عَدَمِ ظُهُورِ مُنَاسَبَتِهِ (قَوْلُ المُسْتَدِلِّ: بَحَثْتُ فَلَمْ أَجِدْ) فِي عَدَمِ ظُهُورِ مُنَاسَبَةٍ ؛ لِعَدَالَتِهِ مَعَ فِي الوَهْمِ _ أَيْ الذَّهْنِ _ مُنَاسَبَةٍ ؛ لِعَدَالَتِهِ مَعَ أَهْلِيَّةِ النَّظَر^(٥).

⁽١) أي الوصف الذي يريدُ حذفه عن اعتباره علّة.

⁽٢) أي بعد أنْ يبحث عن مناسبة هذا الوصف لم تظهر المناسبة للمجتهد.

⁽٣) لأنَّ بقاء الوصف؛ ليكون هو العلَّة أنْ تثبت مناسبته للحكم، وحيث لم يعشر عليها المستدل فلا يصلح هذا الوصف ليكون علة.

⁽٤) أي في الإيماء لا حاجة إلى ظهور المناسبة في بناء الحكم على الوصف، ولا يقدح عدم الظهور فيه كما سبق في (١١٠٤/٣) حيث قال: «ولا يشترط مناسبة المومأ إليه للحكم».

⁽٥) أي لا يكلف المستدل بإقامة الدليل على انتفاء وصف فيه مناسبة، ويكتفي بقوله بحثت فلم أجد وصفاً غير هذا فيه مناسبة، ويقبل قوله؛ لأنَّهُ عدل؛ ولأنَّه من أهل الاجتهاد والنظر.

⁽٦) أي قال المعترض للمستدلِّ بعد أنْ أبطل الأوصاف غير المناسبة وأبقى وصفاً يراه مناسباً، قال له: إنَّ الوصف الذي أبقيته أيضاً غير مناسب للحكم.

 ⁽٧) لا يلزم المستدل أنْ يبين مناسبته؛ لأنَّ وظيفته السبر لا بيان المناسبة.

وَالإِنْتِقَالُ يُؤدِّي إِلَى الإِنْتِشَارِ المَحْذُورِ(١).

(وَلَكِنْ يُرَجَّحُ سَبْرُهُ) عَلَى سَبْرِ المُعْتَرِضِ النَّافِي لِعِلْيَّةِ المُسْتَبْقى كَغَيْرِهِ (بِمُوافَقَةِ التَّعْدِيَةِ) حَيْثُ يَكُونُ المُسْتَبْقَى مُتَعَدِّيًا، فَإِنَّ تَعْدِيَةَ الحُحُسِمِ مَحَلُّهُ أَنْيَدُ مِنْ قُصُورِهِ عَلَيْهِ(٢).

الخَامِسُ) مِنْ مَسَالِكِ العِلَّةِ (المُنَاسَبَةُ وَالإِخَالَةُ (") سُمِّيَتْ مُنَاسَبَةُ الوَصْفِ بِالإِخَالَةِ ؛ لأِنَّ بِهَا يُخَالُ _ أَيْ يُظَنُّ _ أَنَّ الوَصْفَ عِلَّةٌ .

(وَيُسَمَّى اسْتِخْرَاجُهَا) بِأَنْ يُسْتَخْرَجَ الوَصْفُ المُنَاسِبُ (تَخْرِيجَ المَنَاطِ⁽¹⁾)؛ لأِنَّهُ إبْدَاءُ مَا نِيطَ بِهِ الحُكْمُ (وَهُوَ) أَيْ تَخْرِيجُ المَنَاطِ (تَعْيسِينُ

⁽۱) لأنَّ الانتقال من منصب في الاستدلال والمناظرة إلى منصب آخر ممنوع في علم الجدل والمناظرة.

⁽٢) أي يكون سبره وإبقاء صفة يراها مناسبة أرجح من سبر المعترض، ويقول له: وجه الأرجحية أنَّ وصفي حصل فيه تعدية من الأصل المتصف به إلى فرع، ووصفك قاصرٌ على الأصل، وما يعدي الحكم من محل الأصل إلى محل آخر وهو الفرعُ أرجح من القاصر على الأصل، والضَّمير في _كغيره _ يعود إلى المستبقى حيث نفاه المعترض كما نفى غيره من صلاحيته للعلة.

⁽٣) المناسبة هي ملائمة وصف العلَّة الحكم، فالإسكار مناسب لتحريم الخمر؛ لأنَّهُ يزيل العقل الذي هو أحد الكليات الخمس التي يجب المحافظة عليها. وسميت إخالة: مصدر خاله إذا جعله ظنَّا؛ لأنَّهُ مناسب للحكم؛ لأنَّ خال: بمعنى

وسميت إخالة: مصدر خاله إذا جعله ظناً؛ لأنَّهُ مناسب للحكم؛ لأنَّ خــال: بمعنــى ظن.

⁽٤) المناط اسم مكان، أي المحل الذي نيط أي ارتبط به الحكم، فالإسكار نيط به تحريم الخمرة فيسمى مناطاً.

ملاحظة: لابد من أن نفرق بين ثلاثة مصطلحات هي:

ا. تخريج المناط: هو أنْ يرد حكم في نصِّ خالٍ من العلَّة ثمَّ يقوم المجتهد بإظهار العلَّة، مثل يرد تحريم الخمرة ثم يظهر المجتهد علَّة التحريم بأنَّه الاسكار.
 ٢. تحقيق المناط: هو أنْ نرى الفرعَ المقيس تحققت فيه علَّة التحريم، كأن نجدَ في الوسكي الإسكار محققاً، فهنا تحقق مناط الحكم وهو وجود العلَّة محققة في الفرع.

٣. تنقيح المناط: هو أن يرد حكم اقترن به عدة أوصاف، فيقوم المستدل باستبعاد كل وصف لا علاقة له بالحكم ولا مدخل له بالعلية، ويبقى وصفاً واحداً صالحاً وهذا عمل قد خرج المجتهد فيه المناط وهي العلّة.

مثال ذلك: جاء أعرابي إلى النبي على "فقال: يا رسول الله هلكت وأهلكت، وقعت على زوجتي في نهار رمضان، فقال: له كفر " فالتكفير حكم ترتب على ما حصل من الأعرابي، فهنا وردت في النّص عدة أوصاف: كونه أعرابياً، الواقع عليها زوجته، في الصوم، في رمضان، في سنة معينة.

فهنا كونه أعرابياً لا علاقة له بالتكفير.

وكونها زوجته لا علاقة لها بالتكفير؛ لأنَّهُ يكفر ولو في الزنا.

وكونه في سَنةٍ معيَّنة لا علاقة له بالتكفير؛ إذ لا علاقة للوقت المعين بذلك.

وكونه صياماً لا علاقة له بالتكفير؛ لأنَّهُ لا كفارة لو جامع بالنفل.

بقي كونه واقع في نهار رمضان ـ أي انتهك حرمة رمضان.

فهذا عمل خرَّجنا به المناط ـ ويسمى المناسبة.

والفرق بين تنقيح المناط وبين السبر والتقسيم: هو أن يرد حكم ولم تقترن به علَّة، فيأخذ المجتهد تعداد الأوصاف التي بني عليها الحكم، ثم يبطل ما لا مناسبة له مع الحكم ويبقي ما يراه مناسباً.

مثل: تحريم الخمر يمكن أنه حرم لإسكاره، ولكونه سائلاً، أو لكونه من العنب، أو لكونه له لون، ثم يأخذ المجتهد بإبطال كونه سائلاً؛ لأنَّ الماء =

العِلَّةِ بِإِبْدَاءِ مُنَاسَبَةٍ) بَيْنَ المُعَيَّنِ وَالحُكْمِ (مَعَ الإِقْتِرَانِ) بَيْنَهُمَا (وَالسَّلاَمَةِ) لِلْمُعَيَّنِ (عَنْ القَوَادِحِ) فِي العِلِيَّةِ (كَالإِسْكَارِ) فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ: «كُلُّ مُسْكِرٍ كِلْمُعَيَّنِ (عَنْ القَوَادِحِ) فِي العِلِيَّةِ (كَالإِسْكَارِ) فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ فَهُوَ لإِزَالَتِهِ العَقْلَ المَطْلُوبَ حِفْظُهُ مُنَاسِبٌ لِلْحُرْمَةِ، وَقَدْ اقْتَرَنَ بِهَا، وَسَلِمَ عَنْ القَوَادِحِ.

وَبِاعْتِبَارِ المُنَاسَبَةِ فِي هَذَا يَنْفَصِلُ عَنْ التَّرْتِيبِ مِنْ الإِيمَاءِ (١).

ثُمَّ السَّلاَمَةُ عَنْ القَوَادِحِ كَأَنَّهَا قَيْدٌ فِي التَّسْمِيَةِ بِحَسَبِ الوَاقِعِ، وَإِلاَّ فَكُلُّ مَسْلَكِ لاَ يَتِمُّ بِدُونِهَا(٢).

وَهِيَ وَالإِقْتِرَانُ مَزِيدَانِ عَلَى ابْنِ الحَاجِبِ فِي الحَدِّ، لَكِنَّهُ حَدَّ بِهِ المُنَاسَبَةَ، وَسَمَّاهَا تَخْرِيجَ المَنَاطِ، وَمَا صَنَعَهُ المُصَنَّفُ أَقْعَدُ (٣).

(وَتُحَقَّقُ (1) الإسْتِقْلاَلِ) أَيْ اسْتِقْلاَلِ الوَصْفِ المُنَاسِبِ فِي العِلَيَّةِ

⁼ سائل، وكونه من العنب؛ لأنَّ العنب جائزٌ أكله، ويبطل كونه له لون؛ لأنَّ العصائر لها لون، ويبقى الإسكار.

أما تنقيح المناط: فهو أنَّ الأخير ترد الأوصاف بالنَّص، ثم يبطل المجتهد ما ليس لـ مناسبة.

⁽١) لأنَّ الإيماء لا يشترط فيه مناسبة الحكم للوصف.

⁽٢) أي لا يسمَّى تخريج المناط إلا إذا اقترنت العلَّة بالحكم، وخلت عن القوادح.

⁽٣) رفع الحاجب: ٤/ ٣٣٠، فإنَّهُ لم يذكرهما في تعريف تخريج المناط، وذكرهما في تعريف المناسبة.

وقوله: أقعد: أي زيادتهما في تخريج المناط أوفق للقواعد من زيادتهما في المناسبة مع التعيين؛ لأنَّ المناسبة هي الملائمة فقط في الواقع، وتعيين العلَّة أوفقُ في تخريج المناط؛ لأنَّ التعيين والتخريج من أفعال المستدل.

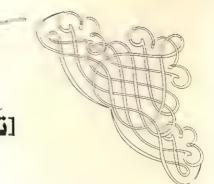
⁽٤) في (ط): ويتحقق.

(بِعَدَمِ مَا سِوَاهُ بِالسَّبْرِ) لاَ بِقَوْلِ المُسْتَدِلِّ: بَحَثْت فَلَمْ أَجِدْ غَيْرَهُ وَالأَصْلُ عَدَمُهُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي السَّبْرِ ؛ لأَنَّ المَقْصُودَ هُنَا الإِثْبَاتُ(١)، وَهُنَاكَ النَّفْيُ(٢).

* * *

⁽١) هنا يريدُ إثبات الوصف الصالح للعليَّة من بين مجموعة أوصاف، والإثبات طريقة السبر.

 ⁽۲) هناك ينفي وجود علَّة أخرى غير ما قاله، فيكفي قوله بحثت فلم أجد.



[تعريف المناسب]

(وَالمُنَاسِبُ) المَأْخُوذُ مِنْ المُنَاسَبَةِ المُتَقَدِّمَةِ (المُلاَئِمُ لِأَفْعَالِ العُقَلاَءِ) عَادَةً، كَمَا يُقَالُ: هَذِهِ اللُّوْلُوَةُ مُنَاسِبَةٌ لِهَذِهِ اللُّوْلُوَةِ، بِمَعْنَى أَنَّ جَمْعَهَا مَعَهَا فِي سِلْكٍ مُوَافِقٌ لِعَادَةِ العُقَلاَءِ فِي فِعْلِ مِثْلِهِ.

فَمُنَاسَبَةُ الوَصْفِ لِلْحُكْمِ - المُرتَّبِ(١) عَلَيْهِ - مُوَافِقَةٌ(١) لِعَادَةِ العُقَـالاَءِ فِي ضَمِّهِمْ الشَّيْءَ إِلَى مَا يُلاَئِمُهُ.

(وَقِيلَ^(٣)) هُوَ (مَا يَجْلِبُ) لِلإِنْسَانِ (نَفْعًا أَوْ يَدْفَعُ) عَنْهُ (ضَرَرًا). قَالَ فِي المَحْصُولِ: "وَهَذَا قَوْلُ مَنْ يُعَلِّلُ أَحْكَامَ الله بِالمَصَالِح"(٤).

⁽١) في (ط): المترتب.

⁽٢) في (أ) و(ب): موافق.

⁽٣) هو قول البيضاوي، واحد التفسيرين لإمام الحرمين. تشنيف المسامع: ٢/ ٨٣.

⁽³⁾ المحصول: ٢/ ٣٢٠.

المعتزلة: يعلِّلون أفعال الله تعالى، وأهل السنة: يرونَ أنَّ أفعال الله لم تقع لعلَّـة بل لحكمة.

والحقُّ أنَّ كثيراً من النصوص في الكتاب والسنة جاءت معلَّلة، مثل =

وَالأَوَّلُ قَوْلُ مَنْ يَأْبَاهُ.

وَالنَّفْعُ اللَّذَّةُ، وَالضَّرَرُ الأَلَمُ.

(وَقَالَ أَبُو زَيْدِ^(١)) الدَّبُوسِيُّ مِنْ الحَنَفِيَّةِ هُوَ (مَا لَوْ عُرِضَ عَلَى العُقُولِ لتَلَقَّتُهُ بِالقَبُولِ) مِنْ حَيْثُ التَّعْلِيلُ بهِ.

وَهَذَا مَعَ الأَوَّلِ مُتَقَارِبَانِ، وَقَوْلُ الخَصْمِ _فِيمَا هُوَ كَذَٰلِكَ: لاَ يَتَلَقَّـاهُ عَقْلِي بِالقَبُولِ _ غَيْرُ قَادِح^(٢).

(وَقِيلَ^(٣)) هُوَ (وَصْفٌ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ يَحْصُلُ عَقْلاً مِنْ تَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَيْهِ مَا يَصْلُحُ عَقْلاً مِنْ تَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَيْهِ مَا يَصْلُحُ كَوْنَهُ مَقْصُوداً لِلشَّارِعِ) فِي شَرْعِيَّةِ ذَلِكَ الحُكْمِ (مِنْ حُصُولِ مَصْلُحَةٍ أَوْ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ، فَإِنْ كَانَ) الوَصْفُ (خَفِيًّا أَوْ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ أَعْتُبُرِرَ

 [﴿] وَمَاخَلَفْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ، ومثل ﴿ رُّسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِدِينَ لِثَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ ﴾ وهكذا.

فالتعليلُ إنْ قصد به الحكمة أو لمصالح الناس في طلب المنافع لهم ودفع المفاسد عنهم فلا مانع من القول به _وهو ما يسمى بالمقاصد _، وإنْ عُني به أنْ الله يفعل ذلك لحاجته إليه _كما يفعل أحدنا الثوب لتستره، أو الدار ليسكن به، فهذا محال عليه تعالى ؛ لأنّه من سماة الحاجة والله غنى حميد.

⁽۱) هو القاضي عبيدالله بن عمر بن عيسى الدبوسي، ونسبه إلى دبوسة بلدة بين بخارى وسمر قند، من كبار فقهاء الحنفية ممن يضرب به المثل، أول من وضع علم الخلاف، له مؤلفات، توفي في بخارى سنة (٤٣٠ه). الأثمار الجنية: ٢٣٢، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية: ٧٣٠، والطبقات السنية: ٢٣٢.

⁽٢) لأنَّهُ خصم قد يغالط بذلك؛ لأجل إبطال علة المستدل.

⁽٣) قال به الآمدي وابن الحاجب. تشنيف مسامع: ٢/ ٨٤.

مُلاَزِمُهُ) الَّذِي هُو ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ (وَهُوَ المَظِنَّةُ(۱)) لَهُ، فَيَكُونُ هُوَ العِلَّةُ، كَالسَّفَرِ مَظِنَّةً لِلْمَشَقَّةِ المُتَرَتِّبِ عَلَيْهَا التَّرَخُصُ فِي الأصْلِ، لَكِنَها لَمَا لَمْ تَنْضَبِطْ؛ لإِخْتِلاَفِهَا بِحَسَبِ الأَشْخَاصِ وَالأَخْوَالِ وَالأَزْمَانِ نِيطِ التَّرُخِيصُ بِمَظِنَّتِهَا(۱).

١٠١: (وَقَدْ يَحْصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ يَقِينًا أَوْ ظَنَّا (٣)، كَالبَيْعِ) يَحْصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِهِ _ وَهُ وَ المِلْكُ _ يَقِينًا (وَالقِصَاصِ) كَالبَيْعِ) يَحْصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِهِ _ وَهُ وَ الإِنْزِجَارُ عَنْ القَتْلِ _ ظَنَّا، فَإِنَّ يَحْصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِهِ _ وَهُ وَ الإِنْزِجَارُ عَنْ القَتْلِ _ ظَنَّا، فَإِنَّ المُمْتَنِعِينَ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ المُقْدِمِينَ عَلَيْهِ.

٣. (وَقَدْ يَكُونُ) حُصُولُ المَقْصُودِ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ (مُحْتَمِلاً) كَاحْتِمَالِ انْتِفَائِهِ (سَوَاءً كَحَدِّ الخَمْرِ) فَإِنَّ حُصُولَ المَقْصُودِ مِنْ شَرْعِهِ _ وَهُوَ الإِنْزِ جَارُ عَنْ شُرْبِهَا _ وَانْتِفَاؤَهُ مُتَسَاوِيَانِ: بِتَسَاوِي المُمْتَنِعِينَ عَنْ شُرْبِهَا وَالمُقْدِمِينَ عَنْ شُرْبِهَا يَظْهَرُ.

إِنَّ اللَّهِ عَكُونُ (نَفْيُهُ) أَيْ انْتِفَاءُ المَقْصُودِ، مِنْ: نَفَى الشَّيْءُ، بِالبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، أَيْ انتُفَى (أَرْجَحَ) مِنْ حُصُولِهِ (كَنِكَاحِ الآيسِسَةِ لِلتَّوَالُدِ) الَّذِي هُـوَ لِلْفَاعِلِ، أَيْ انتُفَى (أَرْجَحَ) مِنْ حُصُولِهِ (كَنِكَاحِ الآيسِسَةِ لِلتَّوَالُدِ) الَّذِي هُـوَ

⁽١) المَظِنَّية ـ بفتح الميم وكسر الظاء وتشديد وفتح النون ـ: هي مكان وموضع الظن.

⁽٢) المشقّة في السّفر غير منضبطة، فإنّها تحصلُ لسائر الناس، ولا تحصلُ للملك والتاجر، أو تحصل في رمضان دون غيره، أو في بلد دون آخر.

لذا لا يمكنُ اعتبارها علَّة مناسبة للأعذار، ولكن الملازم لها هو السفر، لا يختلف بحد ذاته وهو موضع ظنّ المشقة، فالعلَّة تكونُ في السَّفر، فهو المناسب، وليس لازمه وهي المشقة ـ وفعل (نيط) جواب لما في قوله: (لما لم تنضبط).

⁽٣) في (أ) و(ب) و(ج): وظناً.

المَقْصُودُ مِنْ النَّكَاحِ، فَإِنَّ انْتِفَاءَهُ فِي نِكَاحِهَا أَرْجَحُ مِنْ حُصُولِهِ.

(وَالأَصَحُّ جَوَازُ التَّعْلِيلِ بِالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ) أَيْ بِالمَقْصُودِ المُتَسَاوِي الحُصُولِ وَالأِنْتِفَاءِ، وَالمَقْصُودِ المَرْجُوحِ الحُصُولِ؛ نَظَرًا إلَى حُصُولِهِمَا فِي الحُمُلةِ(۱) (كَجَوَازِ القَصْرِ لِلْمُتَرَقِّهِ) فِي سَفَرِهِ المُنْتَفِي فِيهِ المَشَقَّةُ الَّتِي هِيَ الجُمْلةِ(۱) حِكْمَةُ التَّرَخُصِ؛ نَظَرًا إلَى حُصُولِهَا فِي الجُمْلةِ(۱).

وَقِيلَ^(٣): لاَ يَجُوزُ التَّعْلِيلُ بِهِمَا؛ لأَنَّ الثَّالِثَ مَشْكُوكُ الحُصُولِ، وَالرَّابِعَ مَرْجُوحُهُ، أَمَّا الأَوَّلُ^(٤) وَالثَّانِي^(٥) فَيَجُوزُ التَّعْلِيلُ بهمَا قَطْعًا.

(فَإِنْ كَانَ) المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ (فَائِتًا قَطْعًا) فِي بَعْضِ الصُّورِ (فَقَالَتْ الحَنفِيَّةُ: يُعْتَبَرُ) المَقْصُودُ فِيهِ، حَتَّى يَثْبُتَ فِيهِ الحُكْمُ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ، كَمَا سَيَظْهَرُ⁽¹⁾.

(وَالْأَصَحُ لاَ يُعْتَبَرُ)؛ لِلْقَطْعِ بِانْتِفَائِهِ (سَوَاءٌ) فِي الْإِعْتِبَارِ [أ/١١٣] وَعَدَمِهِ (مَا) أَيْ الحُكْمُ الَّذِي (لاَ تَعَبُّدَ فِيهِ كَلُحُوقِ نَسَبِ المَشْرِقِيِّ بِالمَعْرِبِيَةِ) عِنْدَ الحَنفِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مَنْ تَزَوَّجَ بِالمَشْرِقِ امْرَأَةً بِالمَعْرِبِ فَأَتَتْ بِولَدٍ يَلْحَقُهُ، فَالمَقْصُودُ مِنْ التَّزَوُّج - وَهُوَ حُصُولُ النَّطْفَةِ فِي الرَّحِم لِيَحْصُلَ

⁽١) أي أحيانا يحصل المقصود من الحكمة التشريعية فيهما مع جواز العكس.

⁽٢) أي قد تحصل مشقّة في إكمال الرباعية لمسافر لديه أعمال تحتاج إلى وقت طويل، فوقت الركعتين الثالثة والرابعة قد يؤدي إلى حصول المشقة.

⁽٣) لم أعثر على قائله.

⁽٤) هو حصول المقصود من شرع الحكم يقينياً.

⁽٥) هو حصول المقصود من شرع الحكم ظناً.

⁽٦) من المثال في تزوج الشرقي بالمغربية.

العُلُوقُ، فَيَلْحَقَ النَّسَبُ لَ فَاثِتٌ (١) قَطْعًا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ؛ لِلْقَطْعِ عَادَةَ بِعَدَمِ تَلاَقِي الزَّوْجَيْن.

وَقَدْ اعْتَبَرَهُ الْحَنَفِيَّةُ فِيهَا؛ لِوُجُودِ مَظِنَّتِهِ، وَهِيَ التَّـزَوُّجُ، حَتَّـى يَثْبُـتُ اللَّحُوقُ.

وَغَيْرُهُمْ لَمْ يَعْتَبِرْهُ، وَقَالَ(٢): لا عِبْرَةَ بِمَظِنَّتِهِ مَعَ القَطْعِ بِانْتِفَائِهِ، فَلاَ لُحُوقَ.

(وَمَا) أَيْ وَالحُكُمُ الَّذِي (فِيهِ تَعَبُّدٌ كَاسْتِبْرَاءِ جَارِيَةٍ اسْتَرَاهَا بَائِعُهَا) لِرَجُلٍ مِنْهُ (فِي المَجْلِسِ) أَيْ مَجْلِسِ البَيْعِ، فَالمَقْصُودُ مِنْ اسْتِبْرَاءِ الجَارِيَةِ المُشْتَرَاةِ مِنْ رَجُلٍ - وَهُوَ مَعْرِفَةُ بَرَاءَةِ رَحِمِهَا مِنْهُ المَسْبُوقَةُ بِالجَهْلِ بِهَا - المُشْتَرَاةِ مِنْ رَجُلٍ - وَهُو مَعْرِفَةُ بَرَاءَةِ رَحِمِهَا مِنْهُ المَسْبُوقَةُ بِالجَهْلِ بِهَا - فَائِتْ (٣) قَطْعًا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ؛ لِانْتِفَاءِ الجَهْلِ فِيهَا قَطْعًا، وَقَدْ اعْتَبَرَهُ الحَنْفِيَةُ فِيهَا تَقْدِيرًا، حَتَّى يَثُبُتَ فِيهَا الإسْتِبْرَاءُ.

وَغَيْرُهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُهُ، وَقَالَ: بِالإِسْتِبْرَاءِ فِيهَا تَعَبُّدًا('')، كَمَا فِي المُشْتَرَاةِ مِسنْ امْسرَأَةٍ ('')؛ لأِنَّ الإِسْسِيْرًاءَ فِيهِ نَسوْعُ تَعَبُّدٍ كَمَا عُلِم فِسي

صورة المسألة:

رجل اسمه خالد باع جارتيه إلى محمد، وقبل الافتراق قام محمد ببيعها إلى =

⁽١) فائت خبر لقوله فالمقصود.

⁽٢) أي الغير كالشافعية، وفي (أ): قالوا.

⁽٣) فائت: خبر لقوله: فالمقصود، وضمير (بها) يعود إلى البراءة.

⁽٤) في (أ): تعبدٌ.

⁽٥) أي يعلم قطعاً أنَّ المرأة المشتراة من امرأة رحمها فارغٌ من الحمل، ولكنَّ الاستبراء فيها من باب التَّعبد لا من خوف وجود حمل في رحمها.

مَحَلِّهِ(١), بِخِلاَفِ(٢) لُحُوقِ النَّسَبِ(٣).

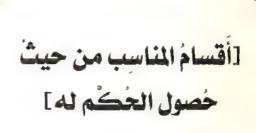
* * *

⁼ بائعها الأول في المجلس _ وهي حالة تدلُّ بيقين أنَّ المشتري لـ ميقاربهـ] ومع ذلك فالحنفية أوجبوا على بائعها الأول _ الذي قام بشرائها من المشتري في المجلس _ الاستبراء؛ لأنَّهُ تملَّكها من قبل المشتري، مظنَّة وطئها، وعند غيرهم الاستبراء تعبُّداً فقط.

⁽١) وهي كتب الفقه.

⁽٢) لفظ بخلاف ساقط من: (أ).

 ⁽٣) فإنَّ التزوج ليس فيه تعبد، بل تترب عليه أمور دنيوية كالميراث، والنسب،
 والمحارم، والانجاب.



(وَالمُنَاسِبُ) مِنْ حَيْثُ شَرْعُ الحُكْمِ لَهُ أَقْسَامٌ:

(ضَرُورِيٌّ، فَحَاجِيٌّ، فَتَحْسِينِيٌّ) عَطَفَهُمَا بِالفَاءِ؛ لِيُفِيدَ أَنَّ كُلاً مِنْهُمَا دُونَ مَا قَبْلَهُ فِي الرُّتْبَةِ.

1. (وَالضَّرُورِيُّ) وَهُوَ مَا تَصِلُ الحَاجَةُ إِلَيْهِ إلى حَدِّ الضَّرُورَةِ (كَحِفْظِ الدِّينِ) المَشْرُوعِ لَهُ قَتْلُ الكُفَّارِ، وَعُقُوبَةُ الدَّاعِينَ (١) إلَى البِدَعِ (فَالنَّفْسِ) أَيْ حِفْظِهَا المَشْرُوعِ لَهُ القِصَاصُ (فَالعَقْلِ) أَيْ حِفْظِهِ المَشْرُوعِ لَهُ حَدُّ السُّكْرِ فَالنَّسَبِ) أَيْ حِفْظِهِ المَشْرُوعِ لَهُ حَدُّ الزِّنَا (فَالمَالِ) أَيْ حِفْظِهِ المَشْرُوعِ لَهُ حَدُّ النَّنَا (فَالمَالِ) أَيْ حِفْظِهِ المَشْرُوعِ لَهُ حَدُّ الزَّنَا (فَالمَالِ) أَيْ حِفْظِهِ المَشْرُوعِ لَهُ حَدُّ النَّالمَالِ اللَّهُ وَحَدُّ قَطْعِ الطَّرِيتِ (وَالعِرْضِ (٢)) أَيْ حِفْظِهِ المَشْرُوعِ لَهُ حَدُّ اللَّذَف.

وَهَذَا زَادَهُ المُصَنِّفُ كَالطُّوفِيِّ (٣)، وعَطَفَهُ بِالوَاوِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ فِي

⁽١) في (أ): الراغبين.

⁽۲) وإلا فهي خمس، وتسمى الكليات الخمس.

⁽٣) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم نجم الدين الطوفي، الحنبلي الفقيه الأصولي المتفنن، قال ابن رجب: كان شيعياً منحرفاً في الاعتقاد عن السنة، توفى سنة (٧١٦ه)، من مصنفاته مختصر روضة الناظر في أصول الفقه. =

رُتْبَةِ المَالِ، وَعَطَفَ كُلاً مِنْ الأَرْبَعَةِ قَبْلَهُ بِالفَاءِ؛ لإِفَادَةِ أَنَّهُ دُونَ مَا قَبْلَهُ فِي الرَّتْبَةِ .

(وَيُلْحَقُ بِهِ) أَيْ بِالضَّرُورِيِّ، فَيَكُونُ فِي رُتْبَتِهِ (مُكَمِّلُهُ كَحَدِّ قَلِيلِ المُسْكِرِ) فَإِنَّ قَلِيلَهُ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهِ المُفَوِّتِ لِحِفْظِ العَقْلِ، فَبُولِغَ فِي حِفْظِهِ المُسْكِرِ) فَإِنَّ قَلِيلَهُ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهِ المُفَوِّتِ لِحِفْظِ العَقْلِ، فَبُولِغَ فِي حِفْظِهِ بِالمَنْعِ مِنْ (١) القَلِيلِ وَالحَدِّ عَلَيْهِ كَالكَثِيرِ.

٢. (وَالحَاجِيُّ) وَهُوَ مَا يُحْتَاجُ إلَيْهِ وَلاَ يَصِلُ إلَى حَدِّ الضَّرُورَةِ
 (كَالبَيْعِ، فَالإِجَارَةِ) المَشْرُوعَيْنِ لِلْمِلْكِ المُحْتَاجِ إلَيْهِ، وَلاَ يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ
 ـ لَوْ لَمْ يُشْرَعَا ـ شَيْءٌ مِنْ الضَّرُورِيَّاتِ السَّابِقَةِ.

وَعَطَفَ الإِجَارَةَ بِالفَاءِ؛ لأَنَّ الحَاجَةَ إلَيْهَا دُونَ الحَاجَةِ إلَى البَيْع.

(وَقَدْ يَكُونُ) الحَاجِيُّ فِي الأَصْلِ (ضَرُورِيًّا) فِي بَعْضِ الصُّورِ (صَرُورِيًّا) فِي بَعْضِ الصُّورِ (كَالإِجَارَةِ لِتَرْبِيَةِ الطَّفْلِ) فَإِنَّ مِلْكَ المَنْفَعَةِ فِيهَا _ وَهِيَ تَرْبِينَّهُ (٢) _ يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ _ لَوْ لَمْ تُشْرَعْ الإِجَارَةُ (٣) _ حِفْظُ نَفْسِ الطَّفْلِ.

(وَمُكَمِّلُهُ) أَيْ الحَاجِيِّ (كَخِيَارِ البَيْعِ) المَشْرُوعِ لِلتَّرَوِّي، كَمُلَ بِهِ البَيْعُ؛ لِيَسْلَمَ عَنْ الغَبْن.

٣. (وَالتَّحْسِينِيُّ) وَهُوَ مَا أُسْتُحْسِنَ عَادَةً مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجِ إِلَيْهِ قِسْمَانِ:

أ _ (غَيْرُ مُعَارِضِ القَوَاعِدَ، كَسَلْبِ العَبْدِ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ) فَإِنَّهُ غَيْرُ

⁼ شذرات الذهب: ٦/ ٣٩.

⁽١) في (أ): مع.

⁽٢) أي تربية الطفل، ولفظ: وهي تربيته جملةٌ معترضةٌ بين فيها: ويفوت.

⁽٣) جملة لم تشرع الإجارة جملة معترضة بين: تشرع، وحفظ.

مُحْتَاجِ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَوْ أُنْبِيَتُ (١) لَهُ الأَهْلِيَةُ مَا ضَرَّ، لَكِنَّهُ (٢) مُسْتَحْسَنُ فِي العادة ؛ لِنَقْصِ الرَّقِيقِ عَنْ هَذَا المَنْصِبِ الشَّرِيفِ المُلْزِمِ، بِخِلاَفِ الرِّوَايَة (٣).

ب (والمُعَارِضُ، كَالكِتَابَةِ) فَإِنَّهَا غَيْرُ مُحْتَاجٍ إلَيْهَا؛ إذْ لَوْ مُنِعَتْ مَا ضَرَّ، لَكِنَّهَا مُسْتَحْسَنَةٌ فِي العَادَةِ؛ لِلتَّوَسُّلِ بِهَا إلَى فَكَ الرَّقَبَةِ مَنْ الرَّقَ، مَا ضَرَّ، لَكِنَّهَا مُسْتَحْسَنَةٌ فِي العَادَةِ؛ لِلتَّوسُّلِ بِهَا إلَى فَكَ الرَّقَبَةِ مَنْ الرَّقَ، وَهِيَ (١٤) خَارِمَةٌ لِقَاعِدَةِ امْتِنَاعِ بَيْعِ الشَّخْصِ بَعْضَ مَا لِهِ بِبَعْضِ آخَرَ (٥)؛ إذْ مَا يُحَصِّلُهُ المُكَاتَبُ فِي قُوَّةٍ مِلْكِ السَّيِّدِ لَهُ، بِأَنْ يُعْجِزَ نَفْسَهُ.

* * *

⁽١) في (أ): ثبت.

⁽٢) أي عدم إثبات الشهادة له مستحسن.

⁽٣) فإنَّها تقبل منه.

⁽٤) أي الكتابة.

⁽٥) فإنَّهُ يبيعُ العبدُ لنفسه بمال كسبه العبد، والمال الذي يكسبه العبد تعود ملكيته لسيده؛ لذلك إذا عجز المكاتب نفسه فالمال الذي دفعه أقساطاً لسيده يبقى للسيد؛ لأنَّهُ مالك له.

[أقسامُ المناسبِ من حيثُ اعتبارُهُ وجُوداً وعَدَماً]

(ثُمَّ المُنَاسِبُ) [...](١) مِنْ حَيْثُ اعْتِبَارُهُ أَقْسَامٌ؛ لِإَنَّهُ:

١ (إنْ أعْتُبِرَ بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ عَيْنُ الوَصْفِ^(٢) فِي عَيْنِ الحُكْمِ (٣) فَالمُؤَثِّرُ)؛ لِظُهُورِ تَأْثيرِه بِمَا أعْتُبِرَ بِهِ.

مِثَالُ الإعْتِبَارِ بِالنَّصِّ: تَعْلِيلُ نَقْضِ الوُضُّوءِ بِمَسِّ الذَّكَرِ، فَإِنَّهُ مُسْتَفَادُ مِنْ حَدِيثِ التَّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأُ»(٤).

وَمِثَالُ الاِعْتِبَارِ بِالإِجْمَاعِ: تَعْلِيلُ وِلاَيَةِ المَالِ عَلَى الصَّغِيرِ بِالصَّغَرِ^(٥)، فَإِنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

٢. (وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ) عَيْنُ الوَصْفِ فِي عَيْنِ الحُكْمِ (بِهِمَا) أَيْ بِالنَّصِّ وَالإِجْمَاع (بَلْ) أَعْتُبِرَ (بِتَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ) أَيْ الوَصْفِ حَيْثُ ثبَتَ

 ⁽١) هنا زيادة لفظ أي في (أ) و(ب) و(ط).

⁽٢) عين الوصف هو مسُّ العضو التناسلي.

⁽٣) عين الحكم هو نقض الوضوء.

⁽٤) سبق تخريجه في (٨٥٨/٢).

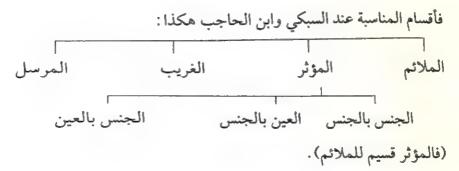
⁽٥) عين الوصف هو الصغر، وعين الحكم ولاية مال الصغير.

الحُكْمُ مَعَهُ (وَلَوْ) كَانَ الإعْتِبَارُ بِالتَّرْتِيبِ (بِاعْتِبَارِ جِنْسِهِ فِي جِنْسِهِ) أَيْ جِنْسِ الحُكْمُ مَعَهُ (وَلَوْ) كَانَ الإعْتِبَارُ عِلْنِهِ فِي جِنْسِ الحُكْمِ بِنَصَّ أَوْ إِجْمَاع، كَمَا يَكُونُ بِاعْتِبَارِ عَيْنِهِ فِي جِنْسِه، الوَصْفِ فِي جِنْسِ الحُكْمِ بِنَصَّ أَوْ إِجْمَاع، كَمَا يَكُونُ بِاعْتِبَارِ عَيْنِهِ فِي جِنْسِه، أَوْ العَكْسِ كَذَلِكَ الأَوْلَى مِنْ المَذْكُورِ (أ)، كَمَا أَشَارَ إلَيْهِ بِلَوْ (فَالمُلاَئِمُ) لِمُلاَءَمَتِهِ لِلْحُكْمِ، فَأَقْسَامُهُ ثَلاَثَةٌ.

مِثَالُ الأَوَّلِ: أَيْ اعْتِبَارُ العَيْنِ فِي العَيْنِ بِالتَّرْتِيبِ، وَقَدْ أَعْتُبِرَ العَيْنُ فِي العَيْنِ بِالتَّرْتِيبِ، وَقَدْ أَعْتُبِرَ العَيْنُ فِي الجِنْسِ: تَعْلِيلُ وِلاَيَةِ النُّكَاحِ بِالصِّغَرِ.

حَيْثُ تَثْبُتَ^(۲) مَعَهُ^(۳)، وَإِنْ أُخْتُلِفَ فِي أَنَّهَا⁽¹⁾ لَـهُ^(۱)، أَوْ لِلْبَكَارَةِ، أَوْ لَهُمَا^(۲)،

- (٢) أي الولاية.
- (٣) أي مع الصغر.
 - (٤) أي الولاية.
 - (٥) أي للصغر.
- (٦) أي البكارة والصغر، فولاية النَّكاح لم تعتبر بنصٌّ ولا إجماع كولاية المال، بل تثبت مع الصغر.



⁽۱) أي أولى مما ذكر الماتن من اعتبار جنس الوصف من جنس الحكم، فاعتبار العين بالجنس، والجنس بالعين أولى من الجنس بالجنس.

وَقَدْ أُعْتُبِرَ فِي جِنْسِ الوِلاَيَةِ [. . .] (١) حَيْثُ أُعْتُبِرَ فِي وِلاَيَةِ المَالِ بِالإِجْمَاعِ كَمَا تَقَدَّمَ (٢).

وَمِثَالُ الثَّانِي: أَيْ اعْتِبَارُ العَيْنِ فِي العَيْنِ، وَقَدْ أُعْتُبِرَ الجِنْسُ فِي العَيْنِ: تَعْلِيلُ جَوَازِ الجَمْعِ فِي الحَضَرِ حَالَةَ المَطَرِ عَلَى القَوْلِ بِهِ بِالحَرَجِ^(٣)، وَقَدْ أُعْتُبِرَ جِنْسُهُ فِي الجَوَازِ فِي السَّفَرِ بِالإِجْمَاعِ.

وَمِثَالُ الثَّالِثِ: أَيْ اعْتِبَارُ العَيْنِ فِي العَيْنِ، وَقَدْ [أ/١١٤] أَعْتُبِرَ الجِنْسُ فِي الجِنْسِ: تَعْلِيلُ القِصَاصِ فِي القَتْلِ بِمُثَقَّلٍ بِالقَتْلِ العَمْدِ العُدْوَانِ^(٤)؛ حَيْثُ ثَبَتَ مَعَهُ، وَقَدْ أُعْتُبِرَ جِنْسُهُ فِي جِنْسِ القِصَاصِ؛ حَيْثُ أُعْتُبِرَ فِي القَتْلِ



(فالملائم قسم من المؤثر وليس قسيماً له).

- (١) في (ب): زيادة (التي هي جنس الحكم).
- (٢) فإنَّ ولاية المال مع الصغر ثبتت بالإجماع كما في (١١٢٣/٣)، وولاية النكاح لم تثبت بالنَّص ولا بالإجماع، بل لأنَّ الإجماع في ولاية المال بناها على الصغر، فولاية النكاح إذن تبنى على الصغر أيضاً، فالولاية صارت جنساً شاملاً للمال والنكاح.
- (٣) فالحرج جنسٌ يشملُ السفر والمرض والمطر، وجمع المطر عين، فما دام السفر بني على الحرج بالإجماع اعتبر في المطر أيضاً.
- (٤) فالقتل العمد العدوان جنس يشمل ما آلتُهُ المحدَّد أو المثقل، وجنس القصاص أيضاً جنس يشمل النفس والأعضاء.

بِمُحَدّد بِالإِجْمَاع.

٣. (وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ) أَيْ المُناسِبُ (فَإِنْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إِلْغَائِهِ فَلاَ يُعَلَّلُ بِهِ) كَمَا فِي مُوَاقَعَةِ المَلِكِ، فَإِنَّ حَالَهُ يُناسِبُ التَّكْفِيرَ ابْتِدَاءً بِالصَّوْمِ؛ لِيَرْتَدِعَ بِهِ، دُونَ الإِعْتَاقِ (١)؛ إِذْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ بَذْلُ المَالِ فِي شَهْوَةِ الفَرْجِ، وَقَدْ أَفْتَى بِهِ، دُونَ الإِعْتَاقِ (١)؛ إِذْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ بَذْلُ المَالِ فِي شَهْوَةِ الفَرْجِ، وَقَدْ أَفْتَى بَهْ، دُونَ الإِعْتَاقِ (١)؛ إِذْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ بَدْلُ المَالِ فِي شَهْوَةِ الفَرْجِ، وَقَدْ أَفْتَى يَحْيَى بْنُ يَحْيَى المَعْرِبِيُ (١) مَلِكًا جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ؛ نَظُرًا إِلَى ذَلِكَ، لَكِنَّ الشَّارِعَ ٱلْغَاهُ بِإِيجَابِهِ الإِعْتَاقَ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ مُنْ مَلِكٍ وَغَيْرِهِ، وَيُسَمَّى هَذَا القِسْمُ بِالغَرِيبِ؛ لِبُعْدِهِ عَنْ الإعْتِبَارِ.
تَقْرِقَةٍ بَيْنَ مَلِكٍ وَغَيْرِه، وَيُسَمَّى هَذَا القِسْمُ بِالغَرِيبِ؛ لِبُعْدِهِ عَنْ الإعْتِبَارِ.

* * *

⁽۱) فالمناسب للمَلِكِ لينزجر هو الصوم؛ لأنَّ الإعتاق يسهلُ عليه؛ لتمكنه منه فلا ينزجر به، ولكن هذا المناسب ألغي بالنَّص الذي جعل التكفير بالإعتاق أو لاً على الجميع.

⁽۲) هو يحيى بن يحيى بن كثير الليثي مولاهم، الأندلسي القرطبي المالكي، صاحب الموطأ، عادت إليه الفتيا بعد عيسى بن دينار، كان فقيها حسنا الرأي، مجاب الدعوة صدوقاً، توفى سنة (۲۳٦ه). التهذيب: ٦/ ١٩٠.

والملك هو عبد الرحمن بن الحكم بن هشام الأموي المعروف بالمرتضى، رابع ملوك بني أمية بالأندلس، توفي سنة (٢٣٨ه). بقرطبة. الأعلام: ٣٠٥.



[المسلحة المرسلة]

٤. (وَإِلاَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إلْغَائِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِهِ (فَهُوَ المُرْسَلُ)؛ لإِرْسَالِهِ - أَيْ إطْلاَقِهِ - عَمَّا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِهِ أَوْ إلْغَائِهِ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالمَصَالِح المُرْسَلَةِ، أو بِالإِسْتِصْلاَح (١).

(وَقَدْ قَبِلَهُ) الإِمَامُ (٢) (مَالِكٌ مُطْلَقًا)؛ رِعَايَةً لِلْمَصْلَحَةِ، حَتَّى جَوَّزَ ضَرْبَ المُتَّهَمِ بِالسَّرِقَةِ لِيُقِرَّ.

وَعُورِضَ: بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَرِيئًا، وَتَرْكُ الضَّرْبِ لِمُذْنِبٍ أَهْوَنُ مِنْ ضَـرْبِ بَرِيءٍ.

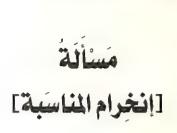
(وَكَادَ^(٣) إِمَامُ الحَرَمَيْنِ يُوَافِقُهُ مَعَ مُنَادَاتِهِ عَلَيْهِ بِالنَّكِيرِ) أَيْ قَرُبَ مِنْ مُوَافَقَتِهِ، وَلَمْ يُوَافِقْهُ (٤).

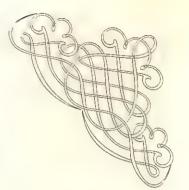
⁽۱) سميت مرسلة؛ لأنَّ المصلحة ظاهرة فيها ولم تقيد بالاعتبار ولا بالإلغاء، بـل بقيت مرسلة ومطلقة عن قيد الاعتبار والإلغاء.

⁽٢) لفظ الإمام ساقط من: (ب).

⁽٣) في (أ): وكان.

⁽٤) البرهان: ٢/ ١٦١ و٢٠٠٠.





(المُنَاسَبَةُ تَنْخُرِمُ) أَيْ تَبْطُلُ (بِمَفْسَدَةٍ تَلْزَمُ) الحُكْمَ (رَاجِحَةٍ) عَلَى مَصْلَحَتِهِ (المُنَاسَبَةُ تَنْخُرِمُ) أَيْ تَبْطُلُ (بِمَفْسَدَةٍ تَلْزَمُ) الحُكْم في قَوْلِهِ: بِبَقَائِهَا مَعَ مَصْلَحَتِه (۱) (أَوْ مُسَاوِيَةٍ) لَهَا(۲) (خِلاَفًا للإمَامِ) الرَّاذِي فِي قَوْلِهِ: بِبَقَائِهَا مَعَ مُوافَقَتِهِ عَلَى انْتِفَاءِ الحُكْم، فَهُوَ عِنْدَهُ لِوُجُودِ المَانِعِ (۲)، وَعَلَى الأَوَّلِ لاِنْتِفَاءِ المُقْتَضِي (۱).

السَّفر البعيد مناسب لحكم القصر؛ لما فيه من مصلحة رفع الحرج والمشقة ، فبعد السَّفر مناسب لرخصة القصر، فإذا عارضَ هذه المناسبة التي هي فيها مصلحة للمسافر في السَّفر إلى مكان له طريقان أحدهما غير بعيد والآخر بعيد، فتركُ المصلَّى القريب وسلك البعيد وذلك ليتسنى له القصر من أربع ركعات إلى ركعتين، فالمناسبة هنا عارضها مفسده، وهو القصد إلى جعل الركعات الأربع ركعتين بدون عذر، فهنا لا يسمح له بالقصر؛ لأنَّ المصلحة وهي التخفيف في الصلاة؛ لأجل البعد عارضها مفسدة وهي القصد إلى قصر الصلاة وترك ركعتين.

⁽١) في (أ): مصلحة.

⁽٢) مثال ذلك:

⁽T) المحصول: ٢/ ٢٢٦.

⁽٤) فالرازي يرى: أنَّ المصلحة _ وهو بعد الطريق _ باقية ، ولكن حصل مانع من القصر وهي المفسدة بترك ركعتين بدون عذر ، وعند غيره يرى: أنَّ القصر منع ؛ لعدم وجود المصلحة ، وهي المقتضى للقصر حيث أزالتها المفسدة .

7. (السَّادِسُ) مِنْ مَسَالِكِ العِلَّةِ مَا يُسَمَّى بِالشَّبَهِ، كَالوَصْفِ فِيهِ (۱) المُعَرَّفِ بِقَوْلِهِ: (الشَّبَهُ: مَنْزِلَةٌ بَيْنَ المُنَاسِبِ وَالطَّرْدِ) أَيْ ذُو مَنْزِلَةٍ بَيْنَ المُنَاسِبِ وَالطَّرْدِ) أَيْ ذُو مَنْزِلَةٍ بَيْنَ المُنَاسِبِ وَالطَّرْدِ) أَيْ ذُو مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَهْ بَيْنَ المُنَاسِبِ بِاللَّاتِ، وَيُشْبِهُ مَنْزِلَتَيْهِمَا، فَإِنَّهُ يُشْبِهُ الطَّرْدُ (۱) مِنْ حَيْثُ التِفَاتُ الشَّرْعِ إلَيْهِ فِي الجُمْلَةِ (۱)، كَالذُّكُورَةِ وَالأُنُوثَةِ المُنَاسِبَ بِالذَّاتِ مِنْ حَيْثُ التِفَاتُ الشَّرْعِ إلَيْهِ فِي الجُمْلَةِ (۱)، كَالذُّكُورَةِ وَالأُنُوثَةِ فِي الجُمْلَةِ وَالشَّهَادَةِ.

قَالَ المُصَنِّفُ: وَقَدْ تَكَاثَرَ التَّشَاجُرُ فِي تَعْرِيفِ هَذِهِ المَنْزِلَةِ، وَلَمْ أَجِدْ لِأَحَدٍ تَعْريفًا صَحِيحًا فِيهَا.

(وَقَالَ القَاضِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ (هُوَ المُنَاسِبُ بِالتَّبَعِ (١) كَالطَّهَارَةِ لِاشْتِرَاطِ النِّيَةِ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تُنَاسِبُهُ بِوَاسِطَةِ أَنَّهَا عِبَادَةٌ (٥)، بِخِلَافِ المُنَاسِبِ بِالذَّاتِ كَالإِسْكَارِ لِحُرْمَةِ الخَمْرِ.

(وَلاَ يُصَارُ إِلَيْهِ) بِأَنْ يُصَارَ إِلَى قِيَاسِهِ (مَعَ إِمْكَانِ قِيَاسِ العِلَّةِ) المُشْتَمِلِ عَلَى المُنَاسِبِ بِالذَّاتِ (إجْمَاعًا، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ) أَيْ العِلَّةُ بِتَعَذُّرِ المُنَاسِبِ بِالذَّاتِ : بِأَنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُ(١) قِيَاسِ الشَّبَهِ (فَقَالَ الشَّافِعِيُّ) ﴿ مُو المُنَاسِبِ بِالذَّاتِ : بِأَنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُ(١) قِيَاسِ الشَّبَهِ (فَقَالَ الشَّافِعِيُّ) ﴿ مُو المُنَاسِبِ بِالذَّاتِ : بِأَنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُ (١) قِيَاسِ الشَّبَهِ (فَقَالَ الشَّافِعِيُّ) ﴿ مُو المُنَاسِبِ بِالذَّاتِ : بِأَنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُ (١)

⁽١) أي كما يسمى المسلك بالشبه يسمى به الوصف الموجود فيه أيضاً.

 ⁽۲) سيأتي في (١١٣٦/٣) معنى الطرد: هو تعليلُ الحكم بعلة غير مناسبة للحكم.

 ⁽٣) فتارة يلتفتُ الشَّرع إلى ذلك الوصف مثل الأنوثة، حيثُ تعتبر في العتق في الكفارة، ولا تعتبر في القضاء.

⁽٤) أي ليس الوصف مناسباً بذاته، بل تبعاً لغيره.

⁽٥) لأنَّ العبادة لابدَّ لها من النية، فإذا نظر إلى الطهارة بأنَّها عبادة ناسبتها النية، وإذا نظر إليها أنها إزالة خبث أو حدت فلا تناسبها النية؛ لأنَّ النجاسة لا تحتاج في إزالتها عن الجسم أو الثوب إلى نية.

⁽٦) لفظ (غير) ساقط من: (أ).

(حُجَّةٌ)؛ نَظَرًا لِشَبَهِهِ بِالمُنَاسِبِ^(۱) (وَقَالَ) أَبُو بَكْرٍ^(۱) (الصَّيْرَفِيُّ وَ) أَبُو إِسْحَاقَ (الشِّيرَاذِيُّ مَرْدُودٌ^(۳))؛ نَظَرًا لِشَبَههِ بِالطَّرْدِ.

(وَأَعْلاَهُ) عَلَى القَوْلِ بِحُجِّيَتِهِ:

١. (قِيَاسُ غَلَيَةِ الْأَشْبَاهِ^(١) فِي الحُكْمِ وَالصَّفَةِ) وَهُو إلْحَاقُ فَرْعِ مُتَرَدِّد^(٥) بَيْنَ أَصْلَيْنِ بِأَحَدِهِمَا الغَالِبِ شَبَهُهُ بِهِ فِي (٦) الحُكْمِ وَالصَّفَةِ عَلَى شَبَهِهِ بِالآخَرِ فِيهِمَا.
شَبَهِهِ بِالآخَرِ فِيهِمَا.

مِثْالُهُ: إِلْحَاقُ العَبْدِ بِالمَالِ فِي إِيجَابِ القِيمَةِ بِقَتْلِهِ بَالِغَةَ مَا بَلَغَتْ؛ لأَنَّ شَبَهَهُ بِالمَالِ فِي الحُرْ مِنْ شَبَهِهِ بِالحُرِّ فِيهِمَا (٧٧).

⁽١) التبصرة: ص ٤٥٨.

⁽٢) لفظ (أبو بكر) ساقط من: (ب).

⁽٣) التبصرة: ص ٤٥٨.

⁽٤) في (ط): الاشتباه.

⁽٥) في (ط): مردد.

⁽٦) في (أ): ينفي.

⁽٧) فإذا قلنا: إنَّه يشبه الحرّ تجب الدية بقتله، وإذا قلنا: إنه يشبه الأموال تجب لقتله قيمته قيمته، فهو أقرب شبها بالمال؛ لأنَّه يورث ويباع ويشترى لذا تجب بقتله قيمته لسيده.

فهو يشبه المال في الصفة؛ لأنها تتفاوت فيه كبقية الأموال، وفي الحكم من حيث البيع والشراء والإرث والرهن.

مثال آخر: إذا أوقف شخصٌ مزرعة دون ذكر ما فيها من ملحقات، فإنَّ الوقف له شبهان:

٢. (ثُمَّ) القِيَاسُ (الصُّورِيُّ (۱)) كَقِيَاسِ الخَيْلِ عَلَى البِيغَالِ وَالحَمِيرِ
 فِي عَدَم وُجُوبِ الزَّكَاةِ ؛ لِلشَّبَهِ الصُّورِيِّ بَيْنَهُمَا.

(وَقَالَ الإِمَامُ) الرَّازِيّ (المُعْتَبَرُ) فِي قِيَاسِ الشَّبَهِ لِيَكُونَ صَحِيحًا (حُصُولُ المُشَابَهَةِ) بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ (لِعِلَّةِ الحُكْمِ أَوْ مُسْتَلْزِمِهَا(٢))، وَعِبَارَتُهُ: (فِيمَا يُظَنُّ كَوْنُهُ عِلَّةَ الحُكْمِ أَوْ مُسْتَلْزِمًا لَهَا، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ فِي الصُّورَةِ أَمْ (فِيمَا يُظَنُّ كَوْنُهُ عِلَّةَ الحُكْمِ أَوْ مُسْتَلْزِمًا لَهَا، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ فِي الصُّورَةِ أَمْ فِي الحُكْمِ»(٣).

شبه بالمباع؛ لأنَّ الموقوف يخرجُ من ملك الواقف، والمباع يخرج من ملك
 البائع.

وله شبه بالإجارة؛ لأنَّ الموقوف عليه لا يملكه، بل ينتفع بريعه، والإجارة لا يملك المستأجر المأجور، بل منافعه.

لذا المباع لا تدخل معه الملحقات؛ لأنَّ الأرض قد تشرى لغير الزراعة، بل لاستغلال آخر.

أما في الإجارة فتدخل الملحقات؛ لأنَّهُ لا تحصل المنفعة إلا بها.

والموقوف يلحق بالأرض المستأجرة؛ لأنَّ شبهها بها أكثر من شبهها بالمباع، فتدخل الملحقات بالوقف؛ لأنَّ الموقوف عليه يملك المنفعة فقط لا الأرض.

⁽١) فهو بعد غلبة الأشباه في المرتبة.

⁽Y) المحصول: ٢/ ٣٤٦.

⁽٣) لم أجده نصاً بل بمعناه . المصدر السابق .

مثال الشَّبه بالحكم لو رأينا سمكة على شكل إنسان، فبموجب الصورة لا تؤكل، ولكن لو خرجت إلى البَرِّ فماتت فهنا تأخذ حكم الحيوان المائي فتؤكل. ومثال الشَّبه في الصورة إذا قتل المحرمُ صيداً كالضبع مثلاً، فإنَّهُ يجبُ عليه ذبح

ومثال الشَّبه في الصورة إذا قتل المحرمُ صيداً كالضبع مثلاً، فإنَّهُ يجبُ عليه ذبح شاة؛ لأنَّها تشبهه في الصورة، وكما أنَّ النبي ﷺ اقترض بكراً ورد رَباعاً، فهما =

٧. (السَّابِعُ) مِنْ مَسَالِكِ العِلَّةِ (الدَّورَانُ: وَهُوَ أَنْ يُوجَدَ الحُكْمُ عِنْدَ وُجُودِ وَصْفٍ، وَيَنْعَدِمَ عِنْدَ عَدَمِهِ.

قِيلَ (۱): لاَ يُفِيدُ) العِلِيَّةَ أَصْلاً؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الوَصْفُ مُلاَزِمًا لِلْعِلَّةِ لاَ نَفْسِهَا، كَرَائِحَةِ المُسْكِرِ المَخْصُوصَةِ (۲)، فَإِنَّهَا دَائِرَةٌ مَعَهُ وُجُودًا وَعَـدَمًا: بِأَنْ يَصِيرَ خَلاً، وَلَيْسَ عِلَّةً.

(وَقِيلَ: (٣) هُوَ (قَطْعِيُّ) فِي إِفَادَةِ [أ/ه١١] العِلَيَّةِ، وَكَأَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ قَالِلَهُ عِنْدَ مُنَاسَبَةِ الوَصْفِ^(١)، كَالإِسْكَارِ لِحُرْمَةِ الخَمْرِ.

(وَالمُخْتَارُ وِفَاقًا لِلأَكْثَرِ) أَنَّهُ (ظَنِّيٌّ) لاَ قَطْعِيٌّ؛ لِقِيَام الإحْتِمَالِ السَّابِقِ.

(وَلاَ يَلْزَمُ المُسْتَدِلَّ) بِهِ (بَيَانُ نَفْيٍ) أَيْ انْتِفَاءِ (مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ) بِإِفَادَةِ العِلِّيَّةِ، بَلْ يَصِحُّ الإِسْتِدْلاَل مِعَ إِمْكَانِ الإِسْتِدْلاَل بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ، بِخِلاَفِ مَا تَقَدَّمَ فِي الشَّبَهِ (٥).

⁼ متشابهان في الصورة وإلا فالرباع أكبر جسماً من البكر.

⁽۱) به قال القاضي، وأبو الطيب الطبري، واختاره ابن السمعاني، والآمـدي، وابـن الحاجب. تشنيف المسامع: ٢/ ٩٥.

⁽٢) فالرائحة ملازمة للعلَّة وهي الإسكار وليست علة؛ لذا تذهب مع ذهاب الإسكار عندما يتحول إلى الخل، فينعدم الحكم.

⁽٣) نقل عن بعض المعتزلة. تشنيف المسامع: ٢/ ٩٥.

⁽٤) هذا القائل قال بقطعية علَّة الرائحة لدوران الحكم معها، قال: عندما كان وصف الإسكار موجوداً وهي موجودة معه فظنَّ أنَّ التحريم بها كما هو مع الإسكار، وكان وصف الرائحة مناسباً _لمناسبة ملازمة وهو الإسكار _ للحكم.

⁽٥) أي لو استدلَّ بهذا المسلك وهو الدوران يقبل منه مع أنَّه ظنِّي، ولو لم يقرن =

(فَإِنْ أَبْدَى المُعْتَرِضُ وَصْفًا آخَرَ) أَيْ غَيْرَ المُدَارِ (تَرَجَّحَ جَانِبُ المُسْتَدِلِّ بِالتَّعْدِيَةِ) لِوَصْفِهِ عَلَى جَانِبِ المُعْتَرِضِ حَيْثُ يَكُونُ وَصْفُهُ قَاصِرًا(۱).

(وَإِنْ كَانَ) وَصْفُ المُعْتَرِضِ (مُتَعَدِّيًا إِلَى الفَرْعِ) المُتَنَازَعِ فِيهِ (ضَرَّ) إِبْدَاؤُهُ ('') (عِنْدَ مَانِعِ العِلَّتَيْنِ) دُونَ مُجَوِّزِهِمَا (") (أَوْ إِلَى فَرْعٍ آخَرَ طُلِبَ التَّرْجِيحُ ('') مِنْ خَارِجٍ ؛ لِتَعَادُلِ الوَصْفَيْنِ حِينَئِذٍ.

⁼ ذلك بقوله لم أجد غيره، أما الشبه فلا يقبل منه إلا أن يقول لم أجد غيره.

⁽١) أي ترجح مسلك الدوران الذي استدلَّ به المستدلُّ إذا حصل معه تعدية إلى فرع.

كأن يقول: علَّة الربا في الذهب النقدية، فيقول المعترض: بل علته الذهبية، وكلاهما يدور معها التحريم وجوداً وعدماً إلا أنَّ التعليل بالنَّقدية يتعدى إلى الورق، ولا تتعدَّى الذهبية، بل هي قاصرة على الأصل.

⁽٢) أي ضد اعتراضه بهذا الوصف؛ لأنَّهُ متعد أيضاً.

⁽٣) لأنَّ مجوزهما يمكنه أن يقول: علة هذا الحكم هما الدوران، ووصفك أيضاً ما داما اتفقا في الفرع، مثل أن يستدل المستدل على أنَّ التفاح فيه الربا لعلـة الطعـم، ويقاس عليه الجوز في الطعم.

فيقول المعترض: بل العلَّة في التفاح الوزن ويقاس عليه الجور في الوزن.

فهنا علَّة كلُّ واحدٍ منهما متعدية إلى الجوز وهو الفرع عندهما، فهنا يطلب من المستدل أنْ يأتي بمرجح لعلته على علة المعترض، فإذا عجز انقطع.

⁽٤) مثل: أنْ يقول المستدل: يحرم الربا في البر لعلَّـة الاقتيـات والإدخـار، فيقـاس عليه الشعير.

فيقول المعترض: بل العلَّة في البر الطعم، فيقاسُ عليه التفاح، فعلَّة المستدل =

٨. (الثّامِنُ) مِنْ مَسَالِكِ العِلَّةِ (الطَّرْدُ: وَهُوَ مُقَارَنَةُ الحُكْمِ لِلْوَصْفِ) مِنْ غَيْرِ مُنَاسَبَةٍ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي الخَلِّ: مَائِعٌ لاَ تُبْنَى القَنْطَرَةُ عَلَى مِنْ غَيْرِ مُنَاسَبَةٍ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي الخَلِّ: مَائِعٌ لاَ تُبْنَى القَنْطَرَةُ عَلَى جِنْسِهِ، فَلاَ تُزَالُ بِهِ النَّجَاسَةُ كَالدُّهْنِ، أَيْ بِخِلاَفِ المَاءِ فَتُبْنَى القَنْطَرَةُ عَلَى جِنْسِهِ، فَتُزَالُ بِهِ النَّجَاسَةُ، فَبِإِنَّ القَنْطَرَةِ وَعَدَمُهُ لاَ مُنَاسَبَةَ فِيهِ لِلْحُكْمِ إِنْ كَانَ مُطَرِدًا لاَ نَقْضَ عَلَيْهِ(۱).

(وَالْأَكْثُرُ) مِنْ العُلَمَاءِ (عَلَى رَدِّهِ)؛ لإنْتِفَاءِ المُنَاسَبَةِ عَنْهُ.

(قَالَ عُلَمَاؤُناً: قِيَاسُ المَعْنَى مُنَاسِبٌ)؛ لإشْتِمَالِهِ عَلَى الوَصْفِ (المُنَاسِبُ وَ) قِيَاسُ (الطَّرْدِ تَحَكُّمٌ (٣)) فَلاَ يُفِيدُ.

(وَقِيلَ⁽³⁾: إِنْ قَارَنَهُ) أَيْ قَارَنَ الحُكْمُ الوَصْفَ (فِيمَا عَدَا صُورَةَ النِّزَاعِ الْعِلِيَّةَ، فَيُفِيدُ الحُكْمَ فِي صُورَةِ النِّزَاعِ (وَعَلَيْهِ الإِمَامُ) الرَّاذِيّ (وَعَلَيْهِ الإِمَامُ) الرَّاذِيّ (وَكَثِيرٌ^(٥)) مِنْ العُلَمَاءِ.

⁼ تعدت إلى الشعير، وعلَّة المعترضُ تعدَّت إلى التفاح، وهما فرعان متغايران. وهنا يُطلبُ من المستدل الترجيح - أي ترجيح الإدخار والإقتيات على الطعم.

⁽١) قوله: «لا نقض عليه» تفسيرٌ أو تعليلٌ لقوله: مطرداً. أي لا مناسبة فيه ولو سَـلِم من النَّقض.

⁽٢) لأنَّهُ يقربُ الفرع من الأصل في الحكم فقط، ولا يثبتُ الحكم للفرع.

⁽٣) أي دعوى بدون دليل فلا يعتبر به.

⁽٤) اختاره الرازي في المحصول وقال: إنه قول أكثر أصحابنا. تشنيف المسامع: ٢/ ٩٧.

⁽٥) أي إذا كان الطرد في قياس أمر جرى فيه نزاع لا يكفي؛ لأنَّ النزاع يحتاج إلى علة مقبولة لإزالته، ويقبل في مسألة قياسها مبتداً لا نزاع عليها. ينظر المحصول: ٢/ ٣٥٨.

(وَقِيلَ(١): تَكْفِى المُقَارَنَةُ فِي صُورَةٍ) وَاحِدَةٍ لإِفَادَةِ العِلَّيَّةِ.

(وَقَالَ الكَرْخِيُّ: يُفِيدُ) الطَّرْدُ (المُنَاظِرَ دُونَ النَّاظِرِ) لِنَفْسِهِ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ فِي مَقَامِ الإِثْبَاتِ. الأَوَّلَ فِي مَقَامِ الإِثْبَاتِ.

٩. (التَّاسِعُ) مِنْ مَسَالِكِ العِلَّةِ (تَنْقِيحُ المَنَاطِ: وَهُو أَنْ يَدُلُّ) نَصُّ (ظَاهِرٌ عَلَى التَّعْلِيلِ بِوَصْفٍ) فَيُحْذَفَ خُصُوصُهُ عَنْ الإعْتِبَارِ بِالإجْتِهَادِ (وَيُنَاطَ) الحُكْمُ (بِالأَعَمِّ، أَوْ تَكُونَ أَوْصَافٌ) فِي مَحَلِّ الحُكْمِ (فَيُحْذَفَ بَعْضُهَا) عَنْ الإعْتِبَارِ بِالإجْتِهَادِ (وَيُنَاطَ) الحُكْمُ (بِالبَاقِي).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ (٣) الإجْتِهَادَ فِي الحَذْفِ وَالتَّعْيِينِ.

وَيُمَثَّلُ لِذَلِكَ: بِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ فِي المُوَاقَعَةِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَة وَمَالِكًا حَذَفَا خُصُوصَهَا عَنْ الإعْتِبَارِ⁽³⁾ وَأَنَاطَا الْكَفَّارَةَ بِمُطْلَقِ الْإِفْطَارِ⁽⁰⁾، كَمَا حَذَفَ الشَّافِعِيُّ غَيْرَهَا مِنْ أَوْصَافِ المَحَلِّ: كَكُوْنِ الوَاطِئِ أَعْرَابِيًّا، وَكُوْنِ المَوْطُوءَ زَوْجَةً، وَكُوْنِ الوَطْءِ فِي القُبُل، عَنْ الإعْتِبَارِ،

⁽١) لم أعثر على قائله.

⁽٢) أي يدفع به عن رأي إمامه ومذهبه، ومقام الدَّفع يكتفي فيه أيّ علَّة، بخلاف مقام الإثبات فلا يحصل إلا بعلَّة مقبولة.

⁽٣) في (ج): أن.

⁽٤) في (أ): بالاعتبار.

⁽٥) أي حذفاً كونه وقاعاً، وكونه من أعرابي، وكونها زوجته، وأناطا وجوب الكفارة بالإفطار العمد؛ لذلك قاسا الأكل والزنى في نهار رمضان على فعل الأعرابي في وجوب الكفارة.

وَأَنَاطَ الْكَفَّارَةُ بِهَا(١).

(أَمَّا تَحْقِيقُ المَنَاطِ: فَإِثْبَاتُ العِلَّةِ فِي آحَادِ صُورِهَا، كَتَحْقِيقِ أَنَّ النَّبَّاشَ) وَهُو مَنْ يَنْبُشُ القُبُورَ وَيَأْخُذُ الأَكْفَانَ (سَارِقٌ) بِأَنَّهُ وُجِدَ مِنْهُ أَخْذُ الأَكْفَانَ (سَارِقٌ) بِأَنَّهُ وُجِدَ مِنْهُ أَخْذُ الأَكْفَانَ (سَارِقٌ) بِأَنَّهُ وُجِدَ مِنْهُ أَخْذُ المَالِ خِفْيَةً، وَهُوَ السَّرِقَةُ، فَيُقْطَعُ، خِلاَفًا لِلْحَنفِيَةِ (٢).

(وَتَخْرِيجُهُ) أَيْ تَخْرِيجُ المَنَاطِ (مَرَّ) فِي مَبْحَثِ المُنَاسَبَةِ (٣٠). وَقَرَنَ بَيْنَ الثَّلاَثِ كَعَادة الجَدَلِيتِينَ.

١٠. (العَاشِرُ) مِنْ مَسَالِكِ العِلَّةِ (إِلْغَاءُ الفَارِقِ) بِأَنْ يُبَيِّنَ عَدَمَ تَأْثِيرِهِ، فَيَثْبُتَ الحُكْمُ لِمَا اشْتَرَكَا فِيهِ (كَإِلْحَاقِ الأَمَةِ بِالعَبْدِ فِي السَّرَايَةِ) الثَّابِيَةِ بِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَن بِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَن العَبْدِ قُومٌ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ فَأَعْطَى شُركاءَهُ حِصَصَهُمْ (١) وَعَتَقَ عَلَيْهِ العَبْدُ، العَبْدُ، وَلا تَأْثِيرَ وَالعَبْدِ الأُنُوثَةُ، وَلا تَأْثِيرَ وَإِلاَّ فَقَدْ عَتَقَ عَلَيْهِ مَا عَتَقَ» (٥) فَالفَارِقُ بَيْنَ الأَمَةِ وَالعَبْدِ الأُنُوثَةُ، وَلا تَأْثِيرَ وَالعَبْدِ الأُنُوثَةُ، وَلا تَأْثِيرَ المَّمَةِ وَالعَبْدِ الأُنُوثَةُ، وَلاَ تَأْثِيرَ

⁽۱) أي أناط الإفطار بالوقاع في نهار رمضان فقط وعلى الرجل، فلم يَقِس المرأة عليه، ولا الإفطار بالأكل.

⁽٢) فإنَّ عندهم لم يتحقَّق المناط وهو العلَّة في النباش؛ لأنَّهُ مناط قطع اليد: هو أخذ مال مملوك من حرز مثله، والكفن ليس مملوكاً للميت؛ لأنَّهُ لا يملك، ولا للورثة؛ لأنَّهُ لا يورث.

⁽٣) كأنَّهُ اعترض عليه بقول: إذا أقرَّ ذكره في المناسبة، فلماذا ذكره هنا؟ أجاب: إنَّ إعادة ذكره مع الاثنين جرى على عادة علماء الجدل والمناظرة في المقارنة والجمع، وقد مرت المقارنة بين الثلاثة في هامش (١١١١/٣).

⁽٤) في (أ): حصتهم.

 ⁽٥) البخاري في العتق، باب إذا أعتق عبداً بين اثنين: (٢٥٢٢)، ومسلم في العتق، =

لَهَا فِي مَنْع السِّرَايَةِ، فَتَثْبُتُ (١) السِّرَايَةُ فِيهَا (٢) لِمَا شَارَكَتْ فِيهِ العَبْدَ.

(وَهُوَ) أَيْ إِلْغَاءُ الفَارِقِ (وَالدَّوَرَانُ وَالطَّرْدُ) عَلَى القَوْلِ بِهِ (تَرْجِعُ) ثَلاَثَتُهَا (إلَى ضَرْبِ شَبَهٍ؛ إِذْ تُحَصِّلُ الظَّنَّ فِي الجُمْلَةِ (٣)) لاَ مُطْلَقًا (وَلاَ تُعَيَّنُ جِهَة المَصْلَحَةِ) المَقْصُودَةِ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ؛ لأَنَّهَا لاَ تُدْرَكُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا، بِخِلاَفِ المُنَاسَبَةِ (٤).

* * *

⁼ باب من اعتق شركاً له عبد: (٣٧٤٩).

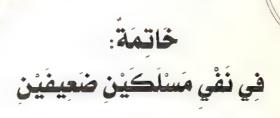
⁽١) في (ط): فثبت.

ومثل إلحاقِ العبدِ بالأمةِ في تنصيفِ عقوبةِ الزُّنا من مائة جلدة إلى خمسين جلدة الثابتة بحق الأمة في قوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصَّفُ مَاعَلَى ٱلْمَحْصَنَاتِ مِنَ ٱلْعَلَابِ ﴾ [النساء: ٢٥]، فقيس عليها العبد بعدد الجلدات؛ إذ لا فرق بينهما في الرقيّة.

⁽٢) أي في الأمة.

⁽٣) أي في بعض الأحيان، وقد يحصلُ بها القطع.

⁽٤) فإنَّهُ تظهر معه المصلحة ويعين الوصف الصالح للعلية.



(لَيْسَ تَأَتِّي القِيَاسِ بِعِلِّيَةِ وَصْفٍ^(۱)، وَلاَ العَجْزُ عَنْ إِفْسَادِهِ (^{۲)} دَلِيلُ عِلِّيَتِهِ عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا).

وَقِيلَ (٣): نعم فِيهِما.

أَمَّا الأَوَّلُ: فَلأِنَّ القِيَاسَ مَأْمُورٌ بِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَعْتَبِرُوا ﴾ وَعَلَى تَقْدِيرِ عِلنَّةِ الوَصْفُ عِلَّةً . تَقْدِيرِ عِلنَّةِ الوَصْفُ عِلَّةً .

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ عِلِّيَّتُهُ أَنْ لَوْ لَـمْ يُخْرَجْ عَـنْ عُهْـدَةِ الأَمْـرِ إلاَّ بِقِيَاسِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ^(٤).

⁽١) هذا المسلكُ الأول من الضعيفين.

⁽٢) هذا المسلكُ الثاني من الضعيفين.

أي إذا وجد وصف في حكم منصوص عليه، فوجوده لا يجعلُ الوصفَ صالحاً ومسلكاً يقاسُ على أصله الذي اتصف به؛ إذ قد يكونُ الوصف علَّة قاصرة. وأيضاً إذا أتى المستدلُّ بعلَّة والمخالف لم يفسدها أيضاً لا يدلُّ ذلك على أنَّها صالحة للقياس، إذ قد لا يفسدها؛ تحاشياً للنزاع، أو احتراماً لمن استنبطها.

⁽٣) لم أعثر على قائله.

⁽٤) إذ قد يخرجُ عن عهدةُ الأمر بقياس آخرَ غير هذا الضعيف.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَكَمَا فِي المُعْجِزَةِ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ؛ لِلْعَجْزِ (۱) عَنْ مُعَارَضَتِهَا (۲). لِلْعَجْزِ المَعْجُزِ هُنَاكَ مِنْ الخَلْقِ، وَهُنَا مِنْ الخَصْمِ (۳). وَأُجِيبَ بِالفَرْقِ، فَإِنَّ العَجْزَ هُنَاكَ مِنْ الخَلْقِ، وَهُنَا مِنْ الخَصْمِ (۳).

* * *

⁽١) في (أ): المعجزة.

 ⁽٢) أي إذا ظهرت فهي معجزة، وإن عجز المقابل عن معارضتها، وهنا الوصف يعدلُ دليلاً للعليَّة وإن لم يفسدها المخالف.

⁽٣) فالخلق عجزوا كلهم عن معارضتها، أما هنا فالعجزُ من المخالف، وقد يأتي غيره فيفسدها، فهو قياس مع الفارق.



أَيْ هَذَا مَبْحَثُهَا، وَهِيَ مَا يَقْدَحُ فِي الدَّلِيلِ مِنْ حَيْثُ العِلَّةُ، أَوْ غَيْرُهَا: [تخلف الحكم]

١. (مِنْهَا تَخَلُّفُ الحُكْمِ عَنْ العِلَّةِ): بِأَنْ وُجِدَتْ فِي صُورَةٍ مَشَلاً بِدُونِ الحُكْمِ (مِنْهَا تَخَلُّفُ الحُكْمِ (وَاللَّهُ الْعَلَّةِ (وَسَمَّاهُ النَّقُضَ (اللَّهُ عَلَى العِلَّةِ (وَسَمَّاهُ النَّقُضَ (اللَّهُ عَلَى العِلَّةِ (وَسَمَّاهُ النَّقُضَ (۱).

⁽۱) القوادح جمع مفرده قادح، والقادح هو: كلُّ ما يقدحُ به المعترضُ؛ لإبطال علَّة المستدل، أو إبطال الدليل الذي أثبت به العلَّة، وبعض الأصوليين يسمونها الاعتراضات، وبعضهم الأسئلة، وربما يكون الاعتراض على الدليل وهو القياس نفسه.

⁽٢) الترضية ساقطة من: (ب).

⁽٣) لفظ في ساقط من: (أ).

⁽٤) النَّقْض: هو تخلُّف المعلول عن العلَّة _أي توجد العلَّة ولا يوجد بعدها الحكم المعلول _.

مثال ذلك أنْ يقال: الوضوء ينتقض من كلّ خارج؛ لقوله ﷺ الوضوء من كـلّ خارج، فالعلَّة الخروج.

وَقَالَتْ الحَنفِيّةُ: لا يَقْدَحُ) فِيهَا (وَسَمَّوْهُ تَخْصِيصَ العِلَّةِ^(١).

وَقِيلَ ("): لاَ...) يَقْدَحُ (فِي) العِلَّةِ (المُسْتَنْبَطَةِ ("))؛ لأِنَّ دَلِيلَهَا اقْتِرَانُ الحُكْمِ بِهَا [117/]، وَلاَ وُجُودَ لَهُ فِي صُورَةِ التَّخَلُّفِ، فَلاَ يَدُلُّ عَلَى الْعِلَّةِ فِيهَا، بِخِلاَفِ المَنْصُوصَةِ، فَإِنَّ دَلِيلَهَا النَّصُّ الشَّامِلُ لِصُورَةِ التَّخَلُّفِ، وَانْتِفَاءُ الحُكْمِ فِيهَا يُبْطِلُهُ (3): بِأَنْ يُوقِفَهُ عَنْ العَمَل بِهِ.

وَالْحَنَفْيَةُ تَقُولُ: يُخَصَّصُهُ.

فيعترض على ذلك: بأنه حصل الخروج في بعض الحالات ولم يجب الوضوء
 لعدم الانتقاض، وهو أنّه ﷺ احتجم ولم يتوضأ.

⁽۱) تيسير التحرير: ٤/ ٩، وكشف الأسرار للبخاري: ٤٦/٤. ففي المثال المذكور علَّة الخروج خُصَّصت بالحجامة فلا تنقدح العلَّة بالتخلف؛ لأنَّ العلَّة لم تبق على عمومها، بل خصصت، والنَّقض قادحٌ في العلَّة المستنبطة أو المنصوصة وهو قول الجمهور.

 ⁽۲) حكاه ابن الحاجب، وهو قريب من كلام الآمدي، والعكس حكاه إمام الحرمين
 عن الكثيرين، إرشاد الفحول: ۷٤٠_۷٤١.

⁽٣) المثال السابق هو في العلَّة المنصوصة.

مثال المستنبطة: أن تقول علَّة الربا في القمح الطعم، فيقول الخصم: الطعم موجود في الرمَّان ولا ربا في الرُّمان، فقد وُجِدَت العلَّة هنا وتخلُّف الحكم، إذن العلَّة غير صالحة للتعليل؛ لأنَّ الربا مقرون بالطعم، وفي الرُّمان لم يقترن الربا في الرمان بالطعم.

⁽٤) أي المنصوصة دليلها النّص، فإذا قلنا: لا وجود لها مع الحكم المنصوص عليه، فالنّص يشملُ كل خارج في المثال السابق، وإذا قلنا: انتفى الحكم في الحجامة مثلاً فهذا يعني إبطال النص وهو محال.

وَيُجَابُ عَنْ دَلِيلِ المُسْتَنْبَطَةِ: بِأَنَّ اقْتِرَانَ الحُكْمِ بِالوَصْفِ يَـدُلُّ عَلَى عِلَّى عِلَى عِلَى عِلْمَانُ عَلَى عِلْمَانُ عَلَى عِلْمَانُ عَلَى عِلْمَانُ عَلَى عِلْمَانُ عَلَى عِلْمَانُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى المَنْصُوصَةِ (١).

(وَقِيلَ: عَكْسُهُ) أَيْ لاَ يَقْدَحُ فِي المَنْصُوصَةِ، وَيَقْدَحُ فِي المُسْتَنْبَطَةِ ؛ لِإِنَّ الشَّارِعَ لَهُ أَنْ يُطْلِقَ العَامَّ وَيُرِيدَ بَعْضَهُ مُؤَخِّرًا بَيَانَهُ إلَى وَقْتِ الحَاجَةِ ، لِإِنَّ الشَّارِعَ لَهُ أَنْ يُطْلِقَ العَامَّ وَيُرِيدَ بَعْضَهُ مُؤَخِّرًا بَيَانَهُ إلَى وَقْتِ الحَاجَةِ ، بِخِلاَفِ غَيْرِهِ (٢) إِذَا عَلَّلَ بِشَيْءِ وَنَقُضَ عَلَيْهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَرَدْت غَيْرَ فَي بِخِلاَفِ غَيْرِهِ بَابَ إِبْطَالِ العِلَّةِ (٣).

(وَقِيلَ⁽¹⁾: يَقْدَحُ) فِيهِمَا^(٥) (إلاَّ أَنْ يَكُونَ) التَّخَلُفُ (لِمَانِعٍ، أَوْ فَقْدِ شَرْطٍ^(٢)) لِلْحُكْمِ، فَلاَ يَقْدَحُ (وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ فُقَهَائِناً.

⁽١) أي أنَّ المستنبطة أيضاً الحكم مقترن بالطعم، وهو يـدلُّ على أنَّ الطعـم مقتـرن بالرمان أيضاً، وتخلُّفه يدلُّ على إبطاله في الجميع.

⁽۲) أي غير الشارع، وهو المجتهد.

 ⁽٣) أي أنَّ الشارع يحقُّ له تأخير حكم بعض ما تدل عليه العلَّة، أما المجتهدُ فليس له
 ذلك؛ لأنَّهُ قابل للخطأ فيسدُّ باب الاعتراض عليه: أردت به كذا.

⁽٤) هو اختيار البيضاوي والصفي الهندي. الغيث الهامع: ص ٥٩٢.

⁽٥) أي في المستنبطة والمنصوصة، ولفظ فيهما ساقط من: (ج).

⁽٦) مثال ما تخلّف الحكم عن العلّة لمانع: وجوب القصاص علّت القتل العمد العدوان، فيقالُ: هذه العلّة موجودة فيما إذا قتلَ الأبُ ابنه ولا قصاص، فهنا هذا التخلف لا ينقض العلّة؛ لأنّ الحكم تخلف لمانع وهو الأبوة.

ومثال التَّخلف لفقد شرط: أن يقال: وجوب الزكاة علَّته وجود النصاب، وقد يوجدُ النَّصاب ولا زكاة، فيقال: هنا عدم وجوب الزكاة لفقد الشرط، وهو عدم حولان الحول فلا يعد نقضاً.

وَقِيلَ: يَقْدَحُ، إِلاَّ أَنْ يَرِدَ عَلَى جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ كَالْعَرَايَا) وَهُو بَيْعُ الرُّطَبِ أُو (١) الْعِنَبِ قَبْلَ الْقَطْعِ بِتَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ (٢)، فَإِنَّ جَوَازَهُ وَارِدٌ عَلَى كُلِّ الرُّطَبِ أو (١) الْعِنَبِ قَبْلَ الْقَطْعِ بِتَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ (٣)، فَإِنَّ جَوَازَهُ وَالْمِلُ وَالْمَالِ، فَلاَ يَقْدَحُ (٣) قَوْلٍ فِي عِلَّةِ حُرْمَةِ الرِّبَا: مِنْ الطَّعْمِ، وَالقُوتِ، وَالْكَيْلِ وَالْمَالِ، فَلاَ يَقْدَحُ (٣) وَعَلَيْهِ الْإِمَامُ) الرَّازِي (١)، [وَنقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ حُرْمَةَ الرِّبَا لاَ تُعَلَّلُ إلاَّ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأُمُورِ الأَرْبَعَةِ] (٥).

(وَقِيلَ^(١): يَقْدَحُ فِي) العِلَّةِ (الحَاظِرَةِ) دُونَ المُبيِعَةِ؛ لِأَنَّ الحَظْرَ عَلَى خِلاَفِ الأَصْل، فَتَقْدَحُ فِيهِ الإِبَاحَةُ (١).

بخِلاَفِ العَكْسِ(^).

⁽١) في (ط): والعنب.

 ⁽٢) أي بيع الرُّطب في النَّخل بتمر في الأرض، والعنبُ في الشَّجر بزبيب بالأرض،
 ولا شكَّ بوجود التفاضل الموجب للربا.

⁽٣) أي أنَّ علَّة الربا في ذلك الطعم عند الشافعية والحنابلة، والقوت المدَّخر عند المالكية، والكيلُ عند الحنفية، فالعلَّة عند الكل توجب التحريم، وتخلفه في العرايا لا يقدح في العلية؛ لأنَّ التخلُّف قال به الكل على اختلاف عللهم، إلا أنَّ الحنفية جعلوا تخلُّفه؛ لأنَّ علَّة الكيل خصَّ منها العرايا.

^(£) المحصول: ٢/ ٤٧٣.

⁽٥) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٦) حكاه القاضي أبو بكر من المعتزلة، الغيث الهامع: ٥٩٢.

 ⁽٧) كأنْ يقال: البر فيه الربا؛ لأنَّهُ مكيل، فيقال: إنَّ الجبس أيضاً مكيل ولا ربا فيه،
 فهنا الكيل علَّة محرمة ومانعة من الربا فيقدح تخلفه في الجبس.

 ⁽A) كأنْ يُقال: يباح الربا في التفاح؛ لأنَّهُ موزون فينتقضُ بالتمر، فإنَّـهُ موزون وفيـه
 الربا، فهنا تنتقض علَّة الوزن في إباحـة التفـاح، فلا تنقـدحُ علَّة الإباحة؛ لأنَّ =

(وَقِيلَ^(۱)) يَقْدَحُ (فِي المَنْصُوصَةِ^(۱)، إلاَّ) إذَا ثَبَتَتْ (بِظَاهِرٍ عَامٌ) ؛ لِقَبُولِهِ لِلتَّخْصِيصِ^(۱)، بِخِلاَفِ القَاطِع^(١) (وَ) يَقْدَحُ فِي (المُسْتَنْبَطَةِ) أَيْضًا (لِقَبُولِهِ لِلتَّخْصِيصِ^(۱)، بِخِلاَفِ القَاطِعِ (١) (وَ) يَقْدَحُ فِي (المُسْتَنْبَطَةِ) أَيْضًا (إلاَّ) أَنْ يَكُونَ التَّخَلُّفُ (لِمَانِعِ، أَوْ فَقْدِ شَرْطٍ) لِلْحُكْمِ، فَلاَ يَقْدَحُ فِيهَا.

الأصل في الأشياء الإباحة، فيبقى التفاح على الأصل بخلاف العكس.

⁽١) اختاره ابن الحاجب، الغيث الهامع: ٥٩٢.

 ⁽٢) كأن يرد النص وتذكر العلَّة فيه مع الحكم، كالأذى في منع قربان الحائض.

⁽٣) في (ب): التخصيص يحرّم الربا في التمر لعلة الطعم.

⁽٤) مثال الظَّاهر العام المنصوص قوله: الطعام بالطعام مثلاً بمثل، فهنا لا يقدح فالعمومُ هنا ظاهر وليس قطعياً؛ لاحتمال أن لا تكون (ال) للاستغراق بل للعهد، ومثال العام القاطع أنْ يقال: كلُّ مطعوم ربوي، فإنْ كل عموم قطعي، فإنَّ القدح يؤثر في عليته.

كذا القاطع الخاص يؤثر به القدح، مثاله: لو قيل يحرم الربا في البر لعلة الطعم، فكلمة لعلّة قاطع في التعليل وبخصوص البر.

وكذا يقدحُ النَّقض في الخاص الظاهر، مثل: أن يقول: مطعوم الفواكه بمطعومها ربا، فعلَّة بمطعومها الباء فيه ليس قطعاً في جعل الطعم علَّة وكونه خاصاً بالفواكه لا غير.

⁽٥) الإحكام ٢٤/ ٩٢، سبق التمثيل للتخلف لمانع أو لفقد شرط، أما ما في معرض الاستثناء فيمثل له بالعرايا، فإنَّ الرطب فيه الطعم ولكنَّه استثني من حكم تحريم الربا فيها.

وَإِلاَّ قَدَحَ، إلاَّ فِي (١) المَنْصُوصَةِ بِمَا يَقْبَلُ التَّأُويِلَ، فَيُؤَوَّلُ؛ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْن (٢).

وَقَوْلُ المُصَنِّفِ _عَنْهُ^(٣) فِي المَنْصُوصَةِ بِمَا لاَ يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ لَـمْ يَقْدَحْ _ هُوَ لاَزِمُ قَوْلِهِ فِيهَا: «إِنْ كَـانَ التَّخَلُّفُ لِـدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ، فَـالظَّنِّيُّ لاَ يُعَـارِضُ القَطْعِيِّ، أَوْ قَطْعِيٍّ فَتَعَارُضُ^(٤) قَطْعِيَيْن مُحَالٌ (٥).

قَالَ المُصَنِّفُ: إلاَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا(١).

(وَالْخِلاَفُ^(٧)) فِي الْقَدْحِ (مَعْنُوِيٌّ لاَ لَفْظِيٌّ، خِلاَفًا لاِبْنِ الْحَاجِبِ)

- وأما المنصوصة ولا تقبل التأويل فكأنْ يقال: يحرم الربا في كلِّ مطعوم فهنا منصوص على العلَّة بلفظ قاطع وهو لفظ كل.
 - (١) لفظ (في) ساقط من: (ب).
- (٢) أي يؤول القادح ولا يؤثّر بقدح العلّة، وذلك للجمع بين دليل ثبوت العلّة ودليــل
 القادح وعدم إبطال أحدهما.
- (٣) أي عن الآمدي، أي أنَّ الآمدي لم يقل "وكانت منصوصة بما لا يقبل" بالنص بل فهمه المصنَّف من عبارته في قوله "إن كان التخلف لدليل. . . . الخ" الآتي، بل ما قاله عنه هو لازم عبارته الآتية.
 - (٤) في (أ): فيتعارض.
- (٥) الإبهاج: ٣/ ٨٦، إذ يُفهم من قوله بهذا النَّص أنَّ المنصوصة التي لا تقبل التأويل
 لم يقدح النقض؛ إذ لا تعارض بين القطعيين، والظنَّى لا يعارض القطعي.
- (٦) فالمتأخّر منهما ناسخ للمتقدم؛ إذ النسخ يجري في القطعي والظني على حدّ سواء، هو قول للحنابلة. الكوكب المنير: ٤/ ٦٢.
- (٧) سبق أن حصل خلاف في كون النقض قادحاً إلى تسعة آراء، وهذا الخلاف يـراه
 الجمهور معنوياً ينبني على كل رأي آثار غير آثار الرأى الآخر.

فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ لَفْظِيٌّ مَنْنِيٌّ عَلَى تَفْسِيرِ العِلَّةِ: إِنْ فُسِّرَتْ بِمَا يَسْتَلْزِمُ وُجُودُهُ وُجُودَ الحُكْمِ _ وَهُوَ مَعْنَى (١) المُؤثِّرِ _ فَالتَّخَلُّفُ قَادِحٌ، أَوْ بِالبَاعِثِ، وَكَذَا بِالمُعَرِّفِ فَلاَ

(وَمِنْ فُرُوعِهِ) أَيْ فُرُوعِ أَنَّ الخِلاَفَ مَعْنَوِيٌّ :

أ _ (التَّعْلِيلُ بِعِلَّتَيْنِ) فَيَمْتَنِعُ إِنْ قَدَحَ التَّخَلُّفُ، وَإِلاَّ فَلاَ . . . (٢).

[وَهَذَا التَّفْرِيعُ نَشَاً عَنْ سَهْوٍ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَتَأَتَّى فِي تَخَلُّفِ العِلَّةِ عَـنْ الحُكْمِ (٣)، وَالكَلاَمُ فِي عَكْسِ ذَلِكَ](١).

أما ابن الحاجب فقال: الخلاف في اللفظ والتسمية فقط، ومنشأ الخلاف هو تفسير العلَّة، فمن يرى أنَّ العلَّة مؤثِّرة في المعلول وجوداً وعدماً فإنَّهُ يعتبر المنقض قادحاً، ومن يرى أنَّ العلَّة باعث للحكم أو معرف لا يرى النَّقض قادحاً لها. ينظر المختصر لابن الحاجب: ٢/ ٢١٩.

 ⁽١) في (ب) و (ج): بمعنى.

⁽٢) أي أنَّ من يرى أنَّ التخلف قادحٌ يمنع التعليل بعلتين، ومن يراه غير قـادح يجـوز التعليل بعلتين؛ لأنَّهُ إن قدحت واحدة بقيت الأخرى فلا يؤثر القدح.

⁽٣) أي تخلّف الحكم عن العلّة هو المراد بالنّقض فلا يتفرّع على ذلك القول بجواز على ناف الحراز، فالأولى عدم ذكر هذا التفريع هنا؛ لأنَّ موضوعنا النّقض هنا.

⁽٤) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب)، أي أنَّ بناء جواز التعليل بعلَّتين وعدم جوازه لا ينبني على موضوع تخلف الحكم عن العلَّة، بل يصلح أن ينبني على وجود الحكم مع انتفاء العلَّة ـ وهو غير موضوعنا هنا؛ لأنَّهُ إن بقي الحكم فإنَّـهُ اعتمـد على العلَّة الثانية إذن يجوز التعليل بعلتين.

ب - (وَالإِنْقِطَاعُ) لِلْمُسْتَدِلَّ، فَيَحْصُلُ إِنْ قَدَحَ التَّخَلُفُ(!)، وَإِلاَّ فَلاَ [...] (٢) وَيُسْمَعُ قَوْلُهُ: أَرَدْتُ العِلَّيَّةَ فِي غَيْرِ مَا حَصَلَ فِيهِ التَّخَلُّفُ(").

ج - (وَانْخِرَامُ المُنَاسَبَةِ بِمَفْسَدَةٍ) فَيَحْصُلُ إِنْ قَدَحَ التَّخَلُفُ، وَإِلاَّ فَلاَ . . . (٤) وَلَكِنْ يَنْتَفِي الحُكْمُ لِوُجُودِ المَانِعِ .

د - (وَغَيْرُهَا) بِالرَّفْعِ، أَيْ غَيْرُ ذَلِكَ المَّذْكُورَاتِ، [كَتَخْصِيصِ العِلَّةِ، فَيَمْتَنِعُ إِنْ قَدَحَ التَّخَلُفُ، وَإِلاَّ فَلاَ…](٥).

(وَجَوَابُهُ) أَيْ التَّخَلُّفِ عَلَى القَوْلِ بِأَنَّهُ قَادِحٌ (مَنْعُ وُجُودِ العِلَّةِ) فِيمَا أَعْتُرِضَ بِهِ (١٠).....أعْتُرِضَ بِهِ (١٠)....

⁽۱) أي من يجعلُ النقض قادحاً ينقطع المستدل عن الكلام والاستدلال؛ لأنَّ علته قد انقدحت فيبطلُ حكمه المترتَّب على العلَّة، ومن لا يراه قادحاً لا ينقطع المستدل، بل يستمر في استدلاله بتلك العلَّة.

⁽٢) في (أ): زيادة (ولكن ينتفي الحكم لوجود المانع).

 ⁽٣) أي إنْ قلنا: بأنَّ التخلُف قادح ينقطع المستدل، وإن قلنا: غير قادح يقول:
 أردتُ علة أخرى غير التي وجه إليها القدح فلا ينقطع، بل يجيب بهذا القول.

⁽٤) أي على من يرى التخلف قادحاً وكان بين العلَّـة والحكـم مناسبة تنخرمُ تلك المناسبة وتنتفي، ومن يراه غير قادح يقول: المناسبة باقية ولكنْ تخلف الحكم؛ لوجود مانع.

⁽٥) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب)، فمن يرى التخلف قادحاً لا يمكنه أن يقول: إنَّ هذه العلَّة مخصَّصَة؛ لأنَّها انقدحت، ومن لا يراه قادحاً يمكنه أن يقول: هذه العلَّة مخصصة؛ لذا تخلف الحكم عنها.

⁽٦) بأن يقول لمن ادعى أنَّ الحكم تخلف عن العلَّة: أن انتفاء الحكم؛ لعدم وجود علَّة له، وما ذكرت من علَّة فهي غير مناسبة ليأتي بعدها الحكم مثال ذلك: أنْ =

(أَوْ مَنْعُ انْتِفَاءِ الحُكْمِ) في (١) ذَلِكَ (٢) (إِنْ لَمْ يَكُسُ انْتِفَاؤُهُ (٣) مَـذْهَبَ الْمُسْتَدِلِّ)، وَإِلاَّ فَلاَ يَتَأَتَّى الجَوَابُ بِمَنْعِهِ.

(وَعِنْدُ^(٤) مَنْ يَرَى السمَوَانِع) أَيْ يَعْتَبِرُهَا بِالنَّفْيِ فِي قَـدْحِ التَّخَلُّفِ، حَتَّى إِذَا وُجِدَتْ، أَوْ وَاحِدٌ مِنْهَا، لاَ يَقْدَحُ عِنْدَهُ (بَيَانُهَا) فَيَحْصُلُ الجَوَابُ عَلَى رَأْيِهِ بِبَيَانِهَا، أَوْ بَيَانِ وَاحِدٍ مِنْهَا.

(وَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ) بِالتَّخَلُّفِ (الإسْتِدْلاَلُ عَلَى وُجُودِ العِلَّةِ) فِيمَا أَعْتُرِضَ بِهِ (عِنْدَ الأَكْثَرِ) مِنْ النَّظَّارِ، وَلَوْ بَعْدَ مَنْعِ المُسْتَدِلِّ وُجُودَهَا (لِلإِنْتِقَالِ) مِنْ الإِعْتِرَاضِ إِلَى الإِسْتِدْلاَلِ المُؤَدِّي إِلَى الإِنْتِشَارِ (٥).

⁼ يقول: علَّة الربا في البر الكيل، وهو منقوضٌ بالجبس، فإنَّهُ مكيل وليس ربوياً، فيجيبه المستدل بقوله: لا نسلِّم أنَّ العلَّة في الجبس الكيل بل هي الوزن؛ لـذا فالعلـة فيه مفقودة.

⁽١) في (ط): عن.

⁽٢) كَأَنْ يِستدلَّ على أَنَّ علَّة الربا في التمر الوزن، فيقول المعترض: إنَّ التفاح موزون ولا ربا فيه، فيقول المستدل بل فيه الربا إذا كان في مذهبه أنَّ في التفاح الربا فهنا يمنع انتفاء الحكم، ويرى وجوده، فإنْ كان لا يرى الربا في التفاح فإنَّهُ ينقطع.

⁽٣) لفظ (انتفاؤه) ساقط من: (ج).

⁽٤) عند: خبر مقدم، والمبتدأ المؤخّر هو قوله: بيانها، أي من يرى أنَّ الموانع هي التي منعت وجود الحكم بعد وجود العلَّة بأن يقول: تخلف الحكم لا ينتقض، بل لوجود المانع عليه أنْ يبين الموانع إن كانت متعددة، أو أن يبيَّن مانعاً واحداً منها.

⁽٥) أي إذا أتى المعترض بعلَّة وقد تخلَّف عنها الحكم، وقال له المستدل: إنَّ هـذه ليست علَّة لذلك الحكم ولذلك لم يأت الحكم، فهنا لا يكلف بالاستدلال على =

وَقِيلَ (١): لَهُ ذَلِكَ ؛ لِيَرِمَّ مَطْلُوبُهُ مِنْ إِبْطَالِ (٢) العِلَّةِ.

(وَقَالَ الآمِدِيُّ): لَهُ ذَلِكَ (مَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ أَوْلَى) (٣) مِنْ التَّخَلُّفِ (بِالقَدْح) فَإِنْ كَانَ فَلاَ^(٤).

وَلَوْ صَرَّحَ المُصَنِّفُ بِلَفْظَةِ: لَهُ لَسَلِمَ مِنْ إِيهَام نَفْيهِهَا (٥) [أَيْ إِيقَاعِهِ فِي

- = أنّها علة عند الجمهور؛ لأنّ منصبه سيكون مستدلاً، والواقع أنّه غير مستدل، بل معترض، فإنْ أتى بدليل انقلبت المناصب في المناظرة، إذ صار هو مستدلاً وسيكون المستدل معترضاً فتنتشر المناظرة: بأن يكون هذا مستدلاً وذاك معترضاً ثم ينعكس الأمر وهكذا فيحصل الانتشار، وهو ممنوع عند علماء المناظرة.
 - (١) لم أعثر على قائله.
 - (٢) في (ط): إبطاله.
 - (٣) الإحكام: ١٤/ ٩٣.
- (٤) أي هو منصبه القدح لا الاستدلال، فمن قدح العلَّة بالتخلف، وأجابه المستدل بعدم وجود العلَّة فيما أثبت به للنقض، فلا يحق للمعترض الاستدلال على وجود العلَّة عند الجمهور.

أما الآمدي فقد فصَّل فقال: له حقّ الاستدلال ولكنْ إذا وجد لديه دليل آخر للنقض فليأت به، ولا يستدلَّ على وجود العلَّة؛ لأنَّ مرتبته النقض لا الاستدلال، وإنْ لم يمكنه الإتيان بدليل آخر للنقض فلا مانع من استدلاله على وجود العلَّة.

مثال ذلك: لو استدلَّ على أنَّ العلَّة في الربا في البر الكيل، فيُعترض عليه: بأنَّ الكيل موجود في الجبس ولا ربا فيه، فإذا قال المستدل: لا توجد في الجبس علَّة الكيل موجود في الجبس ولا ربا فيه الدليل على وجود الكيل، فإنْ كان لديه دليل في التخلف فهو أولى من استدلاله على وجود الكيل، والدليل هو علَّة الطعم في البر بحديث: «الطعام بالطعام».

(٥) حذفها من المتن يؤدِّي إلى أنَّ الآمدي ينفي حقه في الاستدلال، ويجوز له =

الوَهْم، أَيْ الذِّهْنِ](١).

وَمَا حَكَاهُ ابْنُ الحَاجِبِ: مِنْ أَنَّهُ يُمْكِنُ مَا لَمْ يَكُنْ حُكْمًا شَرْعِيًّا، أَيْ بِأَنْ كَانَ عَقْلِيًّا، قَالَ المُصَنِّفُ: لَمْ يُوجَدْ لِغَيْرِهِ (٢).

قَالَ: وَوَجْهُهُ أَنَّ التَّخَلُّفَ فِي القَطْعِيِّ (٣) قَادحٌ، بِخِلاَفِ الشَّرْعِيِّ ؟ لِخِوازِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ لِوُجُودِ مَانِع، أَوْ فَوَاتِ شَرْطٍ.

(وَلَوْ دَلّ) المُسْتَدِلُّ (عَلَى وُجُودِهَا) فِيمَا عَلَّلَهُ بِهَا (بِمُوجوْدِ فِي مَحَلِّ النَّقْضِ، ثُمَّ مَنَعَ وُجُودَهَا) فِي ذَلِكَ المَحَلِّ (فَقَالَ) لَـهُ المُعْتَرِضُ (يُسْتَقَضُ دَلِيلُك) عَلَى العِلَّةِ؛ حَيْثُ وُجِدَ فِي مَحَلِّ النَّقْضِ دُونهَا عَلَى مُقْتَضَى مَنْعِكَ دَلِيلُك) عَلَى العِلَّةِ؛ حَيْثُ وُجِدَ فِي مَحَلِّ النَّقْضِ دُونهَا عَلَى مُقْتَضَى مَنْعِكَ وَبُعُودَهَا فِيهِ (فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لاَ يُسْمَعُ (أُنُ) قَوْلُهُ (٥)، أي المُعْتَرِضِ؛ (لإِنْتِقَالِهِ مِنْ نَقْضِ العِلَّةِ إلَى نَقْضِ دَلِيلِهَا) وَالإِنْتِقَالُ مُمْتَنِعٌ.

⁼ الاستدلال وإنْ كان هناك دليل للنقض أولى، والواقع أنَّ الآمدي يسمح له بالاستدلال إلا إذا كان هناك استدلال بالنقض أولى.

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٢) المختصر: ٢/ ٢٩٨.

 ⁽٣) عبَّر بالقطع؛ لأنَّ العقلي قطعي فيمكن التخلف، أما الشرعي فقد يكون التخلف
لفقدان شرط أو لوجود مانع.

⁽³⁾ مثال ذلك: أنْ يقول المستدلُّ أنَّ علة الربا في البر كونه مطعوماً بدليل كونه يدار في الفم ويمضغ مثلاً، فيكون البر ربوياً، فيقول له المعترض: ما ذكرت من علَّة الطعم ينتقض بالتفاح فإنَّهُ مطعومٌ مع أنَّه غير ربوي، فيقول المستدلُّ: لا أسلم كون التفاح مطعوماً، فيقول المعترض: ما ذكرت من دليل موجود بعينه في التفاح فحينشذ ينتقض دليلك.

⁽٥) في (ب) و(ط): قول المعترض.

وَأَشَارَ بِالصَّوَابِ: إلَى دَفْعِ قَوْلِ ابْنِ الحَاجِبِ('): وَفِيهِ _ أَيْ فِي عَدَمِ السَّمَاعِ _ نَظَرٌ: أَيْ ؟ لِأَنَّ القَدْحَ فِي الدَّلِيلِ قَدْحٌ فِي المَدْلُولِ، فَلاَ يَكُونُ الإنْتِقَالُ إلَيْهِ مُمْتَنِعًا('').

(وَلَيْسَ لَهُ) أَيْ لِلْمُعْتَرِضِ (الإِسْتِدْلاَل عَلَى تَخَلُّفِ الحُكْمِ) فِيمَا أَعْتُرِضَ بِهِ، وَلَوْ بَعْدَ مَنْعِ المُسْتَدِلِّ تَخَلُّفَهُ (٣)؛ لِمَا تَقَدَّمَ: مِنْ الإِنْتِقَالِ مِنْ الْإِنْتِقَالِ .

وَقِيلَ (١): لَهُ ذَلِكَ ؛ لِيَتِمَّ مَطْلُوبُهُ مِنْ [أ/١١٧] إِبْطَالِ العِلَّةِ.

(وَثَالِثُهَا) لَهُ ذَلِكَ (إِنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيْقٌ^(٥) أَوْلَى) مِنْ التَّخَلُّفِ بِالقَـدْحِ، فَإِنْ كَانَ فَلاَ...^(٦).

(وَيَجِبُ الإِحْتِرَازُ مِنْهُ) أَيْ مِنْ التَّخَلُّفِ(٧): بِأَنْ يَـذْكُرَ فِي الـدَّلِيلِ مَـا

⁽١) المختصر: ٢/ ٢٦٨.

⁽٢) أي يسمح له القدحُ في الدليل الذي أثبت له علة الطعم، فإنَّ القدح فيه قدح في المعلول، وهو الطعم فهنا لا يحصل انتقال؛ لأنَّ المعترض بقي في إطار العلَّة ودليلها.

⁽٣) المعترض عليه أن يقول: إنَّ العلَّة موجودة في التفاح، وتخلُّف المدلول وهو تحريم الربا، ولا يطالب بإقامة الدليل على تخلف الربا في التفاح؛ لأنَّهُ إن أقام الدليل على تخلف الربا على تخلف الحكم تحول من معترض إلى مستدل.

⁽٤) لم أعثر على قائله.

⁽٥) في (ط): دليل.

 ⁽٦) صاحبُ هـذا الرأي يجوز للمعترض الاستدلال على تخلف الحكم إن لـم يجـد طريقاً أولى من القول بالتخلف.

⁽V) أي يجب على الناظر لنفسه وهو المجتهد أن يجتنب الدليل الذي يمكن =

يُخْرِجُ مَحَلَّهُ (۱)؛ لِيَسْلَمَ عَنْ الاِعْتِرَاضِ (عَلَى المُنَاظِرِ مُطْلَقًا، وَعَلَى النَّاظِرِ) لِنَفْسِهِ (إلاَّ فِيمَا اشْتَهَرَ مِنْ المُسْتَثْنَيَاتِ) كَالعَرَايَا.

(فَصَارَ كَالمَذْكُورِ) فَلاَ حَاجَةَ إلَى الإحْتِرَازِ عَنْهُ.

(وقيل يجب) عليه الاحتراز منه (مُطْلَقًا) وَلَيْسَ غَيْرُ المَـذْكُورِ كَالمَذْكُورِ كَالمَذْكُورِ كَالمَذْكُورِ (٢٠).

(وَقِيلَ) يَجِبُ عَلَيْهِ الإِحْتِرَازُ مِنْهُ (إلاَّ فِي المُسْتَثْنَيَاتِ مُطْلَقًا) أَيْ مَشْهُورَةً كَانَتْ، أَوْ غَيْرَ مَشْهُورَةٍ، فَلاَ يَجِبُ الإِحْتِرَازُ عَنْهَا ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُشْهُورَةً، فَلاَ يَجِبُ الإِحْتِرَازُ عَنْهَا ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُشْهُورَةً، فَلاَ يَجِبُ الإِحْتِرَازُ عَنْهَا ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُشُهُورَةً، فَلاَ يَجِبُ الإِحْتِرَازُ عَنْهَا ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُثَادَةً (٢٣).

(وَدَعْوَى(١) صُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ مُبْهَمَةٍ) بِالإِثْبَاتِ، أَيْ إِثْبَاتُهَا (أَوْ نَفْيُهَا

⁼ الاعتراض عليه بالتخلُّف ما استطاع، وكذا المناظر وهو المقلَّد ويُسمى الخلافي أو الجدلي، وهو الذي يدافع عن دليل إمامه أي يجتنب الدليل الذي يمكن معه التخلف.

فالمناظر يأتي به لنفسه ولغيره، والناظر لنفسه فقط، وأيضاً يجب اجتنابه بالنسبة للمناظر ولو في المشتهر من المستثنيات هو المراد من قوله «مطلقاً»، والمناظر يجب فيما عدا ما اشتهر من المستثنيات.

⁽۱) أي طريقة الاحتراز عن التخلف: أنْ يذكر المستدلُّ عند ذكر العلَّة وصفاً يجعل دليله سالماً من الاعتراض، مثل أن يقول الربا حرام في البر؛ لأنَّةُ مطعوم وكل مطعوم غير الفاكهة يحرم فيه الربا، فكلمة غير الفاكهة تمنع المعترض بالتخلف في التفاح.

⁽٢) ينسب للحنابلة. الكوكب المنير: ٤/ ٢٩٢.

⁽٣) نسبه الزركشي للغزالي في شفاء العليل. البحر: ٥/ ٢٧.

 ⁽٤) بما أنَّ هذا القادح هو النَّقض _ أي تخلف المعلول مع وجود العلَّة وبعبارة أخرى تخلف الحكم مع وجود العلَّة _ أراد أنْ يتم موضوع التناقض، فيما إذا =

ادعى شخص إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه كيف تنقض دعواه؟ فبين ذلك بقوله:
 ودعوى صورة معينة . . . الخ .

وهو ما يسمَّى عند المناطقة بالتناقض _ وهو اختلاف قضيتين بالايحاب والسَّـلب والكَـل والسَّـلب والكَـري كاذبة. والكم _ وهو الكل والبعض _ بحيث تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة.

وإليك توضيح ذلك:

لفظ معينة: هنا تسمَّى قضيةً شخصيةً عند المناطقة، ولا اعتبار لها عنـد المناطقـة، ومعتبرة عند الأصوليين.

ولفظ مبهمة: هنا تسمَّى قضية مهملة عند المناطقة _وهي بقوة الجزئية_.

والمراد بالعكس: الإثبات العام هنا يسمى الموجبة الكلية عند المناطقة.

والنَّفي العام هنا يسمى السالبة الكلية عند المناطقة.

١ ـ مثال المعيَّنة _ الشخصية الموجبة _: زيدٌ كاتبٌ، نقيضها: زيد ليس كاتباً،
 وعند الأصوليين نقيضها سلباً عاماً.

٢ ـ مثال المبهمة ـ المهملة الموجبة ـ: إنسانٌ ما كاتب، نقيضها: لاشيء من الانسان بكاتب، بما أنَّ المهملة في قوة الجزئية، والموجبة الجزئية نقيضُها سالبة كلية، فهنا صار نقيض المهملة سالبة كلية. أما عند الأصوليين فإنَّها تنعكس كلية، وإن كانت كلية سالبة تنعكس موجبة كلية.

٣_ مثال الموجبة الكلية: كل إنسان حيوان، نقيضها سالبة جزئية: بعض الانسان
 ليس حيواناً.

٤ ـ مثال السالبة الكلية: لا شيء من الانسان بحجر، نقيضها موجبة جزئية: بعض الانسان حجر.

هـذه أربع صور وتكون ثمانية إنْ أخذنا بـالعكس، فتقـول: السـالبة الشخصـية ــ نقيضها موجبة شخصية.

السالبة المهملة ـ نقيضها موجبة جزئية؛ لأنَّها في قوة الجزئية.

يُنتَقَضُ بِالإِثْبَاتِ، أَوْ النَّفْيِ العَامَّيْنِ) بَدَأَ [...]() بِالإِثْبَاتِ الرَّاجِعِ إلَى النَّفْيِ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ طَبْعًا() (وَبِالعَكْسِ) أَيْ الإِثْبَاتِ العَامِّ، فَيُنتَقَضُ بِصُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ مُبْهَمَةٍ.

فَنَحْوُ: زَيْدٌ كَاتِبٌ، أَوْ إِنْسَانٌ مّا كَاتِبٌ يُنَاقِضُهُ: لاَ شَيْءَ مِنْ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ.

وَنَحْوُ: زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، أَوْ إِنْسَانٌ مَا لَيْسَ بِكَاتِبٍ يُنَاقِضَهُ: كُلُّ إِنْسَانِ كَاتِبٌ.

* * *

والموجبة الكلية _ نقيضها سالبة جزئية .
 والسالبة الكلية _ نقيضها موجبة جزئية والأمثلة واضحة .

⁽١) في (أ) زيادة: (من).

⁽٢) قال: هنا نقض بالإثبات، والنَّقض راجع إلى المثبت، والنَّفي أي ينقض بالإثبات، قدم لفظ الإثبات؛ لأنَّ النفي متأخر عن الإثبات، لأنَّك إن نفيت شيئاً يلزم من النفي سبق إثبات ذلك الشيء، فالإثبات أولى بالتقديم بالذكر، يقال: فلان ليس متكلماً يفهم منه أنَّ الكلام ثابت له، فالنفي يستلزم الإثبات؛ لذا لا يقال: هذا الجدار ليس متكلماً، فنفي الكلام عن الجدار خطأ؛ لأنَّ الكلام لم يثبت للجدار سابقاً.



٢. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِحِ (الكَسْرُ) هُوَ (قَادِحٌ عَلَى الصَّحِيح؛ لِأَنَّهُ نَقْضُ المَعْنَى) أَيْ المُعَلَّلِ بِهِ بِإِلْغَاءِ بَعْضِهِ كَمَا قَالَ: (وَهُوَ إِسْقَاطُ وَصُفٍ مِنْ الْعَلَّةِ) أَيْ بِأَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ مَلْغِيٌّ بِوُجُودِ الحُكْم عِنْدَ انْتِفَائِهِ (١).

وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ يَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ قَادحٍ.

وَصَرَّحَ بِلَفْظِ قَادِحِ (٢)؛ لِيَتَعَلَّقَ بِهِ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ (٣).

وَقَوْلُـهُ: (إمَّـا مَـعَ إِبْدَالِـهِ) _ أَيْ الإِتْيَـانُ بَـدَلَ الوَصْفِ بِغَيْـرِهِ، أَوْ لاَ . . . (٤) المَعْلُومُ مِنْ ذِكْر مُقَابِلِهِ _ بَيَانٌ لِصُورَتَيْ الكَسْر.

(كَمَا يُقَالُ فِي) إِثْبَاتِ صَلاَةِ (الخَوْفِ) هِيَ (صَلاَةٌ يَجِبُ قَضَاؤُهَا) لَوْ

⁽١) إذا كانت العلَّة مركَّبة من عدة أوصاف وألغي بعضها يسمى كسراً، فإذا وجد الحكم مع إلغاء بعض الأوصاف، فإنَّه يدلُّ على أنَّ إلغاء ذلك الوصف لا يؤثر على إلغاء الحكم.

⁽٢) في (ط): وصرح بقادح.

 ⁽٣) وهو قوله: على الصحيح، ولم يصرّح في القوادح الأخرى، بل باشر بالتعريف؛
 لأنّهُ معروف أنّه قادحٌ ما دام ذكر ضمنها.

⁽٤) أي عدم إبداله بالغير، بل يبطل هو فقط، ولم يذكر السُّبكي كلمة «أَوْ لا».

لَمْ تُفْعَلْ (فَيَحِبُ أَدَاؤُهَا كَالْأَمْنِ) فَإِنَّ الصَّلاَةَ فِيهِ (١) كَمَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا لَوْ لَمْ تُفْعَلْ، يَجبُ أَدَاؤُهَا.

(فَيُعْتَرَضُ: بِأَنَّ خُصُوصَ الصَّلاَةِ مَلْغِيُّ) وَيُبَيَّنُ: بِأَنَّ الحَجَّ وَاجِبُ الأَدَاءِ كَالقَضَاءِ (فَيُبَدِّل) خُصُوصَ الصَّلاَةِ (بِالعِبَادَةِ)؛ لِيَنْدَفِعَ الإعْتِراضُ ، وَكَأَنَّهُ قِيلً (٢): عِبَادَةً . . . إِلَخْ .

(ثُمَّ يُنْقَضُ) هَذَا الْقَولُ^(٣) (بِصَوْمِ الحَاثِضِ) فَإِنَّهُ عِبَادَةٌ يَجِبُ قَضَاؤُهَا، وَلاَ يَجِبُ أَدَاؤُهَا، بَلْ يَحْرُمُ.

(أَوْ لاَ يُبَدِّلُ) خُصُوصَ الصَّلاَةِ (فَلاَ يَبْقَى) عِلَّةٌ لِلْمُسْتَدِلِّ (إلاَّ) قَوْلُهُ (يَجِبُ قَضَاؤُهُ يُوَدَّى، دَلِيلُهُ الجَبُ قَضَاؤُهُ يُوَدَّى، دَلِيلُهُ الحَائِضُ) فَإِنَّهَا يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّوْم دُونَ أَدَائِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَدْ عَرَّفَ البَيْضَاوِيُّ (٤) _ كَالإِمَامِ الرَّازِيِّ (٥) _ الكَسْرَ: بِعَدَمِ تَأْثِيرِ أَحَدِ جُزْأَيْ العِلَّةِ وَنَقْضِ الآخرِ، وَهُوَ مُنْطَبِقٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ (٦) بِصُورَتَيْهِ (٧).

⁽١) أي في الأمن.

⁽٢) أي يقولُ المعترض: أنَّ كلمة صلاة لا أثر لها بالعلة؛ لأنَّ هناك عبادات أيضاً يجب قضاؤها كما يجب أداؤها مثل: الحج، إذن هنا كلمة صلاة تبدل بكلمة عبادة، وكأنَّ مراده بلفظ صلاة لفظ عبادة، فهنا بدل الوصف بغيره.

⁽٣) في (أ) و(ب): المقول.

 ⁽٤) منهاج الوصول إلى عام الأصول: ص ١٥٧.

⁽⁰⁾ المحصول: ٢/ ٣٧٤.

⁽٦) وهو قوله: مع إبداله أو لا.

⁽٧) وهما إلغاء لفظ الصلاة ببدل، وهو عبادة، أو بدون بدل ويقتصر على قول يجب قضاءها.

وَعَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ الحَاجِبِ _ كَالآمِدِيِّ ('' _ : بِالنَّقْضِ المَكْسُورِ، وَعَرَّفَا الكَسْرَ: بِوُجُودِ حِكْمَةِ العِلَّةِ، بِدُونِ العِلَّةِ وَالحُكْمِ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ: بِنَقْضِ المَعْنَى، أَيْ الحِكْمَةِ.

وَالرَّاجِحُ: أَنَّهُ لاَ يَقْدَحُ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَردْ عَلَى العِلَّةِ(").

وَقِيلَ: يَقْدَحُ ؛ لإعْتِرَاضِهِ المَقْصُودُ (٣).

مِثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ الحَنَفِيُّ فِي العَاصِي بِسَفَرِهِ: مُسَافِرٌ، فَيَتَرَخَّصُ، كَغَيْرِ العَاصِي؛ لِحِكْمَةِ المَشَقَّةِ.

فَيُعْتَرَضُ عَلَيْهِ: بِذِي الحِرْفَةِ الشَّاقَّةِ فِي الحَضَرِ، كَمَنْ يَحْمِلُ الأَّثْقَالَ، وَيَضْرِبُ بِالمَعَاوِلِ^(٤)، فَإِنَّهُ لاَ يُتَرَخَّصُ لَهُ^(٥).

* * *

⁽١) الإحكام: ١٤/ ٩٦.

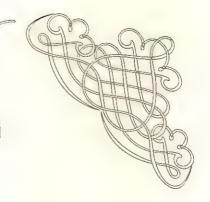
⁽٢) بل جاء على الحكمة الخفية لا العلَّة الظاهرة.

 ⁽٣) لأنَّ المقصود من العلَّة هي الحكمة أو المعنى الذي حصل من أجله الحكم،
 واختار القدح به الآمدي وابن الحاجب. الغيث الهامع: ص ٢٠٠.

⁽٤) فهنا اعتراض على الحكمة والمعنى، لا على العلَّة الظاهرة وهي السفر.

⁽٥) لفظ له ساقط من: (أ) و(ب).





[عَدَمُ العَكْس]

٣. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِحِ (العَكْسُ) أَيْ تَخَلُّفُهُ (١) كَمَا سَيَأْتِي (وَهُوَ) أَيْ العَكْسُ (انْفِفَاءُ الحُكْمِ لِانْتِفَاءِ العِلَّةِ، فَإِنْ ثَبَتَ مُقَاسِلُهُ) وَهُو ثُبُوتُ أَيْ العَكْسِيَّةِ مِمَّا لَمْ الحُكْمِ لِانْتِفَاءِ العَلَّرْدِ لَا فَأَبْلَغُ) فِي العَكْسِيَّةِ مِمَّا لَمْ الحُكْمِ لِنْبُوتِ العِلَّةِ أَبَدًا لَا المُسَمَّى بِالطَّرْدِ لَا فَأَبْلَغُ) فِي العَكْسِيَّةِ مِمَّا لَمْ يَشْتُ مُقَابِلُهُ: بِأَنْ ثَبَتَ الحُكْمُ مَعَ انْتِفَاءِ العِلَّةِ فِي بَعْضِ الصُّورِ ؛ لأَنَّهُ فِي يَتْمُ لِللَّهُ وَي بَعْضِ الصُّورِ ؛ لأَنَّهُ فِي الأَوَّلِ عَكْسٌ لِجَمِيع (٢) الصُّورِ ، وَفِي الثَّانِي لِبَعْضِهَا (٣).

مثل: أنْ يقول الحنفي: يمنعُ الأذان قبل وقت الفجر؛ لأنَّها صلاة لا تقصر قياساً على عدم وجود أذان قبل المغرب بجامع عدم قصرها.

⁽۱) التعبير الصحيح أنْ يكون هكذا (ومنها عدم العكس) أي من القوادح عدم العكس، أي تخلُّفه ويقابله الطرد: وهو ثبوت الحكم لثبوت العلَّة، وهو يستلزمُ العكس وهو انتفاء الحكم لانتفاء العلَّة.

⁽٢) في (ج): بجميع. والمراد بالأول العكسُ الذي ثبت معه الطرد.

⁽٣) في (ج): ببعضها. والمراد بالثاني ما عدا صورة ما ثبت معه الطرد.

توضيح ذلك: أنَّ من شروط صحَّة العلَّة أنَّها تطرد أي كلَّما وجدت وجد الحكم، وتنعكسُ أي كلَّما انتفى الحكم انتفت العلَّة، فإذا وجد بعض الصُّور تَحدُ الحكم وُجِدَ؛ لوجود العلَّة ولكن الحكم انتفى وبقيت العلَّة لم تنتف فهذه علة لم تنعكس أو دليل لم ينعكس، فيؤدي إلى القدح بتلك العلَّة.

(وَشَاهِدُهُ) أَيْ الْعَكْسِ فِي صِحَّةِ الإِسْتِدْلاَلِ بِهِ، أَيْ بِانْتِفَاءِ العِلَّةِ عَلَى انْتِفَاءِ العِلَّةِ عَلَى انْتِفَاءِ الحُكْمِ (قَوْلُهُ: ﷺ) لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ («أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ انْتِفَاءِ الحُكْمِ (قَوْلُهُ: ﷺ) لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ («أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟») فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: («فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟») فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: («فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْكَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» فِي جَوَابِ) قَوْلِهِمْ: (أَيَأْتِي أَحَدُنا شَهُوتَهُ وَلَهُ فِيهَا الْحَلالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» فِي جَوَابِ) قَوْلِهِمْ: (أَيَأْتِي أَحَدُنا شَهُوتَهُ وَلَهُ فِي الْمَدِيدِ وُجُوهِ البِرِّ: «وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ. . . الحَدِيثُ وَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

أُسْتُنْتِجَ مِنْ ثُبُوتِ الحُكْمِ - أَيْ الوِزْرِ فِي الوَطْءِ الحَرَامِ - انْتِفَاؤُهُ فِي الوَطْءِ الحَرَامِ النَّفَاؤُهُ فِي الوَطْءِ الحَلاَلِ الصَّادِقُ بِحُصُولِ الأَجْرِ ؛ حَيْثُ عَدَلَ بِوَضْعِ الشَّهْوَةِ عَنْ الحَرَامِ إلَى الحَلاَلِ .

وَهَذَا الإِسْتِنْتَاجُ يُسَمَّى قِيَاسَ العَكْسِ الآتِي فِي الكِتَابِ الخَامِسِ^(٢).

فيعترض المعترض: بأنَّ الحكم وهو عدم الأذان قبل الوقت مع انتقاء الوصف وهو كون الصلاة لا تقصر موجود في العصر، فالأذان قبل دخوله الذي هـو علَّة القصر أيضاً موجودة، فهنا لم يحصل العكس _ وهو أن تنفي العلَّة لانتفاء الحكم، ولو انتفى الوصف لثبت وهو عدم القصر، والواقع أنَّها تقصر ولا يؤذن لها قبل الوقت.

ومثل بيع الغائب باطل؛ لأنَّهُ لم يرَ قياساً على بيع الطير في الهواء بجامع عدم الرؤية.

فيعترض بأن البطلان في بيع الطير في الهواء باطلٌ مع رؤيته في الهواء، فالباطلُ حكم مع انتفاء الوصف وهو عدم الرؤية، بل يرى الطير في الهواء.

 ⁽١) مسلم في الزكاة، باب بيان أنَّ اسم الصدقة يقع على كل نـوع مـن المعـروف:
 (٢٣٢٦).

⁽٢) أي أنَّ موضوع قياس العكس ليس هنا موضعه، بل سيأتي في (١٢٢٤/٣) ولكن =

وَبَادَرَ المُصَنِّفُ بِإِفَادَتِهِ هُنَا مَعَ العَكْسِ، وَإِنْ كَانَ المَبْحَثُ فِي القَـدْحِ بِتَخَلُّفِهِ كَمَا قَالَ: (وَتَخَلُّفُهُ) أَيْ العَكْسِ: بِأَنْ يُوجَدَ الحُكْمُ بِدُونِ العِلَّةِ بِتَخَلُّفِهِ كَمَا قَالَ: (وَتَخَلُّفُهُ) أَيْ العَكْسِ: بِأَنْ يُوجَدَ الحُكْمُ بِدُونِ العِلَّةِ (قَادحٌ) فِيهَا (عِنْدَ مَانِع عِلَّتَيْنِ)، بِخِلافِ مُجَوِّزِهِمَا (۱)؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ الحُكْمِ لِلْعِلَّةِ الأُخْرَى (۱).

(وَنَعْنِي بِانْتِفَائِهِ) أَيْ انْتِفَاءِ الحُكْمِ لِانْتِفَاءِ العِلَّةِ (انْتِفَاءَ العِلْمِ أَوْ الظَّنِّ) بِهِ، لاَ انْتِفَاءَهُ فِي نَفْسِهِ^(۱) (إِذْ لاَ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الدَّلِيلِ) الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ العِلَّةُ (عَدَمُ المَدْلُولِ)؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَوْ لَمْ يَخْلُقْ العَالَمَ الدَّالَّ عَلَى وُجُودِهِ لَمْ يَخْلُقْ العَالَمَ الدَّالَّ عَلَى وُجُودِهِ لَمْ يَنْتَفِ وُجُودُهُ، وَإِنَّمَا يَنْتَفِى العِلْمُ بِهِ.

* * *

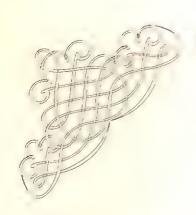
أتى به هنا؛ لمناسبة جعل تخلف العكس من القوادح.

⁽١) في (ب): مجوزهم.

⁽٢) تخلُّف العكس يكونُ قادحاً عند من يمنع علَّتين للحكم؛ لأنَّ التخلف للعلة الواحدة يؤثر في القياس.

أما من يجوِّز علَّتين لحكم واحد فلا قادح؛ لأنَّ بقاء الحكم ربما لوجود علة أخرى غير المتخلفة.

 ⁽٣) أي عندما يعبر بانتفاء الحكم إنّما يعني انتفاء العلم أو الظن به؛ لأنّ الحكم ثابت في الواقع لكنّه خفي عنا وعند الله معلوم.



[عَدَمُ التَّاثير]

٤. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِحِ (عَدَمُ التَأْثِيرِ، أَيْ أَنَّ الوَصْفَ لاَ مُنَاسَبَةً فِيهِ) لِلْحُكْمِ (١) (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُوَ نَفْيُ المُنَاسَبَةِ فِيهِ، أَيْ مِنْ أَجْلِ فَيهِ) لِلْحُكْمِ (١) (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُو نَفْيُ المُنَاسِبِ [أ/١١٨] بِخِلاَفِ ذَلِكَ (أُخْتُصَّ بِقِيَاسِ المَعْنَى (٢))؛ لإشْتِمَالِهِ عَلَى المُنَاسِبِ [أ/١١٨] بِخِلاَفِ غَيْرِهِ كَالشَّبَهِ، فَلاَ يَتَأَتَّى فِيهِ (وَبِالمُسْتَنْبَطَةِ المُخْتَلَفِ فِيهَا (٣)) فَلاَ يَتَأَتَى فِي المَنْصُوصَةِ (٤)، وَالمُسْتَنْبَطَةِ المُجْمَع عَلَيْهَا (٥) (وَهُو أَرْبَعَةٌ):

آ ـ القِسْمُ الأُوَّلُ: عَدَمُ التَّأْثِيرِ (فِي الوَصْفِ بِكَوْنِه طَرْدِيًّا) كَفَوْلِ

 ⁽١) كأنْ يقولُ: حرمت الخمرة؛ لأنَّها سائل، فيقول المعترض: إنَّ كونها سائلاً
 لا مناسبة له بالتحريم؛ لأنَّ الماء سائلٌ وليس محرماً.

 ⁽٢) أي هذا القادحُ لا يأتي إلا في قياس المعنى، وقياس المعنى: هو ما كان مسلك
 العلَّة فيه المناسبة، أي العلَّة مناسبة للحكم في الجمع بين الأصل والفرع.

 ⁽٣) مثل علَّة الربا في القمح مختلف فيها بين الطعم والكيل والقوت والمدخر.

 ⁽٤) مثل الأذى في علّة تحريم قربان الحائض، فلا يمكن القدح فيها بعدم المناسبة؛
 لأنّها بنص الشارع.

 ⁽٥) مثل الإسكار في تحريم الخمر، فإنَّ الإجماع عليها يمنعُ القدح بعدم المناسبة؛
 لأنَّ الأمة لا تجتمع على خطأ.

الْحَنَفِيَّةِ فِي الصَّبْحِ: صَلاَةٌ لاَ تُقْصَرُ، فَلاَ يُقَدَّمُ (١) أَذَانُهَا كَالْمَغْرِبِ، فَعَدَمُ التَقْدِيمِ الْقَصْرِ فِي عَدَمِ تَقْدِيمِ الْأَذَانِ طَرْدِيٌ لاَ مُنَاسَبَةَ فِيهِ، وَلاَ شُبْهَةَ، وَعَدَمُ التَّقْدِيمِ مَوْجُودٌ فِيمَا يُقْصَرُ، وَحَاصِلُ هَذَا القِسْمِ: طَلَبُ الدَّلِيلِ عَلَى عِلِيَّةِ الوَصْفِ (٢).

ب (وَ) الثَّانِي: عَدَمُ التَّأْثِيرِ (فِي الأَصْلِ) بِإِبْدَاءِ عِلَّةِ لَحُكْمِه (مِثْلُ) أَنْ يُقَالَ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ (مَبِيعٌ غَيْرُ مَرْئِيٍّ فَلاَ يَصِحُ ، كَالطَّيْرِ فِي الهَواءِ ، فَيَقُولُ) المُعْتَرِضُ: (لاَ أَثْرَ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَرْئِيٍّ) فِي الأَصْلِ (فَإِنَّ العَجْزَ عَنْ فَيَقُولُ) المُعْتَرِضُ: (لاَ أَثْرَ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَرْئِيٍّ) فِي الأَصْلِ (فَإِنَّ العَجْزَ عَنْ التَّسْلِيم) فِيهِ (كَافٍ) فِي عَدَمِ الصِّحَةِ ، وَعَدَمُهَا أَنَّ مَوْجُودٌ مَعَ الرُّوْيَةِ التَّسْلِيم) فِيهِ (كَافٍ) فِي عَدَمِ الصِّحَةِ ، وَعَدَمُهَا أَنَّ مَوْجُودٌ مَعَ الرُّوْيَةِ (وَحَدَمُهَا أَنَّ مَوْجُودٌ مَعَ الرُّوْيَةِ (وَحَدَمُهَا أَنَّ مَوْجُودٌ مَعَ الرُّوْيَةِ (وَحَدَمُهَا أَنَّ المَّعْرَضَةُ فِي الأَصْلِ (أَنَّ) بِإِبْدَاءِ غَيْرِ مَا عُلِّلَ بِهِ ؛ بِنَاءً عَلَى جَواذِ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْن (أُنَّ).

ج - (وَ) الثَّالِثُ: عَدَمُ التَّأْثِيرِ (فِي الحُكْمِ، وَهُوَ أَضْرُبٌ) ثَلاَثَةٌ (١):

⁽١) في(أ): فلا يقدم أداؤها.

⁽٢) أي بعد القدح، على المستدل أنْ يقيم دليلاً على أن الوصف الذي انبنى عليه الحكم هو علة للحكم ومناسب له.

⁽٣) أي عدم الصحة، أي مع أنَّ الطير يُرى فعدم الصحة حاصلٌ ؛ وذلك لعلة أخرى وهي عدم القدرة على التسليم .

⁽٤) وليس معارضة لوصف العلَّة.

⁽٥) هذا سهوٌ من المحلي، والصحيحُ بناء على منع التعليل بعلتين؛ لأنَّ من يجوز التعليل بعلتين إذا عورضت إحداهما يسلِّم الحكم لوجود علة أخرى.

⁽٦) الأضرب الثلاثة هي:

١ ـ عدم فائدة لذكره ٢ ـ قوله: أو يكون له فائدة ضرورية ٣ ـ قوله: أو غير ضرورية.

أ ـ (الأَنَّهُ إِمَّا أَنْ الاَ يَكُونَ لِذِكْرِهِ) أَيْ الوَصْفِ الَّذِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ العِلَّةُ (فَي المُرْتَدِّينَ) المُتْلِفِينَ مَالَنَا فِي دَارِ (فَائِدَةٌ، كَقَوْلِهِمْ) أَيْ الخُصُومِ الحَنفِيَّةِ (فِي المُرْتَدِّينَ) المُتْلِفِينَ مَالَنَا فِي دَارِ الحَرْبِ؛ حَيْثُ اسْتَدَلُّوا عَلَى نَفْيِ الضَّمَانِ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ (مُشْرِكُونَ أَتْلَفُوا الحَرْبِ؛ حَيْثُ اسْتَدَلُّوا عَلَى نَفْيِ الضَّمَانِ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ (مُشْرِكُونَ أَتْلَفُوا مَالاً فِي دَارِ الحَرْبِ، فَلاَ ضَمَانَ) عَلَيْهِمْ (كَالحَرْبِيِّ) المُتْلِفِ مَالَنَا

(وَدَارُ الْحَرْبِ عِنْدَهُمْ) أَيْ الْخُصُومِ (طَرْدِيُّ، فَلاَ فَائِدَةَ لِنِدُكْرِهِ؛ إِذْ مَنْ أَوْجَبَ الضَّمَانَ) مِنْ العُلَمَاءِ فِي إِتْلاَفِ المُرْتَدِّ مَالَ المُسْلِمِ كَالشَّافِعِيَّةِ (أَوْجَبَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيْ الإِتْلاَفُ (فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَكَذَا مَنْ نَفَاهُ) مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ، كَالحَنْفِيَةِ نَفَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الإِتْلاَفُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَيْ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ، كَالْحَرْبِ، أَيْ سَوَاءٌ أَيْ سَوَاءٌ أَيْ الْإِسْلاَم فِي الشَّقَيْنِ (١).

وَالمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ عِنْدَهُمْ (٢) شِقُ النَّفْي، كَمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

وَزَادَ هُوَ شِقَ الإِثْبَاتِ تَقْوِيَةً لِلإِعْتِرَاضِ (٣)، وَبَدَأَ بِهِ ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى النَّفْى (٤).

(فَيَرْجِعُ (٥)) الإعْتِرَاضُ فِي ذَلِكَ (إلَى) القِسْمِ (الأَوَّلِ (١)؛ لأَنَّهُ) أَيْ

⁽١) فكلمة دار الحرب قيد لا فائدة فيه ما دام الخلاف في الضمان وعدمه، سواء كان الإتلاف في دار الحرب أم في دار الإسلام فلا فائدة لوجود هذا الوصف في العلّة، والمراد بالشقين: شقُّ إثبات الضمان، وشق نفي الضمان.

 ⁽٢) أي الحنفية؛ لأنَّهم نفوا الضمان عن المرتد إذا أتلف مال المسلم في دار الحرب أو في دار الإسلام.

⁽٣) المزيد هو قوله: إذ من أوجبة . . . إلخ، وهو ما يراه الشافعية .

⁽٤) حيث قدم إثبات الضمان وقال بعد ذلك: وكذا من نفاه.

⁽٥) في (ط): ويرجع.

⁽٦) هو عدم التأثير في الوصف.

لاَ أَثْرَ لِلتَّقْيِيدِ فِي مِثَالِ الثَّانِي بِكَوْنِهِ غَيْرَ مَرْثِيٍّ، وَإِنْ كَانَ نَفْيُ الأَثَرِ هُنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الأَصْلِ. بِالنِّسْبَةِ إِلَى الأَصْلِ.

(وَيَرْجِعُ) هَـذَا (إلَى المُنَاقَشَةِ فِي الفَرْضِ(١)، وَهُـوَ) أَيْ الفَرْضُ (تَخْصِيصُ بَعْضِ صُورِ النِّزَاعِ بِالحِجَاجِ) كَمَا فَعَلَ فِي المِثَـالِ المَـذْكُورِ ؛ إِذْ المُدَّعَى فِيهِ مَنْعَ تَزْوِيجِ المَرْأَةِ نَفْسَهَا مُطْلَقًا، وَالإِسْتِدْلاَلُ عَلَى مَنْعِـهِ بِغَيْرِ كُفْءِ(١).

(وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ) أَيْ الفَرْضِ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: لأ . . . (٣).

= للكفء أم لغيره.

فهنا الوصف الذي لا أثر له في الفرع، وفي الثاني في الأصل، وهنا الذي لا أشر له جزء الوصف وهو كلمة بغير كفء، والجزء الآخر وهو زوَّجت نفسها.

وهناك الذي لا أثر له جميع الوصف وهو كلمة غير مرثي، وهذا هو الفرق بين الثاني والرابع.

(١) في (أ): الفروض، والمراد بالفرْض الافتراض.

(٢) عند الشافعية مثلاً لا يصعُّ للمرأة أنْ تـزوِّج نفسها، سـواء كـان الـزوج كفـوا أم غيـر كفء، وعندما نذكر عدم الصحة ينبغي أنْ يطلق ويذكر الدليل لعدم الصـحة مطلقاً، وهنا جاء الوصف في العلَّة مقيداً بعدم الكفء.

فهذا القيد لا تأثير له؛ لأنَّ الحكم حصل بعدم الصحة عندهم مطلقاً، فهنا من يعترض على ذلك يناقش بأنَّا نفرض هذا القيد في صورة معينة، وهي إذا كان غير كفء ويكون الدليل عليها فقط، وهذا الفرضُ اختلف جوازه، فجوزه الجمهور سواءً بنى عليه غيره أم لم يبن.

(٣) القائل ابن فورك، البحر: ٥/ ٢٨٧، وهذا القائل منع جواز الفرض مطلقاً سواء ==

(وَثَالِثًا) يَجُوزُ (بِشَرْطِ البِنَاءِ، أَيْ بِنَاءِ غَيْرِ مَحَلِّ الفَرْضِ عَلَيْهِ) كَـأَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ بِجَامِع، أَوْ يُقَالَ: ثَبَتَ الحُكْمُ فِي بَعْضِ الصُّورِ فَلْيَثْبُتْ فِي بَاقِيهَا؛ إذْ لاَ قَائِلَ بِالفَرْقِ (١٠).

وَقَدْ قَالَ بِهِ الحَنفِيَّةُ فِي المِثَالِ المَدْكُورِ (٢)، [حَيْثُ جَوَّزُوا تَزْوِيجَهَا نَفْسَهَا مِنْ كُفْءِ](٣).

* * *

⁼ بني عليه غير أم لم يبن. تشنيف المسامع: ٢/ ١١٢.

⁽۱) والرأي الثالث: التفصيل إنْ بنى على غير صورة الفرض عليه جاز وإن لم يبن لم يجز، وهنا يمكن أن نبني عدم صحة زواجها بالكفء على عدم صحته مع غير الكفء، أو نقول: ما دام الحكم ثبت وهو عدم الصحة مع غير الكفء فيثبت في بقية الصور إذ لا فرق.

 ⁽۲) لأنهم منعوا الفرض في غير صورة ذات القيد فجوزوا زواجها من الكفء، وغير
 الكفء موقوف على إجازة الولي إذ له حق الفسخ. الهداية: ٣/ ١٧٥.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).



٥. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِحِ (القَلْبُ: وَهُوَ دَعْوَى) المُعْتَرِضِ (أَنَّ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ) المُسْتَدِلُّ (فِي المَسْأَلَةِ) المُتَنَازَعِ فِيهَا (عَلَى ذَلِكَ الوَجْهِ) فِي كَيْفِيَّةِ الإِسْتِدْلاَلِ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى المُسْتَدِلِّ (لا لَهُ إِنْ صَحَّ) ذَلِكَ المُسْتَدَلِّ كَيْفِيَّةِ الإِسْتِدْلاَلِ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى المُسْتَدِلِّ (لا لَهُ إِنْ صَحَّ) ذَلِكَ المُسْتَدَلِّ بِهِ (۱) (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُو قَوْلُنَا: إِنْ صَحَّ، أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (أَمْكَنَ بِهِ (۱) (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُو قَوْلُنَا: إِنْ صَحَّ، أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (أَمْكَنَ مَعَ القَلْبِ (تَسْلِيمُ صِحَّتِهِ) أَيْ صِحَّةِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ (۱).

(وَقِيلَ^(٣): هُوَ) أَيْ القَلْبُ (تَسْلِيمٌ لِلصَّحَّةِ مُطْلَقًا) أَيْ صِحَّةِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ، سَوَاءٌ كَانَ صَحِيحًا أَمْ لاَ^(٤).

⁽۱) هو أن يأتي المستدل بدليل صحيح يرى أنَّه دليل صحيح؛ لإثبات الحكم الذي يدعيه فيقلب المعترض عليه ذلك الدليل، ويقولُ للمستدل: دليلك هذا لا يصلح لمدلولك، بل هو صالح لي ولاعتراضي، فهنا ينقلب دليل المستدل فيكون دليلاً للمعترض وليس دليلاً للمستدل، وإن كان غير صحيح فلا فائدة في قلبه لفساده.

 ⁽٢) أي بمجرد أنْ يدعي المعترض أنَّ دليل المستدل هو لي وليس له، فإنَّ هذا الادعاء
 يعد تسليماً لصحة الدليل وإلا لما قلبه.

⁽٣) هو ظاهر كلام إمام الحرمين، وعند الجمهسور هو حجة قادحة للعلة. البحر: ٧/ ٣١٥.

⁽٤) القول الأول يشترط لاعتباره مسلماً من قبل المعترض إذا كان صحيحاً في الواقع =

(وَقِيلَ (۱) هُوَ (۱) هُوَ (١) (إفْسَادُ) لَهُ (مُطْلَقًا)؛ لِأَنَّ القَالِبَ مِنْ حَيْثُ جَعْلُهُ لَهُ عَلَى المُسْتَدِلِّ مُسَلِّمٌ لِصِحَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا، وَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْهُ لَهُ مُفْسِدٌ لَهُ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، وَعَلَى كِلاَ القَوْلَيْنِ لاَ يُذْكَرُ فِي الحَدِّ قَوْلُهُ: إِنْ صَحَّدٌ اللهَ وَاللهُ اللهُ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، وَعَلَى كِلاَ القَوْلَيْنِ لاَ يُذْكَرُ فِي الحَدِّ قَوْلُهُ: إِنْ صَحَّدٌ (٣).

(وَعَلَى المُخْتَارِ) مِنْ إمْكَانِ التَّسْلِيمِ مع القَلْبِ (فَهُوَ مَقْبُولٌ مُعَارَضَةٌ عِنْدَ التَّسْلِيمِ، قَادِحٌ عِنْدَ عَدَمِهِ (٤٠).

وَقِيلَ^(٥)) هُوَ (شَاهِدُ زُورٍ) يَشْهَدُ (لَك وَعَلَيْك) أَيُّهَا القَالِبُ [119/1] حَيْثُ سَلَّمْت فِيهِ الدَّلِيلَ وَاسْتَدْلَلْت بِهِ عَلَى خِلاَفِ دَعْوَى المُسْتَدِلِّ، فَلاَ يُقْبَلُ^(١).

وصالحاً للاستدلال فعلاً.

وعلى هذا القول: إنَّه يعد مسلماً لصحته ولو كان غير صحيح في الواقع.

⁽١) هو قول الشيرازي في اللمع: ص ٢٣٥.

 ⁽٢) أي القلب إفسادٌ لدليل المستدل، ووجه الإطلاق: أنَّ القالب بجعله على المستدل،
 فقد أفسده عليه ولو كان مسلماً لصحته وهو غير صحيح.

ولأنَّه لم يجعله دليلاً للمستدل، فإنَّهُ صار مفسداً له ولو كان صحيحاً.

⁽٣) لأنَّ كِلا القولين لا يعتد بهما الدليل صحيحاً في الواقع؛ لذا على هذين تحذف كلمة (إن صح) من التعريف؛ لأنَّ الصحة فيهما تحصل عند قول المعترض بالقلب، وليس في نفس الأمر.

⁽٤) وهو القول الأول: فالقلب مقبولٌ باعتبار معارضته؛ لـدليل المستدل إذا سلمه المعترض، وإنْ لم يسلمه فهو قادح لدليله فقط.

⁽٥) نسبة الزركشي لبعض الشافعية. البحر: ٧/ ٣٦٥.

⁽٦) أي القلب على هذا القول شاهد زور؛ لأنَّك سلمت الاستدلال به وجعلته دليلاً =



(وَهُوَ قِسْمَانِ:

الْأَوَّلُ: لِتَصْحِيحِ مَذْهَبِ المُعْتَرِضِ فِي المَسْأَلَةِ:

١. إمّا مَعَ إِبْطَالِ مَذْهَبِ المُسْتَدِلِّ) فِيهَا (صَرِيحًا كَمَا) يُقَالُ مِنْ جَانِبِ المُسْتَدِلِّ كَالشَّافِعِيِّ (فِي بَيْعِ الفُضُولِيِّ (١): عَقْدٌ) فِي حَقِّ الغَيْرِ بِلاَ وِلاَيَةٍ عَلَيْهِ (فَلاَ يَصِحُّ لَمَنْ سَمَّاهُ (٢).
 عَلَيْهِ (فَلاَ يَصِحُّ ، كَالشَّرَاءِ) أَيْ كَشِرَاءِ الفُضُولِيِّ ، فَلاَ يَصِحُ لِمَنْ سَمَّاهُ (٢).

(فَقَالَ) مِنْ جَانِبِ المُعْتَرِضِ كَالحَنفِيِّ: (عَقْدٌ، فَيَصِحُّ، كَالشَّراءِ(٣))

⁼ على خلاف دعوى المستدل؛ لذا لا يقبل هذا القادح ـ وهو القلب على هذا القول.

⁽۱) هـو من يجري عقداً من العقود عن غيره، والغير لم يوكله أو لم يكـن وليـاً لمـن عقد عنه.

⁽٢) فالبيع باطل لا ينعقد له، ولا لمن عقد عنه دون ولاية أو توكيل.

⁽٣) الشراء صار مقيساً عليه وهو أصل في القياس، فهنا قلبَ الحنفيُّ دليلَ الشافعيِّ الذي شبَّه بيع الفضوليّ بشرائه في عدم انعقاد البيع، فالحنفيُّ قلب دليل الشراء لصالحه؛ لأنَّهُ يرى صحة شراء الفضولي، فقاس بيع الفضولي في الصحة على شرائه، فالعقدُ غير باطل، بل ينعقد للفضولي لا لمن عقد له، فهنا أبطل المعترض مذهب المستدل صريحاً.

أَيْ كَشِرَاءِ الفُضُولِيِّ، فَيَصِحُّ لَهُ، وَتَلْغُو تَسْمِيتُهُ لِغَيْـرِهِ، وَهُــوَ أَحَـدُ وَجُهَـيْنِ عِنْدَنَا(۱).

٢. (أَوْ لا) مَعَ الإِبْطَالِ صَرِيحًا: (مِشْلُ) أَنْ يَقُولَ الحَنَفِيُّ المُشْتَرِطُ لِلصَّوْمِ فِي الإعْتِكَافِ: (لُبْثٌ، فَلاَ يَكُونُ بِنَفْسِهِ قُرْبَةً، كَوُقُوفِ عَرَفَةً) فَإِنَّهُ فَرْبَةٌ بِضَمِيمَةِ عِبَادَةٍ إلَيْهِ، قُرْبَةٌ بِضَمِيمَةِ عِبَادَةٍ إلَيْهِ، وَهِيَ الصَّوْمُ؛ إذْ هُوَ المُتَنَازَعُ فِيهِ(٢).

(فَيُقَالُ) مِنْ جَانِبِ المُعْتَرِضِ كَالشَّافِعِيِّ: الاِعْتِكَافُ لُبْثٌ (فَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ الصَّوْمُ كَعَرَفَةَ) لاَ يُشْتَرَطُ الصَّوْمُ فِي وُقُوفِهَا، فَفِي هَذَا^(٣) إِبْطَالٌ لِمَـذْهَبِ الخَصْمِ الَّذِي لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ فِي الدَّلِيلِ، وَهُوَ اشْتِرَاطُ الصَّوْم.

(الثَّانِي) مِنْ قِسْمَيْ القَلْبِ: القلب (لإِبْطَالِ مَذْهَبِ المُسْتَدِلِّ بِالصَّرَاحَةِ) كَأَنْ يَقُولَ الحَنفِيُّ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ: (عُضْوُ وُضُوءٍ، فَلاَ يَكْفِي) فِي مَسْحِهِ (أَقَلُ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الإِسْمُ، كَالوَجْهِ (أُ) لاَ يَكْفِي فِي غَسْلِهِ ذَلِكَ.

⁽١) ينظر: مغني المحتاج: ٢/ ٢١، والهداية: ٤/ ٨٦.

 ⁽٢) لأنّ الحنفية يشترطون الصوم مع الاعتكاف المنذور، والشافعية لا يشترطونه، إذ الحنفية قاسوه على الوقوف بعرفة لا بدّ أن يقترن معه الإحرام، فكذا اللبث لابـد أن يقرن معه الصوم.

 ⁽٣) أي قول: لا يشترط الصوم في وقوف عرفة فقد بطل اشتراط الصوم في
 الاعتكاف قياساً على عدم اشتراطه في وقوف عرفة دون أن يصرِّحَ الشافعي
 بالإبطال.

⁽٤) أي كما أنَّ الوجه لا يكفي غسل أقل ما يطلق عليه وجه، كذا مسح الرأس لا يكفي مسح أقل ما يطلق عليه رأس.

(فَيُقَالُ) مِنْ جَانِبِ المُعْتَرِضِ كَالشَّافِعِيِّ: عُضْوُ وُضُوءِ (فَلاَ يَتَقَدَّرُ عَسْلُهُ بِالرُّبُع (١).

(أَوْ بِالإِلتِزَامِ) كَأَنْ يَقُولَ الحَنفِيُّ فِي بَيْعِ الغَائِبِ: (عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَيَصِحُّ مَعَ الجَهْلِ بِالزَّوْجَةِ، أَيْ عَدَمِ ثَيَصِحُّ مَعَ الجَهْلِ بِالزَّوْجَةِ، أَيْ عَدَمِ رُؤْيَتِهَا.

(فَيُقَالُ) مِنْ جَانِبِ المُعْتَرِضِ كَالشَّافِعِيِّ: (فَلاَ يُشْتَرَطُ) فِيهِ (خِيَارُ الرَّوْيَةِ، كَالنَّكَاحِ) وَنَفْيُ الإِشْتِرَاطِ يَلْزَمُهُ نَفْيُ الصِّحَةِ؛ إذْ القَائِلُ بِهَا(٢) يَقُولُ بِالإِشْتِرَاطِ.

(وَمِنْهُ) أَيْ مِنْ القَلْبِ فَيُقْبَلُ (خِلاَفًا لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرِ البَاقِلاَّنِيِّ فِي رَدِّهِ (قَلْبُ المُسَاوَاةِ، مِثْلُ) قَوْلِ الحَنَفِيِّ فِي الوُضُوءِ وَالغُسْلِ: (طَهَارَةٌ بِالمَائِعِ، فَلاَ تَجِبُ فِيهَا النِيَّةِ، كَالنَّجَاسَةِ) لاَ تَجِبُ فِي الطَّهَارَةِ عَنْهَا النَيَّةُ، بِخِلاَفِ التَّيَمُّمِ تَجِبُ فِيهِ النَّيَّةُ.

(فَنَقُولُ) نَحْنُ: مُعْتَرِضِينَ (فَيَسْتَوِي جَامِدُهَا وَمَاثِعُهَا) أَيْ الطَّهَارَةِ (كَالنَّجَاسَةِ) يَسْتَوِي جَامِدُهَا وَمَاثِعُهَا فِي حُكْمِهَا السَّابِقِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ وَجَبَتْ النَّيَّةُ فِي التَّيَمُّم، فَتَجِبُ فِي الوُضُوءِ وَالغُسْلِ.

⁽۱) فهنا الشافعيُّ قلبَ تشبيه الحنفي الرأس بالوجه في عدم الاكتفاء بجزء منه، فأبطله وحوَّلَه لصالحه في هذا التشبيه: بأنَّه لا يتقيَّد مسح الرأس بالربع كالوجه لا يتقيَّد غسله بالربع، وهذا الإبطال كان من قبل الخصم صراحة.

⁽٢) أي بالصّحة، أي من يقول: يصعُّ بيع الغائب بشرط خيار الرؤية مع هذا العقد؛ لتمامه.

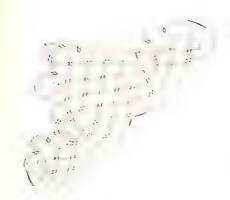
وَوَجْهُ التَّسْمِيَةِ بِالمُسَاوَاةِ وَاضِحٌ مِنْ المِثَالِ('').
وَالْقَاضِي يَقُولُ فِي رَدِّهِ: وَجْهُ اسْتِدْلاَلِ القَالِبِ فِيهِ غَيْرُ وَجْهِ اسْتِدْلاَلِ
المُسْتَدِلُ ('').

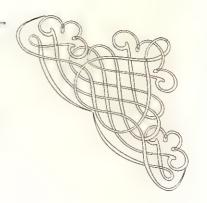
* * *

⁽۱) أي كما أنَّ غسل النجاسة الجامدة والمائعة لا تحتاج إلى نية، كذلك الطهارة من الحدث ينبغي أن يتساوى المطهر المانع وهو الماء والجامد وهو الصعيد، فتجب النية في الوضوء كما أوجبتموها في التيمم.

⁽٢) أي يرى القاضي عدم المساواة بين ما قالمه المستدلُّ وما قال به القالب؛ لأنَّ الحكم في الأصل وهو عدم احتياج غسل النجاسة إلى النية، والقالِبُ يرى إثبات النية للوضوء كالتيمم، فالمستدلُّ ينفي، والمعترض يثبت وهما مختلفان.

ويرى الجمهور جواز الاعتراض؛ لأنَّ الجامع هو التسوية بين المائع والجامد في الأصل والفرع، ولا يضر اختلافهما من حيث الثبوت والنفي.





[القول بالموجب]

7. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِحِ (القَوْلُ بِالمُوجَبِ(')، وَشَاهِدُهُ) قَوْلَهُ تَعَالَى: (﴿ وَلِلّهِ ٱلْعِنَّةُ وَلِرَسُولِهِ ﴾ فِي جَوَابِ: ﴿ لَيُخْرِجَكَ ٱلْأَعَزَّمِنْهَا ٱلْأَذَلُ ﴾) المَحْكِيِّ عَنْ المُنَافِقِينَ، أَيْ صَحِيحٌ ذَلِكَ، لَكِنْ هُمْ الأَذَلُ، وَاللهُ وَرَسُولُهُ الأَعَزُّ، وَقَدْ أَخْرَجاهُمْ.

(وَهُوَ تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مَعَ بَقَاءِ النَّزَاعِ) بِأَنْ (٢) يَظْهَرَ عَدَمُ اسْـتِلْزَامِ الـدَّلِيلِ لِمَحَلِّ النِّزَاعِ.

(كَمَا يُقَالُ فِي) القِصَاصِ بِقَتْلِ (المُثَقَّلِ) مِنْ جَانِبِ المُسْتَدِلِّ كَالشَّافِعِيِّ: (قُتِلَ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا، فَلاَ يُنَافِي القِصَاصَ، كَالإِحْرَاقِ) بِالنَّارِ لاَ يُنَافِي القِصَاصَ.

(فَيُقَالُ) مِنْ جَانِبِ المُعْتَرِضِ كَالحَنفِيِّ (سَلَّمْنَا عَدَمَ المُنَافَاةِ) بَيْنَ

⁽۱) بضم الميم وفتح الجيم _ أي المعترض يقول بمقتضى الدليل وما ينتج عنه ، ولكن يبقى النزاع فيما استدل له بالدليل: بأنَّ هذا الدليل غير منطبق على ما استدل به المستدل، أي الدليل يقول به المعترض ولكنَّه يحوِّله إلى محل آخر غير محل النزاع.

⁽٢) في (ط): بل.

القَتْلِ بِالمُثْقَلِ وَبَيْنَ القِصَاصِ (وَلَكِنْ لِمَ قُلْت) إِنَّ القَتْلَ بِالمُثَقَّلِ (يَقْتَضيِيهِ) أَيْ القِصَاصَ، وَذَلِكَ مَحَلُّ النِّزَاعِ، وَلَمْ يَسْتَلْزِمْهُ الدَّلِيلُ^(۱).

(وَكَمَا يُقَالُ) فِي القِصَاصِ بِالقَتْلِ بِالمُثَقَّلِ أَيْضًا (التَّفَاوُتُ فِي الوَسِيلَةِ) مِنْ آلاَتِ القَتْلِ وَغَيْرِهِ (لاَ يَمْنَعُ القِصَاصَ، كَالمُتَوَسَّلِ إلَيْهِ) مِنْ قَتْلِ^(١٧)، وَقَطْع، وَغَيْرِهِمَا لاَ يَمْنَعُ تَفَاوُتُهُ القِصَاصَ (٣).

(فَيُقَالُ) مِنْ جَانِبِ المُعْتَرِضِ: (مُسَلَّمٌ) أَنَّ التَّفَاوُتَ فِي الوَسِيلَةِ لاَ يَمْنَعُ القِصَاصَ، فَلَيْسَ بِمَانِعِ مِنْهُ (وَ) لَكِنْ (لاَ يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَالِ مَانِعٍ ('') انْتِفَاءُ المَوَانِعِ، وَوُجُودُ الشَّرَائِطِ وَالمُقْتَضِي) وَثُبُوتُ القِصَاصِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى جَمِيع ذَلِكَ.

(وَالمُخْتَارُ: تَصْدِيتُ المُعْتَرِضِ فِي قَوْلِهِ) لِلْمُسْتَدِلِّ (لَيْسَ هَذَا) أَيْ اللَّذِي نَفَيْتَهُ بِالشُعْدَ لَالِك تَعْرِيضًا بِي: مِنْ مُنَافَاةِ القَتْلِ بِالمُثَقَّلِ بِالقِصَاصِ

⁽۱) أي يقول مثل الحنفي نحن نقول: بأنَّه لا منافاة بين القصاص والقتـل بالمثقـل، ولكنْ كان عليك أن تقول يا شافعي: إنَّ القتل بالمثقل لا يقتضي القصاص، والـدليل وهو عدم المنافاة لا يستلزم وجوب القصاص بالمثقل.

⁽٢) في (أ): قبل.

 ⁽٣) أي كما أنَّ ما يتوصل إليه بآلات القتال يتنوع الى قتل وقطع، ولا يمنع هذا التنوع القصاص، كذا لا يمنع تنوع الوسيلة وهي آلة حصول القصاص.

⁽٤) وهو هنا المانعُ من القصاص التفاوت في الوسيلة، فإذا قلنا بإبطال كونه مانعاً فهناك موانع أخرى تمنع القصاص بالمثقل، أو أنَّ هناك شروطاً للقصاص لم توجد، أو وجود مقتضى وهو منتف؛ لذا لا قصاص لانتفاء وجود الشروط أو المقتضي أو لوجود موانع أخرى تمنعه، فإبطال هذا المانع لا يستلزم ثبوت القصاص.

(مَأْخَذِي) فِي نَفْيِ القِصَاصِ بِهِ (١)؛ لأَنَّ عَدَالَتَهُ تَمْنَعُهُ مِنْ الكَذِبِ فِي ذَلِكَ. وَيَ لَلْكَ وَقِيلَ (٢): لاَ يُصَدَّقُ إلاَّ بِبَيَانِ مَأْخَذِ آخَرَ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُعَانِدُ بِمَا قَالَهُ.

(وَرُبَّمَا سَكَتَ المُسْتَدِلُ عَنْ مُقَدَّمَةٍ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ مَخَافَةَ المَنْعِ) لَهَا لَوْ صَرَّحَ بِهَا (فَيَرِدُ) بِسُكُوتِهِ عَنْهَا (القَوْلُ بِالمُوجَبِ).

كَمَا يُقَالُ فِي اشْتِرَاطِ النَّيَةِ فِي الوُضُوءِ وَالغُسْلِ: مَا هُوَ قُرْبَةٌ يُشْتَرَطُ^(٣) فِي الوُضُوءُ وَالغُسْلُ قُرْبَةً .

فَيَقُولُ المُعْتَرِضُ: مُسَلِّمٌ أَنَّ مَا هُوَ قُرْبَةٌ يُشْتَرَطُ فِيهِ النَّيَّةُ، وَلاَ يَلْزَمُ اشْتِرَاطُهَا فِي الوُضُوءِ وَالغُسْلِ.

فَإِنْ صَرَّحَ المُسْتَدِلُّ بِأَنَّهُمَا قُرْبَةٌ، وَرَدَ عَلَيْهِ مَنْعُ ذَلِكَ (٥)، وَخَرَجَ عَنْ

⁽۱) أي إذا قال الحنفي المعترض للشافعي المستدل: إنَّ قولك: لا منافاة بين القتل بالمثقل والقصاص الذي عرضت بي ضدي ليس هذا مأخذي لتعرض باستدلالك بي، بل لي مأخذٌ آخر، فإنَّهُ لا يكذب؛ لأنَّهُ عدل.

⁽٢) لم أعثر على قائله، أي لا يصدق بقوله: ليس هذا مأخذي ما لم يبين المأخذ الذي اعتمده وربما يدعى ذلك عناداً.

⁽٣) في (أ): فيشترط.

⁽٤) هذه الكبرى، والصُّغرى قوله: وهي الوضوء والغسل قربة، ويكون الشكل على ما يأتي:

الوضوء والغسل قربة _ وما هو قربة يشترط فيه النية كالصلاة _ والنتيجة فالوضوء والغسل يشترط فيهما النية.

⁽٥) بأن يقول المعترضُ: أمنعُ كون الوضوء والغسل قربة، فهنا عارضهُ بالمنع لا بالقول بالموجب.

القَوْلِ بِالمُوجَبِ.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: غَيْرِ مَشْهُورَةٍ، عَنْ المَشْهُورَةِ^(۱)، فَهِيَ كَالمَذْكُورَةِ، فَلاَ يَتَأَتَّى فِيهَا القَوْلُ بِالمُوجَبِ^(۲).

* * *

(١) في (ط): المشهور.

⁽٢) بل يعارضها بالمنع وكأنَّها مذكورة مع المقدمة الأخرى.



٧. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِ ِ (القَدْحُ فِي المُنَاسَبَةِ) أَيْ مُنَاسَبَةِ الوَصْفِ المُعَلَّلِ بِهِ (۱) (وَفِي صَلاَحِيَّةِ إِفْضَاءِ الحُكْم إلَى المَقْصُودِ (٢) مِنْ شَرْعِهِ المُعَلَّلِ بِهِ (وَالظُّهُورِ) لَهُ: بِأَنْ يَنْفِي كُلاً مِنْ الأَرْبَعَةِ.

(وَجَوَابُهَا) أَيْ جَوَابُ القَدْحِ فِيهَا (بِالبَيَانِ) لَهَا(٣).

(١) بأن يقول المعترض: هذا الوصفُ غير مناسب للحكم، أي ليس منه مصلحة، بل مفسدة.

راجع ابطال الوصف: (١١٠٨/٣)، وانخرام المناسبة، (١١٣٠/٣).

(٢) الأوضح أن يكون التعبير هكذا: (وفي صلاحية الحكم لإفضائه للمقصود).

(٣) فعلى المستدلِّ أن يبيَّن صلاحية الحكم؛ لإفضائه إلى المقصود، كما مثَّل الشَّارح بتحريم المصاهرة.

وأن يبين انضباط الوصف، مثل: المشقّة في جواز رخصة السفر فإنّها غير منضبطة، فيجب المستدل ببيان أنها منضبطة بحسب سببها وهو السفر، فإنّـهُ منضبطٌ وإن كانت المشقّة ليست منضبطة.

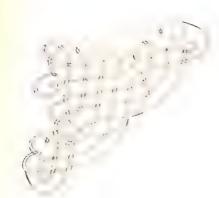
وفي عدم الظهور إذا اعترض به المعترض فعلى المستدلِّ أن يبيَّن الظهور مثل: علَّة صحة البيع هو الرضى بدفع السلعة للمشتري، ورضى المشتري بدفع الثمن =

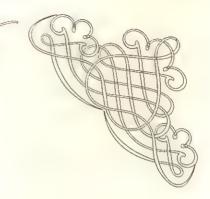
مِثَالُ الصَّلاَحِيَّةِ المُحْتَاجَةِ إلَى البَيَانِ أَنْ يُقَالَ: تَحْرِيمُ [أ/١٢٠] المَحْرَمِ بِالمُصَاهَرَةِ مُؤَبَّدًا صَالِحٌ لأَنْ يُفْضِيَ إلَى عَدَمِ الفُجُورِ بِهَا المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ التَّحْرِيمِ.

فَيُعْتَرَضُ: بِأَنَّهُ لَيْسَ صَالِحًا لِذَلِكَ، بَلْ لِلإِفْضَاءِ إِلَى الفُجُورِ، فَإِنَّ النَّفْسَ مَاثِلَةٌ إِلَى المَمْنُوع.

فَيُجَابُ: بِأَنَّ تَحْرِيمَهَا المُؤَبَّدَ يَسُدُّ بَابَ الطَّمَعِ فِيهَا؛ بِحَيْثُ تَصِيرُ غَيْرَ مُشْتَهَاةٍ، كَالأُمِّ.

للبائع، بأنَّ الرضا غير ظاهر.
 فيجيبُ المستدلُّ ببيان الظهور في صيغة العقد الدالة على الرضا.





[الفَرْقُ]

٨. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِحِ (الفَرْقُ) بَيْنَ الأَصْلِ وَالفَرْعِ.
 (وَهُوَ رَاجِعٌ (١) إلَى المُعَارَضَةِ فِي الأَصْلِ، أَوْ الفَرْعِ.

وَقِيلَ^(۱): إلَيْهِمَا) أَيْ إِلَى المُعَارَضَتَيْنِ فِي الأَصْلِ وَالفَرْعِ (مَعَا^(۱)) ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الأَوَّلِ⁽¹⁾ إِبْدَاءُ خُصُوصِيَّةٍ فِي الأَصْلِ تُجْعَلُ شَرْطًا لِلْحُكْمِ: بِأَنْ تُجْعَلَ مِنْ عِلَّيهِ، أَوْ إِبْدَاءُ خُصُوصِيَّةٍ فِي الفَرْعِ تُجْعَلُ مَانِعًا مِنْ الحُكْمِ (٥)، وَعَلَى مِنْ عِلَّتِهِ، أَوْ إِبْدَاءُ خُصُوصِيَّةٍ فِي الفَرْعِ تُجْعَلُ مَانِعًا مِنْ الحُكْمِ

⁽١) في (ب): رجع.

⁽٢) يعزى إلى ابن سريج واختاره أبو إسحاق. تشنيف المسامع: ٢/ ١٢٢.

⁽٣) أي بعد أن يقيسَ المستدلُّ الفرع على الأصل بعلة يقول المعترض: هذا قياس مع الفارق، أي لا يمكن قياس الفرع على هذا الأصل؛ لوجود فارق بينهما يمنع القياس.

⁽٤) الأول: هو المعارضة بالأصل أو الفرع، والثاني: هو المعارضة في الأصل والفرع معا.

⁽٥) أي أن تكون في الأصل خصوصية فيه ينبني عليها الحكم وفي فقدها لا يحصل الحكم، وهذه الخصوصية مفقودة في الفرع فلا يمكن أن تقاس على الأصل العدم التماثل من كل وجه.

الثَّانِي إِبْدَاءُ الخُصُوصِيَّتَيْن مَعًا.

مِثَالُهُ عَلَى الأَوَّلِ بِشِقَيْهِ أَنْ يَقُولَ الشَّافِعِيُّ: النِّيَّةُ فِي الوُّضُوءِ وَاجِبَةٌ كَالتَّيَمُّم بِجَامِع الطَّهَارَةِ عَنْ حَدَثِ(١).

فَيَعْتَرِضُ الحَنَفِيُّ: بِأَنَّ العِلَّةَ فِي الأَصْلِ الطَّهَارَةُ بِالتُّرَابِ^(٢).

وَأَنْ يَقُولَ الحَنَفِيُّ: يُقَادُ المُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ، كَغَيْرِ المُسْلِمِ بِجَامِعِ القَتْسِلِ العَمْدِ العُدْوَانِ.

فَيَعْتَرِضُ الشَّافِعِيُّ: بِأَنَّ الإِسْلاَمَ فِي الفَرْعِ مَانِعٌ مِنْ القَوَدِ^(٣).

وَقَدْ ذَكَرَ الآمِدِيُّ - الذَّاكِرُ لِرُجُوعِ الفَرْقِ إلَى مَا تَقَدَّمَ -: ﴿أَنَّ مِنْ مُسَمَّى المُعَارَضَةِ فِي الغِلَّةِ، وَمِنْ مُسَمَّى المُعَارَضَةِ فِي الغَلَّةِ، وَمِنْ مُسَمَّى المُعَارَضَةِ فِي الفَيْعِ المُعَارَضَةِ فِي الفَيْعِ مِنْ الحُكْمِ (﴿ اللَّهُ مَا لَهُ مُعْنَى المُصَنَّفُ ، فَأَحَالَ مَعْنَى الفَرْعِ إِبْدَاءَ مَانِعٍ مِنْ الحُكْمِ (﴿ أَنَ اللَّهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مُعْنَى المُصَنَّفُ ، فَأَحَالَ مَعْنَى

وكذا إذا وجدت خصوصية في الفرع تمنعُ الحكم وهي غير موجودة في الأصل،
 فلا يمكنُ قياسه على الأصل؛ لعدم التساوي.

 ⁽١) فالوضوء فرع، والتيمم أصل، والعلّة كونهما طهارة عن حدث، والحكم وجوب النية في الوضوء قياساً على وجوبها بالتيمم.

 ⁽٢) ولكون تراباً وهو غير مطهر طبيعة يحتاج إلى وجوب النية، ولا وجود لهذه
 الخصوصية في الوضوء؛ لأنّة بالماء وهو مطهر طبيعة.

⁽٣) الأصل: أن يُقصَّ من يقتل مسلماً ولو كان القاتل غير مسلم، والفرعُ: المسلم إذا قتل الذمي، بجامع القتل العمد العدوان، والحكم وجوب القصاص، فالفارق هو أنَّ إسلام القاتل هو مانعٌ من القصاص، فالقياسُ يكون مع الفارق بين الأصل والفرع.

⁽٤) الإحكام: ١٠٨/٤.

الفَرْقِ عَلَى مَا لَمْ يَذْكُرْهُ، بِخِلاَفِ الآمِدِيِّ (١).

(وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ) أَيْ الفَرْقَ (قَادحٌ، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّـهُ سُــؤَالاَنِ (٢)؛ بِنَـاءً عَلَى القَوْلِ الثَّانِي فِيهِ؛ لأَنَّهُ يُؤَثِّرُ فِي جَمْع المُسْتَدِلَ (٣).

وَقِيلَ (٤): لا يُؤثِّرُ فِيهِ.

وَقِيلَ^(٥): لاَ يُؤَثِّرُ عَلَى القَوْلِ بِأَنَّهُ سُؤَالاَنِ؛ لأِنَّ جَمْعَ الأَسْئِلَةِ المُخْتَلِفَةِ غَيْرُ مَقْبُولٍ.

وَسَكَتَ المُصَنَّفُ عَنْ جَوَابِ الفَرْقِ.

وَمِمًّا يُجَابُ بِهِ: مَنْعُ كَوْنِ المُبْدَى فِي الأَصْلِ جُزْءًا مِنْ العِلَّةِ (١٦)، وَفِي الفَرْعِ مَانِعًا مِنْ الحُكْمِ.

⁽۱) أي أنَّ الآمدي قبل أنْ يقول: الفرقُ راجعٌ إلى المعارضة في الأصل أو الفرع مهَّدَ له بذكر وجه الفرق في الأصل والفرع، وكما هو موجود في عبارته التي نقلها الشَّارح، والشَّارح لم يذكر ما مهد به الآمدي.

⁽٢) أي اعتراضان: اعتراض على الأصل واعتراض على الفرع، وسمي الاعتراض سؤالان؛ لأنَّ كل اعتراض يحصل بسؤال من المعترض.

 ⁽٣) أي الاعتراض بالفرق يصح أن يكون قادحاً بدليل أنَّه يـؤثر على جمـع المسـتدل
 ـأي جمعه بين الفرع والأصل في الحكم _ فيبطل قياسه .

⁽٤) هو قول للجدليين. البحر المحيط: ٧/ ٣٨٠.

⁽٥) هو قول ابن سريج. البحر المحيط: ٧/ ٣٨٥.

⁽٦) المراد بالمبدى: هو كلمة أنَّ المطهِّر هو ترابٌ فهو ليس جزء من العلَّة، بل هو شرط خارج عنها فلا يقدح في العلَّة، وفي الفرع المانع ليس مانعاً للعلة ليؤثر عليها، بل هو مانع للحكم، وإذا اجتمع المانعُ والعلة رجح جانب المانع.

وَمَهَّدَ المُصَنِّفُ لِمَسْأَلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالفَرْقِ بِقَوْلِهِ (١):

(وَ) الصَّحِيحُ (أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَعَدُّهُ الأُصُولِ) بِفَرْعٍ وَاحِدٍ: بِأَنْ يُقَاسَ عَلَى كُلِّ مِنْهَا (لِلإِنْتِشَارِ) أَيْ انْتِشَارِ البَحْثِ فِي ذَلِكَ (وَإِنْ جُوِّزَ عِلْتَانِ) لِمَعْلُولٍ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ (٢): يَجُوزُ التَّعَدُّدُ مُطْلَقًا، وَقَدْ لاَ يَحْصُلُ انْتِشَارٌ (٣).

(قَالَ المُجِيزُونَ) لِلتَّعَدُّدِ (ثُمَّ) عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِهِ (لَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الفَـرْعِ وَأَصْلٍ مِنْهَا كَفَى) فِي القَدْحِ فِيهَا؛ لأِنَّهُ يُبْطِلُ جَمْعَهَا(١٠) المَقْصُودَ.

وَقِيلَ (٥): لا يَكْفِي؛ لإسْتِقْلاَلِ كُلِّ مِنْهَا(٦).

(وَثَالِثُهَا) يَكْفِي (إِنْ قَصَدَ الإِلْحَاقَ بِمَجْمُوعِهَا)؛ لأَنَّهُ يُبْطِلُهُ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا قَصَدَ بِكُلِّ مِنْهَا (٧).

⁽١) في (أ) و(ب) و(ج): (قوله) وما ذكرته هو الصواب.

⁽٢) منهم الصفي الهندي. تشنيف المسامع: ٢/ ١٢٢.

 ⁽٣) مثال قياس فرع على أصلين: قياس الزبيب على التّمر بجمع الطعم والحلاوة،
 وعلى القمح بجامع الطعم والغذاء، فيكونُ الزبيب ربوياً قياساً على هذين
 الأصليين.

فإذا اعترض المعترضُ على قياسه على التمر بالفرق بين التمر والزبيب بأنَّ التمر يستخرجُ منه الدبس وليس الزبيب كذلك، فهنا حصل الفرق في قياسه على أصل، فعلى قول المجيزين بطل قياسه على الأصلين.

⁽٤) المراد بالجمع دائماً هو قياس الفرع على الأصل في الحكم لعلة تجمع بينهما.

⁽٥) لم أعثر على قائله.

⁽٦) أي يبقى القياس سليماً ما دام لم يفرق بين الفرع وأصله الثاني.

⁽٧) أي بمجموع الأصلين مجتمعة لا بكل أصل، فهنا يحصلُ البطلان في قياسه على =

(ثُمَّ فِي اقْتِصَارِ المُسْتَدِلِّ عَلَى جوابِ أَصْلِ وَاحِدٍ) مِنْهَا حَيْثُ فَرَّقَ المُعْتَرِضُ بَيْنَ جَمِيعِهَا (قَوْلاَنِ):

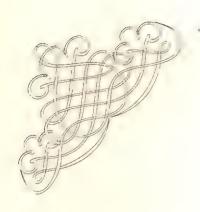
قِيلَ (١): يَكْفِي؛ لِحُصُولِ المَقْصُودِ بِالدَّفْعِ عَنْ وَاحِدِ مِنْهَا. وَقِيلَ (٢): لاَ يَكْفِي؛ لاَنَهُ التَزَمَ الجَمِيعَ، فَلَزِمَهُ الدَّفْعُ عَنْهُ (٣).

الأصلين وينسبُ للصفي الهندي من الشافعية. تشنيف المسامع: ٢/ ١٢٣.

⁽١) قول للحنابلة. الكوكب المنير: ١٤/ ٣١.

⁽٢) لم أعثر على قائله.

⁽٣) أي إذا فرَق المعترض بين الفرع وبين أصليه فهل يكفي من المعترض الإجابة على أصل واحد، أو لا بدَّ من الإجابة على كلِّ اعتراض حاصل على بقية الاعتراضات؟ قولان.



[فُسَادُ الوَضْع]

٩. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِحِ (فَسَادُ الوَضْعِ: بِأَنْ لاَ يَكُونَ الدَّلِيلُ عَلَى الهَيْئَةِ الصَّالِحَةِ لاِعْتِبَارِهِ فِي تَرْتِيبِ الحُكْمِ) عَلَيْهِ، كَأَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِضِدِّ الهَيْئَةِ الصَّالِحَةِ لاِعْتِبَارِهِ فِي تَرْتِيبِ الحُكْمِ) عَلَيْهِ، كَأَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِضِدِّ ذَلِكَ الحُكْمِ، أَوْ نَقِيضِهِ (كَتَلَقَّي (١) التَّخْفِيفِ مِنْ التَّغْلِيظِ، وَالتَّوْسِيعِ مِنْ ذَلِكَ الحُكْمِ، أَوْ نَقِيضِهِ (كَتَلَقَي (١) التَّخْفِيفِ مِنْ التَّغْلِيظِ، وَاللَّوْسِيعِ مِنْ التَّغْلِيظِ، وَالإِثْبَاتِ مِنْ النَّفْيِ) وَعَكْسُهُ (١).

الأَوَّلُ^(٣) (مِشْلُ) قَوْلِ الحَنَفِيَّةِ: (القَسُّلُ) عَمْدًا (جِنَايَةٌ عَظِيمَةٌ، فَلاَ يُكَفِّرُ) أَيْ لاَ تَجِبُ لَهُ كَفَّارَةٌ (كَالرَّدَّةِ) فَعِظَمُ الجِنَايَةِ يُنَاسِبُ تَغْلِيظَ الحُكْمِ لاَ تَجْفِيفَهُ بِعَدَم وُجُوبِ الكَفَّارَةِ.

وَالثَّانِي (٤) مِثْلُ قَوْلِهِمْ: الزَّكَاةُ وَجَبَتْ عَلَى وَجْهِ الإِرْتِفَاقِ؛ لِدَفْع

⁽١) أي استنباط وأخذ حكم على وجه التخفيف من الدليل يقتضي التغليظ.

⁽٢) وهو استنباط النفي من الإثبات.

 ⁽٣) هو استنباطُ حكم مخفَّف من دليل مغلَّظ _ وهذا مثال للضدًّ؛ لأنَّ التخفيف
 مضاد للتضييق.

فنفيُ التكفير عن القتل العمد تخفيف مبنيٌّ على جريمة تقتضي تغليظ الحكم بوجوبها، فالمعترض يقدح بذلك.

⁽٤) التوسيع فيما يقتضى التضييق، وهما أيضاً ضدان.

الحَاجَةِ، فَكَانَتْ عَلَى التَّرَاخِي، كَالدِّيَةِ عَلَى العَاقِلَةِ، فَالتَّرَاخِي المُوسِّعُ الحَّاسِمُ لا يُناسِبُ دَفْعَ الحَاجَةِ المُضَيَّقَ.

وَالرَّابِعُ(۱): كَأَنْ يُقَالَ فِي المُعَاطَاةِ فِي المُحَقَرِ: لَمْ يُوجَدْ فِيهَا سِوَى الرِّضَا، فَلاَ يَنْعَقِدُ بِهَا بَيْعٌ، كَمَا فِي غَيْرِ المُحَقَّرِ، فَالرِّضَا الَّذِي هُوَ مَنَاطُ البَيْعِ لِنَّاسِبُ(۲) الإنْعِقَادَ لاَ عَدَمَهُ(۱).

فيقول الحنفي: ما دام أنَّ المعاطاة علامة الرضا فالمفروض بكم نفي انعقاد البيع في المحقرة _ كما نفيتموه في غير المحقرة _ لعلَّة الرضا في الكلِّ فيستويان في النفى.

فهنا بني نفي العقد في المعطاة في غير المحقّر على ثبوتها في المحقّر، والمفروض إثباته في غير المحقر كالمحقر.

ومثال الثالث: وهو بناء إثبات الحكم من النفي، مثال ذلك: أنْ يقال: المعاطاة في غير المحترم لم يوجد فيها مع الرضا صيغة العقد فينعقد بها البيع كما في المحقر على القول بانعقاده بها.

فعدم الصيغة يناسب عدم الانعقاد في المحقر لا الانعقاد، فهذا البناء المخالف يعدُّ قدحاً لفساد البناء.

⁼ فحاجة الفُقراء تقتضي عدم التوشُع في التراخي في دفعها، فيقدحُ المعترض على ذلك بأنَّه ينبغي أن يكون الحكم مضيقاً مثل دليله وهو دفع حاجة الفقراء.

⁽١) الرابع هو قوله: وعكسه أي عكس أخذ النَّفي من الإثبات الـذي هـو الثالث، والعكسُ هو أخذ الإثبات من النفي.

⁽٢) في (ج): مناسب.

⁽٣) الشَّافعية جوزوا بيع المعاطات في الأمور الحقيرة بعلَّة الرضى، ولـم يجوِّزوهـا بالأمور غير المحقرة.

(وَمِنْهُ) أَيْ مِنْ فَسَادِ الوَضْعِ (كَوْنُ الجَامِعِ) فِي قِيَاسِ المُسْتَدِلِّ (ثَبَتَ اعْتِبَارُهُ بِنَصَّ أَوْ إِجْمَاعٍ فِي نَقِيضِ الحُكْمِ) فِي ذَلِكَ القِيَاسِ.

مِثَالُ الجَامِعِ ذِي النَّصِّ: قَوْلُ الحَنَفِيَّةِ: الهِرَّةُ سَبُعٌ ذُو نَابٍ فَيَكُونُ سُؤْرُهُ نَجِسًا كَالكَلْبِ.

فَيُقَالُ: السَّبُعِيَّةُ اعْتَبَرَهَا الشَّارِعُ عِلَّةٌ لِلطَّهَارَةِ؛ حَيْثُ: «دُعِيَ إلَى دَارٍ فِيهَا كَلْبٌ فَامْتَنَعَ، وَإِلَى أُخْرَى فِيهَا سِنَّوْرٌ فَأَجَابَ فَقِيلَ لَهُ: فَقَالَ: السَّنَّوْرُ سَبُعٌ، رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ (١).

مِثَالُ ذِي الإِجْمَاعِ: قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الوُّضُوءِ: يُسْتَحَبُّ الإِيتَارُ فِيهِ. يُسْتَحَبُّ الإِيتَارُ فِيهِ.

فَيُقَالُ: المَسْحُ فِي الخُفِّ لاَ يُسْتَحَبُّ تَكْرَارُهُ إِجْمَاعًا فِيمَا قِيلَ، وَإِنْ حَكَى ابْنُ كَجِّ(٢): أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَثْلِيثُهُ كَمَسْحِ الرَّأْسِ.

(وَجَوَابُهُمَا) أَيْ قِسْمَيْ فَسَادِ الوَضْعِ (بِتَقْرِيرِ كَوْنِهِ كَذَلِكَ) فَيُقَرِّرُ (٣) كَوْنَ الدَّلِيلِ صَالِحًا لاِعْتِبَارِهِ فِي تَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَيْهِ.

⁽۱) مسند الإمام أحمد: ٢/ ٣٢٧، والحاكم في الطهارة: (٦٤٩) وقال عنه: صحيح. والمفروض أن يقال بنجاسة سؤر السنور؛ لأنَّهُ سبع كالكلب، ولكن إجابة النبي على لمن دعاه وفي بيته سنُّور، وقوله: هو سنور حكم بطهارة سؤره.

⁽٢) هو يوسف بن أحمد بن كج، القاضي الإمام أبو القاسم الدينوري، صاحب أبي الحسن بن قطان أحد أركان المذهب الشافعي، كان يضرب به المثل في الحفظ لمذهب الشافعي، تولى القضاة ببلده، توفي سنة (٤٠٥ه). شذرات الذهب: ٣/ ١٧٧.

⁽٣) أي المستدل.

كَأَنْ يَكُونَ لَهُ جِهَتَانِ يَنْظُرُ المُسْتَدِلُّ فِيهِ مِنْ إحْدَاهُمَا وَالمُعْتَرِضُ مِـنْ الْأُخْرَى، كَالإِرْتِفَاقِ^(١)، وَدَفْع الحَاجَةِ فِي مَسْأَلَةِ الزَّكَاةِ.

وَيُجَابَ عَنْ الكَفَّارَةِ فِي القَتْلِ: بِأَنَّهُ غُلِّظَ فِيهِ بِالقِصَاصِ، فَلاَ يُغَلَّظُ فِيهِ بِالقِصَاصِ، فَلاَ يُغَلَّظُ فِيهِ بِالكَفَّارَةِ.

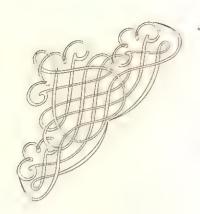
وَعَنْ المُعَاطَاةِ: بِأَنَّ عَدَمَ الإِنْعِقَادِ بِهَا^(۲) مُرَتَّبٌ عَلَى عَدَمِ [أ/١٢١] الصِّيغَةِ لاَ عَلَى الرِّضَا^(۳).

وَيُقَرِّرُ كَوْنَ الجَامِعِ مُعْتَبَرًا فِي ذَلِكَ الحُكْمِ، وَيَكُونُ تَخَلُّفُهُ عَنْهُ: بِأَنْ وُجِدَ مَعَ نَقِيضِهِ لِمَانِعٍ، كَمَا فِي مَسْحِ الخُفِّ، فَإِنَّ تَكْرَارَهُ يُفْسِدُهُ كَغَسْلِهِ.

⁽۱) المعترض يجيب: بأني بنيتُ التراخي في الزَّكاة على الارتفاق بالمالك بعدم إحْراجه بالتعجيل مع دفع الحاجة.

⁽٢) لفظ بها ساقط من: (أ) و(ب).

⁽٣) أي يجيب: بأنَّ بناءه كان على دليل صالح ومعتبر فقدَّم الانعقاد بنيته على عدم الصيغة لا على المعاطاة وهو معتبرٌ، ولكن حصل مانع من تحققه، فإنَّ عدم تكرار مسح الخفِّ قياساً على مسح الحجر بالاستجاء وهو معتبرٌ ولكن هناك مانعٌ منع من التثليث، وهو خشية تلفه بالتكرار، والمانعُ مقدَّمٌ على الدليل الموجب.



[فساد الاعتبار]

١٠ (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِحِ (فَسَادُ الإعْتِبَارِ^(١): بِأَنْ يُخَالِفَ) الـدَّلِيلُ (نَصًّا) مِنْ كِتَابِ أَوْ سُنَّةٍ (أَوْ إِجْمَاعًا).

كَأَنْ يُقَالَ فِي التَّبْيِيتِ فِي الأَدَاءِ: صَوْمٌ مَفْرُوضٌ، فَلاَ يَصِعُّ بِنِيَّةٍ مِنْ النَّهَارِ كَالقَضَاءِ.

فَيُعْتَرَضُ: بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱلصَّنَهِمِينَ وَٱلصَّنَهِمِينَ وَٱلصَّنَهِمِينَ . . . إلَحْ ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فَإِنَّهُ رَتَّبَ فِيهِ الأَجْرَ العَظِيمَ عَلَى الصَّوْمِ كَغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلتَّبْيِيتِ فِيهِ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِصِحَّتِهِ دُونهُ.

وَكَأَنْ يُقَالَ: لاَ يَصِعُ القَرْضُ فِي الحَيَوَانِ؛ لِعَدَمِ انْضِيبَاطِهِ كَالمُخْتَلِطَاتِ.

فَيُعْتَرَضُ: بِأَنَّـهُ مُخَـالِفٌ لِحَـدِيثِ مُسْلِمٍ عَـنْ أَبــِي رَافِع: ﴿أَنَّـهُ ﷺ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا وَرَدَّ رُبَاعِيًّا، وَقَالَ: إِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً (() [وَالبَكْـرُ

 ⁽١) أي فساد اعتبار الأداء بالقضاء؛ لأنَّ الآية تستلزمُ صحته دون تبيت نية، فالقولُ
 بالتبييت يخالفُ النَّص فلا اعتبار بقياسه على القضاء.

⁽٢) مسلم في المساقاة باب من استلف شيئاً فقضى خيراً منه: (٤٠٨٤).

بِفَتْحِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ^(١) الصَّغِيرَةُ مِنْ الإِبلِ، وَالرَّبَاعِيُّ (١) بِفَتْحِ الـرَّاءِ ــ مَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ](١).

وَكَأَنْ يُقَالُ: لاَ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُغَسِّلَ زَوْجَتَهُ المَيَّتَةَ؛ لِحُرْمَةِ النَّظَرِ إلَيْهَا كَالأَجْنَبِيَّةِ.

فَيُعْتَرَضُ: بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلإِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ فِي تَغْسِيلِ عَلِيٍّ فَاطِمَةَ السُّكُوتِيِّ فِي تَغْسِيلِ عَلِيٍّ فَاطِمَةَ

(وَهُوَ (٥) أَعَمُّ مِنْ فَسَادِ الوَضْعِ (٦))؛ لِصِدْقِهِ حَيْثُ يَكُونُ الدَّلِيلُ عَلَى

- (١) لفظ (الموحدة) ساقط من: (أ) و(ب).
 - (٢) لفظ (الرباعي) ساقط من: (ب).
- (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب) مع زيادة (الشتماله على القدر) و (رخص في السلم).
- (٤) البيهقي في المعرفة في الجنائز باب غسل المرأة زوجها والزوج امرأته. السنن الكبرى: ٧٣٦١_٧٣٦١.
 - (٥) أي فساد الاعتبار.
- (٦) الواقع أنَّ بينهما عموماً وخصوصاً من وجه يجتمعان في بعض الأمور وينفردُ فساد الوضع في أمور فقط، وينفردُ فساد الاعتبار في أمور فقط.

مثال اجتماعهما: طهارة سؤر السنور تخفيف بني على دليلٍ فيه تغليظ وهو كونه سبعاً يقتضي نجاسة سؤره، وأيضاً هو مخالف للنص وهو قوله على «السنور سبع».

فهنا اجتمع فساد الوضع؛ لأنَّ الدليل جاء على غير هيئته الصالحة؛ لاعتباره وأيضاً مخالفٌ للنص.

ومثال فساد الاعتبار فقط: عدمُ صحَّة القرض بالحيوان؛ لعدم انضباط فهو =

الهَيْئَةِ الصَّالِحَةِ لِتَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَيْهِ.

(وَلَهُ) أَيْ لِلْمُعْتَرِضِ بِفَسَادِ الإعْتِبَارِ (تَقْدِيمُهُ عَلَى المُنُوْعَاتِ^(۱)) فِي المُقَدِّمَاتِ (وَتَأْخِيرُهُ) عَنْهَا (۱)؛ لِمُجَامَعَتِهِ لَهَا مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.
وَالتَّأْخِيرِ.

(وَجَوَابُهُ: الطَّعْنُ فِي سَنَدِهِ) أَيْ سَنَدِ النَّصِّ: بِإِرْسَالٍ أَوْ غَيْرِهِ^(٣) (أَوْ المُعَارَضَةُ لَهُ) بِنَصِّ آخَرَ، فَيَتَسَاقَطَانِ، ويَسْلَمُ الأَوَّلُ^(٤) (أَوْ مَنْعُ الظُّهُ ورِ^(٥)) لَهُ فِي مَقْصِدِ المُعْتَرِضِ (أَوْ التَّأُويلُ) لَهُ بِدَلِيلِ^(١).

مخالف لنص استقراضه على بكراً ورده رباعياً، ولكنه معتبر من حيث بناء الحكم
 عليه .

ومثال فساد الوضع فقط: ما تقدم من أمثلة من التراخي في الزكاة وبيع المعطاة في المحقّر.

⁽١) أي يعترض أولاً بفساد الاعتبار، ثم بعد ذلك يقول أمنع هذه المقدمة أو هذا الدليل.

⁽٢) أي يقول أمنع هذه المقدمة، أو هذا الدليل ثم يمنع بفساد الاعتبار.

 ⁽٣) يقول في الحديث الآحادي هذا مرسل أو منقطع أو شاذ، فَيسلَمُ الاستدلال.

⁽٤) كأنْ يعارض قوله السنور سبع، بأنَّه ﷺ أمال الإناء للهرَّة لتشربَ الماء منه، وهـو دالٌ على طهارة سؤرها، فإذا عورض، ترك النصان، وسلم دليل المستدل.

 ⁽٥) مثل آية الصائمون والصائمات ليس ظاهراً في عدم تبييت النية.

 ⁽٦) كأنْ يكون النّص الذي أثبت به مخالفته للدليل ليس على ظاهره، بل هو مؤول
 بكذا أو يراد به كذا.



١١. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِحِ (مَنْعُ عِلِيَّةِ الوَصْفِ) أَيْ مَنْعُ كَوْنِهِ العِلَّةِ (وَيُسَمَّى المُطَالَبَةَ بِتَصْحِيحِ العِلَّةِ (١).

وَالْأَصَحُّ: قَبُولُهُ) وَإِلاَّ لأَدَى الحَالُ إِلَى تَمَسُّكِ المُسْتَدِلِّ بِمَا شَاءَ مِنْ الأَوْصَافِ؛ لأَمْنِهِ المَنْعَ.

وَقِيلَ ("): لاَ يُقْبَلُ ؛ لإَدَائِهِ إلَى الإنْتِشَارِ بِمَنْع كُلِّ مَا يَدَّعِي عِلِّيَّتَهُ.

(وَجَوَائِهُ: بِإِثْبَاتِهِ) أَيْ بِإِثْبَاتِ كَوْنِهِ العِلَّةَ بِمَسْلَكِ مِنْ مَسَالِكِهَا المُتَقَدِّمَةِ (٣).

١ - (وَمِنْهُ) أَيْ مِنْ المَنْعِ مُطْلَقًا (مَنْعُ وَصْفِ العِلَّةِ) أَيْ مَنْعُ أَنَّهُ مُعْتَبَرٌ فِيهَا، وَهُوَ مَقْبُولٌ جَزْمًا.

⁽۱) كَأَنْ يقول له في تعليل الرِّبا في القمح؛ لأنَّهُ طعام أمنع إن وصف الطعم أن يكون علة الربا فيه.

⁽٢) لم أعثر على قائلة.

⁽٣) بأنْ يجيب المستدلُّ للمعترض: أنَّه هو العلَّة وأنَّه أحد مسالك العلَّة السابق، وهـو ثبوتها بالنص وهو قوله ﷺ «الطعام بالطعام مثلاً بمثل».

(كَقَوْلِنَا فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ بِغَيْرِ الجِمَاعِ) كَالأَكْلِ مِنْ غَيْرِ كَفَّ ارَة (الكَفَّ ارَةُ) شُرِعَتْ (لِلزَّجْرِ عَنْ الجِمَاعِ المَحْذُورِ فِي الصَّوْمِ، فَوَجَبَ اخْتِصَاصُهَا بِهِ كَالحَدِّ) فَإِنَّهُ شُرِعَ لِلزَّجْرِ عَنْ الجِمَاعِ زِنَا وَهُوَ (١) مُخْتَصُّ بِذَلِكَ.

(فَيُقَالُ^(٢)) لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ الكَفَّارَةَ شُرِعَتْ لِلزَّجْرِ عَنْ الجِمَاعِ بِخُصُوصِهِ (بَلْ عَنْ الإِفْطَارِ المَحْذُور فِيهِ) أَيْ فِي الصَّوْم بِجِمَاع أَوْ غَيْرِهِ.

(وَجَوَابُهُ: بِتَبْيِينِ اعْتِبَارِ الخُصُوصِيَّةِ) أَيْ خُصُوصِيَّةِ الوَصْفِ فِي العِلَّةِ، كَأَنْ يُبَيِّنَ اعْتِبَارَ الجِمَاعِ فِي الكَفَّارَةِ: بِأَنَّ الشَّارِعَ رَتَّبَهَا عَلَيْهِ؛ حَيْثُ أَجَابَ بِهَا مَنْ سَأَلَهُ عَنْ جِماعِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَكَأَنَّ المُعْتَرِضَ) بِهَذَا الإعْتِرَاضِ (يُنَقِّحُ المَنَاطَ^(٣)) بِحَذْفِهِ خُصُوصَ الوَصْفِ عَنْ الإعْتِبَارِ (وَالمُسْتَدِلَّ يُحَقِّقُهُ) بِتَبْسِينِهِ اعْتِبَارَ خُصُوصِيَّةِ الوَصْفِ^(٤).

٢ ـ (وَ) مِنْ المَنْع (مَنْعُ حُكْم الأَصْلِ) وَهُوَ مَسْمُوعٌ (٥).

كَـأَنْ يَقُـولَ الحَنَفِـيُّ: الإِجَـارَةُ عَقْـدٌ عَلَى مَنْفَعَـةٍ، فَتَبْطُـلُ بِـالمَوْتِ كَالنّكَاحِ.

فَيُقَالُ لَهُ: النَّكَاحُ لا يَبْطُلُ بِالمَوْتِ، أَيْ بَلْ يَنْتَهِي بِهِ.

⁽١) أي الزجر مختص بالجماع.

⁽٢) من قبل الحنفي مثلاً.

 ⁽٣) كأنَّه يقول للمستدلِّ: احذف خصوصية وجوب التكفير وهو الزجر عن الجماع.

 ⁽٤) أي يحقق أنَّ وصف الزجر مطلوب، ولكن عند الإفطار لا عن الجماع فقط.

⁽٥) في (ط): المسموع.

(وَفِي كَوْنِهِ (١) قَطْعًا لِلْمُسْتَدِلِّ مَذَاهِبُ):

أَرْجَحُهَا _أَخْذًا مِنْ التَّفْرِيعِ الآتِي _: لآ^(۲)... ؛ لِتَوَقُّفِ القِيَاسِ عَلَى تُبُوتِ حُكْمِ الأَصْلِ^(۳).

وَالثَّانِي: نَعَمْ (٤)...؛ لِلانْتِقَالِ عَنْ إثْبَاتِ حُكْمِ الفَرْعِ الَّذِي هُـوَ بِصَدَدِهِ إِلَى غَيْرِهِ.

(ثَالِثُهَا: قَالَ الأُسْتَاذُ) أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرايينِيُّ يَكُونُ قَطْعًا لَهُ (إِنْ كَانَ ظَاهِرًا) يَعْرِفُهُ أَكْثَرُ الفُقَهَاءِ^(٥)، بِخِلاَفِ مَا لاَ يَعْرِفُهُ إِلاَّ خَوَاصُّهُمْ.

(وَقَالَ الغَزَالِيُّ: يُعْتَبَرُ عُرْفُ المَكَانِ) الَّذِي فِيهِ البَحْثُ فِي القَطْعِ بِهِ أَوْ لا . . . (٦)

⁽۱) أي المنع لحكم الأصل هل يكون قطعاً للمستدل عن الدفاع عن استدلاله فيه مذاهب، مثال آخر لمنع حكم الأصل:

أن يقول الشافعي: الخلُّ مائعٌ لا يرفع حكم الحدث فلا يزيلُ حكم النجاسة كالدهن، فيقول الحنفي: لا أسلم حكم الأصل، فإنَّ الدهن عندي مزيل لحكم النجاسة. تشنيف المسامع: ٢/ ١٢٧.

⁽٢) أي ليس قطعاً للمستدل.

⁽٣) بل يحقُّ له أن يستدلَّ على صحَّة استدلاله على حكم الأصل، وإن لم يثبت الحكم للأصل بطل القياس.

⁽٤) أي ينقطع؛ لأنَّهُ سينتقل من إثبات حكم الفرع إلى إثبات حكم الأصل.

⁽٥) أي يكون منع حكم الأصل قاطعاً للمستدلِّ إنْ كان ما منع بـ المعتـرض معروفاً لدى أكثر الفقهاء، أما إذا كان معروفاً عن خواصهم فلا ينقطع.

⁽٦) المنخول: ص ٤٠١؛ لأنَّ العرف له دورٌ كبيرٌ في كون هذا المانع قاطعاً للمستدل.

(وَقَالَ) الشَّيْخُ (أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَاذِيُّ: لاَ يُسْمَعُ)؛ لاِّنَّهُ لَـمْ يَعْتَـرِضْ المَقْصُودَ(١).

حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ الحَاجِبِ _كَالآمِدِيِّ (٢)_.

عَلَى أَنَّ المَوْجُودَ فِي المُلَخَّصِ وَالمَعُونَةِ (٣) لِلشَّيْخِ -كَمَا قَالَ (٤) المُصَنَّفُ - السَّمَاعُ.

ثُمَّ على السَّماعِ وَعَدَمِ القَطْعِ قَالَ المُصَنَّفُ:

(فَإِنْ دَلَّ) أَيْ المُسْتَدِلُّ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى حُكْمِ الأَصْلِ، أَيْ أَتَى بِدَلِيلٍ عَلَيْهِ (لَمْ يَنْقَطِعْ المُعْتَرِضُ) بِمُجَرَّدِ الدَّلِيلِ (عَلَى المُخْتَارِ، بَلْ لَهُ أَنْ يَعُودَ وَيَعْتَرِضَ) الدَّلِيلَ^(٥)؛ لأِنَّهُ قَدْ لاَ يَكُونُ صَحِيحًا.

وَقِيلَ^(١): يَنْقَطِعُ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَرِضَهُ؛ لِخُرُوجِهِ بِاعْتِرَاضِهِ عَنْ المَقْصُودِ^(٧).

⁽۱) أي لا يسمع الاعتراض على حكم الأصل من قبل المعترض؛ لأنَّ حكم الأصل ليس مقصوداً بالاعتراض بل المقصود الاعتراض على دليل المستدل فقط، فلا يسمع الاعتراض على حكم الأصل لذلك. البحر المحيط: ٥/٣٢٧.

⁽٢) الإحكام: ٤/ ٨، والمختصر: ٢/ ٢٦١.

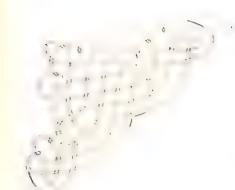
⁽٣) الملخّص والمعونة مؤلفان للشيخ الشيرازي.

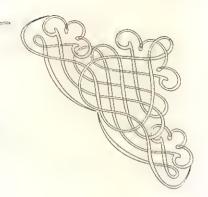
⁽٤) في (ط): قاله. ينظر: رفع الحاجب: ٤/ ٢٢٧.

⁽٥) فاستدلال المستدل على حكم الأصل لا يمنع المعترض من أن يعترض مرة أخرى؟ إذ قد يكون الدليل الذي أتى به المستدل غير صحيح، ولا ينقطع المعترض إلا إذا عجز عن الاعتراض.

⁽٦) لم أعثر على قائله.

 ⁽٧) لأنَّهُ سينتقل من اعتراضه على حكم الأصل المقصود إلى الاعتراض على =





[المنوع المتوالية]

(وَقَدْ يُقَالُ) فِي الإِنْسِانِ(١) بِمُنُوعٍ مُرَتَّبَةً(١): (لاَ نُسَلِّمُ حُكْمَ الأَصْلِ

= الاستدلال بالدليل.

(١) في (ب) و(ط): الإثبات.

(٢) أي إذا أراد المعترض أن يعترض عدة اعتراضات فله ذلك، ولكن يجب أن يرتب المنوع على النمط الآتي في المثال: إذا قال المستدلُّ: النَّبق ربويٌ لعلَّة الكيل كالتمر.

يقول المعترض: لا نسلِّم أنَّ التمر ربوي.

ثم يقول المعترض: سلَّمنا ربوبية التمر، لكن لا نسلِّم أنَّ هذا الحكم من الأحكام التي يجري فيها القياس.

ثم يقول: سلَّمنا أنَّه منه الأحكام التي يجري فيها القياس، ولكن لا نسلِّم أنَّه معلَّل لم لا يقال: إنه تعبدي؟

ثم يقول: سلمنا إنَّه معلل، لكن لا نسلم أنَّ عليته الكيل، لم لا تكون العلَّة غير الكيل؟

ثم يقول: سلمنا أنَّ العلَّة الكيل في التمر، لكن لا نسلم أنَّها متعدية إلى الغير كالنبق - لم لا نقول: أنها قاصرة؟

ثم يقول: سلمنا أنَّ الوصف متعدِّ _ وهو الكيل، لكن لا نسلِّم وجودها في النبق وهو الكيل.

سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلاَ نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِمَّا يُقَاسُ فِيهِ) لِمَ لاَ يَكُونُ مِمَّا أُخْتُلِفَ فِي جَوَازِ القِيَاسِ فِيهِ؟ [(سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلاَ نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ) لِمَ لاَ يُقَالُ: إِنَّهُ تَعَبُّدِيُّ؟ (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلاَ نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الوَصْفَ عِلَّتُهُ) لِمَ لاَ يُقَالُ: العِلَّةُ غَيْرُهُ؟](١) (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلاَ نُسَلِّمُ وُجُودَهُ فِيهِ) أَيْ وُجُودَ الوَصْفِ فِي الأَصْلِ (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلاَ نُسَلِّمُ أَنَّهُ) أَيْ الوَصْفَ (مُتَعَدِّ) لِمَ لاَ يُقَالُ: إِنَّهُ قَاصِرٌ؟ (سَلَّمْنَا) ذَلِكَ (وَلاَ نُسَلِّمُ وُجُودَهُ فِي الفَرْع).

فَهَذِهِ سَبْعَةٌ مُنُوعٍ: تَتَعَلَّقُ الثَّلاَثَةُ الأُولُ مِنْهَا بِحُكْمِ الأَصْلِ، وَالأَرْبَعَةُ البَّاقِيَةُ بِالعِلَّةِ مَعَ الأَصْلِ [أ/٢٢] وَالفَرْعِ فِي بَعْضِهَا(٢).

(فَيُجَابُ) عَنْهَا (بِالدَّفْعِ) لَهَا (بِمَا عُرِفَ مِنْ الطُّرُقِ) فِي دَفْعِهَا إِنْ أُرِيدَ ذَلِكَ^(٣)، وَإِلاَّ فَيَكْفِي الاِقْتِصَارُ عَلَى دَفْعِ الأَخِيرِ مِنْهَا^(١).

(وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُوَ جَوَازُهَا المَعْلُومُ مِنْ الجَوَابِ عَنْهَا^(٥)، أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (عُرِفَ جَوَازُ إِيرَادِ المُعَارَضَاتِ مِنْ نَوْعٍ) كَالنُّقُوضِ^(١)، أَوْ

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).

 ⁽۲) الرابع والخامس تتعلق بالأصل أو بالعلة مع الأصل، والسادس بالعلة فقط،
 والسابع بالفرع مع العلّة.

⁽٣) أي يحقُّ للمستدل أن يرد على المعترض بدفع كل اعتراض على انفراد.

⁽٤) وإن لم يرغب الرد على كل اعتراض على انفراد وأراد الرد عن الأخير يكفي الرد على حلى المعترض للموانع على المعترض للموانع السابقة.

 ⁽٥) الإجابة عن الاعتراضات بقوله: فيجاب، والإجابة دليلٌ على جواز الإتيان بمنوع مرتبة.

 ⁽٦) بأن يأتي لكل من المنوع المتعددة نقضاً أي وجود العلَّة مع تخلف الحكم لكل نوع.

وَقِيلَ (٢): لا يَجُوزُ مِنْ أَنْوَاعِ (٧)؛ لِلاِنْتِشَارِ.

(وَثَالِثُهَا: التَّفْصِيلُ) فَيَجُوزُ فِي غَيْرِ المُتَرَتِّبَةِ، دُونَ المُتَرَتِّبَةِ؛ لأِنَّ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ فِي المُتَرَتِّبَةِ مُسَلَّمٌ، فَذِكْرُهُ ضَائِعٌ.

والمعارضة: هي أن يثبت المعترض حكماً بنفس ما استدلَّ به المستدلُّ منافياً لما حكم به المستدل.

أي يأتي بما ينافي قول المستدلُّ بنفس دليله.

مثل أن يقول المعتزلي: رؤية الله غير جائزة؛ لأنَّها منفية بقول تعالى ﴿ لَا تُدّرِكُ مُنَا لَا بَصْدَرُ ﴾ وكلُّ شيء هذا شأنه فهو غير جائز، فيقول المعارض: رؤية الله جائزة؛ لأنَّها منفية بالآية السابقة إذ لا ينفى شيء إلا أن يكون جائزاً.

⁽١) أو يأتي لكلِّ منع بمعارض في الأصل أو الفرع.

⁽٢) أي المنوع كسؤال، أي اعتراض واحد.

⁽٣) أي المنوع تكون من أنواع، منع بالنَّقض، وآخر بعد التأثير، وآخر بالمعارضة.

⁽٤) في (أ) و(ب) و(ج): متلوه.

⁽٥) أي المتلو، وكونه تقديرياً؛ لأنَّهُ يقول لم يكون كذا سلمنا كونه كذا.

⁽٦) هم أهل سمرقند. تشنيف المسامع: ٢/ ١٢٩.

⁽٧) بل يكون الاعتراض من نوع واحد، إما النَّقض أو المعارضة أو عدم التأثير في الكل.

وَدُفِعَ: بِأَنَّ تَسْلِيمَهُ تَقْدِيرِيٌّ _كَمَا قَالَ المُصَنَّفُ _ لاَ تَحْقِيقِيُّ^(١).

مِثَالُ النَّوْعِ: أَنْ يُقَالَ: مَا ذُكِرَ أَنَّهُ عِلَّةٌ مَنْقُوضٌ بِكَذَا، ومَنْقُوضٌ بِكَذَا، أَوْ مُعَارَضٌ بِكَذَا، وَمُعَارَضٌ بكَذَا.

[وَمِثَالُ الأَنْوَاعِ غَيْرِ المُتَرَتَّبَةِ أَنْ يُقَالَ: هَـذَا الوَصْفُ مَنْقُوضٌ بِكَـذَا، وَغَيْرُ مُؤَثِّرٍ لِكَذَا](٢).

وَمِثَالُ الأَنْوَاعِ المُتَرَتَّبَةِ أَنْ يُقَالَ: مَا ذُكِرَ مِنْ الوَصْفِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الأَصْلِ، وَلَئِنْ سُلِّمَ فَهُوَ مُعَارَضٌ بِكَذَا.

⁽١) لأنَّهُ بعد الاعتراض يقول: سلمنا ذلك فلم لا يكون كذا.

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).



١٢. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادحِ ([اخْتِلاَفُ الضَّابِطِ فِي الأَصْلِ]؛ لِعَدَمِ الثَّقَةِ) فِيهِ (بِالجَامِع) وُجُودًا وَمُسَاوَاةً، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ الجَوَابِ(١).

كَأَنْ يُقَالَ فِي شُهُودِ الزُّورِ بِالقَتْلِ: تَسَبَّبُوا فِي القَتْلِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ القِصَاصُ كَالمُكْرِهِ غَيْرَهُ عَلَى القَتْلِ.

فَيُعْتَرَضُ: بِأَنَّ الضَّابِطَ فِي الأَصْلِ الإِكْرَاهُ، وَفِي الفَرْعِ الشَّهَادَةُ، فَأَيْنَ الجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الإِفْضَاءِ إلَى المَقْصُودِ فَأَيْنَ مُسَاوَاةُ ضَابِطِ الفَرْع لِضَابِطِ الأَصْلِ فِي ذَلِكَ؟

(وَجَوَابُهُ: بِأَنَّهُ) أَيْ الجَامِعَ (القَـدْرُ المُشْـتَرَكُ) بَـيْنَ الضَّابِطَيْنِ، كَالتَّسَبُّبِ فِي القَتْلِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مُنْضَبِطٌ عُرْفًا(٢).

(أَوْ بِأَنَّ الإِفْضَاءَ سَوَاءٌ) أَيْ إِفْضَاءُ الضَّابِطِ فِي الفَرْعِ إِلَى المَقْصُودِ مُسَاوِيًا لِإِفْضَاءِ الضَّابِطِ فِي الأَصْلِ، كَحِفْظِ النَّفْسِ فِيمَا(٣) تَقَدَّمَ.

⁽١) الآتي في قوله وجوابه، والمراد بالضابط الوصف المشتمل على الحكمة.

⁽٢) هذا جواب لاعتراضه بعدم وجود الجامع.

 ⁽٣) هذا جواب لعدم المساواة في الضابط بين ضابط الأصل وضابط الفرع.

(لاَ إِلْغَاءُ التَّفَاوُتِ(١) بَيْنَ الضَّابِطِينَ: بِأَنْ يُقَالَ: التَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا مَلْغِيٌّ فِي الحُكْمِ، فَإِنَّهُ لاَ يَحْصُلُ الجَوَابُ بِهِ ؛ لأَنَّ التَّفَاوُتَ قَدْ يُلْغَى، كَمَا فِي الحُرِّ لاَ يُقْتَلُ بِالعَبْدِ. فِي الحُرِّ لاَ يُقْتَلُ بِالعَبْدِ.

⁽۱) أي لا يجيب المستدل بقوله التفاوت بين الضابطين ملغي، فلا تفاوت بين الوصف في الأصل والفرع؛ لأنَّ الغاء التفاوت قد يحصل وقد لا يحصلُ فهو ليس جوابــاً صرحياً.

 ⁽۲) المراد بالاعتراضات جميع القوادح التي يعترض بها على دليل المستدل، وهي الاعتراضات على عدم سلامه العلَّة التي هي الأصل في قياس الفرع على الأصل بالحكم.

 ⁽٣) والمنعُ هو طلب الدليل على مقدمة الدليل، إذ يقول المعترض: أمنع هذه المقدمة
 مما يضطر المستدل إلى إقامة دليل على صحتها.

⁽٤) المختصر: ٢/ ٢٥٧.

⁽٥) فابن الحاجب وأكثر الجدليين جعلوا الاعتراضات بين المنع والمعارضة، والمعارضة: هو أن يأتي المعترض بدليلِ المستدلِّ ويثبت به نقيض ما أثبت المستدل، كما مثلنا في جواز رؤية الله تعالى في: (١٢٠٤/٣).

 ⁽٦) تعليل لكون الاعتراضات المنع أو المعارضة على رأي ابن الحاجب وأكثر الجدليين؛ لأنَّ الأقل يرون أنَّ المنع فقط هو الذي ترجع إليه الاعتراضات.

 ⁽٧) أي أنَّ غرض المستدلِّ من دليله أن يثبت به مدعاه؛ لذا يجيب عنه بعد الاعتراض؛ =

فِي صِحَّةِ الدَّلِيلِ بِمَنْعِ مُقَدِّمَةٍ مِنْهُ، أَوْ مُعَارَضَتِهِ بِمَا يُقَاوِمُهُ(١).

وَقَالَ المُصَنِّفُ _ كَبَعْضِ الجَدَلِيئِينَ _ إِنَّهَا (٢) رَاجِعَةٌ إِلَى المَنْعِ وَحْدَهُ، كَمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ هُنَا؛ لأِنَّ المُعَارَضَةَ: مَنْعٌ للعِلَّةِ (٣) عَنْ الجَرِيَانِ (٤).

(وَمُقَدِّمُهَا) بِكُسْرِ الدَّالِ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا -كَمَا تَقَدَّمَ أَوَائِلَ الكِتَابِ(°) أَوْ المُقَدَّمُ عَلَيْهَا (۷) (الإسْتِفْسَارُ) فَهُ وَ طَلِيعَةٌ لَهَا كَطَلِيعَةِ أَيْ المُتَقَدِّمُ (۱) أَوْ المُقَدَّمُ عَلَيْهَا (۷) (الإسْتِفْسَارُ) فَهُ وَ طَلِيعَةٌ لَهَا كَطَلِيعَةِ الْجَيْشِ (وَهُوَ طَلَبُ ذِكْرِ مَعْنَى اللَّفْظِ حَيْثُ غَرَابَةٌ أَوْ إِجْمَالٌ) فِيهِ (۸).

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّ بَيَانَهُمَا عَلَى المُعْتَرِضِ (٩))؛ لأِنَّ الأَصْلَ عَدَمُهُمَا.

⁼ ليكون دليله صالحاً للاستشهاد به لمدعاه؛ ولأجل أن يكون دليله سالماً من الاعتراض عليه.

⁽١) أي غرض المعترض هدم دليل المستدل بالمنع أو بالمعارضة .

⁽٢) أي المعارضة.

⁽٣) في (ط): العلَّة.

⁽٤) أي الاعتراض بالمعارضة مآلهُ منع العلّـة عن التعدي إلى الفرع، إذن مصير المعارضة إلى المنع؛ لأنَّ المعارضة تبين أنَّ العلّة غير صالحة للجريان _ أي تعدي حكم الأصل إلى الفرع.

⁽٥) في (١/٥٧ـ٧١).

⁽٦) إذا نطقت بكسر الدال.

⁽٧) إذا نطقت بفتح الدال.

⁽A) أي من مقدمة الاعتراضات أن يستفسر المعترض عن تفسير لفظة في دليل المستدل غريبة؛ ليقوم المستدل بتوضيحها، وإنْ كان في دليله إجمال يطلب المعترض توضيح ذلك الإجمال.

⁽٩) أي الراجع أنَّ المكلَّف ببيان اللفظ الغريب أو المجمل في دليل المستدل على =

وَقِيلَ (١): عَلَى المُسْتَدِلِّ بَيَانُ عَدَمِهِمَا (٢)؛ لِيَظْهَرَ دَلِيلُهُ.

(وَلاَ يُكَلَّفُ) المُعْتَرِضُ بِالإِجْمَالِ (بَيَانَ تَسَاوِي المَحَامِلِ) المُحَقِّقَ لِلإِجْمَالِ؛ لِعُسْرِ ذَلِكَ عَلَيْهِ (وَيَكْفِيهِ) فِي بَيَانِ ذَلِكَ حَيْثُ تَبَرَّعَ بِهِ (٣) (أَنَّ لِلإِجْمَالِ؛ لِعُسْرِ ذَلِكَ عَلَيْهِ (وَيَكْفِيهِ) فِي بَيَانِ ذَلِكَ حَيْثُ تَبَرَّعَ بِهِ (٣) (أَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الإِجْمَالِ (فَيُبَيَّنُ الأَصْلَ عَدَمُ الإِجْمَالِ (فَيُبَيِّنُ لَلْأَصْلَ عَدَمُ الإِجْمَالِ (فَيُبَيِّنُ لَلْأَصْلَ عَدَمُ الإِجْمَالِ (فَيُبَيِّنُ لَلْهُ لَاعْتِرَاضُ عَلَيْهِ المُسْتَدِلُ عَدَمَهُمَا) أَيْ عَدَمَ الغَرَابَةِ وَالإِجْمَالِ حَيْثُ تَمَّ الإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ المُسْتَدِلُ عَدَمَهُمَا) أَيْ عَدَمَ الغَرَابَةِ وَالإِجْمَالِ حَيْثُ تَمَّ الإعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِهِمَا: بِأَنْ يُبَيِّنَ ظُهُورَ اللَّفْظِ فِي مَقْصُودِهِ.

كَمَا إِذَا أَعْتُرِضَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: الوُضُوءُ قُرْبَةٌ، فَلْتَجِبْ فِيهِ النَّيَةُ: بِأَنْ قِيلَ: الوُضُوءُ يُطْلَقُ عَلَى النَّظَافَةِ، وَعَلَى الأَفْعَ الِ المَخْصُوصَةِ، فَيَقُولُ: حَقِيقَتُهُ الشَّرْعِيَّةُ الثَّانِي.

(أَوْ يُفَسِّرُ اللَّفْظَ بِمُحْتَمَلٍ) مِنْهُ بِفَتْحِ المِيمِ الثَّانِيَةِ (قِيلَ: أَوْ بِغَيْرِ

المعترض؛ لأنَّهُ هو المدعى لغرابته أو إجماله

مثال ببيان الغريب: أن يقول: لا يحل السَّيْدُ _بكسرِ السين وسكون الياء_ أي الذئب؛ لأنَّهُ سبع فيطلب تفسير معنى السَّيْد.

ومثـال الإجمال أن يقال: تعتد المطلقة بالإقراء، فيطالبُ بيان المـراد مـن القـرء هل الحيض أو الطهر.

⁽١) لم أعثر على قائله.

⁽٢) بأنْ يقول: إنَّ اللفظ واضح المعنى وغير مجمل.

 ⁽٣) أي لأنَّهُ متبرّع بالبيان فلا يطالب ببيان التساوي بين المعاني المحتملة للمجمل؛
 لأنَّ الأصل بجانبه وهو عدم التفاوت.

⁽٤) أي يكفي المعترض عندما يطلب منه التفسير أنْ يقول في المجمل: أن لا تفاوت بين معاني المجمل، ولو قال المستدل في المجمل الأصل: عدم الإجمال، فللمعترض أن يقول: فيه إجمالٌ ولكن دلالته على المعاني المراد من اللفظ متساوية.

مُحْتَمَلٍ) مِنْهُ؛ إذْ غَايَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ نَاطِقٌ بِلُغَةٍ جَدِيدَةٍ، وَلاَ مَحْـذُورَ فِي ذَلِكَ؟ بِنَاءً عَلَى أَنَّ اللَّغَةَ اصْطِلاَحِيَّةٌ.

وَرُدَّ: بِأَنَّ فِيهِ فَتْحَ بَابِ لاَ يَنْسَدُّ(١).

(وَفِي قَبُولِ دَعْوَاهُ الظُّهُورَ فِي مَقْصِدِهِ) بِكَسْرِ الصَّادِ^(۱)؛ (دَفْعًا لِلإِجْمَالِ؛ لِعَدَمِ الظُّهُورِ في الآخرِ خِلاَفُ^(۱)) أَيْ لَوْ وَافَقَ المُسْتَدِلُّ المُعْتَرِضَ بِالإِجْمَالِ عَلَى عَدَمِ ظُهُورِ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَقْصِدِهِ، وَادَّعَى ظُهُورَ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَقْصِدِهِ، وَادَّعَى ظُهُورَ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَقْصِدِهِ، وَادَّعَى ظُهُورَ اللَّفْظِ فِي عَيْرِ مَقْصِدِهِ،

فَقِيلَ (١٤): يُقْبَلُ (٥)؛ دَفْعًا لِلإِجْمَالِ الَّذِي هُوَ خِلاَفُ الأَصْل.

لأنَّهُ قد يفسره بما لا يحتمل، بل حسب هواه فهذا باب لا ينسد؛ لأنَّ كلاَّ يرغب أن يفسِّر بحسب ما يريد، ولو كان اللفظ لا يحتمل ذلك لمعنى، فتحدث الفوضى في تفسير الألفاظ.

مثال غير المحتمل: أن يقول المستدل: هذا أسدٌ، فيعترض عليه: بأنَّ الأسد مجمل بين الحيوان المفترس والرجل الشجاع، فيقول للمستدل: من تعني به؟ فيقول: أعني به الحمار فهو غير محتمل، فيجيب اللغة اصطلحه وأنا اصطلحت على الحمار لفظ الأسد.

أي قال المستدل: نعم هو، أي اللفظ غير ظاهر المراد بالنسبة لغير ما اقصده، أما بالنسبة لما اقصده منه فهو ظاهر المراد.

⁽١) في (أ) و(ب): لا يستد.

⁽٢) لفظ (بكسر الصاد) ساقط من: (ب).

 ⁽٣) مبتدأً مؤخّرٌ، خبره قوله: وفي قبول دعواه...الخ.
 أي قال المستدل: نعم هو، أي اللفظ غير ظاهر المراد

⁽٤) في (أ): قيل. يقول الجوادي هو الحق. تشنيف المسامع: ٢/ ١٣٣.

⁽٥) أي يقبل دعواه الظهور في مقصده.

وَقِيلَ''): لاَ يُقْبَلُ؛ لأِنَّ دَعْوَاهُ الظُّهُورَ بَعْدَ بَيَـانِ المُعْتَـرِضِ الإِجْمَـالَ لاَ أَثَرَ لَهَا'')، وَإِنْ كَانَتْ'" عَلَى وَفْقِ الأَصْلِ.

⁽١) وهو الأصح عند الأكثرين. تشنيف المسامع: ٢/ ١٣٣.

⁽٢) أي إذا بين المعترض الإجمال ووضَّحه، لا أثر لقول المستدل المجمل ظاهر المراد فيما أقصده؛ لأنَّ عناء التوضيح قام به المعترض فلا موجب للدفاع عن دليله بذلك.

 ⁽٣) أي وإن كانت دعواه الظهور موافقة للأصل، فإنّها لا تقبل بعد بيان الإجمال من قبل المعترض.



١٣. (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ القَوَادِحِ (التَّقْسِيمُ: وَهُو كَوْنُ اللَّفْظِ) المُورَدِ فِي التَّلْيلِ (مُتَرَدِّدًا بَيْنَ أَمْرَيْنِ) مَثَلاً عَلَى السَّوَاءِ (أَحَدُهُمَا مَمْنُوعٌ) بِخِلاَفِ الاَّخِرِ المُرَادِ(١).

(وَالمُخْتَارُ: وُرُودُهُ (٢))؛ لِعَدَمِ تَمَامِ الدَّلِيلِ مَعَهُ.

(١) مثال المتردد بين أمرين:

أن يقال: إنَّ الملك ثابت للمشتري في أيام خيار الشرط؛ لوجود سبب الملك وهو البيع الصادر من أهله بمحله.

فيقول المعترضُ: السبب مطلقُ البيع أو البيع الذي لا شرط فيه، والأول ممنوع، والثاني مسلَّم فيه لكنَّه لا يفيد؛ لأنَّهُ مفقود في محل النزاع؛ لأنَّهُ ليس بيعاً بلا شرط، بل بشرط الخيار.

ومثاله مع أكثر من أمرين:

أن يقال: المرأة المكلَّفة عاقلةٌ يصحُّ منها النكاح كالرجل.

فيقول المعترض: العاقلة إما بمعنى أنَّ لها تجربة، أو لها حسن رأي وتدبير، أو لها عقلٌ غريزي، والأولان ممنوعان، والثالث مسلم ولا يكفي؛ إذ الصغيرة لها عقل غريزي ولا يصح منها النكاح. حاشية البناني: ٢/ ٣٣٣.

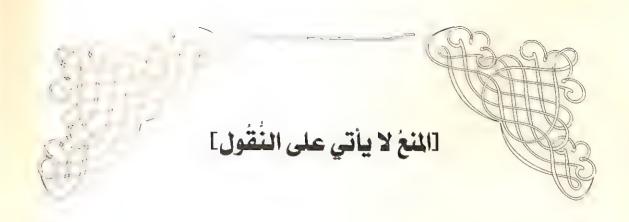
(٢) أي ورود قادح التقسيم. لقدم تمام الدليل مع وجود التقسيم؛ لذا وجـوده يكـون قادحاً للدليل.

وَقِيلَ (١): لا يَرِدُ؛ لإَّنَّهُ لَمْ يَعْتَرِضْ المُرَادُ (٢).

(وَجَوَابُهُ: أَنَّ اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ) فِي المُرَادِ (وَلَوْ عُرْفًا) كَمَا يَكُونُ لُغَةً (أَوْ) أَنَّهُ (ظَاهِرٌ وَلَوْ بِقَرِينَةٍ فِي المُرَادِ) كَمَا يَكُونُ ظَاهِرًا بِغَيْرِهَا، وَيُبَيِّنُ الوَضْعَ وَالظُّهُورَ.

⁽١) لم أعثر على قائله.

 ⁽۲) أي لم يعترض المراد للمستدل، بل ورد لغيره وهو بعض الأمرين وأحدهما
 ممنوع، والمستدلُّ أتى بأمرين فلا بُدَّ من الاعتراض عليهما.



(ثُمَّ المَنْعُ لاَ يَعْتَرِضُ [أ/١٢٣] الحِكَايَة (١) أَيْ حِكَايَةَ المُسْتَدِلِّ لِلأَقْوَالِ فِي المَسْأَلَةِ المَبْحُوثِ فِيهَا حَتَّى يَخْتَارَ مِنْهَا قَوْلاً، وَيَسْتَدِلَّ عَلَيْهِ.

(بَلْ) يَعْتَرِضُ (الدَّلِيلَ^(۲): إمَّا قَبْلَ تَمَامِهِ لِمُقَدِّمَةٍ مِنْهُ، أَوْ بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ تَمَامِهِ:

(وَالأَوَّلُ) وَهُوَ المَنْعُ قَبْلَ التَّمَامِ لِمُقَدِّمَةٍ (إمَّا) مَنْعٌ (مُجَرَّدٌ، أَوْ) مَنْعٌ (مَعَ المُسْتَنَدِ (كلا نُسَلِّمُ كَذَا، وَلِمَ لاَ يَكُونُ) الأَمْرُ

(١) ما تقدم من المنع إنَّما يكون على دليل المستدل إذا كان الدليل والحكم هو رأي المستدل.

أما ما يحكيه المستدلُّ من دليلٍ حكم ينقله عن غيره لا يجوز الاعتراض عليه بالمنع؛ لأنَّهُ ليس له إلا أن ينقله ليتخذه مذهباً له فعند ذلك يمكن معارضته بالمنع. فالمرادُ بالحكاية أنْ يحكى المستدل قول غيره في تلك المسألة.

ولكن يطالب بتصحيح ما نقل من أي مصدر أخذه أو من قاله؟ .

(٢) أي المعترضُ يعترض على الدليل الذي يأتي به المستدل ولا يعترض على القول الذي ينقله المستدل.

(٣) لأنَّ من حقِّ المعترض أنْ يقول: أمنعُ هذه المقدمة من الدليل فقط، أو يقول: =

(كَذَا، أَوْ) لاَ نُسَلِّمُ كَذَا (وَإِنَّمَا يَلْزَمُ كَذَا لَوْ كَانَ) الأَمْرُ (كَذَا، وَهُو) أَيْ الأَوَّلُ بِقِسْمَيْهِ: مِنْ المَنْعِ المُجَرَّدِ، وَالمَنْعِ مَعَ المُسْتَنَدِ (المُنَاقَضَةُ (')) أَيْ يُسَمَّى بِذَلِكَ بِقِسْمَيْهِ: مِنْ المَانِعُ (لاِنْتِفَاءِ المُقَدِّمَةِ) الَّتِي مَنَعَهَا (فَغَصْبُ) أَيْ فَاحْتِجَاجُهُ (فَإِنْ احْتَجَ) المَانِعُ (لاِنْتِفَاءِ المُقَدِّمَةِ) التِّي مَنَعَهَا (فَغَصْبُ) أَيْ فَاحْتِجَاجُهُ للمُحَقِّقُونَ) لِذَلِكَ يُسَمَّى غَصْبًا المُحَقِّقُونَ لِمَنْصِبِ المُسْتَدِلِّ (لاَ يَسْمَعُهُ المُحَقِّقُونَ) لِذَلِكَ يُسَمَّى غَصْبًا المُحَقِّقُونَ بَوَابًا (٢).

وَقِيلَ (٣): يُسْمَعُ، فَيَسْتَحِقُّهُ.

(وَالثَّانِي) وَهُوَ المَنْعُ بَعْدَ تَمَامِ الدَّلِيلِ (إِمَّا مَع^(۱) مَنْعُ الدَّلِيلِ بِنَاءً عَلَى تَخَلُّفِ حُكْمِهِ، فَالنَّقْضُ الإِجْمَالِيُّ^(۵)).

وَصُورَتُهُ: أَنْ يُقَالَ: مَا ذُكِرَ^(١) مِنْ الدَّلِيلِ <mark>غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِتَخَلُّفِ</mark> الحُكْم عَنْهُ فِي كَذَا.

⁼ أمنع هذه المقدمة؛ لأنَّهُ كذا فالاستدلالُ على المنع يسمى سنداً.

⁽١) أي منع دليل المستدل مع السند أو مجرداً عنه يسمَّى مناقضة عند علماء المناظرة.

⁽٢) أي من حقّ المانع أن يمنع بدون سندٍ أو معه، ولكنْ لا يحقُّ له الاحتجاج على نفي المقدمة التي منعها؛ لأنَّهُ سيكون مستدلاً وهو ليس منصبه، بل هو غاصبٌ له من المستدلُّ وهو ممنوع عند أهل المناظرة.

⁽٣) لم أعثر على قائله.

⁽٤) لفظ مع ساقط من: (ج).

 ⁽٥) مثل أن يقول: القمح مكيل، وكل مكيل ربوي، فيقول المعترض: دليلك هذا ممنوع؛ لتخلُّف البرسيم عن الربوية وهو مكيل.

⁽٦) في (ط): ما ذكرته.

وَوُصِفَ بِالإِجْمَالِيِّ (١)؛ لأِنَّ جِهَةَ المَنْعِ فِيهِ غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ، بِخِلاَفِ التَّفْصِيلِيِّ الَّذِي هُوَ مَنْعٌ بَعْدَ تَمَامِ الدَّلِيلِ لِمُقَدِّمَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهُ.

(أَوْ(٢) مَعَ تَسْلِيمِهِ) أَيْ الدَّلِيلِ (وَالإِسْتِدْلاَلِ بِمَا يُنَافِي ثُبُوتَ المَدْلُولِ فَالمُعْارَضَةُ(٣)، فَيَقُولُ) فِي صُورِتِهَا المُعْتَرِضُ لِلْمُسْتَدِلِّ: (مَا ذَكَرْتَ) مِنْ الدَّلِيلِ (وَإِنْ دَلَّ) عَلَى مَا قُلْت، وَيَدْدُي مَا يَنْفِيهِ) أَيْ يَنْفِي مَا قُلْت، وَيَدْدُوهُ (وَيَنْقَلِبُ) المُعْتَرِضُ بِهَا (مُسْتَدِلاً) وَالعَكْسُ.

(وَعَلَى المَمْنُوعِ) وَهُوَ المُسْتَدِلُّ (الدَّفْعُ) لِمَا اعْتُرِضَ بِهِ عَلَيْهِ (بِدَلِيلٍ)؛ لِيَسْلَمَ دَلِيلُهُ الأَصْلِيُّ، وَلاَ يَكْفِيهِ المَنْعُ (٤).

(فَإِنْ مَنَعَ ثَانِيًا فَكَمَا مَرَّ) مِنْ المَنْعِ قَبْلَ تَمَامِ الدَّلِيلِ، وَبَعْدَ تَمَامِهِ. . . إلَخْ (وَهَكَذَا) أَيْ المَنْعُ ثَالِثًا، وَرَابِعًا مَعَ الدَّفْعِ، وَهَلُمَّ (إلَى إفْحَامِ المُعَلِّلِ) وَهُو المُسْتَدِلُّ (إِنْ انْقَطَعَ بِالمُنُوعِ (٥)، أَوْ إلْزَامِ المَانِع) وَهُوَ المُعْتَرِضُ (إِنْ انتُهَى (٢)

⁽١) لأنَّهُ منع الدليل برمته ولم يمنع مقدمة معينة منه.

⁽٢) في (أ): أي.

⁽٣) أي يسلِّم المعترض الدليل إلا أنَّه يستدلُّ بدليلٍ ينافي حُكمهُ حكم ما استدلَّ عليه المستدل، فهذا يسمى معارضة.

 ⁽٤) أي يحقُّ للمستدلُّ الذي منع دليله أنْ يدفع ما اعترض به المعترض، ولكن عليه
 أن يؤيد دفعه بدليل، ولا يكفي أن يقول للمعترض: أمنع ما منعت به فقط.

⁽٥) في (أ): بالنوع.

⁽٦) أي ينتهي المستدل بدفعه إلى دليلٍ ضروري أو يقيني مشهور، فلا يحقُّ للمعتـرض أن يعترض.

إِلَى ضَرُودِيٍّ أَوْ يَقِينِيٍّ مَشْهُورٍ^(١)) مِنْ جَانِبِ المُسْتَدِلُّ، فَلاَ يُمْكِنُهُ الإِعْتِرَاضُ لِذَلِكَ .

* * *

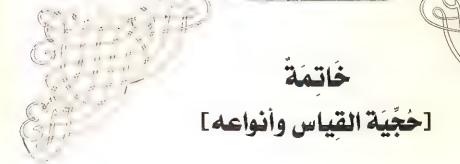
(١) في (ج): إلى يقيني ضروري مشهور

مثال الانتهاء إلى ضروري:

أن يقول: العالم حادث، وكلُّ حادثٍ له محدث، فيقول الفلسفي: لا أسلم الصغرى _وهي العالم حادث_، فيدفع المستدل بقوله: العالم متغير، وكل متغير حادث، فيقول المعترض: لا أسلم الصغرى _وهي العالم متغير _ فيقول المستدل: إن تغيره ثبت ضرورة؛ لأنَّهُ إما أعيان وإما أعراض، ونرى تغير الأعراض وهي قائمة بالأعيان فهي ملازمة للمتغير فهي أيضاً حادثة، وهنا وصل استدلاله إلى الضروري فلا يحق للمعترض الاعتراض.

ومثال الانتهاء إلى يقين:

أن يقال: هذا ضعيف ، والضعيف ينبغي مساعدته ، فيقول المعترض: لا أسلم الكبرى ، فيقول له المستدل: مراعاة الضعيف لا تحصل إلا بمساعدته ، والمساعدة محمودة عند جميع الناس ، فمراعاة الضعيف محمودة عند جميع الناس فينبغي مساعدته ، فهذا يقيني مشهور فلا حق للمعترض بعد ذلك الاعتراض على مقدمة أو على الدليل .



(القِيَاسُ مِنْ الدِّينِ)؛ لأِنَّهُ مَـأُمُورٌ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَـالَى: ﴿ فَأَعْتَبِرُوا يَتَأُولِ ٱلأَبْصَدِ ﴾ [الحشر: ٢].

وَقِيلَ^(۱): لَيْسَ مِنْهُ؛ لأَنَّ اسْمَ الدِّينِ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى مَا هُوَ ثَابِتٌ مُسْتَمِرٌ، وَالقِيَاسُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لأِنَّهُ قَدْ لاَ يُحْتَاجُ إلَيْهِ.

(وَثَالِثُهَا) مِنْهُ (حَيْثُ يَتَعَيَّنُ): بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ غَيْرُهُ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يَتَعَيَّنْ؛ لِعَدَمِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ.

(وَ) القِيَاسُ (مِنْ أُصُولِ الفِقْهِ) كَمَا عُرِفَ مِنْ تَعْرِيفِهِ (خِلاَفًا لإِمَامِ الحَرَمَيْنِ (٢) فِي قَوْلِهِ: لَيْسَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يُبَيَّنُ فِي كُتُبِهِ؛ لِتَوَقُّفِ غَرضِ الأُصُولِيِّ مِنْ إِثْبَاتٍ حُجِّيَّتِهِ المُتَوَقِّفِ عَلَيْهَا الفِقْهُ عَلَى بَيَانِهِ.

(وَحُكْمُ المَقِيسِ، قَالَ السَّمْعَانِيُّ: يُقَالُ: إنَّهُ دِينُ الله) وَشَرْعُهُ (وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: قَالَهُ اللهُ) وَلاَ رَسُولُهُ؛ لإَنَّهُ مُسْتَنْبَطٌ لاَ مَنْصُوصٌ.

(ثُمَّ القِيَاسُ فَرْضُ كِفَايَةٍ) عَلَى المُجْتَهِدِينَ (يَتَعَيَّنُ عَلَى مُجْتَهِدِ احْتَاجَ

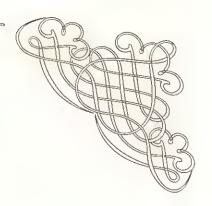
⁽١) قال بذلك أبو الهذيل. الغيث الهامع: ص ٦٣٣.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٢٣.

إلَيْهِ): بِأَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فِي وَاقِعَةٍ، أَيْ يَصِيرُ فَرْضَ عَيْنٍ عَلَيْهِ (١).

⁽١) من الأفضل أن يبحث مشروعية القياس في بداية بحثه؛ ليكون القارئ على علم من مشروعيته قبل الخوض في أحكامه.





[أنواعُ القياس]

(وَهُوَ جَلِيٌّ، وَخَفِيٌّ:

١. فَالجَلِيُّ: مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَفْيِ الفَارِقِ) أَيْ بِإِلْغَائِهِ (أَوْ كَانَ) ثُبُوتُ الفَارقِ، أَيْ تَأْثِيرُهُ فِيهِ (احْتِمَا لاَّ ضَعِيفًا).

الأَوَّلُ(۱): كَقِيَاسِ الأَمَةِ عَلَى العَبْدِ فِي تَقْوِيمِ حِصَّةِ الشَّرِيكِ عَلَى شَرِيكِهِ المُعْتِقِ المُوسِرِ وَعِتْقِهَا عَلَيْهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ فِي إلْغَاءِ الفَارقِ.

وَالثَّانِي (٢): كَقِيَاسِ العَمْيَاءِ عَلَى العَوْرَاءِ فِي المَنْعِ مِنْ التَّضْحِيَةِ الثَّابِتِ بِحَدِيثِ الشَّننِ الأَرْبَع: «... إلَخْ»(٣).

٢. (وَالحَفِيُّ خِلاَفُهُ) وَهُوَ مَا كَانَ احْتِمَالُ تَأْثِيرِ الفَارِقِ فِيهِ قَوِيًا،
 كَقِيَاسِ القَتْلِ بِمُثَقَّلٍ عَلَى القَتْلِ بِمُحَدَّدٍ فِي وُجُوبِ القِصَاصِ، وَقَدْ قَالَ أَبُو

⁽١) أي ما قطع بنفي الفارق فيه مع الأصل، وتقدَّم في (١١٣٨/٣)، الحديث وتخريجه.

⁽٢) هو ما كان الفارق فيه احتمالاً ضعيفاً.

⁽٣) تقدم تخريجه في (١٤٢/١).

حَنِيفَةً: بِعَدَمِ وُجُوبِهِ فِي المُثَقَّلِ.

(وَقِيلَ (١): الجَلِيُّ هَذَا) أَيْ الَّذِي ذُكِرَ (وَالخَفِيُّ: الشَّبَهُ، وَالوَاضِعُ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ^(۱): الجَلِيُّ القِيَاسُ (الأَوْلَى) كَقِيَاسِ الضَّرْبِ عَلَى التَّأْفِيفِ فِي التَّحْرِيمِ التَّحْرِيمِ (وَالْوَاضِحُ المُسَاوِي) كَقِيَاسِ إحْرَاقِ مَالِ الْيَبِيمِ عَلَى أَكْلِهِ فِي التَّحْرِيمِ (وَالْوَاضِحُ المُسَاوِي) كَقِيَاسِ إحْرَاقِ مَالِ الْيَبِيمِ عَلَى أَكْلِهِ فِي التَّحْرِيمِ (وَالْحَفِيُّ الأَدْوَنُ) كَقِيَاسِ التُّفَّاحِ عَلَى البُرِّ فِي بَابِ الرَّبَا كَمَا تَقَدَّمُ (۱). (وَالْحَفِيُّ الأَدْوَنُ) كَقِيَاسِ التُّفَّاحِ عَلَى البُرِّ فِي بَابِ الرَّبَا كَمَا تَقَدَّمُ (۱). [ثُمَّ الْجَلِيُّ عَلَى الأَوَّلِ يَصْدُقُ بِالأَوْلَى _ كَالمُسَاوِي _ فَلْيُتَأَمِّلُ] (۱).

۲ ارق کی دور یا دی و استوری

⁽١) لم أعثر على قائله.

⁽٢) لم أعثر على قائله.

⁽۳) في (۲/۱۰۳۰).

⁽٤) ما بين المعقوفين مقدم في: (ب) على قوله والخفي الأدون.



٣. (وَقِيَاسُ العِلَّةِ: مَا صُرِّحَ فِيهِ بِهَا(١)) كَأَنْ يُقَالَ: يَحْرُمُ (٢) النَّبِيذُ
 كَالخَمْرِ لِلإِسْكَارِ.

٤. (وَقِيَاسُ الدَّلاَلَةِ: مَا جُمِعَ فِيهِ بِلاَزِمِهَا، فَأَثْرِهَا، فَحُكْمِهَا) الضَّمَائِرُ لِلْعِلَّةِ، وَكُلِّ مِنْ الآخِرينِ مِنْهَا دُونَ مَا لَلْعِلَّةِ، وَكُلِّ مِنْ الآخِرينِ مِنْهَا دُونَ مَا قَبْلَهُ (٥)، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الفَاءُ.

مِثَالُ الأَوَّلِ: أَنْ يُقَالَ: النَّبِيذُ حَرَامٌ كَالخَمْرِ بِجَامِعِ الرَّائِحَةِ المُشْتَدَّةِ، وَهِي لاَزِمَةٌ لِلإِسْكَارِ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: القَتْلُ بِمُثَقَّلِ يُوجِبُ القِصَاصَ كَالقَتْلِ بِمُحَدَّدٍ بِمُحَدَّدٍ بِجَامِعِ الإِثْمِ، وَهُوَ أَثَرُ العِلَّةِ الَّتِي هِيَ القَتْلُ العَمْدُ العُدْوَانُ.

⁽١) أي يذكر القياس ويصرح معه بالعلة.

⁽٢) في (ج): تحريم.

⁽٣) أي ملازم العلَّة وأثر العلَّة وحكمها.

⁽٤) أي على العلَّة.

⁽٥) أي دلالة اللازم أقوى من دلالة الأثر، ودلالة الأثر أقوى من دلالة الحكم.

وَمِثَالُ الثَّالِثِ: أَنْ يُقَالَ: تُقْطَعُ الجَمَاعَةُ بِالوَاحِدِ^(۱) _ كَمَا يُقْتَلُونَ بِهِ _ بِجَامِعِ وُجُوبِ الدَّيَةِ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، حَيْثُ كَانَ غَيْرَ عَمْدٍ، وَهُو حُكْمُ العِلَّةِ (۲): التَّوي هِيَ (۳) القَطْعُ مِنْهُمْ فِي الصُّورَةِ [أ/١٢٤] الأُولَى، وَالقَتْلُ مِنْهُمْ فِي الصُّورَةِ [أ/١٢٤] الأُولَى، وَالقَتْلُ مِنْهُمْ فِي الثَّانِيَةِ.

وَحَاصِلُ ذَلِكَ: اسْتِدْلاَلٌ ـ بِأَحَـدِ مُـوجِبَيْ الجِنايَـةِ: مِـنْ القِصَـاصِ وَالدِّيَةِ^(٤) الفَارِقُ بَيْنَهُمَا العَمْدُ ـ عَلَى الآخَرِ^(٥).

فيستدل بقياس القتل على الدية مع أنَّ الفرق بينهما: وجوب القصاص بالعمد، ووجوب الدية لغير العمد، وكذا القطع.

(٥) الجار والمجرور متعلقان بقوله استدلال.

توضيح ذلك: أنَّ موجبي الجناية اللذَيْن هما القصاص والدية، والفارق بينهما أنَّ القصاص بالعمد والدية بالخطأ، وهنا تقيس القطع على الجميع على تحمُّل الدية في الخطأ على الجميع؛ لأنَّ الدية أحد موجبي الجناية وهما القصاص والدية، فقد استدللنا بأحد الاثنين من موجبي الجناية على الآخر، فالمقيس عليه الدية لا القصاص؛ لأنَّها تشارك القصاص في الجناية مع وجود الفارق بينهما؛ لأنَّها تجب على الخطأ، والقصاص على العمد والجامع بينهما هما أثر الجناية وموجبها _ بفتح الجيم _ .

⁽١) أي إذا سرقَ جماعة من واحد تقطع أيديهم كما لو قتلوه فإنهم يقتلون به، فالقطع فرعٌ مقاسٌ على القتل العمد.

⁽٢) في (ط): العلَّة، وضميرُ وهو يعود إلى وجوب الدية.

⁽٣) أي العلَّة هي القطع في السرقة والقتل في القتل العمد.

⁽٤) فكما أنَّ الدِّية تجبُ على الكلِّ في غير العمدِ تجب على الواحد في غير العمد، فيقاسُ على الدية التي هي حكم العلَّة في غير العمد القطعُ والقتلُ للكل قياساً على وجوب الدية على الكل.

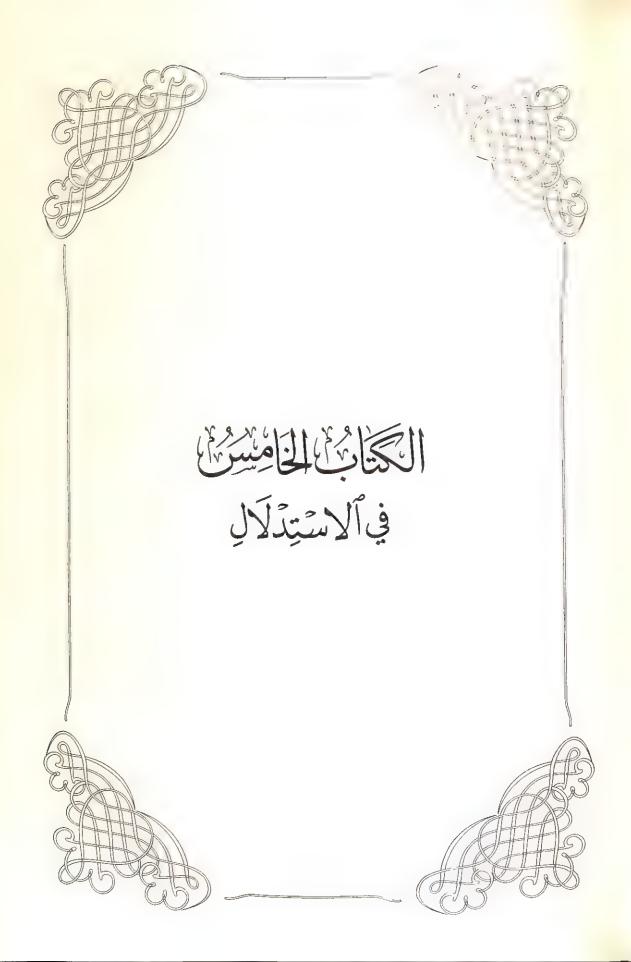
٥. (وَالقِيَاسُ فِي مَعْنَى الأَصْلِ^(١)) هُوَ (الجَمْعُ بِنَفْيِ الفَارِقِ) وَيُسَمَّى بِالجَلِيِّ، كَمَا تَقَدَّمَ^(١).

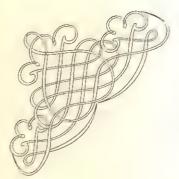
كَقِيَاسِ البَوْلِ فِي إِنَاءِ وَصَبِّهِ فِي المَاءِ الرَّاكِدِ عَلَى البَوْلِ فِيهِ فِي المَنْعِ بِجَامِعِ أَنْ لاَ فَارِقَ بَيْنَهُمَا فِي مَقْصُودِ المَنْعِ الثَّابِتِ بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ: ﴿ الْمَانِعِ الْمَاءِ الرَّاكِدِ (٣) .

⁽١) هذا نوع من أنواع القياس إذا حصل القياس ونفى القائس وجود الفارق بينهما.

⁽۲) في (۱۲۱٦/۳).

⁽٣) مسلم في الطهارة باب النهي عن البول في الماء الراكد (٦٥٣).





الْكَتَاكِبُالِهَامِيْسُونَ الْكَتَاكِ الْمِيْسُونَ الْكَتَاكُولُ الْمُتَادِّدُ اللَّالِ الْمُتَادِّدُ اللَّالِ

(وَهُوَ دَلِيلٌ لَيْسَ بِنَصِّ) مِنْ كِتَابِ، أَوْ سُنَّةٍ (وَلاَ إِجْمَاعٍ، وَلاَ قِيَاسٍ) وَقَدْ عُرِّفَ كُلُّ مِنْهَا فِيمَا تَقَدَّمَ، فَلاَ يُقَالُ: التَّعْرِيفُ المُشْتَمِلُ عَلَيْهَا تَعْرِيفٌ بِالمَجْهُولِ(١).

١ (فَيَدْخُلُ) فِيهِ القِيَاسُ (الإقْتِرَانِيُّ وَ) القِيَاسُ (الإسْتِلْنَائِيُّ) وَهُمَا نَوْعَانِ مِنْ القِيَاسِ المَنْطِقِيِّ:

وَهُوَ قَوْلٌ مُؤَلِّفٌ مِنْ قَضَايَا مَتَى سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْهُ لِذَاتِهِ قَوْلٌ آخَرُ. فَإِنْ كَانَ اللاَّزِمُ وَهُوَ النَّتِيجَةُ، أَوْ نَقِيضُهُ مَذْكُورًا فِيهِ بِالفِعْلِ فَهُوَ:

ل الإسْتِثْنَائِيُّ، وَإِلاَّ فَهُوَ الإقْتِرَانِيُّ.

مِثَالُ الإسْتِثْنَائِيِّ: إِنْ كَانَ النَّبِيذُ مُسْكِرًا فَهُوَ حَرَامٌ، لَكِنَّهُ مُسْكِرٌ يُنْتَجُ: فَهُوَ حَرَامٌ، أَوْ إِنْ كَانَ النَّبِيذُ مُبَاحًا فَهُوَ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ، لَكِنَّهُ مُسْكِرٌ يُنْتَجُ: فَهُوَ لَيْسَ بِمُبَاحٍ.

⁽١) أي تعريف الاستدلال المتضمِّن لفظ النَّص والإجماع والقياس فإنَّ التعريف ليس فيه كلمةٌ مجهولةٌ تخلُّ بصحة التعريف؛ لأنَّهُ سبق معرفة كل من الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

وَمِثَالُ الإِقْتِرَانِيِّ: كُلُّ نَبِيذٍ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، يُنْتَجُ: كُلُّ نَبِيذٍ حَرَامٌ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِيهِ بِالقُوَّةِ لاَ بِالفِعْل.

وَسُمِّي (١) القِيَاسُ بِالإِسْتِثْنَائِي (٢)؛ لإِشْتِمَالِهِ عَلَى حَرْفِ الإِسْتِثْنَاءِ أَعْنِي لَكِنَّ، وَبِالإِقْتِرَانِ؛ لإِقْتِرَانِ أَجْزَائِهِ (٣).

٣. (وَ) يَدْخُلُ فِيهِ (قِيَاسُ العَكْسِ) وَهُوَ إِثْبَاتُ عَكْسِ حُكْمِ شَيْءِ لِمِثْلِهِ ؟
 لِتَعَاكُسِهِمَا فِي العِلَّةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ : «أَيَأْتِي أَحَدُنا شَهُوتَهُ وَلَـهُ فِلَـهُ فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟»(٤).
 فِيهَا أُجْرٌ؟ قَالَ : أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟»(٤).

٤. (وَ) يَدْخُلُ فِيهِ (قَوْلُنَا) مَعَاشِرَ العُلَمَاءِ (الدَّلِيلُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ)
 الأَمْرُ (كَذَا، خُولِفَ) الدَّلِيلُ (فِي كَذَا) أَيْ فِي (٥) صُورَةٍ مَثَلاً (لِمَعْنَى مَفْقُودٍ
 فِي صُورَةِ النِّزَاع (٢)، فَتَبْقَى) هِيَ (عَلَى الأَصْلِ) الَّذِي اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ.

⁽١) في (ط): ويسمى.

⁽٢) لفظ الاستثنائي ساقط من: (ج).

⁽٣) أجزاؤه هي الحدُّ الأصغر موضوع الصغرى، لفظ نبيذ في المثال، والحدُّ الأكبر هو محمول الكبرى مثل لفظ حرام في المثال، وحدٌ أوسط هو اللفظ المكرر في الصغرى والكبرى وهو لفظ مسكر، فكلُّها مقترن بعضها ببعض.

⁽٤) سبق تخریجه في: (۱۱۲۱/۳).

⁽٥) لفظ في ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٦) عدم جواز تزويج المرأة نفسها؛ لقصور عقلها، وجواز تزويج الولي لها لكمال عقله، وهو مفقود في ترويجها نفسها؛ لذا يبقى حكم تزويجها لنفسها على الأصل وهو امتناع تزويجها مطلقاً؛ لأنّه إذلالٌ لها بالوطئ ونحوه وهذا يسمى: (الدليل الثاني).

مِثَالُهُ: أَنْ يُقَالَ: الدَّلِيلُ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ تَزْوِيجِ المَرْأَةِ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَـا فِيهِ مِنْ إِذْلاَلِهَا بِالوَطْءِ وَغَيْرِهِ الَّذِي تَأْبَاهُ الإِنْسَانِيَّةُ لِشَرَفِهَا.

خُولِفَ هَذَا الدَّلِيلُ فِي تَزْوِيجِ الوَلِيِّ لَهَا، فَجَازَ لِكَمَالِ عَقْلِهِ، وَهَـذَا المَعْنَى مَفْقُودٌ فِيهَا، فَيَبْقَى تَزْوِيجُهَا نَفْسَهَا الَّذِي هُوَ مَحَـلُّ النِّزَاعِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ مِنْ الإِمْتِنَاع.

٥. (وَكَذَا) يَدْخُلُ فِيهِ (انْتِفَاءُ الحُكْمِ لِإِنْتِفَاءِ مُدْرَكِهِ) أَيْ اللَّذِي بِهِ يُدْرَكُ، وَهُوَ الدَّلِيلُ: بِأَنْ لَمْ يَجِدْهُ المُجْتَهِدُ بَعْدَ الفَحْصِ الشَّدِيدِ، فَعَدَمُ يُدْرَكُ، وَهُوَ الدَّلِيلُ: بِأَنْ لَمْ يَجِدْهُ المُجْتَهِدُ بَعْدَ الفَحْصِ الشَّدِيدِ، فَعَدَمُ وِجْدَانِهِ _ المُظنُ بِهِ انْتِفَاؤُهُ _ دَليلٌ عَلَى انْتِفَاءِ الحُكْمِ، خِلاَفًا لِلأَكْثَرِ _ كَمَا سَيَأْتِي (١) _ قَالُوا: لاَ يَلْزَمُ مِنْ عَدَم وِجْدَانِ الدَّلِيلِ انْتِفَاؤُهُ ٢).

وَصُورَةُ ذَلِكَ (كَقَوْلِنَا) لِلْخَصْمِ فِي إِبْطَالِ الحُكْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةٍ: (الحُكْمُ يَسْتَدْعِي دَلِيلاً، وَإِلاَّ لَزِمَ تَكْلِيفُ الغَافِلِ) حَيْثُ وُجِدَ مَسْأَلَةٍ: (الحُكْمُ يَسْتَدْعِي دَلِيلاً، وَإِلاَّ لَزِمَ تَكْلِيفُ الغَافِلِ) حَيْثُ وُجِدَ الحُكْمُ بِدُونِ الدَّلِيلِ المُفِيدِ لَهُ (وَلاَ دَلِيلَ) عَلَى حُكْمِك (بِالسَّبْرِ) فَإِنَّا سَبَرْنَا الحُكْمُ بِدُونِ الدَّلِيلِ المُفِيدِ لَهُ (وَلاَ دَلِيلَ) عَلَى حُكْمِك (بِالسَّبْرِ) فَإِنَّا سَبَرْنَا المُسْتَصْحَبَ عَدَمُ الأَصْلِ المُسْتَصْحَبَ عَدَمُ

مثاله أيضاً: الأصلُ تحريمُ قتل الانسان مطلقاً؛ لما له من حرمة إلا أنا جورناه
 في بعض الحالات لمعنى تختص بها، ويبقى غيرها على السابق.

⁽١) في (١٢٢٦/٣) في قوله: خلافاً للأكثر.

 ⁽٢) لأنّ فقده يعني بقاء الحكم على الأصل، ووجود الشّرط هـو الـذي يغير حكـم
 الأصل إلى حكم آخر مخالف للأصل لصفي الهندي. تشنيف المسامع: ٢/ ١٤٢.

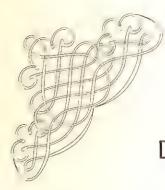
 ⁽٣) معطوف على قوله (بالسّبر) أي بقل الخصم سبرنا فلم نجد لحكمك أيها المستدلُّ دليلاً أو الأصل عدم الدليل، ويبقى هذا الأصل مستصحباً ما لم يظهر دليل يخالف الأصل.

الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، فَيَنْتَفِي هُوَ أَيْضًا.

(وَكَذَا) يَدْخُلُ فِيهِ (قَوْلُهُمْ) أَيْ الفُقَهَاءِ (وُجِدَ المُقْتَضِي، أَوْ المَانِعُ، أَوْ المَانِعُ، أَوْ فُقِدَ الشَّرْطُ) فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ الحُكْمِ بِالنَّسْبَةِ إلَى الأَوَّلِ، وَعَلَى انْتِفَائِهِ بِالنِّسْبَةِ إلَى مَا بَعْدَهُ.

(خِلاَفًا لِلاَّكْثَرِ) فِي قَوْلِهِمْ: لَيْسَ بِدَلِيلٍ، بَلْ دَعْوَى دَلِيلٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلاً إِذَا عُيِّنَ المُقْتَضِي، وَالمَانِعُ، وَالشَّرْطُ، وَبُيِّنَ وُجُودُ الأَوَّلِينَ (۱)، حَاجَةَ إِلَى بَيَانِ فَقْدِ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَفْقِ الأَصْلِ.

⁽۱) فإنَّ السبب _ المقتضي _ والمانع لا يقبل مجرد ادعاء وجوده؛ لثبوت الحكم وانتفائه إلا أنْ يعين كل منهما ولا يكفي مجرد الادعاء.



مَسْأَلَةٌ [في الاستقراءِ وأنواعه]

(الإسْتِقْرَاءُ بِالجُرْئِيِّ عَلَى الكُلِّيِّ) بِأَنْ تُتَّبَعَ جُزْئِيًّاتُ كُلِّيٍّ لِيَبْبُتَ حُكْمُهَا لَهُ (إِنْ كَانَ تَامًّا، أَيْ بِالكُلِّ) أَيْ كُلِّ الجُزْئِيَّاتِ (إِلاَّ صُورَةَ النَّزَاعِ فَقَطْعِيُّ) أَيْ كُلِّ الجُزْئِيَّاتِ (إِلاَّ صُورَةَ النَّزَاعِ فَقَطْعِيُّ) أَيْ فَهُوَ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ فِي إِثْبَاتِ الحُكْمِ فِي صُورَةِ النَّزَاعِ (عِنْدَ الأَكْثَرِ) مِنْ أَيْ فَهُوَ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ فِي إِثْبَاتِ الحُكْمِ فِي صُورَةِ النَّزَاعِ (عِنْدَ الأَكْثَرِ) مِنْ العُلْمَاءِ.

وَقِيلَ^(۱): لَيْسَ بِقَطْعِيِّ؛ لإِحْتِمَالِ مُخَالَفَةِ تِلْكَ الصُّورَةِ لِغَيْرِهَا عَلَى بُعْدِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ العَدَمِ (٢).

(أَوْ) كَانَ (نَاقِصًا، أَيْ بِأَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ) الخَالِي عَنْ صُورَةِ النَّزَاعِ (فَظَنَيُّ) فِيهَا، لاَ قَطْعِيُّ؛ لإحْتِمَالِ مُخَالَفَتِهَا لِذَلِكَ المُسْتَقْرَأُ^(۱) (وَيُسَمَّى) هَذَا عِنْدَ الفُقَهَاءِ (إِلْحَاقَ الفَرْدِ بِالأَغْلَبِ(١٠).

⁽١) به قال البيضاوي.

 ⁽٢) أي هذا الاحتمال كأنّه عدم لا وجود له؛ لأنّ الاحتمالات العقلية لا تقدّح في
 الأمور العادية فلا يمنع وإن كان على بعد.

⁽٣) في (أ): المستقر.

⁽٤) أو إلحاق الفرد بالأعم الأغلب.





وَقَدْ أُشْتُهِرَ أَنَّهُ حُجَّةٌ عِنْدَنَا، دُونَ الحَنفِيَّةِ (١).

فَنَقُولُ لِتَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ: (قَالَ عُلَمَاؤُنَا: اسْتِصْحَابُ العَدَمِ الأَصْلِيِّ) وَهُو نَفْيُ مَا نَفَاهُ العَقْلُ وَلَمْ يُشْيِتْهُ الشَّرْعُ، كَوُجُوبِ صَوْمِ رَجَبٍ، حُجَّةٌ جَزْمًا.

(وَ) اسْتِصْحَابُ (العُمُومِ، أَوْ النَّصِّ إِلَى وُرُودِ الغَيْرِ) مِنْ مُخَصِّصِ أَوْ نَاسِخِ، حُجَّةٌ جَزْمًا، فَيُعْمَلُ بِهِمَا إِلَى وُرُودِهِ.

= مثال الاستقراء التام: كلُّ إنسانِ ناطقٌ، فإن تتبعت جزئيات وأفراد الإنسان أثبتً أنَّ كلَّ فردٍ منه ناطق دون تخلف فرد منه.

ومثال الاستقراء النَّاقص: كلُّ حيوانٍ يحرك فكَّهُ الأسفل عنـد المضـغ، إلا أنَّـه وجـد التمساح يحرك فكه الأعلى، إذن هو ناقص لتخلف بعض أفراده عن ذلك.

مثال شرعي: الوتر يقول الشافعية: إنَّه ليس واجباً بـل سـنَّة؛ لأنَّـهُ يــؤدى علــى الراحلة، وكل ما يؤدى على الراحلة فهو سنَّة؛ لأننا تتبعنا فلم نجد من الواجبات ما يؤدى على الراحلة، فإذن الوتر ليس واجباً.

ويجابُ: بأنَّه كان واجباً عليه ﷺ وأدًّاه على الراحلة، ولعل تأديته على الراحلة منه ﷺ أن وجبه عليه كان في الحضر فقط، إذن الحكم على الوتر بالسنية ظني.

(١) ميزان الأصول: ٢/ ٩٣٦.

وَقَدْ^(۱) تَقَدَّمَ^(۲) أَنَّ ابْنَ سُرَيْجٍ خَالَفَ فِي العَمَلِ بِالعَامِّ قَبْلَ البَحْثِ عَنْ المُخَصِّص^(۳).

(وَ) اسْتِصْحَابُ (مَا دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى ثُبُوتِهِ لِوُجُودِ سَبَهِهِ) كَثْبُوتِ المِلْكِ بِالشَّرَاءِ (حُجَّةٌ مُطْلَقًا (٤).

وَقِيلَ^(°):) حُجَّةٌ (فِي الدَّفْعِ) بِهِ عَمَّا ثَبَتَ لَهُ^(۱) (دُونَ الرَّفْعِ) بِهِ لِمَا ثَبَتَ ، كَاسْتِصْحَابِ حَيَاةِ المَفْقُودِ قَبْلَ الحُكْمِ بِمَوْتِهِ، فَإِنَّهُ [أ/١٢٥] دَافِعٌ لِلإِرْثِ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِدَافِعٍ لِعَدَمِ إِرْثِهِ مِنْ غَيْرِهِ ؟ لِلشَّكِّ فِي حَيَاتِهِ، فَلاَ يُشْبِتُ اسْتِصْحَابُهَا (۷) لَهُ مِلْكًا جَدِيدًا ؟ إذْ الأَصْلُ عَدَمُهُ.

(وَقِيلَ(^)) حُجَّةٌ (بشَرْطِ أَنْ لاَ يُعَارضَهُ ظَاهِرٌ مُطْلَقًا.

⁽١) لفظ قد ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽۲) في (۲/۲۶).

 ⁽٣) أي كان يرى عدم العمل بالعام قبل البحث عن المخصص، وجواز العمل به بعد
 البحث _أي يعمل بالأصل بعد البحث.

⁽٤) أي في الدفع والرفع وجدت القيود الآتية في الآراء الأخرى أو لم توجد.

⁽٥) هو ما يقول به الحنفية. الغيث الهامع. وأبو الحسين البصري. إرشاد الفحول: ص٧٧٤.

⁽٦) لفظ له ساقط من: (ب) و (ج).

 ⁽٧) أي استصحاب الحال لا يرفع عدم إرثه من مورثه الذي هو الأصل في عدم الإرث الإرث، فلا يرث من مورثه؛ لأنَّ الاستصحاب لا يرفع الأصل، وهو عدم الإرث ولكن استصحاب حياته يدفع إرث ورثته منه باعتباره حياً.

⁽A) هو أحد قولى الشافعي. الغيث الهامع: ص ٦٤١.

وَقِيلَ^(۱): ظَاهِرٌ غَالِبٌ، [قِيلَ: مُطْلَقًا]^(۲)، وَقِيلَ^(۳): ذُو سَبَبٍ) فَإِنْ عَارَضَهُ ظَاهِرٌ مُطْلَقًا، أَوْ بِشَرْطِ^(۱) _عَلَى الخِلاَفِ _ قُدِّمَ الظَّاهِرُ عَلَيْهِ، وَهُوَ المَرْجُوحُ مِنْ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ فِي تَعَارُضِ الأَصْلِ وَالظَّاهِرِ.

وَالتَّقْيِدُ بِذِي السَّبِ (لِيَخْرُجَ بَوْلٌ وَقَعَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ فَوُجِدَ مُتَغَيلًا وَاحْتُمِلَ كَوْنُ التَّغْيرِ بِهِ) وَكَوْنَهُ بِغَيْرِهِ مِمَّا لاَ يَضُرُّ، كَطُولِ المُحْثِ، فَإِنَّ السَّغْيرِ، فَإِنَّ السَّغْيرِ، فَإِنَّ السَّعْدِ، فَإِنَّ السَّبِ، اسْتِصْحَابَ طَهَارِتِهِ - الأَصْلِ - عَارَضَهُ نَجَاسَتُهُ الظَّاهِرَةُ الغَالِبَةُ ذَاتُ السَّبِ، فَقُدِّمَ عَلَى الطَّهَارَةِ عَلَى قَوْلِ اعْتِبَارِ الظَّاهِرِ، كَمَا تُقَدَّمُ الطَّهَارَةُ عَلَى قَوْلِ اعْتِبَارِ الظَّاهِرِ، كَمَا تُقَدِّمُ الطَّهَارَةُ عَلَى قَوْلِ اعْتِبَارِ الظَّاهِرِ، كَمَا تُقَدَّمُ الطَّهَارَةُ عَلَى قَوْلِ اعْتِبَارِ الظَّاهِرِ، كَمَا تُقَدِّمُ الطَّهَارَةُ عَلَى الطَّهَارِةِ عَلَى اللَّهُ عَلَى الطَّهَارَةُ عَلَى الْطَهَارَةُ عَلَى الْطَهَارَةُ عَلَى الْطَهُارَةُ الْعَبْرَادِ الْأَصْلِ .

(وَالْحَقُّ) التَّفْصِيلُ أَيْ (سُقُوطُ الأَصْلِ^(٥) إِنْ قَرُبَ الْعَهْدُ) بِعَدَمِ تَغَيُّرِهِ (وَاعْتِمَادُهُ إِنْ بَعُدَ) الْعَهْدُ بِعَدَم تَغَيُّرِهِ (٦).

⁽١) لم أعثر على قائله.

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).

 ⁽٣) نص عليه الشافعي وتبعه الأصحاب. الغيث الهامع: ص ٦٤١:
 الآراء في المعارضة ثلاثة:

١. هو حجَّة ما لم يعارضه ظاهر، سواء كان الظاهر غالباً أم غير غالب.

٢. هو حجَّة ما لم يعارضه ظاهر غالباً ذو سبب أو دون سبب.

٣. هو حجّة ما لم يعارضه ظاهر ذو سبب.

⁽٤) الشرط هو كونه ذا سببٍ أو دون سبب.

⁽٥) وهو طهارة الماء أي قرب العهد بالتغير فيكون الماء نجساً؛ لأنَّ قربَ العهد بتغيير ينسب التغير للنجاسة.

⁽٦) لأنَّ التغير ينسب للمكث لا للنجاسة فيعتمد الأصل وهو طهارة الماء؛ لأنَّ =

(وَلاَ يُحْتَجُّ بِاسْتِصْحَابِ حَالِ الإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الجِلاَفِ) أَيْ إِذَا أُجْمِعَ عَلَى حُكْمٍ فِي حَالٍ، وَاخْتُلِفَ فِيهِ فِي حَالٍ أُخْرَى، فَلاَ يُحْتَجُّ بِاسْتِصْحَابِ تِلْكَ الحَالِ فِي هَذِهِ (خِلاَفًا لِلْمُزَنِيِّ، وَالصَّيْرَفِيِّ، وَابْنِ سُرَبْحٍ، وَالصَّيْرَفِيِّ، وَابْنِ سُرَبْحٍ، وَالاَمِدِيِّ (فِل اللهُ وَلَيْ اللهُ وَلَيْ اللهُ وَاللّهَ يَعْ اللّهُ وَاللّهَ يَعْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ مِنْ فَوْلِهِمْ : يُحْتَجُّ بِذَلِكَ.

مِثَالُهُ: الخَارِجُ النَّجِسُ مِنْ [...] (٢) غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ لاَ يَنْقُضُ الوُضُوءَ عِنْدَنَا؛ اسْتِصْحَابًا لِمَا قَبْلَ الخُرُوجِ مِنْ بَقَائِهِ المُجْمَعِ عَلَيْهِ.

(فَعُرِفَ) مِمَّا ذُكِرَ (أَنَّ الإسْتِصْحَابَ) الَّذِي قُلْنَا بِهِ دُونَ الحَنَفِيَّةِ وَيَنْصَرِفُ الإَسْمُ إلَيْهِ (ثُبُوتِهُ فِي الأَوَّلِ وَيَنْصَرِفُ الإَسْمُ إلَيْهِ (ثُبُوتِهُ فِي الأَوَّلِ الزَّمَنِ (الثَّانِي؛ لِثُبُوتِهِ فِي الأَوَّلِ لِفُقْدَانِ مَا يَصْلُحُ لِلتَّغْيِيرِ) مِنْ الأَوَّلِ إلَى الثَّانِي، فَلاَ زَكَاةَ عِنْدَنَا فِيمَا حَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا نَاقِصَةً تَرُوجُ رَوَاجَ الكَامِلَةِ بِالإسْتِصْحَابِ(٣).

* * *

مثالٌ آخر:

التيمم لفقد الماء وهو مجمعٌ عليه فإنْ وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل التيمم إجماعاً بين الحنفية والشافعية، وإنْ أتى الماء أثناء الصلاة لا تبطل عند الشافعية الصلاة؛ لأنَّ التيمم مستمر الذي كان مجمعاً عليه فيستصحبُ الإجماع إلى ما بعد الدخول في الصلاة، ويبطل عند الحنفية لعدم حكم الاستصحاب؛ لأنَّ عارضه وجود الماء المفهوم من قوله تعالى ﴿ فَلَمْ يَجَدُوا مَا مَ المَهُ وَ مَن قوله تعالى ﴿ فَلَمْ يَجَدُوا مَا مَ المَهُ وَ الماء المفهوم من قوله تعالى ﴿ فَلَمْ يَجَدُوا مَا مَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

⁼ التغيير لا ينسب إلى النجاسة.

⁽١) الإحكام: ٤/ ١٣٣.

⁽٢) في (ج): زيادة كلمة (النجس).

⁽٣) وعند المالكية تجب الزكاة فيه ما دامت رائجة كالكاملة.



(أَمَّا ثُبُوتُهُ) أَيْ الأَمْرِ (فِي الأَوَّلِ لِثُبُوتِهِ فِي الثَّانِي فَمَقْلُوبٌ) أي فَاستِصْحابٌ مَقْلُوبٌ، كَأَنْ يُقَالَ فِي المِكْيَالِ المَوْجُودِ الآنَ: كَانَ عَلَى عَهْدِهِ عَلَيْ بِاسْتِصْحَابِ الحَالِ فِي المَاضِي.

(وَقَدْ قَالَ فِيهِ) أَيْ الإِسْتِصْحَابِ المَقْلُوبِ؛ لِيَظْهَرَ الإِسْتِدْلاَلُ بِهِ (لَـوْ لَمْ يَكُنْ الثَّابِتُ اليَوْمَ ثَابِتًا أَمْسِ لَكَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ (١)) أَمْسِ؛ إِذْ لاَ وَاسِطَةَ بَـيْنَ الثَّبُوتِ وَعَدَمِهِ.

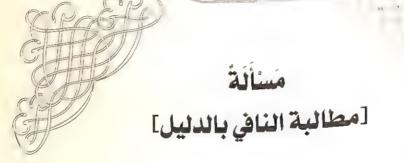
(فَيَقْضِي (٢) اسْتِصْحَابُ أَمْسِ) الخَالِي عَنْ الثَّبُوتِ فِيهِ (بِأَنَّهُ الآنَ غَيْـرُ ثَابِتٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ)؛ لأِنَّهُ مَفْرُوضُ الثُّبُوتِ الآنَ (فَدَلَّ) ذَلِـكَ (عَلَـى أَنَّـهُ ثَابِتٌ) أَمْس أَيْضًا.

وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: بَعْدَ أَنَّهُ الآنَ (٣) _ وَهُوَ مُفْسِدٌ _ وَلَيْسَ فِي نُسْخَةِ المُصَنَّف.

⁽١) أي أنَّ ثبوته الآن يدلُّ على ثبوته في الماضي وإلا لما وصل ثبوته إلى الان؟ .

⁽٢) في (ج): فيقتضى.

⁽٣) أي العبارة في بعض نسخ الكتاب (على أنَّه الآن ثابت) فوجود لفظ الآن بعد لفظ أنَّه يفسد المعنى المراد؛ ولأنَّ الأمر يقتضي أنَّ وجود الحكم الآن يدلُّ على ثبوته أمس وليس العكس.

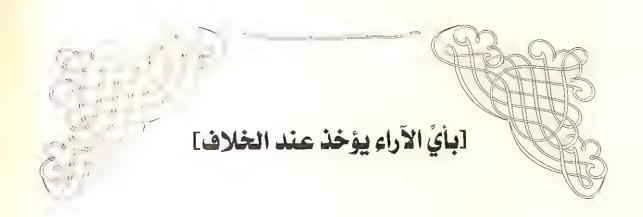


(لاَ يُطَالَبُ النَّافِيَ) لِلشَّيْءِ (بِالدَّلِيلِ) عَلَى انْتِفَائِهِ (إِنْ ادَّعَى عِلْمًا ضَرُورِيًّا) بِانْتِفَائِهِ ؛ لإَنَّهُ لِعَدَالَتِهِ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ، وَالضَّرُورِيُّ لاَ يَشْتَبِهُ حَتَّى يُطْلَبَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ لِيُنْظَرَ فِيهِ (١).

(وَإِلاَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ عِلْمًا ضَرُورِيًّا: بِأَنْ ادَّعَى عِلْمًا نَظَرِيًّا، أَوْ ظَنِيَّا الْأَصَعِ الْمَا نَظَرِيًّا، أَوْ ظَنَيًّا اللَّهَ الْأَصَعِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللْمُولَةُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ الللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُولَةُ الللْمُ الللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللْمُلْمُ الللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُلْمُ الللْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الللْمُلُمُ اللْمُلْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللْمُلْمُ اللْ

⁽١) أي لأنَّهُ لا يشبه بالضروري فلا يطلب الاستدلال عليه من المدعي.

⁽٢) في (ط): أو ظناً.



(وَيَجِبُ الأَخْذُ بِأَقَلَ المَقُولِ وَقَدْ مَرً) فِي الإِجْمَاعِ (١)، حَيْثُ قِيلَ فِيهِ: وَأَنَّ التَّمَسُّكَ بِأَقَلِّ مَا قِيلَ حَقُّ.

(وَهَلْ يَجِبُ) الأَخْذُ (بِالأَخْفُ) فِي شَيْء؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُ ٱللّهُ بِصِكُمُ ٱلنّشَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] (أَوْ الأَثْقَلِ) فِيه؛ لأَنَّهُ أَكْثَرُ ثُوَابًا وَأَحْوَطُ (أَوْ لأَنْقَلِ) فِيه؛ لأَنَّهُ أَكْثَرُ ثُوَابًا وَأَحْوَطُ (أَوْ لاَ نَعْجُورُ كُلُّ مِنْهُمَا؛ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الوُجُوبِ؟ لاَ يَجِبُ شَيْءٌ) مِنْهُمَا، بَلْ يَجُوزُ كُلُّ مِنْهُمَا؛ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الوُجُوبِ؟ هَذِهِ (أَقْوَالٌ) أَقْرَبُهَا الثَّالِثُ (٢).

⁽۱) في (۲/۹۵۰).

⁽٢) وهو عدمُ وجوب الأخف أو الأثقل؛ لأنَّ الأصل عـدم الوجـوب، وهـذه مسـألة مستقلَّة لا علاقة لها بمطالبة النافي بالدليل، والمراد بهذا أنَّه إنْ وردت عـدة مـذاهب متباينة فهل يأخذ بأخفِّها أو بأثقلها أو هو ليس ملزماً بالأخذ بواحد منها.

مَسْأَلَةٌ [هل النَّي محمَّد ﷺ كان مُلزَماً بشريعة قبل البعثة؟]

(اخْتَلَفُوا) أَيْ العُلَمَاءُ (هَلْ كَانَ المُصْطَفَى ﷺ مُتَعَبَّدًا) بِفَتْحِ البَاءِ، كَمَا ضَبَطَهُ المُصنَفُ، أَيْ مُكَلَّفًا (قَبْلَ النَّبُوَّةِ بِشَرْعٍ) فَمِنْهُمْ مَنْ نَفَى ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهُ.

(وَاخْتَلَفَ المُثْبِتُ) فِي تَعْيِينِ ذلكَ بِتَعيينِ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ (فَقِيلَ) هُوَ (نُوحٌ وَ) قِيلَ (إِبْرَاهِيمُ وَ) قِيلَ (مُوسَى وَ) قِيلَ (عِيسَى وَ) قِيلَ (مَا ثَبَتَ أَنَّهُ أَنْهُ مُرْحِعُهَا التَّارِيخُ (۱). شَرْعٌ) مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ لِنَبِيِّ، هَذِهِ (أَقْوَالٌ) مَرْجِعُهَا التَّارِيخُ (۱).

(وَالمُخْتَارُ^(٢)) كَمَا قَالَهُ كَثِيرٌ (الوَقْفُ تَأْصِيلاً) عَنْ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ (وَتَفْرِيعًا) عَلَى الإِثْبَاتِ عَنْ تَعْييِنِ قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِهِ.

⁽۱) أي مصادر معرفة تعبده على يشرع من فعله، وتخصص شرعٌ معين أو غير معين تعرف من كتب السيرة النَّبوية وكتب التاريخ الموسَّعة مثل تاريخ ابن كثير أو الطبري.

 ⁽۲) وهو قول إمام الحرمين والغزالي والآمدي.
 وهناك رأي أنّه كان متعبداً، وهو اختيار البيضاوي وابن الحاجب، ورأي آخر أنه لم يتعبد بشرع من قبلنا أصلاً وهو قول جمهور المتكلمين. راجع تشنيف المسامع:
 ۲/ ۱٤۸.

(وَ) المُخْتَارُ (بَعْدَ النَّبُوَّةِ المَنْعُ) مِنْ تَعَبُّدِهِ بِشَرْعِ مَنْ قَبْلَهُ ؛ لأَنَّ لَهُ شَرْعًا يَخُصُّهُ.

وَقِيلَ^(۱): تَعَبَّدَ بِمَا لَمْ يُنْسَخْ مِنْ شَرْعِ مَنْ قَبْلَهُ ؛ اسْتِصْحَابًا لِتَعَبُّدِهِ بِهِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ (۲).

⁽۱) اختاره ابن الحاجب، وقال إمام الحرمين: للشافعي ميلٌ إلى هـذا. تشنيف المسامع: ٢/ ١٤٩.

⁽٢) هذا الخلاف في الفروع، أما العقيدة فإنَّها لا خلاف في تعبده بها قبل النبوة وبعدها؛ إذ لا فرق فيها بين دين وآخر.



(حُكْمِ المَنَافِعِ وَالمَضَارِّ قَبْلَ الشَّرْعِ) أَيْ البَعْثَةِ (مَرَّ) فِي أُوَائِلِ الكَّنَابِ(١): حَيْثُ قِيلَ: وَلاَ حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ، بَلْ الأَمْرُ مَوْقُوفٌ إلَى وُرُودِهِ.

(وَبَعْدَهُ الصَّحِيحُ: أَنَّ أَصْلَ المَضَارِّ التَّحْرِيمُ، وَالمَنَافِعِ الحِلُّ) قَالَ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ كَكُم مَّافِ ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩] ذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ الإِمْتِنَانِ، وَلاَ يُمْتَنُ إلاَّ بِالجَائِزِ، وَقَالَ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ وَغَيْرُهُ: الاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارًا (٢) أَيْ فِي دِينِنَا، أَيْ لاَ يَجُوذُ ذَلِكَ.

(قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصَنِّفِ (إِلاَّ أَمْوَالَنَا) فَإِنَّهَا مِنْ المَنَافِعِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الأَصْلَ فِيهَا التَّحْرِيمُ؛ (لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ») وَالظَّاهِرُ أَنَّ الأَصْلَ فِيهَا التَّحْرِيمُ؛ (لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ») وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْحُمْ حَرَامٌ»(٣) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، فَيُخَصُّ بِهِ عُمُومُ الآيَةِ

⁽۱) في (۱/۱۱).

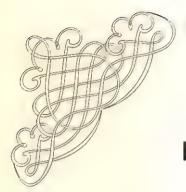
 ⁽۲) ابن ماجه في الأحكام باب من بنى في حقه لا يضر جاره: (۲۳۳۱)، ومالك في
 الأقضية: (۱۲۳٤).

 ⁽٣) البخاري في العلم، باب قول النبي على ربّ مبلغ أوعى من سامع: (١٥)،
 ومسلم في القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال: (٣١٨٥).

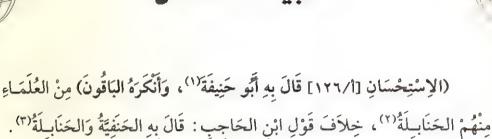
السَّابِقَةِ، وَغَيْرُهُ سَاكِتٌ عَنْ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ.

[وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ: إطْلاَقُ بَعْضِهِمْ: أَنَّ الأَصْلَ فِي الأَشْيَاءِ التَّحْرِيمُ، وَبَعْضُهُمْ: أَنَّ الأَصْلَ فِيهَا الحِلُّ](١).

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).



مُسْأَلَةُ [حُجِّيةُ الاسْتحسان]



(وَفُسِّرَ بِدَلِيلِ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ المُجْتَهِدِ تَقْصُرُ عِبَارَتُهُ عَنْهُ.

وَرُدَّ: بِأَنَّهُ) أَيْ الدَّلِيلَ المَذْكُورَ (إِنْ تَحَقَّقَ) عِنْـدَ المُجْتَهِـدِ (فَمُعْتَبَـرٌ) وَلاَ يَضُرُّ قُصُورُ عِبَارَتِهِ عَنْهُ قَطْعًا، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ عِنْدَهُ فَمَرْدُودٌ قَطْعًا.

(وَ) فُسِّرَ أَيْضًا (بِعُدُولٍ عَنْ قِيَاسِ إِلَى) قِيَا<mark>سِ (أَقْوَى) مِنْهُ (اُ)</mark>

⁽١) أصول السرخسي: ٢٠٤/٢.

⁽۲) شرح الكوكب المنير: ٤/ ٤٢٧.

 ⁽٣) المصدران السابقان ومختصر ابن الحاجب: ٤/ ٥٢٠. فالحنابلة لا يقولون به.

⁽٤) مثاله الحُرُّ إذا قتل خطأ وجبت دية على عاقله القاتل، والحيوان المملوك إذا قتل وجبت قيمتُه على قاتله، أما العبدُ فإنَّهُ يمكن أنْ يقاس على الحرِّ إذا قتل فتجبُ فيه الديّة؛ لأنَّ شبهه بالانسان أقوى وأجْلى من شبهه بالحيوان، أو تجب قيمته قياساً على الحيوان؛ لأنَّهُ مملوك ويباع ويوهب ويورث.

فيرجَّح قياسُه إلى الحيوان في وجوب دفع القيمة لا الديَّة؛ لأنَّهُ من حيث ملكيته أقوى شبها بالحيوان فيقاس على الحيوان لا على الحرِّ.

(وَلاَ خِلاَفَ فِيهِ) بِهَذَا المَعْنَى، فَإِنَّ أَقْوَى القِيَاسَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى الآخرِ قَطْعًا.

(أَوْ) بِعُدُولِ (عَنْ الدَّلِيلِ إلَى العَادَةِ) (١) لِلْمَصْلَحَةِ، كَدُخُولِ الحَمَّامِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ زَمَنِ المُكْثِ وَقَدْرِ المَاءِ وَالأُجْرَةِ، فَإِنَّهُ مُعْتَادٌ عَلَى خِلاَفِ الدَّلِيلِ لِلْمَصْلَحَةِ، وَكَذَا شُرْبُ المَاءِ مِنْ السِّقَاءِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ قَدْرِهِ.

(وَرُدَّ: بِأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا) أَيْ العَادَةَ (حَقُّ) لِجَرِيَانِهَا فِي زَمَنِهِ _ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ _، أَوْ بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ مِنْهُ، وَلاَ مِنْ الأَئِمَةِ (٢) (فَقَدْ قَامَ دَلِيلُهَا) مِنْ السُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ، فَيُعْمَلُ بِهَا قَطْعًا (وَإِلاَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ حَقِيقَتُهَا (رُوَّلاً) أَيْ وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ حَقِيقَتُهَا (رُوَّلاً) أَيْ وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ حَقِيقَتُهَا (رُدَّتْ) قَطْعًا، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ مَعْنَى لِلإِسْتِحْسَانِ (٣) مِمَّا ذُكِرَ يَصْلُحُ مَحَلاً لِلنَّزَاع.

(فَإِنْ تَحَقَّقَ اسْتِحْسَانٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَمَنْ قَالَ بِهِ فَقَدْ شَرَّعَ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ، كَمَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ ﴿ مَنْ اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَّعَ، أَيْ وَضَعَ شَرْعًا مِنْ قَبَلِ نَفْسِهِ، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

(أَمَّا اسْتِحْسَانُ الشَّافِعِيِّ التَّحْلِيفَ عَلَى المُصْحَفِ وَالحَطَّ فِي الكِتَابَةِ) لِبَعْضٍ مِنْ عِوَضِهَا(٤) (وَنَحْوِهِمَا) كَاسْتِحْسَانِهِ فِي المُتْعَةِ ثَلاَثِينَ دِرْهَمَا

⁽١) أي استثناء جزئية من قاعدة كلية.

القاعدة الكلية مثل: لا يجوزُ بيعُ المعدوم استثنى واستخرج أو عدل عنها بالسلم بموجب الحديث، فهذا يسمى استحساناً.

⁽٢) في (ط): غيره.

⁽٣) في (أ): الاستحسان.

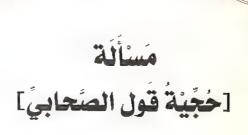
⁽٤) وذلك أنْ يكاتب عبدَه على مبلغ من المال بشكلٍ مقسطٍ فإذا أدى المبلغ صار حراً، وقد قال الشافعي: استحسن أنْ يحطّ السيد من المبلغ، أي إذا كاتبه بألف =

(فَلَيْسَ مِنْهُ) أَيْ لَيْسَ مِنْ الإِسْتِحْسَانِ المُخْتَلَفِ فِيهِ إِنْ تَحَقَّقَ^(۱)، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَآخِذَ فِقْهِيَّةٍ مُبَيَّنَةٍ فِي مَحَالِّهَا (۲).

⁼ فهو يستحسن أن يخفض من الألف شيئاً في آخر الأقساط.

⁽١) أي يقصد فيه الاستحسان اللغوي لا الاصطلاحي المفسر بما تقدم.

⁽٢) أي مبينة كل مسألة قال عنها استحسن كذا فالمراد أراه حسناً، وقد بين ذلك في مواضعها من الفقه، ولا يريد بذلك أنها ثابتة بدليل الاستحسان.



(قَوْلُ الصَّحَابِيِّ) المُجْتَهِدِ (عَلَى صَحَابِيٍّ غَيْرُ حُجَّةٍ وِفَاقًا، وَكَذَا عَلَى غَيْرِهِ) كَالتَّابِعِيِّ؛ لِأَنَّ قَوْلَ المُجْتَهِدِ لَيْسَ حُجَّةً فِي نَفْسِهِ.

(قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصنَفِ _ كَالإِمَامِ الرَّازِيّ فِي بَابِ الأَخْبَارِ مِنْ المَحْصُولِ('') _ : (إلاَّ فِي) الحُكْمِ (التَّعَبُّدِيِّ('')) فَقَوْلُهُ فِيهِ حُجَّةٌ ؛ لِظُهُورِ مِنْ المَّحْصُولِ ('') _ : (إلاَّ فِي) الحُكْمِ (التَّعَبُّدِيِّ '') فَقَوْلُهُ فِيهِ حُجَّةٌ ؛ لِظُهُورِ أَنَّ مُسْتَنَدُهُ فِيهِ التَّوْقِيفُ مِنْ النَّبِيِّ وَ اللَّهِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَ اللَّهِ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَاللَّهِ اللَّهِ مِنْ النَّبِيِّ وَ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ صَلَّى فِي لَيْلَةٍ سِتَ رَكَعَاتٍ ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ سِتَ سَجَدَاتٍ ('') وَلَوْ ثَبَتَ وَلَكُ عَنْ عَلِيٍّ لَقُلْت ('') بِهِ ؛ لأَنَّهُ لاَ مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِيهِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فَعَلَهُ تَوْقِيفًا .

(وَفِي تَقْلِيدِهِ) أَيْ الصَّحَابِيِّ، أَيْ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ لَهُ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ حُجِّيَّةِ قَوْلِهِ (قَوْلاَنِ):

⁽¹⁾ البحر المحيط: ٨/ ٦٧.

⁽٢) أي في كلِّ ما لا يقبل الاجتهاد كالمقادير الشرعية، فإنَّهُ لا يقول عباجتهاده، بل لابد أن يكون تلقاه من النبي ﷺ وإن لم يصرِّح.

⁽٣) البيهقي في سننه، كتاب الاستسقاء: ٣٤ ٣٤٣.

 ⁽٤) في (أ) و(ب) و(ج): قلت.

المُحَقِّقُونَ: كَمَا قَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ عَلَى المَنْعِ^(۱) (الإرْتِفَاعِ الثَّقَةِ بِمَذْهَبِهِ؛ إذْ لَمْ يُدَوَّنْ) بِخِلاَفِ مَذْهَبِ كُلِّ مِنْ الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ، لاَ لِنَقْصِ اجْتِهَادِهِ عَنْ اجْتِهَادِهِمْ.

(وَقِيلَ^(۲)) قَوْلُهُ (حُجَّةٌ فَوْقَ القِيَاسِ) حَتَّى يُقَدَّمَ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّعَارُضِ. وَعَلَى هَذَا (فَإِنْ اخْتَلَفَ صَحَابِيَّانِ) فِي مَسْأَلَةٍ (فَكَدَلِيلَيْنِ) قَوْلاَهُمَا، فَيُرَجَّحُ أَحَدُهُمَا بِمُرَجَّحٍ.

(وَقِيلَ^(٣)) قَوْلُهُ حُجَّةٌ (دُونَهُ) أَيْ دُونَ القِيَاسِ، فَيُقَدَّمُ القِيَا<mark>سُ عَلَيْهِ عِنْدَ</mark> التَّعَارُض.

(وَفِي تَخْصِيصِهِ^(٤) العُمُومَ) عَلَى هَذَا (قَوْلاَنِ): الجَوَاذُ كَغَيْرِهِ مِنْ الحُجَج.

⁽١) لم أعثر على هذه النسبة في باب الأخبار من المحصول.

 ⁽۲) هو قول مالك وأكثر الحنفية، لا تنتقض اجتهاد وهذا الصحابي، بل لأنّه لـم
 يدون كما دون فقه المذاهب الأربعة. تشنيف المسامع: ٢/ ١٥٦.

⁽٣) حكاه الرافعي في الأقضية بلا ترجيح. المصدر السابق.

⁽٤) في (أ): تخصيص.

مثاله: حديث: لعن الله النامصة والمتنمصة، فهو عام: يشملُ كلّ امرأةٍ متزوجةً أم غير متزوجة، يرضى زوجها بما في وجهها أم لم يرض.

خُصَّ: بأثر سيدتنا عائشة ﷺ وهو: «دخلت عليها امرأة فقالت: يا أم المؤمنين إنَّ زوجي يكره الأذى في وجهي، فقالت لها: أميطي الأذى عن وجهك.

فهنا خصّت الزوجة التي يعرض عنها زوجها بسبب ما في وجهها من شعرٍ، فخصت مثل هذه من عموم النّص.

وَالْمَنْعُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَتْرُكُونَ أَقْوَالَهُمْ إِذَا سَمِعُوا العُمُومَ. (وَقِيلَ^(۱)) قَوْلُهُ حُجَّةٌ (إِنْ انتَشَرَ) مِنْ غَيْر ظُهُور مُخَالِفٍ لَهُ.

(وَقِيلَ^(۲)) قَوْلُهُ حُجَّةٌ (إنْ خَالَفَ القِيَاسَ)؛ لأَنَّهُ لاَ يُخَالِفُهُ إلاَّ لِـدَلِيلِ غَيْرِهِ، بِخِلاَفِ مَا إذَا وَافَقَهُ؛ لاِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ عَنْهُ، فَهُوَ الحُجَّةُ لاَ القَوْلُ.

(وَقِيلَ (٣)) قَوْلُهُ حُجَّةٌ (إِنْ انْضَمَّ إِلَيْهِ قِيَاسُ تَقْرِيبٍ).

كَفَوْلِ عُثْمَانَ ﷺ فِي البَيْعِ بِشَرْطِ البَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبِ: إنَّ البَائِعَ يَبْـرَأُ بِهِ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْهُ فِي الحَيَوَانِ دُونَ غَيْرِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ هُ الْأَنَّهُ يَغْتَذِي بِالصِّحَّةِ وَالسَّقَمِ، أَيْ فِي حَالَتَيْهِمَا، وَتَحَوُّلِ طَبَائِعِهِ (٥).

وَقَلَّمَا يَخْلُو مِنْ (١) عَيْبٍ ظَاهِرٍ أَوْ خَفِيَّ، بِخِلاَفِ غَيْرِهِ، فَيَبْرَأُ البَائِعُ فِيهِ (٧) مِنْ خَفِيٍّ لاَ يَعْلَمُهُ بِشَرْطِ البَرَاءَةِ المُحْتَاجِ (٨) هُو (٩) إلَيْهِ ؛ لِيَتْقَ بِاسْتِقْرَارِ العَقْدِ.

⁽١) هو قول الشافعي في القديم. تشنيف المسامع: ٢/ ١٥٦.

⁽٢) قال به ابن برهان. المصدر السابق.

⁽٣) حكاه الماوردي قولاً للشافعي.

⁽٤) الترضية ساقطة من: (ب) و(ط).

⁽٥) في (ط): طباعه.

⁽٦) في (ط): عن.

⁽٧) أي في الحيوان.

⁽٨) نعتٌ للشرط.

⁽٩) ضميرُ (هو) يعود إلى البائع، أي البائع محتاجٌ إلى شرط البراءة؛ ليطمئنَّ على الاستقرار عند البيع وعدم فسخه من قبل المشتري إذا عثرَ على عيب خفي.

فَهَذَا قِيَاسُ تَقْرِيبٍ قَرَّبَ قَوْلَ عُثْمَانَ المُخَالِفَ^(۱) لِ<mark>قِيَاسِ التَّحْقِيقِ</mark> وَالمَعْنَى مِنْ أَنَّهُ لاَ يَبْرَأُ شَيْءٌ؛ لِلْجَهْلِ بِالمُبَرَّأِ مِنْهُ^(۱).

(وَقِيلَ (٥)) قَوْلُ (الخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ) أَبِي بَكْرٍ وَعُمْرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، أَيْ

(٢) توضيح ذلك:

إذا باع ثوباً واشترط البائع أنْ لا عيب فيه، ثم ظهرَ فيه عيبٌ ظاهريٍّ أو خفيٌّ يعلَمه البائع أو لا يعلمه، لا يبرأ البائع بموجب شرطه، ويردَّ عليه.

أما إذا باع حيواناً واشترط عدم العيب، ثم ظهر به عيبٌ، فإنْ كان ظاهراً أو خفياً يعلمه فإنّه متردّدٌ يعلمه فإنّه متردّدٌ يعلمه فإنّه متردّدٌ بين قياسه على الثّوب فلا يبرأ، أو على الحيوان الذي علّمه فيبرأ، فقيس عليه؛ لأنّه لما اشتهر وجود مثل هذا العيب صار كالمعلوم؛ وذلك لأجل أن يطمئن البائع من استقرار البيع وعدم فسخه، مع أنّ الحاقه بالثوب أنسب.

فقول عثمان انضم إليه قياس التقريب، وهو قرب الخفي المشهور في الحيوان فقط على المعلوم فيه.

- (٣) هو قول للشافعي نقله عنه الماوردي. البحر المحيط: ٨/ ٦٥.
 - (٤) تقدم تخریجه في (۹۳۹/۲).
 - (٥) هو قول للشافعي. البحر المحيط: ٨/٨٥.

⁽۱) لفظ (المخالف) نعت لقول عثمان، فإنَّ قوله مخالف لقياس التحقيق والمعنى، فإنَّ براءة البائع من العيب بمجرد شرطه لا يبرأ بموجب التحقيق والعلَّـة؛ لأنَّ التحقيق والمعنى رد المعيب مطلقاً، وقول عثمان خالف ذلك.

قَوْلُ كُلِّ مِنْهُمْ حُجَّةٌ، بِخِلاَفِ غَيْرِهِمْ ؛ لِحَدِيثِ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ... إِلَخْ الْأَرْمِ عَمَّهُ التَّرْمِذِيُّ (٢)، وَهُمْ الأَرْبَعَةُ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الإِجْمَاعِ بَيَانَهُ.

(وَعَنْ الشَّافِعِيِّ: إِلاَّ عَلِيًّا) قَالَ القَفَّالُ وَغَيْرُهُ: لاَ لِنَقْصِ اجْتِهَادِهِ عَنْ اجْتِهَادِ الثَّلاَثَةِ، بَلْ لأَنَّهُ لَمَّا آلَ الأَمْرُ إلَيْهِ خَرَجَ إلَى الكُوفَةِ، وَمَاتَ كَثِيرٌ مِنْ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانَ (٣) يَسْتَشِيرُهُمُ الثَّلاَثَةُ، كَمَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ فِي مَسْأَلَةِ الجَدَّةِ، وَعُمَرُ فِي مَسْأَلَةِ الجَدَّةِ، وَعُمَرُ فِي مَسْأَلَةِ الطَّحَدَةِ، وَعُمَرُ فِي مَسْأَلَةِ الطَّاعُونِ، فَكَانَ قَوْلُ كُلِّ مِنْهُمْ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ الصَّحَابَةِ، بِخِلاَفِ قَوْلِ عَلِيٍّ.

وَقَضِيَّةُ الجَدَّةِ: ﴿أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثُهَا، فَقَالَ لَهَا: مَا لَكُ مِنْ كِتَابِ الله شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْت لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ شَيْءً، وَمَا عَلِمْت لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ شَيئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَأَخْبَرَهُ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَأَخْبَرَهُ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ [١٢٧/] أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَأَنْفَذَهُ أَبُو بَكُرٍ لَهَا» (٤) رَوَاهُ أَبُو دَغَيْرُهُ. دَاوُد وَغَيْرُهُ.

وَقَضِيَّةُ الطَّاعُونِ: أَنَّ عُمَرَ ﷺ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ فَبَلَغَهُ أَنَّ بِهِ وَبَاءً _ أَيُّ طَاعُونًا _ فَاسْتَشَارَ مَنْ دَعَاهُمْ مِنْ الصَّحَابَةِ فِي الرُّجُوعِ، فَاخْتَلَفُوا، ثُـمَّ دَعَـا

تقدم تخریجه فی (۹۳۹/۲).

⁽٢) في (أ): الأربعة بدل الترمذي.

⁽٣) في (ط): كانوا.

 ⁽٤) أبو داود في الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة: (٢٨٩٧)، والترمـذي في الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة: (٢١٠٠).

غَيْرَهُمْ مِنْ مَشْيَخَةِ قُرَيْشٍ، فَجَزَمُوا بِالرُّجُوعِ، فَعَزَمَ عَلَيْهِ عَمْرٌو ﴿ مُمَّ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: ﴿ إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: ﴿ إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ إِلَّرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلاَ تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ، فِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلاَ تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ، فَحَمِدَ اللهَ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ ﴾ (١) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ.

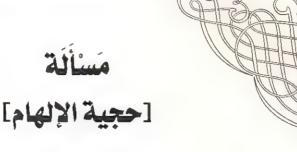
(أُمَّا وِفَاقُ الشَّافِعِيِّ زَيْدًا فِي الفَرَائِضِ) حَتَّى تَرَدَّدَ حَيْثُ تَرَدَّدَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ زَيْدٍ (فَلِدَلِيلٍ، لاَ تَقْلِيدًا) بِأَنْ وَافَقَ اجْتِهَادَهُ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: ﴿أَعْلَمُ أُمَّتِي عَنْ زَيْدٍ (فَلِدَلِيلٍ، لاَ تَقْلِيدًا) بِأَنْ وَافَقَ اجْتِهَادَهُ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: ﴿أَعْلَمُ أُمَّتِي عَنْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ﴾ (٢) صَحَحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَكَذَا الحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْن.

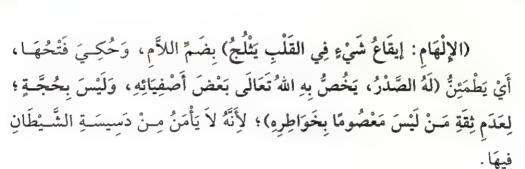
⁽١) البخاري في الطب، باب ما يذكر في الطاعون: (٥٧٣٠).

 ⁽۲) الترمذي في المناقب، باب مناقب معاذ وزيد بن ثابت: (۳۷۹۱)، والحاكم في
 معرفة الصحابة: (۵۷۸٤).

وزيد هو بن ثابت بن الضمان أبو عبد الرحمن الانصاري البخاري المدني القرضي، الكاتب كان كاتب الوحي والمصحف، شهد مع رسول الله على مشاهد، وكان أعلم الناس بالفرائض، توفي بالمدينة سنة (١٥٥ه). تهذيب الأسماء: ١٩٧٧.

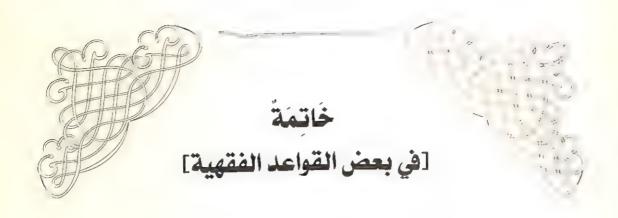






(خِلاَفًا لِبَعْضِ الصُّوفِيَّةِ) فِي قَوْلِهِ: إنَّهُ حُجَّةٌ فِي حَقِّهِ. أَمَّا المَعْصُومُ كَالنَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ حُجَّةٌ فِي حَقِّهِ، وَحَقَّ غَيْرِهِ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِمْ، كَالوَحْيِ^(۱).

⁽۱) لأنَّ الوحي ينزلُ على القلب بواسطة الملك فمنه ما يشعر به النبي عَلَيْ أنَّ الملك يوحي إليه، ومنه ما لا يشعر بالملك، بل يشعر بحدوث خاطر حسن مطابق لمبادئ شريعته فهو كالوحي.



(قَالَ القَاضِي الحُسَيْنُ: مَبْنَى الفِقْهِ عَلَى) أَرْبَعَةِ أُمُور:

١ _ (أَنَّ اليَقِينَ لاَ يُرْفَعُ) أَيْ مِنْ حَيْثُ اسْتِصْحَابُهُ (بِالشَّكِّ).

وَمِنْ مَسَائِلِهِ: مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الحَدَثِ يَأْخُذُ بِالطَّهَارَةِ.

٢ _ (وَ) أَنَّ (الضَّرَرَ يُزَالُ).

وَمِنْ مَسَائِلِهِ: وُجُوبُ رَدِّ المَغْصُوبِ وَضَمَانِهِ بِالتَّلَفِ.

٣ _ (وَ) أَنَّ (المَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ).

وَمِنْ مَسَائِلِهِ: جَوَازُ القَصْرِ وَالجَمْعِ، وَالْفِطْرِ فِي السَّفَرِ بِشَرْطِهِ (١).

٤ _ (وَ) أَنَّ (العَادَةَ مُحَكَّمَةٌ) بِفَتْحِ الكَافِ المُشَدَّدَةِ.

وَمِنْ مَسَائِلِهِ: أَقَلُّ الحَيْضِ وَأَكْثَرُهُ، (قِيلَ) زِيَادَةً عَلَى الأَرْبَعَةِ:

٥ _ (وَ) أَنَّ (الأُمُورَ بِمَقَاصِدِهَا).

وَمِنْ مَسَائِلِهِ: وُجُوبُ النِّيَّةِ فِي الطَّهَارَةِ.

أن يكون السفر لمسافة يعد فيها سفراً، وقد حصل خلاف في مساحتها بين الفقهاء
 يمكن مراجعتها في كتب الفقه.

وَرَجَّعَهُ المُصَنِّفُ إِلَى الأَوَّلِ، فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ اليَقِينَ عُدِمَ حُصُولُهُ(١).

⁽۱) فإذا صلى الظهر وشك هل نواها أو لا، فإن الأصل عدم وجود النية، ومن ثم الأصل عدم الصلاة؛ لأنَّ الأصل خلو الصلاة من النية فلم يتحقق القصد من العبادة _ وهي الإخلاص لله تعالى بالعبادة _ فالمقصود لم يحصل.





بَيْنَ الأَدِلَّةِ عِنْدَ تَعَارُضِهَا (يَمْتَنِعُ تَعَادُلُ القَاطِعَيْنِ) أَيْ تَقَابُلُهُمَا: بِأَنْ يَدُلُّ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مُنَافِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الآخَرُ؛ إذْ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَثَبَتَ يَدُلُّ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مُنَافِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الآخَرُ؛ إذْ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَثَبَتَ مَدُلُولُهُمَا (۱)، فَيَجْتَمِعُ المُتَنَافِيَانِ (۲)، فَلاَ (۳) وُجُودَ لِقَاطِعَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ، كَدَالٌ عَلَى حُدُوثِ العَالَم، وَدَالٌ عَلَى قِدَمِهِ (۱).

وَعَدَلَ عَنْ قَوْلِ ابْنِ الحَاجِبِ: «تَقَابُلُ الدَّلِيلَيْنِ العَقْلِيَّيْنِ مُحَالُ»^(٥) إلَى مَا قَالَهُ؛ لِيُنَاسِبَ قَوْلُهُ: _القَاطِعَيْنِ_

⁽١) في (ط): مدلولاهما.

 ⁽٢) لأنَّ القطعي يجب العمل بمدلوله وما يدلُّ عليه من أحكام، ولا يمكن والحالة هذه أن يوجد نصَّان قطعيان أحدهما يؤدي معنى مخالف لما يؤديه الآخر، ولا يمكن التخلف عن العمل بمدلول القطعي.

⁽٣) في (ج): ولا.

⁽٤) مثل بهذا المثال؛ لأنَّ دليله عقلي والعقلى قطعى قطعاً.

⁽٥) مختصر ابن الحاجب: ٤/ ٢٠٨.

 ⁽٦) أي قال هنا: تعادل القطعيين ولم يقل تقابل القطعيين كما قبال ابن الحاجب؟
 ليوافق ما كتبه في الترجمة، أي عنوان هذا الكتاب، حيث جعل عنوانه التعادل والتراجيح.

العَقْلِيَيْنِ وَالنَّقْلِيَّيْنِ^(۱) _كَمَا صَرَّحَ بِهِمَا فِي شَرْحِ المِنْهَاجِ^(۱) _ وَالعَقْلِيَّ وَالنَّقْلِيَّ وَالنَّقْلِيَّ وَالنَّقْلِيَّ وَالنَّقْلِيَّ وَالنَّقْلِيَّ وَالنَّقْلِيَّ وَالنَّقْلِيَّ وَالنَّقْلِيَّ وَالنَّقْلِيَّ وَالنَّقْلِي

وَالْكُلامُ فِي النَّقْلِيَيْن حَيثُ لاَ نَسْخَ بَيْنَهُمَا (٣).

وَلِبَاحِثٍ أَنْ يَقُولَ: لاَ بُعْدَ فِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِمَا^(٤) الخِلاَفُ الآتِي فِي الأَمَارَتَيْن (٥)؛ لِمَجِيء تَوْجِيهِهِ الآتِي فِيهِمَا.

(وَكَذَا) يَمْتَنِعُ تَعَادُلُ (الأَمَارِكَيْنِ) أَيْ تَقَابُلُهُمَا مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ لإِحْدَاهُمَا (فِي نَفْسِ الأَمْرِ عَلَى الصَّحِيحِ(١))؛ حَذَرًا مِنْ التَّعَارُضِ فِي كَلاَمِ الشَّارِعِ.

وَالمُجَوِّزُ _ وَهُوَ الأَكْثَرُ _ يَقُولُ: لاَ مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ، وَيَبْنِي عَلَيْهِ مَا سَيَأْتِي (٧).

⁽¹⁾ وقال: القاطعين ولم يقل كابن الحاجب العقليين؛ لأنَّ القطعي أعم من العقلي إذ قد يكون القطعيان من النصوص المنقولة كالآية التي هي قطعية الدلالة، ومثل الحديث المتواتر أو المشهور قطعي الدلالة، فلا تعارض ولا تعادل يحصل بينهما.

⁽٢) الإبهاج: ٣/ ١٢٥.

⁽٣) لأنَّهُ إذا حصل نسخ فلا تعارض؛ لأنَّ المنسوخ انتهى حكمه.

⁽٤) أي في النقليين القطعيين.

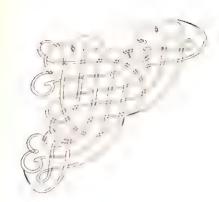
⁽٥) المراد بالإمارتين الظنيان، والخلاف في الظنيين يكون عند من يرى أنَّ الحق عند الله واحد، فإنَّهُ يجوز التعارض بين النَّقليين القطعيين، أما من يرى أنَّ الحقَّ متعدِّد فلا يمكن التعارض عند الله تعالى، ولم يقل: بين ظنيين بل قال: بين الأمارتين؛ لأنَّ الظنون الحاصلة عند المجتهد لا يحصل التعارض فيها بل في الإمارة والعلامة الدالة على الظن.

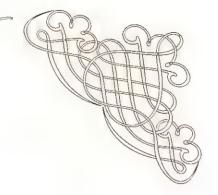
⁽٦) المراد في نفس الأمر رأى عند الله تعالى في علمه.

⁽V) هو قوله في المتن الآتي (فإن توهم التعادل).

أَمَّا تَعَادُلُهُمَا فِي ذِهْنِ المُجْتَهِدِ فَوَاقِعٌ قَطْعًا، وَهُوَ مَنْشَأُ تَرَدُّدِهِ، كَتَرَدُّدِ الشَّافِعِيِّ الآتِي^(۱).

⁽١) في (١٢٥٨/٣) الآتي هو قوله ووقع للشافعي.





[التعادل]

(فَإِنْ تَوَهَّمَ التَّعَادُلُ) أَيْ وَقَعَ فِي وَهْمِ المُجْتَهِدِ - أَيْ ذِهْنِهِ - تَعَادُلُ الْأَمَارِتَيْنِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ(١)؛ بِنَاءً عَلَى جَوازِهِ حَيْثُ عَجَزَ عَنْ مُرجِّحٍ الأَمْرَاتَيْنِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ(١)؛ بِنَاءً عَلَى جَوازِهِ حَيْثُ عَجَزَ عَنْ مُرجِّحٍ الْإَحْدَاهُمَا (فَالتَّخْيِيرُ) بَيْنَهُمَا فِي الْعَمَلِ (أَوْ التَّسَاقُطُ اللَّهُمَا، فَيَرْجِعُ إلَى غَيْرِهِمَا (أَوْ الوَقْفُ) عَنْ الْعَمَلِ بِوَاحِدَةٍ (١) مِنْهُمَا (أَوْ التَّخْيِيرُ) بَيْنَهُمَا (فِي غَيْرِهِمَا (أَوْ الوَقْفُ) عَنْ الْعَمَلِ بِوَاحِدَةٍ (١) مِنْهُمَا (أَوْ التَّخْيِيرُ) بَيْنَهُمَا (فِي الوَاجِبَاتِ)؛ لأَنَّهُ قَدْ يُخَيَّرُ فِيهَا، كَمَا فِي خِصَالِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ (وَالتَّسَاقُطُ فِي غَيْرِهَا، أَقْوَالٌ) أَقْرَبُهَا التَّسَاقُطُ مُطْلَقًا، كَمَا فِي تَعَارُضِ الْبَيَّنَيْنِ (٣).

⁽١) قال: توهم؛ لأنَّهُ لا تعارض بينهما عند الله وفي نفس الواقع، بل يحصل التعارض فيما يظهر للمجتهد.

⁽٢) في (ط): بواحد.

 ⁽٣) أي إذا حصل دليلان هما أمارتان ولم يحصل ما يرجّع أحدهما على الآخر من المرجحات الآتية فما هو الموقوف من الإمارتين أقوال:

١ ـ يخير المجتهد بأي الإمارتين يأخذ، وهو رأى الباقلاني، وأبي على وأبي
 هاشم من المعتزلة، وجزم به البيضاوي.

٢ ـ تساقطهما؛ لعدم المرجع فلا يعمل بإحداهما، وهو مذهب الأكثر.

٣ ـ التوقف عن العمل بهما حتى يظهر مرجح.

٤ ـ التخيير في الواجبات، والتساقط في بقية الأحكام، فقد ورد أن في المأتين =

وَسَكَتَ المُصَنَفُ هُنَا عَنْ تَقَابُلِ القَطْعِيِّ وَالظَّنِّيِّ؛ لِظُهُورِ أَنْ لاَ مُسَاوَاةً بَيْنَهُمَا؛ لِتَقَدُّمِ القَطْعِيِّ ـ كَمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ المِنْهَاجِ ـ وَهَذَا فِي النَّقْلِيَيْنِ (۱). وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الحَاجِبِ: لاَ تَعَارُضَ بَيْنَ قَطْعِيٍّ وَظَنِّيٍّ؛ لإِنْتِفَاءِ الظَّنِّ، وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الحَاجِبِ: لاَ تَعَارُضَ بَيْنَ قَطْعِيٍّ وَظَنِّيٍّ؛ لإِنْتِفَاءِ الظَّنِّ أَيْ عِنْدَ القَطْعِ بِالنَّقِيضِ ـ كَمَا تَمَّمَهُ المُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ (۱) ـ فَهُو فِي غَيْرِ أَيْ وَيْ عَنْدُ القَطْعِ بِالنَّقِيضِ ـ كَمَا تَمَّمَهُ المُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ (۱) ـ فَهُو فِي غَيْرِ النَّقْلِيَيْنِ (۱) ، كَمَا إِذَا ظَنَّ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ لِكُونِ مَرْكَبِهِ وَخَدَمِهِ بِبَابِهِا، ثُمَّ النَّقْلِيَيْنِ (۱) ، كَمَا إِذَا ظَنَّ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ لِكُونِ مَرْكَبِهِ وَخَدَمِهِ بِبَابِهَا، ثُمَّ شُوهِدَ خَارِجَهَا، فَلاَ دَلاَلَةَ لِلْعَلاَمَةِ المَدْكُورَةِ عَلَى كَوْنِهِ فِي الدَّارِ حَالَ شُوهِدَ خَارِجَهَا، فَلاَ تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا (١٤) ، بِخِلاَفِ النَّقْلِيَيْنِ، فَإِنَّ الظَّنِّ عَارُضَ بَيْنَهُمَا إِنَّ مَ عَلَيْهِ لِقُوْتِهِ فِي الدَّالِ الطَّنِّ عَلَى دَلاَلَةِ حَالَ دَلاَلَةِ القَطْعِيِّ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ عَلَيْهِ لِقُوْتِهِ (١٥) .

من الإبل خمس نبات لبون، وورد في رواية أخرى أربع حقاق، فالمزكي مخير بأيهما يأخذ، فإن كان أحدهما تدل على التحريم والأخرى على الإباحة فتتساقطان، ويرجع الأمر إلى البراءة الأصلية.

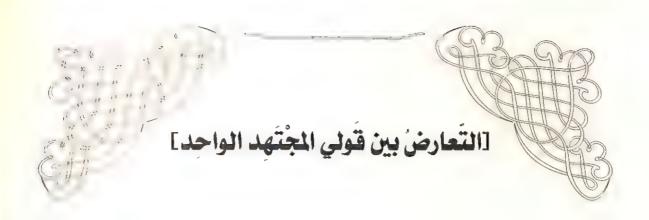
 ⁽١) لأنَّهُ يؤخذ بالقطعي ويتـرك الظنـي فـلا يحصـل تعـادل ولا تعـارض. الإبهـاج:
 ٣/ ١٢٥.

 ⁽٢) أي زيد على قول ابن الحاجب من قبل السبكي وغيره لفظ (عند القطع بالنقيض).

⁽٣) بل فيما هو إمارة عادية.

⁽٤) فإنَّ وجود المَرْكَب والخدم في الدار إمارة ظنية على وجوده فيها، ومشاهدته خارجها إمارة قطعية على وجوده خارجها، وكلاهما عقليين.

 ⁽٥) أي أنَّ الظنِّي بقيت دلالته على ما يراد منه ولم يلغ المراد منه كالقطعي ولكن يرجَّح القطعي لقوته.



(وَإِنْ نُقِلَ عَنْ مُجْتَهِدٍ قَوْلاَنِ مُتَعَاقِبَانِ) فَالمُتَأَخِّرُ مِنْهُمَا (قَوْلُهُ) [...] (١) المُسْتَمِرُ، وَالمُتَقَدِّمُ مَرْجُوعٌ عَنْهُ.

(وَإِلاَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَعَاقَبَا (٢): بِأَنْ قَالَهُمَا مَعًا (فَمَا) أَيْ فَقَوْلُهُ مِنْهُمَا الْمُسْتَمِرُّ مَا (ذَكَرَ فِيهِ المُسْعِرَ بِتَرْجِيجِهِ) عَلَى الآخَرِ، كَقَوْلِهِ: هَـٰذَا أَشْبَهُ، وَكَتَفْرِيعِهِ عَلَيْهِ (٣).

(وَإِلاًّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ (فَهُوَ مُتَرَدِّدُ) بَيْنَهُمَا (٤).

(وَوَقَعَ) هَذَا التَّرَدُّدُ (لِلشَّافِعِيِّ) ﴿ إِنْ إِضْعَةَ عَشَرَ مَكَانًا) سِتَّةً

⁽١) في (ط): زيادة لفظ (أي).

⁽٢) في (أ): (يتعاقبان)، غير مجزوم بلم.

⁽٣) أي إذا صدر القولان المتضادان عن المجتهد معا فإنَّ ما يقترن به سمةُ الترجيح فهو قوله، وكذا إذا ترك واحداً وفرع على الآخر فذو التفريع هو قوله الراجح.

⁽٤) يحتمل أن قوله هذا أو هذا.

⁽٥) في (ط): ترد.

⁽٦) الترضية ساقطة من: (ب).

عَشَرَ، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ، كَمَا تَرَدَّدَ فِيهِ القَاضِي أَبُو حَامِدٍ المَرْوَزِيِّ^(۱). (وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى عُلُوِّ شَأْنِهِ عِلْمًا وَدِينًا (۲):

أَمَّا عِلْمَا: فَلاَِّنَّ التَّرَدُّدَ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ يَنْشَأُ عَنْ إِمْعَانِ النَّظَرِ الدَّقِيقِ [أ/١٢٨] حَتَّى لاَ يَقِفَ عَلَى حَالَةٍ^(٣).

وَأَمَّا دِينًا: فَإِنَّهُ لَمْ يُبَالِ بِذِكْرِهِ مَا يَتَرَدَّدُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُعَابُ فِي ذَلِكَ عَادَةً بِقُصُورِ نَظَرِهِ، كَمَا عَابَهُ بِهِ بَعْضُهُمْ (٤).

(ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ) الإسْفَرايبِينِيّ: (مُخَالِفُ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْهُمَا أَرْجَحُ مِنْ مُوَافِقِهِ) فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ إِنَّمَا خَالَفَهُ لِدَلِيلِ.

(وَعَكَسَ القَفَّالُ) فَقَالَ: مُوَافِقُهُ أَرْجَحُ، وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ؛ لِقُوَّتِهِ بِتَعَدُّدِ قَائِلِهِ.

⁽۱) في (أ) و (ب): المروروزي، وهو القاضي أبو حامد بن عامر بن حامد المروزي فقيه شافعي مشهور أخذ الفقه عن أبي إسحاق المروزي، صنّف الجامع في المذهب وشرح مختصر المزني، نزل البصرة ودرس فيها وعنه أخذ فقهاء الشافعية توفى سنة (٣٦٢ه). طبقات الشافعية الكبرى: ٣/ ١٢.

 ⁽۲) أي التردد من قبل الشافعي ليس عيباً فيه، بل أمر يدل على شيئين:
 ١ _ إنه يدلُّ على أنه دقيق في النظر إلى أن يقف على حالة من الحالتين، وهذا من الناحية العلمية.

٢ من الناحية الدينية فيه دليلٌ على ورعه حيث لم يجزم بأحد الرأيين المتنافيين
 إلا بعد ظهور ما يرجح رأياً منهما.

⁽٣) في (أ) و(ب): حاله.

⁽٤) الشافعي أجلُّ شأناً من أن يتأثَّر بما يعابُ به على ورعه وتقواه لربه.

وَاعْتُرِضَ: بِأَنَّ القُوَّةَ إِنَّمَا تَنْشَأُ مِنْ الدَّلِيلِ، فَلِـذَلِكَ قَـالَ المُصَـنَّفُ (وَالأَصَحُّ: التَّرْجِيحُ بِالنَّظَرِ) فَمَا اقْتَضَى تَرْجِيحَهُ مِنْهُمَـا كَـانَ هُـوَ الرَّاجِحُ (فَالأَصَحُّ: التَّرْجِيحُ بِالنَّظَرِ) فَمَا اقْتَضَى تَرْجِيحَهُ مِنْهُمَـا كَـانَ هُـوَ الرَّاجِحُ (فَالوَقْفُ) عَنْ الحُكْمِ [...](١) بِرُجْحَانِ وَاحِـدِ مِنْهُمَا.

(وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ لِلْمُجْتَهِدِ قَوْلٌ فِي مَسْأَلَةٍ لَكِنْ) يُعْرَفُ لَـهُ قَـوْلٌ فِي (نَظِيرِهَا فَهُوَ) أَيْ قَوْلُهُ فِي نَظِيرِهَا (قَوْلُهُ المُخَرَّجُ فِيهَا عَلَى الأَصَحِّ) أَيْ خَرَّجَهُ الأَصْحَابُ فِيهَا إلْحَاقًا لَهَا بِنَظِيرِهَا (٢).

وَقِيلَ^(٣): لَيْسَ قَوْلاً لَهُ فِيهَا؛ لإحْتِمَالِ أَنْ يَذْكُرَ فَرْقًا بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ لَـوْ رُوجِعَ فِي ذَلِكَ^(٤).

(وَالْأَصَحُّ) عَلَى الْأَوَّلِ (لاَ يُنْسَبُ) القَوْلُ فِيهَا (إلَيْهِ مُطْلَقًا بَلْ) يُنْسَبُ إلَيْهِ (مُقْتَدًا) بِأَنَّهُ مُخَرَّجٌ، حَتَّى لاَ يُلْتَبَسَ بِالمَنْصُوصِ(٥).

⁽١) في (أ): زيادة كلمة (ليس).

⁽Y) مثال التخريج على قول المذهب: أنْ يقول الشافعي: تجب الشفعة في دار السكن للشريك، ثم يأتي أصحابه فيخرجون على قوله هذا وجوب الشفعة في الدكان المشترك؛ إذ لا فرق بين ملكية الدار وملكية الدكان في حصول الضرر للشريك إنْ لم تجب له الشفعة في الدكان.

⁽٣) ممن قال به الرافعي. تشنيف المسامع: ٢/ ١٧٢، وأبو إسحاق. الغيت الهامع: ص ٦٦٥.

⁽٤) أي لا يقال: ثبوت الشفعة في الدكان قول للشافعي؛ لأنَّهُ قد يكون لو رجع إليه بهذا التخريج لجعل بين الدار والدكان فرقاً.

 ⁽٥) أي يقول هذا القول للشافعي تخريجاً؛ حتى لا يلتبس بما نص هو عليه.

وَقِيلَ('): لا حَاجَةَ إلَى تَقْيِيدِهِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ جَعَلَ('') قَوْلَهُ.

(وَمِنْ مُعَارَضَةِ نَصِّ آخَرَ لِلنَّظِيرِ): بِأَنْ يَنُصَّ^(٣) فِيمَا يُشْبِهُ عَلَى خِلاَفِ مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِيهِ، أَيْ مِنْ النَّصَّيْنِ المُتَخَالِفَيْنِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ (تَنْشَأُ الطُّرُقُ) وَهِيَ اخْتِلاَفُ الأَصْحَابِ فِي نَقْلِ المَذْهَبِ فِي المَسْأَلَتَيْنِ (٤٠):

١ ـ من أصحابه من ينقل النّصين المحرم والمبيح، فيقول: يبرى الشافعي
 التحريم في الخمر والحل في النبيذ، ويفرق بينهما بأن يقول: حرم الخمر؛
 لوجود الإسكار فيه، وأحلّ النبيذ؛ لعدم وجود الإسكار فيه.

٢ ـ وهناك من ينقل نص تحريم الخمر، ثم يقول بتخريج النبية عليه، فيحرم
 النبيذ تخريجاً على مشابهه وهو الخمر.

٣_ وهناك من ينقل نص إباحة النبيذ ويخرج إباحة الخمر عليه؛ لأنَّ الخمر
 مشابهة للنبيذ.

إذن الطرق المنقولة عن الشافعي ثلاثة الحل للنبيذ والتحريم للخمر نصاً من الشافعي، ومنهم من ينقل الحلَّ نصاً في النبيذ وتخريجاً في الخمر، ومنهم من ينقل التحريم في الخمر نصاً وفي النبيذ تخريجاً، فالخمر له حكمان: التحريم =

⁽۱) ينظر: البحر المحيط بما يقرب من هذا، ولم أعثر على مثل هذا النص لأحد. البحر المحيط: ٨/ ١٤٢.

⁽٢) في (أ): جعله.

⁽٣) أي ينص المجتهد.

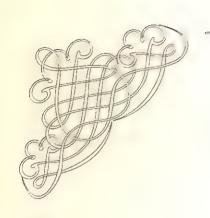
⁽٤) أي يصدر نصين من الشافعي في مسألتين متشابهتين وبسبب نقل أصحاب الشافعي هذين النصين يحصل تعدد الطرق في المنقولة عن الشافعي في تلك المسألتين: مثال ذلك: أن يقول الشافعي الخمر حرامٌ والنبيذُ حلالٌ فهذان نصان عنه، كل نص حكمه مخالف للنص الآخر في أمرين متشابهين وهما الخمر والنبيذ، وهنا يحصل الخلاف في النقل عن الشافعي فتكثر الطرق والنقل عنه

فَمِنْهُمْ مَنْ يُقَرِّرُ النَّصَّيْنِ فِيهِمَا، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا.

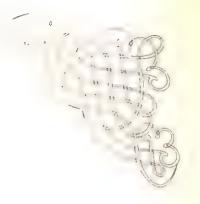
وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرِّجُ نَصَّ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الأُخْرَى، فَيَحْكِي فِي كُلِّ قَـوْلَيْنِ مَنْصُوطًا وَمُخَرَّجًا.

وَعَلَى هَذَا فَتَارَةً يُرَجِّحُ فِي كُلِّ نَصَّهَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَتَارَةً يُسرَجِّحُ فِي إِحْدَاهُمَا نَصَّهَا وَفِي الأُخْرَى المُخَرَّجَ وَيَذْكُرُ مَا يُرَجِّحُهُ عَلَى نَصِّهَا.

⁼ بالنص والحلُّ بالتخريج، والنبيذُ له حكمان: الحل بالنَّص والتحريم بالتخريج.



[التَّرْجيـح]



١. (وَالتَّرْجِيحُ: تَقْوِيَةُ أَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ) بِوَجْهِ _مِمَّا سَيَأْتِي _ فَيَكُونُ رَاجِحًا (وَالعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ) بِالنَّسْبَةِ إلَى المَرْجُوحِ، فَالعَمَلُ بِهِ مُمْتَنِعٌ سَوَاءٌ أَكَانَ (١) الرُّجْحَانُ قَطْعِيًّا أَمْ ظَنَيًّا (٢).

(وَقَالَ القَاضِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ: (إلاَّ مَا رُجِّحَ ظَنَّا) فَلاَ يَجِبُ العَمَلُ بِهِ؛ (إذْ لاَ تَرْجِيحَ بِظَنِّ عِنْدَهُ) فَلاَ يُعْمَلُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِفَقْدِ المُرَجِّحِ.

(وَقَالَ) أَبُو عَبْدِالله (البَصْرِيُّ: إِنْ رُجِّحَ أَحَدُهُمَا بِالظَّنِّ فَالتَّخْيِيرُ) بَيْنَهُمَا [في العَمَلِ] (٣)؛ وَإِنَّما يَجِبُ العَمَلُ عِندَهُ وَعِنْدَ القاضي بِمَا رُجِّحَ قَطعاً.

(وَلا تَرجيحَ في القَطعِيَّاتِ؛ لِعَدَمِ التعارِضِ) بَينَهُمَا؛ إِذْ لَوْ تَعَارَضَتْ لاَجْتَمَعَ المُتَنَافِيَانِ، كَمَا تَقَدَّمَ (٤).

٢. (وَالمُتَأَخِّرُ) مِنْ النَّصَّيْنِ المُتَعَارِضَيْنِ (نَاسِخٌ) لِلْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا آيَتَيْنِ

⁽١) في (ب) و(ط): كان.

⁽٢) أي إذا كان حصل بمرجح قطعي أم بمرجّع ظني.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (ج).

⁽٤) في (١٢٥٣/٣).

إِلْغَاءِ أُحَدِهِمَا) بِتَرْجِيحِ الآخَرِ عَلَيْهِ(١).

وَقِيلَ (٢): لأ . . . فَيُصَارُ إِلَى التَّرْجِيحِ .

مِثَالُهُ: حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهُرَ» (٣) مَعَ حَدِيثِ أَبِي دَاوُد وَالتَّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ مَا: «لاَ تُنْفِقُوا مِنْ المَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلاَ تَنْفِقُوا مِنْ المَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلاَ عَصَبٍ اللهُ الشَّامِلِ لِلإِهَابِ المَدْبُوعُ وَغَيْرِهِ.

فَحَمَلْنَاهُ عَلَى غَيْرِهِ جَمْعًا بَيْنَ الـدَّلِيلَيْنِ، وَرَوَى مُسْلِمٌ الأَوَّلَ بِلَفْظِ:
﴿إِذَا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَدْ طَهُرً ﴾ .

(وَلَوْ) كَانَ أَحَدُ المُتَعَارِضَيْنِ (سُنَّةً قَابَلَهَا كِتَابٌ) فَإِنَّ العَمَلَ بِهِمَا مِنْ

⁽۱) مثال ذلك قوله على: "أيما إهاب دبغ فقد طهر" وقوله على: "لا تنتفعوا من الميتة بإهاب أو عصب" فالأول يدلُّ على طهارته بعد الدبغ، والثاني يمنع الانتفاع به ولو بعد الدبغ.

فيوفق بينهما: بأنَّ النهي يُراد به قبل الدبغ، والإباحة بعده.

ومثلُ حديث البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميته» مع قوله تعالى: ﴿وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ ﴾ فإنَّ الحديثَ يبيحُ كلَّ ميتة بما فيه خنزير البحر، والآية تحرَّم كلَّ خنزير بما فيه خنزير البحر، فيوفق بينهما: بأنَّ الآية يراد بها خنزير البر، أما خنزير البحر فيحل أكله بموجب الحديث.

⁽٢) به قال الحنفية. تيسير التحرير: ٣/ ١٣٩.

⁽٣) الترمذي في اللباس، باب ما جاء جلود الميتة إذا دبغت: (١٧٢٨)، باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة: (٨١٠).

⁽٤) أبو داود في اللباس: (٩٩٥٩)، والترمذي في اللباس: (١٧٢٩).

⁽٥) مسلم في الطهارة، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ: (٨١٠).

وَجْهِ أَوْلَى (وَلاَ يُقَدَّمُ) فِي ذَلِكَ (الكِتَابُ عَلَى السُّنَّةِ، وَلاَ السُّنَّةُ عَلَيْهِ، خِلاَ<mark>فًا</mark> لِزَاعِمَيْهمَا).

فَزَاعِمُ تَقْدِيمِ الكِتَابِ اسْتَنَدَ إلَى حَدِيثِ مُعَادِ المُشْتَمِلِ عَلَى أَنَهُ يَقْضِي بِكِتَابِ الله ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِسُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ وَرِضَا رَسُولِ الله بِذَلِك، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ (١).

وَزَاعِمُ تَقْدِيمِ السُّنَّةِ اسْتَنَدَ إِلَى قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ لِلتَّبَيِّنَ لِلتَاسِ مَا نُزُلُ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

مِثَالُهُ: قَوْلُهُ ﷺ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ (١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ، مَعَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ قُل لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا . . . ﴾ إلَى قَوْلِهِ دَاوُد وَغَيْرُهُ، مَعَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ قُل لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا لَهُ عَرَّمًا لَا عَمُلْنَا ﴿ . . . أَوْلَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فَكُلُّ مِنْهُمَا يَتَنَاوَلُ خِنْزِيرَ البَحْرِ، وَحَمَلْنَا اللَّيَةَ عَلَى خِنْزِيرِ البَرِّ _ المُتَبَادَرِ إلَى الأَذْهَانِ _ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ.

٣. (فَإِنْ تَعَذَّرَ) العَمَلُ بِالمُتَعَارَضِينَ أَصْلاً (وَعُلِمَ المُتَأَخِّرُ) مِنْهُمَا فِي الْوَاقِعِ (فَنَاسِخٌ) لِلْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا (وَإِلاَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ المُتَأَخِّرُ مِنْهُمَا فِي الوَاقِعِ (فَنَاسِخٌ) لِلْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا (وَإِلاَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ المُتَأَخِّرُ مِنْهُمَ (وَإِنْ تَقَارَنَا) أَيْ الوَاقِعِ (رُجِعَ إِلَى غَيْرِهِمَا)؛ لِتَعَذُّرِ العَمَلِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَ (وَإِنْ تَقَارَنَا) أَيْ المُتَعَارِضَانِ فِي العَمَلِ الوَاحِدِ مِنْ الشَّارِعِ (فَالتَّخْيِيرُ) بَيْنَهُمَا فِي الْعَمَلِ [بِوَاحِدٍ المُتَعَارِضَانِ فِي الْعَمَلِ [بِوَاحِدٍ مِنْ الشَّارِعِ (فَالتَّخْيِيرُ) بَيْنَهُمَا فِي الْعَمَلِ [بِوَاحِدٍ الْمُتَعَارِضَانِ فِي الْعَمَلِ [بِوَاحِدٍ الْمَتَعَارِضَانِ فِي الْوَرُودِ مِنْ الشَّارِعِ (فَالتَّخْيِيرُ) بَيْنَهُمَا فِي الْعَمَلِ [بِوَاحِدٍ الْمَلْوِي الْمُتَعَارِضَانِ فِي الْوَرُودِ مِنْ الشَّارِعِ (فَالتَّخْيِيرُ) بَيْنَهُمَا فِي الْعَمَلِ الْمُتَعَارِ ضَانِ فِي الْوَرُودِ مِنْ الشَّارِعِ (فَالتَّخْيِيرُ) بَيْنَهُمَا فِي الْعَمَلِ الْمُتَعَارِ ضَانِ فِي الْوَرُودِ مِنْ الشَّارِعِ (فَالتَّخْيِيرُ) بَيْنَهُمَا فِي الْمُتَعَارِ فَي الْمُنْهُمَا فِي الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَي الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَي الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَي الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فِي الْمُتَعَارِ فَي الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فِي الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعْدِيرُ الْمُتَعَارِ فِي الْمُتَعْلِ الْعَلَيْ فَيْ الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فِي الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُتَعَارِ فَيْ الْمُثَعَارِ فِي الْمُتَعْلِقِي الْمُعَلَّمِ الْمُعَالِي الْمُعَلِّيْ الْمُعْمِلِ الْمُتَعْلِيْ الْمُعْمِلُ فِي الْمُتَعْلِقِي الْمُتَعْمِ الْمُعَمِّيْ الْمُعْمِلِ الْمُعْلِيقِي الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعَلِّيْ الْمُعْمِلْ الْمُعْمِلْ الْمُعْمُلُولُ الْمُعَلِّيْ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمِعْمِلْمُ الْمِيْمُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمُلُولُ الْمُعَلِيْمِ ال

⁽۱) الترمذي: ٢/ ٦١٦، وأبو داود بـ ذل المجهـود: ٥/ ٣٦٨؛ وقـال الترمـذي: وهذا حديث لا تعرفـه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل، ويقويـه تلقى الأمة له بالقبول.

 ⁽٢) أبو داود في الطهارة، باب الوضوء بماء البحر: (٧٦)، والترمذي في الطهارة،
 باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور: (٦٩).

مِنْهُمَا] (١) (إِنْ تَعَذَّرَ الجَمْعُ) بَيْنَهُمَا (وَ) تَعَذَّرَ (التَّرْجِيحُ) بِأَنْ تَسَاوَيَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَإِنْ أَمْكَنَ الجَمْعُ وَالتَّرْجِيحُ فَالجَمْعُ أَوْلَى مِنْهُ عَلَى الأَصَحِّ، كَمَا تَقَدَّمَ (٢).

٤. (وَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ) بَيْنَ المُتَعَارِضَيْنِ، أَيْ لَمْ يُعْلَمْ بَيْنَهُمَا تَأَخُرٌ وَلاَ تَقَارُنٌ [أ/١٢٩] (وَأَمْكَنَ النَّسْخُ) بَيْنَهُمَا ("): بِأَنْ يَقْبَلاَهُ (رُجِعَ إلَى غَيْرِهِمَا)؛ لِتَعَذُّرِ العَمَلِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(وَإِلاَّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ النَّسْخُ بَيْنَهُمَا (تَخَيَّرَ) النَّاظِرُ بَيْنَهُمَا فِي العَمَلِ (إِنْ تَعَذَّرَ الجَمْعُ) بَيْنَهُمَا (وَالتَّرْجِيحُ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي المُتَقَارِنيَّن.

هَذَا كُلُّهُ فِيمَا إِذَا تَسَاوَيَا فِي العُمُومِ وَالخُصُوصِ.

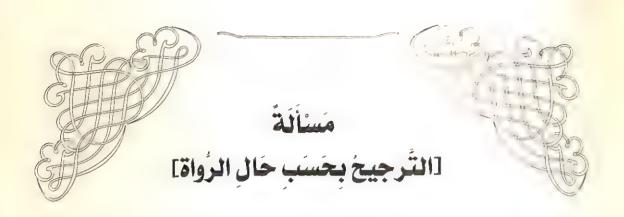
و. (فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعَمَّ) مِنْ الآخَرِ مُطْلَقًا، أَوْ مِنْ وَجْهِ (فَكَمَا سَبَقَ) فِي مَسْأَلَةِ آخِرِ مَبْحَثِ التَّخْصِيصِ، فَلْيُرَاجَعْ (٤).

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٢) في (١٢٦٥/٣ ـ ١٢٦٦) من العمل بهما أولى من إلغاء أحدهما.

⁽٣) أي كلُّ منهما صالح للنسخ ترك العمل بهما ورجع إلى غيرهما؛ لأنَّ كـل واحـدٍ منهما يمكن أن يكون ناسخاً ومنسوخاً فلا تعمل بواحد منهما.

⁽٤) في (۲/۰/۷).



- ١ . (يُرَجَّحُ بِعُلُوً الإسْنَادِ) أَيْ قِلَّةِ الوَسَائِطِ بَيْنَ الرَّاوِي لِلْمُجْتَهِدِ وَبَـيْنَ النَّبِيِّ ﷺ.
- ٢. (وَفِقْهِ الرَّاوِي، وَلُغَتِهِ، وَنَحْوِهِ)؛ لِقِلَّةِ احْتِمَالِ الخَطَأِ مَعَ وَاحِدٍ
 مِنْ الأَرْبَعَةِ بِالنَّسْبَةِ إلَى مُقَابِلاَتِهَا(١).

٣. (وَوَرَعِـهِ، وَضَـبْطِهِ، وَفِطْنَتِـهِ، وَلَـوْ رَوَى) الْخَبَـرَ (المَرْجُـوحَ بِاللَّفْظِ^(٢))....باللَّفْظِ^(٢))....

(۱) مقابل العلو النزول، أي السند رجاله فيه أكثر من رجال العالي فيرجح ما قبل
 رجاله على ما كثر.

ومقابل الفقه الجهل بالأمور الفقهية، فرواية الفقيه أرجعُ من رواية الجاهل بالفقه. ومقابل العلم باللغة الجاهل بها، قد قدَّم رواية العالم باللغة على الجاهل بها. ومقابل العلم بالنحو _ الجاهل به، فيقدَّم رواية العالم بالنَّحو على الجاهل به، وتقدم رواية العلم الشخوعلى الجاهل به، وتقدم رواية الثلاثة الأخيرة؛ لأنَّهم أعرف بالمراد من لفظ الحديث، وأعرف بمواقع الخطأ في نصه.

(۲) أي لو روى من هو ضعيف الضبط، وغير الورع الحديث باللفظ وروى من يتصف بهذه الصفات الحديث بالمعنى، فإنّه ترجح رواية من اتصف لها ولو كانت روايته بالمعنى، فالراجح بواحدة من الصفات مقدم على فاقدها ولو رواه باللفظ.

وَالرَّاجِحَ بِوَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ بِالمَعْنَى (١) (وَيَقَظَيهِ، وَعَدَمِ بِدْعَتِهِ) بِأَنْ يَكُونَ حَسَنَ الإعْتِقَادِ (وَشُهْرَةِ عَدَالَتِهِ)؛ لِشِدَّةِ الوُثُوقِ بِهِ مَعَ وَاحِدٍ مِنْ السَّتَّةِ (٢) بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُقَابِلاَتِهَا.

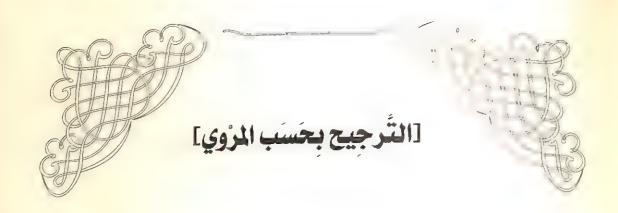
- ٤. (وَكُوْنِهِ مُزكَّى بِالإِخْتِبَارِ) مِنْ المُجْتَهِدِ، فَيُرَجَّحُ عَلَى المُزكَّى عِنْدَهُ بِالإِخْبَارِ (")؛ لأِنَّ المُعَايَنَةَ أَقْوَى مِنْ الخَبَرِ.
- ٥. (أَوْ أَكْثَرَ مُزكِّينَ، وَمَعْرُوفَ النَّسَبِ، قِيلَ: وَمَشْهُورَهُ)؛ لِشِدَّةِ الوُثُوقِ بِهِ، وَالشُّهْرَةُ زِيَادَةٌ فِي المَعْرِفَةِ، وَالأَصَحُّ: لاَ تَرْجِيحَ بِهَا.
- ٦. (وَصَرِيحُ التَّزْكِيَةِ عَلَى الحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ وَالعَمَلِ بِرِوَايَتِهِ) فَيُقَدَّمُ خَبَرُ مَنْ صُرِّحَ بِتَزْكِيتِهِ عَلَى خَبَرِ مَنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِ، وَخَبَرِ مَنْ عُمِلَ بِرِوَايَتِهِ خَبَرُ مَنْ صُرِّحَ بِتَزْكِيتِهِ عَلَى خَبَرِ مَنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِ، وَخَبَرِ مَنْ عُمِلَ بِروَايَتِهِ فَي الجُمْلَةِ (١٤)؛ لأَنَّ الحُكْمَ وَالعَمَلَ قَدْ يُبْنَيَانِ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ تَزْكِيَةٍ.

⁽١) في (ج): والراجح مما ذكر بواحد بالمعنى.

أي شهرة العدالة مع الورع ترجَّح على الورع بدون شهرة العدالة، وبشهرة العدالة مع الفطنة مع الضبط ترجح على الضبط بدون شهرة العدالة، وشهرة العدالة مع الفطنة ترجَّح على الفطنة بدون شهرة عدالة، وهكذا الفقه واليقظة وعدم البدعة المقرون بشهرة العدالة هو أرجح من الخالية عنها.

⁽٣) أي يرجع الراوي المختبر تزكيته من قبل المجتهد على من زكى بالإخبار من قبل الغير.

⁽٤) قال في الجملة؛ لأنَّهُ أحياناً يؤخذُ برواية زمن يعمل بروايته أو تقبل شهادته على من صرح بتزكيته.



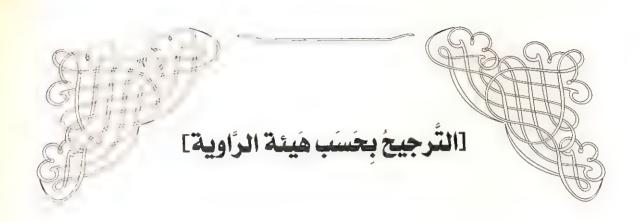
٧. (وَحِفْظِ الْمَرْوِيِّ) فَيُقَدَّمُ مَرْوِيُّ الْحَافِظِ لَـهُ عَلَى مَرْوِيٍّ مَـنْ لَـمْ
 يَحْفَظْهُ ؛ لاِعْتِنَاءِ الأَوَّلِ لِمَرْوِيـهِ

٨. (وَذِكْرِ السَّبَبِ) فَيُقَدَّمُ الخَبَرُ المُشْتَمِلُ عَلَى السَّبَبِ عَلَى (١) مَا لَـمْ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ ؛ لإهْتِمَام رَاوِي الأَوَّلِ بِهِ (٢).

٩. (وَالتَّعْوِيلِ عَلَى الحِفْظِ دُونَ الكِتَابَةِ) فَيُقَدَّمُ خَبَرُ المُعَوِّلِ عَلَى الحِفْظِ فِيمَا يَرْوِيهِ عَلَى خَبَرِ المُعَوِّلِ عَلَى الكِتَابَةِ؛ لإحْتِمَالِ أَنْ يُزَادَ فِي كِتَابِهِ الحِفْظِ فِيمَا يَرْوِيهِ عَلَى خَبَرِ المُعَوِّلِ عَلَى الكِتَابَةِ؛ لإحْتِمَالِ أَنْ يُزَادَ فِي كِتَابِهِ أَوْ يُنْقَصَ مِنْهُ، وَاحْتِمَالُ النِّسْيَانِ وَالإِشْتِبَاهِ فِي الحَافِظِ كَالعَدَم.

⁽١) لفظ على ساقط من: (ط).

 ⁽٢) أي ذكر سبب اللفظ المروي مع اللفظ يدلُّ على اهتمام الراوي بالسبب وإهمالُه
 من الثاني الذي لم يذكره.



١٠. (وَظُهُورِ طَرِيقِ رِوَايَتِهِ) كَالسَّمَاعِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الإِجَازَةِ، فَيُقَدَّمُ المَسْمُوعُ عَلَى المُجَازِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ طُرُقِ الرِّوَايَةِ وَمَرَاتِبِهَا آخِرَ الكِتَابِ المَسْمُوعُ عَلَى المُجَازِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ طُرُقِ الرِّوَايَةِ وَمَرَاتِبِهَا آخِرَ الكِتَابِ الثَّانِي (١) (وَسَمَاعِهِ مِنْ غَيْرِ حِجَابٍ) فَيُقَدَّمُ المَسْمُوعُ مِنْ غَيْرِ حِجَابٍ عَلَى الثَّانِي (١) المَسْمُوعِ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ الأَمْنِ الأَوَّلِ مِنْ تَطَرُّقِ الخَلَلِ فِي الثَّانِي.

⁽۱) في (۲۷/۲).



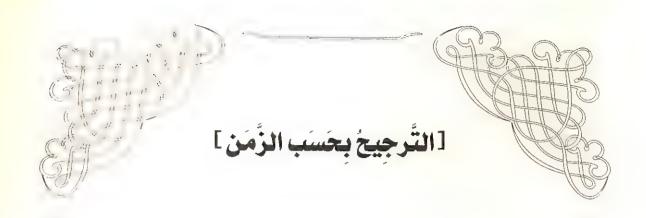
١١. (وَكُونِهِ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ) فَيُقَدَّمُ خَبَرُ أَحَدِهِمْ عَلَى خَبَرِ غَيْرِهِ ؟
 لِشِدَّةِ دِيَانتِهِمْ، وَقَدْ كَانَ عَلِيٍّ وَ الصَّحَلَفُ الرُّوَاةَ وَيَقْبَلُ رِوَايَةَ الصَّدِّيقِ مِنْ غَيْرِ تَحْلِيفٍ.
 غَيْرٍ تَحْلِيفٍ.

١٢. (وَ) كَوْنِهِ (ذَكَرًا) فَيُقَدَّمُ خَبَرُ الذَّكَرِ عَلَى خَبَرِ الأُنثَى؛ لأِنَّهُ أَضْبَطُهُ مِنْهَا فِي الجُمْلَةِ (١) (خِلاَفاً لِلأُسْتَاذِ) أَبِي إِسْحَاقَ الإِسْفَرايبِينِي قَالَ: وَأَضْبَطِيَّةُ مِنْهَا فِي الجُمْلَةِ (١) (خِلاَفاً لِلأُسْتَاذِ) أَبِي إِسْحَاقَ الإِسْفَرايبِينِي قَالَ: وَأَضْبَطِيَّةُ جِنْسِ الذَّكَرِ إِنَّمَا تُرَاعَى حَيْثُ ظَهَرَتْ فِي الآحَادِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ الرَّجَالِ (وَثَالِثُهَا يُرَجَّحُ) الذَّكَرُ (فِي غَيْرِ أَحْكَامِ مِنْ الرِّجَالِ (وَثَالِثُهَا يُرَجَّحُ) الذَّكَرُ (فِي غَيْرِ أَحْكَامِ النِّسَاء) بِخِلاَفِ أَحْكَامِهِنَّ؛ لأَنَّهُنَّ أَضْبَطُ فِيهَا.

١٣. (وَ) كَوْنِهِ (حُرَّا) فَيُقَدَّمُ خَبَرُهُ عَلَى خَبَرِ العَبْدِ؛ لأَنَّهُ لِشَرَفِ مَنْصِبِهِ (٢) يَحْتَرِزُ عَمَّا لاَ يَحْتَرِزُ عَنْهُ الرَّقِيقُ.

⁽١) أما في التفصيل فقد تكون بعض النساء أضبط من بعض الرجال.

⁽٢) في (ج): لأنَّ منصبه أشرف.



١٤. (وَ) كَوْنِهِ (مُتَا خَرَ الإسلامِ) فَخَبَرُهُ مُقَدَّمٌ عَلَى خَبَرِ مُتَقَدَّمِ الإسلامِ؛ لِظُهُورِ تَأَخُرِ (١) خَبَرِهِ (وَقِيلَ: مُتَقَدِّمُهُ) عَكْسُ مَا قَبْلَهُ؛ لأَنَّ مُتَقَدَّمَ الإسلام لأَصَالَتِهِ فِيهِ أَشَدُّ تَحَرُّزًا مِنْ مُتَأَخِّرِهِ.

وَابْنُ الحَاجِبِ جَزَمَ بِهَذَا فِي التَّرْجِيحِ بِحَسَبِ الرَّاوِي، ثُمَّ (٢) بِمَا قَبِلَهُ فِي التَّرْجِيحِ بِحَسَبِ الرَّاوِي، ثُمَّ الْأَبِهَ قَبِلَهُ فِي التَّرْجِيحِ بِحَسَبِ الخَارِجِ (٣) مُلاَحَظًا لِلْجِهَتَيْنِ، لاَ أَنَّهُ تَنَاقَضَ فِي كَلاَمِهِ كَمَا قِيلَ (٤).

١٥. (وَ) كَوْنِهِ (مُتَحَمِّلاً بَعْدَ التَّكْلِيفِ)؛ لأَنَّهُ أَضْبَطُ مِنْ المُتَحَمِّلِ قَبْلَ التَّكْلِيفِ.

⁽١) في (ج): تأخير.

⁽٢) في (ط): وبما.

⁽٣) مختصر ابن الحاجب رفع الحاجب: ١٤/ ٦٣٥.

⁽٤) ابن الحاجب عند ذكره الترجيح بحسب حال الراوي رجَّح متقدم الإسلام على متأخره، وعند بيان الناسخ والمنسوخ يرجَّحُ متأخِّر الإسلام؛ لأنَّ تأخُّر إسلامه قرينة خارجية تدلُّ على أنَّ خبره ناسخٌ لخبر متقدم الإسلام؛ لأنَّ النبي ﷺ قالم بعد ذلك القول، بدليل أن الراوي له كان متأخر الإسلام وقد سمعه متأخراً عن قول متقدم الإسلام.

١٦. (وَغَيْرَ مُدَلِّسٍ)؛ لأَنَّ الوُثُوقَ بِهِ أَقُوى مِنْ الوُثُوقِ بِالمُدَلِّسِ المَقْبُولِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِيَانَهُ فِي الكِتَابِ الثَّانِي^(۱).

* * *

(۱) في (۹۰۷/۲).



١٧. (وَغَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ)؛ لأَنَّ صَاحِبَهُمَا يَتَطَرَّقُ إلَيْهِ الخَلَلُ: بِأَنْ يُشَارِكَهُ ضَعِيفٌ فِي أَحَدِهِمَا.

١٨. (وَمُبَاشِرًا) لِمَرْوِيلِهِ (وَصَاحِبَ الوَاقِعَةِ) المَرْوِيَّةِ، فَإِنْ كُلاَّ مِنْهُمَا أَعْرَفُ بِالحَالِ مِنْ غَيْرِهِ.

مِثَالُ الأُوَّلِ(''): حَدِيثُ التَّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي رَافِع: أَنَّهُ ﷺ "تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ ('') مَعَ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ ('') حَلاَلاً، وَبَنَى بِهَا حَلاَلاً، قَالَ: وَكُنْت الرَّسُولَ بَيْنَهُمَ ('') مَعَ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ: "أَنَّهُ ﷺ ('') تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُو مُحْرِمٌ " وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ: "أَنَّهُ ﷺ ('') تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُو مُحْرِمٌ وَبَنَى بِهَا وَهُو حَلاَلٌ رُوَايَةِ البُخَارِيِّ عَنْهُ: "تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُو مُحْرِمٌ وَبَنَى بِهَا وَهُو حَلاَلٌ رُوايَةِ البُخَارِيِّ عَنْهُ: "تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُو مُحْرِمٌ وَبَنَى بِهَا وَهُو حَلاَلٌ

⁽١) أي المياشر.

⁽٢) هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية، أخت أم الفضل لبابة، كان اسمها برة فسماها النبي على ميمونة، تزوجها رسول الله في ذي القعدة سنة سبع لما اعتمر عمرة القضاء، توفيت سنة (٤٩ه). الإصابة: ٤/٣/٤.

⁽٣) الترمذي في النكاح، باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم: (٨٤١).

⁽٤) الصلاة ساقطة من: (ب).

⁽٥) البخاري في المغازي، باب عمرة القضاء: (٣٩٢٦).

وَمَاتَتُ بِسَرِفٍ ١٠٠٠.

وَمِثَالُ الثَّانِي (٢): حَدِيثُ أَبِي دَاوُد عَنْ مَيْمُونَةَ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ الله ﷺ وَنَحْنُ حَلاَلاَنِ بِسَرِفٍ * وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ [عَنْ يَزِيدَ بْنِ الأَصَمِّ] (٣) عَنْهَا: أَنَّهُ ﷺ (تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلاَلٌ) مَعَ خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسِ المَذْكُورِ (٤).

وَرَوَى أَبُو دَاوُد عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ قَالَ: وَهِمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزُويِج مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ (٥٠).

 ⁽۱) أبو داود في المناسك، باب المحرم يتزوج: (۱۵۷۰).
 وسَرَف _ بفتح السين وكسر الراء _ موضع عن مكة مسيرة نصف يوم.

⁽٢) أي صاحب الواقعة.

 ⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و(أ)، ويزيد بن الأصم هو: يزيد بن عمرو الأصم
 ابن عدس التابعي الجليل، توفي سنة (١٠٣ه). تهذيب الأسماء: ٢/ ٤٥٥.

⁽٤) مسلم في النكاح، باب التحريم نكاح المحرم: (٣٤٣٩).

⁽٥) أبو داود في المناسك، باب المحرم يزوح: (١٥٧١).



١٩. (وَرَاوِيًا بِاللَّفْظِ)؛ لِسَلاَمَةِ المَرْوِيِّ بِاللَّفْظِ عَنْ تَطَرُّقِ الخَلَلِ فِي المَرْوِيِّ بِالمَعْنَى.

٧٠. (وَ) كَوْنِ الخَبَرِ (لَمْ يُنْكِرهُ رَاوِي الأَصْلِ) كَذَا فِي المِنْهَاجِ كَالْمَحْصُولِ (١)، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الأَعَمِّ إِلَى الأَخَصِّ، كَمَسْجِدِ الجَامِعِ، وَهِي كَالْمَحْصُولِ (١)، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الأَعَمِّ إِلَى الأَخَصِّ، كَمَسْجِدِ الجَامِعِ، وَهِي نَادِرَةٌ لاَ (٢) يَتَبَادَرُ الذِّهْنُ إِلَيْهَا، وَلَوْ زَادَ _ أَلْ _ فِي رَاوِي، أَوْ حَذَفَهُ كَانَ أَصُوبَ، كَمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ المِنْهَاجِ (٣)، وَالمَعْنَى [1/١٣٠]: أَنَّ الخَبَرَ الَّذِي أَمْ يُنْكِرهُ الرَّاوِي الأَصْلُ لِرَاوِيهِ _ وَهُوَ شَيْخُهُ _ مُقَدَّمٌ عَلَى مَا أَنْكَرهُ شَيْخُ لَمُ النَّكُرةُ شَيْخُ

⁽¹⁾ المحصول: ٢٠٧/٢.

⁽٢) في (ط): فلا.

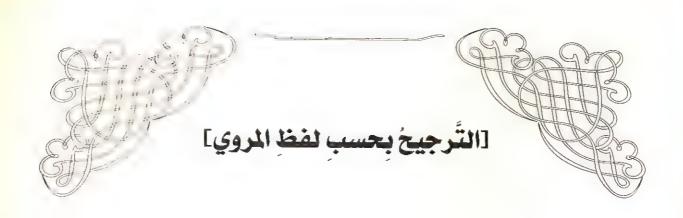
⁽٣) كون لفظ راوي أعم؛ لأنَّ الأصل هو الراوي، والراوي أعم؛ لأنَّه يشمل الأصل والفرع، أي الشيخ والذي ينقل عنه، وإضافة الأعم إلى الأخص من النوادر. فلو زاد (ال) فقال لم ينكر الراوي الأصل؛ ليكون لفظ الأصل نعتاً لكلمة الراوي. وكذا لو حذفه فقال: لم ينكره الأصل.

أي أنَّ الرواية التي لم ينكرها من روى عنه أرجح من رواية مـن إنكارهــا الفــرع. ينظر الإبهاج: ٣/ ٢٢٦.

رَاوِيهِ: بِأَنْ قَالَ: مَا رَوَيْته؛ لأِنَّ الظَّنَّ الحَاصِلَ مِنْ الأَوَّلِ أَقْوَى.

٢١. (وَكَوْنِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ)؛ لأِنَّهُ أَقْوَى مِنْ الصَّحِيحِ فِي غَيْرِهِمَا،
 وَإِنْ كَانَ عَلَى شَرْطِهِمَا؛ لِتَلَقِّي الأُمَّةِ لَهُمَا بِالقَبُولِ.

٢٢. (وَالقَوْلُ فَالفِعْلُ فَالتَّقْرِيرُ) فَيُقَدَّمُ الخَبَرُ النَّاقِلُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى النَّاقِلِ لِتَقْرِيرِهِ؛ لأِنَّ القَوْلَ أَقْوَى فِي الدَّلاَلَةِ النَّاقِلِ لِتَقْرِيرِهِ؛ لأِنَّ القَوْلَ أَقْوَى فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى النَّاقِلِ لِتَقْرِيرِهِ؛ لأِنَّ القَوْلَ أَقْوَى فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى النَّاقِلِ لِتَقْرِيرِهِ؛



٢٣. (وَالفَصِيحُ) عَلَى غَيْرِهِ ؛ لِتَطَوُّقِ الخَلَلِ إلَى غَيْرِهِ بِاحْتِمَالِ أَنْ
 يَكُونَ مَرْوِيًّا بِالمَعْنَى (لا زَائِدَ الفَصَاحَةِ) فَلا يُقَدَّمُ عَلَى الفَصِيحِ (عَلَى الأَصَحِّ).

وَقِيلَ^(۱): يُقَدَّمُ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ ﷺ أَفْصَحُ العَرَبِ، فَيَبْعُدُ نُطْقُهُ بِغَيْرِ الأَفْصَح، فَيَكُونُ مَرْوِيًّا بِالمَعْنَى، فَيَتَطَرَّقُ إلَيْهِ الخَلَلُ.

وَرُدَّ: بِأَنَّهُ لاَ بُعْدَ فِي نُطْقِهِ بِغَيْرِ الأَفْصَحِ^(٢) وَلاَ سِيَّمَا إِذَا خَاطَبَ بِهِ مَـنْ لاَ يَعْرِفُ غَيْرَهُ، وَقَدْ كَانَ يُخَاطِبُ العَرَبَ بِلُغَاتِهِمْ.

⁽١) لم أعثر على القائل؛ لأنَّ الزركشي قال: وقال قوم: يرجح الأفصح على الفصيح. البحر: ٨/ ١٨٨.

⁽٢) أي لا يستبعد أنَّه ﷺ ينطق بغير الأفصح، ولاسيما إذا اقتضى ذلك بمخاطبته من لا يفهم الأفصح فإنَّهُ يخاطبه باللهجة التي يفهمها.

⁽٣) أبو داود في صلاة العيدين، باب التكبير في العيدين: (١١٤٩).

وَٱخَذَ بِالثَّانِي الحَنَفِيَّةُ؛ تَقْدِيمًا لِلأَقَلِّ، وَالأُوْلَى مِنْهُ لِلإِفْتِتَاحِ^(١).

٢٥. (وَالوَارِدُ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ)؛ لأِنَّ الوَارِدَ بِغَيْرِ لُغَتِهِمْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرْوِيًّا بِالمَعْنَى، فَيتَطَرَّقُ إلَيْهِ الخَللُ.

٢٦. (وَالمَدَنِيُّ) عَلَى المَكَّيِّ؛ لِتَأَخُّرِهِ عَنْهُ، وَالمَدَنِيُّ: مَا وَرَدَ بَعْدَ اللهِجْرَةِ، وَالمَكَيُّ: قَبْلَهَا.

٢٧ . (وَالمُشْعِرُ بِعُلُو شَأْنِ الرَّسولِ^(١) ﷺ)؛ لِتَأَخُّرِهِ عَمَّا لَمْ يُشْعِرُ بِذَلِكَ .

٢٨. (وَالمَذْكُورُ فِيهِ الحُكْمُ مَعَ العِلَّةِ) عَلَى مَا فِيهِ الحُكْمُ فَقَطْ؛ لأِنَّ الأَوَّلَ أَقْوَى فِي الإهْتِمَامِ بِالحُكْمِ مِنْ الثَّانِي.

مِثَالُهُ: حَدِيثُ البُخَارِيِّ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ (٣) مَعَ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «أَنَّهُ ﷺ نهى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ (٤) نِيطَ الحُكْمُ فِي الطَّوِي بِوَصْفِ الرِّدَّةِ المُنَاسِبِ، وَلاَ وَصْفَ فِي الثَّانِي (٥)، فَحَمَلْنَا النِّسَاءَ فِيهِ الأَوَّلِ بِوَصْفِ الرِّدَّةِ المُنَاسِبِ، وَلاَ وَصْفَ فِي الثَّانِي (٥)، فَحَمَلْنَا النِّسَاءَ فِيهِ عَلَى الحَرْبِيَّاتِ (٢).

⁽١) الهداية: ٦/ ٨٦.

⁽٢) في (ط): النبي.

⁽٣) تقدم تخریجه في: (٦٩٤/٢).

 ⁽٤) البخاري في الجهاد، باب قتل النساء في الحرب: (٢٧٩٢)، ومسلم في
الجهاد، باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب.

⁽٥) في (أ): للثاني.

⁽٦) أي يحمل نهيه ﷺ عن قتل النّساء بأنَّه يرادُ بهنَّ الحربيات عند قتال الحربيين، أما المسلمة المرتدة فتقتل لحديث: «من بدَّل دينه فاقتلوه»؛ لعمومه في الرجل والمرأة.

٢٩. (وَالمُتَقَدَّمُ فِيهِ ذِكْرُ العِلَّةِ عَلَى الحُكْمِ) فَيُقَدَّمُ عَلَى عَكْسِهِ الأَنَّهُ أَدَلُ عَلَى عَكْسِهِ الأِنَّهُ أَدَلُ عَلَى ارْتِبَاطِ الحُكْم بِالعِلَّةِ مِنْ عَكْسِهِ ، قَالَهُ الإِمَامُ فِي المَحْصُولِ (١).

(وَعَكَسَ النَّقْشُوانِيُّ(٢) ذَلِكَ مُعْتَرِضًا عَلَى الإِمَامِ قَائِلاً: إِنَّ الحُكْمَ إِذَا تَقَدَّمَ تَطْلُبُ نَفْسُ السَّامِعِ العِلَّةَ، فَإِذَا سَمِعَتْهَا رَكَنَتْ إلَيْهَا، وَلَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا، وَالوَصْفُ إِذَا تَقَدَّمَ تَطْلُبُ النَّفْسُ الحُكْمَ، فَإِذَا سَمِعَتْهُ قَدْ تَكْتَفِي فِي غَيْرَهَا، وَالوَصْفُ إِذَا تَقَدَّمَ إِذَا كَانَ شَدِيدَ المُنَاسَبَةِ، كَمَا فِي: ﴿ وَالسَّارِقُ عَلَّتِهِ بِالوَصْفِ المُتَقَدِّمِ إِذَا كَانَ شَدِيدَ المُنَاسَبَةِ، كَمَا فِي: ﴿ وَالسَّارِقُ عَلَّتِهِ بِالوَصْفِ المُتَقَدِّمِ إِذَا كَانَ شَدِيدَ المُنَاسَبَةِ، كَمَا فِي: ﴿ وَالسَّارِقُ مَا اللَّهُ عَيْرَهُ كَمَا فِي: ﴿ وَالسَّارِقُ فَمَا فِي: ﴿ إِذَا كَانَ شَدِيدَ المُنَاسَبَةِ، كَمَا فِي: ﴿ وَالسَّارِقُ فَيَالُ اللَّهُ الْمُعْلُودِ قَاعُسِلُوا مَا اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْلُودِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْلِمُ اللَّهُ اللْمُعْلِيمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُعْلِمُ الللْمُعْلِيمُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُعْلِيمُ اللْمُعْلِيمُ الللْمُعْلِيمُ اللْمُعْلِيمُ اللَّهُ الللْمُعْلِيمُ الللْمُعْلِيمُ الللْمُعْلِيمُ الللْمُعْلِيمُ الللْمُعْلِيمُ اللللْمُعْلِيمُ اللللْمُعْلِيمُ اللْمُعْلِيمُ الللْمُعْلِيمُ الللْمُعْلِيمُ الللْمُعْلِيمُ الللْمُعْلِيمُ الللْمُعِلَى الْمُعْلِيمُ الللْمُعْلِيمُ اللْمُعْلِيمُ الللْمُعِلَالِهُ اللْمُعِلِيمُ اللْمُعْلِيمُ الللْمُعِلَّا اللْمُعْلِيمُ اللْمُعِلِيمُ اللْمُعِلَى الْمُعْلِيمُ الللْمُعِلَى الْمُعْلِيمُ ا

٣٠. (وَمَا [...](٤) كَانَ فِيهِ تَهْدِيدٌ أَوْ تَأْكِيدٌ) عَلَى الخَالِي عَنْ ذَلِكَ.

مِثَالُ الثَّانِي (٥): حَدِيثُ أَبِي دَاوُد صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ: ﴿ أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ أَنَّ فَيْسَهَا مِنْ وَلِيَّهَا الْ(١٥) (٨).

⁽¹⁾ المحصول: ٢/ ٣٢٤.

⁽٢) تقدمت ترجمته في: (٤٤١/١).

⁽٣) أي لا يكفي بوصف القيام إلى الصلاة للأمر بالغسل فيضاف إلى ذلك وصفاً آخر بأنَّ وجوب الغسل تعظيماً للمعبود.

⁽٤) في (ط): زيادة (كان).

⁽٥) ما فيه تأكيد.

⁽٦) تقدم تخريجه في: (٧٢٨/٢).

⁽٧) مسلم في النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح: (١٤٢١).

 ⁽٨) مثال ما فيه تحديد قوله ﷺ: «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم» رواه =

٣١. (وَمَا كَانَ عُمُومًا مُطْلَقًا عَلَى) العُمُومِ (ذِي السَّبَبِ، إلاَّ فِي السَّبَبِ، إلاَّ فِي السَّبَبِ) ؛ لأَنَّ الثَّانِيَ - بِاحْتِمَالِ إِرَادَةِ قَصْرِهِ عَلَى السَّبَبِ كَمَا قِيلَ بِذَلِكَ - دُونَ المُطْلَقِ فِي القُوَّةِ (١) ، إلاَّ فِي صُورَةِ السَّبَبِ، فَهُ وَ فِيهَا أَقُوى ؛ لأَنَّهَا قَطْعِيَّةُ الدُّخُولِ عِنْدَ الأَكْثَرِ (٢) ، كَمَا تَقَدَّم (٣).

البخاري مع الأحاديث المرغبة في صيام النفل.

⁽۱) أي إذا ورد نصِّ بدلُّ على حكم عام ولم يذكر معه سبب لورود هذا النص، وعارضه عام آخر يدل على حكم مخالف له ولكن يذكر معه سبب لوروده، فإنَّهُ يرجح النَّص العام المطلق؛ لأنَّهُ شامل لكلِّ ما يدل عليه على العام الوارد معه السبب؛ لاحتمال إرادة السبب الوارد من أجله فقط.

كأنْ يردَ نصِّ عام في البدء بالسعي من الصفا أو المروة مثل قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَالْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِاللَّهِ فَمَنَ حَجَّ ٱلْبَيِّتَ أَوِاعَتَمَرَ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطُوَفَ بِهِمَا ﴾ شم ورد نص آخر وهو قوله ﷺ: «ابدؤا بما بدأ الله به» فإنَّهُ عام لكنه ورد بعد سؤال من الصحابة، بما نبدأ أبالصفا أم بالمروة؟ فقال ذلك، فالعموم الوارد على غير سؤال أرجح من الأخذ بالعموم الوارد على سؤال.

 ⁽۲) أي الصورة التي حصل السؤال عنها هي فقط ترجح مع العام المطلق؛ لورده النص عليها فهي مشمولة قطعاً بحكم العام الوارد من أجلها.

⁽٣) في (٧٠٥/٢).



٣٢. (وَالْعَامُّ الشَّرْطِيُّ) كَمَنْ وَمَا الشَّرْطِيَّتَيْنِ (عَلَى النَّكِرَةِ الْمَنْفِيَّةِ عَلَى النَّكِرَةِ الْمَنْفِيَّةِ عَلَى اللَّصَحِّ)؛ لإِفَادَتِهِ (١) لِلتَّعْلِيلِ دُونَهَا(٢).

وَقِيلَ (٣): العَكْسُ؛ لِبُعْدِ التَّخْصِيصِ فِيهَا بِقُوَّةِ عُمُومِهَا دُونَهُ (٤).

(وَهِيَ) تُقَدَّمُ (عَلَى البَاقِي) مِنْ صِيغِ العُمُومِ: كَالمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ أَوْ الإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنْهُ فِي العُمُومِ؛ إذْ تَذُلُّ عَلَيْهِ بِالوَضْعِ فِي الأَصَحِّ كَمَا تَقَدَّمُ (٥)، وَهُوَ (٦) إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالقَرِينَةِ اتِّفَاقًا.

٣٣. (وَالجَمْعُ المُعَرَّفُ) بِاللاَّم أَوْ الإِضَافَةِ (عَلَى مَا وَمَنْ) غَيْرِ

⁽١) أي التخصيص الشرطي.

⁽٢) أي النكرة المنفية.

⁽٣) قال به الصفي الهندي. الغيث الهامع: ص ٦٧٩.

⁽٤) أي النَّكرة المنفية لقوة عمومها يبعد تخصيصها، أما عموم (مَنْ ومَا) فإنَّ احتمال التخصيص معهما يكون أكثر.

 ⁽٥) في (٦٠٥/٢) أي أن النكرة بعد النفي الأصح أنه موضوع للعموم، بخلاف بقية
 الأدوات فإنها لم توضع للعموم بل تدل عليه بالقرينة.

⁽٦) أي باقي الأدوات للعموم.

الشَّرْطِيَّتَيْنِ كَالاِسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ؛ لأَنَّهُ (١) أَقْوَى مِنْهُمَا (٢) فِي العُمُومِ؛ لإِمْتِنَاعِ أَنْ يَخُصَّ إِلَى الوَاحِدِ، دُونَهُمَا (٣) عَلَى الرَّاجِح فِي كُلِّ كَمَا (٤) تَقَدَّمَ (٥).

(وَالكُلُّ) أَيْ الجَمْعُ المُعَرَّفُ، وَمَا، وَمَنْ (عَلَى الجِنْسِ المُعَرَّفِ) بِاللَّمِ، أَوْ الإِضَافَةِ؛ (لإحْتِمَالِ العَهْدِ) فِيهِ، بِخِلاَفِ مَا وَمَنْ، فَلاَ يَحْتَمِلاَنِهِ، وَالخَمْع المُعَرَّفِ، فَلاَ يَحْتَمِلاَنِهِ، وَالجَمْع المُعَرَّفِ، فَيَبْعُدُ احْتِمَالُهُ لَهُ (٦).

⁽١) أي الجمع.

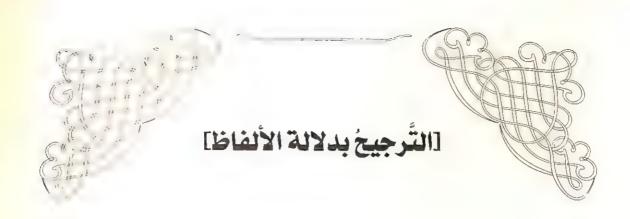
⁽٢) أي من عموم (مَا ومَن).

⁽٣) أي عموم (مَا ومَن) يجوز تخصيص عمومهما إلى أن يبقى من أفراده واحد، أما الجمع فلا بدَّ من بقاء ثلاثة على الأقل ليصدق العام الباقي عليها.

⁽٤) في (ج): ما.

 ⁽٥) أي الراجح في كل ما تقدم، ويعرف أن ما يذكره السُّبكي هو الراجح أنَّه تقدم أنَّ الشَّارح يذكر الرأي المرجوح بقوله وقيل...

⁽٦) أي العهد؛ لأنَّ (ال) الجنسية قد يُراد بها المعنى الآخر للألف واللام وهو العهد، فما دام هذا الاحتمال وارداً فالجمع المعرف ومَا ومَن لا يحصل فيه هذا الاحتمال.



٣٤. (قَالُوا: وَمَا لَمْ يُخَصَّ) عَلَى مَا خُصَّ؛ لِضَعْفِ الثَّانِي بِالخِلاَفِ فِي حُجِّيَتِهِ، بِخِلاَفِ الأَوَّلِ.

قَالَ المُصَنِّفُ كَالهِنْدِيِّ: (وَعِنْدِي عَكْسُهُ)؛ لأَنَّ مَا خُصَّ مِنْ العَامِّ الغَامِّ الغَالِبُ، وَالغَالِبُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ.

٣٥. (وَالْأَقَلُّ تَخْصِيصًا) عَلَى الأَكْثَرِ تَخْصِيصًا؛ لأَنَّ الضَّعْفَ الأَقَلَّ دُونةً فِي الأَكْثَر.

٣٦. (وَالإِقْتِضَاءُ عَلَى الإِشَارَةِ وَالإِيمَاء)؛ لأَنَّ المَدْلُولَ عَلَيْهِ بِالأُوَّلِ مَقْصُودٌ لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ مَقْصُودٌ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الصِّدْقُ، أَوْ الصِّحَةُ، وَبِالثَّالِثِ مَقْصُودٌ لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَبِالثَّالِثِ مَقْصُودٌ لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَبِالثَّانِي غَيْرَ مَقْصُودٍ، كَمَا عُلِمَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ، فَيَكُونُ الأَوَّلُ ذَلِكَ، وَبِالثَّانِي غَيْرَ مَقْصُودٍ، كَمَا عُلِمَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ، فَيَكُونُ الأَوَّلُ أَقْوَى (۱).

⁽۱) لم يمثل الأصوليون لهذه القاعدة بمثالٍ من النصوص الشَّرعية؛ وذلك جرياً على مبدأ أصول المتكلمين من وجود قاعدة أصولية لا تنطبقُ على الفروع الفقهية، بل هي فرضية الموضوع؛ لذا سأمثل لها بمثال فرضي هو: حديث: «إنما الأعمال بالنيات» إذا قدرنا المقتضى (صحة) فالنيَّة في الوضوء واجبة بموجب الحديث. ويمكن أن تعارض بإشارة النَّص فيما لو ثبت أنَّ النبي عَيِّة توضاً يوماً وهو =

٣٧. (وَيُرَجَّحَانِ) أَيْ الإِشَارَةُ وَالإِيمَاءُ (عَلَى المَفْهُومَيْنِ) أَيْ المُوَافَقَةِ وَالمِيمَاءُ (عَلَى المَفْهُومَيْنِ) أَيْ المُوافَقَةِ وَالمُخَالَفَةِ ؛ لأِنَّ دَلاَلَةَ الأَوَّلَيْنِ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ^(١)، بِخِلاَفِ المَفْهُومَيْنِ.

٣٨. (وَالمُوَافَقَةُ [أ/١٣١] عَلَى المُخَالَفَةِ (٢))؛ لِضَعْفِ الثَّانِي بِالخِلاَفِ فِي حُجِّيَّتِهِ، بِخِلاَفِ الأَوَّلِ (وَقِيلَ (٣): عَكْسُهُ)؛ لأِنَّ المُخَالَفَةَ تُفْيِدُ تَأْسِيسًا، بخِلاَفِ المُوَافَقَةِ.

ومثال الإشارة: قوله تعالى ﴿ وَمَن يَقْتُ لَ مُؤْمِنَا مُثَّمِ مَنَا مُتَعَمِّدُا فَجَزَآ وُهُ جَهَنَّمُ ﴾ فإشارة النَّص تدلُّ على أن القتل لا تنفع معه الكفارة؛ لأنَّ جزاء القاتل الخلود في النار ولا تدفع الكفارة عنه.

فترجع الإشارة عند الحنفية _ فلا كفارة _ عندهم للقتل العمد.

مثال تعارض المخالفة مع الإشارة: قوله تعالى ﴿وَعَلَالِنَوْلُودِلَهُ رِذَهُنَ ﴾ فإنَّهُ يشيرُ إلى أنَّ الولد ينسب للأب الصالح، فإذا ورد النَّسب يثبت للأب الصالح، يفهمُ منه أنه لا يثبت للوالد الفاسق بمفهوم المخالفة، فيرجَّح ما أشارت إليه الآية على المخالفة.

منشغل، فيشير انشغاله إلى عدم حصول النية منه، فإشارة النص عارضت الاقتضاء في الحديث بصحة الوضوء بدون نية، أو الإيماء بانتفاء النية فيما لو قال: (المتوضى لا نية عليه) أي حكم بعدم النية؛ لكونه متوضاً فلفظ متوضى أوماً إلى بيان سبب نفى النية عن المتوضى.

 ⁽۱) مثال دلالة النص ﴿ وَمَن قَنَلَ مُوْمِنًا خَطَتُ افْتَحْرِيرُ رُقَبَ تِهِ مُُوْمِنَةٍ ﴾ فإنَّهُ يدل على أن من يقتل عمداً هو أولى بالتكفير، وهو مفهوم موافقة.

⁽٢) لو ورد نص بوجوب الزكاة في المعلوفة فإنّه يدل بمفهوم الموافقة وجوبها في غير المعلوفة من باب أولى، ثم ورد لا زكاة إلا في الغنم السائمة فإنّها تبدلُّ بالمخالفة أن لا زكاة في المعلوفة، فيرجح مفهوم الموافقة على المخالفة.

⁽٣) اختاره الصفي الهندي. تشنيف المسامع: ٢/ ١٨٨.



٣٩. (وَالنَّاقِلُ عَنْ الأَصْلِ) أَيْ البَرَاءَةِ الأَصْلِيَّةِ عَلَى المُقَرِّرِ لَهُ (١) (عِنْدَ الجُمْهُورِ)؛ لأَنَّ الأَوَّلَ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الأَصْلِ بِخِلاَفِ الثَّانِي.

وَقِيلَ^(۲): عَكْسُهُ: بِأَنْ يُقَدَّرَ تَأْخِيرُ المُقَرِّرِ لِلأَصْلِ؛ لِيُفِيدَ تَأْسِيسًا كَمَا أَفَادَهُ النَّاقُلُ، فَيَكُونَ نَاسِخًا لَهُ^(۳).

مِثَالُ ذَلِكَ: حَدِيثُ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّاً» (١) صَحَحَهُ التَّرْمِـذِيُّ وَغَيْرِهِ: «أَنَّهُ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ مَسَّ ذَكَرَهُ: أَعَلَيْهِ

أي للأصل.

⁽٢) البيضاوي في المنهاج. نهاية السول: ٢/ ١٠٠٠.

⁽٣) فالأصل في أكل البطاطس الحلُّ فإذا جاء نصِّ يحرم أكلها وآخر يبيح آكلها، أخذ بالمحرم؛ لأنَّهُ ينقل حكمها من الإباحة إلى حكم آخر وهو التحريم.

والرأي الثاني: الأخذ بدليل الإباحة المؤيد للإباحة الأصلية، ويكون ناسخاً للدليل الناقل للحكم من الإباحة إلى التحريم، ذهب إليه البيضاوي وإمام الحرمين. تشنيف المسامع: ٢/ ١٨٨.

⁽٤) تقدم تخریجه في (۸٥٨/٢).

وُضُوءٌ؟ قَالَ: لاَ . . . إِنَّمَا(١) هُوَ بَضْعَةٌ مِنْك (٢).

٤٠ (وَالمُثْبِتُ عَلَى النَّافِي)؛ لإشْتِمَالِهِ عَلَى زِيَادَةِ عِلْمٍ.

وَقِيلَ^(٣): عَكْسُهُ؛ لإعْتِضَادِ النَّافِي بِالأَصْلِ^(٤).

(وَثَالِثُهَا: سَوَاءٌ)؛ لِتَسَاوِي مُرَجِّحَيْهِمَا.

(وَرَابِعُهَا) يُرَجَّحُ المُثْبِتُ (إلاَّ فِي الطَّلاَقِ وَالعَتَاقِ) فَيُرَجَّحُ النَّافِي لَهُمَا عَلَى المُثْبِتِ لَهُمَا؛ لأِنَّ الأَصْلَ عَدَمُهَا.

وَحَكَى ابْنُ الحَاجِبِ مَعَ هَذَا عَكْسَهُ، أَيْ يُرَجَّحَ المُثْبِتُ لَهُمَا عَلَى النَّافِي لَهُمَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنَا لَمُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللِّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ مُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ مُنْ الْمُنْ ال

٤١. (وَالنَّهِي عَلَى الأمرِ)؛ لأنَّ الأوَّلَ لِدَفعِ المَفسَدَةِ، والثاني لِجَلبِ
 المَصلَحةِ، والاعتِناءُ بِدَفع المفسَدةِ أشَدُّ^(١).

٤٢. (وَالأمرُ عَلَى الإِبَاحَةِ)؛ لِلإِحْتِيَاطِ بِالطَّلَبِ(٧).

⁽١) في (ط): وإنما.

 ⁽۲) ابن حبان في الطهارة: (١١١٩ _ ١١٢٠)، والترمذي في الطهارة باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر: (٨٥).

⁽٣) به قال الحنفية. تيسير التحرير: ٣/ ١٤٤.

⁽٤) لأنَّ الأصل عدم ثبوت الحكم.

⁽٥) رفع الحاجب: ٤/ ٦٤٧.

 ⁽٦) مثل أنْ يرد حديث بأمر بالصلاة بعد صلاة العصر نافلة، ثم جاء حديث ينهى عن
 التنفل بعد صلاة العصر.

 ⁽٧) إذا ورد طلب لفعل شيء في نص، ثم ورد نص آخر يدل على إباحة ذلك الشيء
 نأخذ بنص الأمر؛ لاحتمال أن يكون للوجوب.

٤٣. (وَالْخَبَرُ) المُتَضَمِّنُ لِلتَّكْلِيفِ (عَلَى الأَمْرِ وَالنَّهْيِ)؛ لأِنَّ الطَّلَبَ بِهِ -لِتَحَقُّقِ وُقُوعِهِ - أَقْوَى مِنْهُمَا (١).

٤٤. (وَ) خَبَرُ (الحَظْرِ عَلَى) خَبَرِ (الإِبَاحَةِ)؛ لِلإِحْتِيَاطِ.
 وَقِيلَ: عَكْسُهُ؛ لإعْتِضَادِ الإِبَاحَةِ بِالأَصْلِ مِنْ نَفْيِ الحَرَجِ (٢).
 (وَثَالِثُهَا: سَوَاءٌ)؛ لِتَسَاوي مُرَجِّحَيْهمَا.

٤٥. (وَالوُجُوبُ وَالكَرَاهَةُ عَلَى النَّدْبِ)؛ لِلإِحْتِيَاطِ فِي الأَوَّلِ،
 وَلِدَفْع اللَّوْمِ فِي الثَّانِي.

٤٦. (وَالنَّدْبُ عَلَى المُبَاحِ فِي الأَصَحِّ)؛ لِلإِحْتِيَاطِ بِالطَّلَبِ.
وَقِيلَ (٣): عَكْسُهُ؛ لِمُوَافَقَةِ المُبَاحِ لِلأَصْلِ مِنْ عَدَمِ الطَّلَبِ.
وَقِيلَ (٣): عَكْسُهُ؛ لِمُوَافَقَةِ المُبَاحِ لِلأَصْلِ مِنْ عَدَمِ الطَّلَبِ.
وَلَيْسَ فِي هَذَا مَعَ قَوْلِهِ قَبْلُ: وَالأَمْرُ فِي الإِبَاحَةِ مَ تَكُرَارٌ؛ لأَنَّ المُرَادَ بِالأَمْرِ فِيهِ الإِيجَابُ (٤) لاَ الطَّلَبُ.

⁽۱) مثل: أن يرد نص يدل على الطلب مثل: "في الغنم السائمة زكاة" وجاء نصل ينهى عن زكاة السائمة أخذنا بالخبر وترك النهي، ومثل: أنْ يرد نص خبر يدل على طلب مثل: "لعن الله آكل الربا" مع نصل يأمر بالتعامل بربا الفضل، فالخبر أولى بالأخذ.

⁽٢) مثل أن يقول: بيع الرز بمثله مباح وآخر بأنَّه حرام يؤخذ بالخبر الدال على التحريم.

⁽٣) هو للصفي الهندي. الغيث الهامع: ص ٦٨٢.

⁽٤) لأنَّ الأصوليين إذا أطلقوا كلمة الأمر أرادوا به الأمر الدال على الوجوب، فكأنَّهم قالوا: الوجوب.

وَهُمَا خِلاَفٌ فِي حَقِيقَتِهِ تَقَدَّمَ (١) فِي مَسْأَلَةٍ جَائِزِ التَّرْكِ^(٢).

٤٧ . (وَنَافِي الحَدِّ) عَلَى المُوجِبِ لَهُ ؛ لِمَا فِي الأَوَّلِ مِنْ اليُسْرِ وَعَدَمِ اللَّهُ وَمَا فِي الأَوَّلِ مِنْ اليُسْرِ وَعَدَمِ اللَّحَرَجِ (٣) المُوَافِقِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِحَكُمُ ٱلْيُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي المُتَكَلِّمُ وَنَ فِي جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي المُتَكَلِّمُ وَنَ فِي المَّتَكَلِّمُ وَنَ فِي المُتَكَلِّمُ وَنَ فِي المَّتَكَلِّمُ وَالدَّيْ التَّالِينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ [الحج: ٢٨] (خِلاَفًا لِقَوْمٍ) وَهُمْ المُتَكَلِّمُ ونَ فِي تَرْجِيحِهِمْ المُوجِبَ ؛ لإِفَادَتِهِ التَّاْسِيسَ ، بِخِلاَفِ النَّافِي .

٤٨ . (وَالمَعْقُولُ مَعْنَاهُ) عَلَى مَا لَمْ يُعْقَلْ مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ أَدْعَى إلَى الإِنْقِيَادِ (٤) ، وَأَفْيَدُ بِالقِيَاسِ عَلَيْهِ (٥) .

٤٩ . (وَالوَضْعِيُّ عَلَى التَّكْلِيفِيِّ فِي الأَصَحِّ)؛ لأِنَّ الأَوَّلَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الفَهْم وَالتَّمَكُنِ مِنْ الفِعْلِ، بِخِلاَفِ الثَّانِي.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ؛ لِتَرَتُّبِ الثَّوَابِ عَلَى التَّكْلِيفِيِّ دُونَ الوَ<mark>ضْعِيِّ.</mark>

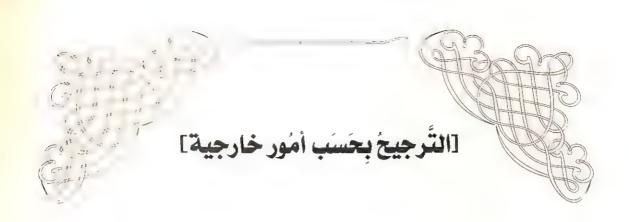
⁽١) في (أ): مقدم.

⁽۲) نی (۲/۰۰۱).

 ⁽٣) أي ما يدلُّ على نافي الحد عن جريمة تستحق العقوبة، مع نص موجب لها.

⁽٤) في (ط): لانقياد.

⁽٥) لأنَّهُ غير معقول المعنى والذي لم يحتو على حكمة التشريع لا يكون ادعى للانقياد، ولا يفيدنا إذا أردنا أن نقيس عليه؛ لأنَّهُ تعبدي خالي عن العلَّة.



• • . (وَالمُوَافِقُ دَلِيلاً آخَر) عَلَى مَا لَمْ (١) يُوَافِقُهُ ؛ لأِنَّ الظَّنَّ فِي المُوَافِقِ أَقُوى، وَهَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ (٢): وَالأَصَحُّ التَّرْجِيحُ بِكَثْرَةِ المُوَافِقِ أَقُوى، وَهَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ (٢): وَالأَصَحُّ التَّرْجِيحُ بِكَثْرَةِ المُّولِقَةُ لِمَا بَعْدَهُ.

١٥. (وَكَذَا) المُوَافِقُ (مُرْسَلاً، أَوْ صَحَابِيًّا، أَوْ أَهْلَ المَدِينَةِ، أَوْ الطَّنَّ الأَكْثَرَ) مِنْ العُلَمَاءِ عَلَى مَا لَمْ يُوَافِقْ وَاحِدًا مِمَّا ذُكِرَ (فِي الأَصَحِّ) لِقُوَّةِ الظَّنَّ فِي المُوَافِقِ.
 في المُوَافِقِ.

وَقِيلَ: لاَ يُرَجَّحُ بِوَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ؛ لأِنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

(وَثَالِثُهَا: فِي مُوَافِقِ الصَّحَابِيِّ إِنْ كَانَ) أَيْ الصَّحَابِيُّ (حَيْثُ مَيَّزَهُ النَّصُّ) أَيْ فِيمَا مَيَّزَهُ فِيهِ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْ (كَزَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ) مُيــِّزَ فِيهَا النَّصُّ أَيْ فِيمَا مَيَّزَهُ فِيهِ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْ (كَزَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ) مُيــِّزَ فِيهَا بِحَدِيثِ: «أَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ» (٣) وقَدْ تَقَدَّمَ (٤).

⁽١) لفظ (لم) ساقط من: (أ).

⁽۲) فی (۲/ ۱۲۳۵).

⁽٣) تقدم تخريجه في (١٢٤٧/٣).

⁽٤) في (٢٤٧/٣).

(وَرَابِعُهَا: إِنْ كَانَ) أَيْ الصَّحَابِيُّ (أَحَدَ الشَّيْخَيْنِ) أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ (مُطْلَقًا، وَقِيلَ^(۱): إِلاَّ أَنْ يُخَالِفَهُمَا مُعَاذٌ فِي الحَلاَلِ وَالحَرَامِ، أَوْ زَيْدٌ فِي الْفَرَاثِضِ وَنَحُوهُمَا) أَيْ نَحْوُ مُعَاذِ^(۱) وَزَيْدِ^(۱)، كَعَلِيٌّ فِي الْقَضَاءِ، فَلاَ يُرَجَّحُ الْفَرَاثِضِ وَنَحُوهُمَا) أَيْ نَحْوُ مُعَاذِ^(۱) وَزَيْدِ^(۱)، كَعَلِيٌّ فِي الْقَضَاءِ، فَلاَ يُرَجَّحُ الْفَرَاثِضِ وَنَحُوهُمَا أَيْ نَحْوُ مُعَاذِ^(۱) وَزَيْدٍ أَلْ كَعَلِيٌّ فِي الْقَضَاءِ، وَهُو الْمُوافِقُ لاَّحَدِ الشَّيْخَيْنِ الْأَنَّ المُخَالِفَ لَهَا مَيَّزَهُ النَّصُّ فِيمَا ذُكِرَ، وَهُو المُوافِقُ لاَّحَدِ الشَّيْخَيْنِ الْأَنَّ المُخَالِفَ لَهَا مَيَّزَهُ النَّصُّ فِيمَا ذُكِرَ، وَهُو حَدِيثُ: ﴿ أَقْرَضُكُمْ زَيْدٌ، وَأَعْلَمُكُمْ بِالْحَلاَلِ وَالْحَرَامِ مُعَاذٌ، وَأَقْضَاكُمْ عَلِيًّ »(٤).

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) ﷺ (٥): (وَ) يُرَجَّحُ (مُوَافِقُ زَيْدٍ فِي الفَرَائِضِ، فَمُعَاذٍ<mark>)</mark> فِيهَا (فَعَلْي) فِيهَا (وَمُعَاذٍ فِي أَحْكَامٍ غَيْرِ الفَرَائِضِ فَعَلْيٍ) فِي تِلْكَ الأَحْكَامِ.

يَعْنِي أَنَّ الخَبَرَيْنِ المُتَعَارِضَيْنِ فِي مَسْأَلَةٍ فِي الفَرَائِضِ يُرَجَّحُ مِنْهُمَا المُوَافِقُ لِمُعَاذٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا المُوَافِقُ لِمُعَاذٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا قَوْلٌ فَالمُوَافِقُ لِمُعَاذٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا قَوْلٌ فَالمُوَافِقُ لِمُعَاذٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا قَوْلٌ فَالمُوَافِقُ لِعَلِيٍّ، وَالمُتَعَارَضِينَ فِي مَسْأَلَةٍ فِي غَيْرِ الفَرَائِضِ يُرجَّحُ مِنْهُمَا المُوَافِقُ لِعَلِيٍّ، وَالمُتَعَارَضِينَ فِي مَسْأَلَةٍ فِي غَيْرِ الفَرَائِضِ يُرجَّحُ مِنْهُمَا المُوَافِقُ لِعَلِيٍّ.

وَذَكَرَ المُوَافِقَ لِلثَّلاَثَةِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ؛ لِتَرْتِيبِهِمْ كَذَلِكَ المَأْخُودِ مِنْ

⁽١) هو قول مرجوح للشافعي. تشنيف المسامع: ٢/ ١٩٢.

⁽٢) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الانصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن صحابي جليل، كان أعلم الناس بالحلال والحرام، اشتهر في جمع القرآن الكريم في عهد النبي على بعثه إلى اليمن واليا وقاضيا، استخلفه أبو عبيدة وأقره عمر توفى بالأردن سنة (١٨ه). الأعلام: ٧/ ٢٥٨.

⁽۳) تقدمت ترجمته في (۱۲٤۷/۳).

⁽٤) تقدم تخریجه في (۱۲٤٧/۳).

⁽٥) الترضية ساقطة من: (ب) و(ج).

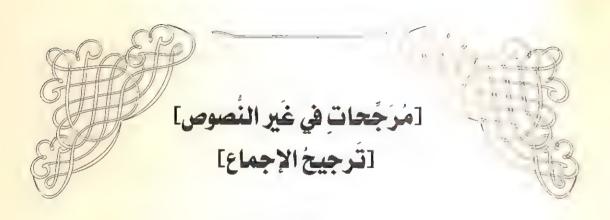
الحَدِيثِ السَّابِق.

فَقُوْلُ الصَّادِقِ ﷺ (۱) فِيهِ: ﴿ أَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ) عَلَى عُمُومِهِ ، وَقَوْلُهُ: ﴿ وَأَعْلَمُكُمْ بِالحَلاَلِ وَالحَرَامِ مُعَاذٌ) يَعْنِي فِي غَيْرِ الفَرَائِضِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَأَقْضَاكُمْ عَلِيٌ ﴾ يَعْنِي فِي غَيْرِ الفَرَائِضِ .

وَاللَّفْظُ فِي مُعَاذِ^(٢) أَصْرَحُ مِنْهُ فِي عَلِيٍّ، فَقُدِّمَ عَلَيْهِ فِي الفَرَاثِضِ وَغَيْرِهَا.

⁽١) (الصلاة) ساقطة من: (ب) و(ج).

 ⁽٢) لأنَّ علمه بالحلال والحرام يمكن أن يشمل الفرائض، ولكن قوله في (علي):
 وأقضاكم (علي) لا يحتمل شمول الفرائض.



(وَالإِجْمَاعُ عَلَى النَّصِّ)؛ لأَنَّهُ يُؤْمَنُ فِيهِ النَّسْخُ، بِخِلاَفِ النَّصِّ. (وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى) إِجْمَاعِ (غَيْرِهِمْ) كَالتَّابِعِينَ؛ لأِنَّهُمْ^(۱) أَشْرَفُ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(وَإِجْمَاعُ الكُلِّ) الشَّامِلُ لِلْعَوَامِّ (عَلَى مَا خَالَفَ فِيهِ العَوَامُّ)؛ لِضَعْفِ الثَّانِي بِالخِلاَفِ فِي حُجِّيَّتِهِ عَلَى مَا حَكَاهُ الآمِدِيُّ^(۱)، وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْهُ المُصَنِّفُ، كَمَا تَقَدَّمَ^(۱).

(وَ) الإِجْمَاعُ (المُنْقَرِضُ عَصْرُهُ، وَمَا) أَيْ وَالإِجْمَاعُ الَّذِي (لَمْ يُسْبَقْ بِخِلاَفٍ عَلَى غَيْرِهِمَا) أَيْ مُقَابِلِهِمَا؛ لِضَعْفِهِ بِالخِلاَفِ فِي حُجِّيَّتِهِ.

(وَقِيلَ (١): المَسْبُوقُ) بِخِلاَفٍ (أَقْوَى) مِنْ مُقَابِلِهِ.

(وَقِيلَ (٥) هُمَا (سَوَاءٌ).

⁽١) أي الصحابة.

⁽٢) الإحكام: ١/٤٩٢.

⁽٣) في (٢/٩٣٤ ـ ٩٣٤).

⁽٤) لم أعثر على قائله.

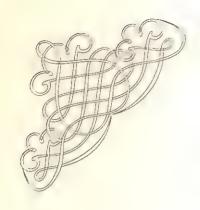
⁽٥) لم أعثر على قائله.

(وَالْأَصَعُ تَسَاوِي المُتَوَاتِرَيْنِ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ). وَقِيلَ (١): يُقَدَّمُ الكِتَابُ عَلَيْهَا؛ لأَنَّهُ أَشْرَفُ مِنْهَا.

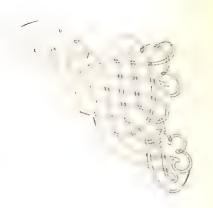
(وَثَالِثُهَا: تَقَدُّمُ السُّنَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: 25]) أَمَّا المُتَوَاتِرَانِ مِنْ السُّنَّةِ فَمُتَسَاوِيَانِ قَطْعًا، كَالآيَتَيْنِ.

* * *

(١) لم أعثر على قائله.







(وَيُرَجَّحُ القِيَاسُ بِقُوَّةِ دَلِيلٍ حُكْمِ الأَصْلِ) كَانْ يَدُلَّ فِي أَحَدِ القِيَاسَيْنِ (١) بِالمَنْطُوقِ، وَفِي الآخرِ [١٣٢/] بِالمَفْهُومِ؛ لِقُوَّةِ الظَّنِّ بِقُوَّةِ الظَّنِّ بِقُوقةِ الطَّنِّ بِقُوقةِ اللَّلِيلُ (٢).

٢. (وَكَوْنِهِ) أَيْ القِيَاسِ (عَلَى سُنَنِ القِيَاسِ، أَيْ فَرْعُهُ مِنْ جِنْسِ أَصْلِهِ) فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى قِيَاس لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لأِنَّ الجِنْسَ بِالجِنْسِ أَشْبَهُ.

فَقِيَاسُنَا مَا دُونَ أَرْشِ المُوضِحَةِ^(٣) عَلَى أَرْشِهَا _حَتَّى تَتَحَمَّلَهُ العَاقِلَةُ _

(١) في (أ): القياس.

(٢) أيضاً نفرض لذلك مثالاً فرضياً .

لو ورد حديث في الغنم زكاة مطلقاً، يقاسُ عليها معلوفة الإبل في وجوب الزكاة مطلقاً.

فإنَّ الأصل هنا حكمه ثبت بالمنطوق، وهو وجوب زكاة المعلوفة.

فإذا عارضه أصل ثبت حكمه بمفهوم المخالفة مثل: عدم وجوب زكاة المعلوفة من الغنم فهم من قوله: «في الغنم السائمة زكاة».

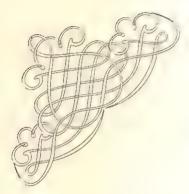
ثم تقاس معلوفة الإبل عليها في عدم وجوب الزكاة.

فيرجح القياس الأول على الثاني؛ لأنَّ الأول حكم أصل القياس ثبت بالمنطوق.

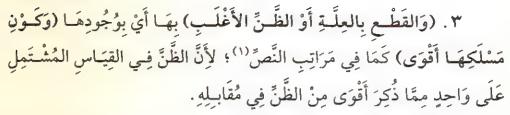
(٣) هو الجرحُ إذا وصل عُمقُه إلى العظم.

مُقَدَّمٌ عَلَى قِيَاسِ الحَنفِيَّةِ لَهُ عَلَى غَرَامَاتِ الأَمْوَالِ حَتَّى لاَ تَتَحَمَّلَهُ(١).

⁽١) فإنَّ أرش الموضحة تدفعها العاقلة فيقاسُ الجرح الذي لم يصل إلى عمق العظم عليها في تحمل العاقلة لمقابل الجرح فإنَّهُ من جنس الأصل، وهذا أرجح من حمل الحنفية له على تلف الأموال فيقدم بدفع الأرش المعتدي لا العاقلة.



[الترجيح بين العلل]



٤. (وَ) تُرَجَّحُ عِلَّةٌ (ذَاتُ أَصْلَيْنِ عَلَى ذَاتِ أَ<mark>صْلٍ، وَقِيلَ: لاَ...^(٢))</mark>

(۱) أي كما إذا اجتمع نصِّ قاطعٌ مع آخر غير قاطع معارض له فيقدم القاطع أو اجتمع نصِّ يدلُّ على حكم بغالب الظنِّ مع آخر يدل على حكم مخالف، وهو ليس بغالب الظن فيقدم النص الغالب.

كذا هنا يقدم القياس المشتمل على علة قطعية ، أي منصوص عليها بصريح اللفظ الدال على التعليل ، مثل لعلة كذا أو لأجل كذا فإنّه مقدّم على القياس الذي علته ظنية غير غالبة الظن .

وكذا العلَّة التي مسلكها أقوى من المعارض، وقوة الم<mark>سلك بــان تثبـت بـنص أو</mark> إجماع.

(٢) مثال ذلك: قياس ضمان المعار على ما إذا استلم المشتري السَّلعة على سوم الشراء أي قبل العقد والتملك ثم تلفت السلعة بيده، فهناك من قال: يد السَّوم لا توجب الضمان بعد التلف.

فقال الشافعي: العلَّة في عدم الضمان أنَّه أخذه لغرض نفسه من غير استحقاق، =

كَالْخِلاَفِ فِي التَّرْجِيحِ بِكَثْرَةِ الأَدِلَّةِ.

٥. (وَذَاتِيَّةٌ عَلَى حُكْمِيَةٍ (١))؛ لأَنَّ الذَّاتِيَّةَ أَلْزَمُ (وَعَكَسَ السَّمْعَانِيُّ؛
 لأَنَّ الحُكْمَ بِالحُكْمِ أَشْبَهُ) وَالذَّاتِيَّةُ: كَالطُّعْمِ وَالإِسْكَارِ، وَالحُكْمِيَّةُ: كَالحُرْمَةِ وَالنَّجَاسَةِ (١).

٦. (وَكُونُهُا أَقَلَ أَوْصَافًا)؛ لأِنَّ القَلِيلَةَ أَسْلَمُ (وَقِيلَ^(٣): عَكْسُهُ)؛ لأِنَّ الكَثِيرَةَ أَشْبَهُ، أَيْ أَكْثَرُ شَبَهًا^(٤).

٧. (وَالمُقْتَضِيَةُ احْتِيَاطًا فِي الفَرْضِ)؛ لأَنَّهَا أَنْسَبُ (٥) بِهِ مِمَّا لاَ تَقْتَضِيهِ (٦)، وَذَكَرَ الفَرْضَ؛ لأَنَّهُ مَحَلُّ الإحْتِيَاطِ؛ إذْ لاَ احْتِيَاطَ فِي

ويمكن أن يُقاس على ذلك يد المستعير بجامع الأخذ لغرض النفس.
 قياساً على يد السَّوم والغصب.

وقال غير الشافعي: إنَّه أخذ في السوم للتملك ولا توجب الضمان فكذا العارية، فهنا يشهد للشافعي أنَّه مركَّبٌ من علتين السَّوم والغصب من الغاصب.

ويشهد لغير الشافعي يد السوم فقط، كذا يرجح مجتهد قول الشافعي؛ لأنَّهُ اعتمد على أصلين.

(١) في (أ): حكمته، وفي (ج): حكميته.

(٢) مثال ذلك: قياس النبيذ على الخمر بجامع الإسكار، ويمكن أن يقال بجامع النجاسة، فيقدم الجامع الأول؛ لأنَّها علة ذاتية لا حكمية.

(٣) هو قول لبعض الشافعية. البحر: ٨/ ٢١٤.

(٤) مثال ذلك: أن يعللَ القصاص في القتل بأنَّه قتل عمد عدوان لمكافئ غير ولـد،
 ويعلل بأنَّه قتل عمد، فترجح العلَّة قليلة الوصف على كثيرته.

(٥) في (ب): أقوى.

(٦) مثل تعليل نقض الوضوء بلمس المرأة مطلقاً، فإنَّهُ أحوط من تعليل ذلك باللمس بشهوة.

النَّدْبِ، وَإِنْ أُحْتِيطَ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ (١).

٨. (وَعَامَّةُ الأَصْلِ) بِأَنْ تُوجَدَ فِي جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ؛ لأِنَّهَا أَكْثَرُ فَائِدَةً مِمَّا لاَ^(۲) تَعُمُّ، كَالطُّعْمِ العِلَّةُ عِنْدَنَا فِي بَابِ^(۳) الرِّبَا، فَإِنَّهُ مَوْجُودٌ فِي البُرُّ مَثَلاً قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، بِخِلاَفِ القُوتِ العِلَّةُ عِنْدَ الحَنْفِيَّةِ (٤)، فَلا يُوجَدُ فِي قَلِيلِهِ، فَجَوَّزُوا بَيْعَ الحَفْنَةِ مِنْهُ بِالحَفْنَتَيْنِ.
 قَلِيلِهِ، فَجَوَّزُوا بَيْعَ الحَفْنَةِ مِنْهُ بِالحَفْنَتَيْنِ.

٩. (وَالمُتَّفَقُ عَلَى تَعْلِيلِ أَصْلِهَا(٥) المَأْخُوذَةُ مِنْهُ ؛ لِضَعْفِ مُقَابِلِهَا بالخِلاَفِ فِيهِ.

١٠ (وَالمُوَافِقَةُ الأُصُولُ عَلَى مُوَافِقَةِ أَصْلٍ وَاحِدٍ)؛ لِأَنَّ الأُولَى أَقْوَى؛ لِكَثْرَةِ (٦) مَا يَشْهَدُ لَهَا (٧).

(قِيلَ^(٨): وَالمُوافَقَةُ عِلَّةً أُخْرَى إِنْ جُوِّزَ عِلَّتَانِ) لِشَيْءِ وَاحِدٍ.

⁽١) في (٣/ ١٢٩٠) في قوله: يقدم الندب على المباح.

⁽٢) لفظ (لا) ساقط من: (أ).

⁽٣) لفظ (باب) ساقط من: (ب).

⁽٤) لعله يريد الملكية، فحصل سبق قلم؛ لأنَّ القوت علَّة عند المالكية لا الحنفية؛ لأنَّ القوت موجود في الحفنتين والحفنة.

⁽٥) أي اتفق على تعليل حكم أصلها.

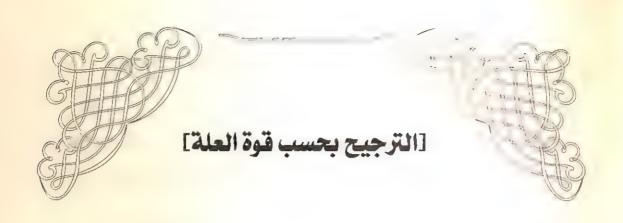
⁽٦) في (أ) و(ج): بكثرة.

 ⁽٧) مثال ذلك: مسح الرأس في الوضوء مرة قياساً على التيمم وعلى الخف، والقول بالتثليث قياساً على بقية أعضاء الوضوء، فالقياس على ما يوافق أصلين أولى؛
 لذا مسح الرأس مرة أولى من التثليث.

⁽A) هو اختيار القاضي زكريا. لب الأصول: ص ١٤٦.

وَقِيلَ (١): لأ. . . كَالْخِلاَفِ فِي التَّرْجِيحِ بِكَثْرَةِ الأَدِلَّةِ .

⁽١) لم أعثر على قائله.



١١. (وَمَا) أَيْ وَالقِيَاسُ الَّذِي (ثَبَتَتْ عِلَّتُهُ بِالإِجْمَاعِ، فَالنَّصِّ القَطْعِيِّ، فَالنَّصِّ القَطْعِيِّ، فَالنَّصِّ القَطْعِيِّ، فَالنَّصِّ القَطْعِيِّ، فَالإَجْمَاعِ الفَطْعِيِّ، فَالنَّصِّ القَطْعِيِّ، فَالإِجْمَاعِ الظَّنِّيِّ، فَالنَّصِّ الظَّنِيِّ، فَالنَّصِّ الظَّنِيِّ.

١٢ . (فَالإِيمَاءِ، فَالسَّبْرِ، فَالمُنَاسَبَةِ، فَالشَّبَهِ، فَاللَّوَرَانِ.

وَقِيلَ^(١): النَّصِّ، فَالإِجْمَاعِ^(٢)) إلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ.

(وَقِيلَ^(٣): اللهَّورَانِ، فَالمُنَاسَبَةِ، وَمَا قَبْلَهَا، وَمَا بَعْدَهَا) كَمَا تَقَدَّمَ، فَكُلُّ مِنْ المَعْطُوفَاتِ دُونَ مَا قَبْلَهُ، فَالنَّصُّ يَقْبَلُ النَّسْخَ، بِخِلاَفِ الإَجْمَاعِ.

وَمَنْ عَكَسَ قَالَ: النَّصُّ أَصْلٌ لِلإِجْمَاعِ؛ لأِنَّ حُجِّيَتَهُ إِنَّمَا ثَبَتَتْ بِهِ، وَرُجْحَانُ الإِيمَاءِ عَلَى الشَّبَهِ وَاضِحٌ مِنْ تَعَارِيفِهَا الشَّبَهِ وَاضِحٌ مِنْ تَعَارِيفِهَا السَّابِقَةِ.

⁽١) هو قول البيضاوي. المنهاج: ٢/ ١٠٩.

⁽٢) أي يتقدم النص على الإجماع.

⁽٣) لم أعثر على قائله.

وَرُجْحَانُ السَّبْرِ عَلَى المُنَاسَبَةِ بِمَا فِيهِ (١) مِنْ (٢) إِبْطَالِ مَا لاَ يَصْلُحُ لِلْعِلِيَّةِ.

وَالشَّبَهِ عَلَى الدَّورَانِ بِقُرْبِهِ مِنْ المُنَاسَبَةِ، وَمَنْ رَجَّحَ الدَّورَانَ عَلَيْهَا قَالَ: لأَنَّهُ يُفِيدُ اطِّرَادَ العِلَّةِ وَانْعِكَاسَهَا، بِخِلاَفِ المُنَاسَبَةِ.

وَرُجْحَانُ الدَّورَانِ أَوْ الشَّبَهِ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ المَسَالِكِ وَاضِحٌ مِنْ تَعَارِيفِهَا.

١٣. (و) يُرَجَّحُ (قِيَاسُ المَعْنَى عَلَى) قِيَاسِ (الدَّلاَلَةِ)؛ لِمَا عُلِمَ فِيهِمَا فِي مَبْحَثِ الطَّرْدِ^(٣) وَفِي خَاتِمَةِ القِيَاسِ⁽³⁾: مِنْ اشْتِمَالِ الأَوَّلِ عَلَى المَعْنَى المُعْنَى المُنَاسِب، وَالثَّانِي عَلَى لاَزمِهِ مَثلاً.

١٤. (وَغَيْرُ المُركَّبِ عَلَيْهِ إِنْ قُبِلَ) أَيْ المُركَّبُ؛ لِضَعْفِهِ بِالخِلاَفِ
 فِي قَبُولِهِ المَذْكُورِ فِي مَبْحَثِ حُكْم الأَصْلِ (٥).

(وَعَكَسَ الأُسْتَاذُ) أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرايينِي، فَرَجَّحَ المُركَّب _ وَقَـدْ

⁽١) في السبر.

⁽٢) من ساقطة من: (ط).

⁽٣) في (١١٣٦/٣) الطرد هو: مقارنة الحكم لوصف لا مناسبة له بالحكم مثلُ تعليل الخلِّ بأنَّه لا تزال به النجاسة؛ لأنَّهُ لا تبنى عليه القنطرة بخلاف الماء.

⁽٤) في (١٢١٨/٣) حيث بين هناك أنَّ قياس المعنى هو ما صرَّح به بالعلة مثل: الخمر حرام؛ لإسكاره وقياس الدلالة ما ذكر ملازم للعلة لا العلَّة نفسها، مثل النبيذ حرام كالخمر بجامع الرائحة.

⁽٥) تقدم الخلاف في قبول مركب الأصل وعدم قبوله في (١٠٢٦/٣).

قَالَ بِهِ^(۱) ـ عَلَى غَيْرِهِ ؛ لِقُوَّتِهِ بِاتِّفَاقِ الخَصْمَيْنِ عَلَى حُكْمِ الأَ<mark>صْلِ فِيهِ.</mark>

١٥. (وَالوَصْفُ الْحَقِيقِيُّ، فَالْعُرْفِيُّ، فَالشَّرْعِيُّ)؛ لأِنَّ الْحَقِيقِيَّ
 لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَى شَيْءٍ، بِخِلاَفِ الْعُرْفِيِّ، وَالْعُرْفِيُّ مُتَّفَقٌ (١) عَلَيْهِ، بِخِلاَفِ الشَّرْعِيِّ - كَمَا تَقَدَّمَ (١) _ وَإِنْ عَبَّرَ هُنَاكَ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؛ لأَنَّهُ وَصْفُ لِلشَّرْعِيِّ؛ لأَنَّهُ وَصْفُ لِلْفَعْلِ الْقَائِمِ هُوَ بِهِ.
 لِلْفِعْلِ الْقَائِمِ هُوَ بِهِ.

١٦. (الوُجُودِيُّ) مِمَّا ذُكِرَ (فَالعَدَمِيُّ البَسِيطِ) مِنْهُ (فَالمُركَّبُ)؛ لِضَعْفِ العَدَمِيِّ وَالمُركَّبِ بِالخِلاَفِ فِيهِمَا، وَلاَ مُنَافَاةَ بَيْنَ الحَقِيقِيِّ وَالعَدَمِيِّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ العَدَم المُضَافِ كَمَا تَقَدَّمُ (٤).

١٧ . (وَالْبَاعِثَةُ عَلَى الأَمَارَةِ)؛ لِظُهُورٍ مُنَاسَبَةِ الْبَاعِثَةِ^(٥).

١٨ . (وَالمُطَّرِدَةُ المُنْعَكِسَةِ) عَلَى المُطَّرِدَةِ فَقَطْ ؛ لِضَعْفِ الثَّانِيَةِ بِالخِلاَفِ
 فيها .

١٩. (ثُمَّ المُطَّرِدَةُ فَقَطْ عَلَى المُنْعَكِسَةِ فَقَطْ)؛ لأِنَّ ضَعْفَ الثَّانِيَةِ بِعَدَمِ
 الإطِّرَادِ أَشَدُّ مِنْ ضَعْفِ الأُولَى بِعَدَم الإنْعِكَاسِ^(١).

⁽١) أي من الذين يقولون بمركب الأصل.

⁽٢) في (أ): متوقف.

⁽٣) في (١٠٤٧/٣ _ ١٠٤٨) حيث قال: (أو وصفاً عرفياً مطرداً وكذا في الأصح لغوياً أو حكماً شرعياً).

⁽٤) في (٣/٥٥٠١ _ ١٠٥٦).

⁽٥) في (١٠٥٣/٣) حيث جعل من شروط الإلحاق بها أن تكون باعثة.

⁽٦) يراجع في (١١٣٤/٣ ـ ١١٣٦).

٢٠. (وَفِي المُتَعَدِّيَةِ وَالقَاصِرَةِ أَقُوالٌ):

أَحَدُهَا: تَرْجِيحُ المُتَعَدِّيَةِ؛ لأَنَّهَا أَفْيَدُ بِالإِلْحَاقِ بِهَا.

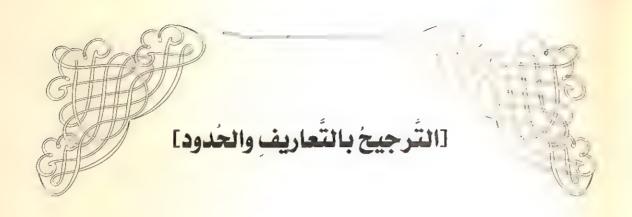
وَالثَّانِي: القَاصِرَةُ؛ لأِنَّ الخَطَأَ فِيهَا أَقَلُّ.

(ثَالِثُهَا) هُمَا (سَوَاءٌ)؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِيمَا يَتَفَرَدَانِ بِهِ مِنْ الإِلْحَاقِ فِي المُتَعَدِّيَةِ، وَعَدَمِهِ فِي القَاصِرَةِ.

٢١. (وَفِي الأَكْثَرِ فُرُوعًا) مِنْ المُتَعَدِّيَتَيْنِ (قَوْلاَنِ) كَقَوْلَيْ (١) المُتَعَدِّيَةِ وَالقَاصِرَةِ، وَلا يَأْتِي التَّسَاوي هُنَا؛ لإِنْتِفَاءِ عِلَّتِهِ (٢).

⁽١) في (أ): كقول، والمراد بالقولين الأول والثاني من الأقوال في المتعدية والقاصرة.

⁽٢) لأنَّ هناك علتين قاصرة إذا انفرد في أصل لا يتعدى حكمه، والمتعدية إذا انفردت تعدى حكمه، وهنا علة واحدة لها فروع عديدة فلا يحصل التساوي إلا بين الشيئين.



١ (وَ) يُرَجَّحُ (الأَعْرَفُ مِنْ الحُدُودِ السَّمْعِيَّةِ) أَيْ الشَّرْعِيَّةِ، كَحُدُودِ السَّمْعِيَّةِ) أَيْ الشَّرْعِيَّةِ، كَحُدُودِ السَّمْعِيَّةِ) أَيْ الشَّرْعِيَّةِ، كَحُدُودِ الأَعْرِيفِ مِنْ الأَحْكَامِ (١) (عَلَى مَقْصُودِ التَّعْرِيفِ مِنْ الأَوْلَ أَفْضَى إلَى مَقْصُودِ التَّعْرِيفِ مِنْ الثَّانِي.

أُمَّا الحُدُودُ العَقْلِيَّةُ: كَحُدُودِ المَاهِيَّاتِ، وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ فَلاَ يَتَعَلَّقُ بِهَا الغَرَضُ هُنَا (٢).

٢. (وَالذَّاتِيُّ عَلَى العَرَضِيِّ)؛ لأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالأَوَّلِ يُفِيدُ كُنْهَ الحَقِيقَةِ (٣) بِخِلاَفِ الثَّانِي (٤).

٣. (وَالصَّرِيحُ) مِنْ اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِهِ بِتَجَوُّزٍ، أَوْ اشْتِرَاكِ؛ لِتَطَرُّقِ

 ⁽۱) ما تقدَّم من حدود للواجب والمندوب والحرام وبقية الأحكام التكليفية وحدود الأحكام الوضعية.

⁽٢) لأنَّ الغرض هنا بيان الترجيحات الشرعية لا العقلية.

 ⁽٣) أي الذاتي يبين ما يتركب منه الشيء وهو الحقيقة التي يتركّب منها المعرف،
 بخلاف العرضي فإنّهُ تعريف بما هو خارج عن الذات.

 ⁽٤) وهو الغير من المجاز والمشترك فإنَّ الخطأ قد يتطرَّق إليهما ويبعد تطرقه على
 الصريح.

الخَلَلِ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالثَّانِي.

٤. (وَالْأَعَمُّ) عَلَى الْأَخَصِّ مِنْهُ ؛ لأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَعَمِّ أَفْيَـدُ ؛ لِكَثْرَةِ المُسَمَّى فِيهِ.
 المُسَمَّى فِيهِ.

وَقِيلَ(١): يُرَجِّحُ الأَخَصُّ؛ أَخْذًا [أ/١٣٣] بِالمُحَقِّقِ فِي المحُدُودِ(٢).

٥. (وَمُوافَقَةُ نَقْلِ السَّمْعِ وَاللَّغَةِ)؛ لأِنَّ التَّعْرِيفَ بِمَا يُخَالِفُهُمَا إنَّمَا يَكُونُ لِنَقْلِ عَنْهُمَا، وَالأَصْلُ عَدَمُهُ.

٦. (وَرُجْحَانُ طَرِيقِ اكْتِسَابِهِ) أَيْ الحَدِّ عَلَى الآخَرِ؛ لأِنَّ الظَّنَّ الظَّنَّ بِصِحَّتِهِ أَقْوَى مِنْ الآخَرِ.

(وَالمُرَجِّحَاتُ لاَ تَنْحَصِرُ)؛ لِكَثْرَتِهَا جِدًّا (وَمُثَارُهَا غَلَبَةُ الظَّنِّ) أَيْ قُوَّتُهُ (وَسَبَقَ كَثِيرٌ) مِنْهَا (فَلَمْ نَعُدُّهُ)؛ حَذَرًا مِنْ التَّكْرَارِ.

⁽١) لم أعثر على قائله.

⁽٢) أي (ط): الحدود.

⁽٣) في (١/٣٣٨).

⁽٤) في (١/٨٢٤).

⁽٥) في (١/٥٥٤ _ ٤٥٦).

⁽٦) في (١٠٩٦/٣) حيث رتبها بالعطف بالفاء الدالة على الترتيب، أي الأولى أرجح =

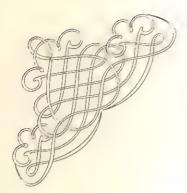
وَتَقْدِيمُ بَعْضِ صُورِ المُنَاسِبِ عَلَى بَعْضٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ (١).

* * *

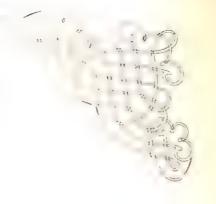
= وأفضل من التي بعدها.

(۱) في (۱۲۰/۳).





الكَتَاكِئَا السَّنَا الْحُ في الاجْتِهَادِ



(الإجْتِهَادُ) المُرَادُ عِنْدَ الإِطْلاَقِ وَهُوَ الإِجْتِهَادُ فِي الفُرُوعِ (اسْتِفْرَاغُ الفَقِيهِ الوُسْعَ) بِأَنْ يَبْذُلَ تَمَامَ طَاقَتِهِ فِي النَّظَرِ فِي الأَّدِلَّةِ؛ (لِتَحْصِيلِ ظَنِّ الفَقِيهِ الوُسْعَ) بِأَنْ يَبْذُلَ تَمَامَ طَاقَتِهِ فِي النَّظَرِ فِي الأَّدِلَّةِ؛ (لِتَحْصِيلِ ظَنِّ الفَقِيهِ الْهُنِ المَحْاجِبِ: شَرْعِيُّ (۱).

بِحُكْمٍ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَقِيهٌ، فَلاَ حَاجَةَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ الحَاجِبِ: شَرْعِيُّ (۱).

فَخَرَجَ: اسْتِفْرَاغُ غَيْرِ الفَقِيهِ، وَاسْتِفْرَاغُ الفَقِيهِ؛ لِتَ<mark>حْصِيلِ قَطْعٍ بِحُكْمٍ</mark> مَقْلِيٍّ.

وَالظَّنُّ المُحَصَّلُ هُوَ الفِقْهُ المُعَرَّفُ فِي أَوَائِلِ الكِتَابِ: بِالعِلْمُ بِالأَحْكَام^(۲) إِلَحْ، فَلَوْ عَبَّرَ هُنَا بِالظَّنِّ بِالأَحْكَام كَانَ أَحْسَنَ^(٣).

وَالفَقِيهُ فِي التَّعْرِيفِ بِمَعْنَى المُتَهَيِّئَ لِلْفِقْهِ مَجَازًا شَـائِعًا^(١)، وَيَكُـونُ

⁽١) رفع الحاجب: ٤/ ٥٢٨.

⁽۲) في (۱/۸۸).

 ⁽٣) هناك عرَّف الفقه بقوله: العلم بالأحكام، وهنا عرف الاجتهاد، وهو يحصل به الظنّ فالمناسب له أن يقول: استفراغ الفقيه الوسع بالظنّ بالأحكام.

⁽٤) لأنَّهُ يسمَّى فقيها ولو لم يحصل لديه فقه؛ لأنَّهُ أهلٌ لاستباط الأحكام الفقهية، وإطلاق الفقيه عليه مجازٌ مرسل باعتبار ما يؤول إليه مستقبلاً مثل قول تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِتُ ﴾ أي ستؤول إلى الموت، إذ لم يكن ميتاً فعلاً وقت نزول الآية.

بِمَا يُحَصِّلُهُ فَقِيهًا حَقِيقَةً (١)؛ وَلِذَا قَالَ المُصَنَّفُ:

(وَالمُجْتَهِدُ الفَقِيهُ) كَمَا قَالَ فِيمَا تَقَدَّمَ، نَقَلَهُ عَنْهُ فِي أَوَائِلِ الْكِتَابِ(٢): وَالفَقِيهُ المُجْتَهِدُ؛ لِأَنَّ كُلاَّ مِنْهُمَا يَصْدُقُ عَلَى مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الآخَرُ.

⁽١) أي بعد حصول مسائل فقهية اجتهد بها وحصلت له فعلاً سمي فقيها حقيقة.

⁽۲) في (۱/۸٤).



وَلِتَحَقَّقِهِ شُرُوطٌ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: (وَهُو) أَيْ المُجْتَهِدُ أَوْ الفَقِيهُ مِنْ حَيْثُ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ (۱):

١ (البَالِغُ)؛ لأَنَّ غَيْرَهُ لَمْ يَكْمُلْ عَقْلُهُ حَتَّى يُعْتَبَرَ قَوْلُهُ.

٢. (العَاقِلُ)؛ لأَنَّ غَيْرَهُ لاَ تَمْيِيزَ لَهُ يَهْتَدِي بِهِ لِمَا يَقُولُهُ حَتَّى يُعْتَبَرَ.

٣. (أَيْ ذُو مَلَكَةٍ) هِ يَ الْهَيْئَةُ الرَّاسِخَةُ فِي النَّفْسِ^(٢) (يُدْرِكُ بِهَا المَعْلُومَ) أَيْ مَنْ شَأْنُهُ أَنْ يُعْلَمَ^(٣)، وَهَذِهِ الْمَلَكَةُ الْعَقْلُ.

(وَقِيلَ⁽¹⁾: العَقْلُ نَفْسُ العِلْم) أَيْ الإِدْرَاكُ ضَرُورِيًّا كَانَ، أَوْ نَظَرِيًّا.

⁽۱) لما قال وهو يظن القارئ: أنَّه يريد أن يبيَّن معنى ومفهوم الفقيه، ولكنَّه لم يسرد ذلك، بل يريد بيان الفقيه من حيث الأمور التي يتحقق بها أنه صار فقيهاً.

⁽Y) أي القابلية الموجودة في المجتهد.

 ⁽٣) فلا يمكن أن يدرك ما في باطن الأرض الذي لا يمكن التوصل إليه، وأيضاً يراد
 بالمعلوم ما يعلم لاحقاً، ولا يراد به الذي علم؛ لأنّةُ تحصيل الحاصل.

 ⁽٤) هو محكي عن الأشعري، وحكاه الأستاذ أبو إسحاق عن أهل الحق. الغيث الهامع: ص٦٩٤.

(وَقِيلَ^(۱): ضَرُورِيُّهُ) فَقَطْ، وَصِدْقُ العَاقِلِ عَلَى ذِي العِلْمِ النَّظَرِيِّ عَلَى هَذَا؛ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ الَّذِي لاَ يَنْفَكُ عَنْ الإِنْسَانِ، كَعِلْمِهِ بِوُجُودِ^(۱) نَفْسِهِ، كَمَا يَصْدُقُ لِذَلِكَ عَلَى مَنْ لاَ يَتَأْتَّى مِنْهُ النَّظَرُ كَالاَّبْلَهِ.

٤. (فَقِيهُ النَّفْسِ) أَيْ شَدِيدُ الفَهْمِ بِالطَّبْعِ لِمَقَاصِدِ الكَلاَمِ؛ لأِنَّ غَيْرَهُ لاَ يَتَأَتَّى لَهُ الاِسْتِنْبَاطُ المَقْصُودُ بِالاِجْتِهَادِ (وَإِنْ أَنْكُرَ القِيَاسَ) فَلاَ يَخْرُجُ بإِنْكَارِهِ عَنْ فَقَاهَةِ النَّفْسِ.

وَقِيلَ (٣): يَخْرُجُ، فَلاَ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ.

(وَثَالِثُهَا: إِلاَّ الجَلِيُّ) فَيَخْرُجُ بِإِنْكَارِهِ ؛ لِظُهُورِ جُمُودِهِ (٤).

٥. (العَارِفُ بِالدَّلِيلِ العَقْلِيِّ) أَيْ البَرَاءَةِ الأَصْلِيَّةِ (وَالتَّكْلِيفِ بِهِ) فِي الحُجِّيَّةِ، كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ اسْتِصْحَابَ العَدَمِ الأَصْلِيِّ حُجَّةٌ، فَيُتَمَسَّكُ بِهِ إلَى أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ دَلِيلٌ شَرْعِيُّ (٥).

٦. (ذُو الدَّرَجَةِ الوُسْطَى لُغَةً وَعَرَبِيَّةً) مِنْ نَحْوٍ وَتَصْرِيفٍ (وَأُصُولاً وَبَلاَغَةً) مِنْ مَعَانٍ وَبَيَانٍ (وَمُتَعَلَّقَ الأَحْكَامِ) بِفَتْحِ اللاَّمِ، أَيْ مَا تَتَعَلَّقُ هِيَ بِهِ

⁽١) قال به القاضي أبو بكر وسليم الرازي وابن الصباغ. المصدر السابق.

⁽٢) هذا تفسير آخر للفظ العاقل وهو من يعلم علماً ضرورياً، وقد يصدق لفظ العاقل على صاحب العلم النظري فعلى هذا القول يمكن؛ لأنَّ العلم الضروري معه لا ينفك عنه طبيعة كعلمه بنفسه.

⁽٣) قال به القاضي أبو بكر وإمام الحرمين. الغيث الهامع: ص ٦٩٥.

⁽٤) أي يبقى يوصف بفقه النفس ولو أنكر القياس، ولكن إذا أنكر القياس الجلي يخرج عن كونه مجتهداً.

⁽٥) في (٣/٨٢٨_١٢٢٨).

بِدَلاَلَتِهِ (') عَلَيْهَا ('') (مِنْ كِتَابِ، وَسُنَّةٍ ('')، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظُ المُتُونَ) أَيْ المُتَوسَطُ فِي هَذِهِ العُلُوم؛ لِيتَأَتَّى لَهُ الإِسْتِنْبَاطُ المَقْصُودُ بِالإِجْتِهَادِ.

أَمَّا عِلْمُهُ (٤) بِآيَاتِ الأَحْكَامِ وَأَحَادِيثِهَا _أَيْ مَوَاقِعِهَا وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا _ ؟ فَلاَئَهَا (٥) المُسْتَنْبَطُ مِنْهُ.

وَأَمَّا عِلْمُهُ بِأُصُولِ الفِقْهِ؛ فَلأَنَّهُ يَعْرِفُ بِهِ كَيْفِيَّة**َ الاِسْتِنْبَاطِ وَغَيْرِهَا مِمَّـا** يَحْتَاجُ إلَيْهِ.

وَأَمَّا عِلْمُهُ بِالبَاقِي؛ فَلأَنَّهُ لاَ يَفْهَمُ المُرَادَ مِنْ المُسْتَنْبَطِ مِنْهُ^(١) إلاَّ بِهِ^(٧)؛ لأَنَّهُ^(٨) عَرَبِيٍّ بَلِيغٌ .

(وَقَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصَنِّفِ (هُـوَ) أَيْ المُجْتَهِـدُ (مَـنْ هَـذِهِ العُلُومُ مَلَكَةٌ لَهُ، وَأَحَاطَ بِمُعْظَمِ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَمَارَسَهَا، بِحَيْثُ اكْتَسَبَ قُـوَّةً

⁽١) في (ط): لدلالته.

⁽۲) في (ج): عليه.

⁽٣) أي المواضع التي تتعلَّق بها الأحكام التكليفية أو الوضعية من الكتاب والسنَّة و تعنى الموضع الدال على الأحكام لا الدال على العقيدة أو القصص.

 ⁽٤) بدأ يفصل وجه الحاجة إلى متعلق الأحكام وأصول الفقه والنحو والصرف والبلاغة.

⁽٥) جواب أما.

⁽٦) وهو متعلِّق الأحكام من الكتاب والسنة.

⁽٧) لفظ (إلا به) ساقط من: (أ).

 ⁽A) أي لأنَّ متعلق الأحكام من كتاب أو سنة عربي يحتاجُ إلى الباقي من النحو والصرف والبلاغة.

يَفْهَمُ بِهَا مَقْصُودَ الشَّارِعِ) فَلَمْ يَكْتَفِ بِالتَّوَسُّطِ فِي تِلْكَ العُلُومِ، وَضَمَّ إلَيْهَا مَا ذُكِرَ^(١).

٧. (وَيُعْتَبَرُ _ قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصَنِّفِ؛ (لإِيَقَاعِ الإِجْتِهَادِ لاَ لِكَوْنِهِ صِفَةً فِيهِ _ كَوْنَهُ (٢) خَبِيرًا بِمَوَاقِعِ الإِجْمَاعِ؛ كَيْ لاَ يَخْرِقَهُ) فَإِنَّهُ إِذَا لَا يَكُوْنِهِ صِفَةً فِيهِ _ كَوْنَهُ (٢) خَبِيرًا بِمَوَاقِعِ الإِجْمَاعِ؛ كَيْ لاَ يَخْرِقَهُ) فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُوْنِهِ صِفَةً فِيهِ _ كَمَا تَقَدَّمَ (٣) _ لَمْ يَكُنْ خَبِيرًا بِمَوَاقِعِهِ قَدْ يَخْرِقُهُ بِمُخَالَفَةٍ، وَخَرْقُهُ حَرَامٌ _ كَمَا تَقَدَّمَ (٣) _ لاَ اعْتِبَارَ بِهِ.
 لاَ اعْتِبَارَ بِهِ.

٨. (وَالنَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ)؛ لِيُقَدِّمَ الأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبِيرًا بِهِمَا قَدْ يَعْكِسُ.

٩. (وَأُسْبَابِ النُّزُولِ) فَإِنَّ الخِبْرةَ بِهَا تُرْشِدُ إِلَى فَهْم المُرَادِ.

١٠ . (وَشَرْطِ المُتَوَاتِرِ وَالآحَادِ) المُحَقِّقِ لَهُمَا المَذْكُورِ فِي الكِتَابِ الثَّانِي (٤)؛ لِيُقَدِّمَ الأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبِيرًا بِهِ قَدْ يَعْكِسُ .

اللَّوْلَ (. . .] (٥) (وَالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ) مِنْ الحَدِيثِ؛ لِيُقَدِّمَ الأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبِيرًا بِهِمَا قَدْ يَعْكِسُ.

⁽١) أي ما تقدُّم ذكره لعموم شروط المجتهد.

⁽٢) نائب فاعل لقوله (يعتبر).

⁽٣) في (٩٦٥/٢). وأنا أضيف شرطاً معاصراً للمجتهد، وهو أنْ يكون عالماً بحقيقة الأمور المستجدَّة في الطب والاقتصاد ونحوهما أو يستعين على معرفة ذلك من أهل التخصص؛ ليحكم عليها بالحكم الشَّرعي.

⁽٤) أي السنة.

⁽٥) في (أ): زيادة (وحال الرواة).

١٢ . (وَحَالِ الرُّوَاةِ) فِي القَبُولِ وَالرَّدُ؛ لِيُقَدِّمَ المَقْبُولَ عَلَى المَرْدُودِ،
 فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبِيرًا بِذَلِكَ قَدْ يَعْكِسُ .

وَفِي نُسْخَةٍ: وَسِيرِ الصَّحَابَةِ، وَلاَ حَاجَةَ إِلَيْهِ عَلَى قَوْلِ الأَكْثَرِ بِعَدَالَتِهِمْ (۱)، كَمَا تَقَدَّمَ (۲).

(وَيَكُفِي) فِي الخِبْرَةِ بِحَالِ الرُّوَاةِ (فِي زَمَانِنَا الرُّجُوعُ إِلَى أَئِمَّةِ ذَلِكَ) مِنْ المُحَدِّثِينَ: كَالإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالبُخَارِيِّ، وَمُسْلِم، وَغَيْرِهِم، فَيُعْتَمَدُ عَلَيْهِمْ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ؛ لِتَعَدُّرِهِمَا فِي زَمَانِنَا إِلاَّ بِوَاسِطَةٍ، وَهُمْ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِمْ، فَالخِبْرَةُ بِهَذِهِ الأُمُورِ اعْتَبَرُوهَا فِي المُجْتَهِدِ لِمَا تَقَدَّمَ.

[أ/١٣٤] وَبَيَّنَ وَالِدُ المُصَنِّفِ أَنَّهَا شَرْطٌ لِلاجْتِهَادِ^(٣) لاَ <mark>صِفَةٌ فِيهِ^(٤)،</mark> وَهُوَ ظَاهِرٌ^(٥).

(وَلاَ يُشْتَرَطُ) فِي المُجْتَهِدِ (عِلْمُ الكَلاَمِ)؛ لإِمْكَانِ الإِسْتِنْبَاطِ لِمَنْ يَجْزِمُ بِعَقِيدَةِ الإِسْلاَم تَقْلِيدًا.

⁽١) الجار والمجرور متعلقان بلفظ (قول).

⁽٢) في (١٤/٢).

⁽٣) في (ط): في الاجتهاد.

⁽٤) أي في المجتهد.

⁽٥) أي أنَّ والد المصنف زاد الخبرة بمواقع الإجماع وما بعدها يريد بذلك: أنَّها شروطاً شروطاً شروطاً للاجتهاد، وليست صفات في المجتهد، والفرق: أنَّه اعتبرها شروطاً لا يحصل ولا يوجد إلا بعد حصولها، وإذا اعتبرت صفات فإن الاجتهاد يكون حاصلاً، وهذه صفات له.

(وَ) لاَ (تَفَارِيعُ الفِقْهِ)؛ لأَنَهَا إنَّمَا تُمْكِنُ (١) بَعْدَ الاِجْتِهَادِ، فَكَيْفَ تُشْتَرَطُ فِيهِ.

(وَ) لاَ (السَّذُكُورَةُ وَالحُرَّيَةُ)؛ لِجَوازِ أَنْ يَكُونَ لِبَعْضِ النَّسَاءِ قُوَّةُ الإِجْتِهَادِ، وَإِنْ كُنَّ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ عَنْ الرِّجَالِ، وَكَذَا البَعْضُ العَبِيدُ: بِأَنْ يَنْظُرَ حَالَ التَّفَرُّغ عَنْ خِدْمَةِ السَّيِّدِ(٢).

(وَكَذَا العَدَالَةُ) لاَ تُشْتَرَطُ فِيهِ (عَلَى الأَصَحِّ)؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْفَاسِقِ قُوَّةُ الاجْتِهَاد.

وَقِيلَ (٣): تُشْتَرَطُ ؛ لِيُعْتَمَدَ عَلَى قَوْلِهِ.

١٣. (وَلِيَبْحَثُ (٤) عَنْ المُعَارِضِ) كَالمُخَصِّصِ، وَالمُقَيِّدِ، وَالنَّاسِخِ.

١٤. (وَ) عَنْ (اللَّفْظِ هَلْ مَعَهُ قَرِينَةٌ) تَصْرِفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ، أَيْ عَنْ عَانْ القَرِينَةِ الصَّارِفَةِ؛ لِيَسْلَمَ مَا يَسْتَنْبِطُهُ عَنْ تَطَرُّقِ الخَدْشِ إلَيْهِ لَوْ لَمْ يَبْحَثْ.
 وَهَذَا أَوْلَى لا وَاجِبٌ؛ لِيُوافِقَ مَا تَقَدَّمُ (٥):

⁽١) أي تحصل تفاريع الفقه من المجتهد بعد اجتهاده، فلا يجوز جعلها شرطاً للاجتهاد؛ لحصول الدور الممنوع.

⁽٢) أي عندما يفرغ من خدمة السيد قد يجد فرصة للنظر في المسائل المحتاجة إلى الاجتهاد.

⁽٣) هو قول الغزالي. الغيث الهامع: ص ٦٩٩.

⁽٤) أي على المجتهد أن يبحث قبل اجتهاده عن النَّص الذي يريد استنباط الحكم منه هل قد خصص أو قيد أو نسخ.

⁽٥) في (٦٤٠/٢).

مِنْ أَنَّهُ يُتَمَسَّكُ بِالعَامِّ قَبْلَ البَحْثِ عَنْ المُخَصِّصِ عَلَى الأَصَحِّ. وَمِنْ حِكَايَةِ هَذَا الخِلاَفِ: فِي البَحْثِ عَنْ صَارِفِ صِيغَةِ افْعَلَ عَنْ الوُجُوبِ إلَى غَيْرِهِ^(۱)، وَحَكَاهُ بَعْضُهُمْ فِي كُلِّ مُعَارِضٍ^(۱).

⁽١) ليعرف هل هذا الأمر بقي على الأصل أو حُرِّفَ إلى الندب أو الإباحة.

⁽٢) مثل ما مرَّ في قوادح القياس فيما إذا استعمل القياس في اجتهاده.



(وَدُونَهُ) أَيْ دُونَ المُجْتَهِدِ المُتَقَدِّمِ وَهُو المُجْتَهِدُ المُطْلَقُ (مُجْتَهِدُ المُطْلَقُ (مُجْتَهِدُ المَدْهَبِ: وَهُوَ المُتَمَكِّنُ مِنْ تَخْرِيجِ الوُجُوهِ) الَّتِي يُبْدِيهَا (عَلَى نُصُوصِ المَدْهَبِ: وَهُوَ المُتَمَكِّنُ مِنْ تَخْرِيجِ الوُجُوهِ) الَّتِي يُبْدِيهَا (عَلَى نُصُوصِ إمَامِهِ) فِي المَسَائِلِ(١).

(وَدُونَهُ) أَيْ دُونَ مُجْتَهِدِ المَذْهَبِ (مُجْتَهِدُ الفُتْيَا: وَهُوَ المُتَبَحِّرُ) فِي

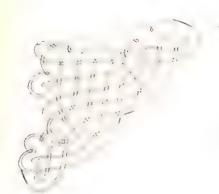
(۱) أي ينص المذهب والمجتهد المطلق كالشَّافعي على حكم قاسه على أصل، أو استنبطه من نصَّ، أو أدخله تحت قاعدة من القواعد العامة، ثم يأتي التابع له كالمزني مثلاً، فيعطي حكماً لمسألة مشابهة للمسألة التي أعطى مذهبه بها حكماً، فيخرِّج هذه المسألة على تلك المسألة التي خرَّج بها الشافعي من نصَّ أو قياسٍ أو إدخال تحت قاعدة.

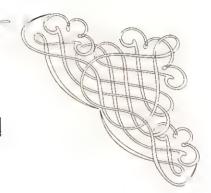
وبعبارة أخرى مسألةٌ سكت عنها الشافعي مثلاً أو حدثت بعده، فيقوم مجتهد المذهب بمضاهاتها بما نصَّ عليها الشافعي وبموجب قواعده في الاستدلال ومراعاته للقواعد.

مثال ذلك: أنْ يحكم الشافعي بنجاسة النبيذ؛ لأنَّهُ قاسه على الخمر، ثم يأتي في زمن المزني مشروب آخر فيحكم المزني بنجاسته بنفس القواعد والضوابط التي استعملها الشافعي مع النبيذ، فيقال: إنَّه خرجها على مذهب إمامه.

مَذْهَبِ إِمَامِهِ (المُتَمَكِّنُ مِنْ تَرْجِيحِ قَوْلٍ) لَهُ (عَلَى آخَرَ) أَطْلَقَهُمَا^(۱).

⁽۱) أي صار متضلِّعاً في أقوال إمامه ثم يقوم بترجيح أحد أقواله بناء على رؤيته بقوة الدليل، أو لمصلحة تحصل بترجيحه في عصره.





[تجزؤ الاجتهاد]

(وَالصَّحِيحُ جَوَازُ تَجَزُّى الإجْتِهَادِ): بِأَنْ يَحْصُلَ لِبَعْضِ النَّاسِ قُوَّةُ الإجْتِهَادِ فِي بَعْضِ الأَبْوَابِ كَالفَرَائِضِ: بِأَنْ يَعْلَمَ أَدِلَّتَهُ (١) بِاسْتِقْرَاءِ مِنْهُ، أَقْ مِنْ مُجْتَهِدٍ كَامِلٍ، وَيَنْظُرَ فِيهَا.

وَقَوْلُ المَانِعِ - يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيمَا لَمْ يَعْلَمْهُ مِنْ الأَدِلَّةِ مُعَارِضٌ لِمَا عَلِمَهُ، بِخِلاَفِ مَا أَحَاطَ بِالكُلِّ وَنظَرَ فِيهِ - بَعِيدٌ (٢) جِدًّا.

⁽١) أي بأدلَّة بعض الأبواب فالأدلة عائد إلى البعض.

⁽٢) بعيد خبر مبتدؤه قوله: وقول المانع، أي المانع يتذرع.



(وَ) الصَّحِيحُ (جَوَازُ الإجْتِهَادِ لِلنَّبِيِّ ﷺ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا كَاكَ لِنَيْ اللَّهُ عَنكَ لِنَيْ آن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَقَّى يُتُحِن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنفال: ٢٧] ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُ مُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَنكَ اللَّهُ اللَّهُ عَنكَ لَمُ أَذِنتَ لَهُ مُ ﴿ وَالتوبَة: ٤٣] (١) عُوتِب عَلَى اسْتِيفَاءِ أَسْرَى بَدْرِ بِالفِدَاءِ، وَعَلَى لَمُ أَذِنتَ لَهُ مُ ﴿ وَالتوبَة: ٤٣] (١) عُوتِب عَلَى اسْتِيفَاءِ أَسْرَى بَدْرِ بِالفِدَاءِ، وَعَلَى الإِذْنِ لِمَنْ ظَهَرَ نِفَاقُهُمْ فِي التَّخَلُّفِ عَنْ غَزْوَةٍ تَبُوكَ، وَلاَ يَكُونُ العِتَابُ فِيمَا صَدَرَ عَنْ وَحْي، فَيَكُونُ عَنْ اجْتِهَادٍ.

وهذا الاجتهاد في التشريع، إما في أمور الدنيا أو الحرب فقد يحصل الخطأ بذلك.

⁽۱) ملاحظة: إطلاق الاجتهاد على ما يقوله النبي على قبل أن ينزل عليه الوحي في حكم تلك الحادثة ليس اجتهاداً اصطلاحياً كاجتهاد الشافعي وأبي حنيفة - أي حكمه قابل للخطأ والصواب - بل يقول أحياناً بحكم ويقرّ عليه فهو إذن وحي، وإن جاء الوحى بخلافه فهو أيضاً وحي.

فالاجتهاد منه اجتهاد بحسب اللغة لا الاصطلاح أي يبذل جهداً في ضوء ما لديه من مبادئ الشريعة وليس بهوى الشريعة وليس بهوى نفسه، واجتهاده في أخذ الفداء من أسرى بدر كان ضمن الخيارات التي خوله الله بها ولا يقال: بعد أن نزلت الآية أنه أخطأ بل إن اجتهاده لم يكن موافقاً لما يريده الله في هذه الحادثة ولو كان صواباً بموجب قوله بذلك الذي هو وحي أيضاً، فهو تعديل وليس تخطيئاً له.

وَقِيلَ^(۱): يَمْتَنِعُ لَهُ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى اليَقِينِ بِالتَّلَقِّي مِنْ الوَحْيِ: بِأَنْ يَنْتَظِرَهُ، وَالقَادِرُ عَلَى اليَقِينِ فِي الحُكْمِ لاَ يَجُوزُ لَهُ الإِجْتِهَادُ جَزْمًا.

وَرُدَّ: بِأَنَّ إِنْزَالَ الوَحْي لَيْسَ فِي قُدْرَتِهِ.

(وَثَالِثُهَا) الجَوَازُ وَالوُقُوعُ (فِي الآرَاءِ وَالحُرُوبُ فَقَطْ) أَيْ وَالمَنْعُ فِي غَيْرِهَا؛ جَمْعًا بَيْنَ الأَدِلَّةِ السَّابِقَةِ.

(وَالصَّوَابُ أَنَّ اجْتِهَادَهُ ﷺ (٢) لاَ يُخْطِئ)؛ تَنْزِيهَا لِمَنْصِبِ النَّبُوَّةِ عَـنْ الخَطَأِ فِي الإِجْتِهَادِ.

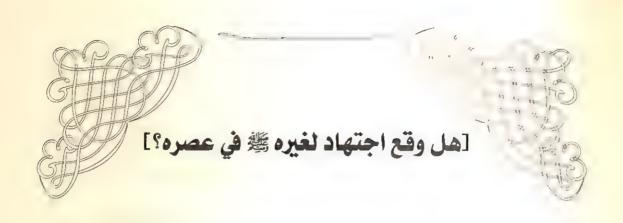
وَقِيلَ^(٣): قَدْ يُخْطِئُ، وَلَكِنْ يُنْبَهُ عَلَيْهِ سَرِيعًا؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الآيَتَيْنِ. وَلِبَشَاعَةِ هَذَا القَوْلِ عَبَّرَ المُصَنِّفُ بالصَّوَابِ(١).

⁽١) هو قول لأبي علي وابنه أبي هاشم. الغيث الهامع: ص ٧٠١.

⁽Y) في (ج): عليه الصلاة والسلام.

⁽٣) وهو اختيار الآمدي وابن الحاجب. الغيث الهامع: ص ٧٠٢.

⁽٤) ليبين أنَّ القول بالخطأ خطأ وليس بصواب إذ لو قـال الأصـحَّ لأشــار إلــى صــحَّة الرأي الثاني؛ لأنَّ مقابل الأصح الصحيح، وهنا قال الصواب.



(وَالأَصَحُّ أَنَّ الإجْتِهَادَ جَائِزٌ فِي عَصْرِهِ) ﷺ.

وَقِيلَ^(١): لاَ...؛ لِلْقُدْرَةِ عَلَى اليَقِينِ فِي الحُكْمِ بِتَلَقِّيهِ مِنْهُ.

وَاعْتُرِضَ: بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ وَحْيٌ فِي ذَلِكَ لَبَلَّغَهُ لِلنَّاسِ^(٢).

(وَثَالِثُهَا) جَائِزٌ (بِإِذْنِهِ صَرِيحًا، قِيلَ: أَوْ غَيْـرَ^(٣) صَـرِيحٍ) بِـأَنْ سَكَتَ عَمَّنْ سَأَلَ عَنْهُ، أَوْ وَقَعَ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلاَ.

(وَرَابِعُهَا) جَائِزٌ (لِلْبَعِيدِ) عَنْهُ دُونَ القَرِيبِ؛ لِسُهُولَةِ مُرَاجَعَتِهِ.

(وَخَامِسُهَا) جَائِزٌ (لِلْوُلاَةِ) حِفْظًا لِمَنْصِبِهِمْ عَنْ اسْتِنْقَاصِ الرَّعِيَّةِ لَهُمْ لَوْ لَمْ يَجُزْ لَهُمْ: بِأَنْ يُرَاجِعُوا النَّبِيِّ ﷺ (ا) فِيمَا يَقَعُ لَهُمْ (٥)،

⁽١) لم أقف على القائل.

⁽٢) لفظ للناس ساقط من: (ب).

⁽٣) في (أ): وغير.

⁽٤) الصلاة ساقطة من: (ب) و(ج).

⁽٥) فيه نظرٌ إذ مراجعة المجتهد النبي ﷺ لبيان الحكم ليس فيه انتقاص له، بل هـو شرفٌ عظيمٌ له، والقائل قاس ذلك على الولاة الذين يحدد له الأمراء أو الرؤساء صلاحيتهم والأمور التي يجهلونها يرجعون فيها إليهم أنَّه انتقاصٌ لهم إذ الأمير=

بِخِلاَفِ غَيْرِهِمْ.

(وَ) الْأَصَحُّ عَلَى الجَوَاذِ (أَنَّهُ(١) وَقَعَ).

وَقِيلَ (٢): لأ

(وَثَالِثُهَا: لَمْ يَقَعْ لِلْحَاضِرِ) فِي قُطْرِهِ (٣) ﷺ (١)، بِخِلاَفِ غَيْرِهِ (٥٠).

(وَرَابِعُهَا الوَقْفُ) عَنْ القَوْلِ بِالوُقُوعِ وَعَدَمِهِ.

وَاسْتُدِلَّ عَلَى الوُقُوعِ: ﴿إِأَنَّهُ ﷺ حَكَّمَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذِ^(٢) فِي بَنِي قُرَيْظَةَ فَقَالَ ؛ يُقتَلُ مُقَاتِليهمْ، وَتُسْبَى ذُرِّيَتُهُمْ، فَقَالَ ﷺ: لَقَدْ حَكَمْت فِيهِمْ بِحُكْمِ الله الله الله الله عَنْ اجْتِهَادِ.

كان عليه أن يترك له ما يرون فيه المصلحة يقومون به قبل رجوع الولاة إليه،
 وهذا قياس فارق مع رسول الله ﷺ مع أصحابه.

⁽١) أي اجتهاد الغير في عصره.

⁽٢) ينسب المنع إلى الجبائي وابنه أبي هاشم. البحر المحيط: ٨/ ٢٥٥.

⁽٣) في (ط): نظره، إذ المراد بالقطر مكان إقامته وما حوله ممن هو قريب منه.

⁽٤) في (ب): عليه الصلاة والسلام، وفي (أ): عليه أفضل الصلاة والسلام.

⁽٥) في (أ): غيرهم.

⁽٦) هو سعد بن معاذ بن النعمان الانصاري سيد الأوس، أسلم على يـد مصعب بـن عمير قبل الهجرة، شهد بدراً واحداً والخندق والقريضة، وتوفي شهيداً من جرح أصابه في قتال الخندق. تهذيب الأسماء: ١/ ٢١٥.

⁽٧) البخاري في الجهاد والسير، باب إذا نزل العدو على حكم رجل: (٣٠٤٣)، ومسلم في الجهاد والسير، باب قتال من نقض العهد: (٤٥٧١).



(المُصِيبُ) مِنْ المُخْتَلِفِينَ (فِي العَقْلِيَّاتِ وَاحِدٌ) وَهُو مَنْ صَادَفَ الحَقَّ فِيهَا ؛ لِتَعَيُّنِهِ فِي الوَاقِعِ، كَحُدُوثِ العَالَمِ، وَثُبُوتِ البَارِي وَصِفَاتِهِ، وَبَعْثَةَ (١) الرُّسُلِ.

(وَنَافِي الإِسْلاَمِ) كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ كَنَافِي بِعْثَةِ مُحَمَّدٍ (٢) ﷺ (مُخْطِئٌ آثِمٌ كَافِرٌ) ؟ لأَنَّهُ لَمْ يُصَادِفْ الحَقَّ.

(وَقَالَ الْجَاحِظُ وَالْعَنْبَرِيُّ (°): لاَ يَأْثَمُ الْمُجْتَهِدُ) فِي الْعَقْلِيَّاتِ الْمُخْطِئُ فِيهَا لِلاِجْتِهَادِ.

(قِيلَ^(١): مُطْلَقًا، وَقِيلَ^(٥): إِنْ كَانَ مُسْلِمًا) فَهُوَ عِنْدَهُمَا مُخْطِئٌ غَيْـرُ

⁽١) في (أ) و(ب) و(ج): وبعثته.

⁽٢) في (ب): كنا في بعثت ﷺ.

⁽٣) هو عبد بن الحسن بن الحمصي العنبري من تميم، قياض من الفقهاء العلماء بالحديث من أهل البصرة، قال ابن حبان من ساداتها، فقيها وعلماً، ولي قضاءها سنة (١٥٧ه)، وعزل سنة (١٦٦ه)، وتوفي سنة (١٦٨ه). الأعلام: ٤/ ١٩٢.

 ⁽٤) هو قول العنبري والجاحظ في قول لهما نقل عنهما. تشنيف المسامع: ٢/ ٢١١.

 ⁽٥) وهو قول آخر للجاحظ والعنبري نقل عنهما المصدر السابق.

آثِم (وَقِيلَ: زَادَ العَنْبَرِيُّ) عَلَى نَفْيِ الإِثْمِ (كُلُّ) مِنْ المُجْتَهِدَيْنِ فِيهَا (مُصِيبٌ) وَقَدْ حُكِيَ الإِجْمَاعُ عَلَى خِلاَفِ قَوْلِهِمَا قَبْلَ ظُهُورِهِمَا (١).

(أَمَّا المَسْأَلَةُ الَّتِي لا قَاطِعَ فِيهَا) مِنْ مَسَائِلِ الفِقْهِ:

(فَقَالَ الشَّيْخُ) أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ (وَالقَاضِيِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ (وَالْقَاضِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ (وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ (٢) صَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ (٣) (وَابْنُ سُرَيْجٍ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ) فِيهَا (مُصِيبٌ.

ثُمَّ قَالَ الأَوَّلاَنِ (1): حُكْمُ الله) فِيهَا (٥) (تَابِعٌ لِظَنِّ المُجْتَهِدِ) فَمَا ظَنَّهُ فِيهَا مِنْ الحُكْم فَهُوَ حُكْمُ الله فِي حَقِّهِ وَحَقِّ مُقَلِّدِهِ.

(وَقَالَ الثَّلاَثَةُ) البَاقِيَةُ (١٠) (هُنَاكَ مَا) أَيْ فِيهَا شَيْءٌ (لَوْ حَكَمَ) اللهُ فِيهَا (لَكَانَ بِهِ) أَيْ بِذَلِكَ الشَّيْءِ (٧).

⁽١) أي قبل ظهور الجاحظ والعنبري.

⁽۲) هو محمد بن الحسن بن فرقد بن أبي عبدالله الشيباني، صاحب الإمام أبي حنيفة، أصله من دمشق من قرية حرسته، قَدِم أبوه إلى العراق فولد له محمد بواسط، صحب أبا حنيفة وأخذ العلم والفقه عنه ثم عن أبي يوسف، صنف الكتب وروى عنه الشافعي، توفي سنة (۱۸۷ه). الجواهر المضيئة: ۲/ ۲۲.

⁽٣) لفظ (صاحبا أبي حنيفة) ساقط من: (ب).

⁽٤) أي الأشعري والباقلاني.

⁽٥) أي في المسألة التي لا قاطع فيها.

⁽٦) هم: أبو يوسف، ومحمد، وابن سريج.

⁽٧) أي لم يحكم الله في تلك المسألة شيئاً، إذ لو حكم بها حكماً؛ لكان ذاك هو الحكم لا غير، ولكن حكم الله يكون حسب اجتهاد والمجتهد.

(وَمِنْ ثُمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُو قَوْلُهُمْ الْمَذْكُورُ، أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (قَالُوا) أَيْضًا فِيمَنْ لَمْ يُصَادِفْ [أ/٥٣٥] ذَلِكَ الشَّيْءَ: (أَصَابَ اجْتِهَادًا، لاَ حُكْمًا وَابْتِدَاءً، لاَ انْتِهَاءً) فَهُوَ مُخْطِئٌ حُكْمًا وَانْتِهَاءً.

(وَالصَّحِيحُ وِفَاقًا لِلْجُمْهُورِ أَنَّ المُصِيبَ) فِيهَا (وَاحِدٌ، وَلِلَّهِ تَعَالَى) فِيهَا (حُكْمٌ قَبْلَ الاِجْتِهَادِ، قِيلَ^(۱) لاَ دَلِيلَ عَلَيْهِ) بَلْ هُوَ كَدَفِينٍ يُصَادِفُهُ مَـنْ شَاءَ اللهُ.

(وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَيْهِ أَمَارَةً، وَأَنَّهُ) أَيْ المُجْتَهِدَ (مُكَلَّفٌ بِإِصَابَتِهِ) أَيْ المُجْتَهِد (مُكَلَّفٌ بِإِصَابَتِهِ) أَيْ المُحْكُمِ؛ لإِمْكَانِهَا، وَقِيلَ (٢): لاَ . . . ؛ لِغُمُوضِهِ (وَأَنَّ مُخْطِئهُ لاَ يَأْثُمُ بَلْ يُؤْجَرُ) ؛ لِبَذْلِهِ وُسْعَهُ فِي طَلَبِهِ.

وَقِيلَ (٣): يَأْثُمُ ؛ لِعَدَم إصَابَتِهِ المُكَلَّفَ بِهَا.

(أَمَّا الجُزْئِيَّةُ الَّتِي (٤) فِيهَا قَاطِعٌ) مِنْ نَصِّ، أَوْ إِجْمَاعِ، [وَاخْتُلِفَ فِيهَا؛ لِعَدَمِ الوُقُوفِ عَلَيْهِ](٥) (فَالمُصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ وِفَاقًا) [وَهُو مَنْ وَافَقَ ذَلِكَ القَاطِعَ](١).

(وَقِيلَ: عَلَى الخِلاَفِ) فِيمَا لاَ قَاطِعَ فِيهَا، وَهُو بَعِيدٌ (وَلاَ يَأْثُمُ

⁽١) هم الأكثرون البحر: ٨/ ٢٩٦.

⁽٢) هم عامة الشافعية المصدر السابق.

⁽٣) هو بشر المريسي المصدر السابق: ٨/ ٢٩٩.

⁽٤) لفظ (التي) ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٥) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٦) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

المُخْطِئ) فِيهَا؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ المُصِيبَ وَاحِدٌ (عَلَى الأَصَحِّ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ (١٠). وَلِقُوَّةِ المُقَابِلِ هُنَا عَبَّرَ بِالأَصَحِّ (١).

(وَمَتَى قَصَّرَ مُجْتَهِدٌ) فِي اجْتِهَادٍ (أَثِمَ وِفَاقًا)؛ لِتَرْكِهِ الوَاجِبَ عَلَيْهِ: مِنْ بَذْلِهِ وُسْعَهُ فِيهِ.

⁽١) من أنَّه إذا بذل جهده فلا إثم عليه.

⁽٢) لأنَّ قوله الأصح يدل على أنَّ مقابله صحيح.

مَسْأَلَةً [الاجتهاد الثاني لا ينقض حكم الأول]

(لاَ يُنْقَضُ الحُكْمُ فِي الإِجْتِهَادِيَّاتِ) لاَ مِنْ الحَاكِمِ بِهِ، وَلاَ مِنْ غَيْرِهِ:
بِأَنْ اخْتَلَفَ الاِجْتِهَادُ (وِفَاقًا)؛ إذْ لَوْ جَازَ نَقْضُهُ لَجَازَ نَقْضُ النَّقْضِ،
وَهَلُمَّ...، فَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ نَصْبِ الحَاكِمِ مِنْ فَصْلِ الخُصُومَاتِ.

(فَإِنْ خَالَفَ) الحُكْمُ (نَصًّا، أَوْ ظَاهِرًا جَلِيًّا، وَلَوْ قِيَاسًا) وَهُوَ القِيَاسُ الجَلِيُّ، نُقِضَ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِلدَّلِيلِ المَذْكُورِ.

(أَوْ حَكَمَ) حَاكِمٌ (بِخِلاَفِ اجْتِهَادِهِ): بِأَنْ قَلَّدَ غَيْرَهُ، نَقِضَ حُكْمُهُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لاِجْتِهَادِهِ، وَامْتِنَاعِ تَقْلِيدِهِ فِيمَا اجْتَهَدَ فِيهِ (١).

(أَوْ حَكَمَ) حَاكِمٌ (بِخِلاَفِ نَصِّ إِمَامِهِ غَيْرَ مُقَلِّدٍ غَيْرَهُ) مِنْ الأَئِمَّةِ (حَيْثُ يَجُورُ) لِمُقَلِّدِ إِمَامٍ تَقْلِيدَ غَيْرِهِ: بِأَنْ لَمْ يُقَلِّدْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا؟ (حَيْثُ يَجُورُ) لِمُقَلِّدِ إِمَامٍ تَقْلِيدَ غَيْرِهِ: بِأَنْ لَمْ يُقَلِّدُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا؟ لِاسْتِقْلاَلِهِ فِيهِ بِرَأْيهِ، أَوْ قَلَّدَ فِيهِ غَيْرَ إِمَامِهِ، حَيْثُ يَمْتَنِعُ تَقْلِيدُهُ، وَسَيَأْتِي (٢) بَيَانُ ذَلِكَ (نُقِضَ) حُكْمُهُ ؟ لِمُخَالَفَتِهِ لِنَصِّ إِمَامِهِ الَّذِي هُوَ فِي حَقِّهِ - لِالتِزَامِهِ تَقْلِيدَهُ - كَالدَّلِيلِ فِي حَقِّ المُجْتَهِدِ.

⁽١) إذا المجتهد لا يحقُّ له أن يقلِّد غيره، فإذا حكم بحكم مقلداً به غيره وكان مخالفاً لاجتهاده نقض ذلك الحكم.

⁽٢) في آخر مبحث التقليد: (٣/ ١٣٣٩ ـ ١٣٤٠).

أَمَّا إِذَا قَلَّدَ فِي حُكْمِهِ غَيْرَ إِمَامِهِ حَيْثُ يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ، فَلاَ يُنْقَضُ حُكْمُهُ ؛ لأَنَّهُ لِعَدَالَتِهِ إِنَّمَا حَكَمَ بِهِ لِرُجْحَانِهِ عِنْدَهُ.

(وَلَوْ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ) بِاجْتِهَادِ مِنْهُ يُصَحِّحُهُ (ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ) إلَى بُطْلاَنِهِ (فَالأَصَحُ تَحْرِيمُهَا عَلَيْهِ)؛ لِظَنَّهِ الآنَ البُطْلاَنَ.

وَقِيلَ(١): لا يَحْرُمُ إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ بِالصِّحَّةِ.

(وَكَذَا المُقَلِّدُ بِتَغَيِّرِ اجْتِهَادُ إِمَامِهِ) فِيمَا ذُكِرَ، فَحُكْمُهُ كَحُكْمِهِ.

(وَمَنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ) بَعْدَ الإِفْتَاءِ (أَعْلَمَ المُسْتَفْتِي) بِتَغَيَّرِهِ (لِيَكُفَّ) عَنْ العَمَلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَمِلَ (وَلاَ يُنْقَضُ مَعْمُولُهُ) إِنْ عَمِلَ ؛ لِأَنَّ الإِجْتِهَادَ لاَ يُنْقَضُ بِالإِجْتِهَادِ، لِمَا تَقَدَّمُ (٢).

(وَلاَ يَضْمَنُ) المُجْتَهِدُ (المُتْلَفَ) بِإِفْتَائِهِ بِإِتْلاَفِ (إِنْ تَغَيَّرَ) اجْتِهَادُهُ إِلَى عَدَمِ إِتْلاَفِ (لاَّ^(٣) لِقَاطِعٍ)؛ لأَنَّهُ (٤) مَعْذُورٌ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا تَغَيَّرَ لِقَاطِعٍ كَالنَّصِّ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ؛ لِتَقْصِيرِهِ.

⁽١) هو ما جزم به البيضاوي والصفي الهندي. الغيث الهامع: ص ٧٠٨.

⁽٢) في أول البحث: (١٣٣٣/٣).

⁽٣) في (ج): إلا.

⁽٤) أي إذا حكم باجتهاده وحصل تلفّ لمال به ثم تغير لا إلى اجتهاد قاطع، بل ظني كالسَّابق فإنَّهُ لا يضمن؛ لأنَّهُ معذور.

مَسْأَلَةٌ [تفويض الله نبيا أو عالما أن يحكم]

(يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ) مِنْ قِبَلِ الله تَعَالَى (لِنَبِيِّ أَوْ عَالِمٍ) عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ (أَدْ عَالِمٍ) عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ (أُحْكُمْ بِمَا تَشَاءُ) فِي الوَقَائِعِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ (فَهُو صَوَابٌ) أَيْ مُوَافِقٌ لِحُكُمْ بِمَا تَشَاءُ) فِي الوَقَائِعِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ (فَهُو صَوَابٌ) أَيْ مُوَافِقٌ لِكُمْمِي: بِأَنْ يُلْهِمَهُ إِيَّاهُ؛ إِذْ لاَ مَانِعَ مِنْ جَوَاذِ هَذَا القَوْلِ.

(وَيَكُونُ) أَيْ هَذَا القَـوْلُ (مُـدْرَكًا^(۱) شَـرْعِيًّا، وَيُسَـمَّى التَّفْـوِيضَ)؛ لِدَلاَلَتِهِ عَلَيْهِ^(۱).

(وَتَرَدَّدَ الشَّافِعِيُّ) فِيهِ (قِيلَ: فِي الجَوَاذِ، وَقِيلَ: فِي الوُقُوعِ) وَنُسِبَ إلَى الجُمْهُورِ، فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ خِلاَفٌ فِي الجَوَازِ، وَفِي الوُقُوعِ عَلَى تَقْدِيرِ الجَوَازِ.

(وَقَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ: يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ دُونَ العَالِمِ)؛ لِأَنَّ رُتْبَتَهُ لاَ تَبْلُغُ أَنْ يُقَالَ لَهُ ذَلكَ.

(ثُمَّ المُخْتَارُ) بَعْدَ جَوَازِهِ كَيْفَ كَانَ: أَنَّهُ (لَمْ يَقَعْ).

وَجَزَمَ بِوُقُوعِهِ مُوَيْس بْنُ عِمْرَانَ (٣) مِنْ المُعْتَزِلَةِ، وَاسْتَنَدَ إِلَى حَدِيثِ

⁽١) أي يكون قوله المخول به من الله دليلاً شرعياً.

 ⁽٢) أي يسمى ما يقوله بالتفويض من الله دليل التفويض؛ لأنَّ التفويض دالٌ عليه.

 ⁽٣) هو مويس بن عمران أبو عمران من المعتزلة من الطبقة السابعة، كان واسع العلم =

الصَّحِيحَيْنِ: «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ» (١) أَيْ لأَوْجَبْته عَلَيْهِمْ، وَإِلَى حَدِيثِ مُسْلِمٍ: «يَا أَيَّهَا النَّاسُ قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمْ الْحَجُّ فَحُجُّوا، فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ الله ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا النَّابُ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: لَوْ قُلْت نَعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُمْ» (١) وَالرَّجُلُ هَذَا (١) هُوَ الأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ (١) كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ (٥).

وَأُجِيبَ^(١): بِأَنَّ ذَلِكَ لاَ يَدُلُّ عَلَى المُدَّعَى؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ خُيــرَ فِيهِ، أَيْ خُيـرً فِي إِيجَابِ السِّوَاكِ وَعَدَمِهِ، وَتَكْرِيرِ الحَـجِّ وَعَدَمِهِ^(٧)، أَوْ يَكُونَ ذَلِكَ المَقُولُ بِوَحْيِ، لاَ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ.

في الكلام والفتيا، وكان يقول بالإرجاء وتقويض الحكم إلى نبي أو عالم، تحرف
 اسمه في كثير من كتب الأصول إلى موسى بن عمران. طبقات المعتزلة: ص ٧٦.

⁽۱) البخاري في الجمعة، باب السواك يوم الجمعة: (۸۳۸)، ومسلم في الطهارة، باب السواك: (۳۷۰).

⁽٢) مسلم في الحج باب فرض الحج مرة في العمر: (٣٢٤٤).

⁽٣) لفظ (هذا) ساقط من: (ب) و(ج).

⁽٤) هو الأقرع بن حابس بن عقال التميمي، قدم إلى النبي على مع جماعة من أشراف تميم بعد فتح مكة، وكان قد شهد فتح مكة وحنيناً وحضر الطائف وشهد مع خالد بن الوليد فتح العراق وفتح الأنبار، واستعمله عبدالله بن عامر على جيش سيَّره إلى خراسان. انظر: أسد الغابة: ١/ ١٣٠.

⁽٥) وجه الاستدلال منهما أنَّ الأول قال: لأمرتهم، وفي الثاني قال: لو قلت: نعم لوجبت، وكلاهما يدلُّ على أنه مفوض من الله أنْ يأمر وأن يوجب.

⁽٦) أي على ما استدل به مويس بن عمران لوقوع التفويض من خلال الحديثين.

⁽٧) لفظ (وعدمه) ساقط من: (أ).



(وَفِي تَعَلَيقِ الأَمْرِ بِاخْتِيَارِ المَأْمُورِ) نَحْوَ: افْعَلْ كَذَا إِنْ شِئْت، أَيْ فِعْلَهُ (تَرَدُّدُ):

قِيلَ: لاَ يَجُوزُ؛ لِمَا بَيْنَ طَلَبِ الفِعْلِ وَالتَّخْيبِيرِ فِيهِ مِنْ التَّنَافِي.

وَالظَّاهِرُ: الجَوَازُ، وَالتَّخْيِيرُ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ الطَّلَبَ غَيْرُ جَازِم، وَقَدْ رَوَى البُخَارِيُّ: «أَنَّهُ ﷺ قَالَ: صَلُّوا قَبْلَ المَغْرِبِ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ لِمَنْ شَاءَ»(۱) أَيْ رَكْعَتَيْنِ، كَمَا [...](۲) فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد.

البخاري في الجمعة، باب الصلاة قبل المغرب: (١١١١)، وأبو داود في الصلاة،
 باب الصلاة قبل المغرب: (١٠٨٩).

⁽۲) في (ج): زيادة كلمة (مر).



(التَّقْلِيدُ: أَخْذُ القَوْلِ) بِأَنْ يُعْتَقَدَ (مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ).

فَخَرَجَ: أَخْذُ غَيْرِ القَوْلِ: مِنْ الفِعْلِ، وَالتَّقْرِيرِ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ بِتَقْلِيدٍ، وَأَخْذُ القَوْلِ مَعَ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ، فَهُوَ اجْتِهَادٌ وَافَقَ اجْتِهَادَ القَائِلِ؛ لأَنَّ مَعْرِفَةَ الدَّلِيلِ إِنَّمَا تَكُونُ لِلْمُجْتَهِدِ؛ لِتَوَقُّفِها(١) عَلَى مَعْرِفَةِ سَلاَمَتِهِ عَنْ المُعَارِضِ؛ بِنَاءً عَلَى وُجُوبِ(١) البَحْثِ عَنْ هُ(١)، وَهِيَ (١) مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى اسْتِقْرَاءِ الأَدِلَّةِ بِنَاءً عَلَى وَلا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ إِلاَّ المُجْتَهِدُ.

[(وَيَلْزَمُ غَيْرَ المُجْتَهِدِ) عَامِّيًا كَانَ، أَوْ غَيْرَهُ، أَيْ يَلْزَمُهُ التَّقْلِيدُ لِلْمُجْتَهِدِ) عَامِّيًا كَانَ، أَوْ غَيْرَهُ، أَيْ يَلْزَمُهُ التَّقْلِيدُ لِللَّهُجْتَهِدِ](٥)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَسَعَلُواْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣].

⁽١) أي معرفة الدليل.

⁽٢) في (ط): وجود.

⁽٣) أي البحث عن الدليل وهو رأي مرجوح؛ لأنَّ الراجح عدم وجوب البحث عنه.

⁽٤) أي المعرفة.

⁽٥) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).

(وَقِيلَ^(۱): بِشَرْطِ تَبَيُّنِ صِحَّةِ [أ/١٣٦] اجْتِهَادِهِ): بِأَنْ يَتَبَيَّنَ مُسْتَنَدُهُ؛ لِيَسَلَمَ^(۱) مِنْ لُزُومِ اتَّبَاعِهِ فِي الخَطَأِ الجَائِزِ عَلَيْهِ^(۱).

(وَمَنَعَ الأُسْتَاذُ) أَبُو إِسْحَاقَ الإسْفَرايسِينِيُّ (التَّقْلِيدَ فِي القَوَاطِعِ) كَالعَقَاثِدِ، وَسَيَأْتِي الخِلاَفُ فِيهَا^(٤).

(وَقِيلَ^(٥): لاَ يُقَلِّدُ عَالِمٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا)؛ لأِنَّ لَهُ صَلاَحِيَّةً أَخْذِ الحُكْم مِنْ الدَّلِيلِ، بِخِلاَفِ العَامِّيِّ.

(أَمَّا ظَانُّ الحُكْمِ بِاجْتِهَادِهِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ)؛ لِمُخَالَفَتِهِ بِهِ لِوُجُوبِ اتَّبَاع اجْتِهَادِهِ.

(وَكَذَا المُجْتَهِدُ) أَيْ مَنْ هُوَ بِصِفَاتِ الإِجْتِهَادِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ فِيمَا يَقَعُ لَهُ (عِنْدَ الأَكْثَرِ)؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ الإِجْتِهَادِ فِيهِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ لِلتَّقْلِيدِ، وَلاَ يَجُوزُ العُدُولُ عَنْ الأَصْلِ المُمْكِنِ إلَى بَدَلِهِ، كَمَا فِي الوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ (١٠).

وَقِيلَ (٧): يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ فِيهِ ؛ لِعَدَم عِلْمِهِ بِهِ الآنَ.

(وَثَالِثُهَا: يَجُوزُ لِلْقَاضِي)؛ لِحَاجَتِهِ إِلَى فَصْلِ الخُصُومَةِ المَطْلُوبِ

⁽١) اختاره ابن الحاجب. تشنيف المسامع: ٢/ ٢٢١.

⁽٢) أي المقلد.

 ⁽٣) لأنَّ الخطأ جائز على المجتهد؛ لأنَّ اجتاهده يكون بين الصواب والخطأ.

⁽٤) في (١٣٦١/٣).

⁽a) قال به معتزلة بغداد. الغيث الهامع: ٧١١.

 ⁽٦) لأنَّ التقليد بديلٌ عن الاجتهاد ولا حكم للبدل مع القدرة على المبدل منه.

 ⁽٧) هو محكي عن سفيان الثوري وأحمد وإسحاق. الغيث الهامع: ص ٧١٢.

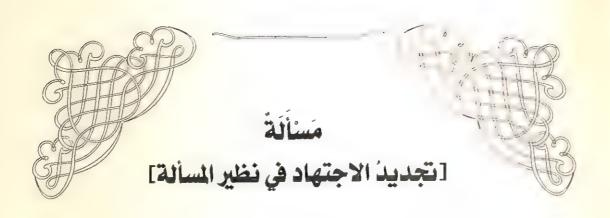
إِنْجَازُهُ (١)، بِخِلاَفِ غَيْرِهِ.

(وَرَابِعُهَا: يَجُوزُ تَقْلِيدُ الأَعْلَمِ) مِنْهُ؛ لِرُجْحَانِهِ عَلَيْهِ، بِخِلاَفِ المُسَاوِي وَالأَدْنَى.

(وَخَامِسُهَا) يَجُوزُ (عِنْدَ ضِيقِ الوَقْتِ)؛ لِمَا يُسْأَلُ عَنْهُ، كَالصَّلاَةِ المُؤَقَّتَةِ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يَضِقْ.

(وَسَادِسُهَا) يَجُوزُ لَهُ (فِيمَا يَخُصُّهُ) دُونَ مَا يُفْتِي بِهِ غَيْرَهُ.

⁽١) إذ قد يتأخَّر الحكم المطلوب أن ينجز إذا أخَّر ذلك إلى اجتهاده فيحق له الحكم مقلداً رأي غيره.



(إذَا تَكَرَّرَتْ الوَاقِعَةُ) لِلْمُجْتَهِدِ (وَتَجَدَّدَ) لَهُ (مَا يَقْتَضِي الرُّجُوعَ) عَمَّا ظَنَهُ فِيهَا أَوَّلاً (وَلَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لِلسَّلِيلِ الأَوَّلِ وَجَبَ) عَلَيْهِ (تَجْدِيدُ النَّظَرِ) فِيهَا (قَطْعًا، وَكَذَا) يَجِبُ تَجْدِيدُهُ (إِنْ لَمْ يَتَجَدَّدُ) مَا يَقْتَضِي الرُّجُوعَ النَّظَرِ) فِيهَا (قَطْعًا، وَكَذَا) يَجِبُ تَجْدِيدُهُ (إِنْ لَمْ يَتَجَدَّدُ) مَا يَقْتَضِي الرُّجُوعَ وَلَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ (لاَ إِنْ كَانَ ذَاكِرًا) لَهُ؛ إِذْ (١) لَوْ أَخَذَ بِالأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ وَلِيلٍ يَدُلُّهُ (١) عَلْمُ فَيْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّهُ (١) عَلْمُ فَيْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّهُ (١) عَلْمُ فَيْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّهُ (١) عَلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ الأَوَّلُ ؛ لِعَدَمِ تَذَكُرِهِ لاَ ثِقَةً بِبَقَاءِ الظَّنِّ مِنْ أَلُورًا لِللَّالِيلِ ، فَلاَ يَجِبُ تَجْدِيدُ النَّظُرِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ الصُّورَتَيْنِ (١)؛ إِذْ لاَ حَاجَةَ لِللَّالِيلِ، فَلاَ يَجِبُ تَجْدِيدُ النَّظُرِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ الصُّورَتَيْنِ (١)؛ إِذْ لاَ حَاجَةَ لِللَّالِيلِ، فَلاَ يَجِبُ تَجْدِيدُ النَّظُرِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ الصُّورَتَيْنِ (١)؛ إِذْ لاَ حَاجَةَ إِللَّهُ مِنْ الصُّورَتَيْنِ (١٠)؛ إِذْ لاَ حَاجَةَ إِلْنَا لَكُورًا لِللَّهُ لِللَّالِيلِ، فَلاَ يَجِبُ تَجْدِيدُ النَّظُرِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ الصُّورَتَيْنِ (١٠)؛ إِذْ لاَ حَاجَةَ إِلَيْهِ .

(وَكَذَا الْعَامِّيُّ يَسْتَفْتِي) الْعَالِمَ فِي خَادِثَةٍ (وَلَوْ) كَانَ الْعَالِمُ (مُقَلِّدَ

⁽١) تعليل لتحديد النظر.

⁽٢) في (ج): كلشيء.

⁽٣) في (ط): يدل.

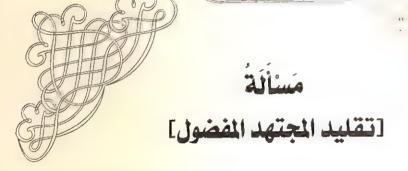
 ⁽٤) الصورة الأولى هـي أن تجدد ما يقتضي الرجوع مع عدم ذكر الـدليل، والصورة الثانية إن لم يتجدد مع عدم ذكر الدليل ما يقتضي الرجوع.

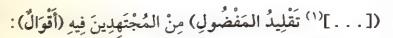
وفي كلتا الصورتين لا يجب تجديد النظر إن كان ذاكراً للدليل الأول.

مَيتُتٍ)؛ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ تَقْلِيدِ المَيتِ، وَإِفْتَاءِ المُقَلِّدِ كَمَا سَيَأْتِي (() (أُسمَّ تَقَعُ) لَهُ (تِلْكَ الحَادِثَةُ هَلْ يُعِيدُ السُّوَالَ؟) لِمَنْ أَفْتَاهُ، أَيْ حُكْمُهُ حُكْمُ المُحْتَهِدِ فِي إِعَادَةِ النَّظَرِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ السُّوَالِ؛ إِذْ لَوْ أَخَذَ بِجَوَابِ المُحْتَهِدِ فِي إِعَادَةٍ النَّظَرِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ السُّوَالِ؛ إِذْ لَوْ أَخَذَ بِجَوَابِ الأُوّلِ (() مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ لَكَانَ آخِذًا بِشَيْءٍ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَهُوَ فِي حَقِّهِ قَوْلُ المُفتي، وَقَوْلُهُ الأَوَّلُ لا ثِقَةٌ بِبَقَائِهِ عَلَيْهِ؛ لاحْتِمَالِ مُخَالَفَتِهِ لَهُ بِاطلاعِهِ عَلَى مَا يُخَالِفُهُ: مِنْ دَلِيلِ إِنْ كَانَ مُحْتَهِدًا، أَوْ نَصِّ لإِمَامِهِ إِنْ كَانَ مُقَلِّدًا.

⁽۱) في (٣/١٣٤٥، ١٣٥٠).

⁽٢) أي اجتهاده من فكره الأول؛ إذ يحتمل أنَّ من فكره حصل له دليل آخر مخالف للدليل الذي اجتهد به سابقاً.





أَحَدُهَا: وَرَجَّحَهُ ابْنُ الحَاجِبِ: يَجُوزُ؛ لِوُقُوعِهِ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ مُشْتَهِرًا مُتَكَرِّرًا مِنْ غَيْرِ إِنْكَارِ^(٢).

ثَانِيهَا: لاَ يَجُوزُ ؛ لأِنَّ أَقُوالَ المُجْتَهِدِينَ فِي حَقِّ المُقَلِّدِ كَالأَدِلَةِ فِي حَقِّ المُقَلِّدِ كَالأَدِلَةِ فِي حَقِّ المُقَلِّدِ كَالأَدِلَةِ فِي حَقِّ المُقَلِّدِ كَالأَدِلَةِ فِي حَقِّ المُجْتَهِدِ، فَكَمَا يَجِبُ الأَخْذُ بِالرَّاجِحِ مِنْ الأَدِلَّةِ يَجِبُ الأَخْذُ بِالرَّاجِحِ مِنْ الأَدِلَةِ يَجِبُ الأَخْدُ بِالرَّاجِحِ مِنْ الأَدْوَلَ الفَاضِلِ، وَيَعْرِفُهُ العَامِّيُ بِالتَّسَامُعِ وَغَيْرِهِ (٣).

(ثَالِثُهَا: المُخْتَارُ يَجُوزُ لِمُعْتَقِدِهِ فَاضِلِاً) غَيْرَهُ (أَوْ مُسَاوِيًا) لَهُ بِخِلاَفِ مَنْ اعْتَقَدَهُ مَفْضُولاً كَالوَاقِعِ (٤)؛ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ (٥) المَذْكُورَيْنِ

⁽١) في (ط) زيادة: يجوز.

⁽٢) مختصر ابن الحاجب: ٤/ ٢٠٤.

 ⁽٣) أي يمكن أن يُعرف الفاضل من خلال السماع عنه أنَّه أفضل من غيره وكثرة من يستفتيه وإشهاره بذلك.

⁽٤) أي من اعتقد به أنَّه مفضول فحكمه كالمفضول فعلاً وواقعاً.

 ⁽٥) دليل المجوز لتقليد المفضول هو قوله: لوقوعه في زمن الصحابة، ودليل من =

بِهَذَا التَّفْصِيلِ.

(وَمِنْ ثُمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُوَ هَذَا التَّفْصِيلُ المُخْتَارُ، أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ نَقُولُ: (لَمْ يَجِبُ البَحْثُ عَنْ الأَرْجَحِ) مِنْ المُجْتَهِدِينَ؛ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِ، بِخِلاَفِ مَنْ مَنَعَ مُطْلَقًا.

(فَإِنْ اعْتَقَدَ) أَيْ العَامِّيُّ (رُجْحَانَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تَعَيَّنَ) لأَنْ يُقَلِّدَهُ، وَإِنْ كَانَ مَرْجُوحًا فِي الوَاقِع؛ عَمَلاً بِاعْتِقَادِهِ المَبْنِيِّ عَلَيْهِ.

(وَالرَّاجِعُ عِلْمًا فَوْقَ الرَّاجِعِ وَرَعًا فِي الأَصَعِّ)؛ لأِنَّ لِزِيَادَةِ العِلْمِ تَأْثِيرًا فِي الإَجْتِهَادِ، بِخِلاَف زِيَادَةِ الوَرَعِ،

وَقِيلَ^(۱): العَكْسُ^(۲)؛ لأِنَّ لِزِيَادَةِ الوَرَعِ تَأْثِيرًا فِي التَّثَبُّتِ فِي الإِجْتِهَادِ وَغَيْرِهِ، بِخِلاَفِ زِيَادَةِ العِلْمِ.

وَيُحْتَمَلُ التَّسَاوِي؛ لأَنَّ لِكُلِّ مُرَجِّحًا.

وَهَــــذِهِ المَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى وُجُوبِ البَحْثِ عَــنْ الأَرْجَــِ المَبْنِــيِّ عَلَـى الْمَتْنَاعِ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ^(٣).

لا يجوز وهو قوله: لأنَّ أقوال المجتهدين في حق المقلد كالأدلة في حق المجتهد.

⁽١) لم أعثر على القائل.

⁽٢) في (ط): بالعكس.

 ⁽٣) لأنّ من لم يجوز تقليد المفضول فإنّهُ لا يجوز الاكتفاء بالاعتقاد، بل لا بد من البحث عن الفاضل.



(وَيَجُوزُ تَقْلِيدُ المَيـــَّتِ)؛ لِبَقَاءِ قَوْلِهِ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ﴿ الْهُالِهِ الْهُا الْمَدَاهِبُ لاَ تَمُوتُ بِمَوْتِ أَرْبَابِهَا.

(خِلاَفًا لِلإِمَامِ) الرَّازِيّ فِي مَنْعِهِ قَالَ؛ لأَنَّهُ لاَ بَقَاءَ لِقَوْلِ المَيِّتِ، بِدَلِيلِ انْعِقَادِ الإِجْمَاعِ بَعْدَ مَوْتِ المُخَالِفِ(٢).

قَالَ: وَتَصْنِيفُ الكُتُبِ فِي المَذَاهِبِ مَعَ مَوْتِ أَرْبَابِهَا؛ لِإسْتِفَادَة طُرِيقِ الإَجْتِهَادِ مِنْ تَصَرُّفِهِمْ فِي الحَوَادِثِ، وَكَيْفِيَّة بِنَاء بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلِمَعْرِفَةِ الإَجْتِهَادِ مِنْ تَصَرُّفِهِمْ فِي الحَوَادِثِ، وَكَيْفِيَّة بِنَاء بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلِمَعْرِفَةِ اللهُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ المُحْتَلَفِ فِيهِ (٣).

⁽١) الترضية ساقطة من: (ط).

⁽Y) المحصول: ٢/ ٢٢٥.

 ⁽٣) جواب سؤال هو: إذا كان لا يقلد الميت فلماذا دونت كتبهم، أليس للعمل بما
 كتبوه فيها من اجتهادهم؟

فأجاب: أنَّ الكتب للإفادة من إسلوبهم في الاجتهاد وطرقه، وكيف قاسوا البعض على البعض، وكيف تصرفوا في الحوادث؛ لأجل أن يسلك من بعدهم من المجتهدين أسلوبهم.

(وَالإِكْتِفَاءُ بِظَاهِرِ العَدَالَةِ).

وَقِيلَ (١): لا بُدَّ مِنْ البَحْثِ عَنْهَا.

(وَ) الإِكْتِفَاءِ (بِخَبَرِ الوَاحِدِ) عَنْ عِلْمِهِ، وَعَدَالَتِهِ ؛ بِنَاءً عَلَى البَحْثِ عَنْهُمَا.

وَقِيلَ (٢): لاَ بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ.

(وَلِلْعَامِّيِّ سُوَالُهُ) أَيْ العَالِمِ (عَنْ مَأْخَذِهِ) فِيمَا أَفْتَاهُ بِهِ (اسْتِرْشَادًا) أَيْ طَلَبًا لإِرْشَادِ نَفْسِهِ: بِأَنْ تُذْعِنَ لِلْقَبُولِ بِبِيَانِ المَأْخَذِ، لاَ تَعَنَّتًا.

(ثُمَّ عَلَيْهِ) أَيْ العَالِمِ (بَيَانُهُ) أَيْ المَأْخَذِ لِسَائِلِهِ المَذْكُورِ؛ تَحْصِيلاً لِإِرْشَادِهِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ خَفِيًّا) عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ يَقْصُرُ فَهْمُهُ عَنْهُ فَلاَ يُبَيّئُهُ لَهُ؛ صَوْناً لِنَفْسِهِ عَنْ التَّعَبِ فِيمَا لاَ يُفِيدُ، وَيَعْتَذِرُ لَهُ بِخَفَاءِ المُدْرَكِ عَلَيْهِ.

⁽١) هو ما رجحه السبكي. المصدر السابق.

⁽٢) هو أحد احتمالين للغزالي. المصدر السابق.

مَسْأَلَةٌ [القَادِرُ على التَّرجيح يُفتي بمذهب اعتقده]

(يَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى التَّفْرِيعِ وَالتَّرْجِيحِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا) أَيْ وَالحَالُ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِفِ بِصِفَاتِ المُجْتَهِدِ (الإِفْتَاءُ (الإِفْتَاءُ فَا مُ بَعَنَهِ مُجْتَهِدٍ اطَّلَعَ عَلَى مَأْخَذِهِ وَاعْتَقَدَهُ) وَهَذَا _ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الآمِدِيُ (الإِفْتَاءُ المَذْهَبِ المَادْهَبِ الإَنْطِبَاقِ مَأْخَذِهِ وَاعْتَقَدَهُ وَهَذَا _ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الآمِدِيُ (الإِفْتَاءُ بِمَذْهَبِ إِمَامِهِ مُطْلَقًا وَلَوُقُوعِ ذَلِكَ تَعْرِيفِهِ السَّابِقِ (اللهِ فَتَاءُ بِمَذْهَبِ إِمَامِهِ مُطْلَقًا وَلُوقُوعِ ذَلِكَ تَعْرِيفِهِ السَّابِقِ (اللهَ عَنْدِهِ وَقَدْ أُنْكِرَ عَلَيْهِ . فِي الأَعْصَارِ مُتَكَرِّرًا شَائِعًا مِنْ (اللهُ عَيْرِ إِنْكَارٍ ، بِخِلاَفِ غَيْرِهِ فَقَدْ أُنْكِرَ عَلَيْهِ .

وَقِيلَ^(٥): لاَ يَجُوزُ لَهُ؛ لاِنْتِفَاءِ وَصْفِ الاِجْتِهَادِ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يَجُو<mark>زُ</mark> الإِفْتَاءُ لِلْمُجْتَهِدِ، وَلاَ نُسَلِّمُ وُقُوعَهُ مِنْ غَيْرِهِ فِي الأَعْصَارِ المُتَقَدِّمَةِ.

(وَثَالِثُهَا) يَجُوزُ لَهُ (عِنْدَ عَدَمِ المُجْتَهِدِ)؛ لِلْحَاجَةِ إلَيْهِ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا وُجدَ المُجْتَهدُ.

⁽١) فاعل للفعل وهو قوله يجوز.

⁽٢) الإحكام: ٤/ ٢١٠.

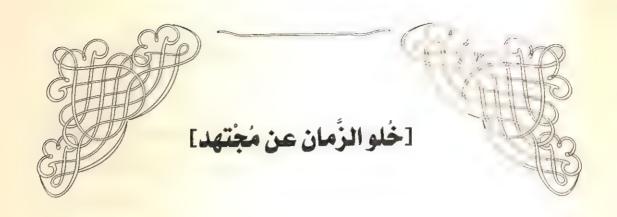
 ⁽٣) في (١٣٢٢/٣) حيث قال (هو المتمكن من تخريج الوجوه على نصوص إمامه).

⁽٤) من ساقطة في: (ط).

 ⁽٥) هو قول جمهور الحنابلة وجماعة من المعتزلة منهم أبو الحسن البصري. الكوكب
 المنير: ٤/ ٥٥٧، وفواتح الرحموت: ٢/ ٦٥١.

(وَرَابِعُهَا) يَجُوزُ لِلْمُقَلِّدِ الإِفْتَاءُ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا) عَلَى التَّفْرِيعِ وَالتَّرْجِيحِ (الْأَنَّهُ نَاقِلٌ) لِمَا يُفْتِي بِهِ عَنْ إِمَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِنَقْلِهِ عَنْهُ، وَالتَّرْجِيحِ (الْأَنَّهُ نَاقِلٌ) لِمَا يُفْتِي بِهِ عَنْ إِمَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِنَقْلِهِ عَنْهُ، وَالتَّرْجِيحِ (الْأَنَّةُ نَاقِلٌ) لِمَا يُفْتِي بِهِ عَنْ إِمَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِنَقْلِهِ عَنْهُ، وَهَذَا الوَاقِعُ فِي الأَعْصَارِ المُتَأْخِرَةِ (١٠).

⁽۱) فإنَّهم ينقلون للمستفتي من أقوال إمامه ولو لم يقل هذا قول الشافعي مثلاً وهو ما جرى عليه العلماء في العصور المتأخرة.



(وَيَجُوزُ خُلُوُّ الزَّمَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ) أَيْ أَنْ^(١) لاَ يَبْقَى فِيهِ مُجْتَهِدٌ. (خِلاَفًا لِلْحَنَابِلَةِ) فِي مَنْعِهِمْ الخُلُوَّ عَنْهُ (مُطْلَقًا.

وَلاِبْنِ دَقِيقِ العِيدِ) فِي مَنْعِهِ الخُلُوَّ عَنْهُ (مَا لَـمْ يَسَدَاعَ الزَّمَانُ بِتَزَلْزُلِ القَوَاعِدِ) فَإِنْ تَدَاعَى: بِأَنْ أَتَتْ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ الكُبْرَى كَطُلُوعِ الشَّـمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ جَازَ الخُلُوُّ عَنْهُ.

(وَالمُخْتَارُ) بَعْدَ جَوَازِهِ أَنَّهُ (لَمْ يَثْبُتُ وُقُوعُهُ).

وَقِيلَ (٢): يَقَعُ.

دَلِيلُ عَدَمِ الوُقُوعِ^(٣): حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ بِطُرُقِ: ﴿ لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهُ (^{٤)} أَيْ السَّاعَةُ، كَمَا صُـرِّحَ بِهَـا فِي بَعْضِ الطَّرُقِ، قَالَ البُخَارِيُّ: وَهُمْ أَهْلُ العِلْمِ، أَيْ لاِبْتِدَاءِ الحَدِيثِ فِي

⁽١) لفظ (أن) ساقط من: (ط).

 ⁽۲) هو ما رجحه السبكي وقد استدل عليه الحنابلة. تشنيف المسامع: ٢/ ٢٢٨.

⁽٣) أي دليل عدم وقوع خلو الزَّمان من مجتهد.

⁽٤) تقدم تخریجه في (١/ ٦٩/).

بَعْضِ الطُّرُقِ بِقَوْلِهِ: "مَنْ يُرِدْ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ "(١).

وَيَدُلُّ لِلْوُقُوعِ (٢): حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ أَيْضًا: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ الْغِلْمَ الْغِلْمَ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْتِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُوَسَاءَ جُهَّالاً فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا *(٣) هَذَا لَفْظُ البُخَارِيِّ.

وَفِي مُسْلِمٍ حَدِيثُ: ﴿إِنَّ بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ أَيَّامًا يُرْفَعُ فِيهَا العِلْمُ وَيُتْرَكُ فِيهَا الجِلْمُ وَيُتْرَكُ فِيهَا الجَهْلُ (٤) وَنَحْوُهُ حَدِيثُ البُخَارِيِّ: ﴿إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ وَيَثْبُتَ الجَهْلُ (٥) وَالمُرَادُ بِرَفْعِ العِلْمِ قَبْضُ أَهْلِهِ .

وَلِمُعَارَضَةِ هَذِهِ الأَحَادِيثِ لِلأَوَّلِ قَالَ المُصَنَفُ: لَمْ يَثْبُتْ وُقُوعُهُ، دُونَ لاَ يَقَعُ (٦).

وَيُمْكِنُ رَدُّ الأَوَّلِ^(٧) إلَيْهَا: بِأَنْ يُرَادَ بِالسَّاعَةِ مَا قَرُبَ مِنْهَا.

⁽١) تقدم تخريجه في (١/ ٦٩).

⁽٢) أي وقوع خلو الزَّمان من مجتهد.

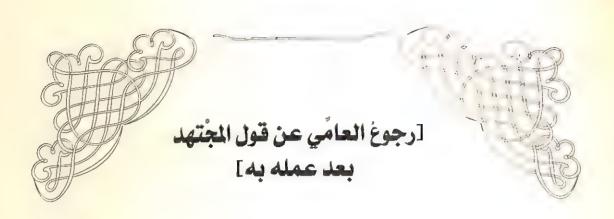
 ⁽٣) البخاري في العلم، باب كيف يقبض العلم: (٩٨)، ومسلم في العلم، باب رفع
 العلم: (٦٧٣٧).

⁽٤) مسلم في العلم، باب رفع العلم: (٢٧٢٩).

⁽٥) البخاري في العلم، باب رفع العلم وظهور الجهل: (٨٠٨)، ومسلم في العلم، باب رفع العلم وقبضه: (٦٧٢٦).

⁽٦) أي لم يجزم بعدم الثبوت بقول لا يقع، بل قال لـم يثبـت وقوعـه، والمـراد مـن قوله (وقوعه) أي وقوع خلو العصر من مجتهد.

⁽٧) وهو قوله: حتى يأتي أمر الله _ أي الساعة، وهنا قال: بين يدي الساعة _ أي قبلها. =



(وَإِذَا عَمِلَ العَامِّيُّ بِقَوْلِ مُجْتَهِدٍ) فِي حَادِثَةٍ (فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْهُ) إِلَى غَيْرِهِ فِي مِثْلِهَا ؛ لأَنَّهُ قَدْ التَزَمَ ذَلِكَ القَوْلَ بِالعَمَلِ بِهِ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِهِ.

(وَقِيلَ^(۱): يَلْزَمُهُ العَمَلُ) بِهِ (بِمُجَرَّدِ الإِفْتَاءِ) فَلَيْسَ لَهُ الرُّ<mark>جُوعُ إِلَى</mark> غَيْرِهِ فِيهِ.

(وَقِيلَ^(۲)) يَلْزَمُهُ العَمَلُ بِهِ (بِالشُّرُوعِ فِي العَمَلِ) بِهِ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَـمْ يَشْرَعْ.

(وَقِيلَ^(٣)) يَلْزَمُهُ العَمَلُ بِهِ (إِنْ التَزَمَهُ) بِخِلاَفِ مَا إِذَا لَمْ يَلْتَزِمْهُ. (وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ) يَلْزَمُهُ العَمَلُ بِهِ (إِنْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ صِحَّتُهُ) وَإِلاَّ

فيقول: يؤول الأول بقرب أمر الله؛ ليوافق قوله بين يدي الساعة.

⁽١) هو احتمال لابن السمعاني. تشنيف المسامع: ٢/ ٢٢٨.

⁽٢) لم أعثر على قائله.

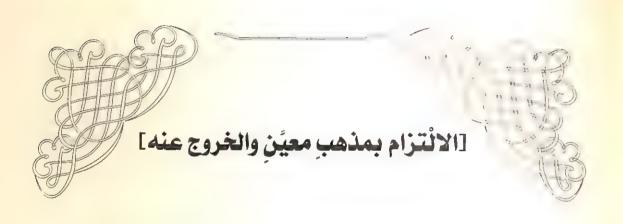
⁽٣) قال به الحنابلة. الكوكب المنير: ٤/ ٥٧٩.

(وَقَالَ ابْنُ الصَّلاَحِ(١) يَلْزَمُهُ العَمَلُ بِهِ (إِنْ لَمْ يُوجَدْ مُفْتٍ آخَرُ، فَإِنْ وُجِدَ تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا.

وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ أَيْ جَوَازُ الرُّجُوعِ إِلَى غَيْرِهِ (فِي حُكْمٍ آخَرَ). وَقِيلَ (نَا عَمَلِ بِقَوْلِهِ التَزَمَ وَقِيلَ (): لاَ يَجُوزُ ؛ لأِنَّهُ بِسُوَّالِ المُجْتَهِدِ، وَالْعَمَلِ بِقَوْلِهِ التَزَمَ مَذْهَنَهُ.

⁽۱) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى تقي الدين أبو عمر والمعروف بابن الصلاح كردي الأصل من أهل شهرزور كورة واسعة في الجبال بين أربيل وهمدان، أهلها كلهم أكراد من علماء الشافعية، إمام عصره في الفقه والحديث وعلومه. طبقات الشافعية: ص ٨٤.

⁽٢) لم أعثر على قائله.



(وَ) الأَصَحُ (١) (أَنَّهُ يَجِبُ) عَلَى العَامِّيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يَبْلُغْ رُتْبَةً الإِجْتِهَادِ (التِزَامُ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ) مِنْ مَذَاهِبِ المُجْتَهِدِينَ (يَعْتَقِدُهُ أَرْجَحَ) مِنْ غَيْرِهِ (أَوْ مُسَاوِيًا) لَهُ وَإِنْ كَانَ في نَفْسُ الأَمْرِ مَرْجُوحًا عَلَى المُخْتَادِ المُتَقَدِّم (٢).

(ثُمَّ) فِي المُسَاوِي (يَنْبَغِي السَّعْيُ فِي اعْتِقَادِهِ أَرْجَحَ)؛ لِيَتَّجِهَ اخْتِيَـارُهُ عَلَى غَيْرِهِ.

(ثُمَّ فِي خُرُوجِهِ عَنْهُ) أَقُوالٌ:

أَحَدُهَا: لاَ يَجُوزُ؛ لإَنَّهُ التَزَمَهُ، [وَإِنْ لَمْ يَجِبْ التِزَامُهُ]^(٣).

ثَانِيهَا: يَجُوزُ، [وَالتِزَامُ مَا لاَ يَلْزَمُ غَيْرُ مُلْزِم](٤).

(ثَالِثُهَا: لاَ يَجُوزُ فِي بَعْضِ المَسَائِلِ) وَيَجُوزُ فِي بَعْضِ [تَوَسُّطًا بَيْنَ

⁽١) لفظ الأصح ساقط من: (ب).

⁽٢) في (١٣٤٣/٣) في قوله تقليد المفضول.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٤) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

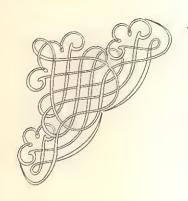
القَوْلَيْنِ، وَالجَوَازُ فِي غَيْرِ مَا عَمِلَ بِهِ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي عَمَلِ غَيْرِ المُلْتَزِمِ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجُزْ لَهُ الرُّجُوعُ _ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ كَالآمِدِيِّ اتَّفَاقًا _ فَالمُلْتَزِمُ وَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجُزْ لَهُ الرُّجُوعُ _ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ كَالآمِدِيِّ اتَّفَاقًا _ فَالمُلْتَزِمُ وَلَا لَهُ إِذَا لَمْ يَجُزْ لَهُ الرُّجُوعُ لَا فِيهِ الجَوَازَ، فَيُقَيَّدُ بِمَا قُلْنَاهُ (١)](٢).

وَقِيلَ^(٣): لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ التِزَامُ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِيمَا يَقَعُ لَهُ بِهَذَا المَذْهَبِ تَارَةً وَبِغَيْرِهِ أُخْرَى وَهَكَذَا.

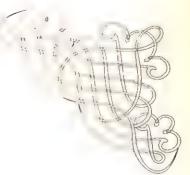
⁽١) أي تُقَيَّدُ بما تقدم _وهـو فيما إذا لـم يعمل بـه وهـو المفهـوم مـن قولـه فـي (١٣٥٣/٣): وإذا عمل العامي. . . الخ.

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٣) وبه قال النووي. الغيث الهامع: ص ٧٢٢.







(وَ) الأَصَحُّ (أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَتَبُّعُ الرُّخَصِ) فِي المَذَاهِبِ: بِأَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ مِنْهَا مَا هُوَ الأَهْوَنُ فِيمَا يَقَعُ مِنْ المَسَائِلِ.

(وَخَالَفَ أَبُو إِسْحَاقَ المَرْوَزِيُّ) فَجَوَّزَ ذَلِكَ.

[أ/١٣٨] [وَالظَّاهِـرُ أَنَّ هَذَا النَّقْلَ عَنْهُ سَهْوٌ؛ لِمَا فِي الرَّوْضَـةِ وَأَصْلِهَا عَنْ حِكَايَةِ الحَنَّاطِيِّ (١) وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: أَنَّهُ يَفْسُقُ بِذَلِكَ.

وَعَنْ ابنِ (٢) أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ لاَ يُفَسَّقُ بِهِ.

وَالثَّانِي^(٣) _ وَقَدْ تَفَقَّهَ عَلَى الأَوَّلِ^(٤) _ إِنْ أَرَادَ بِعَدَمِ الْفِسْقِ الْجَوَازَ فَهُوَ مَبْنِيٍّ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجِبُ التِزَامُ مَذْهَبٍ مُعَيَّنِ^(٥).

⁽۱) هو الحسين بن محمد بن الحسن الطبري الشافعي المعروف بالحناطي نسبه إلى بيع الحنطة، فقيه حدث ببغداد، توفي بعد الأربعمائة بقليل. تهذيب الأسماء واللغات: ٢/٤٥٢.

⁽٢) لفظ (ابن) ساقط من: (ط).

⁽٣) المراد به أبو إسحاق المروزي.

⁽٤) أي ابن أبي هريرة قد تفقه على أبي إسحاق.

 ⁽٥) أي قال بالجواز ؛ لأنَّهُ لا يرى التزام مذهب معين فيحق له تتبع الرخص.

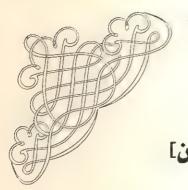
وَامْتِنَاعُ التَّتَبُّعِ شَامِلٌ لِلْمُلْتَزِمِ وَغَيْرِهِ ('). وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَقْيِيدُ الجَوَازِ السَّابِيقِ فِيهِمَا (') بِمَا لَمْ يُؤَدِّ إلَى تَتَبُّعِ الرُّخَصِ] ('').

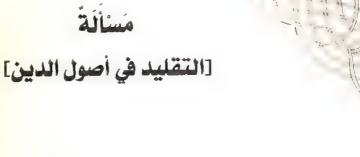
⁽١) أي يمنع تتبع الرخص الملتزم بمذهب وغير الملتزم.

⁽٢) أي في الملتزم وغير الملتزم ـ أي يقيد الالتزام بمذهب وعدم الالتزام بقيد هـ و (ما لم يؤد إلى تتبع الرخص) وعند ذلك يقال بجواز عدم الالتزام.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب من قوله: والظاهر إلى قوله الرخص والموجود مكانه هو: ما يأتي.







(أُخْتُلِفَ فِي التَّقْلِيدِ فِي أُصُولِ الدِّينِ) أَيْ مَسَائِلِ الإِعْتِقَادِ، كَحُدُوثِ العَالَمِ، وَوُجُودِ البَارِي، وَمَا يَجِبُ لَهُ وَما(١) يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مِنْ الصَّفَاتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَيَأْتِي (٢).

وَقَالَ العَنْبَرِيُّ وَغَيْرُهُ: يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِيهِ، وَلاَ يَجِبُ النَّظَرُ؛ اكْتِفَاءً

⁽١) لفظ ما ساقط من: (أ) و(ب) و(ط).

 ⁽٢) مثل الجائز في حقه تعالى وما هو واجب أو ممتنع أو جائز في حقّ الانبياء، وبيان
 المبدأ والمعاد والحشر والجنة والنار، ونحو ذلك.

⁽٣) في (ط): كثير منهم.

⁽³⁾ المحصول: ٢/ ٥٠٠؛ والإحكام: 3/ ٢٩٨.

⁽٥) لفظ الجلالة ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

بِالعَقْدِ الجَازِمِ؛ لأَنَّهُ ﷺ [...](١) كَانَ يَكْتَفِي فِي الإِيمَانِ مِنْ الأَعْرَابِ _ وَلَيْسُوا أَهْلاً لِلنَّظَرِ _ بِالتَّلَقُظِ (٢) بِكَلِمَتَى الشَّهَادَةِ المُنْسِئَ عَنْ العَقْدِ الجَازِم، وَيُقَاسُ غَيْرُ الإِيمَانِ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ^(٣): النَّظَرُ فِيهِ حَرَامٌ؛ لأَنَّهُ مَظِنَّةُ الوُقُوعِ فِي الشَّبَهِ وَالضَّلاَلِ؛ لإِخْتِلاَفِ التَّقْلِيدِ، فَيَجِبُ: بِأَنْ يَجْرِمَ المُكَلَّفُ عَقْدَهُ بِمَا يَأْتِي بِهِ الشَّرْعُ مِنْ العَقَائِدِ.

وَدَفَعَ الْأَوَّلُونَ دَلِيلَ النَّانِي (٤): بِأَنَّا لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ الأَعْرَابَ لَيْسُوا أَهْ لاَ لِلنَّظَرِ ؛ فَإِنَّ المُعْتَبَرَ النَّظَرُ عَلَى طَرِيقِ العَامَّةِ (٥)، كَمَا أَجَابَ الأَعْرَابِيُّ لِلنَّظَرِ ؛ فَإِنَّ المُعْتَبَرَ النَّظَرُ عَلَى طَرِيقِ العَامَّةِ (١) كَمَا أَجَابَ الأَعْرَابِيُّ الأَصْمَعِيَّ (١) عَنْ سُؤَالِهِ: بِمَ عَرَفْت رَبَّك ؟ فَقَالَ: «البَعْرَةُ تَدُلُّ عَلَى البَعِيرِ الأَصْمَعِيَّ (١) عَنْ سُؤَالِهِ: بِمَ عَرَفْت رَبَّك ؟ فَقَالَ: «البَعْرَةُ تَدُلُّ عَلَى البَعِيرِ وَأَثَرُ الأَقْدَامِ يَدُلُّ (٧) عَلَى المَسِيرِ ، فَسَمَاءٌ ذَاتُ أَبْرَاجٍ ، وَأَرْضٌ ذَاتُ فِجَاجٍ أَلاَ تَدُلُّ عَلَى اللَّطِيفِ الخَبِيرِ (٨).

⁽١) في (أ): زيادة الواو.

⁽٢) لفظ (بالتلفظ) ساقط من: (ج).

 ⁽٣) هو قول للشافعي قاله بالنسبة لمن يوقعه النظر في شبهة تؤدي إلى الضلالة.
 الغيث الهامع: ص ٧٢٤.

⁽٤) أي دليل القول الثاني، وهو قول للعنبري وغيره.

 ⁽٥) أي عامة الناس وليس نظر أهل التخصص كالمتكلمين.

⁽٦) تقدمت ترجمته في: (١/٥٧١).

⁽٧) لفظ (يدل) ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٨) تهذيب الأسماء: (٥٤٩).

وَمَا يُذْعِنُ أَحَدٌ مِنْ الأَعْرَابِ أَوْ غَيْرِهِمْ لِلإِيمَانِ فَيَأْتِي بِكَلِمَتَيهِ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يَنْظُرَ فَيَهْتَدِيَ لذَلكَ.

أُمَّا النَّظُرُ عَلَى طَرِيقِ المُتَكَلِّمِينَ - مِنْ تَحْرِيسِ الأَدِلَّةِ وَتَدْقِيقِهَا وَدَفْعِ الشُّكُوكِ وَالشُّبَةِ عَنْها - فَفَرْضُ كِفَايَةٍ فِي حَقِّ المُتَأَهِّلِينَ لَهُ، وَ(١) يَكْفِي قِيَامُ الشُّكُوكِ وَالشُّبَةِ مِنْ الخَوْضِ فِيهِ الوُقُوعُ فِي الشُّبَةِ بَعْضِهِمْ بِهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ مِمَّنْ يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْ الخَوْضِ فِيهِ الوُقُوعُ فِي الشُّبَةِ وَالضَّلاَلِ فَلَيْسَ (٢) لَهُ الخَوْضُ فِيهِ.

وَهَذَا مَحْمَلُ نَهْيِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ السَّلَفِ ﴿ عَنْ الإِشْتِغَالِ بِعِلْمِ الكَارَمِ")، وَهُوَ العِلْمُ بِالعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ عَنْ الأَدِلَّةِ اليَقِينِيَّةِ .

وَعَلَى كُلِّ مِنْ الأَقْوَالِ الثَّلاَثَةِ تَصِحُّ عَقَائِدُ المُقَلِّدِ، وَإِنْ كَانَ آثِمًا بِتَرْكِ النَّظَرِ عَلَى الأَوَّلِ⁽¹⁾.

(وَعَنْ الأَشْعَرِيِّ) أَنَّهُ (لاَ يَصِحُّ إيمَانُ المُقَلِّدِ).

وَشَنَّعَ أَقْوَامٌ عَلَيْهِ: بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَكُفِيرُ العَوَامّ، وَهُمْ غَالِبُ المُؤْمِنِينَ.

(وَقَالَ) الأُسْتَاذُ أَبُو القَاسِمِ (القُشَيْرِيُّ^(٥)) فِي دَفْعِ التَّشْنِيعِ: هَـذَا (مَكْذُوتُ عَلَيْهِ).

قَالَ المُصَنِّفُ (وَالتَّحْقِيقُ) فِي المَسْأَلَةِ الـدَّافِعُ لِلتَّشْنِيعِ أَنَّهُ (إِنْ كَانَ)

⁽١) الواو ساقطة من: (ب) و(ج) و(ط).

⁽٢) في (أ): ليس.

 ⁽٣) هو نهي غير المؤهلين ممن يخشى إن خاض في الأدلة يقع في الضلالة .

⁽٤) لأنَّ الأول أوجب النظر.

⁽٥) تقدمت ترجمته في (٤١٥/١).

التَّقْلِيدُ (أَخْذاً لقَوْلِ الغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ مَعَ احْتِمَالِ شَكَّ أَوْ وَهُمٍ) بِأَنْ لاَ يَجْزِمَ التَّقْلِيدُ (أَخْذاً لقَوْلِ الغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ مَعَ احْتِمَالِ شَكَّ أَدْنَى تَرَدُّدِ فِيهِ (وَإِنْ كِاللَّهُ لاَ إِيمَانَ مَعَ أَدْنَى تَرَدُّدِ فِيهِ (وَإِنْ كَانَ) التَّقْلِيدُ أَخْذَ قَوْلِ الغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لَكِنْ (جَزْمًا) _ وَهَذَا هُوَ المُعْتَمَدُ _ كَانَ) التَّقْلِيدُ أَخْذَ قَوْلِ الغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لَكِنْ (جَزْمًا) _ وَهَذَا هُو المُعْتَمَدُ _ (فَيَكُفِي) إِيمَانُ المُقَلِّدِ عِنْدَ الأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ.

(خِلاَفًا لأَبِي هَاشِمٍ) فِي قَوْلِهِ: لاَ^(۱) يَكُفِي، بَلْ لاَ بُدَّ لِصِحَّةِ الإِيمَانِ مِنْ النَّظَرِ.

⁽١) في (أ): ولا.

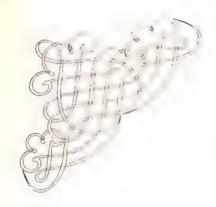


وَعَلَى الإِكْتِفَاءِ بِالتَّقْلِيدِ (۱) الجَازِمِ فِي الإِيمَانِ وَغَيْرِهِ قَالَ المُصَنَفُ: (فَلْيَجْزِمْ) أَيْ المُكَلَّفُ (عَقْدَهُ بِأَنَّ العَالَمَ) وَهُو مَا سِوَى الله تَعَالَى (۱)، وَلاَ حَاجَةَ لِقَوْلِ بَعْضِهِمْ - وَصِفَاتِهِ - فَإِنَّهَا لَيْسَتْ غَيْرَهُ، كَمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ عَيْنَهُ (مُحْدَثٌ) أَيْ مُوجَدٌ عَنْ العَدَمِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَغَيِّرٌ، أَيْ يَعْرِضُ لَهُ التَّغَيُّرُ كَمَا مُشَاهَدُ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ مُحْدَثٌ ؛ لِأَنَّهُ وُجِدَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.

* * *

(١) في (أ): لتقليد.

⁽٢) لفظ (تعالى) ساقط من: (ب).





[صَفاتُ الله تعالى]

١. (وَلَهُ صَانِعٌ) ضَرُورَةَ أَنَّ المُحْدَثَ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثِ (وَهُو اللهُ الوَاحِدُ)؛ إذْ لَوْ جَازَ كَوْنُهُ اثْنَيْنِ لَجَازَ أَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا شَيْنًا وَالآخَرُ ضِدَّهُ الْاَذِي لاَ ضِدَّ لَهُ غَيْرُهُ، كَحَرَكَةِ زَيْدٍ وَسُكُونِهِ، فَيَمْتَنِعُ وُقُوعُ المُرَادَيْنِ وَعَدَمُ الَّذِي لاَ ضِدَّ لَهُ غَيْرُهُ، كَحَرَكَةِ زَيْدٍ وَسُكُونِهِ، فَيَمْتَنِعُ وُقُوعُ المُرادَيْنِ وَعَدَمُ وَقُوعِهِمَا؛ لاِمْتِنَاعِ ارْتِفَاعِ (١) الضِّدَيْنِ المَذْكُورَيْنِ وَاجْتِمَاعِهِمَا (٢)، فَيتَعَيَّنُ وُقُوعُ أَحَدِهِمَا، فَيَكُونُ مُرِيدُهُ (١) هُو الإلَهُ دُونَ الآخَرِ؛ لِعَجْزِهِ، فَلاَ يَكُونُ الإِلَهُ دُونَ الآخِرِ؛ لِعَجْزِهِ، فَلاَ يَكُونُ الإِلَهُ إِلاَ وَاحِداً.

وإطْلاَقُ المُتَكَلِّمِينَ اسْمَ الصَّانِعِ عَلَيْهِ تَعَالَى مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَالَالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّا اللَّالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ا

⁽١) فيقالُ: لا متحرِّك ولا ساكن.

⁽٢) فيقال: ساكنٌ ومتحرك في آن واحد.

ملاحظة: من أراد التوسع في علم أصول الدين بآراء العلماء وأدلَّتهم ومناقشتها بشكل مبسط وموسَّع وسهل فعليه بقراءة كتابي (شرح النسفية في العقيدة الإسلامية) فإنَّ ما فيه أوسع مما ذكره السُّبكي والمحلي في هذا الموضوع.

 ⁽٣) أي مريد أحدهما، وهذا ما سمي دليل التمانع. انظر شرح النسفية للتفتازاني:
 ص ٢٩.

٢. (وَالوَاحِدُ الشَّيْءُ الَّذِي لاَ يَنْقَسِمُ) بِوَجْهِ (وَلاَ يُشَبَّهُ) بِفَتْحِ البَاءِ المُشَدَّدة ، أَيْ به ، وَلاَ بغَيْره ، أَيْ لاَ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْره شَبهُ (بِوَجْهِ.

٣. وَاللهُ تَعَالَى قَدِيمٌ أَيْ (لا البَيْدَاءَ لِوُجُودِهِ) وَلا النَّتِهَاءَ ؛ إذْ لَوْ كَانَ حَادِثًا لاَحْتَاجَ إِلَى مُحْدِثِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ .

إحقيقتُهُ (١) تَعَالَى (مُخَالِفَةٌ لِسَائِرِ الحَقَائِقِ، قَالَ [...] (١) المُحَقَّقُونَ: لَيْسَتْ مَعْلُومَةُ الآنَ) أَيْ فِي الدُّنْيَا لِلنَّاسِ.

وَقَالَ كَثِيرٌ: إِنَّهَا مَعْلُومَةٌ لَهُمْ الآنَ؛ لأِنَّهُمْ مُكَلِّفُونَ بِالعِلْمِ بِوَحْدَانِيتِهِ، وَهُوَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى العِلْم بحَقِيقَتِهِ.

وَأُجِيبَ: بِمَنْعِ التَّوَقُّفِ عَلَى العِلْمِ بِهِ بِالحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى العِلْمِ بِهِ بِالحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى العِلْمِ بِهِ بِالحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى العِلْمِ بِهِ بِوَجْهِ _ وَهُو تَعَالَى يُعْلَمُ بِصِفَاتِهِ _ كَمَا أَجَابَ بِهَا (٣) مُوسَى [١٣٩/] _ عَلَيْهِ الطَّلاَةُ (٤) وَالسَّلاَمُ _ فِرْعَوْنَ السَّائِلَ عَنْهُ تَعَالَى كَمَا قُصَّ عَلَيْنَا ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ٤ ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَارَبُ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٣٣] إلَخْ .

(وَاخْتَلَفُوا) أَيْ المُحَقِّقُونَ (هَلْ يُمْكِنُ عِلْمُهَا فِي الآخِرَةِ؟):

فَقَالَ بَعْضُهُمْ (٥): نَعَمْ؛ لِحُصُولِ الرُّؤْيَةِ (١) فِيهَا، كَمَا سَيَأْتِي (٧<mark>).</mark>

⁽١) الحقيقة: هي ما به الشيء، أي المكون منها ذلك الشيء،

⁽٢) في (أ): زيادة الواو.

⁽٣) في (أ): به.

⁽٤) لفظ الصلاة ساقط من: (أ).

 ⁽٥) هم من جوز علمها في الدنيا وهم الكثير من المتكلمين. الغيث الهامع: ص٧٣١٠.

 ⁽٦) أي لا يتم رؤيته تعالى من قبل المؤمنين إلا بعد معرفة حقيقته.

⁽۷) في (۱۳۷۹/۳).

وَبَعْضُهُمْ (١): لا . . . ، وَالرُّؤْيَةُ لاَ تُفِيدُ الحَقِيقَة .

٥. (لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلا جَوْهَرٍ، وَلا عَرَضٍ)؛ لأِنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ الحُدُوثِ، وَهَذِهِ حَادِثَةٌ؛ لأَنَّهَا أَقْسَامُ العَالَمِ؛ إذْ هُو إمَّا قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِغَيْرِهِ، وَالثَّانِي العَرَضُ، وَالأَوَّلُ وَيُسَمَّى بِالعَيْنِ، وَهُو مَحَلُّ التَّانِي المُقَوِّمُ لَهُ لِ إِمَّا مُرَكِّبٍ وَهُو الجَوْهَرُ، وَقَدْ يُقَيِّدُ لَهُ لِللهَ إِللهَ وَهُ وَ الجَوْهَرُ، وَقَدْ يُقَيِّدُ بِالفَرْدِ (٢).
 بالفَرْدِ (٢).

7. (وَلَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ وَلاَ مَكَانَ، وَلاَ زَمَانَ، وَلاَ قُطْرَ، وَلاَ أُوَانَ) هَذَا مِنْ عَطْفِ الخَاصِّ عَلَى العَامِّ (٣)؛ إذْ القُطْرُ مَكَانٌ مَخْصُوصٌ كَالبَلَدِ، وَالأَوَانُ زَمَانٌ مَخْصُوصٌ كَزَمَانِ الزَّرْعِ، وَالدَّاعِي إلَى العَطْفِ الخَطَابَةُ (٤) فِي التَّنْزِيهِ، أَيْ هُوَ مَوْجُودٌ وَحْدَهُ قَبْلَ المَكَانِ وَالزَّمَانِ، فَهُوَ مُنزَّةٌ عَنْهُمَا.

٧. (ثُمَّ أَحْدَثَ هَذَا العَالَمَ) المُشَاهَدَ مِنْ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بِمَا فِيهِمَا (مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ) إلَيْهِ (وَلَوْ شَاءَ مَا اخْتَرَعَهُ) فَهُو فَاعِلٌ بِالإِخْتِيَارِ لاَ بِالذَّاتِ.
 لا بالذَّاتِ.

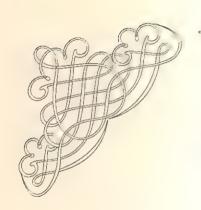
٨. (لَـمْ يَحْدُثْ بِابْتِدَاعِهِ فِي ذَاتِهِ حَادِثٌ) فَلَيْسَ كَغَيْسِهِ مَحَـلاً لِلْحَوَادِثِ، فَهُو كَمَا قَـالَ فِي كِتَابِهِ العَزِينِ: (﴿ فَعَالُ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦]
 ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَحَى مُ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

⁽١) هو قول الفلاسفة وإمام الحرمين والغزالي. الغيث الهامع: ص٧٣١.

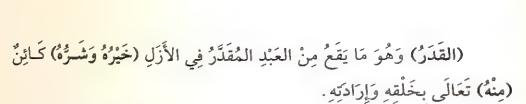
⁽٢) أي يقال: الجوهر الفرد.

⁽٣) أي عطف القطر والأوان على المكان والزمان، فإنَّ المعطوف عليهما أعم من المعطوفين.

⁽٤) أي الإطناب والمبالغة.







٩. (عِلْمُهُ شَامِلٌ لِكُلِّ مَعْلُومٍ) أَيْ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْلَمَ، مُمْكِنًا كَانَ أَوْ مُمْنَعًا (جُزْئِيَّاتٍ وَكُلِّيَّاتٍ).

١٠ (وَقُدْرَتُهُ) شَامِلَةٌ (لِكُلِّ مَقْدُورٍ) أَيْ مَا مِنْ شَـأْنِهِ أَنْ يُقْدِرَ عَلَيْهِ،
 وَهُوَ المُمْكِنُ، بِخِلاَفِ المُمْتَنِع.

١١. (مَا عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ) أَيْ يُوجَدُ (أَرَادَهُ) أَيْ أَرَادَ وُجُودَهُ (وَمَا لاً)
 أَيْ وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لاَ يُوجَدُ (فَلاَ) يُرِيدُ وُجُودَهُ، فَالإِرَادَةُ تَابِعَةٌ لِلْعِلْمِ.

١٢ . (بَقَاؤُهُ) تَعَالَى (خَيْرُ مُسْتَفْتَح، وَلاَ مُتَنَاهٍ) أَيْ لاَ أَوَّلَ لَهُ، وَلاَ آخِرَ
 (لَمْ يَزَلْ) سُبْحَانَةُ مَوْجُودًا (بِأَسْمَائِهِ) أَيْ بِمَعَانِيهَا، وَهِيَ مَا ذَلَّ عَلَى الـذَّاتِ بِاعْتِبَارِ صِفَةٍ، كَالْعَالِم، وَالْخَالِقِ

(وَصِفَاتِ ذَاتِهِ) وَهِيَ (مَا دَلَّ عَلَيْهَا فِعْلُهُ)؛ لِتَوَقَّفِهِ (١) عَلَيْهَا (^{٢١)}:

⁽١) أي توقف الفعل.

⁽٢) أي على الصفات.

١٣. (مِنْ قُدْرَةٍ) وَهِيَ صِفَةٌ تُؤَثِّرُ فِي الشَّيْءِ عِنْدَ تَعَلَّقِهَا بِهِ.

11. (وَعِلْمٍ) وَهُوَ صِفَةٌ يَنْكَشِفُ بِهَا الشَّيْءُ عِنْدَ تَعَلُّقِهَا بِهِ.

١٥. (وَحَيَاةٍ) وَهِيَ صِفَةٌ تَقْتَضِي صِحَّةَ العِلْمِ لِمَوْصُوفِهَا.

١٦. (وَإِرَادَةٍ) وَهِيَ صِفَةٌ تُخَصِّصُ أَحَـدَ طَرَفَـيْ الشَّـيْءِ مِـنْ الفِعْـلِ
 وَالتَّرْكِ بِالوُقُوعِ.

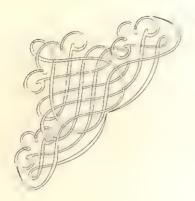
١٧ . (أوْ) دَلَّ عَلَيْهَا (التَّنْزِيهُ) لَهُ تَعَالَى (عَنْ النَّقْصِ مِنْ سَمْعٍ وَبَصَرٍ)
 وَهُمَا صِفَتَانِ يَزِيدُ الإِنْكِشَافُ بِهِمَا عَلَى (١) الإِنْكِشَافِ بِالعِلْم.

١٨. (وكلام) وَهُوَ صِفَةٌ عُبِّرَ عَنْهَا بِالنَّظْمِ المَعْرُوفِ المُسَمَّى بِكَلاَمِ الله أَيْضًا، وَيُسَمَّيَانِ بِالْقُرْآنِ أَيْضاً.

١٩. (وَبَقَاءٍ) وَهُوَ اسْتِمْرَارُ الوُجُودِ (٢).

⁽١) في (ج): عن.

 ⁽۲) وهذه صفات الذات، وهي: ما يتصف بها ولا يتصف بأضدادها، مثل: القدرة وضدها العجز.



[صفات الأفعال]^(۱)

أَمَّا صِفَاتُ الأَفْعَالِ كَالْخَلْقِ، وَالرِّزْقِ، وَالإِحْيَاءِ، وَالإِمَاتَةِ، فَلَيْسَتْ أَزَلِيَّةً، خَلاَفًا لِلْحَنَفِيَّةِ (٢)، بَلْ هِي حَادِثَةٌ، أَيْ مُتَجَدِّدَةٌ؛ لِأَنَّهَا إضَافَاتٌ تَعْرِضُ لِلْقُدْرَةِ، وَهِي تَعَلُّقَاتُهَا بِوُجُودَاتِ المَقْدُورَاتِ لِأَوْقَاتِ وُجُودَاتِهَا، وَلاَ مَحْذُورَاتِ لِأَوْقَاتِ وُجُودَاتِهَا، وَلاَ مَحْذُورَاتِ لِأَوْقَاتِ وَجُودَاتِهَا، وَلاَ مَحْذُورَ فِي اتَصَافِ البَارِي سُبْحَانَةُ بِالإِضَافَاتِ، كَكُوْنِهِ قَبْلَ العَالَمِ وَمَعَهُ وَبَعْدَهُ.

وَأَزَلِيَّهُ أَسْمَائِهِ الرَّاجِعَةِ إلَى صِفَاتِ الأَفْعَالِ - كَمَا تَقَدَّمَ فِي جُمْلَةِ الأَسْمَاءِ - وَنْ حَيْثُ رُجُوعُهَا إلَى القُدْرَةِ لاَ الفِعْل.

فَالخَالِقُ مَثَلاً مِنْ شَأْنِهِ الخَلْقُ، أَيْ هُوَ الَّذِي بِالصِّفَةِ الَّتِي بِهَا يَصِحُّ الخَلْقُ، وَهِي الكُوزِ: مُرُو، أَيْ هُو بِالصِّفَةِ النَّخَلْقُ، وَهِي القُدْرَةُ، كَمَا يُقَالُ فِي المَاءِ فِي الكُوزِ: مُرُو، أَيْ هُو بِالصِّفَةِ النَّاطِنِ، وَفِي السَّيْفِ فِي الغِمْدِ: الَّتِي بِهَا يَحْصُلُ الإَرْوَاءُ عِنْدَ مُصَادَفَةِ البَاطِنِ، وَفِي السَّيْفِ فِي الغِمْدِ: قَاطِعٌ، أَيْ هُو بِالصَّفَةِ النِّي بِهَا يَحْصُلُ القَطْعُ عِنْدَ مُلاَقَاةِ المَحَلِّ (٣).

⁽١) وصفات الأفعال هي: التي يتَّصف بها وبأضدادها، مثل: المحيي والمميت.

⁽٢) انظر الفقه الأكبر لأبي حنيفة: ص ٤٣.

 ⁽٣) فهو قبل استعماله بما هو له الصفة فيه صلوحية، أي صالحة للإرواء وللقطع،
 وبعد الاستعمال تنجيزية.

فَإِنْ أُرِيدَ بِالخَالِقِ مَنْ صَدَرَ مِنْهُ الخَلْقُ فَلَيْسَ صُدُورُهُ أَزَلِيًا، ذَكَرَ ذَلِكَ الغَزَالِيُّ (١)، وَبَيَّنَ رُجُوعَ الأَسْمَاءِ كُلِّهَا إِلَى الذَّاتِ وَصِفَاتِهَا فِي المَقْصِدِ الغَزَالِيُّ (١).

⁽١) انظر شرح النسفية للتفتازاني: ص ٤١ وص ٤٧.

⁽٢) أحد مصنفات الغزالي.

ِ الصَّفاتُ الخَبريَّة بين التَّفويض والتَّأويل]

(وَمَا صَحَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ مِنْ الصَّفَاتِ^(۱) نَعْتَقِدُ ظَاهِرَ الْمَعْنَى) مِنْهُ (وَنُنَزَّهُ عِنْدَ سَمَاعِ الْمُشْكِلِ) مِنْهُ، كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْمَرْشِ مِنْهُ وَبُهُ رَبِكَ ﴾ [الرحمن: ۲۷] ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِيَ ﴾ [طه: ۲۹] السَّتَوَى ﴾ [طه: ۲۹] ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِيَ ﴾ [طه: ۲۹] ﴿ وَلَئُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ [طه: ۲۹] ﴿ وَلَا اللهُ ا

(ثُمَّ اخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا أَنُـوَوَّلُ) المُشْكِلَ (أَمْ نَفَوِّضُ) مَعْنَاهُ المُرَادَ إلَيْـهِ تَعَالَى (مُنَزِّهِينَ) لَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ (مَعَ اتَّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ جَهْلَنَا بِتَفْصِيلِهِ لاَ يَقْدَحُ)

⁽١) في الحقيقة أنَّ معظمها تدلُّ على الذوات، وليس الصفات كاليد والعين والقدم والأصبع والوجه.

ولكن سمِّيت صفات خبريه؛ لأنَّ الله اتصف بها، وسميت خبرية؛ لأنَّ العقـل لا يثبتها لله كالقدرة والعلم، بل أثبتتها الأخبار من كتاب أو سنة.

⁽٢) مسلم في القدر، باب تعريف تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء: (٤٧٦٨).

⁽٣) مسلم في التوبة، باب التوبة من الذنوب وتكررت: (٤٩٥٤).

فِي اعْتِقَادِنا المُرادَ مِنْهُ مُجْمَلاً:

وَالتَّفْوِيضُ مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَهُوَ أَسْلَمُ.

وَالتَّأُويِلُ مَذْهَبُ الخَلَفِ، وَهُو أَعْلَمُ، أَيْ أَحْوَجُ إِلَى مَزِيدِ عِلْمٍ، فَيُوَوَّ أَيْ أَحْوَجُ إِلَى مَزِيدِ عِلْمٍ، فَيُوَوَّ لُ فِي الآيَاتِ الإِسْتِواءُ بِالإِسْتِيلاَءِ، وَالوَجْهُ بِاللَّاتِ، وَالعَيْنُ بِالبَصَرِ، وَاليَدُ بِالقُدْرَةِ، وَالحَدِيثَانِ مِنْ بَابِ التَّمْشِيلِ المَدْكُورِ فِي عِلْمِ البَيَانِ (١)، وَاليَدُ بِالقُدْرَةِ، وَالحَدِيثَانِ مِنْ بَابِ التَّمْشِيلِ المَدْكُورِ فِي عِلْمِ البَيَانِ (١)، نَحْوَ: أَرَاك تُقَدِّمُ رِجْلاً وَتُؤخِّرُ أُخْرَى، يُقَالُ لِلْمُتَرَدِّدِ فِي أَمْرِ تَشْبِيهَا لَهُ بِمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ؛ لإقْدَامِهِ وَإِحْجَامِهِ.

فَالمُرَادُ مِنْ الحَدِيثِ الأَوَّلِ: _ وَالظَّرْفُ فِيهِ خَبَرٌ كَالجَارِّ وَالمَجْرُورِ _ أَنَّ قُلُوبَ العِبَادِ كُلَّهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى قُدْرَتِهِ تَعَالَى [أ/١٤٠] شَيْءٌ يَسِيرٌ يُصَرِّفُهُ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا يُقَلِّبُ الوَاحِدُ مِنْ عِبَادِهِ اليَسِيرَ بَيْنَ أُصْبُعَيْن مِنْ أَصَابِعِهِ.

وَالمُرَادُ مِنْ الثَّانِي: أَنَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَلاَ يَرُدُّ تَاثِبًا، كَمَا يَبْسُطُ الوَاحِدُ مِنْ عِبَادِهِ يَدَهُ لِلْعَطَاءِ، أَيْ لِلاَّخْذِ، فَلاَ يَرُدُّ مُعْطِيًا.

⁽۱) أي التشبيه هيئة منتزعة من عدَّة أمور بأخرى مثلها. ينظر: شرح النسفية للتفتازاني: ص٣٤_٣٥.



(القُرْآنُ) وَهُوَ (كَلاَمُهُ) تَعَالَى القَائِمُ بِذَاتِهِ (غَيْرُ مَخْلُوقٍ) وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ أَيْضًا (عَلَى الحَقِيقَةِ لاَ المَجَازِ^(۱)، مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِناً) بِأَشْكَالِ الكِتَابَةِ وَصُورِ الحُرُوفِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ (مَحْفُوظٌ فِي صُدُورِناً) بِأَلْفَاظِهِ^(۱) المَخَيَّلَةِ^(۱) وَصُورِ الحُرُوفِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ (مَحْفُوظٌ فِي صُدُورِناً) بِأَلْفَاظِهِ ^(۱) المَخَيَّلَةِ ^(۱) (مَقْرُوءٌ بِأَلْسِنَتِناً) بِحُرُوفِهِ المَلْفُوظَةِ المَسْمُوعَةِ.

فَقَوْلُهُ عَلَى الحَقِيقَةِ رَاجِعٌ إلَى كُلِّ مِنْ مَكْتُوبٍ وَمَحْفُوظٍ وَمَقْرُوءٍ، وَقُدِّمَ لِلإِشَارَةِ إلَى ذَلِكَ (٤).

⁽۱) أي يُطلقُ لفظ القرآن إطلاقاً حقيقياً على المكتوب والمحفوظ والمقروء، كما يُطلق حقيقة على الخارجي هو القائم بذاته تعالى، ولا تطلق هذه الأوصاف على القائم بذاته حقيقة بل مجازاً.

من باب إطلاق ما للمدلول على الدال؛ لأنَّ الثلاثة تدل على ما هو قائم بذاته، فلفظ قرآن يُطلقُ حقيقة على الأربعة، ويطلقُ لفظ مقروء ومسموع ومحفوظ على الثلاثة حقيقة، وإذا أطلقت هذه الثلاثة _ وهي مكتوب محفوظ مقروء _ على القائم بذاته فإنَّهُ إطلاق مجازي؛ لأنَّها حادثة لا تطلق على صفة الله القديمة.

⁽٢) في (أ): بألفاظ.

⁽٣) أي المحفوظة ألفاظه في مخيلة الحافظ.

 ⁽٤) لأنَّهُ لو أخَّر ذلك لظنَّ أنَّ الحقيقة تطلق على الأخير وهو المقروء.

وَنَبُهَ بِقَوْلِهِ: لاَ المَجَازِ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ المُرَادُ بِالحَقِيقَةِ كُنْهَ الشَّيْء، كَمَا هُوَ مُرَادُ المُتَكَلِّمِينَ^(۱)، فَإِنَّ القُرْآنَ بِهَذِهِ الحَقِيقَةِ (¹⁾ لَيْسَ فِي المَصَاحِفِ، وَلاَ فِي الطُّدُورِ، وَلاَ فِي الأَلْسِنَةِ، وَإِنَّمَا المُرَادُ بِهَا مُقَابِلُ المَجَازِ، أَيْ يَصِحُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى القُرْآنِ حَقِيقَةً أَنَّهُ مَكْتُوبٌ مَحْفُوظٌ مَقْرُوءٌ.

وَاتِّصَافُهُ (٣) بِهَذِهِ الثَّلاَثَةِ، وَبِأَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ _ أَيْ مَوْجُودٌ أَزَلاً وَأَبَدًا _ اتَّصَافٌ لَهُ باعْتِبَار وُجُودَاتِ المَوْجُودِ الأَرْبَعَةِ (٤).

(١) لفظ الحقيقة لها معنيان:

١ ـ الحقيقة : بمعنى ما يتركّب منها الشيء ـ أي كنهه وذاته المؤلّف منها، وهذه
 يقابُلها العرض الخارجي عن الماهية .

مثال هذه الحقيقة أن تقول: الجدارُ حقيقته حَجَرٌ واسمنت.

ومثال العرض أن تقول: الجدار أبيض أو مرتفع.

٢ ـ الحقيقة: هو اللفظ الموضوع للمعنى وضعا مثل أسد للحيوان المفترس،
 ويقابلها المجاز مثل: الأسد للرجل الشجاع.

والأولى يتكلُّم عنها المتكلمون، والثانية علماء البلاغة.

(٢) أي بمعناه عند المتكلمين؛ لأنَّها إذا أريدَ بالحقيقة ما هي عند المتكلِّمين يكونُ المصحفُ مركّب من قرآن وكذا ما ننطق به أو نسمعه فيكون حالاً فيها .

(٣) اتصافه مبتدأ خبره قوله: اتصاف.

(٤) كلُّ موجودٍ لـه أربع وجودات فالنَّار مثلاً لها أربع وجودات:

١ ـ وجودٌ لفظيٌّ: كأن ننطق بلفظ نار.

٢ ـ وجود خطى: كأن نكتب لفظ نار.

٣_ وجود ذهني: كأن نتصور بأذهاننا لفظ نار.

٤ _ وجود خارجي: هو النار المشاهدة في الخارج الحارقة.

فَإِنَّ لِكُلِّ مَوْجُودٍ: وُجُودًا فِي الخَارِجِ، وَوُجُودًا فِي الذَّهْنِ، وَوُجُودًا فِي الذَّهْنِ، وَوُجُودًا فِي الخَارِجِ، وَوُجُودًا فِي الكِتَابَةِ، فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى العِبَارَةِ، وَهِيَ عَلَى مَا فِي الخَارِجِ. الذَّهْنِ، وَهُوَ عَلَى مَا فِي الخَارِجِ.

* * *

فإطلاق لفظ نار على الثلاثة إطلاق مجازي من النّاحية البلاغية؛ لأنّها دالّة على
 الوجود الرابع الذي هو حقيقة النار من إطلاق (ما) للمدلول على الدال.

وإطلاقه على المعنى الخارجي هو الحقيقي.

أما ما ذكر المصنف من إطلاق لفظ قرآن على المكتوب والمقروء والمسموع بأنّه إطلاق حقيقيٌ فإنّه أطلق ذلك باعتبارها لها وجود فمن حيث الوجود تشترك بذلك، فهي تطلق على الثلاثة إطلاقاً حقيقاً، وإذا أطلقت على صفة الله الذاتية فإنّه إطلاقاً مجازى.

ولكنْ الحق: أنَّ حقيقة الكلام أو القرآن تطلق على القائم بذاته حقيقة وعلى هذه تطلق عليها مجازاً باعتبارها دالة على الحقيقي. راجع هامش: ص ٨٥، وشرح النسفية للتفتازاني: ص٤٦ ـ ٤٦.

[الثّوابُ والعقابُ بمشيئته]

(يُثِيبُ) اللهُ تَعَالَى عِبَادَهُ المُكَلَّفِينَ (عَلَى الطَّاعَةِ) فَضْلاً (وَيُعَاقِبُ) هُمُ (إِلاَّ أَنْ يَغْفِرَ _ غَيْرَ الشِّرْكِ _ عَلَى المَعْصِيةِ) عَدْلاً؛ لإِخْبَارِهِ بِذَلِكَ، قَالَ تَعَسَالَى: ﴿ فَأَمَا مَن طَغَى ﴿ وَءَاثَرَ الْحَيْوَةَ الدُّنْيَا ﴿ فَإِنَّ الْجَيَعِمَ هِى الْمَأْوَى ﴿ وَإِمَا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَيِّهِ وَنَهَى النَّفَسَ عَنِ الْمُوَى ﴿ فَإِنَّ الْجُنَّةَ هِى الْمَأْوَى ﴾ [النازعات: ٣٧ _ ١٤] ﴿ إِنَّ مَقَامَ رَيِّهِ وَنَهَى النَّفَسَ عَنِ الْمُوَى ﴿ فَإِنَّ الْجُنَّةَ هِى الْمَأْوَى ﴾ [النازعات: ٣٧ _ ١٤] ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ يِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءً ﴾ [النساء: ٤٨] وَهَ لَذَا الأَخِيرُ لُكُ لِمَن يَشَاءً ﴾ [النساء: ٤٨] وَهَ لَذَا الأَخِيرِ لَنُ مُخَصِّحِلُ لِعُمُومَاتِ العَذَابِ (١).

(وَلَهُ) سُبْحَانَهُ (إِثَابَةُ العَاصِي، وتَعْذِيبُ المُطِيعِ، وَإِيلاَمُ الدَّوَابِّ وَالأَطْفَالِ(٢))؛ لأَنَّهُمْ مِلْكُهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِمْ كَيْفَ يَشَاءُ؛ لَكِنْ لاَ يَقَعُ مِنْهُ ذَلِكَ؛

⁽۱) في (ط) و(ب): العقاب، أي ما جاء من آيات تعم بالعذاب فإنَّ المراد بها المشرك فقط، أما غير المشرك فهو مخصص من هذه الآيات إن شاء الله عذَّبَه وإن شاء عفا عنه.

⁽Y) أي يجوز عقلاً وإن لم يقع فعلاً؛ لأنَّ من حقَّه التَّصرُّف في ملكه فيثيبُ العاصي، ويعذَّبُ الطائع، وأنَّ الدواب والأطفال ما يقع منهما لا يستحقُّون العذاب به؛ لعدم تكليفهم، ومراده إيلامهم في الآخرة، وإلا فإنَّهُ يقع عليهم في الدنا.

لْإِخْبَارِهِ بِإِثَابَةِ المُطِيعِ، وَتَعْذِيبِ العَاصِي -كَمَا تَقَدَّمُ ('') - وَلَمْ يَرِدْ إِيلاَمَ الدَّوَابُ وَالأَصْلُ عَدَمُهُ. الدَّوَابُ وَالأَصْلُ عَدَمُهُ.

أَمَّا فِي القِصَاصِ (١): فَقَالَ ﷺ: «لَتُؤَدُّنَّ الحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الجَلْحَاءَ مِنْ الشَّاةِ القَرْناَءِ» (٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ: «يُقْتَصُّ لِلشَّاةِ العَرْناَءِ» (تَا هُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ: «يُقْتَصُّ لِلْخَلْقِ بَعْضِ مِنْ بَعْضٍ حَتَّى الْجَمَّاءِ مِنْ القَرْناَءِ وَحَتَّى لِللَّرَّةِ مِنْ اللَّرَّةِ اللَّرَّةِ اللَّرَّةِ اللَّرَاةِ اللَّرَةِ اللَّرَةِ اللَّرَةِ اللَّرَاءِ وَقَالَ اللَّرَةِ اللَّرَةِ اللَّرَةِ اللَّرَاءِ وَقَالَ «لَيَخْتَصِمَنَ كُلُّ شَيْءٍ يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّى الشَّاتَانِ فِيمَا انْتُطَحَتَا ارواهُمَا (١٤) وَقَالَ «لَيَخْتَصِمَنَ كُلُّ شَيْءٍ يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّى الشَّاتَانِ فِيمَا انْتُطَحَتَا (وَاهُمَا (١٤) الإَمَامُ أَحْمَدُ (٥).

قَالَ المُنْذِرِيُّ (1) فِي الأَوَّلِ: رُوَاتُهُ رُوَاهُ الصَّحِيحِ (٧)، وَفِي الثَّانِي: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَضِيَّةُ هَذِهِ الأَحَادِيثِ: أَنْ لاَ يَتَوَقَّفَ القِ<mark>صَـاصُ يَـوْمَ القِيَامَةِ عَلَى</mark> التَّكْلِيفِ وَالتَّمْدِيزِ، فَيُقْتَصُّ مِنْ الطِّفْلِ لِطِفْلِ وَغَيْرِهِ.

⁽۱) في (۱۰۱/۱).

 ⁽٢) لو عبَّر بالتقاص لكان أبعد من أن يشتبه بالقصاص الذي هو عقوبة القاتل عمداً،
 وهو لا يقام على الأطفال ولا على البهائم.

⁽٣) مسلم في البر والصلة، باب تحريم الظلم: (٤٦٧٩).

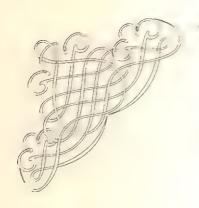
⁽٤) في (أ) و(ط): رواه.

⁽٥) أحمد في مسنده (٨٤٠١).

⁽٦) هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبدالله المنذري زكي الدين الشافعي، نخبة عصره وندرة دهره، كان إماماً بالفقه العربية والحديث والورع، له مؤلفات توفي سنة (٢٥٠ه). الطبقات للأسنوى: ٢/ ١٠٠٠.

⁽٧) وهو حديث (يقتص للخلق)، والثاني (ليختصمن كل شيء).

(وَيَسْتَحِيلُ وَصْفُهُ) سُبْحَانَهُ (بِالظُّلْمِ)؛ لأَنَهُ مَالِكُ الأُمُورِ عَلَى الإِطْلاَقِ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، فَلاَ ظُلْمَ فِي التَّعْذِيبِ وَالإِيلاَمِ المَذْكُورَيْنِ، لَوْ فُرِضَ وُقُوعُهُمَا.



[رُؤيةُ اللّه تعالى]

(يَرَاهُ) سُبْحَانَهُ (المُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ) قَبْلَ دُخُولِ الجَنَّةِ وَبَعْدَهُ.

كَمَا ثَبَتَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ^(۱) المُوافِقَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَجُوَّ يَوَمَلِهِ نَاضِرَةُ ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣] وَالمُخَصَّصَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَاتُدْرِكُهُ ٱلأَبْصَدُرُ ﴾ [الأنعام: ٢٠٠] أَيْ لاَ تَرَاهُ (٢).

مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّاسَ قَالُوا يَا رَسُولَ الله هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَظِيْهِ ـ: هَلْ تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟ قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ الله، قَالَ: فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ الله، قَالَ: فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ الله: قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ» (٣) إلَخْ، وَفِيهِ أَنَّ ذَلِكَ قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ الله: قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ» (٣)

⁽١) في (أ): الصحيح.

⁽٢) الحقيقة أنَّ آية ﴿ وُجُورُهُ يَوَمَهِ ذِنَاضِرَةً ﴾ ليست مخصصة لقوله تعالى ﴿ لَا تُدَرِكُهُ السّيء على الأَبْصَدُ ﴾ ؟ لأنَّ الإدراك هو أخص من الرؤية ؛ لأنَّ الإدراك رؤية الشيء على حقيقته بخلاف الرؤية ، إذا المنفي في الآية هو الإدراك لا الرؤية ، إذا لا يمكن لأحد أن يدرك ذات الله ويمكن رؤيته .

وأيضاً (ال) في الأبصار إذا كانت للاستغراق، فنفي جميع الأبصار لا يلـزم منه نفي البعض، والإدراك أخص من الرؤية ونفي الأخصِّ لا يلزمُ منه نفي الأعم.

 ⁽٣) البخاري في الرقائق، باب الصراط جسر جهنم: (٦٠٨٨)، ومسلم في الإيمان، =

قَبْلَ دُخُولِ الجَنَّةِ.

وَقَوْلُهُ: تُضَارُونَ بِضَمَّ التَّاءِ وَالرَّاءُ مُشَدَّدَةً مِنْ الضِّرَارِ وَمُخَفَّفَةٌ مِنْ الضَّيْرِ، أَيْ الضَّررِ، أَيْ هَلْ يَحْصُلُ لَكُمْ فِي ذَلِكَ مَا يُشَوِّشُ عَلَيْكُمْ الرُّوْيَةَ بِحَيْثُ تَشُكُّونَ فِيهَا كَمَا يَحْصُلُ فِي غَيْر ذَلِكَ.

وَحَدِيثُ صُهَيْبٍ فِي مُسْلِم: ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا أَلَمْ تُدْخِلْنَا الجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنْ النَّارِ فَيَكْشِفُ الحِجَابَ فَمَا أَلَمْ تُبيِّضْ أَخُوهَنَا أَلَمْ تُدْخِلْنَا الجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنْ النَّارِ فَيَكْشِفُ الحِجَابَ فَمَا أَكُمْ تُبيِّضُ أَلَمْ تَدُخِلْنَا الجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنْ النَّارِ فَيَكْشِفُ الحِجَابَ فَمَا أَعْطُوا شَيْئًا أَحَبَ إليهم مِنْ النَّظَرِ إلَى رَبِهِمْ تَعَالَى »(١) وَفِي رَوَايَةٍ: ثُمَّ تَلاَ أَعْطُوا شَيْئًا أَحَبَ إليهم مِنْ النَّظَرِ إلَى رَبِهِمْ تَعَالَى »(١) وَفِي رَوَايَةٍ: ثُمَّ تَلاَ هَلُوا اللَّيْ الْحَسْنَى الجَنَّةُ ﴿ [بونس: ٢٦] أَيْ فَالحُسْنَى الجَنَّةُ ، وَالزِّيَادَةُ النَّظُرُ إلَيْهِ تَعَالَى .

وَيَحْصُلُ: بِأَنْ يَنْكَشِفَ انْكِشَافًا تَامَّا مُنَزَّها عَنْ المُقَابَلَةِ وَالجِهَةِ وَالجِهَةِ وَالمَكَانِ^(۲).

أَمَّا الكُفَّارُ فَلاَ يَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن تَبِهِمْ يَوْمَ إِنْ لَمَّ الْمُوافِقِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُ اللَّهُ الْمُوافِقِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُ اللَّهُ الْمُوافِقِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّ

⁼ باب معرفة طريق الرؤية: (٢٦٧).

⁽١) مسلم في الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين الله تعالى في الآخرة: (٤٤٨)، أما صهيب فقد تقدمت ترجمته في (٤٩٣/١).

⁽٢) بما أنَّ العِبرة يوم القيامة للرُّوح لا للجسم وأعضائه _ كما هو الشأن في الدنيا _ فإنَّ الرؤية ستكونُ للروح يقظة كما يرى النائم الأشياء، وهو نائم إذ رؤيته بواسطة الروح لا العينين.

(وَاخْتُلِفَ هَلْ تَجُوزُ الرُّؤْيَةُ) لَهُ تَعَالَى (فِي الـدُّنْيَا) فِي اليَقَظَةِ (وَفِي المَنَام): فَقِيلَ^(۱): لاَ...

أَمَّا الجَوَازُ فِي اليَقَظَةِ ؛ فَلأِنَّ [181/] مُوسَى عَلَيْهِ السَّلاَمُ طَلَبَهَا حَيْثُ قَالَ : ﴿رَبِّ أَدِنِيَ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وَهُوَ لاَ يَجْهَلُ مَا يَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ عَلَى رَبِّهِ تَعَالَى (٣).

وَالمَنْعُ؛ لِأَنَّ قَوْمَهُ طَلَبُوهَا فَعُوقِبُوا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَالُوٓا أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُ مُ ٱلصَّنعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ﴾[النساء: ١٥٣].

وَاعْتُرِضَ هَذَا: بِأَنَّ عِقَابَهُمْ لِعِنَادِهِمْ وَتَعَنَّتِهِمْ فِي طَلَبِهَا، لاَ لاِمْتِنَاعِهَا. وَأَمَّا الْمَانِعُ^(٤) فِي الْمَنَامِ؛ فَلأِنَّ الْمَرْئِيَّ فِيهِ خَيَالٌ وَمِثَالٌ، وَذَلِكَ عَلَى القَدِيم مُحَالٌ.

وَالمُجِيزُ قَالَ: لاَ اسْتِحَالَةَ لِذَلِكَ فِي المَنَامِ.

وَسَكَتَ المُصَنَّفُ عَنْ الوُقُوعِ (٥)، وَيَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ فِي اليَقَظَةِ - وَهُو َ قَوْلُ الجُمْهُورِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَدُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وَقَوْلُهُ لِمُوسَى: ﴿ لَنَ تَرَدِنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وَقَوْلُهُ ﷺ (الَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى

 ⁽۱) هو مذهب أهل السنة أنَّها غير مستحيلة ولكنَّها لم تقع لغير النبي ﷺ على رأى.
 الغيث الهامع: ص ٧٥٤.

⁽٢) هو قول ابن الصلاح وأبي شامة. المصدر السابق.

⁽٣) لفظ تعالى ساقط من: (ب).

⁽٤) في (ب) و (ج) و (ط): المنع.

 ⁽٥) على القول بالجواز عقلاً هل وقعت رؤيته لأحد في الدنيا؟ سيأتي الخلاف في
 رؤية النبي ﷺ له ليلة الإسراء والمعراج.

يَمُوتَ»(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الفِتَن فِي صِفَةِ الدَّجَّالِ.

نَعَمْ اخْتَلَفَتْ الصَّحَابَةُ فِي وُقُوعِهَا لَهُ عَلَيْهَ لَيْلَةَ المِعْرَاجِ، وَالصَّحِيحُ: نَعَمْ (٢)، وَإِلَيْهِ اسْتَنَدَ القَائِلُ بِالوُقُوعِ فِي الجُمْلَةِ.

لَكِنْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي ذَرِّ ﴿ اللهُ اللهُ عَلْ اللهُ اللهُ عَلْ اللهُ عَنْ رُوْلُ يَتِهِ .

وَقَدْ ذَكَرَ وُقُوعَهَا فِي المَنَامِ الكَثِيرُ مِنْ السَّلَفِ، مِنْهُمْ الإِمَامُ أَحْمَدُ (٢)، وَعَلَى ذَلِكَ المُعَبِّرُونَ لِلرُّوْيَا (٧).

وَبَالَغَ ابْنُ الصَّلاَحِ فِي إنْكَارِهِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي المَنْع (٨).

⁽١) بعد دقَّة التفتيش في مسلم في كتاب الفتن في صفة الدجال لم أعشر على الحديث.

⁽٢) ينظر قول ابن عباس في مسلم: (٢٥٨)، والإمام أحمد في أصول السنة: ص ٨٠.

⁽٣) الترظية ساقطة من: (أ) و(ب) و(ط).

أبو ذر هو جندب بن جنادة بن سكن، أسلم قديماً بعد أربعة، أقام عند قومه إلى أن هاجر إلى المدينة بعد معركة أحد، كان زاهداً ورعاً توفي بالربوق سنة (٣١). الإصابة: ٧/ ١٣٥.

⁽٤) مسلم في الإيمان، باب قول النبي على: نور أنى أراه: (٤٤٣).

⁽٥) مسلم في باب الإيمان في قول النبي على: نور أنى أراه: (٤٤٢).

⁽٦) انظر شرح النسفية للتفتازاني: ص ٥١ _ ٥٤.

⁽٧) أي من يؤلِّف في تعبير الرؤيا، يعقدون باباً في رؤية الله مناماً.

 ⁽A) وهي الأدلة التي استدلّ بها المعتزلة المانعون لرؤية الله تعالى.

[ما في أمّ الكتاب لا يتغير]

(السَّعِيدُ مَنْ كَتَبَهُ) أَيْ اللَّهُ (فِي الأَزَلِ سَعِيدًا) أَيْ لاَ فِي غَيْرِهِ (وَالشَّقِيُّ عَكْسُهُ) [أَيْ مَنْ كَتَبَهُ اللَّهُ فِي الأَزَلِ شَقِيًا، لاَ فِي غَيْرِهِ] (الْ (ثُمَّ لاَ يَتَبَدَّلاَنِ) أَيْ المَحْفُوظِ أَيْ المَحْفُوظِ أَيْ المَحْفُوظِ أَيْ المَحْفُوظِ أَيْ المَحْفُوظِ عَيْرِهِ، كَاللَّوْحِ المَحْفُوظِ قَالَ المَحْلَوْ المَحْفُوظِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثِيثُ وَعِندَهُ وَ أَمُّ الْكَاتِبِ ﴾ [الرعد: ٣٩] أَيْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثِيثُ وَعِندَهُ وَ أَمُّ الْكَاتِبِ ﴾ [الرعد: ٣٩] أَيْ أَصْلُهُ الذِي لاَ يُغَيَّرُ مِنْهُ شَيْءٌ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ (١٧).

وَفِي جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ حَدِيثٌ: «فَرَغَ رَبُّك مِنْ العِبَادِ فَرِيتٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيتٌ فِي الجَنَّةِ وَوَيتٌ فِي الجَنَّةِ وَوَيتٌ فِي الجَنَّةِ وَوَيتٌ فِي السَّعِيرِ»(٣).

(وَمَنْ عَلِمَ) [. . .] (٤) اللَّهُ (مَوْتَهُ مُؤْمِنًا فَلَيْسَ بِشَقِيٍّ) بَلْ هُـوَ سَعِيدٌ، وَإِنْ تَقَدَّمَ مِنْهُ كُفْرٌ وَقَدْ غُفِرَ (٥).

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).

⁽٢) ينظر شرح النسفية للتفتازاني: ص ٨٤ ـ ٨٥.

 ⁽٣) الترمذي في القدر، باب ما جاء أنَّ الله كتب كتاباً لأهل الجنة وأهل النار: (٢٠٦٧)،
 وقال حسن صحح، وأحمد مسنده: (٦٢٧٥).

⁽٤) في (أ): زيادة (أي).

⁽٥) أي غفر الكفر عنه.

وَمَنْ عَلِمَ مَوْتَهُ كَافِرًا فَشَقِيٌّ، وَإِنْ تَقَدَّمَ مِنْهُ إِيمَانٌ وَقَدْ حَبِطَ (۱). وَفِي قَوْلٍ لِلأَشْعَرِيِّ: «تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِيمَانًا، فَالسَّعَادَةُ المَوْتُ عَلَى الإِيمَانِ، وَالشَّقَاوَةُ المَوْتُ عَلَى الكُفْرِ»(۲).

وَيَتَرَتَّبُ عَلَى الأُولَى الخُلُودُ فِي الجَنَّةِ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ الخُلُودُ فِي النَّارِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨] وَقَالَ: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمُ فِهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ شَ خَدلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٦ ـ ١٠٠].

⁽١) أي الإيمان السابق.

⁽٢) وهذا هو الحق ويؤيده رواية مسلم: "إنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للناس حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها».

إذن كان الأول ظاهره الكفر وباطنه الإيمان، والثاني ظاهر الإيمان وباطنه الكفر، دل على ذلك قوله على الله الكفر، مسلم في القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه: (٢٦٤٣).



(وَأَبُسُ بَكُسِ) عَلَى حَمَا ذَالَ بِعَيْنِ الرِّضَا) مِنْهُ تَعَالَى - كَمَا قَالَ الأَشْعَرِيُّ النَّبِيِّ عَلَى الْأَشْعَرِيُّ اللَّهُ لَا يَعْدِي فِي إِالنَّبِيِّ عَلَى الْأَنْهُ لَمْ الْأَشْعَرِيُّ اللَّهُ عَنْهُ حَالَةُ كُفُر ، كَمَا ثَبَتَ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ آمَنَ .

(وَالرِّضَا وَالمَحَبَّةُ) مِنْ الله (غَيْرُ المَشِيئَةِ وَالإِرَادَةِ) مِنْهُ، فَإِنَّ مَعْنَى الأَّوْلَيْنِ المُتَرَادِفَيْنِ؛ إذْ الرِّضَا: الإِرَادَةُ الأَّوْلَيْنِ المُتَرَادِفَيْنِ؛ إذْ الرِّضَا: الإِرَادَةُ مِنْ عَيْرِ المُتَرَادِفَيْنِ؛ إذْ الرِّضَا: الإِرَادَةُ مِنْ عَيْرِ الْعَيْرَاضِ، وَالأَخْصُ غَيْرُ الأَعَمِّ ((فَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الكُفْرَ) مَعَ وُقُوعِهِ مِنْ بَعْضِهِمْ بِمَشِيئَتِهِ (﴿ وَلَوْشَاءَ رَبُّكَ مَافَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام: ١١٢]).

وَقَالَتْ المُعْتَزِلَةُ: الرِّضَا وَالمَحَبَّةُ نَفْسُ المَشِيئَةِ وَالإِرَادَةِ^(٣).

⁽١) النسفية للتفتازاني: ص٥٩.

 ⁽٢) لأنّ الإيمان يقع بمشيئة الله تعالى ورضائه، والكفر يقع بمشيئة دون رضائه،
 فالمشيئة والإرادة قد تحصلان مع الرضا وبدونه.

⁽٣) شرح النسفية للتفتازاني: ص٥٦ ـ ٦٠.



(هُوَ^(۱) الرَّزَّاقُ) كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ﴾ [الـذاريات: ٥٥] أَيْ فَلاَ رَاذِقَ غَيْرُهُ.

وَقَالَتْ المُعْتَزِلَةُ: مَنْ حَصَلَ لَهُ الرِّزْقُ بِتَعَبِ فَهُوَ الرَّازِقُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِغَيْرِ تَعَبِ فَاللَّهُ هُوَ الرَّازِقُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِغَيْرِ تَعَبِ فاللَّهُ هُوَ الرَّازِقُ لَهُ (٢)، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ﴾ (٣).

(وَالرِّزْقُ) بِمَعْنَى المَرْزُوقِ (مَا يُنْتَفَعُ بِهِ) فِي التَّغَذِّي وَغَيْرِهِ (وَلَوْ) كَانَ (حَرَامًا) بِغَصْبِ أَوْ غَيْرِهِ (3).

خِلاَفًا لِلْمُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: لاَ يَكُونُ إلاَّ حَلاَلاً (٥)؛ لاِسْتِنَادِهِ إلَى الله فِي الجُمْلَةِ، وَالمُسْتَنِدُ إلَيْهِ لاِنْتِفَاعِ عِبَادِهِ يَقْبُحُ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا يُعَاقَبُونَ عَلَيْهِ. فَي الجُمْلَةِ، وَالمُسْتَنِدُ إلَيْهِ لاِنْتِفَاعِ عِبَادِهِ يَقْبُحُ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا يُعَاقَبُونَ عَلَيْهِ. قُلْنَا: لاَ قُبْحَ بِالنِّسْبَةِ إلَيْهِ تَعَالَى، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَعِقَابُهُمْ عَلَى قُلْنَا: لاَ قُبْحَ بِالنِّسْبَةِ إلَيْهِ تَعَالَى، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَعِقَابُهُمْ عَلَى

⁽١) المصدر السابق ص ٥٧، ولفظ (هو) ساقط من: (أ).

⁽٢) شرح النسفية للتفتازاني: ص ٦٤ _ ٦٥.

⁽٣) ساقطة من: (ب) و(ط).

⁽٤) في (ط): بغضب.

⁽٥) شرح النسفية للتفتازاني: ص ٦٥.

الحَرَام؛ لِسُوءِ مُبَاشَرَتِهِمْ أَسْبَابَهُ.

وَيَلْزَمُ المُعْتَزِلَةَ: أَنَّ المُتَغَذِّيَ بِالحَرَامِ فَقَطْ طُولَ عُمْرِهِ لَمْ يَرْزُفْهُ اللَّهُ أَصْلاً، وَهُوَ مُخَالِفُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَةٍ فِ ٱلْآرْضِ إِلَّاعَلَ ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود: ٦]؛ لإَنَّهُ تَعَالَى لاَ يَتُرُكُ مَا أَخْبَرَ بأَنَّهُ عَلَيْهِ (١).

(بِيَدِهِ) تَعَالَى (الهِدَايَةُ وَالإِضْلاَلُ) وَهُمَا (خَلْقُ الضَّلاَلِ) وَهُو الكُفْرُ (وَ) خَلْقُ (الإهْتِدَاءِ وَهُوَ الإِيمَانُ) قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةُ وَبَعِدَةً وَلَكِكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِى مَن يَشَاءً ﴾ [النحل: ٣٣] وقالَ تَعَالَى (٢) ﴿ مَن يَشَهَا ٱللَّهُ يُضِيلَهُ وَمَن يَشَا يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيعِ ﴾ [الأنعام: ٣٩].

وَزَعَمَتْ المُعْتَزِلَةُ: أَنَّهُمَا بِيَدِ العَبْدِ يَهْدِي نَفْسَهُ وَيُضِلِلُهَا؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ يَخْلُقُ أَفْعَالَهُ (٣).

⁽١) وآكل الحرام دابة، وعموم الآية شاملٌ له فهو مرزوق وإنْ أكل الحرام.

⁽٢) لفظ وقال تعالى ساقط من: (أ) و(ب) و(ط).

⁽٣) أهل السنة _ كما ذكرنا _ أنَّ الله يخلق الهداية والإضلال بعد توجه الانسان إليها فهما كسب واكتساب منه ؛ لوقوعهما باختياره، وإيجاداً وخلقاً من الله وليس من العبد.



- ١. (وَالتَّوْفِيقُ: خَلْقُ القُدْرَةِ والدَّاعِيةِ (١) إلَى الطَّاعَةِ، وَقَالَ إمَامُ الحَرَمَيْنِ: خَلْقُ الطَّاعَةِ (٢)، وَالخِدْلاَنُ: ضِدُّهُ) فَهُ وَ خَلْقُ القُدْرةِ عَلَى المَعْصِيةِ، وَالدَّاعِيةُ إلَيْهَا، أَوْ خَلْقُ المَعْصِيةِ.
- ٢. (وَاللَّطْفُ: مَا يَقَعُ عِنْدَهُ صَلاَحُ العَبْدِ أَخَرَةٌ (٣) بِأَنْ تَقَعَ مِنْهُ الطَّاعَةُ
 دُونَ المَعْصِيةِ.
- ٣. (وَالْحَثْمُ وَالطَّبْعُ وَالأَكِنَّةُ) الوَارِدَةُ فِي القُرْآنِ نَحْوُ: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى الْقُرْآنِ نَحْوُ: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾ [النساء: ١٥٥] ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾ [النساء: ١٥٥] ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ النساء: ١٤٥] ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَاحِدِ [أ/١٤٢] وَهُو: (خَلْقُ الضَّلَالَةِ (٤) فِي القَلْب) كَالإضْلاَلِ (٥).

⁽١) أي خلق القدرة على الطاعة وخلق الرغبة فيها.

⁽٢) أي خلق الطاعة نفسها عنده.

⁽٣) أي من آخر حياته، وأخَرَة على وزن درجة.

⁽٤) في (ط): الضلال.

⁽٥) الفرق بين الضلالة والإضلال: أنَّ الإضلال هو التَّسبب في حصول الضلالة، والضلالة أثر ذلك الإضلال.

٤. (وَالْمَاهِيَّاتُ) لِلْمُمْكِنَاتِ، أَيْ حَقَائِقُهَا (مَجْعُولَةٌ) بَسِيطَةً كَانَتْ أَوْ مُركَّبَةً، أَيْ كُلُ مَاهِيَّةٍ بِجَعْلِ الجَاعِلِ^(١).

وَقِيلَ (``: لاَ . . . مُطْلَقًا ، بَلْ كُلُّ مَاهِيَّةٍ مُتَقَرِّرَةٌ بِذَاتِهَا . (وَثَالِثُهَا) مَجْعُولَةً (إِنْ كَانَتْ مُرَكَّبَةً) بِخِلاَفِ البَسِيطَةِ (").

⁽۱) قيّد الماهيات بالممكنات؛ لتخرج المستحيلة كشريك الباري فإنه لا وجود له، وسميت ماهية؛ لأنه يسأل عنها يقول: ما هو، كأن يقال: ما هو الانسان فيجاب حيوان ناطق، وهما حقيقة الانسان وما تركّب منه هذا النوع، ومثل ما هو الباب فيقال: خشبٌ ومسمارٌ وهكذا، وقوله: (مجعولة) أي مخلوقة بعد أن لم تكن، وبما أنّها مخلوقة ومجعولة فلا بدّ لها من جاعل جعلها أو خالق خلقها، وهو رأي المحققين، وهو مبنيٌ على أنّ المعدوم ليس بشيء؛ لأنّ الشيء معناه الموجود؛ لذا قال المحققون: إنّ الله يوجدها بعد أن كانت معدومة، وسواء كانت بسيطة كالجواهر أم مركّبة كالأجسام فالله يوجد ذواتها كما يقدر وجودها على حد سواء.

⁽٢) هم الفلاسفة وجمهور المعتزلة حيث يرون أنَّ المعدوم شيء وموجود؛ لذا لا أثر لإيجاد الله لها؛ لأنَّ إيجادها وهي موجودة فيه تحصيل الحاصل وهو محالٌ وسواء كانت بسيطة أم مركَّبة، وإنما يعطي الله صفة الوجود لها، فالمجعول وجودها لا هي؛ لأنَّها قديمة موجودة أزالاً عندهم.

⁽٣) لأنَّ البسيطة _ كالجوهر _ يبقى لا حقيقة له ولو ركب مع غيره إذن لا حاجة إلى إيجاده أما المركَّب كالسواد مركَّبٌ من اللون ومانعية البصر لا يمكن أن يتحقق السواد بما هو عليه إلا بجعل جاعل.

[إرسالُ الرُسل ومُعجزاتهم]

(أَرْسَلَ الرَّبُ تَعَالَى رُسُلَهُ) مُؤَيّدِينَ مِنْهُ (بِالمُعْجِزَاتِ البَاهِرَاتِ) أَيْ الظَّاهِرَاتِ (وَخُصَّ مُحَمَّدٌ عَلَيْهُمْ (بِأَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيتِينَ) كَمَا قَالَ كِتَابُهُ الظَّاهِرَاتِ (وَخُصَّ مُحَمَّدٌ عَلَيْهُمْ (بِأَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيتِينَ) كَمَا قَالَ كِتَابُهُ المُبِينُ: ﴿ وَلَكِكِن رَّسُولَ اللّهِ وَخَاتَمَ النَّيِتِينَ ۚ ﴾[الأحزاب: ٤٠] (المَبْعُوثُ إلَى المَبْعُوثُ إلَى الخَلْقِ أَجْمَعِينَ) [كَمَا فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ: ﴿ وَأُرْسِلْتُ إلَى الخَلْقِ كَافَّةً ﴾(١) وَفُسِّرَ بِالإِنْسِ وَالْجِنِّ، كَمَا فُسِّرَ بِهِمَا - مَنْ بَلَغَ - فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَأُوحِى وَفُسِّرَ بِالإِنْسِ وَالْجِنِّ، كَمَا فُسِّرَ بِهِمَا - مَنْ بَلَغَ - فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَأُوحِى إِلَى هَنَا الْقُرْءَانُ لِأَنذِرَكُمُ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ [الأنعام: ١٩] أَيْ بَلَغَهُ القُرْآنُ، وَالعَالَمِينَ](٢) في الفرقان: ١]. في تَوْله تَعَالَى: ﴿ فَزُلُ ٱلفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَلْمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١]. في المَالَق المُراكِقُول المُعَالَمِينَ الْمُرَابُقُ الْمُراكِقُولُ الْمُرَانُ عَلَى عَبْدِهِ عَلِيمُ الْمُعْلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١].

وَصَرَّحَ الْحَلِيمِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ (٤) [فِي الْبَابِ الرَّابِعِ مِنْ شُعَبِ الإِيمَانِ: بِأَنَّهُ عَلَيْهِ الطَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ لَمْ يُرْسَلْ إلَى المَلاَئِكَةِ، وَفِي البَابِ الخَامِسَ عَشَرَ: بِانْفِكَاكِهِمْ مِنْ شَرْعِهِ.

⁽١) مسلم في المساجد باب وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً (١١٦٧).

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب) من قوله: كما في حديث مسلم إلى قوله العالمين.

⁽٣) في (ب): من.

⁽٤) في (ب): ونقل البيهقي عن الحلمي ولم يعترضه.

وَفِي تَفْسِيرَيْ الإِمَامِ الرَّازِيِّ وَالبُرْهَانِ النَّسَفْيِّ حِكَايَةُ الإِجْمَاعِ فِي تَفْسِير الآيَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى](١) أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَسُولاً إلَيْهِمْ(١).

(المُفَضَّلُ عَلَى جَمِيعِ العَالَمِينَ) مِنْ الأَنْسِيَاء وَالمَلاَئِكَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَلاَ يَشْرُكُهُ غَيْرُهُ مِنْ الأَنْسِيَاءِ فِيمَا ذُكِرَ^(٣).

(وَبَعْدَهُ) فِي التَّفْضِيلِ (الأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ المَلاَئِكَةُ عَلَيْهِمْ السَّلاَمُ) فَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ البَشَرِ غَيْرِ الأَنْبِيَاءِ.

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب) من قوله: في الباب الرابع إلى قوله على ·

⁽۲) في (ب): (أنه لم يرسل إلى الملائكة).

 ⁽٣) في كونه خاتم النبيين وأنَّه أفضل العالمين، وأنَّه مرسل إلى العالمين كافة.



(وَالمُعْجِزَةُ) المُؤَيَّدُ بِهَا الرُّسُلُ (أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ) بِأَنْ يَظْهَرَ عَلَى خِلاَفِهَا (أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ) بِأَنْ يَظْهَرَ عَلَى خِلاَفِهَا (١٠٠٠] (١٠ كَإِحْيَاءِ مَيِّتِ، وَإِعْدَامِ جَبَلٍ، وَانْفِجَارِ المَاءِ مِنْ بَيْنِ الأَصَابِعِ (مَقْرُونٌ بِالتَّحَدِّي) مِنْهُمْ (مَعَ عَدَمِ المُعَارَضَةِ) مِنْ المُرْسَلِ إلَيْهِمْ: بِأَنْ لاَ يَظْهَرَ مِنْهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ الخَارِقِ.

(وَالتَّحَدِّي الدَّعْوَى) لِلرِّسَالَةِ (٣).

فَخَرَجَ غَيْرُ الخَارِقِ، كَطُلُوعِ الشَّمْسِ كُلَّ يَوْمٍ.

وَالخَارِقُ مِنْ غَيْرِ تَحَدُّ، وَهُوَ كَرَامَةُ الوَلِيِّ.

وَالخَارِقُ المُتَقَدِّمُ عَلَى التَّحَدِّي، وَالمُتَأَخِّرُ عَنْهُ بِمَا يُخْرِجُهُ عَنْ المُقَارَنةِ العُرْفِيَّةِ. المُقَارَنةِ العُرْفِيَّةِ.

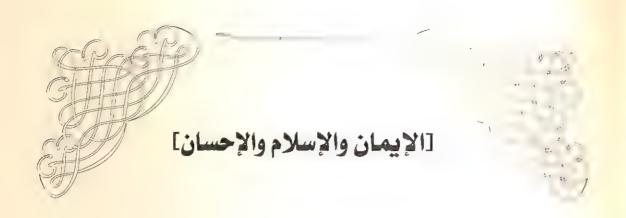
وَخَرَجَ السِّحْرُ وَالشَّعْبَذَةُ مِنْ المُرْسَلِ إِلَيْهِمْ؛ إِذْ لاَ مُعَارَضَةَ بِذَلِكَ (٤).

⁽١) أي خلاف العادة.

⁽٢) في (أ): زيادة (أو خارق للعادة).

⁽٣) وذلك كأن يقول: إني رسول من الله، والدليلُ على ذلك أنَّ هذه العصى التي بيدي ستكون تعباناً، أو هذا الميتَّت سيحيى، أو أنَّ القمر سينشق وهكذا.

⁽٤) فهي قد تكون خارقة فيما يظهر ولكنها ليست حقائق بل أوهام وخيالات أو خفة يد.



١ (وَالإِيمَانُ تَصْدِيقُ القَلْبِ) أَيْ^(۱) بِمَا عُلِمَ مَجِيءُ الرَّسُولِ بِهِ مِنْ عِنْدِ الله ضَرُورَةً، أَي الإِذْعَانُ وَالقَبُولُ لَهُ.

وَالتَّكْلِيفُ (٢) بِذَلِكَ _ وَإِنْ كَانَ مِنْ الكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ دُونَ الأَفْعَالِ الإخْتِيَارِيَّةِ بِالتَّكْلِيفِ بِأَسْبَابِهِ _ كَإِلْقَاءِ الذِّهْنِ، وَصَرْفِ النَّظَرِ، وَتَوْجِيهِ الحَوَاسُّ، وَرَفْع المَوَانِع.

(وَلاَ يُعْتَبَرُ) التَّصْدِيقُ المَذْكُورُ فِي الخُرُوجِ بِهِ عَنْ عُهْدَةِ التَّكْلِيفِ بِالإِيمَانِ (إلاَّ مَعَ التَّلَقُظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مِنْ القَادِرِ) عَلَيْهِ الَّذِي جَعَلَهُ الشَّارِعُ عَلاَمَةً لَنَا عَلَى التَّصْدِيقِ الخَفِيِّ عَنَّا، حَتَّى يَكُونُ المُنَافِقُ مُؤْمِنًا فِيمَا بَيْنَنَا عَلَى التَّصْدِيقِ الخَفِيِّ عَنَّا، حَتَّى يَكُونُ المُنَافِقُ مُؤْمِنًا فِيمَا بَيْنَنَا عَلاَمَةً لَنَا عَلَى التَّصْدِيقِ الخَفِيِّ عَنَّا، حَتَّى يَكُونُ المُنَافِقُ مُؤْمِنًا فِيمَا بَيْنَنَا كَافِرًا عِنْدَ الله تَعَالَى التَّصْدِيقِ الدَّرُكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلتَّادِ كَافِرًا عِنْدَ الله تَعَالَى ١٤٥].

⁽١) أي ساقطة من: (ب).

⁽٢) (التكليف) مبتدأ، خبره الجار والمجرور وهو قوله: بالتكليف بأسبابه، أي أنَّ الإيمان من الكيفيات التي تحصل للنفس دون اختياره فكيف يكلف به. فالجواب: أنَّه يكلف بالأخذ بأسبابه لحصوله بعدها.

⁽٣) لفظ تعالى ساقط من: (أ) و(ط).

(وَهَلْ التَّلَفُّطُ) المَذْكُورُ (شَرْطٌ) لِلإِيمَانِ (أَوْ شَطْرٌ) مِنْهُ (فِيهِ تَـرَدُّدُ'') لِلْعُلَمَاءِ.

٢. (وَالإسْلاَمُ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ) مِنْ الطَّاعَاتِ، كَالتَّلَفُظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَالطَّلاَةِ، وَالزَّكَاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ (وَلاَ تُعْتَبَرُ) الأَعْمَالُ المَذْكُورَةُ فِي الخُرُوجِ وَالصَّلاَةِ، وَالزَّكَاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ (وَلاَ تُعْتَبَرُ) الأَعْمَالُ المَذْكُورَةُ فِي الخُرُوجِ بِهَا عَنْ عُهْدَةِ التَّكْلِيفِ بِالإِسْلاَم (إلاَّ مَعَ الإِيمَانِ) أَيْ التَصْدِيقِ المَذْكُورِ.

٣. (وَالإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَاللَّهَ كَأَنَّك تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاك).

كَذَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ (٢) المُشْتَمِلِ عَلَى بَيَانِ الإِيمَانِ: «بِأَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

وَبَيَانِ الإِسْلاَمِ: ﴿ إِأَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله وَتُعُيمَ الصَّلاَةَ وَتُوْتِيَ الزَّكَاةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْت إلَيْهِ سَبِيلاً » هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ، وَفِيهَا تَقْدِيمُ الإِسْلاَمِ عَلَى الإِيمَانِ ، عَكْسُ رِوَايَةِ البُخَارِيِّ التَّتِي تَبِعَهَا المُصنِفُ ؛ لأَنَّهَا عَلَى تَرْتِيبِ الوَاقِع .

وَتَأْخِيرُ الإِحْسَانِ عَنْهُمَا _ وَهُوَ مُرَاقَبَةُ الله تَعَالَى (٢) فِي الْعِبَادَةِ الشَّامِلَةِ

⁽١) فعند الجمهور ومنهم الأشاعرة: أنه شَطْر أي الإيمان مركّب من التصديق بالقلب مع النُّطق بالشهادتين.

وعند الماتريدية: الإيمان هو التصديقُ والنطق بالشهادتين شرط لقبول وكون مقبولاً في الآخرة.

انظر: شرح النسفية للتفتازاني: ص ٧٧ ـ ٨٠ . ٨

⁽٢) البخاري باب سؤال النبي عن الإيمان والإسلام: (٥٠)، ومسلم باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان: (٢).

⁽٣) لفظ تعالى ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

لَهُمَا _ حَتَّى تَقَعَ عَلَى الكَمَالِ مِنْ الإِخْلاَصِ وَغَيْرِهِ **؛ لأِنَّهُ كَمَالٌ بِالنَّسْبَةِ** إلَيْهمَا^(١).

(١) هو ما يسمى حديث جبريل.

أولاً: رواية البخاري "عن أبي هريرة في قال: كان رسول الله في بارزاً يوماً للناس فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟ قال: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه وبلقائه ورسوله وتؤمن بالبعث، قال: ما الإسلام؟ قال: الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان، قال: ما الإحسان؟ قال: أن تعبدالله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك، قال: متى الساعة؟ قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، وسأخبرك عن أشراطها إذا ولدت الأمة ربّها، وإذا تطاول رعاة الإبل البهم في البنيان في خمس لا يعلمهن الا الله، ثم تلا النبي في ﴿ إِنَّ الله عِندَهُ عِندُهُ عِنلُمُ السّاعَةِ ﴾ . الآية ثم أدبر فقال: ردوه، فلم يروا شيئاً، فقال: هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم ". قال: "أبو عبدالله: جعل كل ذلك من الإيمان". رقم (٥٠).

ثانياً: رواية مسلم عن عمر بن الخطاب وهد قال "بينما نحن عند رسول الله في ذات يوم إذ طلع علينا رجلٌ شديدُ بياض الثياب شديدُ سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي في فأستند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله في الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً، قال: صدقت، قال: فعجبنا له يسأله ويصدقه، قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله والبوم الآخر، وتؤمن بالقضاء خيره وشره، قال: محدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإن لم أخبرني عن الساعة؟ وقال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، قال: فأخبرني عن أماراتها، قال: أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة السائل، قال: فأخبرني عن أماراتها، قال: أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة

[مُرتَكِبُ الكبيرة ليس كافراً]

(وَالْفِسْقُ) بِأَنْ تُرْتَكَبَ الكَبِيرَةُ (لا يُزِيلُ الإِيمَانَ).

خِلاَفًا لِلْمُعْتَزِلَةِ فِي زَعْمِهِمْ: أَنَّهُ يُزِيلُهُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الإِيمَانِ وَالكُفْرِ؛ بِنَاءً عَلَى زَعْمِهِمْ أَنَّ الأَعْمَالَ جُزْءٌ مِنْ الإِيمَانِ (١).

(وَالْمَيَّتُ مُؤْمِنًا فَاسِقًا) بِأَنْ لَمْ يَتُبْ (تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، إِمَّا أَنْ يُعَاقَبَ) بِإِدْ خَالِهِ النَّارَ (ثُمَّ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ)؛ لِمَوْتِهِ عَلَى الإِيمَانِ (وَإِمَّا أَنْ يُسَامَحَ) بِأَنْ لاَ يَدْخُلَ النَّارَ (بِمُجَرَّدِ فَضْلِ الله، أَوْ) بِفَضْلِهِ (مَعَ الشَّفَاعَةِ) مِنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ .

قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ (٢): أَوْ مِمَّنْ يَشَاءُ اللَّهُ.

وَتَرَدَّدَ النَّوَوِيُّ فِي ذَلِكَ (٣)، قَالَ وَالِدُ المُصَنِّفِ: لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ تَصْرِيحٌ

العراة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان، قال: ثم انطلق فلبثت مليًا ثم قال: لي يا عمر أتدري من السائل؟ قلت: الله ورسول أعلم، قال: فإنَّهُ جبريل أتاكم يعلمكم دينكم» رقم (٢).

⁽١) شرح النسفية للتفتازاني: ص٧١.

⁽٢) المصدر السابق: ص ٧١ ـ ٧٥.

⁽٣) المصدر السابق: ص ٧٣ ـ ٧٥.

بِذَلِكَ، وَلاَ بِنَفْيهِ (١).

قَالَ: وَهِيَ^(٢) فِي إِجَازَةِ الصِّرَاطِ بَعْدَ وَضْعِهِ^(٣)، وَيَلْزَمُ مِنْهَا النَّجَاةُ مِنْ النَّار.

وَزَعَمَتْ المُعْتَزِلَةُ: أَنَّهُ يَخْلُدُ فِي النَّارِ، وَلاَ يَجُوزُ العَفْوُ عَنْهُ، وَلاَ الشَّفَاعَةُ فِيهِ(٤٠).

 ⁽١) أي والد المصنف علَّل تردد النووي؛ لأنَّهُ لم يرد ما يثبت دخوله بالشفاعة الجنة ولا عدم دخوله.

⁽٢) أي الشفاعة.

 ⁽٣) أي عندما يشفع له يجتاز الصراط بعد وضعه ونصبه، وهو دليل على أنه من
 النَّاجين والداخلين الجنة؛ لأنَّهُ ليس بعد الصراط إلا الجنة.

⁽٤) شرح النسفية: ص ٧٥.



[الشَّفاعَة]

(وَأَوَّلُ شَافِع وَأَوْلاَهُ) يَـوْمَ القِيَامَـةِ (حَبِيبُ الله مُحَمَّـدٌ المُصْطَفَى ﷺ) قَالَ ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ شَافِع وَأَوَّلُ مُشَـفَّع» رَوَاهُ الشَّـيْخَانِ(١)، وَهُـوَ أَكْرَمُ عِنْـدَ الله [أ/١٤٣] مِنْ جَمِيعِ العَالَمِينَ، وَلَهُ شَفَاعَاتٌ:

أَعْظَمُهَا: فِي تَعْجِيلِ الحِسَابِ، وَالإِرَاحَةِ مِنْ طُولِ الوُقُوفِ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِهِ(٢).

الثَّانِيَةُ: فِي إِذْ خَالِ قَوْمِ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِهِ أَيْضًا (٣)، وَتَرَدَّدَ ابْنُ دَقِيقِ العِيدِ فِي ذَلِكَ، وَوَافَقَهُ وَالِدُ المُصَنِّفِ، وَقَالَ: لَمْ يَرِدْ فِيهِ شَيْءٌ (٤).

الثَّالِثَةُ: فِيمَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ، كَمَا تَقَدَّمَ.

الرَّابِعَةُ: فِي إِخْرَاجِ مَنْ أُدْخِلَ النَّارَ مِنْ المُوَحِّدِينَ، وَيُشَارِكُهُ فِيهَا

⁽١) مسلم في الفضائل، باب تفضيل نبينا على جميع الخلائق: (٢٢٣).

⁽٢) وهي الشفاعة العظمي، والمقام المحمود.

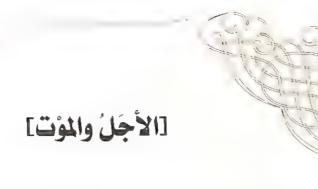
⁽٣) انظر شرح مسلم للنووي: ٣/ ٣٥.

⁽٤) أي في خصوصية هذه الشفاعة.

الأَنْبِيَاءُ، وَالمَلاَئِكَةُ، وَالمُؤْمِنُونَ.

الخَامِسَةُ: فِي زِيَادَةِ الدَّرَجَاتِ فِي الجَنَّةِ لِأَهْلِهَا، وَجَوَّزَ النَّووِيُّ اخْتِصَاصَهَا بِهِ(١).

⁽١) شرح مسلم للنووي: ٣/ ٣٥.



(وَلاَ يَمُوتُ أَحَدٌ إلاَّ بِأَجَلِهِ) وَهُوَ الوَقْتُ (١) الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ فِي الأَزَلِ انْتِهَاءَ حَيَاتِهِ فِيهِ بِقَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَزَعَمَ كَثِيرٌ مِنْ المُعْتَزِلَةِ: أَنَّ القَاتِلَ قَطَعَ بِقَتْلِهِ أَجَلَ المَقْتُولِ، وَأَنَّهُ لَـوْ لَمْ يَقْتُلُهُ لَعَاشَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ (٢).

(وَالنَّفْسُ بَاقِيَةٌ بَعْدَ قَتْلِ البَدَنِ) مُنَعَّمَةٌ أَوْ مُعَذَّبَةٌ (وَفِي فَنَائِهَا عِنْدَ القِيَامَةِ تَرَدُّدُ):

قِيلَ: تَفْنَى عِنْدَ النَّفْخَةِ الأُولَى كَغَيْرِهَا.

(قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصنِّفِ (وَالأَظْهَرُ) أَنَّهَا (لاَ تَفْنَى أَبَدًا)؛ لإَنَّ الأَصْلَ فِي بَقَائِهَا بَعْدَ المَوْتِ اسْتِمْرَارُهُ(٣).

(وَفِي عَجْبِ الذَّنَبِ) بِفَتْحِ العَيْنِ وَسُكُونِ الجِيمِ، هَلْ يَبْلَى (قَوْلاَنِ): المَشْهُورُ مِنْهُمَا: أَنَّهُ لاَ يَبْلَى ؟ لِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: «لَيْسَ مِنْ

⁽١) لفظ وقت ساقط من: (ط).

⁽٢) شرح النسفية للتفتازاني: ص ٦٤.

⁽٣) في (ط): استمرارة.

الإنسانِ شَيْءٌ إلا يَبْلَى إلا عَظْمًا وَاحِدًا وَهُو عَجْبُ النَّنَبِ، مِنْهُ يُركَّبُ الخَلْقُ يَوْمَ القِيَامَةِ» (١) وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَأْكُلُهُ التُّرَابُ إلا الخَلْقُ يَوْمَ القِيَامَةِ» (١) وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَأْكُلُهُ التُّرَابُ إلا عَجْبَ الذَّنَبِ، مِنْهُ خُلِقَ وَمِنْهُ يُرَكِّبُ (٢) وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَابْنِ حِبَّانَ: قَجْبَ الذَّنَبِ، مِنْهُ خُلِقَ وَمِنْهُ يُرَكِّبُ (٢) وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَابْنِ حِبَّانَ: قَعْبُ الذَّنَبِ مِنْ وَهُو فِي المَحَلِّ مَحْلً أَصْلِ الذَّنبِ مِنْ أَسْفَلِ الصَّلْبِ عِنْدَ رَأْسِ العُصْعُصِ يُشْبِهُ فِي المَحَلِّ مَحَلًّ أَصْلِ الذَّنبِ مِنْ ذَوَاتِ الأَرْبَعِ (٣).

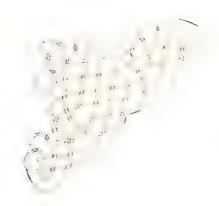
(قَالَ المُزَنِيُّ: وَالصَّحِيحُ⁽¹⁾) أَنَّهُ (يَبْلَى) كَغَيْرِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ كُلُّ مَنَى عَالِكُ إِلَّا وَتَالَى الْمَدْكُورَ: بِأَنَّهُ لاَ يَبْلَى هَالِكُ إِلَّا وَتَأَوَّلَ الحَدِيثَ) المَذْكُورَ: بِأَنَّهُ لاَ يَبْلَى عَالِكُ إِلاَّ وَتَالَّوْلَ المَوْتِ، بَلْ مَلَكِ المَوْتِ. بِالتَّرَابِ، كَمَا يُمِيتُ اللَّهُ مَلَكَ المَوْتِ بِلاَ مَلَكِ المَوْتِ.

⁽۱) البخاري في التفسير، باب ونفخ في الصور: (٤٤٤٠)، ومسلم في الفتن واشتراط الساعة، باب ما بين النفختين: (٥٢٥٣).

⁽۲) مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب بين النفختين: (٥٢٥٤).

⁽٣) مسند الإمام أحمد: (١١٢٤٩)، وابن حبان في صحيحه: (٣١٤٠).

⁽٤) في (أ) و(ب) و(ج): الصحيح.





[حَقيقَةُ الرُّوح]

(وَحَقِيقَةُ الرُّوحِ) وَهِيَ النَّفْسُ (لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهَا مُحَمَّدٌ ﷺ) وَقَدْ سُئِلَ عَنْهَا؛ لِعَدَمِ نُزُولِ الأَمْرِ بِبَيَانِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوجُ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّ فَلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِي ﴾ [الإسراء: ٥٥].

(فَنُمْسِكُ) نَحْنُ (عَنْهَا) وَلاَ نُعَبِّرُ عَنْهَا بِأَكْثَرَ مِنْ مَوْجُودٍ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الجُنَيْدُ(١) وَغَيْرُهُ.

وَالْخَائِضُونَ فِيهَا اخْتَلَفُوا:

فَقَالَ جُمْهُورُ المُتَكَلِّمِينَ: إنَّهَا جِسْمٌ لَطِيفٌ مُشْتَبِكٌ بِالبَدَنِ اشْتِبَاكَ المُعَادِ الْمُتَكِلِّمِينَ: إنَّهَا جِسْمٌ لَطِيفٌ مُشْتَبِكٌ بِالبَدَنِ اشْتِبَاكَ المَاءِ بِالعُودِ الأَخْضَرِ^(٢).

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: إِنَّهَا عَرَضٌ، وَهِيَ الحَيَاةُ الَّتِي صَارَ البَدَنُ بِوُجُودِهَا حَيًّا.

⁽۱) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي أبو القاسم، صوفي متكلّم، ولد ببغداد ونشأ بها، إمام الدنيا في زمانه، عدّه العلماء شيخ مذهب التصوف؛ لضبطه بقواعد الكتاب والسنة محافظاً على عقيدتها، توفي في بغداد سنة (۲۹۷ه). الأعلام: ٢/ ١٤١.

 ⁽۲) الجسم اللطيف: الذي لا يحجب ما وراءه كالهواء والزجاج، والكثيف: جسم
 يحجب ما وراءه كالجدار.

قَالَ السُّهْرَوَرُدِيَ ('): وَيَدُلُّ لِللْأَوَّلِ وَصْفُهَا فِي الأَخْبَارِ بِالهُبُوطِ وَالعُرُوجِ وَالتَّرَدُّدِ فِي البَرْزَخِ.

وَقَالَ الفَلاَسِفَةُ وَكَثِيرٌ مِنْ الصُّوفِيَّةِ: إنَّهَا لَيْسَتْ بِجِسْمٍ، وَلاَ عَرَضٍ، وَإِنَّمَا هِي جَوْهَرٌ مُجَرَّدٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ غَيْرُ مُتَحَيِّرٍ، مُتَعَلِّقٌ بِالبَدَنِ لِلتَّدْبِيرِ وَإِنَّمَا هِي جَوْهَرٌ مُجَرَّدٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ غَيْرُ مُتَحَيِّرٍ، مُتَعَلِّقٌ بِالبَدَنِ لِلتَّدْبِيرِ وَالتَّحْرِيكِ، غَيْرُ دَاخِلِ فِيهِ وَلاَ خَارِجٍ عَنْهُ.

* * *

⁽۱) هو عمر بن أحمد بن عبدالله أبو نصر البكري الشافعي من ولد أبي بكر الصديق هم، شيخ الطريقة ومعدن الحقيقة إمام وقته لساناً وحالاً علماً وعملاً، تفقَّه على عمّه، لازم باب الله تعالى حتى صار أحد العاكفين، له مؤلفات منها: عوارف المعارف، توفي سنة (٦٣٢ه) في بغداد. الطبقات للأسنوي: ١/ ٣٤٢.



(وَكَرَامَاتُ الأَوْلِيَاءِ) وَهُمْ العَارِفُونَ بِاللهَ تَعَالَى حَسْبَمَا يُمْكِنُ، المُواظِبُونَ عَلَى الطَّاعَاتِ، المُجْتَنَبُونَ لِلْمَعَاصِي، المُعْرِضُونَ عَنْ الإنْهِمَاكِ فِي اللَّذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ (حَقُّ) أَيْ جَائِزَةٌ وَ(١) وَاقِعَةٌ، كَجَرَيَانِ النِّيلِ بِكِتَابِ فِي اللَّذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ (حَقُّ) أَيْ جَائِزَةٌ وَ(١) وَاقِعَةٌ، كَجَرَيَانِ النِّيلِ بِكِتَابِ غُمرَ (٢)، وَرُوْيَتِهِ - وَهُوَ عَلَى المِنْبَرِ بِالمَدِينَةِ - جَيْشَهُ بِنَهَاوَنْ دَ (٣) حَتَّى قَالَ عُمرَ (٢)، وَرُوْيَتِهِ - وَهُوَ عَلَى المِنْبَرِ بِالمَدِينَةِ - جَيْشَهُ بِنَهَاوَنْ دَ (٣) حَتَّى قَالَ لَا مِنْ وَرَاءِ الجَيْشِ : يَا سَارِيَةُ ، الجَبَلِ الجَبَلِ الجَبْلِ لِكَمَنِ (١٤) العَدُقِ هُنَاكَ (٥)، وَسَمَاعِ سَارِيَةُ ، كَلَامَهُ مَعَ بُعْدِ المَسَافَةِ (٧)، وَكَشُوبٍ خَالِدٍ العَسَافَةِ (٧)، وَكَشُوبٍ خَالِدٍ

⁽١) الواو ساقطة من: (ط).

⁽۲) قصة جريان النيل يذكرها السُّبكي في طبقاته: ٢/ ٣٢٦.

⁽٣) نُهاوند _ بضم النون _ هي بلدة من بلاد العجم على الحدود بين البصرة وإيران .

⁽٤) في (أ) و(ب): لمكر. الكرامة يذكرها العجلوني في كشف الخفاء: ٢/ ٢٨٠.

⁽٥) أي كانوا كامنين خلفه، لو لم ينبِّه سارية بذلك؛ لاستولوا على الجبل.

⁽٦) هو سارية من زنيم بن عبدالله الداني، ولاه عمر الله ناحية فارس، وله يقول: يا سارية الجبل الجبل، وهو مخضرم، وكان يسبق الفرس عدواً على رجليه فتح اصبهان صلحاً وعنوة. الإصابة: ٣/٤.

⁽٧) صحح هذا الأثر العجلوني في كشف الخفاء: ٢/ ٢٨٠.

السُّمَّ مِنْ غَيْرِ تَضَرُّرِ بِهِ (١)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا وَقَعَ لِلصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ.

(قَالَ القُشَيْرِيُّ (^{۲)}: وَلاَ يَنْتَهُونَ إِلَى نَحْوِ وَلَدٍ دُونَ وَالِدٍ (^{۳)}) وَقَلْبِ جَمَادِ بَهِيمَةً (¹¹⁾.

قَالَ المُصَنِّفُ: وَهَذَا حَتَّ يُخَصِّصُ قَوْلَ غَيْرِهِ: مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزَةً لِنَبِيِّ جَازَ أَنْ يَكُونَ كَرَامَةً لِوَلِيٍّ لاَ فَارِقَ بَيْنَهُمَا إلاَّ التَّحَدِّي(٥).

وَمَنَعَ أَكْثَرُ المُعْتَزِلَةِ الخَوارِقَ مِنْ الأَوْلِيَاءِ، وَكَذَلِكَ الأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الإسْفَرايينِيُّ قَالَ: كُلُّ مَا جَازَ تَقْدِيرُهُ مُعْجِزَةً لِنَبِيِيٍّ لاَ يَجُوزُ ظُهُورُ مِثْلِهِ كَرَامَةً لِوَلِيِّ، وَإِنَّمَا مَبَالِغُ (١) الكَرَامَاتِ إجَابَةُ دَعُوةٍ، أَوْ مُوَافَاةُ مَاءٍ فِي بَادِيَةٍ كَرَامَةً لوَلِيٍّ، وَإِنَّمَا مَبَالِغُ (١) الكَرَامَاتِ إجَابَةُ دَعُوةٍ، أَوْ مُوَافَاةُ مَاءٍ فِي بَادِيَةٍ مِنْ غَيْرِ تَوَقَّع المِيَاهِ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَنْحَطُّ (٧) عَنْ خَرْقِ العَادَاتِ (٨).

⁽١) مشكاة المصابيح: ٦/ ٥٣.

⁽۲) تقدمت ترجمته في: (٤١٥/١).

⁽٣) أي كما وقع لمريم حيث انجبت ولداً دون والد، كرامة لها ومعجزة لعيسى عليه السلام، وكما وقع لصالح حيث خرجت له الناقة من صخرة. انظر كلام القشيري في الرسالة: ٢/ ٦٦٤.

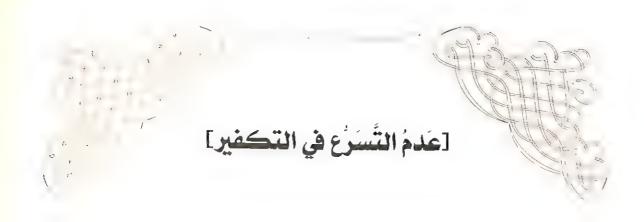
⁽٤) كما حدث لموسى حيث انقلبت بيده العصا إلى ثعبان.

⁽٥) القاعدة: (ما كان معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي) هذا العموم خصص؛ إذ قد حصلت معجزات لا يمكن أن تكون كرامات للأولياء كما مثّلنا، وهذا على رأي القشيري.

⁽٦) أي أقصى ما يطلقُ عليه لفظ الكرامة هو مثل: إجابة دعوة، أو العثور على ماء في بادية بعد فقده فليس في ذلك خرق للعادة، بل إكرام من الله لعبده.

 ⁽٧) أي أمور تحصل إكراماً من الله تعالى وليس فيها خرق للعادة كما مثل.

⁽٨) في (أ): العادة.



(وَلاَ نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ) بِبِدْعَتِهِ، كَمُنْكِرِي صِفَاتِ الله، وَخَلْقِهِ أَفْعَالَ عِبَادِهِ، وَجَوَاذِ رُؤْيَتِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ(١).

وَمِنَّا مَنْ كَفَّرَهُمْ (٢).

أَمَّا مَنْ خَرَجَ بِبِدْعَتِهِ عَنْ أَهْلِ القِبْلَةِ _ كَمُنْكِرِي حُدُوثَ العَالَمِ،

(۱) هو تعريض بالمعتزلة فإنهم ينكرون صفات الله خشية من تعدد القدماء، ويردُّ عليهم بأنَّ المستحيل هو تعدد القدماء لذاتهم أما الصفات فإنها قديمة لغيرها. وهم يرون أنَّ الله ذات وكلَّما تتعلَّق ذاته بشيء سُمِّي بذلك، فإن تعلقت بمقدور

سمي قادراً، وإن تعلقت بمعلوم سُمي عالماً وهكذا، ويرون أنَّ العبد خالقٌ لفعله، وليس فعله خلقاً لله؛ لأنَّهُ يقع من العبد أعمال سيئة فلا تليق أن ينسب خلقها إلى الله تعالى.

ويجاب عن ذلك: بأنَّ الفعل ينسب لمن اتصف به لا لمن خلقه، ويرون أنَّ الله لا يُرى في الآخرة وقد تقدَّم ذلك، وإن أردت المزيد من الأدلة والمناقشة فتابع

ذلك في شرحنا للنسفية.

(٢) هو قول للأشعري رجع عنه ونقل عن القاضي عياض. تشنيف المسامع: ٢/ ٣٣٤. وَالبَعْثَ، وَالحَشْرَ لِلأَجْسَامِ، وَالعِلْمَ بِالجُزْئِيَّاتِ^(۱) ـ فَلاَ نِزَاعَ فِي كُفْرِهِمْ؛ لإِنْكَارِهِمْ بَعْضَ مَا عُلِمَ مَجِيءُ الرَّسُولِ بِهِ ضَرُورَةً.

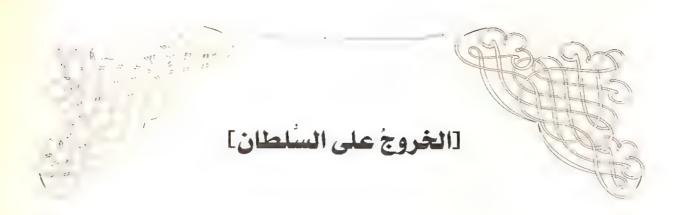
* * *

⁽۱) وهم الفلاسفة المسلمون: فإنَّهم يـرون قـدم العـالم وأنَّه لا يفنى، بـل التغير والحدوث يجري على الصـورة فقط لذا قالوا: بعدم حشر الأجسام، بـل تحشر الأرواح؛ لأنَّ الأجسام باقية إلا أنَّها تغيرت صورتها من هيئة إلى هيئة.

وهذا مخالفٌ لما جاء في صريح الآيات منها قوله تعالى ﴿قُلْ يُعْيِبِهَا ٱلَّذِي ٓ أَنشَاهُمَّا أَوَّلَ مَنَرَةٍ ﴾ أي العظام.

وقالوا: العالم قديمٌ إذ لو قلنا: بأنَّه حادث لتسلسل، والتسلسلُ ممنوع، وقالوا: إنَّ الله يعلم بالكليات ولا يعلم بالجزئيات، أي يعلم بزيد ولا يعلم حركاته وتغيرات أحواله.

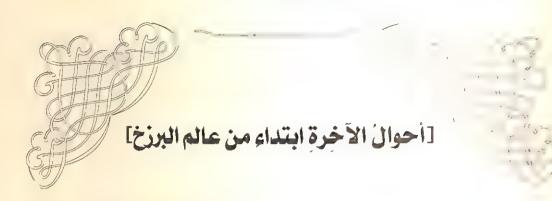
راجع كتابنا شرح النسفية لمعرفة الأدلة والمناقشة: ص ٣٧٣..٣٨.



(وَلاَ نُجَوِّزُ) نَحْنُ (الخُرُوجَ عَلَى السُّلْطَانِ). وَجَوَّزَتْ المُعْتَزِلَةُ الخُرُوجَ عَلَى الجَائِرِ ؛ لإنْعِزَ الِهِ (١) بِالجَوْرِ عِنْدَهُمْ.

* * *

⁽١) في (أ): بانعزاله.



١. (وَنَعْتَقِدُ أَنَّ عَذَابَ القَبْرِ) وَهُوَ لِلْكَافِرِ وَالفَاسِقِ، المُرَادُ تَعْذِيبُهُ:
 بِأَنْ تُرَدَّ الرُّوحُ إلَى الجَسَدِ، أَوْ مَا بَقِيَ مِنْهُ^(۱).

٢. (وَسُؤَالَ المَلَكَيْنِ) مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ لِلْمَقْبُورِ بَعْدَ رَدِّ رُوحِهِ إلَيْهِ: عَنْ رَبِّهِ، وَدِينِهِ، وَنَبِيتِهِ، فَيُجِيبُهُمَا بِمَا يُوَافِقُ مَا مَاتَ عَلَيْهِ: مِنْ إيمَانٍ، أَوْ كُفْرٍ.
 كُفْرٍ.

٣. (وَالحَشْرَ) لِلْخَلْقِ: بِأَنْ يُحْسِيَهُمْ اللَّهُ تَعَالَى (٢) بَعْدَ فَنَائِهِمْ،
 وَيَجْمَعَهُمْ لِلْعَرْضِ وَالحِسَابِ.

٤. (وَالصِّرَاطَ) وَهُوَ جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى ظَهْرِ جَهَنَّمَ، أَدَقُ مِنْ الشَّعْرِ، وَأَحَدُ مِنْ السَّعْرِ، وَالصَّرَاطَ) وَهُوَ جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى ظَهْرِ جَهَنَّمَ، أَدَقُ مِنْ الشَّعْرِ، وَتَزِلُ بِهِ وَأَخِدُ مِنْ السَّيْفِ()، يَمُرُّ عَلَيْهِ جَمِيعُ الخَلْقِ، فَيَجُوزُهُ أَهْلُ الجَنَّةِ، وَتَزِلُ بِهِ

⁽۱) للإنسان روحُ الإدراك: وهي العقل وروح الحياة، فروح الحياة تذهب من الميت ولا تعود إليه إلى يوم القيامة، أما روح الإدراك فإنّها تنفصلُ عنه، وهي التي تسأل وتنعّم وتعذّب في البرزخ، ولكنّها لا ترجع إلى مرافقة الجسم، بل تطلُّ عليه وتراقبه، فهي لا تدخل في الجسم كما ذكر الشّارح، بل لها إشعاعات عليه؛ لذا يحصل للجسم أو رفاته نوع من الألم بعذابها.

⁽٢) لفظ تعالى ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٣) هذا التحديد ليس لكلِّ عابرِ عليه، بل عُرضُه سيراه كلُّ على حسب عمله، وهذا =

أُقْدَامُ أَهْلِ النَّارِ.

٥. (وَالمِيزَانَ) وَلَهُ لِسَانٌ وَكَفَّتَانِ (١) يُعْرَفُ بِهِ مَقَادِيرُ الأَعْمَالِ: بِأَنْ [1٤٤/] تُوزُنَ صُحُفُهَا بهِ.

(حَقُّ(٢))؛ لِلنُّصُوصِ الوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَحَشَرْنَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٧] ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَانِينَ ٱلْقِسَطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيدَمَةِ فَلَا لُغُلَلَمُ نَفْسٌ شَيْعًا ﴾ [الأنبياء: ٤٧] .

وَقَالَ عِلَيْ : (عَذَابُ القَبْرِ حَقٌّ) (٣).

«وَمَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ»(٤).

وَقَالَ: "إِنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولاَنِ (٥) لَهُ: مَا كُنْت تَقُولُ فِي هَذَا النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ، فَأَمَّا المُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُالله وَرَسُولُهُ، إلَى أَنْ قَالَ: وَأَمَّا الكَافِرُ أَوْ المُنَافِقُ فَيَقُولُ: لاَ أَدْرِي... إلَخُ (٥) رَوَاهُمَا الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا.

⁼ العرض لمن كانت أعماله سيئة.

⁽١) لم يرد بنصِّ قطعي في تحديد كيفيته، ولعلَّ المراد بذلك الآلة التي تعرف بها مقدار الأعمال دون البحث في كيفيته.

⁽٢) لفظ: (حق) خبر إن واسمها عذاب القبر وما عطف عليه.

⁽٣) البخاري في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر: (١٢٨٣).

⁽٤) البخاري في الوضوء، باب ما جاء في غسل البول: (٢١١)، ومسلم في الطهارة باب الدليل على نجاسة البول: (٤٣٩).

⁽٥) في (أ): فيقول.

⁽٦) البخاري في الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال: (١٢٥٢)، ومسلم في=

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ: ﴿ فَيَقُولاً نِ لَـهُ مَنْ رَبُّك؟ وَمَا دِينُك؟ وَمَا دِينُك؟ وَمَا مِنْك؟ وَمَا هَذَا الرَّجُلُ اللَّهُ، وَدِينِي وَمَا هَذَا الرَّجُلُ اللَّهُ، وَدِينِي اللَّهُ، وَدِينِي اللَّهُ، وَدِينِي اللَّهُ، وَدِينِي اللَّهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ (١) وَيَقُولُ الكَافِرُ فِي النَّلاَثِ: الإسْلاَمُ، وَالرَّجُلُ المَبْعُوثُ رَسُولُ اللهِ ﷺ (١) وَيَقُولُ الكَافِرُ فِي النَّلاَثِ: لاَ أَدْرِي (١).

وَفِي رِوَايَةِ التَّرْمِذِيِّ: «يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا المُنْكَرُ وَلِلآخِرِ النَّكِيرُ» (اللَّهُ عُرُهُ وَالكَيْرُ وَالكَيْرُ» (اللَّهُ عُلِيَّةً اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللللْهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللللْهُ عَلَى الللللِّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللْهُ عَلَى الللللِّهُ عَلَى الللللِّهُ عَلَى الللللِّهُ عَلَى الللللِّهُ عِلَى اللللْهُ عَلَى اللللْهُ عَلَى اللللِّهُ عَلَى الللللِّهُ عَلَى الللللِّهُ عَلَى الللللِّهُ عَلَى الللللِّهُ عَلَى اللللللِّهُ عَلَى اللللللِهِ عَلَى الللللِّهُ عَلَى الللللْهُ عَلَى اللللْهُ عَلَى الللْهُ عَلَى اللللْهُ عَلَى الللللللِّهُ عَلَى الللللِّهُ عَلَى اللللللللْهُ عَلَى اللللللللْهُ عَلَى اللللللِهُ عَلَى اللللللِهُ عَلَى اللللللللللِهُ عَلَى الللللِهُ عَلَى الللللِهُ عَلَى اللللللِ

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَحَادِيثُ: "يُحْشَرُ النَّاسُ حُفَاةً مُشَاةً غُرُلاً» _أَيْ غَيْرُ مُخْتَتَنِينَ _ (٥) وَأَحَادِيثُ: "يُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ (٦) جَهَنَمَ، وَمُرُورُ مُخْتَتَنِينَ _ (٥) وَأَحَادِيثُ: "يُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ (٦) جَهَنَمَ، وَمُرُورُ المُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ مُتَفَاوِتِينَ، وَأَنَّهُ مَزِلَّةٌ _ أَيْ تَزِلُ بِهِ أَقْدَامُ أَهْلِ النَّارِ فِيها (٧).

وَفِي مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُـدْرِيِّ: "بَلَغَ<mark>نِي أُنَّـهُ أَدَقُ مِنْ الشَّـعْرِ،</mark> وَأَحَدُّ مِنْ السَّيْفِ» (^).

⁼ الجنة وصفة نعيمها وأهلها: (٥١١٥).

⁽١) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٢) أبو داود في السنة، باب ما جاء في المسألة في القبر: (٩٩١).

⁽٣) الترمذي في الجنائز، باب ما جاء بعذاب القبر: (٩٩٠).

 ⁽٤) لم أعثر عليه في سنن البيهقي، ووجدته في المعجم الأوسط للطبراني: ٣/ ٥٤.

 ⁽٥) البخاري أحاديث الانبياء: (٣١٠٠)، ومسلم في الجنة: (٥١٠٢).

⁽٦) في (أ) و(ب): ظهراني.

 ⁽٧) البخاري في باب قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة: (٦٨٨٥)، ومسلم في
 الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية: (٢٦٧).

⁽٨) مسلم في الإيمان، باب معرفة طرق الرؤية: (٢٦٩).

وَرَوَى البَزَّارُ وَالبَيْهَقِيُّ حَدِيثَ: "يُوْتَى بِابْنِ آدَمَ فَيُوقَفُ بَيْنَ كِفَّتَيْ المِيزَانِ...إلَخُ"(١).

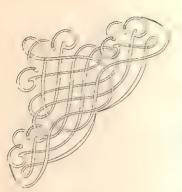
٦. (وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ اليَوْمَ) يَعْنِي قَبْلَ يَوْمِ الجَزَاءِ ؛ لِلنَّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، نَحْوِ : ﴿ أُعِدَّتُ لِلمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ﴿ أُعِدَّتُ لِلمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ﴿ أُعِدَّتُ لِلمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ﴿ أُعِدَّا جِهِمَا لِلْكَفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣١] وقِصَّةِ آدَمَ وَحَوَّاءَ فِي إسْكَانِهِمَا الجَنَّةَ وَإِخْرَاجِهِمَا مِنْهَا بِالزَّلَةِ .

وَزَعَمَ أَكْثَرُ المُعْتَزِلَةِ: أَنَّهُمَا إِنَّمَا يُخْلَقَانِ يَوْمَ الجَزَاءِ(٢).

* * *

⁽١) ينظر مجمع الزوائد: ١٠/ ٣٥٠.

⁽٢) شرح النسفية للتفتازاني: ص٧٠.



[نصبُ الإمام العام]

(وَيَجِبُ عَلَى النَّاسِ نَصْبُ إِمَامٍ) يَقُومُ بِمَصَالِحِهِمْ، كَسَدُ النُّغُورِ، وَتَجْهِيزِ الجُيُوشِ، وَقَهْرِ المُتَغَلِّبَةِ وَالمُتَلَصَّصَةِ، وَقُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى نَصْبِهِ، حَتَّى جَعَلُوهُ أَهَمَّ الوَاجِبَاتِ وَقَدَّمُوهُ عَلَى دَفْنِهِ ﷺ وَلَمْ يَزَلُ النَّاسُ فِي كُلِّ عَصْرٍ عَلَى ذَلِكَ الوَاجِبَاتِ وَقَدَّمُوهُ عَلَى دَفْنِهِ ﷺ وَلَمْ يَزَلُ النَّاسُ فِي كُلِّ عَصْرٍ عَلَى ذَلِكَ (وَلَوْ) كَانَ مَنْ يُنصَّبُ (مَفْضُولاً) فَإِنَّ نَصْبَهُ يَكُفِي فِي الخُرُوجِ عَنْ عُهْدَةِ النَّصْب.

وَقِيلَ (١): لا . . . بَلْ يَتَعَيَّنُ نَصْبُ الفَاضِلِ . وَقِيلَ الفَاضِلِ . وَقَيلَ النَّهُ لاَ يَجِبُ نَصْبُ إِمَام (٢) . وَذَهَبَتْ الخَوَارِجُ : إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجِبُ نَصْبُ إِمَام (٢) .

 ⁽١) قال به الاشعري وقدماء اتباعه. الغيث الهامع: ص ٧٨٧.

⁽۲) هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب _كرم الله وجهه ورضي عنه _ لمّا كانوا معه في حرب صفين، وهم الذين حَملوه على التّحكيم أولاً ورفضوا السيف، وأشاروا عليه بإرسال أبي موسى الأشعري بدلاً من عبدالله بن عمر، فلما جرى الأمر على خلاف ما هو عليه خرجوا عليه وقالوا: حكمت غير الله. الملل والنحل: ١/٣٤٢.

وَالْإِمَامِيَّةُ: إِلَى وُجُوبِهِ عَلَى الله تَعَالَى (١).

(وَلاَ يَجِبُ عَلَى الرَّبِّ سُبْحَانَهُ شَيْءٌ)؛ لأِنَّهُ خَالِقُ الخَلْقِ، فَكَيْفَ يَجِبُ لَهُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟.

وَقَالَتْ المُعْتَزِلَةُ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَشْيَاءُ يَتَرَتَّبُ الذَّمُّ بِتَرْكِهَا، مِنْهَا: الجَزَاءُ - أَيْ الثَّوَابُ عَلَى الطَّاعَةِ - ، وَالعِقَابُ عَلَى المَعْصِيةِ، وَمِنْهَا: اللَّطْفُ: بِأَنْ يَفْعَلَ بِعِبَادِهِ مَا يُقَرِّبُهُمْ إِلَى الطَّاعَةِ وَيُبْعِدُهُمْ عَنْ المَعْصِيةِ، بِحَيْثُ لاَ يَنْتَهُونَ إِلَى حَدِّ الإِلْجَاءِ، وَمِنْهَا: الأَصْلَحُ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا مِنْ حَيْثُ الحِكْمَةُ وَالتَّدْبِيرُ.

٧. (وَالمَعَادُ الجِسْمَانِيُّ) أَيْ عَوْدُ الجِسْمِ (بَعْدَ الإعْدَامِ) بِأَجْزَائِهِ وَعَوَارِضِهِ كَمَا كَانَ (حَقُّ).

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ [بونس: ٤] ﴿ كَمَابَدَأُنَاۤ أَوَّلَ حَـَلْقِ نَعُيدُهُۥ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٩].

وَأَنْكَرَتْ الفَلاَسِفَةُ: إعَادَةَ الأَجْسَامِ، وَقَالُوا: إنَّمَا تُعَادُ الأَرْوَاحُ، بِمَعْنَى أَنَّهَا بَعْدَ مَوْتِ البَدَنِ تُعَادُ إلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ التَّجَرُّدِ مُتَلَذَّةً بِالكَمَالِ أَوْ مُتَأَلِّمَةً بِالنُّقْصَانِ.

⁽۱) هم فرقه من الشيعة، وهم القائلون بإمامة علي بعد النبي عَلَيْ نصًا وتعيينا دون تعريض بالوصف، وهي عندهم ركن من أركان الإيمان، وسمو إمامية؛ لأنهم يرون الإمامة بالاثني عشر إماما، بدأ بعلي وختاماً بمحمد المهدي المنتظر. الملل والنحل للشهرستاني: ١/ ٢١٩.

⁽٢) في (ج): الله.

وَقَوْلُهُ _ بَعْدَ الإِعْدَامِ _ هُوَ الصَّحِيحُ(١). وَقَوْلُهُ _ بَعْدَ الإِعْدَامِ _ هُوَ الصَّحِيحُ(١). وَقِيلَ(٢): لاَ يُعْدَمُ الحِسْمُ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ أَجْزَاؤُهُ.

* * *

⁽١) وقوله: (وهو الصحيح) أي من القول بعدم الإعدام.

⁽۲) هو ما لا يستبعده الآمدي. تشنيف المسامع: ٢/ ٣٤٦.



١. (وَنَعْتَقِدُ أَنَّ خَيْرَ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيهَا مُحَمَّدٍ ﷺ أَبُو بَكْرٍ خَلِيفَتُهُ،
 فَعُمَرُ، فَعُثْمَانُ، فَعَلِيٌّ أُمَرَاءُ (١) المُؤْمِنِينَ _ رَضِي اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ)؛
 لإطْبَاقِ السَّلُفِ عَلَى خَيْرِيَّتِهِمْ عِنْدَ الله عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ.

وَقَالَتْ الشَّيعَةُ، وَكَثِيرٌ مِنْ المُعْتَزِلَةِ: الأَفْضَلُ بَعْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ (٢) عَلِيٌّ .

وَمَيَّزَهُمْ المُصَنِّفُ عَنْ مُشَارِكِيهِمْ فِي أَسْمَائِهِمْ بِمَا كَانُوا يُـدْعَوْنَ بِهِ، فَكَانَ يُدْعَى أَبُو بَكْرِ خَلِيفَةَ رَسُولِ الله ﷺ لَأَنَّهُ خَلَفَهُ فِي أَمْرِ الرَّعِيَّةِ، مَعَ فَكَانَ يُدْعَى أَبُو بَكْرٍ خَلِيفَةَ رَسُولِ الله ﷺ كَمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (٤)، وَيُـدْعَى أَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ لِلصَّلاَةِ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِ وَفَاتِهِ ﷺ كَمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (٤)، وَيُـدْعَى كُلُّ مِنْ الثَّلاَئَةِ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ (٥).

⁽١) في (أ): أمير.

⁽٢) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب).

⁽٣) الصلاة ساقطة من: (أ) و(ب) و(ج).

⁽٤) البخاري في الآذان. باب حث المريض أن يشهد الجماعة: (٦٢٤)، ومسلم في الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له أمر: (٦٣٣).

⁽٥) هم خلفاء رسول الله عليه أيضاً، إلا أنَّه لما تولى عمر قيل له: يا خليفة خليفة =

- ٢. (وَ) نَعْتَقِدُ (بَرَاءَةَ عَائِشَةَ) فَنَ (مِنْ كُلِّ مَا قُذِفَتْ بِهِ)؛ لِنُزُولِ القُرْآنِ بِبَرَاءَتِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِذْكِ . . . الآيَاتِ ﴿ [النور: ١١] .
- ٣. (وَنُمْسِكُ عَمَّا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ) مِنْ المُنَازَعَاتِ وَالمُحَارِبَاتِ الَّتِي قُتِلَ بِسَبَهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، فَتِلْكَ دِمَاءٌ طَهَّرَ اللَّهُ مِنْهَا أَيْدِيَنَا فَلاَ نُلُوثُ بِهَا أَلْسِنتَنَا (١) (وَنَرَى الكُلَّ مَأْجُورِينَ) فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الإجْتِهَادِ فِي أَلْسِنتَنَا (١) (وَنَرَى الكُلَّ مَأْجُورِينَ) فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الإجْتِهَادِ فِي مَسْأَلَةٍ ظَنَيَّةٍ، لِلْمُصِيبِ فِيهَا أَجْرَانِ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَإِصَابَتِهِ، وَلِلْمُخْطِئَ أَجْرٌ مَسْأَلَةٍ ظَنَيَّةٍ، لِلْمُصيبِ فِيهَا أَجْرَانِ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَإِصَابَتِهِ، وَلِلْمُخْطِئَ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَإِصَابَتِهِ، وَلِلْمُخْطِئَ أَجْرً عَلَى اجْتِهَادِهِ مَا إِنَّ الحَاكِمَ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأُ فَلَهُ أَجْرً" (١).

حرسول الله، ولا يخلو عسر هذا النطق؛ لأنّه كلما خلفت خليفة سابق تضاف كلمة خليفة، وفيها عسر في النطق، فصار الاتفاق على أن يطلق على الخليفة أمير المؤمنين.

⁽۱) هذه العبارة منسوبة إلى سيدنا عمر بن عبد العزيز الله انظر آداب السافعي ومناقبه: ص ٣١٤.

 ⁽۲) البخاري في الاعتصام: (٦٨٠٥)، ومسلم في الأقضية، باب بيان أجر الحاكم
 إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ: (٣٢٤٠).

⁽٣) أي شيخ الشافعي.

⁽٤) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري من بني ثور بن عبد مناة، من مصر، أبو عبدالله أمير المؤمين بالحديث، كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، ولد ونشأ بالكوفة وخرج منها سنة (١٤٤ه)، سكن مكة والمدينة ثم انتقل إلى البصرة مات سنة (١٦١ه). طبقات الفقهاء للشيرازي: ص ٦٥.

وَابْنَ عُيَيْنَةَ (١) [أ/١٤٥] (وَأَحْمَدَ) بْنَ حَنْبَلِ (وَالأَوْزَاعِيَّ (٢)، وَإِسْحَاقَ) بْنَ رَاهْوَيْهِ (٣) (وَدَاوُدَ) الظَّاهِرِيَّ (وَسَائِرَ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ (٤) أَيْ بَاقِيَهُمْ (عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ) فِي العَقَائِدِ وَغَيْرِهَا، وَلاَ التِفَاتَ لِمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِمْ بِمَا هُمْ بَرِيتُونَ مِنْهُ.

قَالَ المُصَنِّفُ: وَقَـوْلُ إِمَـامِ الحَـرَمَيْنِ (٥) ـ إِنَّ المُحَقِّقِـينَ لاَ يُقِيمُـونَ لِلطَّاهِرِيَّةِ وَزْناً، وَإِنَّ خِلاَفَهُمْ لاَ يُعْتَبَرُ ـ مَحْمَلُهُ عِنْدي ابْنُ حَزْم وَأَمْثَالُهُ.

وَأَمَّا دَاوُد: فَمَعَاذَ الله أَنْ يَقُولَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ أَوْ غَيْرُهُ: أَنَّ خِلاَفَهُ لاَ يُعْتَبَرُ، فَلَقَدْ كَانَ جَبَلاً مِنْ جِبَالِ العِلْمِ وَالدِّينِ، لَهُ مِنْ سَدَادِ النَّظَرِ، وَسَعَةِ لاَ يُعْتَبَرُ، فَلَقَدْ كَانَ جَبَلاً مِنْ جِبَالِ العِلْمِ وَالدِّينِ، لَهُ مِنْ سَدَادِ النَّظَرِ، وَسَعَةِ العَلْمِ، وَنُورِ البَصِيرَةِ وَالإِحَاطَةِ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَالقُدْرَةِ عَلَى

⁽١) تقدمت ترجمته في (٨٩٠/٢).

⁽۲) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن يحيى الأوزاعي، والأوزاع بطن من همدان، وهو إمام آهل الشام، كان يسكن بيروت، وكان ثقة مأموناً صدوقاً كثير العلم والفقه، ولد ببعلبك ونشأ بالبقاع توفي سنة (۱۵۷ه). الطبقات الكبرى لابن سعد: ٧/ ٨٨.

⁽٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي أبو يعقوب الروزي ابن راهويه ولد سنة (١٦١ه)، وهو من أعلام المسلمين، روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود الترمذي والنسائي وأحمد بن حنبل، له مناظرات مع الشافعي توفى سنة (٢٣٨ه). طبقات الشافعية الكبرى: ٢/ ٨٣.

⁽٤) في (أ) و(ج): تقديم الإمام أحمد على مالك.

⁽٥) ولا يقصد _ أي إمام الحرمين _ به داود الظاهري، بل يقصد ابن حزم؛ لأنَّ الشيرازي يقول عنه في طبقاته: من الأئمة المتبعين في الفروع. طبقات السبكي: ٢/ ٢١٤.

الإسْتِنْبَاطِ مَا يَعْظُمُ وَقْعُهُ، وَقَدْ دُوِّنَتْ كُتُبُهُ، وَكَثُرَتْ أَتْبَاعُهُ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَاذِيُّ فِي طَبَقَاتِهِ مِنْ الأَئِمَّةِ المَتْبُوعِينَ فِي الفُرُوعِ، وَقَدْ كَانَ مَشْهُورًا فِي بِلاَدِ فَارِسَ: شِيرَازَ وَمَا مَشْهُورًا فِي بِلاَدِ فَارِسَ: شِيرَازَ وَمَا وَالاَهَا إِلَى نَاحِيَةِ العِرَاقِ، وَفِي بِلاَدِ المَعْرِبِ.

٥. (وَ) نَرَى (أَنَّ أَبَا الحَسَنِ) عَلِيَّ بْنَ إسْمَاعِيلَ (١) (الأَشْعَرِيُّ) وَهُوَ مِنْ ذُرِّيَةِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ الصَّحَابِيِّ (٢) (إمّامٌ فِي السُّنَةِ) أَيْ الطَّرِيقَةِ مِنْ ذُرِّيَةِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ الصَّحَابِيِّ (٢) (إمّامٌ فِي السُّنَةِ) أَيْ الطَّرِيقَةِ المُعْتَقَدَةِ (مُقَدَّمٌ) فِيهَا عَلَى غَيْرِهِ، [كَأَبِي مَنْصُورٍ المَاتُرِيدِيِّ (٣)](١)، ولا التِفَاتَ لِمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِمَا هُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ.

٦. (وَ) نَرَى (أَنَّ طَرِيقَ الشَّيْخِ) أَبِي القَاسِمِ (الجُنَيْدِ) سَيِّدِ الصُّوفِيَّةِ عِلْمًا وَعَمَلاً (وَصَحْبِهِ طَرِيقٌ مُقَوَّمٌ) فَإِنَّهُ خَالٍ عَنْ البِدَعِ، دَائِرٌ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّبُرِي مِنْ النَّفْسِ.

وَمِنْ كَلاَمِهِ: «الطَّرِيقُ إلَى الله تَعَالَى مَسْـدُودٌ^(٥) عَلَى خَلْقِهِ **إلاَّ عَلَى** اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

 ⁽١) لفظ علي بن إسماعيل ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

 ⁽۲) هو عبدالله بن قيس بن سليم بن بني الأشعر صحابي جليل، ولد سنة (۲۱) قبل الهجرة في اليمن، وقدم مكة عند ظهور الإسلام فأسلم، ولي البصرة في عهد عمر سنة (۱۷هـ)، توفي سنة (٤٤هـ). الفتح المبين: ١/ ٦٥.

⁽٣) تقدمت ترجمته في (٢/٢٥).

⁽٤) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).

⁽٥) في (أ): مسدودة.

وَقَالَ: «رَأَيْت فِي المَنَامِ أُنِّي أَتَكَلَّمُ عَلَى النَّاسِ (١)، فَوَقَفَ عَلَيَّ مَلَكُ فَقَالَ: مَا أَقْرَبُ مَا يَتَقَرَّبُ (٢) بِهِ المُتَقَرِّبُونَ إلَى الله سُبْحَانة وَتَعَالَى؟ فَقُلْت: عَمَلٌ خَفِيٌّ بِمِيزَانٍ وَفِيِّ، فَوَلَّى وَهُو يَقُولُ: كَلاَمٌ مُوفَقِّ وَالله».

وَلاَ التِفَاتَ لِمَنْ رَمَاهُمْ فِي جُمْلَةِ الصُّوفِيَّةِ بِالزَّنْدَقَةِ عِنْدَ الخَلِيفَةِ (") السُّلْطَانِ حَتَّى أَمَرَ بِضَرْبِ أَعْنَاقِهِمْ، فَأَمْسَكُوا إلاَّ الجُنيْدَ، فَإِنَّهُ تَسَتَّرَ بِالفِقْهِ، وَكَانَ يُفْتِي عَلَى مَذْهَبِ أَبِي ثَوْرِ (الشَّيْخِهِ، وَبُسِطَ لَهُمْ النَّطْعُ (٥)، فَتَقَدَّمَ مِنْ وَكَانَ يُفْتِي عَلَى مَذْهَبِ أَبِي ثَوْرٍ (الشَّيَافِ، فَقَالَ لَهُ: لِمَ تَقَدَّمَتْ؟ فَقَالَ (٧): أُوثِرُ آخِرِهِمْ أَبُو الحَسَنِ النُّورِيُّ (١) لِلسَّيَافِ، فَقَالَ لَهُ: لِمَ تَقَدَّمَتْ؟ فَقَالَ (٧): أُوثِرُ أَصْحَابِي بِحَيَاةِ سَاعَةٍ، فَبُهِتَ، وَأُنْهِيَ الخَبَرُ إلى الْخَلِيفَةِ (٨)، فَردَّهُمْ إلَى الْفَاضِي بِحَيَاةِ سَاعَةٍ، فَبُهِتَ، وَأُنْهِيَ الخَبَرُ إلى الْخَلِيفَةِ (٨)، فَردَّهُمْ إلَى القَاضِي، فَسَأَلَ النُّورِيَّ عَنْ مَسَائِلَ فِقْهِيَّةٍ، فَأَجَابَهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَالَ: وَبَعْدُ فَإِنَّ القَاضِي، فَسَأَلَ النُّورِيَّ عَنْ مَسَائِلَ فِقْهِيَّةٍ، فَأَجَابَهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَالَ: وَبَعْدُ فَإِنَّ لِللَّهِ عِبَادًا إذًا قَامُوا قَامُوا بِالله، وَإِذَا نَطَقُوا نِطَقُوا بِالله إلَى آخِر كَلَامِهِ، فَبَكَى لِللَّهِ عِبَادًا إذًا قَامُوا قَامُوا بِالله، وَإِذَا نَطَقُوا نِطَقُوا بِالله إلى آخِر كَلاَمِهِ، فَبَكَى

⁽١) أي أعظهم وأخطب لهم.

⁽٢) في (أ) و(ط): تقرب.

⁽٣) في (ط): خليفة.

⁽٤) هو إبراهيم بن خالد بن اليمان الكعبي البغدادي أبو ثور الفقيه، صاحب الإمام الشافعي كان فيقها ورعاً عالماً فاضلاً صنف الكتب توفي سنة (٢٤٠هـ) في بغداد. الأعلام: ١/٣٧.

⁽٥) أي الجلد.

⁽٦) هو أحمد بن محمد أبو الحسن النُّوري البغدادي منشأً والخراساني أصلاً، صحب السري السقطي وكان من أجل مشايخ القوم وعلمائهم، ولم يكن في وقته أحسن طريقاً منه، ولا ألطف كلامًا منه، توفي سنة (٢٩٥). طبقات الصوفية: ص ١٣٥.

⁽٧) في (أ): قال.

⁽A) في (أ) و(ج): للخليفة.

القَاضِي، وَأَرْسَلَ يَقُولُ لِلْخَلِيفَةِ: إِنْ كَانَ هَـؤُلاَءِ زَنَادِقَةً فَمَا عَلَى وَجْهِ اللَّهُ وَنَفَعَنا بِهِمْ - ، ثُمَّ قُتِلَ مِنْ الأَرْضِ مُسْلِمٌ، فَخَلَّى سَبِيلَهُمْ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَنَفَعَنا بِهِمْ - ، ثُمَّ قُتِلَ مِنْ الطَّوفِيَّةِ الحُسَيْنُ الحَلاَّجُ (١) فِي سَنةِ تِسْعٍ وَثَلَيْمِائَةٍ مِنْ سِنِي الخَلِيفَةِ الصَّوفِيَّةِ الحُسَيْنُ الحَلاَّجُ (١) فِي سَنةِ تِسْعٍ وَثَلَيْمِائَةٍ مِنْ سِنِي الخَلِيفَةِ المَدْكُورِ، وَهُو أَبُو الفَضْلِ جَعْفَرٌ المُقْتَدِرُ (١).

* * *

⁽۱) هو الحسين بن منصور بن محمد الفارسي الحلاج أبو عبدالله كان مجوسياً، تصوف صحب سهل بن سعد التستري ثم قدم وصحب الجنيد والنوري، بالغ في المجاهدة ثم فُتن و دخل عليه داخل من الكبر والرياسة فسافر إلى الهند وقتل سنة (۳۰۹). شذرات الذهب: ١/ ٢٥٣.

⁽٢) هو جعفر بن المعتصم بالله أحمد بن أبي أحمد الهاشمي العباسي المعتصم بالله أبو الفضل بويع بعد أخيه المكتفي سنة (٢٩٥ه) وهو ابن ثلاثة عشر سنة، وانخرم نظام امارته في أيامه توفي سنة (٣١٠ه). سيرة أعلام النبلاء: ١٥/ ٤٣.

[أمورٌ فلسفية لا تقدحُ في العَقيدة]

(وَمِمَّا لاَ يَضُرُّ جَهْلُهُ) فِي العَقِيدَةِ، بِخِلاَفِ مَا قَبْلَهُ فِي الجُمْلَةِ(١) (وَتَنْفَعُ مَعْرِفَتُهُ) فِيهَا مَا يُذْكَرُ إِلَى الخَاتِمَةِ وَهُوَ:

١. (الأَصَحُّ) الَّذِي هُوَ قَوْلُ الأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ (إِنَّ وُجُودَ الشَّيْءِ) فِي الخَارِجِ وَاجِبًا كَانَ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ مُمْكِنًا وَهُوَ الخَلْقُ (عَيْنُهُ (٢)) أَيْ لَيْسَ زَائِدًا عَلَيْهِ.

(وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَا) أَيْ مِنْ المُتَكَلِّمِينَ: (غَيْرُهُ) أَيْ زَائِدٌ عَلَيْهِ: بِأَنْ يَقُومَ الوُجُودِ وَالعَدَمِ، وَإِنْ لَمْ الوُجُودِ وَالعَدَمِ، وَإِنْ لَمْ يَخْلُ عَنْهُمَا.

⁽١) أي بصورة إجمالية بعضه جهله يضر في العقيدة وفيها ما لا يضرُّ كالتفاضل بين الخلفاء مثلاً.

⁽٢) فوجود الشيء هو نفس حصوله في الواقع بخلاف صفة العلم، فإنها غير الذات وليست مفارقة لها، بل ملازمة لها؛ لذا يقال عن بقية الصفات: هي لا الذات ولا غيرها، وعند المعتزلة واختاره الرازي هو غيرها، والدليل على أنَّ الوجود عين الذات أنَّ القدرة إذا ذهبت من الانسان لم تذهب الذات، وإذا ذهب الوجود ذهبت الذات.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: مِنَّا إلَى قَوْلِ الحُكَمَاءِ: إِنَّهُ عَيْنُهُ فِي الوَاجِبِ، وَغَيْرُهُ فِي المُمْكِن (١).

٢. (فَعَلَى الأَصَحِّ: المَعْدُومُ) المُمْكِنُ الوُجُودِ (لَيْسَ) فِي الخَارِجِ
 (بِشَيْءِ وَلاَ ذَاتٍ وَلاَ ثَابِتٍ) أَيْ لاَ حَقِيقَةَ لَـهُ فِي الخَارِجِ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّتُ لَهُ فِي الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّتُ لَيْ إُدُو فِيهِ (٢) (وَكَذَا عَلَى الآخَرِ (٣) عِنْدَ أَكُثَرِهِمْ) أَيْ أَكْثَرِ القَائِلِينَ بِهِ.

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ _ وَهُمْ طَائِفَةٌ مِنْ المُعْتَزِلَةِ _ : إِلَى أَنَّهُ شَيْءٌ، أَيْ حَقيقَةٌ مُتَقَرِّرَةٌ (٤).

٣. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ الإِسْمَ) عَيْنُ^(٥) (المُسَمَّى^(٢)).

 ⁽۱) هم الفلاسفة فإن عندهم صفة الوجود هي عين ذات واجب الوجود وفي الممكن غيره.

⁽٢) أي في الخارج، أما في الذهن فيمكن تصوره.

 ⁽٣) أي الرأي الآخر وهو مقابل الأصح، وهو رأي الأشاعرة، وأبي الحسن البصري؛ لأنَّ الشيء بمعنى الموجود والمعدوم ليس موجوداً قبال تعالى ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبِّلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾[مريم: ٦].

⁽٤) هذه مسألة مبنية على التي قبلها فإن من يقول: إن وجود الشيء هو عينه يرون أن المعدوم ليس بشيء؛ لأنَّ الوجود هو الثبوت على الأصح فعلى هذا المعدوم لا يسمى شيئاً إذ لا ثبوت له.

وعلى الرأي الثاني: أنَّ الثبوت أعمّ من الوجود، فالمعدوم على هذا ثابت إذ ماهية الشيء مقرر وجودها قبل أن توجد؛ لأنَّها معلومة، وكل معلوم ثابت عندهم. ويجاب: أنه يلزم اجتماع المتضادين في ذلك الشيء وهما العدم والوجود.

⁽٥) لفظ عين ساقط من: (أ) و(ب) و(ج).

 ⁽٦) يرى الأشعري: أنَّ الاسم يراد به المسمى بدليل قوله تعالى ﴿ سَيِّج اَسْرَرُيِّكَ ٱلْأَعْلَ ﴾ =

وَقِيلَ: غَيْرُهُ، كَمَا هُوَ المُتَبَادِرُ. فَلَفْظُ النَّار مَثَلاً غَيْرُهَا بلاَ شَكَّ.

وَالمُرَادُ بِالأَوَّلِ: المَنْقُولُ عَنْ الأَشْعَرِيِّ فِي اسْمِ الله: أَنَّ مَدْلُولَهُ الذَّاتُ مِنْ حَيْثُ هِي، بِخِلاَفِ غَيْرِهِ، كَالعَالِمِ فَمَدْلُولُهُ الذَّاتُ بِاعْتِبَارِ الصَّفَةِ، الذَّاتُ مِنْ حَيْثُ هِي، بِخِلاَفِ غَيْرِهِ، كَالعَالِمِ فَمَدْلُولُهُ الذَّاتُ بِاعْتِبَارِ الصَّفَةِ، كَمَا قَالَ: لاَ يُفْهَمُ مِنْ السَّمِ الله سِواهُ، بِخِلاَفِ غَيْرِهِ مِنْ الصَّفَاتِ، فَيُفْهَمُ مِنْهَا رَيَادَةٌ عَلَى الذَّاتِ: مِنْ عِلْمٍ وَغَيْرِهِ (١).

٤. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ أَسْمَاءَ الله تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ) أَيْ لاَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمٌ إلاَّ بِتَوْقِيفٍ مِنْ الشَّرْع (٢).

وَقَالَتْ المُعْتَزِلَةُ: يَجُوزُ أَنْ تُطْلَقَ عَلَيْهِ الأَسْمَاءُ اللاَّئِقُ مَعْنَاهَا بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهَا الشَّرْعُ، وَمَالَ إِلَى ذَلِكَ القَاضِي أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ.

٥. (وَ) الْأَصَحُ (٢) (أَنَّ المَرْءَ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ) أَيْ يَجُوزُ

أي سبح ذاته لا الاسم، وقال ﴿ يَنْيَحْنَى ﴾ والمراد ذاته.

والرأي الثاني: الاسم غير المسمى وهو مذهب المعتزلة والماتردية؛ لأنهم قالوا: لو كان عين الذات لاحترق اللسان عندما ننطق بلفظ نار، والخلاف لفظي إذ الاسم قد يطلق ويراد المسمى مجازاً، إلا بالنسبة للفظ الجلالة فإنه إذا أطلق أريد به الذات حقيقة.

⁽۱) فلفظ العالم إذا أريد به الذات فإنَّهُ لا يراد الذات فقط، بل ذات اتصفت بهذه الصفة، فالعالم غير الذات الموصوفة بها.

⁽٢) فلا يجوز أن نطلق وصفاً على الله لم يرد هو أو ما يشتق منه في الكتاب والسُّنة، فلا يطلقُ على الله اسم المدير مع أنَّه مدير للكون؛ لأنَّهُ لم يرد وصفه بمثل ذلك.

⁽٣) لفظ الأصح ساقط من: (ب).

لَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ المُشْتَمِلَ عَلَى التَّعْلِيقِ(')، بَلْ يُؤْثِرُهُ عَلَى الجَزْمِ؛ كَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودِ (') عَنْ الْأَرْقُ عَلَى الْجَوْلَةِ، وَهُو الْمَوْتُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودِ (وَالْعِيَاذُ بِالله) تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ الْمُحْبِطِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ الإِيمَانِ عَلَى الْكُفْرِ (وَالْعِيَاذُ بِالله) تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ المُحْبِطِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ الإِيمَانِ (لاَ شَكًا فِي الْحَالِ) فِي الإِيمَانِ، فَإِنَّهُ فِي الْحَالِ مُتَحَقِّقٌ لَهُ جَازِمٌ بِاسْتِمْرَارِهِ عَلَيْهِ إلى الْخَاتِمَةِ الَّتِي يَرْجُو حُسْنَهَا.

وَمَنَعَ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ؛ لإِيهَامِهِ الشَّكَّ فِي الحَالِ فِي الْإِيمَانِ (٤). الإِيمَانِ (٤).

٦. (وَ) الأَصَحُ^(٥) (أَنَّ مَلاَذَ الكَافِرِ) أَيْ مَا أَلَدَّهُ [1٤٦/] اللهُ بِهِ مِنْ
 مَتَاعِ الدُّنْيَا (اسْتِدْرَاجٌ) مِنْ الله لَهُ ؛ حَيْثُ يُلِدُّهُ مَعَ عِلْمِهِ بِإِصْرَارِهِ عَلَى الكُفْرِ
 إلَى المَوْتِ ، فَهِيَ نِقْمَةٌ عَلَيْهِ يَزْدَادُ بِهَا عَذَابُهُ.

وَقَالَتْ المُعْتَزِلَةُ: إِنَّهُ نِعْمَةٌ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا الشُّكُرُ^(٦).

⁽۱) إن لم يكن على سبيل الشك بل على سبيل التبرك. شرح النسفية للتفتازاني: ص ۸٤.

⁽۲) هو عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب من السباقين إلى الإسلام، كان يعرف بصاحب السواك، بعثه عمر إلى الكوفة مع عمار بن ياسر، توفي سنة (۳۲ه) بالمدينة ودفن في البقيع وصلى عليه عثمان بن عفان. الاستيعاب: ٣/ ٩٨٧.

⁽٣) الترضية ساقطة من: (ب).

 ⁽٤) النسفية: ص ٨٤، والحق أنه إن قالها تعليقاً فهو ممنوع للتشكيك بالإيمان، وإن
 تبركاً فلا مانع.

⁽٥) لفظ الأصح ساقط من: (ب).

⁽٦) لذا سيسألون عنها يوم القيامة.

٧. (وَ) الأَصَحُ (١) (أَنَّ المُشَارَ إلَيْهِ بِأَنا الهَيْكَلُ المَخْصُوصُ) المُشْتَمِلُ
 عَلَى النَّفْس (٢).

وَقَالَ أَكْثَرُ المُعْتَزِلَةِ وَغَيْرُهُمْ: هُوَ النَّفْسُ؛ لأَنَّهَا المُدَبِّرَةُ (٣).

٨. (وَ) الأَصَحُ^(٤) (أَنَّ الجَوْهَرَ الفَرْدَ _ وَهُوَ^(٥) الجُرْءُ اللَّدِي
 لاَ يَتَجَزَّأُ _ ثَابِتٌ) فِي الخَارِجِ^(٢) وَإِنْ لَمْ يُرَ عَادَةً إلاَّ بِانْضِمَامِهِ إلَى غَيْرِهِ،
 وَنفَى الحُكَمَاءُ ذَلِكَ^(٧).

* * *

(١) لفظ الأصح ساقط من: (ب).

وأهل السنة قالوا: إنَّ نهاية الكون تنتهي إلى جزء لا يتجزأ فلا تسلسل إذ ينقطع بالجوهر الفرد، فالعالم أذن حادث.

⁽٢) لأنَّ الإشارة تكون إلى المحسوس حقيقة.

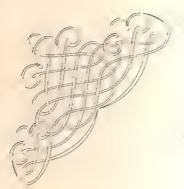
⁽٣) لأنَّها الأصل في تكوين الإنسان والجسم حامل لها.

⁽٤) لفظ الأصح ساقط من: (ب).

⁽٥) في (أ): هو.

⁽٦) لذا يُدرك وجودها العقل لا العين ولا تراها العين إلا أن يضاف إليها نقطة أخرى فيصيران خطأ، فإن أضيف إلى الخط خطأ آخر صار سطحاً فإذا انضم إلى ذلك عمق صار جسماً.

⁽٧) الحكماء هم الفلاسفة ينكرون وجود الجوهر الفرد؛ لأنهم يقولون: بقدم العالم، قالوا: بقدمه؛ لأجل أن لا يلزم من القول بحدوثه أنه يتجزأ وكل جزء منه يتجزأ، وكل جزء منه يتجزأ، وهذا الجزء أيضاً يتجزأ إلى ما لانهاية، وهو التسلسل الممنوع.



[عدم ثبوت الحال<mark>]</mark>

٩. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّهُ لاَ حَالَّ _أَيْ لاَ وَاسِطَةَ بَيْنَ المَوْجُودِ وَالمَعْدُومِ (١) _ خِلاَ فَا لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرِ البَاقِلاَّنِيِّ (وَإِمَامِ الحَرَمَيْنِ) فِي قَوْلِهِمَا _كَبَعْضِ خِلاَ فَا لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرِ البَاقِلاَّنِيِّ (وَإِمَامِ الحَرَمَيْنِ) فِي قَوْلِهِمَا _كَبَعْضِ المُعْتَزِلَةِ (٢) فِي قَوْلِهِمَا _كَبَعْضِ المُعْتَزِلَةِ (٢) _ بِثُبُوتِ ذَلِكَ ، كَالعَالَمِيَّةِ ، وَاللَّوْنِيَّةِ لِلسَّوَادِ مَثْلاً (٣).

وَعَلَى الأَوَّلِ: ذَلِكَ وَنَحْوُهُ مِنْ المَعْدُوم؛ لأَنَّهُ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٍّ.

(۱) فإذا وجد رجلان أحدها ولد له ولد، والثاني لم يولد، فابن الاول يقال عنه: موجود، وابن الثاني: معدوم، فالأصحُّ لا يوجود شيء ثابت بين الموجود والمعدوم عند الجمهور.

فالابن موجود للأول ومعدوم في الثاني.

(٢) إذا فسر الوجود بعدم العدم فهي من الموجودات وهو رأي الفلاسفة، أما المتكلمون فيرون الأمور الاعتبارية لا وجود لها في الخارج.

(٣) وهؤلاء يثبتون شيئاً آخر وهي البنوَّة، وهي واسطة بين وجود الابن وعدمه، فهي
 موجودة ذهناً لاخارجاً.

فالعالمية هي وسط بين العالم باعتباره موجوداً والعدم قبل وجوده، فالعالمية لا وجود لها كما نشاهد العالم.

والسواد موجود، والكونية واسطة بين وجود السواد وعدمه.

١٠ . (وَ) الأَصَحُ^(١) (أَنَّ النِّسَبَ وَالإِضَافَاتِ أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ) يَعْتَبِرُهَا الْعَقْلُ (لاَ وُجُودِيَّةٌ) بِالوُجُودِ الخَارِجِيِّ.

وَقَالَ الحُكَمَاءُ: الأَعْرَاضُ النَّسْبِيَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي الخَارِجِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ (٢): أَـ الأَيْنُ: وَهُوَ حُصُولُ الجِسْم فِي المَكَانِ.

ب - وَالمَتَى: وَهُوَ حُصُولُ الجِسْم فِي الزَّمَانِ.

ج - وَالوَضْعُ: وَهُوَ هَيْئَةٌ تَعْرِضُ لِلْجِسْمِ بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ أَجْزَائِهِ بَعْضِهِا إِلَى الأُمُورِ الخَارِجَةِ عَنْهُ كَالقِيَام وَالإِنْتِكَاسِ^(٣).

د - وَالمِلْكُ: وَهُوَ هَيْئَةٌ تَعْرِضُ لِلْجِسْمِ بِاعْتِبَارِ مَا يُحِيطُ بِهِ، وَتَنْتَقِلُ بِانْتِقَالِهِ كَالتَّقَمُّصِ وَالتَّعَمُّمِ.

هـ وَأَنْ يَفْعَلَ: وَهُوَ تَأْثِيرُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِهِ مَا دَامَ يُؤَثِّرُ.

و - وَأَنْ يَنْفَعِلْ: وَهُمُو تَاثُّرُ الشَّيْءِ عَنْ غَيْرِهِ مَا دَامَ يَتَأَثَّرُ، كَحَالِ المُسَخِّنِ مَا دَامَ يُسَخِّنُ، وَالمُتَسَخِّن مَا دَامَ يَتَسَخَّنُ (1).

⁽١) لفظ الأصح ساقط من: (ب).

⁽٢) وقد ألَّف بها علم خاص يسمى علم الحكمة، وتسمى المقولات العشر بإضافة الجوهر، والكم للمعدودات، والكيف للهيئات.

⁽٣) مثل الرأس فهو أعلى بالنسبة للجسم والقدمين أسفل بالنسبة للجسم، فإذا كان الرأس أعلى والقدمان أسفل فهو قيام، وإن صار الرأس أسفل والقدمان أعلى سمى انتكاساً.

⁽٤) فإذا وضعنا في القدر ماءً وجعلناه فوق النَّار فإن فعل النار في الماء الافتعال _ أن يفعل _ فهو تأثير بالغير .

ز _ [وَالإِضَافَةُ: وَهِيَ نِسْبَةٌ تَعْرِضُ لِلشَّيْءِ بِالقِيَاسِ](۱) إلَى نِسْبَةٍ أُخْرَى، كَالأُبُوَّةِ وَالبُنُوَّةِ.

* * *

⁼ وحصول الحرارة في الماء انفعال ـ أن ينفعل ـ وهو التأثر بالغير.

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ).



١١. (وَ) الأَصَحُّ^(١) (أَنَّ العَرَضَ لاَ يَقُومُ بِالعَرَضِ) وَإِنَّمَا يَقُومُ بِالجَوْهَرِ الفَرْدِ، أَوْ المُرَكَّبِ، أَيْ الجِسْم^(٢) كَمَا تَقَدَّمَ^(٣).

وَجَوَّزَ الحُكَمَاءُ قِيَامَ العَرَضِ بِالعَرَضِ، إلاَّ أَنَّهُ بِالآخِرَةِ تَنْتَهِي سِلْسَةُ الأَعْرَاضِ إلى جَوْهَر، أَيْ جَوَّزُوا اخْتِصَاصَ العَرَضِ بِالعَرَضِ اخْتِصَاصَ النَّعْتِ بِالمَنْعُوتِ، كَالسُّرْعَةِ وَالبُطْءِ لِلْحَرَكَةِ (٤).

وَعَلَى الأَوَّلِ: هُمَا عَارِضَانِ لِلْجِسْمِ، أَيْ إِنَّهُ يَعْرِضُ لَـهُ (٥) لاَ تَخَلُّلُ اللَّحَرَكَةِ فِيهِ بِسَكَنَاتٍ، أَوْ تَخَلُّلُهَا بِذَلِكَ.

١٢. (وَ) الْأَصَحُّ^(٦) أَنَّ العَرَضَ (لاَ يَبْقَى زَمَانيْنِ) بَلْ يَنْقَضِي وَيَتَجَـدَّدُ مِثْلُهُ _ بِإِرَادَةِ الله تَعَالَى _ فِي الزَّمَانِ الثَّانِي وَهَكَذَا عَلَى التَّوَالِي حَتَّى يُتَـوَهَمَ

⁽١) لفظ الأصح ساقط من: (ب).

⁽٢) الأولى أن يقول: كالجسم؛ لأنَّ الخط مركب والسطح مركب أيضاً.

⁽۳) في (۲/۳۱).

⁽٤) فالأصحُّ أنَّ السَّرعة والبطء هما قائمان باليد مثلاً وليستا قاتمتين بالحركة.

⁽٥) لفظ له ساقط من: (أ)، وضمير له يعود للجسم.

⁽٦) لفظ الأصح ساقط من: (ب).

- أَيْ يَقَعُ فِي الْوَهُمِ أَيْ الذِّهْنِ - مِنْ حَيْثُ المُشَاهَدَةُ أَنَّهُ أَمْرٌ مُسْتَمِرٌ بَاقِ(١). وقالَ الحُكَمَاءُ: إنَّهُ يَبْقَى(٢) إلاَّ الحَرَكَةَ وَالزَّمَانَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ عَرَضً وَسَيَأْتِي (٣).

١٣ . (وَ) الأَصَحُّ أَنَّ العَرَضَ (لا يَحِلُّ مَحَلَّيْنِ) فَسَوَادُ أَحَـدِ المَحَلَّيْنِ
 مَثَلاً غَيْرُ سَوَادِ الآخَرِ وَإِنْ تَشَارَكَا فِي الحَقِيقَةِ .

وَقَالَ قُدَمَاءُ المُتَكَلِّمِينَ: القُرْبُ وَنَحْوُهُ (١) مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِطَرَفَيْنِ يَحِلُّ مَحَلَّيْنِ.

وَعَلَى الأَوَّلِ: قُرْبُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ مُخَالِفٌ لِقُرْبِ الآَخَرِ بِالشَّخْصِ، وَعَلَى الأَوَّلِ: قُرْبُ أَحَدِ الطَّرَفِينَ مُخَالِفٌ لِقُرْبِ الآَخَرِ الآَخَرِ بِالشَّخْصِ، وَإِنْ تَشَارَكَا فِي الحَقِيقَةِ، وَكَذَا نَحْوُ القُرْبِ كَالجِوَارِ^(٥).

١٤. (وَ) الأَصَحَّ (أَنَّ) العَرَضَيْنِ (المِثْلَيْنِ) بِأَنْ يَكُونَا مِنْ نَوْعٍ
 (لاَ يَجْتَمِعَانِ) فِي مَحَلَّ وَاحِدٍ.

 ⁽۱) فالسَّواد على الجسم يرى كأنَّه مستمر والواقع أنَّه يذهبُ ويأتي مكانه في الـزمن
 الثاني؛ لأنَّهُ لا يبقى زمانين ولذا سمي عرضاً أي يعرض ولا يبقى.

 ⁽٢) أي العرض الدائم يبقى كالألوان على الأجسام أما الحركة والزمان فإن العرض
 الثاني غير الأول.

⁽۳) في (۱٤٤١/۳).

 ⁽٤) القرب ونحوه كالبعد فإنها أعراض فإنه بين هذين الجدارين هو غيره بين زيد وعمرو، وإن كان من حيث الحقيقة واحد.

 ⁽٥) أيضاً جوار هذه الدار مع دار أخرى هو غير جوار المسجد لدار وإن كانت حقيقة
 الجوار متحدة من حيث هي جوار.

وعلى رأي المتكلمين هما _ أي القرب والجوار _ واحد حقيقة وحساً.

وَجَوَّزَتْ المُعْتَزِلَةُ اجْتِمَاعَهُمَا؛ مُحْتَجِّينَ: بِأَنَّ الجِسْمَ المَعْمُوسَ فِي الصِّبْغِ لِيَسْوَدَّ يَعْرِضُ لَهُ سَوَادٌ ثُمَّ آخَرُ وَآخَرُ إلَى أَنْ يَبْلُغَ غَايَةَ السَّوَادِ بالمُكْثِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ عُرُوضَ السَّوَادات لَهُ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الإِجْتِمَاعِ، بَلْ البَدَلِ، فَيَزُولُ الأَوَّلُ وَيَخْلُفُهُ الثَّانِي وَهَكَذَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ العَرَضَ لاَ يَبْقَى البَدَلِ، فَيَزُولُ الأَوَّلُ وَيَخْلُفُهُ الثَّانِي وَهَكَذَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ العَرَضَ لاَ يَبْقَى زَمَانَيْنِ كَمَا تَقَدَّمُ (١) (كَالضِّدَيْنِ) فَإِنَّهُمَا لاَ يَجْتَمِعَانِ كَالسَّوادِ وَالبَيَاضِ زِمَانَيْنِ كَمَا تَقَدَّمُ إِنْ (كَالضِّدِينِ) فَإِنَّهُمَا لاَ يَجْتَمِعَانِ مَنْ حَيْثُ (بِخِلاَفِ الخِلاَفَيْنِ) وَهُمَا أَعَمُّ مِنْ الضَّدَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ مِنْ حَيْثُ الأَعْمَاعِ يَجُوزُ ارْتِفَاعُ الشَّيْءَيْنِ. الأَعْمَاعِ يَجُوزُ ارْتِفَاعُ الشَّيْءَيْنِ.

(أَمَّا النَّقِيضَانِ: فَلاَ يَجْتَمِعَانِ وَلاَ يَرْتَفِعَانِ) كَالقِيَام وَعَدَمِهِ (٢).

أ_ مثلان: مثل البياض مع البياض فإنّهما يرتفعان بأن يخلو المحلّ منهما ويحلّ محلّه الأسود.

ولا يجتمعان على قول من يرى أنَّ العرض لا يبقى زمانين، فالبياض الموجود على على الجدار إذا صبغناه بلون أبيض فإنَّ الأول سيذهب ويحلَّ محلَّه الثاني على سبيل البدل ولا يبقيان معاً.

ب ـ الخلافان: هما يجتمعان كالحركة والسكون كأن نضع في موضع آلتين أحدهما متحركة وبجنبها أخرى ساكنة، أو الآلة جزء منها متحرك والآخر ساكن، وقد يتعذر ارتفاعهما كالعشرة والزوجية، والخمسة والفردية فلا يرتفعان، إذن من حيث الإمكان قد يرتفعان، بحد ذات الخلافين وإن جوزنا فإنه لأمر خارج أو لمادة خاصة.

ج_ الضدان: لا يجتمعان وقد يرتفعان مثل: البرد والحر_ لا يجتمعان في =

⁽۱) في (۱/۳۲/۳).

⁽٢) المعلومات أربعة:

١٥. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ أَحَدَ طَرَفَيْ المُمْكِنِ) وَهُمَا (١) الوُجُودُ وَالعَدَمُ
 (لَيْسَ أَوْلَى بِهِ) مِنْ الآخَرِ، بَلْ هُمَا بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ جَوْهَرًا كَانَ أَوْ عَرَضًا عَلَى السَّوَاءِ (٢).

وَقِيلَ: العَدَمُ أَوْلَى بِهِ؛ لأَنَّهُ أَسْهَلُ وُقُوعًا فِي الوُجُودِ^(٣)؛ لِتَحَقُّقِهِ بِانْتِفَاءِ شَيْءِ مِنْ أَجْزَاءِ العِلَّةِ التَّامَّةِ لِلْوُجُودِ المُفْتَقِرِ فِي تَحَقُّقِهِ إِلَى تَحَقُّقِ جَمِيعِهَا.

وَقِيلَ (٤): الوُجُودُ أَوْلَى بِهِ عِنْدَ وُجُودِ العِلَّةِ وَانْتِفَاءِ الشَّـرُطِ؛ لأَنَّهُ قَـدْ وُجدت العِلَّةُ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ هُوَ؛ لإنْتِفَاءِ الشَّرْطِ (٥).

موضع واحد فلا يقال: هذا يوم حار وبارد، وقد يقال: لا حار ولا بارد.
 د ــ النقيضان: هما لا يجتمعان ولا يرتفعان مشل: القيام وعدم القيام، ومشل

نجاح وعدم نجاح.

وقد يكون بعض الضدين كالنقيضين وذلك فيما إذا انحصرا في اثنين فقط مثل: الليل والنهار فهي ضدان لا يرتفعان ولا يجتمعان وهو ما يعبّر عنه ضد مساوي النقيضي.

⁽١) في (أ): هو.

⁽٢) عدم الترجح هو قول المحققين، وقوله بالنَّظر إلى ذاته أي ذات الوجود أو ذات العدم بغض النظر عما يقارنه فيرجّح أحدهما على الآخر.

⁽٣) أي أن العدم يحصل بشكل أسرع من الوجود؛ لأنَّ الوجود لا يحصل إلا أن تسبقه علة كاملة لوجوده، فإذا وجد وذهب جزء من تلك العلَّة رجع العدم إذن العدم أولى من الوجود.

⁽٤) لم أعثر على قائله.

أي إذا وجدت العلّة لوجوده فهو أرجح بالوجود ولو لم يوجد لوجود مانع وهو=

١٦. (وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ) المُمْكِنَ (البَاقِيَ^(۱) مُحْتَاجٌ) فِي بَقَائِهِ (إلَى السَّبَبِ) أَيْ المُؤَثِّر (٢).

وَقِيلَ^(٣): لأ....

(وَيَنْبَنِي) هَذَا الخِلاَفُ (عَلَى أَنَّ عِلَّةَ احْتِيَاجِ الْأَثَرِ) أَيْ المُمْكِنِ فِي وُجُودِهِ (إِلَى المُؤَثِّر) أَيْ العِلَّةِ الَّتِي يُلاَحِظُهَا العَقْلُ فِي ذَلِكَ:

أ (الإِمْكَانُ (١٤) أَيْ اسْتِوَاءُ الطَّرَفَيْن بالنَّظَر إِلَى الذَّاتِ.

⁼ فقدان الشرط، فابن زيد الذي لم يتزوج قابل للوجود والعدم والذي يرجح العدم هو فقدان السبب وهو الوطئ بعد الزواج إذن الوجود يحتاج إلى العلّة.

⁽١) أي شيء باق.

 ⁽٢) لأنّ المؤثر هـو السبب في بقائه؛ إذ لو زال السبب؛ لانعدم ذلك الممكن، كما
 يحتاج وجود المسبب إلى السبب لوجوده أولاً.

⁽٣) لم أعثر على قائله.

⁽٤) هذا بيان للخلاف في نوعية السبب الذي يجب استمراره مع المسبب بعد وجوده أ فيرى الإمام الرازي - وهو قول أكثر الأصوليين - أنَّ السبب لبقاء الممكن هو الإمكان - أي استواء الوجود والعدم بالنظر إلى الذات.

ب _ ورأي آخر أنَّ السبب الحدوث _ وهو الخروج من العدم إلى الوجود.

ج _ ورأي يرى أنَّهما معاً السبب والحدوث، فالعلة على هذا مركبة من الإمكان والحدوث.

د_ الرأي الرابع الإمكان هو السبب والحدوث شرط له.

والمراد بالإمكان كون الشيء بحد ذاته لا يمنع وجوده ولا عدمه امتناعاً واجباً ذاتهً.

والحدوث _ هو كون الشيء مسبوقاً بالعدم.

- ب_ (أَوْ الحُدُوثُ) أَيْ الخُرُوجُ مِنْ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ. ج_ (أَوْ هُمَا) عَلَى أَنَّهُمَا (جُزْءَا عِلَّةٍ.
 - د _ أَوْ الإِمْكَانُ بِشَرْطِ الحُدُوثِ، وَهِيَ أَقْوَالُ).

فَعَلَى أَوَّلِهَا: يَحْتَاجُ المُمْكِنُ فِي بَقَائِهِ إِلَى المُؤَثِّرِ؛ لأِنَّ الإِمْكَانَ لاَ يَنْفَكُ عَنْهُ(١).

وَعَلَى جَمِيعِ بَاقِيهَا: لاَ يَحْتَاجُ إلَيْهِ [أ/١٤٧]؛ لأِنَّ المُؤَثِّرَ إنَّمَا يُحْتَاجُ إلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ فِي الخُرُوجِ مِنْ العَدَمِ إلَى الوُجُودِ، لاَ فِي البَقَاءِ^(٢).

وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِذِكْرِ هَذَا البِنَاءِ المَأْخُوذِ مِنْ الصَّحَائِفِ^(٣) مَعَ إطْلاَقِ الأَقْوَالِ^(٤) وَتَقْدِيمِ الإِمْكَانِ مِنْهَا^(٥): إلَى أُنَّهُ يَنْبَغِي تَرْجِيحُ الإِمْكَانِ الَّذِي هُوَ قَوْلُ الحُكَمَاءِ وَبَعْضِ المُتَكَلِّمِينَ، وَإِنْ كَانَ جُمْهُ ورُهُمْ (٢) عَلَى الحُدُوثِ؛

⁽۱) إذ لو طرأ على الممكن أثناء وجود ما يحصل وجود غير ممكن أي مستحيل فيإنَّ الممكن سيزول.

 ⁽۲) هذا رأي الفلاسفة: أنّ الممكن يحتاج إلى المؤثر وقت وجوده فقط ولا يحتاج
 إليه لاستمراره.

 ⁽٣) هو كتاب للسمرقندي في علم الكلام، وهو أبو الليث السمرقندي.

 ⁽٤) أي ذكرها بدون قيد الترجيح، وهو قوله: الأصح حيث لم يرجح واحداً من
 الأربعة.

 ⁽٥) أي تقدم كون الإمكان هو السبب المؤثر يدل على ترجيحه.

⁽٦) أي جمهور المتكلمين والفلاسفة يرون أنَّ السبب الحدوث. فمن يرى أنَّ السبب الإمكان يرى استمرار المؤثِّر في الممكن بعد وجوده، ومن يرى الحدوث يرى أنَّ المسبب يحتاج إلى الفاعل عند وجوده فقط لا عند =

حَتَّى لاَ يُخَالِفَ التَّصْحِيحُ فِي المَبْنَى التَّصْحِيحَ فِي المَبْنى عَلَيْهِ (''.
لَكِنْ دُفِعَتْ المُخَالَفَةُ بِمَا قَالُوا: مِنْ أَنَّ شَرْطَ بَقَاءِ الجَوْهَرِ العَرَضُ ('')،
وَالعَرَضُ لاَ يَبْقَى زَمَانيْنِ، فَيَحْتَاجُ فِي كُلِّ زَمَانٍ (") إلَى المُؤَثِّرِ.

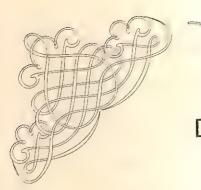
* * *

استمراره، وقالو: كالجدار يحتاج إلى الفاعل عند بنائه فقط ولا يحتاج لاستمراره، فالفلاسفة يرون أن الكون يحتاج إلى صانعه عند حدوثه فقط ولا يحتاج لاستمراره، وأصحاب الرأي الأول يرون أنه لا بد من استمرار تأثير صانع الكون فيه لبقائه واستمراره.

(۱) من يصحح أنَّ السبب الحدوث صحح عدم الاستمرار. ومن يصحح أن السبب الحدوث صحح وجوب الاستمرار.

(٢) أي الجوهر لا يمكن بقاؤه إلا بموجب العرض معه والعرض لا يبقى زمانين إذ لابد من وجود مؤثر في كل زمان.

(٣) في (ج): زمانين.



[تعريف المكان]

١٦ . (وَالمَكَانُ) الَّذِي لاَّ خَفَاءَ فِي أَنَّ الجِسْمَ يَنْتَقِلُ عَنْهُ وَإِلَيْهِ وَيَسْكُنُ فِي فَيُلاَقِيهِ وَلاَ بُدَّ مِنْ المُمَاسَّةِ (١) أَوْ النُّفُوذِ _كَمَا سَيَأْتِي (١) _ أُخْتُلِفَ فِي مَاهِيَّتِهِ:

(قِيلَ^(٣)) هُوَ (السَّطْحُ البَاطِنُ لِلْحَاوِي المُمَاسُّ لِلسَّطْحِ الظَّاهِرِ مِنْ المَاءِ الكَائِنِ المَحْوِيِّ) كَالسَّطْحِ الظَّاهِرِ مِنْ المَاءِ الكَائِنِ (فِيهِ⁽¹⁾).

(وَقِيلَ^(°)) هُوَ (بُعْدٌ مَوْجُودٌ يَنْفُذُ فِيهِ الجِسْمُ) بِنْفُوذِ بُعْدِهِ القَائِمِ بِهِ فِي ذَلِكَ البُعْدِ، بِحَيْثُ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ (^(°).

(١) في (ب) و (ج): بالمماسة.

(٢) في التعاريف للمكان الآتية.

(٣) هو الذي مال إليه الغزالي، وبه قال ارسطاليس والفارابي وابن سينا. الغيث الهامع: ص٨٠٩.

(٤) فالمكان للماء ليس الكوز كله بل الباطن المماس للماء مع مماسة الباطن للخارج.

هو قول من أنكر وجود المكان من قدماء الفلاسفة. الغيث الهامع: ص٨٠٩.

(٦) أي المكان هو ما إذا وضعنا جسماً ينفذ في البعد الموجود.

وَخَرَجَ بِقَيْدِ النُّفُوذِ فِيهِ بُعْدُ الجِسْم (١).

⁽١) فبعد الجسم نفسه لا يسمى مكاناً، بل البعد الذي احتلَّه الجسم.

⁽۲) هو قول أفلاطون وغيره. الغيث الهامع: ص٩٠٩.

⁽٣) فعلى هذا الطائرة التي نفذ جسمها بالجو وأخذ مساحة من الخلاء الذي أخذته الطائرة هو مكان أيضاً.

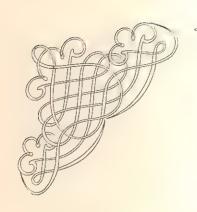
⁽٤) فإذا فرضنا جسمين طائرين في الهواء لا يمسُّ أحدهما الآخر، ولا يوجد رابط بينهما فالخلاء بينهما على هذا أيضاً مكان.

وقال عنه: (جائز) تعريضاً بالحكماء الذين لا يرونه خالياً، ولا يجوز عندهم اعتباره خالياً.

⁽٥) فيرى المتكلمون أن ما تراه من الخلاء في الجو هو خلاء حقيقي لـذا لـم يسـموه مكاناً.

ويرى الفلاسفة أنَّه خلاء وهمي وإلا فهو مملوء ويرى خالياً؛ لذا جعلوه مكانـاً لما فيه من حشرات وأصوات وصور.

والعلم الحديث يؤيد قول الفلاسفة: بأنَّه ليس فراغاً حقيقياً، بل وهمياً؛ لأنَّهُ مملؤ بالأصوات والصور والجراثيم ولكن لا نراها على الرغم من وجودها.



[تعريفُ الزَّمان]

١٧ . (وَالزَّمَانُ: قِيلَ) هُـوَ (جَوْهَرٌ لَيْسَ بِجِسْمٍ) أَيْ لَيْسَ بِمُرَكَّبٍ
 (وَلاَ جِسْمَانِيِّ (١)) أَيْ وَلاَ دَاخِلٍ فِي الجِسْمِ، فَهُ وَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ مُجَرَّدٌ عَنْ المَادَّةِ (٢).

(وَقِيلَ: ذلِكَ^(٣) فَلَكُ^(٤) مُعَدَّلِ النَّهَارِ) وَهُوَ جِسْمٌ سُمِّيَتْ دَائِرَتُهُ - أَيْ مِنْطَقَةُ البُرُوجِ مِنْهُ - بِمُعَدَّلِ النَّهَارِ؛ لِتَعَادُلِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي جَمِيعِ البِقَاعِ عِنْدَ كَوْنِ الشَّمْسِ عَلَيْهَا.

(وَقِيلَ: عَرَضٌ، فَقِيلَ: حَرَكَةُ مُعَدَّلِ النَّهَارِ، وَقِيلَ: مِقْدَارُ الحَرَكَةِ) الْمَذْكُورَةِ، وَمِنْهُمْ مِنْ عَبَّرَ: بِحَرَكَةِ الفَلَكِ وَمِقْدَارِهَا^(٥).

⁽١) نسبة إلى الجسم، أي ليس حالاً في جسم.

⁽٢) وهو قول الرازي اختاره في المطالب. الغيث الهامع: ص٨١١.

⁽٣) لفظ ذلك ساقط من: (ب) و(ط).

⁽٤) لفظ فلك ساقط من: (أ).

⁽٥) هذه أربعة تعاريف للزمان وهي للفلاسفة:

الأول: اعتبر الزمان جوهر ليس بجسم ولا حال في الجسم، بل هو شيء قائم بنفسه وليس مركباً من المادة.

(وَالمُخْتَارُ) أَنَّهُ (مُقَارَنَةٌ مُتَجَدِّدٍ مَوْهُومٍ لِمُتَجَدِّدٍ مَعْلُومٍ إِزَالَةً لِلإِبهَامِ) مِنْ الأَوَّلِ بِمُقَارَنَتِهِ لِلثَّانِي، كَمَا فِي آتِيك عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ^(۱)، وَهَـذَا قَـوْلُ المُتَكَلِّمِينَ، وَالأَقْوَالُ قَبْلَهُ لِلْحُكَمَاءِ.

١٨. (وَيَمْتَنِعُ تَدَاخُلُ الأَجْسَامِ) أَيْ دُخُولُ بَعْضِهَا فِي بَعْضِ عَلَى وَجْهِ النُّفُوذِ فِيهِ وَالمُلاَقَاةِ لَهُ بِأَسْرِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِي الحَجْمِ (٢)، وَامْتِنَاعُ ذَلِكَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مُسَاوَاةِ الكُلِّ لِلْجُزْءِ فِي العِظَمِ (٣).

الثالث: إنه حركة معدل النهار، الفرق بين هذا وما قبله أن هذا يجعل الزمان حركة معدل النهار والسابق يجعل الوقت نفس معدل الليل والنهار.

الرابع: إنه مقدار حركة الفلك وليس حركة معدل النهار.

وعلى هذين الأخيرين فالزَّمان عرض لا جسم.

ويجاب على من يجعله حركة بقول: إنَّ الحركة توصف بالبطء والسرعة ولا يوصف الزمان بهما إذن الحركة غير الزمان.

(۱) فالإتيان متجدد مبهم وطلوع الشمس متجدد معلوم فالمقارنة تجعل المبهم معلوماً أي إتيان وقت طلوعها وليس إتياناً مبهماً.

ومثل حركة عقارب الساعة تقارن الوقت المجهول؛ ليكون معلوماً عند كل رقم للساعة.

(٢) أما إذا زاد الحجم فلا مانع من ذلك.

(٣) لأنَّ المزيد من الأجسام إذا أدخل في المزيد عليه دون زيادة سوف يستوي الكللُّ السابق للجزء الذي صار جزأً؛ لأنَّ الجزء الآخر هو المزيد.

الثاني: _ إنَّه الجسم _ وهو فلك معدل النهار والليل، والمقصود بمعدل النهار والليل: هو تعادل الليل والنهار في منطقة البروج، وهي دائرة الفلك إذا كانت الشمس عليها فيستوي الليل والنهار.

١٩. (وَ) يَمْتَنِعُ (خُلُو الجَوْهَرِ) مُفْرَدًا كَانَ أَوْ مُرَكِّبًا (عَنْ جَمِيعِ الأَعْرَاضِ) بِأَنْ لاَ يَقُومَ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهَا، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِهِ عِنْدَ وُجُودِهِ شَيْءٌ مِنْهَا؛ لاَّنَهُ لاَ يُوجَدُ بِدُونِ التَّشَخُصِ، وَالتَّشَخُصُ إِنَّمَا هُوَ بِالأَعْرَاضِ (١).

٢٠. (وَالْجَوْهَرُ) المُرَكَّبُ وَهُوَ الْجِسْمُ (غَيْرُ مُرَكَّبٍ مِنْ الأَعْرَاضِ)؛
 لأَنَّهُ يَقُومُ بِنَفْسِهِ، بِخِلاَفِهَا(٢) (وَالأَبْعَادُ) لِلْجَوْهَرِ مِنْ الطُّولِ وَالعَرْضِ
 وَالْعُمْقِ (مُتَنَاهِيَةٌ) أَيْ لَهَا حُدُودٌ تَنْتَهِي إلَيْهَا.

٢١. (وَالمَعْلُولُ: قَالَ الأَكْثَرُ: يُقَارِنُ عِلْتَهُ زَمَانًا) عَقْلِيَّةً (٣) كَانَتْ أَوْ
 وَضْعِيَّةً (٤).

(وَالمُخْتَارُ وِفَاقًا لِلشَّيْخِ الإِمَامِ) وَالِدِ المُصَنِّفِ (بَعْقَبُهَا مُطْلَقًا^(۱). وَثَالِثُهَا) يَعْقُبُهَا (إِنْ كَانَتْ وَضْعِيَّةً، لاَ عَقْلِيَّةً) فَيُقَارِنُهَا^(۱). (أَمَّا التَّرْتِيبُ) أَيْ تَرْتِيبُ المَعْلُولِ عَلَى العِلَّةِ (رُتْبَةً فَوِفَاقٌ^(۱)).

 ⁽١) أي أقل الأعراض في ذلك الجوهر أنَّه ليس غيره وأنَّ له مشخصات تميزه عن غيره.

⁽٢) أي الأعراض.

⁽٣) مثل حياة المتكلم وراء جدار فالكلام علَّة والحياة معلولةٌ فيحصلُ العلم بالحياة مع الكلام هذه مثال العقلية.

⁽٤) مثل حصول نور في المصباح عند ضغط المفتاح.

 ⁽٥) أي يحصل المعلول بعد حصول العلَّة سواء كانت عقلية أم وصفية.

⁽٦) كما يتضح ذلك من المثالين السابقين.

 ⁽٧) لأنّ من يقول بأنّ المعلول مقارن للعلة يرى أنّ مرتبة المعلول بعد العلّة؛ لأنّه السبب والسبب قبل المسبب مرتبة.

٢٢. (وَاللَّذَةُ) الدُّنْيُويَةُ (() وَهِيَ بَدِيهِيَّةٌ (حَصَرَهَا الإِمَامُ) الرَّاذِي (() (وَالشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصَنِّفِ (فِي المَعَارِفِ) أَيْ مَا يُعْرَفُ _ أَيْ يُدْرَكُ _ قَالاً: وَمَا يُتَوَهَّمُ _ أَيْ يَقَعُ فِي الوَهْمِ أَيْ الذِّهْنِ _ مِنْ لَذَّةٍ حِسِّيَةٍ: كَقَضَاءِ شَهْوَتَيْ البَطْنِ وَالفَرْجِ ، أَوْ خَيَالِيَّةٍ كَحُبِّ الإِسْتِعْلاَءِ وَالرِّيَاسَةِ _ فَهُو دَفْعُ الأَلْمِ .
 الأَلَم .

فَلَذَّهُ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالجِمَاعِ دَفْعُ أَلَمِ الجُوعِ وَالعَطَشِ وَدَغْدَغَةِ المَنِيِّ لِأَوْعِيَتِهِ.

وَلَذَّةُ الْإِسْتِعْلاَءِ وَالرِّيَاسَةِ دَفْعُ أَلَمِ القَهْرِ وَالغَلَبَةِ .

(وَقَالَ ابْنُ زَكَرِيًا^(٣)) الطَّبِيبُ (هِيَ الخَلاَصُ مِنْ الأَلَمِ) بِدَفْعِهِ كَمَا تَقَدَّمَ (٤).

وَرُدَّ: بِأَنَّهُ قَدْ يُلْتَذُّ بِشَيْءِ مِنْ غَيْرِ سَبْقِ أَلَم بِضِدِّهِ، كَمَنْ وَقَفَ عَلَى مَسْأَلَةِ عِلْمٍ أَوْ كَنْزِ مَالٍ فَجْأَةً مِنْ غَيْرِ خُطُورِهِمَا بِالبَالِ وَأَلَمِ التَّشَوُّقِ إلَيْهِمَا. (وَقِيلَ:) هِيَ (إِدْرَاكُ المُلاَئِمِ(٥)) مِنْ حَيْثُ المُلاَءَمَةُ.

⁽۱) خرج بها الأخروية، فإنَّها لا يحصل قبلها ألم لتدفعه، بل تحصل لا لدفع جـوع أو حب الاستعلاء بل لذة ذاتية.

⁽٢) مادة كانت أم معنى.

 ⁽٣) هو محمد بن زكريا الرازي أبو بكر الطيب العلامة صاحب المصنفات في الطب
 والفلسفة اشتغل بالطب بعد الأربعين وكان في صباه مغنياً بالعود توفي سنة
 (٣١١هـ). شذرات الذهب: ٢٠٠٣/١.

⁽٤) قبل أسطر، أي أن يسبق الألم ثم يدفعه باللذة.

⁽٥) أي مناسب لطبيعة الإنسان.

(وَالحَقُّ: أَنَّ الإِدْرَاكَ مَلْزُومُهَا) لاَ هِيَ^(١).

(وَيُقَابِلُهَا الأَلَمُ) فَهُوَ عَلَى الأَخِيرِ: إِدْرَاكُ غَيْرِ المُلاَئِم.

٢٣. (وَمَا تَصَوَّرَهُ العَقْلُ: إمَّا وَاجِبٌ، أَوْ مُمْتَنِعٌ، أَوْ مُمْكِنٌ؛ لِأَنَّ ذَاتَهُ) أَيْ المُتَصَوَّرَ (إمَّا أَنْ تَقْتَضِيَ وُجُودَهُ فِي الخَارِج، أَوْ عَدَمَهُ، أَوْ لاَ تَقْتَضِي شَيْئًا) مِنْ وُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ.
 لاَ تَقْتَضِي شَيْئًا) مِنْ وُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ.

وَالأَوَّلُ: الوَاجِبُ(٢).

وَالثَّانِي: المُمْتَنِعُ (٣).

وَالثَّالِثُ: المُمْكِنُ (١).

* * *

⁽١) أي إن الإدراك يحصل ملازماً للذة وليس هو اللذة.

⁽٢) مثل وجود صانع للكون.

⁽٣) مثل وجود شريك لله ومثل جمع الضدين أو النقيضين.

⁽٤) مثل وجود العالم.

خَاتِمَةٌ فِيمَا يُذْكَرُ مِنْ مَبَادِئِ التَّصَوُفِ الْمَصَفِّي لِلْقُلُوبِ

وَهُوَ _كَمَا قَالَ الغَزَالِيُّ _ : تَجْرِيدُ القَلْبِ لِلَّهِ، وَاحْتِقَارُ مَا سِوَاهُ (١٠). قَالَ : وَحَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَى عَمَلِ القَلْبِ [١٤٨/] وَالْجَوَارِحِ؛ وَلِـذَلِكَ افْتَتَحَ المُصَنِّفُ بِأُسِّ (٢) العَمَلِ فَقَالَ :

١. (أَوَّلُ الوَاجِبَاتِ المَعْرِفَةُ) أَيْ مَعْرِفَةُ الله تَعَالَى؛ لأَنَّهَا مَبْنَى سَائِرِ الوَاجِبَاتِ؛ إذْ لاَ يَصِحُ بِدُونِهَا وَاجِبٌ، بَلْ وَلاَ مَنْدُوبٌ.

(وَقَالَ الْأُسْتَاذُ) أَبُو إِسْحَاقَ الإسْفَراييِنِيّ: (النَّظَرُ المُؤَدِّي إِلَيْهَا)؛ لأَنَّهُ مُقَدِّمَتُهَا.

(وَالقَاضِي) أَبُو بَكْرٍ البَاقِلاَّنِيُّ: (أَوَّلُ النَّظَرِ)؛ لِتَوَقُّفِ النَّظَرِ عَلَى أَوَّلِ أَجْزَائِهِ.

(وَابْنُ فُورَكٍ وَإِمَامُ الحَرَمَيْنِ: القَصْدُ إلَى النَّظَرِ)؛ لِتَوَقُّفِ النَّظَرِ عَلَى قَصْدِهِ (٣).

⁽١) انظر غاية البيان شرح ابن رسلان: ص ٣٣٨.

⁽٢) معنى (أس) أي أساس صحة الأعمال.

⁽٣) الخلاف في أول واجب على المكلف هو:

٢. (وَذُو النَّفْسِ الأَبِيَةِ) أَيْ الَّتِي تَأْبَى إلاَّ العُلُوَّ الأُخْرَوِيَّ (يَرْبَأُ بِهَا) أَيْ يَرْفَعُهَا بِالمُجَاهَدَةِ (عَنْ سَفْسَافِ الأُمُورِ) أَيْ دَيِيتُهَا: مِنْ الأَخْلاَقِ المَدْمُومَةِ كَالْكِبْرِ، وَالغَضَبِ، وَالحِقْدِ، وَالحَسَدِ، وَسُوءِ الخُلُقِ، وَقِلَّةِ الإِحْتِمَالِ كَالْكِبْرِ، وَالغَضِب، وَالحِقْدِ، وَالحَسَدِ، وَسُوءِ الخُلُقِ، وَقِلَّةِ الإِحْتِمَالِ (وَيَجْنَحُ) بِهَا (إلَى مَعَالِيهَا): مِنْ الأَخْلاقِ المَحْمُودَةِ كَالتَّوَاضُعِ، وَالطَّبْرِ، وَسَلاَمَةِ البَاطِنِ، وَالزَّهْدِ، وَحُسْنِ الخُلُقِ، وَكَثْرَةِ الإِحْتِمَالِ، فَهُو عَلَيُّ الهِمَّةِ، وَسَلاَمَةِ البَاطِنِ، وَالزَّهْدِ، وَحُسْنِ الخُلُقِ، وَكَثْرَةِ الإِحْتِمَالِ، فَهُو عَلَيُّ الهِمَّةِ، وَسَلاَمَةِ البَاطِنِ، وَالزَّهْدِ، وَحُسْنِ الخُلُقِ، وَكَثْرَةِ الإِحْتِمَالِ، فَهُو عَلَيُّ الهِمَّةِ، وَسَيَأْتِي دَنِيثُهَا (۱).

وَهَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ حَدِيثِ: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ مَعَالِي الأُمُورِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا اللَّمُورِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا الرَوَاهُ البَيْهَقِيُّ فِي الكَبِيرِ وَالأَوْسَطِ (٢).

٣. (وَمَنْ عَرَفَ رَبَّهُ) بِمَا يُعْرَفُ بِهِ^(٣) مِنْ صِفَاتِهِ^(٤) (تَصَوَّرَ تَبْعِيدَهُ)

أ ـ معرفة الله تعالى ـ وهو رأى الجمهور.

ب _ الواجب ليس المعرفة، بل النَّظر والدليل المؤدي إلى المعرفة وهو رأي الإسفراييني.

ج ـ بداية النَّظر لا جميع أجزائه؛ لأنَّ النَّظر الكامل متوقف على أول جزء منه، وهو رأي الباقلاني.

د ـ الواجب ليس المعرفة ولا النظر ولا جزء النظر بل القصد والتوجه إلى النظر،
 وهو رأي ابن فورك وإمام الحرمين.

⁽۱) في (۱/۸٤٤١).

 ⁽۲) البيهقي في السنن الكبرى: ١/ ١١١، والطبراني في الكبير: ٢٨٩٤، ٢٩٩٨، ٥٩٢٨ وفي الأوسط: (٢٩٤٠، ٢٩٠٦).

⁽٣) لفظ به ساقط من: (ج).

⁽٤) في (أ): صفاتها.

لِعَبْدِهِ بِإِضْلاَلِهِ (وَتَقْرِيبَهُ) لَهُ بِهِدَايَتِهِ (فَخَافَ) عِقَابَهُ (وَرَجَا) ثَوَابَهُ (فَأَصْغَى إلَى الأَمْرِ وَالنَّهْيِ) مِنْهُ (فَارْتَكَبَ) مَأْمُورَهُ (وَاجْتَنَبَ) مَنْهِيَّهُ (فَأَحَبَّهُ مَوْلاَهُ اللَّهُ اللَّهُ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ) مِنْهُ (فَارْتَكَبَ) مَأْمُورَهُ (وَاجْتَنَبَ) مَنْهِيَّهُ (فَأَحَبَّهُ مَوْلاَهُ فَكَانَ) مَوْلاَهُ وَلِيَاءً: إِنْ سَأَلَهُ فَكَانَ) مَوْلاَهُ وَإِنْ اسْتَعَاذَ بِهِ أَعَاذَهُ ، هَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ حَدِيثِ البُخَارِيِّ : "وَمَا يَنَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ مَا يَنِ اللَّهِ يَعْفِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَهُ اللَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَهُ اللَّتِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ ، وَإِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَهُ الَّذِي لأَعِيدَانَهُ الْنَالِي الْمَالِي إلْعَلَالُهُ اللَّذِي يَعْشِي بِهَا ، وَرِجْلَهُ النِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَهُ اللَّهُ اللَّهُ يَعْمُ اللَّذِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيدَةً لا أَعْبَدُنَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَيْعَةُ ، وَإِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيدَانَةً الْمَالِي اللَّهُ الْعَلَالُ الْمَعَالَالُولِ اللَّهُ الْعَلَالُولُ الْمُعَلَّالُ الْعَلَالُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَيْهُ الْعَلَالُ اللْعَلَالُ اللَّهُ الْعَلَيْلُولُ اللَّهُ الْعَلَيْمُ اللَّهُ الْعَلَالُ اللَّهُ الْعُنْ الْمُعْمُ اللَّذِي اللْعَلَالُ الْعَلَيْلُ الْعَلَيْلُ اللْعَلَالُ اللَّهُ الْعَلَيْلُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعَلَيْلُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَيْلُولُ اللَّهُ الْعَلَيْلُ اللَّهُ الْعَلَالُ اللَّهُ الْعَلَيْلُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْعَلَيْلُ اللَّهُ الْعَلَيْلُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُ

وَالمُرَادُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَتَوَلَّى مَحْبُوبَهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، فَحَرَكَاتُهُ وَسَكَنَاتُهُ بِهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ أَبَوَيْ الطَّفْلِ لِلمَحَبَّتِهِمَا لَهُ الَّتِي أَسْكَنَهَا اللهُ فِي وَسَكَنَاتُهُ بِهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ أَبُويْ الطَّفْلِ لِلمَحَبَّتِهِمَا لَهُ الَّتِي أَسْكَنَهَا اللهُ فِي قُلُوبِهِمَا لَهُ اللَّهِمَا لَهُ اللَّهِمَا وَلاَ يَمْشِي إلاَّ قُلُوبِهِمَا لَا يَتُولِيَانِ جَمِيعَ أَحْوَالِهِ، فَلاَ يَأْكُلُ إلاَّ بِيدِ أَحَدِهِمَا، وَلاَ يَمْشِي إلاَّ قُلُوبِهِمَا لَهُ عَيْرِ ذَلِكَ، وَفِي الحَدِيثِ: «اللَّهُمَّ كِلاَءَةً كَكِلاَءَةِ الوَلِيدِ»(٢).

٤. (وَدَنِيءُ الهِمَّةِ) بِأَنْ لاَ يَرْفَعَ نَفْسَهُ بِالمُجَاهَدَةِ عَنْ سَفْسَافِ الأُمُورِ (لاَ يُبَالِي) بِمَا تَدْعُوهُ نَفْسُهُ إلَيْهِ مِنْ المُهْلِكَاتِ (فَيَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ رِبْقَةِ (٣) المَارِقِينَ) مِنْ الدِّينِ، [أَيْ عُرْوَتِهِمْ المُنْقَطِعَةِ، وَهِيَ (٤) بكَسْر الرَّاءِ وَسُكُونِ المُوَحَّدَةِ] (٥).

⁽١) البخاري في الرقائق، باب التواضع: (٢٠٢١).

⁽٢) والكلاء الحفظ الرعاية والحديث أورده السيوطي في الجامع الصغير، وقال المناوي في شرحه «فيه راو لم يسم وبقيّة رجاله ثقات»: ٢/ ١٢٠.

⁽٣) الربقة حبلٌ ذو عرى تربط به الدابة وقد استعير للطريق غير الموصلة.

⁽٤) أي الربقة.

⁽o) ما بين المعقوفين ساقط: من (ب).

(فَدُونَكَ) (١) أَيُّهَا المُخَاطَبُ بَعْدَ أَنْ عَرَفْتَ حَالَ عَلِيِّ الْهِمَّةِ وَدَبِيئِهَا (فَكُونَكَ) مِنْكَ (أَوْ سَخَطًا، وَقُرْبًا) (٣) مِنْ الله (أَوْ سَخَطًا، وَقُرْبًا) (٣) مِنْ الله (أَوْ بَعْدًا، وَسَعَادَةً) مِنْهُ (أَوْ شَقَاوَةً، وَنَعِيمًا) مِنْهُ (أَوْ جَحِيمًا).

فَأَفَادَ^(٤) بِدُونِكَ^(٥) الإِغْرَاءَ بِالنَّسْبَةِ إلَى الصَّلاَحِ وَمَا يُنَاسِبُهُ، وَالتَّحْـذِيرَ بِالنِّسْبَةِ إلَى الفَسَادِ وَمَا يُنَاسِبُهُ.

٥. (وَإِذَا خَطَرَ لَكَ أَمْرٌ) أَيْ أُلْقِي فِي قَلْبِكَ (فَزِنْهُ بِالشَّرْعِ) وَلاَ يَخْلُو
حَالُهُ بِالنَّسْبَةِ إلَيْكَ [مِنْ حَيْثُ الطَّلَبُ] (١) مِنْ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ، أَوْ مَنْهِيًّا عَنْهُ(٧)، أَوْ مَشْكُوكًا فِيهِ.

(فَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا) بِهِ (فَبَادِرْ) إِلَى فِعْلِهِ (فَإِنَّهُ مِنْ الرَّحْمَنِ) رَحِمَكَ حَيْثُ أَخْطَرَهُ بِبَالِكَ، أَيْ أَرَادَ لَكَ الخَيْرَ.

(فَإِنْ خَشِيتَ وُقُوعَهُ لاَ إِيقَاعَهُ عَلَى صِفَةٍ مَنْهِيَّةٍ) كَعُجْبٍ، أَوْرِيَاءٍ (فَلاَ) بِأَسَ (عَلَيْكَ) فِي وُقُوعِهِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَهَا (())، بِخِلاَفِ مَا إِذَا

 ⁽١) أي ـ خذ والزم ـ وهي كلمة تستعمل لإغراء المخاطب بالفعل وللتحذير بالترك.

⁽٢) في (ج): أو رضا.

⁽٣) في (ج): أو قرباً.

⁽٤) أي أفاد المصنف صاحب المتن.

 ⁽٥) أي بقولك: دونك _ أي أفاد الإغراء والتحذير بهذه الكلمة.

 ⁽٦) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).
 والمراد بالطلب طلب الفعل وطلب الترك.

⁽١) لفظ عنه ساقط من: (أ).

 ⁽A) أي لا يؤثّر عليك فعل المأمور ولو خشيت حصول الرياء والعجب في فعلك له =

أَوْقَعْتَهُ عَلَيْهَا (١) قَاصِدًا لَهَا، فَعَلَيْكَ إِثْمُ ذَلِكَ، فَتَسْتَغْفِرُ مِنْهُ (٢)، كَمَا سَيَأْتِي.

(وَاحْتِيَاجُ اسْتِغْفَارِنَا إِلَى اسْتِغْفَارٍ)؛ لِنَقْصِهِ بِغَفْلَةِ قُلُوبِنَا مَعَهُ، بِخِلاَفِ اسْتِغْفَارِ النَّفَصِ وَوَلَدْ قَالَتْ: اسْتِغْفَارُنَا اسْتِغْفَارُنَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِغْفَارٍ مَضْمًا لِنَفْسِهَا (لاَ يُوجِبُ تَرْكَ الاِسْتِغْفَارِ) مِنَا المَامُورَ يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِغْفَارٍ مَضْمًا لِنَفْسِهَا (لاَ يُوجِبُ تَرْكَ الاِسْتِغْفَارِ) مِنَا المَامُورَ يَحْتَاجُ إِلَى السِّتِغْفَارِ ، فِنَ المَامُورَ بِهِ وَإِنْ احْتَاجَ إِلَى الاِسْتِغْفَارِ ، لأَنَّ يَكُونَ الصَّمْتُ خَيْرًا مِنْهُ ، بَلْ نَأْتِي بِهِ وَإِنْ احْتَاجَ إِلَى الاِسْتِغْفَارِ ، لأَنَّ اللَّسَانَ إِذَا أَلِفَ ذِكْرًا يُوشِكُ أَنْ يَأْلُفَهُ القَلْبُ فَيُوافِقَهُ فِيهِ (1).

(وَمِنْ ثُمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُو أَنَّ احْتِيَاجَ الْإِسْتِغْفَارِ لاَ يُوجِبُ تَرْكَهُ، أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (قَالَ السُّهْرَوَرْدِيُّ) (٥) بِضَمِّ السِّينِ، صَاحِبُ عَوَارِفِ المَعَارِفِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (قَالَ السُّهْرَوَرْدِيُّ) (١) بِضَمِّ السِّينِ، صَاحِبُ عَوَارِفِ المَعَارِفِ لِمَنْ سَأَلَهُ: «أَنَعْمَلُ مَعَ خَوْفِ العُجْبِ؟ أَوْ لا نَعْمَلُ حَذَرًا مِنْهُ؟ (اعْمَلْ وَإِنْ لِمَنْ سَأَلَهُ: «أَنَعْمَلُ مَعَ خَوْفِ العُجْبِ؟ أَوْ لا نَعْمَلُ حَذَرًا مِنْهُ؟ (اعْمَلْ وَإِنْ

⁼ ما دمت أنت لم تقصد ذلك.

⁽١) لفظ عليها ساقط من: (ج).

⁽٢) لأنك فعلت المأمور به قاصداً الرياء والعجب.

⁽٣) هي رابعة بنت إسماعيل العدوية أم الخير مولاة آل عتيك البصري، صالحة مشهورة، كثيرة البكاء كانت إذا سمعت النار غشي عليها زماناً، وكانت ترد ما أعطاه الناس لها وتقول: ما لي حاجة بالدنيا، لها أخبار بالعبادة والزهد، توفيت سنة (١٣٥ه). الأعلام: ٣/ ١٠.

⁽٤) أي وإن كان استغفارنا يحتاج إلى استغفار فلا تترك الاستغفار، ولو تستغفر مع الغفلة إذ قد يؤدي ما تنطق به بلسانك إلى أن يألفه قلبك في يوم الأيام.

⁽٥) تقدمت ترجمته في (١٤٠٥/٣).

خِفْتَ العُجْبَ مُسْتَغْفِرًا)(١) مِنْهُ، أَيْ إِذَا وَقَعَ قَصْدًا _كَمَا تَقَدَّمَ _ فَإِنَّ تَرْكَ العَمَلِ لِلْخَوْفِ مِنْهُ مِنْ مَكَائِدِ الشَّيْطَانِ.

(وَإِنْ كَانَ) الخَاطِرُ (مَنْهِيًّا) عَنْهُ (فَإِيَّاكَ) أَنْ تَفْعَلَهُ (فَإِنَّهُ مِنْ الشَّيْطَانِ، فَإِنْ مِنْ المَّيْلِ. فَإِنْ مِنْ هَذَا المَيْلِ.

٦. (وَحَدِيثُ النَّفْسِ) أَيْ تَرَدُّدُهَا بَيْنَ فِعْلِ الخَاطِرِ المَدْكُورِ وَتَرْكِهِ (مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلْ (مَعْفُورَانِ)
 لَمْ تَتَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلْ (مَعْفُورَانِ)
 [1/٤٩/].

قَالَ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ ﷺ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ بِهِ ﴾(٢) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ.

وَقَالَ ﷺ: "وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبُ _أَيْ عَلَيْهِ _"(") رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: "كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً" (") زَادَ فِي أُخْرَى: "إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّايَ، أَيْ مِنْ أُجْلِي" (") [وَهُوَ بِفَتْحِ الجِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ](").

⁽١) انظر الحموي: غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر: ١/ ١٤٣.

 ⁽۲) البخاري في الطلاق في الإغلاق: (٤٨٦٤)، ومسلم في الإيمان، باب تجاوز الله حديث النفس: (١٨٥).

⁽٣) مسلم في الإيمان، باب إذا همَّ العبد بحسنة: (١٨٥).

⁽٤) أي لمسلم ولفظ له ساقط من: (أ).

⁽٥) مسلم في الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة: (١٨٥).

⁽٦) ما بين المعقوفين ساقط: (ب).

وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ كَالغِيبَةِ، أَوْ عَمِلَ كَشُرْبِ المُسْكِرِ انْضَمَّ إِلَى المُؤَاخَذَةِ بِذَلِكَ مُؤَاخَذَةُ حَدِيثِ النَّفْسِ وَالهَمِّ بِهِ (١).

٧. (وَإِنْ لَمْ تُطِعْكَ) النَّفْسُ (الأَمَّارَةُ) بِالسُّوءِ عَلَى اجْتِنَابِ فِعْلِ الخَاطِرِ المَذْكُورِ؛ لِحُبِّهَا بِالطَّبْعِ لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ مِنْ الشَّهوَاتِ فَلاَ تَبْدُو لَهَا شَهْوَةٌ إِلاَّ اتَّبَعَتْهَا (فَجَاهِدْهَا) وُجُوبًا؛ لِتُطِيعَك فِي الإِجْتِنَابِ، كَمَا تُجَاهِدُ مَنْ يَقْصِدُ اغْتِيَالَكَ بَلْ أَعْظَمُ؛ لأَنَّهَا تَقْصِدُ بِكَ الهَلاَكَ الأَبَدِيِّ (٢) بِاسْتِدْرَاجِهَا لَكَ مَنْ مَعْصِيةٍ إلَى أَخْرَى حَتَّى تُوقِعَكَ فِيمَا يُؤَدِّي إلَى ذَلِكَ.

(فَإِنْ فَعَلْتَ) الخَاطِرَ المَذْكُورَ لِغَلَبَةِ الأَمَّارَةِ عَلَيْكَ (فَتُبْ) عَلَى الفَوْرِ وُجُوبًا؛ لِيَرْتَفِعَ عَنْكَ إثْمُ فِعْلِهِ بِالتَّوْبَةِ الَّتِي وَعَدَ اللَّهُ بِقَبُولِهَا فَضْلاً مِنْهُ، وَمِمَّا تَتَحَقَّقُ بِهِ الإِقْلاَعُ كَمَا سَيَأْتِي (٣).

(فَإِنْ لَمْ تُقْلِعْ) عَنْ فِعْلِ الخَاطِرِ المَذْكُورِ (لإسْتِلْذَاذٍ) بِهِ (أَوْ كَسَلٍ) عَنْ الخُرُوجِ مِنْهُ (فَتَذَكَّرْ هَاذِمَ اللَّذَاتِ وَفَجْأَةَ الفَوَاتِ) أَيْ تَذَكَّرْ المَوْتَ وَفَجْأَتَهُ الخُرُوجِ مِنْهُ (فَتَذَكَّرْ هَاذِمَ اللَّذَاتِ وَفَجْأَةَ الفَوَاتِ) أَيْ تَذَكَّرْ المَوْتَ وَفَجْأَتَهُ الخُرُوجِ مِنْهُ لِلتَّوْبَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ الطَّاعَاتِ، فَإِنَّ تَذَكُّرَ ذَلِكَ بَاعِثْ شَدِيدٌ عَلَى المُفَوِّتَةَ لِلتَّوْبَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ الطَّاعَاتِ، فَإِنَّ تَذَكُّرَ ذَلِكَ بَاعِثْ شَدِيدٌ عَلَى المُفَوِّتَةَ لِلتَّوْبَةِ مِنْهُ لَيْ الخُرُوجِ مِنْهُ.

قَالَ ﷺ: «أَكْثِرُوا مِنْ ذِكْرِ هَاذِمِ اللَّذَّاتِ»(١) رَوَاهُ التِّرْمِـذِيُّ، زَادَ ابْـنُ

⁽۱) أي تؤاخذ بالهم وحديث النفس إذا فعل ما هم به أو حدث نفسه بذلك فإنه يعفى عن ذلك، بل يحاسب على الهم والفعل.

⁽٢) هو هلاك الآخرة بالنار.

⁽٣) في (٣/٤٥٤١).

⁽٤) الترمذي في الزهد، باب ما جاء في ذكر الموت: (٢٢٢٩).

حِبَّانَ: «فَإِنَّهُ مَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ فِي ضِيقٍ إلاَّ وَسَّعَهُ عَلَيْهِ^(۱)، وَلاَ ذَكَرَهُ فِي سَعَةٍ إلاَّ ضَيَّقَهَا عَلَيْهِ (۲). إلاَّ ضَيَّقَهَا عَلَيْهِ (۲).

[وَهَاذِمٌ _ بِالذَّالِ المُعْجَمَةِ _ أَيْ قَاطِعٌ] (٣).

(أَوْ) لَمْ تُقْلِعْ (لِقُنُوطٍ) مِنْ رَحْمَةِ الله تَعَالَى وَعَفُوهِ عَمَّا فَعَلَتْ؛ لِشِدَّتِهِ، أَوْ لاِسْتِحْضَارِ عَظَمَةِ الله تَعَالَى (فَخَفْ مَقْتَ رَبِّكَ) أَيْ شِدَّةَ عِقَابِ لِشِدَّتِهِ، أَوْ لاِسْتِحْضَارِ عَظَمَةِ الله تَعَالَى (فَخَفْ مَقْتَ رَبِّكَ) أَيْ شِدَّةَ عِقَابِ مَالِكِكَ الَّذِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ فِي عَبْدِهِ (1) مَا يَشَاءُ؛ حَيْثُ أَضَفْتَ إِلَى الذَّنْ اليَأْسَ مَا لِكِكَ النَّذي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ فِي عَبْدِهِ (1) مَا يَشَاءُ؛ حَيْثُ أَضَفْتَ إِلَى الذَّنْ اليَأْسَ مِنْ العَفْوِ عَنْهُ.

وَقَالَ عَلَيْهُ وَ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ

⁽١) لفظ عليه ساقط من: (أ) و(ب) و(ط).

⁽۲) ابن حبان فی صحیحه: ۱۲/ ۷۷۷ (۳۰۵۵).

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب).

⁽٤) في (أ): عبادة.

⁽٥) لفظ الجلالة ساقط من: (ج).

⁽٦) مسلم في التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار: (٢٩٩٦).

٨. (وَأَعْرِضْ) عَلَى نَفْسِكَ (١) (التَّوْبَةَ وَمَحَاسِنَهَا) أَيْ مَا تَتَحَقَّقُ بِهِ مِنْ المَحَاسِنِ؛ حَيْثُ ذَكَرْتَ سَعَةَ الرَّحْمَةِ؛ لِتَتُوبَ عَمَّا فَعَلْتَ فَتُقْبَلُ وَيُعْفَى عَنْكَ فَضْلاً مِنْهُ تَعَالَى.

(وَهِيَ) أَيْ التَّوْبَةُ (النَّدَمُ) عَلَى المَعْصِيةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَعْصِيةٌ، فَالنَّدَمُ عَلَى شُرْبِ الخَمْرِ لإِضْرَارِهِ بِالبَدَنِ لَيْسَ بِتَوْبَةٍ.

(وَتَكَوَّقُ بِالإِقْلاَعِ [...] (٢) عَنْ المَعْصِيةِ (وَعَزْمٍ أَنْ لاَ يَعُودَ) إلَيْهَا (وَتَدَارُكِ مُمْكِنِ التَّدَارُكِ) مِنْ الحَقِّ النَّاشِيَّ عَنْهَا، كَحَقِّ القَذْفِ فَيَتَدَارَكُهُ وَتَدَارُكِ مُمْكِنِ التَّدَارُكِ) مِنْ الحَقِّ النَّاشِيِّ عَنْهَا، كَحَقِّ القَذْفِ فَيَتَدَارَكُهُ بِيَمْكِينِ مُسْتَحِقِّهِ: مِنْ المَقْذُوفِ، أَوْ وَارِثَهُ ؛ لِيَسْتَوْفِيهُ، أَوْ يُبْرِيَّ مِنْهُ، فَإِنْ لِمَ يُكُنْ مُسْتَحِقَّهُ مَوْجُودًا سَقَطَ هَذَا الشَّرْطُ، كَمَا لَمْ يُكُنْ مُسْتَحِقَّهُ مَوْجُودًا سَقَطَ هَذَا الشَّرْطُ، كَمَا يَسْقُطُ فِي تَوْبَةِ مَعْصِيةٍ لاَ يَنْشَأُ عَنْهَا حَقٌ لاَدَمِيٍّ، وَكَذَا يَسْقُطُ شَرْطُ (٣) الإِقْلاَعِ فِي تَوْبَةِ مَعْصِيةٍ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنْهَا حَقُ لاَدَمِيٍّ، وَكَذَا يَسْقُطُ شَرْطُ (٣) الإِقْلاَعِ فِي تَوْبَةِ مَعْصِيةٍ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنْهَا حَشُرْبِ الخَمْرِ . .

فَالمُرَادُ بِتَحَقُّقِ التَّوْبَةِ بِهَذِهِ الأُمُورِ: أَنَّهَا لاَ تَخْرُجُ فِيمَا تَتَحَقَّقُ بِهِ عَنْهَا، لا أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْهَا فِي كُلِّ تَوْبَةٍ.

وَفِي نُسْخَةٍ وَالإِسْتِغْفَارُ عَقِبَ قَوْلِهِ بِالإِقْلاَعِ، وَلاَ حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ مَا ذَكَرَ.

(وَتَصُحُّ) التَّوْبَةُ (وَلَوْ بَعْدَ نَقْضِهَا عَنْ ذَنْبٍ وَلَوْ) كَانَ (صَغِيراً مَعَ الإِصْرَارِ عَلَى) ذَنْبٍ (آخَرَ وَلَوْ) كَانَ (كَبِيرًا عِنْدَ الجُمْهُورِ).

⁽١) في (ب): لفظ نفسك بعد المتن (التوبة ومحاسنها).

⁽٢) في (أ) زيادة: (الاستغفار).

⁽٣) في (أ): شروط.

وَقِيلَ (''): لاَ تَصِحُّ بَعْدَ نَقْضِهَا: بِأَنْ عَادَ إِلَى المَتُوبِ عَنْهُ.
وَقِيلَ (''): لاَ تَصِحُّ عَنْ صَغِيرٍ ؛ لِتَكْفِيرِهِ بِاجْتِنَابِ الكَبِيرِ.
وَقِيلَ ('''): لاَ تَصِحُّ عَنْ ذَنْبٍ مَعَ الإصْرَادِ عَلَى كَبِيرٍ.

٩. (وَإِنْ شَكَكْت) فِي الخَاطِرِ (أَمَا مُورٌ) بِهِ (أَمْ مَنْهِيٍّ) عَنْهُ (فَأَمْسِكْ)
 عَنْهُ (٤) ، حَذَرًا مِنْ الوُقُوع فِي المَنْهِيِّ عنه (٥).

(وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُوَ الإِمْسَاكُ، أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (قَالَ) الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدِ (الجُوَيْنِيُّ فِي المُتَوَضِّى بِيَشُكُّ أَيَغْسِلُ) غَسْلَةَ (ثَالِثَةً) فَيَكُونُ مَنْهِيًّا عَنْهَا؟ (لاَ يَغْسِلُ) خَوْفَ الوُقُوعِ فِي مَامُورًا بِهَا (اَ مَنْهِيًّا عَنْهَا؟ (لاَ يَغْسِلُ) خَوْفَ الوُقُوعِ فِي المَنْهيًّا عَنْهَا؟ (لاَ يَغْسِلُ) خَوْفَ الوُقُوعِ فِي المَنْهيًّا عَنْهًا؟ (لاَ يَغْسِلُ) خَوْفَ الوُقُوعِ فِي المَنْهيًّا عَنْهًا؟ (لاَ يَغْسِلُ) خَوْفَ الوُقُوعِ فِي المَنْهيًّ عَنْهُ.

وَغَيْرُهُ قَالَ: يَغْسِلُ؛ لأَنَّ التَّثْلِيثَ مَـأْمُورٌ بِهِ، وَلَـمْ يَتَحَقَّـقْ قَبْلَ هَـذِهِ الغَسْلَةِ، فَيَأْتِي بِهَا.

 ⁽١) هو قول أبي بكر الباقلاني. الغيث الهامع: ص ٨٣٠.

 ⁽۲) هو قول أبي هاشم؛ لأنَّ ترك الكبائر مكفر لها. تنشيف المسامع: ٢/ ٤١٢.

⁽٣) هذا عند المعتزلة. تنشيف المسامع: ٢/ ١٣٤٠.

⁽٤) في (ط): عند.

⁽٥) لفظ عنه ساقط من: (ب) و(ط).

⁽٦) في (أ): به.

⁽٧) في (ج): بين.

(قَدَّرَ لَهُ قُدْرَةً هِيَ^(۱) اسْتِطَاعَةٌ^(۲) تَصْلُحُ لِلْكَسْبِ لاَ لِلإِبْدَاعِ) ^(۳) بِخِلاَفِ قُدْرَةِ الله فَإِنَّهَا لِلإِبْدَاع لاَ لِلْكَسْبِ.

(فاللَّهُ خَالِقٌ غَيْرُ مُكْتَسِب، وَالعَبْدُ مُكْتَسِبٌ غَيْرُ خَالِقٍ) فَيُثَابُ وَيُعَاقَبُ عَلَى مُكْتَسَبِهِ الَّذِي يَخْلُقُهُ اللَّهُ عَقِبَ قَصْدِهِ لَهُ.

وَهَذَا _أَيْ كَوْنُ فِعْلِ العَبْدِ مُكْتَسَبًا لَهُ مَخْلُوقًا لِلَّهِ _ تَوَسُّطٌ بَيْنَ قَوْلِ المُعْتَزِلَةِ: إِنَّ العَبْدَ خَالِقٌ لِفِعْلِهِ ؛ لأَنَّهُ يُثَابُ وَيُعَاقَبُ عَلَيْهِ ، وَبَيْنَ قَوْلِ المُعْتَزِلَةِ: إِنَّهُ لاَ فِعْلَ لِلْعَبْدِ أَصْلاً ، وَهُوَ آلَةٌ مَحْضَةٌ كَالسِّكِينِ فِي يَدِ القَاطِع .

(وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُوَ أَنَّ العَبْدَ مُكْتَسِبٌ لاَ خَالِقٌ، لِكَوْنِ قُدْرَتِهِ لِلْكَسْبِ لاَ خَالِقٌ، لِكَوْنِ قُدْرَتِهِ لِلْكَسْبِ لاَ لِلإِبْدَاعِ، فَلاَ تُوجَدُ إلاَّ مَعَ الفِعْلِ، أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ نَقُولُ:

١١. (الصَّحِيحُ أَنَّ القُدْرَة) مِنْ العَبْدِ (لاَ تَصْلُحُ لِلضَّدَّيْنِ) أَيْ لِلتَّعَلَّقِ لِلتَّعَلَّقِ اللَّهَ اللَّذِي يُقْصَدُ.
 بِهِمَا، وَإِنَّمَا تَصْلُحُ لِلتَّعَلُّقِ بِأَحَدِهِمَا الَّذِي يُقْصَدُ.

وَقِيلَ (١٤): تَصْلُحُ لِلتَعَلِّقِ بِهِمَا عَلَى سَبِيلِ البَدَلِ، أَيْ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا بَدَلاً

⁽١) في (أ): وهي.

⁽٢) في (ب): استطاعته.

⁽٣) فيه تعريض بالجبرية في اعتقادهم: أنَّ العبد لا خيار له بالفعل بل يقع منه جبراً من الله تعالى، وبالقدرية في نسبة الفعل إلى العبد ولا فعل لله بذلك، بل هو فعل العبد وهو ما يراه المعتزلة.

أما عقيدة أهل السنة فإنَّهم يرون أنَّ الأفعال الاختيارية يكسبها الانسان قصداً وتوجهاً وبعد ذلك يخلق الله فعلها فيه.

⁽٤) قال: به القلانسي من الشافعية، وحكاه أبو منصور الماتريدي عن أبي حنيفة وابن سريج. الغيث الهامع: ٨٣٦.

عَنْ تَعَلُّقِهَا بِالآخَرِ، وَبِالعَكْسِ.

إمَّا عَلَى القَوْلِ: بِأَنَّ العَبْدَ خَالِقٌ لِفِعْلِهِ، فَقُدْرَتُهُ كَقُدْرَةِ الله: فِي وُجُودِهَا قَبْلَ الفِعْلِ، وَصَلاَحِيَّتُهَا لِلتَّعَلُّقِ بِالضِّدَّيْنِ عَلَى سَبِيلِ البَدَلِ^(١).

١٢ . (وَ) الصَّحِيحُ أَيْضًا (أَنَّ العَجْزَ) مِنْ العَبْدِ (صِفَ<mark>ةٌ وُجُودِيَّةٌ تُقَابِلُ</mark> القُدْرَةَ تَقَابُلَ الضَّدَّيْنِ، لاَ) تَقَابَلَ (العَدَم وَالمَلَكَةِ)^(٢).

وَقِيلَ^(٣): تَقَابُلَ العَدَمِ وَالمَلَكَةِ، فَيَكُونُ هُوَ عَدَمُ القُدْرَةِ عَمًا مِنْ شَـأُنِهِ

(۱) المعتزلة يرون حصول القدرة للعبد على الفعل قبل أن يفعله لأجل أن يتسلَّطُ عليه التكليف؛ لأنَّ العاجز لا يكلَّف وليست تحصل عند الفعل، وعلى هذا فإنَّها تصلح للتعلق بالضدين على سبيل البدل.

أما أهل السنة فإنَّهم يرون أن القدرة والاستطاعة نوعان:

١ ـ نوع قدرة للتكليف: وهي سلامة الآلات والأسباب والجوارح.

٢ ـ نوع قدرة يحصل بها الفعل: وهي تقارن الفعل.

أما على رأي المعتزلة فإنَّ حصولها قبل الفعل يؤدي إلى فقدانها عند الفعل؛ لأنَّ القدرة عرض لا يبقى زمانين، فكيف يحصل فعل خال عن القدرة.

وعلى هذا فإنَّها لا تصلح للتعلق بالضدين.

(۲) هذا عند المتكلمين وينبني على كون العجز وجودية أنّها تتعلق بالمعدوم كما
 تتعلّق به الإرادة والعلم.

والمراد بالملكة: هي الاستعداد والتهيئ للفعل فقط وعلى هذا فلا وجود للعجز.

(٣) هو قول الفلاسفة.

فالعجز ليس موجوداً، بل هو عدم القدرة ممن شأنه القدرة ولكن لم تحصل له لمرض مزمن أو لمنعه بواسطة مانع.

القُدْرَةُ، كَمَا أَنَّ (١) الأَمْرَ كَذَلِكَ عَلَى القَوْلِ: بأَنَّ العَبْدَ خَالِقٌ لِفِعْلِهِ (٢).

فَعَلَى الأَوَّلِ: فِي الزَّمِنِ^(٣) مَعْنَى لاَ يُوجَدُ فِي المَمْنُوعِ مِنْ الفِعْلِ مَعَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي عَدَم التَّمَكُّنِ مِنْ الفِعْلِ^(٤).

وَعَلَى النَّانِي: لاَ...، بَلْ الفَرْقُ: أَنَّ الزَّمِنَ لَيْسَ بِقَادِرٍ، وَالمَمْنُوعُ قَادِرٌ؛ إِذْ مِنْ شَأْنِهِ القُدْرَةُ بِطَرِيقِ جَرْي العَادَةِ.

17 . (وَرَجَّحَ قَوْمٌ التَّوكُّلَ) مِنْ العَبْدِ عَلَى الإِكْتِسَابِ(٥).

(وَآخَرُونَ الإِكْتِسَابَ) عَلَى التَّوَكُّلِ(٢)، أَيْ الكَفَّ عَنْ الإِكْتِسَابِ وَالإِعْرَاضَ عَنْ الأَسْبَابِ اعْتِمَادًا لِلْقَلْبِ عَلَى الله تَعَالَى.

(وَثَالِثٌ: الإخْتِلاَف بِاخْتِلاَفِ النَّاس، وَهُوَ المُخْتَارُ)(٧).

فَمَنْ يَكُونُ فِي تَوَكَّلِهِ لاَ يَتَسَخَّطُ عِنْدَ ضِيقِ الرِّزْقِ عَلَيْهِ، وَلاَ تَسْتَشْرِفُ نَفْسُهُ _ أَيْ تَطَلَّعُ _ لِسُؤَالِ أَحَدٍ مِنْ الخَلْقِ فَالتَّوَكُّلُ فِي حَقِّهِ أَرْجَحُ ؛ لِمَا فِيهِ نَفْسُهُ _ أَيْ تَتَطَلَّعُ _ لِسُؤَالِ أَحَدٍ مِنْ الخَلْقِ فَالتَّوَكُّلُ فِي حَقِّهِ أَرْجَحُ ؛ لِمَا فِيهِ

⁽١) لفظ أن ساقط من: (أ) و(ب).

⁽٢) أي على قول المعتزلة أنَّ العبد خالق لفعله أنَّ العجز هو ليس صفة وجودية تقابل القدرة، بل العدم يقابل الملكة وهي عدم القدرة عما من شأنه القدرة، فإذا أوقع العبد الفعل فإنَّ قدرته على ذلك موجودة، وإذا منع من الفعل أو عجز فإن العدم وجود ملكة على الفعل لولا المانع أو العجز.

⁽٣) هو من مرضه استمراري مدى الزمن.

⁽٤) ولأنَّه صفة موجودة اختلفت في الزمن عن الممنوع.

⁽٥) هو ما كان عليه أهل الصفة. الغيث الهامع: ص ٨٣٨.

⁽٦) عليه أكابر الصحابة وغيرهم من السلف. تشنيف المسامع: ٢/ ٤٢٢.

⁽V) عليه أكثر أهل المعرفة ونقله الحليمي في المنهاج. تشنيف المسامع: ٢/ ٤٢٤.

مِنْ الصَّبْرِ وَالمُجَاهَدَةِ لِلنَّفْسِ.

وَمَنْ يَكُونُ فِي تَوَكَّلِهِ بِخِلاَفِ مَا ذَكَرَ فَالإِكْتِسَابُ فِي حَقِّهِ أَرْجَعُ؛ حَذَرًا مِنْ التَّسَخُّط وَالإِسْتِشْرَافِ.

(وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُوَ الثَّالِثُ المُخْتَارُ، أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (قِيلَ) قَوْلاً مَقْبُولاً:

(إرَادَةُ التَّجْرِيدِ) عَمَّا يَشْغَلُ عَنْ الله تَعَالَى (مَعَ دَاعِيَةِ الأَسْبَابِ) مِنْ الله فِي مُريدِ ذَلِكَ (شَهْوَةٌ خَفِيَّةٌ) مِنْ المُرِيدِ^(۱).

(وَسُلُوكُ الأَسْبَابِ) الشَّاغِلَةِ عَنْ الله تَعَالَى (مَعَ دَاعِيَةِ التَّجْرِيدِ) مِنْ الله فِي سَالِكِ ذَلِكَ (انْحِطَاطٌ) لَهُ (عَنْ الذِّرْوَةِ العَلِيَّةِ).

فَالأَصْلَحُ لِمَنْ قَدَّرَ اللَّهُ فِيهِ دَاعِيَةَ الأَسْبَابِ سُلُوكُها، دُونَ التَّجْرِيدِ، وَلِمَنْ قَدَّرَ اللَّهُ فِيهِ دَاعِيَةَ التَّجْرِيدِ سُلُوكُهُ، دُونَ الأَسْبَابِ(٢).

١٤. (وَقَدْ يَأْتِي الشَّيْطَانُ) لِلإِنْسَانِ (بِاطِّرَاحِ جَانِبِ اللهُ تَعَالَى فِي

⁽١) أي من أراد التحرر عن الشواغل عن الله ويريدُ مع ذلك داعية الأسباب للكسب فإرادته التي يدفع إرادة الأسباب شهوة خفية؛ لأنَّه يتظاهر بالتجرد لله وقلبه مع الأسباب.

وإذا كان مشغولاً بالأسباب مع توافر دواعي التجريد انحطاط؛ لأنَّهُ انحرف ظاهراً عن الأسباب.

 ⁽۲) أي من الخطأ أن يغير الانسان ما وجه إليه فإن كان ممن وجهه الله إلى التجريد والمتوكل فليقتصر على ذلك ولا يلتفت إلى الأسباب.

ومن قدر الله له سلوك الأسباب فيقتصر على ذلك ولا يلتفت إلى التجريد.

صُورَةِ الْأَسْبَابِ، أَوْ بِالكَسَلِ وَالتَّمَاهُنِ (١) فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ).

كَأَنْ يَقُولَ لِسَالِكِ التَّجْرِيدِ الَّذِي سُلُوكُهُ لَهُ أَصْلَحُ مِنْ تَرْكِهِ لَـهُ: إلَى مَتَى تَثْرُكُ الأَسْبَابَ؟ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ تَرْكَهَا يُطَمِّعُ القُلُوبَ لِمَا فِي أَيْدِي النَّـاسِ؟ فَاسْلُكُهَا لِتَسْلَمَ مِنْ ذَلِكَ، وَيَنْتَظِرُ غَيْرُكَ مِنْكَ مَا كُنْتَ تَنْتَظِرُهُ مِنْ غَيْرِكَ؟

وَيَقُولُ لِسَالِكِ الأَسْبَابِ الَّذِي سُلُوكُهُ لَهَا أَصْلَحُ مِنْ تَرْكِهِ لَهَا: لَـوْ تَرَكْتَهَا وَسَلَكْتَ التَّجْرِيدَ فَتَتَوَكَّلُ عَلَى الله لَصَفَا قَلْبُكَ، وَأَشْرَقَ لَـكَ النُّـورُ، وَأَتَاكَ مَا يَكْفِيكَ مِنْ عِنْدِ الله، فَاتْرُكْهَا لِيَحْصُلَ لَكَ ذَلِكَ.

فَيَجُرُّ بِهِ تَرْكُهَا - الَّذِي هُوَ غَيْرُ أَصْلَحَ لَهُ - إلَى الطَّلَبِ مِنْ الخَلْقِ وَالإِهْتِمَام بِالرِّزْقِ.

(وَالْمُوَفَّقُ يَبْحَثُ عَنْ هَذَيْنِ) الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ يَأْتِي بِهِمَا الشَّيْطَانُ فِي صُورَةِ غَيْرِهِمَا كَيْدًا مِنْهُ ؛ لَعَلَّهُ يَسْلَمُ مِنْهُمَا (وَيَعْلَمُ) مَعَ بَحْثِهِ عَنْهُمَا (أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلاَّ مَا يُرِيدُ) اللَّهُ كَوْنَهُ ، أَيْ وُجُودَهُ (٢) مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا .

(وَلاَ يَنْفَعُنَا عِلْمُنَا بِذَلِكَ) المَعْلُومِ الَّذِي ضَمَّنَاهُ هَذَا الكِتَابَ: جَمْعَ الجَوَامِعِ (إلاَّ أَنْ يُرِيدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) نَفْعَنَا بِهِ: بِأَنْ يُوفَقَنَا لأَنْ نَأْتِيَ بِهِ الجَوَامِعِ (إلاَّ أَنْ يُرِيدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) نَفْعَنَا بِهِ: بِأَنْ يُوفَقَنَا لأَنْ نَأْتِي بِهِ خَالِصًا مِنْ العُجْبِ وَغَيْرِهِ مِنْ الآفَاتِ.

* * *

⁽١) لفظ التماهن ساقط من: (أ).

⁽٢) في (أ): وجودهما.



(وَقَدْ تَمَّ جَمْعُ الجَوَامِعِ عِلْمًا) تَمْيِيزٌ^(۱) مِنْ نِسْبَةِ التَّمَامِ^(۱)، أَيْ تَمَّ هَذَا الكِتَابُ مِنْ حَيْثُ العِلْمُ، أَيْ المَسَائِلُ المَقْصُودُ جَمْعُهَا فِيهِ.

وَقَالَ المُصَنِّفُ: «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا مَعْمُولَ الجَوَامِعِ^(٣)، وَلاَ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِتَمَّ؛ إِذْ لاَ فَائِدَةَ فِي قَوْلِنَا: تَمَّ هَذَا عِلْمًا، فَإِنَّ تَمَامَهُ مَعْلُومٌ مَعْرُوفٌ» ١. هـ^(٤).

وَلاَ يَخْفَى مَا فِيهِ؛ [إذْ لاَ يَلْزَمُ مِنْ تَمَامِهِ جَمْعًا تَمَامُهُ عِلْمًا، فَفِيهِ فَائِـدَةٌ بالنِّسْبَةِ إِلَى الأَوَّلِ] (٥) (٦).

⁽١) في (ج): تبيين.

 ⁽٢) أي تمييز مفسر للنسبة بأنَّ المسند وهو لفظ تمَّ والمسند إليه هو جمع وكلاهما معروف معناهما والمبهم نسبة التمام إلى جمع الجوامع فبينه بقوله علماً.

 ⁽٣) أي مفعول به للفظ الجوامع، أي هذا الكتاب جامع للجوامع علماً أي الخاصة بالعلم.

⁽٤) في منع الموانع.

⁽٥) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ) و(ج).

 ⁽٦) أي إنه وإن تم جمعاً فإنه لا يتم علماً؛ لذا يحتاج إلى أن ينبه إلى إتمامه علماً.

(المُسْمِعُ كَلاَمُهُ آذَانًا صُمَّا، الآتِي مِنْ أَحَاسِنِ المَحَاسِنِ بِمَا يَنْظُرُهُ الْأَعْمَى) أَيْ أَنَّهُ لِعُذُوبَةِ لَفْظِهِ القَلِيلِ وَحُسْنِ مَعْنَاهُ [1/101] الكَثِيرِ يَشْتَهِرُ بَيْنَ النَّاسِ حَتَّى يَتَحَقَّقَهُ الأَصَمُ (١) فَكَأَنَّهُ يَسْمَعُهُ، وَالأَعْمَى فَكَأَنَّهُ يَنْظُرُهُ (٢)، وَهَذَا لنَّاسِ حَتَّى يَتَحَقَّقَهُ الأَصَمُ (١) فَكَأَنَّهُ يَسْمَعُهُ، وَالأَعْمَى فَكَأَنَّهُ يَنْظُرُهُ (٢)، وَهَذَا لنَّاسِ حَتَّى يَتَحَقَّقَهُ الأَصَمُ مِنْ قَوْلِ أَبِي الطَّيِسِ (٣):

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الأَعْمَى إلَى أَدَبِي وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمَمُ (١)

وَنَبُّهَ عَلَى أَنَّ مُخَالَفَتَهُ لَهُ فِي ذِكْرِ السَّمْعِ قَبْلَ البَصَرِ؛ لِلتَّأْسِّي بِالقُرْآنِ. وَفِي ذِكْرِ السَّمْعِ قَبْلَ البَصَرِ؛ لِلتَّأْسِّي بِالقُرْآنِ. وَفِي ذِكْرِهِ الإسْمَاعُ لِلآذَانِ لاَ لِصَاحِبِهَا؛ لأَنَّهُ أَبْلَعُ، وَالإسْمَاعُ لَهَا

إسْمَاعٌ لِصَاحِبِهَا.

(مَجْمُوعًا جَمُوعًا) أَيْ كَثِيرَ الجَمْعِ، وَهُمَا حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الآتِي (٥)، وَكَذَا قَوْلُهُ (وَمَوْضُوعًا) ذَا فَضْلِ (لا مَقْطُوعًا فَضْلُهُ وَلاَ مَمْنُوعًا) عَمَّنْ يَقْصِدُهُ لِسُهُولَتِهِ (وَمَوْفُوعًا عَنْ هِمَمِ الزَّمَانِ مَدْفُوعًا) عَنْهَا، فَلاَ يَأْتِي أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ لِسُهُولَتِهِ (وَمَوْفُوعًا عَنْ هِمَمِ الزَّمَانِ مَدْفُوعًا) عَنْهَا، فَلاَ يَأْتِي أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ لِسُهُولَتِهِ بِمِثْلِهِ (١٠).

⁽١) في (أ): الأصح.

⁽٢) لفظ ينظره ساقط من: (أ).

⁽٣) هو أحمد بن الحسين الجعفري الكندي الكوفي المعروف بالمتنبي الشاعر المشهور، اشتغل بفنون الأدب ومهر بها كان من المكثرين في نقل اللغة والمطلعين على غريبها، سمي بالمتنبي لأنَّهُ ادعى النبوة ثم تاب عنها، توفي مقتولاً/ شذرات الذهب ١٢٠/١.

⁽٤) هو للمتنبي نفسه.

⁽٥) في قوله: (الآتي من المحاسن) لأنَّهُ اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى جمع الجوامع.

⁽٦) أي لا توجد همة لأحد في زمانه تأتي بمثله فالهمم مدفوعة عن الأثبات بمثله.

(فَعَلَيْكَ) أَتَّهَا الطَّالِبُ لِمَا تَضَمَّنَهُ (بِحِفْظِ عِبَاراتِهِ، وَلاَ سِبَّمَا مَا خَالَفَ فِيهَا غَيْرَهُ) كَالمُخْتَصَرِ وَالمِنْهَاجِ.

(وَإِيَّاكَ أَنْ تُبَادِرَ بِإِنْكَارِ شَيْءٍ) مِنْهُ (قَبْلَ التَّأَمُّلِ وَالفِكْرَةِ) فِيهِ (أَوْ أَنْ تَطُنَّ إِمْكَانَ اخْتِصَارِهِ، فَفِي كُلِّ ذَرَّةٍ مِنْهُ) بِفَتْحِ الذَّالِ المُعْجَمَةِ، أَيْ حَرْفٍ (دُرَّةٌ) بِضَمَّ الدَّالِ المُعْجَمَةِ، أَيْ فَائِدَةٌ نَفِيسَةٌ كَالجَوْهُرَةِ.

(فَرُبَّمَا ذَكَرُنا) فِيهِ (الأَدِلَّةَ فِي بَعْضِ الأَحَايِينِ: إِمَّا لِكُوْنِهَا مُقَرَّرَةً فِي مَصْفِ الأَحَايِينِ: إِمَّا لِكُوْنِهَا مُقَرَّرَةً فِي مَصْاهِيرِ الكُتُبِ عَلَى وَجْهٍ لاَ يَبِينُ أَيْ لاَ يَظْهَرُ (أَوْ لِغَرَابَةٍ) لَهَا (أَوْ غَيْرَ مَشَاهِيرِ الكُتُبِ عَلَى وَجْهٍ لاَ يَبِينُ أَيْ لاَ يَظْهَرُ (أَوْ لِغَرَابَةٍ) لَهَا (أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَخْرِجُهُ النَّظُرُ المَتِينُ) أَيْ القَوِيُّ، كَبَيَانِ المَدْرَكِ^(۱) الخَفِيِّ. ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَخْرِجُهُ النَّظَرُ المَتِينُ) أَيْ القَوِيُّ، كَبَيَانِ المَدْرَكِ (اللَّهُ فِيِّ.

الأَوَّلَ^(٢): كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي مَبْحَثِ الخَبَرِ^(٣): "وَإِلاَّ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ الخَبَرِ كَذِبًا».

وَالثَّانِي⁽¹⁾: كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي عَـدَمِ التَّأْثِيرِ⁽⁰⁾: "إِذْ الفَرْضُ بِالفَرْضِ أَشْبَهُ». وَالثَّالِثُ⁽¹⁾: كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي مَسْأَلَةٍ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ (^{۷)}: "لاِرْتِفَاعِ الثَّقَةِ بِمَذْهَبِهِ إِذْ لَمْ يُدَوَّنْ».

⁽١) المدرك هو اسم مكان الإدراك، وموضع الإدراك للأحكام هو الدليل عليها.

 ⁽۲) هو كون الأدلة مقررة في مشاهير الكتب على وجه لا يبين.

⁽٣) في (٢/٤/٨).

⁽٤) وهو قوله: لغرابة لها.

⁽٥) في (١١٧١/٣).

⁽٦) هو قوله: مما يستخرجه النظر المتين.

⁽۷) في (۱۲٤٣/۳).

(وَرُبَّمَا أَفْصَحْنَا بِذِكْرِ أَرْبَابِ الأَقْوَالِ فَحَسِبَهُ الغَبِيِّ بِالمُوحَدَةِ، أَيْ الضَّعِيفُ الفَهْمِ (تَطْوِيلاً يُؤَدِّي إِلَى المِلالِ، وَمَا دَرَى أَنَّا إِنَّمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ الضَّعِيفُ الفَهْمِ (تَطْوِيلاً يُؤَدِّي إِلَى المِلالِ، وَمَا دَرَى أَنَّا إِنَّمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ لِغَرَضِ تَحْرِيْكِ الهِمَمِ العَوَالِ، فَرُبَّمَا لَمْ يَكُنْ القَوْلُ مَشْهُورًا عَمَّنْ ذَكَرْنَاهُ كَمَا فِي نَقْلِ أَفْضَلِيَّةٍ فَرْضِ الكِفَايَةِ عَلَى فَرْضِ (١) العَيْنِ عَنْ الأُسْتَاذِ وَالجُويْنِيِّ كَمَا فِي نَقْلِ أَفْضَلِيَّةٍ فَرْضِ الكِفَايَةِ عَلَى فَرْضِ (١) العَيْنِ عَنْ الأُسْتَاذِ وَالجُويْنِيِّ مَعَ وَلَذِهِ المَشْهُورِ ذَلِكَ عَنْهُ فَقَطْ (٢).

(أَوْ كَانَ) مَنْ ذَكَرْنَا عَنْهُ قَوْلاً (قَدْ عُزِيَ إلَيْهِ عَلَى الوَهَمِ) أَيْ الغَلَطِ (سِوَاهُ) كَمَا في ذِكْرِهِ القَاضِي البَاقِلاَّنِيَّ مِنْ المَانِعِينَ لِثُبُوتِ اللَّغَةِ بِالقِيَاسِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الآمِدِيُّ مِنْ المُجَوِّزِينَ (٣).

(أَوْ) كَانَ الغَرَضُ (غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُظْهِرُهُ التَّأَمُّلُ لِمَنْ اسْتَعْمَلَ (1) قُوَاهُ) كَمَا فِي ذِكْرِهِ غَيْرَ الدَّقَاقِ مَعَهُ فِي مَفْهُومِ اللَّقَبِ تَقْوِيَةً لَـهُ، كَمَا تَقَـدَّمَ كُـلُّ ذَلكَ (٥).

(بِحَيْثُ إِنَّا جَازِمُونَ بِأَنَّ اخْتِصَارَ هَـذَا الكِتَابِ مُتَعَـذًرٌ (٢)، وَرَوْمَ النُّقْصَانِ مِنْهُ مُتَعَسِّرٌ (٧)، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلٌ مُبَـذِّرٌ) أَيْ يَنْقُلُ شَـيْنًا مِـنْ

⁽١) لفظ فرض ساقط من: (ب).

⁽٢) في (٢/٢٢) المراد بالأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، وبالجويني محمد الجويني وولده إمام الحرمين.

⁽٣) في (١/٣٦٧).

⁽٤) في (أ): استعمله.

⁽٥) في (١/١٣١).

⁽٦) في (ب): متعذرة.

⁽٧) في (ب): متعسرة.

مَكَانِهِ إِلَى غَيْرِهِ (مُبَتِّرٌ) أَيْ يَأْتِي بِالأَلْفَاظِ بُتْرَاً _أَيْ نَوَاقِصَ _ كَأَنْ يَحْذِفَ مِنْهَا (١) أَسْمَاءَ أَصْحَابِ الأَقْوَالِ، فَإِنَّهُ لاَ يَتَعَسَّرُ عَلَيْهِ رَوْمُ النُّقْصَانِ، لَكِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لاَ يَفِي بِمَقْصُودِناً.

(فَدُونكَ) (١) أَيُّهَا الطَّالِبُ لِمَا تَضَمَّنَهُ مُخْتَصَرُناَ (مُخْتَصَرًا) لَنَا (بِأَنُواعِ المَحَامِدِ حَقِيقًا، وَأَصْنَافِ المَحَاسِنِ خَلِيقًا)؛ لأَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَا يَقْتَضيي أَنْ يُثْنَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

(جَعَلْنَا اللهُ بِهِ) لِمَا أَمَلْنَاهُ مِنْ كَثْرَةِ الإِنْتِفَاعِ بِهِ (﴿ مَعَ الَّذِينَ اَنَعُمَ اللّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيتِينَ وَالصِّدِيقِينَ ﴾ أَيْ أَفَاضِلِ أَصْحَابِ النَّبِيتِينَ لِمُبَالَغَتِهِمْ فِي الصَّدْقِ وَالتَّصْدِيقِ (﴿ وَالشَّهُ دَلَهِ ﴾ أَيْ القَتْلَى فِي سَبِيلِ الله (﴿ وَالصَّلِحِينَ ﴾ غَيْرِ مَنْ وَالتَّصْدِيقِ (﴿ وَالشَّلِحِينَ ﴾) أَيْ القَتْلَى فِي سَبِيلِ الله (﴿ وَالصَّلِحِينَ ﴾) غَيْرِ مَنْ ذَكَرَ (﴿ وَكَمَ مُنَ أَوْلَكِهِ كَ رَفِيقًا ﴾) أَيْ رُفَقَاءَ فِي الجَنَّةِ: بِأَنْ نَسْتَمْتِعَ فِيهَا ذَكَرَ (﴿ وَحَمَّ مُنَ أَوْلَكِهِ كَ رَفِيقًا ﴾) أَيْ رُفَقَاءَ فِي الجَنَّةِ: بِأَنْ نَسْتَمْتِعَ فِيهَا بِرُؤْيَتِهِمْ وَزِيَارَتِهِمْ ، وَالحُضُورِ مَعَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ مَقَرُّهُمْ فِي دَرَجَاتٍ عَالِيَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِمْ .

وَمِنْ فَضْلِ الله تَعَالَى (٣) عَلَى غَيْرِهِمْ [كَمَا قَالَ (٤) ابْنُ عَطِيَّةَ] (٥) أَنَّهُ قَـدْ رُزِقَ الرِّضَا بِحَالِهِ وَذَهَبَ عَنْهُ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ مَفْضُولٌ؛ انْتِفَاءً لِلْحَسْرَةِ فِي الجَنَّةِ

⁽١) في (أ): منه.

أي يحذف من الألفاظ أسماء قائليها.

⁽٢) أي الزم هذا المختصر.

⁽٣) لفظ تعالى ساقط من: (ب).

⁽٤) في (أ): قاله.

 ⁽٥) ما بين المعقوفين ساقط من: (ب) و(ج).

الَّتِي تَخْتَلِفُ المَرَاتِبُ فِيهَا عَلَى قَدْرِ الأَعْمَالِ، وَعَلَى قَدْرِ فَضْلِ الله تَعَالَى (۱) عَلَى مَنْ يَشَاءُ (۲).

اللهم يَا ذَا الفَصْلِ العَظِيمِ تَفَضَّلْ عَلَيْنَا بِالعَفْوِ وَبِمَا تَشَاءُ مِنْ النَّعِيمِ [بِفَضْلِكَ وَرَحْمَتِكَ يَا رَبَّ العَالَمِينَ] (٣).

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَسَلاَمٌ عَلَى المُرْسَلِينَ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.



الانتهاء من التحقيق:

تمَّ بحمد الله وتوفيقه الانتهاء من تحقيق هذا السّفر الجليل وشرح معضلاته وما يستوجبه علم التحقيق في يـوم السبت: (۲۸/ ربيع الأول/ ١٤٢٩ه الموافق ٥/ نيسان/ ٢٠٠٨م) وكنتُ بدأتُ بالعمل في محرّم الحرام: (١٤٢٨ المصادف شباط ٢٠٠٧م) مع تأدية واجباتي الأخرى من تـدريسٍ وإشرافٍ على الرسائل ومناقشة لها وإجابة المستفتين.

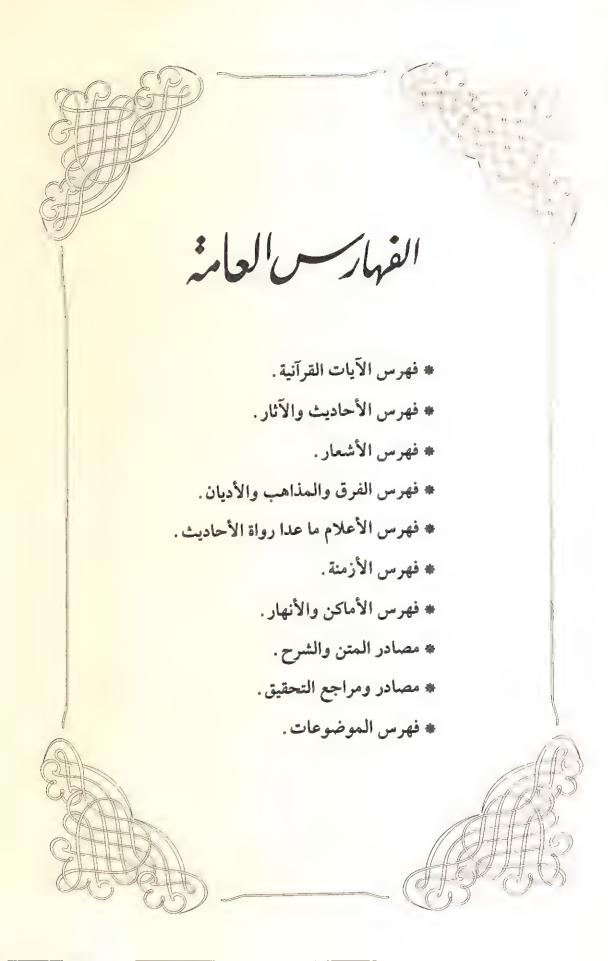
أرجو الله تعالى حسن الخاتمة، وأن يجعلُه خالصاً لوجهه وينفعَ به طلاب العلم إنَّه سميع مجيب.

عبدالملك عبدالرحمن العدي الأردن ـ جامعة مؤتة كلية الشريعة

⁽١) لفظ تعالى ساقط من: (ب) و(ج).

⁽٢) بما أن الحسد والحقد مرفوعان عن أهل الجنة فإن من منزلته أقل من غيره يرضى بها ولا يحسد من هو في منزلة أعلى من منزلته ؛ لأنَّهُ يعتقد أن كل أحد أخذ منزلته بحسب عمله في الدنيا.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من: (أ) و(ب).



فهر القرائية

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
		﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءُ عَلَيْهِ مْ ءَأَنَذُرْتَهُمْ أَمْ لَمْ
1/507	[البقرة: ٦]	نُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
144./4	[البقرة: ٧]	﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾
£V£/\	[البقرة: ١٧]	﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾
١/٨٣٤، ٣٠٥	[البقرة: ١٩]	﴿ بَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِم ﴾
۵۳۸/۲	[البقرة: ٢٣]	﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ ، ﴾
1440/4	[البقرة: ٢٩]	﴿ خَلَقَ كَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾
1/357	[البقرة: ٣١]	﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلُّهَا ﴾
٤٨٣/١	[البقرة: ٣٧]	﴿ فَنَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن زَيِّهِ عَكِمِنَتِ فَنَابَ عَلَيْهِ ﴾
08./4	[البقرة: ٥٧]	﴿كُلُوا مِن طَيِبَنتِ مَارَزَفْنَكُمْ ﴾
١/٥٥/١	[البقرة: ٦٥]	﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِءِينَ ﴾
٥٣٨/٢		
V0 E/Y	[البقرة: ٦٧]	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمُ أَن تَذْ بَحُوا بَقَرَةً ﴾
0++/1	[البقرة: ٩٥]	﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبِدَا ﴾
221/1	[البقرة: ١٠٢]	﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَنْلُواْ ٱلشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَّ ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
0.7/1	[البقرة: ١٠٦]	﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾
Y\V/Y	[البقرة: ١٤٤]	﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾
£ 1 / 1 / 2 / 3	[البقرة: ۱۷۷]	﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَى حُبِيهِ ٢٠٠
1/373	[البقرة: ١٧٩]	﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيْوَةً ﴾
		﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ
Y\0/Y	[البقرة: ١٨٠]	خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾
VYT/Y	[البقرة: ١٨٤]	﴿ فَعِدَدَةً كُمِنْ أَيَّامِ أُخَرَ ﴾
VA0/Y	[البقرة: ١٨٤]	﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ وفِذَيَّةٌ ﴾
. 1745/4	[البقرة: ١٨٥]	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَوَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْمُسْرَ ﴾
1791		
1/443	[البقرة: ١٨٥]	﴿ وَلِتُكَيِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَاهَدَىٰكُمْ ﴾
£7A/1	[البقرة: ١٨٦]	﴿ فَإِنِّي تَسْرِيبُ ﴾
۳۰۷/۱	[البقرة: ١٨٧]	﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةً ٱلقِسِيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَى نِسَآ بِكُمُّ ﴾
٤٨٤/١	[البقرة: ١٨٧]	﴿وَأَنْتُمْ عَلَكِفُونَ فِي ٱلْمَسَاحِدِ ﴾
YY £ / Y	[البقرة: ١٩٦]	﴿ فَصِيامُ ثَلَثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَتِ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾
0.1/1	[البقرة: ١٩٧]	﴿ وَمَا تَفْ عَلُواْ مِنْ خَيْرِيعَ لَمَهُ ٱللَّهُ ﴾
1/1/3	[البقرة: ٢٠٣]	﴿ وَٱذْكُرُوا اللَّهَ فِي آيَكَ الْمِ مَّعْدُودَتِ ﴾
0.4/1	[البقرة: ٢٢٠]	﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَمِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾
11.1/4	[البقرة: ٢٢٢]	﴿ وَلَا نَقْرَ بُوهُنَّ حَتَّى يَظْهُـ رَنَّ ﴾
11.1/4	[البقرة: ٢٢٢]	﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَ ﴾
۲/۲۷۲،	[البقرة: ٢٢٨]	﴿ وَٱلْمُطَلَّقَدَتُ يَثَرَبَّصْ إِنَّفُسِهِنَّ ثَلَاثَةً قُرُوءً ﴾
777 . 797		

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
794/7	[البقرة: ٢٢٨]	﴿ وَيُعُولَنُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِهِنَّ ﴾
1/373	[البقرة: ٢٣٠]	﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زُوْجًا غَيْرَهُۥ ﴾
		﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يُتَرَبَّصْنَ
Y77/Y	[البقرة: ٢٣٤]	بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرِوَعَشُرًا ﴾
11.1/4	[البقرة: ٢٣٧]	﴿ فَيْصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ ﴾
		﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَبُهَا وَصِيَّةً
Y11/Y	[البقرة: ٢٤٠]	لِأَزْوَاجِهِم مِّتَنعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ عَيْرَ إِخْرَاجٌ ﴾
1/443	[البقرة: ٢٥٣]	﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾
04 \$ / \$	[البقرة: ٢٦٧]	﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾
0.4/1	[البقرة: ۲۷۲]	﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآ ءَجَهِ وَٱللَّهِ ﴾
1/7733	[البقرة: ٢٧٥]	﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾
۲/۳۰۲،		
11.4/4		
1/173	[البقرة: ٥٧٧]	﴿ وَحَدَّمَ ٱلرِّبَوْ أَ ﴾
941/1	[البقرة: ٢٨٢]	﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رَجَالِكُمْ ﴾
A9 E/Y	[البقرة: ٢٨٣]	﴿ وَمَن يَحْتُمُهَا فَإِنَّـهُ وَ الثُّمُّ قَلْبُهُ أَنَّهُ
۱/۲۸٤،	[البقرة: ٢٨٤]	﴿ يَلِّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾
099/4		
Y01/1	[البقرة: ٢٨٦]	﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾
411/1	[آل عمران: ٧]	﴿مِنْهُ ءَايَنَتُ مُحْكَمَنَتُ هُنَ أُمُ ٱلْكِئلِووَأُخُرُمُتَشَلِهِ مَنْ اللهِ
۱/۸۶۲۶	[آل عمران: ٧]	﴿ وَمَا يَعْدَلُهُ مَا أُودِيلُهُ مَا إِلَّا ٱللَّهُ ﴾
V£Y/Y		

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
		﴿ إِنَّ ٱلْمُنْفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَكِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن يَجِدَ
1440/4	[النساء: ١٤٥]	لَهُمْ نَصِيرًا ﴾
1/4433	[النساء: ١٥٣]	﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرِ مِن ذَالِكَ فَقَالُوٓ أَأْرِنَا أَللَّهَ جَهْرَةً ﴾
1444/4		
144.14	[النساء: ١٥٥]	﴿ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾
		﴿ فَبِظُلْمِ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَتٍ أُحِلَّتْ
1.97/4	[النساء: ١٦٠]	4 74
£ V £ / 1	[النساء: ١٧٠]	﴿ فَدْ جَاءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ ﴾
778/7	[النساء: ۱۷۱]	﴿يَتَأَهْلَ ٱلْكِتَبِ لَا تَعْلُواْ فِي دِينِكُمْ ﴾
0.4/1	[النساء: ١٧١]	﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَهٌ وَحِدٌّ ﴾
V£Y/Y	[المائدة: ١]	﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَنِمِ ﴾
V£1/Y	[المائدة: ١]	﴿ إِلَّا مَا يُتَّالَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾
081/4	[المائدة: ٢]	﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُواْ ﴾
7/7773 737	[المائدة: ٣]	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾
Y9A/1	[المائدة: ٣]	﴿ٱلْيَوْمَ ٱكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾
		﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ
4/5773	[المائدة: ٦]	إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾
17/4/4		
1/113, 173,	[المائدة: ٦]	﴿ أَوْ لَنَمْسَتُمُ ٱلنِّسَآةَ فَلَمْ يَحِدُواْ مَآةً فَتَيَمَّمُواْ ﴾
VYT/Y	[المائدة: ٦]	﴿فَأَمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم ﴾
ATV/Y	[المائدة: ۱۲]	﴿ وَبَعَثْ نَامِنْهُ مُ ٱثْنَىٰ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾
٤٧٠/١	[المائدة: ٢٠]	﴿ أَذْ كُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
1.40/4	[المائدة: ٣٢]	﴿ مِنْ أَجْلِ ذَالِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيَّ إِسْرَتِهِ بِلَ ﴾
۲/۹٥٦ ، ۱۹۸	[المائدة: ٣٣]	﴿ إِنَّمَا جَزَا وَا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ. ﴾
1/1873	[المائدة: ٣٨]	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَأَقْطَ عُوَّا أَيْدِيَهُمَا ﴾
Y\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\		
۷۷۷، ۲۸۸،		
(1.47/4		
1777		
44./1	[المائدة: ٥٧]	﴿ يَتَأَبُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا لَا لَنَّغِدُواْ ٱلَّذِينَ ٱغَّفَدُواْ دِينَكُر ﴾
V0 2/Y	[المائدة: ٦٧]	﴿ يَنَا يُهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغَ مَا ٱنْزِلَ إِلَيْكَ مِن زَّيْكَ ﴾
٥٣٨/٢	[المائدة: ٨٨]	﴿ وَكُنُواْمِمًا رَزَفَكُمُ ٱللَّهُ ﴾
		﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغُو فِي آيَمَنِكُمْ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم
11.1/4	[المائدة: ٨٩]	بِمَاعَقَدتُمُ ٱلْأَيْمَانَ ﴾
41//1	[المائدة: ٩٠]	﴿إِنَّمَا ٱلْخَنَرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَصَابُ وَٱلْأَزْلَمُ رِجْسٌ ﴾
075/7	[المائدة: ١٠١]	﴿ لَا تَسْتَلُوا عَنْ أَشَّيَآ } إِن تُبَّدَ لَكُمْ تَسُؤُكُمْ ﴾
٤٨٤/١	[المائدة: ١١٨]	﴿ إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَّ ﴾
1441/4	[الأنعام: ١٩]	﴿ وَأُوحِىَ إِنَّ هَانَاٱلْقُرْمَ انُ لِأَنذِ رَكُم بِهِ ء وَمَنْ بَلَغٌ ﴾
144./4	[الأنعام: ٢٥]	﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾
		﴿ مَن يَشَيْهِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ
1474/4	[الأنعام: ٣٩]	مُستَقِيعٍ ﴾
02./4	[الأنعام: ٩٩]	﴿ ٱنظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ ۚ ﴾
97/1	[الأنعام: ١٠٢]	﴿ لَاۤ إِلَنَهُ إِلَّا هُوِّ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
1474	[يونس: ٢٦]	﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لَغُسُنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾
044/1	[يونس: ۸۰]	﴿ ٱلقُوا مَا آنتُم مُلْقُونَ ﴾
1/073, PA3	[يونس: ۹۸]	﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْبَيَّةً ءَامَنَتْ ﴾
1474/4	[هود: ۲]	﴿ وَمَا مِن دَاتَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾
1/407	[هود: ٣٦]	﴿ لَن يُوْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ ﴾
٤٨٤/١	[هود: ٤١]	﴿ وَقَالَ أَرْكَبُواْفِهَا ﴾
		﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمُّ فِهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ١٠٠
1471/4	[هود: ۲۰۱_۱۰۷]	خَيْلِينِ فِيهَا﴾
٤٨٧/١	[هود: ۱۰۷]	﴿إِنَّ رَبِّكَ فَعَالُ لِمَا يُرِيدُ﴾
1841/8	[هود: ۱۰۸]	﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَلِدِينَ فِيهَا ﴾
٤٥١/١	[يوسف: ۲]	﴿ إِنَّا أَنَرَلْنَكُ قُرُّهَ مَّا عَرَبِيًّا ﴾
0.4/1	[يوسف: ٣١]	﴿مَا هَاذَا بَشَرًا ﴾
1/5.73	[يوسف: ۸۲]	﴿ وَسْتَلِ ٱلْفَرْيَةَ ﴾
. 247 . 240		
£ £ Å . £ £ 7		
4/5643	[يوسف: ۸۷]	﴿إِنَّهُ, لَا يَانِّتَسُ مِن رَّفِح ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴾
1804/4		
٤٧٥/١	[يوسف: ١٠٠]	﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾
1/507	[يوسف: ١٠٣]	﴿ وَمَآ أَكْثُرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾
0+ 1/1	[الرعد: ١٥]	﴿ وَيِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾
۲/۳۸۷، ۵۸۳/	[الرعد: ٣٩]	﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاآهُ وَيُثْبِتُ ﴾
1.97/8	[إبراهيم: ١]	﴿ حِتَنَبُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ لِنُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
475/1	[إبراهيم: ٤]	﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا بِسِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾
٤٨٤/١	[إبراهيم: ٩]	﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَهِهِمْ ﴾
۵۳۸/۲	[إبراهيم: ٣٠]	﴿ قُلْ نَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّادِ ﴾
1/47	[إبراهيم: ٣٤]	﴿ وَإِن نَعُدُوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا يَحْصُوهَا ﴾
٤٨٠/١	[الحجر: ٢]	﴿ زُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾
٥٣٨/٢	[الحجر: ٤٦]	﴿ آدْخُلُوهَا بِسَلَنْدٍ ءَامِنِينَ ﴾
0.1/1	[الحجر: ٥٧]	﴿ فَمَا خَطَبُكُمْ ﴾
045/4	[الحجر: ٨٨]	﴿ لَا نَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ يَ أَزُوزَجُنَا مِنْهُمْ ﴾
977/7	[النحل: ٤٠]	﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَونِ ءِ إِذَآ أَرَدْنَكُ أَن نَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾
1771/7	[النحل: ٤٣]	﴿ فَسَتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾
1/5433	[النحل: ٤٤]	﴿ وَأَنْزَلْنَا ٓ إِلَيْكَ ٱلذِّيكَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾
۲/۲۷۲،		
V71 . 37V		
Y\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	[النحل: ٤٤]	﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمْ ﴾
1797/4		
Y\VVF, 37V	[النحل: ٨٩]	﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ بِبْيَنَنَا لِكُلِّي شَيْءٍ ﴾
		﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَبَعِدَةً وَلَلِكِن
1474/4	[النحل: ٩٣]	يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِى مَن يَشَاءُ ﴾
0.1/1	[النحل: ٩٦]	﴿ مَاعِندُكُمْ يَنفَذُّومَاعِندَ ٱللَّهِ بَاقِ ﴾
0.4/1	[الإسراء: ١]	﴿ مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَكَامِ ﴾
1+1/1	[الإسراء: ١٥]	﴿ وَمَا كُنَّا مُعَدِّيِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾
VV4/Y	[الإسراء: ٢٣]	﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوۤاْ إِلَّاۤ إِيَّاهُ ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
۱/۰۰۰، ۲۰۹،	[الإسراء: ٢٣]	﴿ فَلَا تَقُل لَمُّ مَا ٓ أَفِي ﴾
7/5.5, 175		
· \ 4 _ \ \ / \	[الإسراء: ٣٢]	﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ ٱلزِّينَ ۗ
099,042/4		
094/4	[الإسراء: ٣٣]	﴿ وَلَا نَفْتُلُوا ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾
۲/٣٥٨، ٢٥٨	[الإسراء: ٣٦]	﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾
08./7	[الإسراء: ٨٨]	﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَيُوا لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾
1.90/4	[الإسراء: ٥٧]	﴿ إِذَا لَّأَذَفَّنَّكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوْةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾
٤٨٧/١	[الإسراء: ۷۸]	﴿ أَقِيرِ ٱلصَّلَوْةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾
12.5/4	[الإسراء: ٨٥]	﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَصْرِ رَبِّي ﴾
٤٨٧/١	[الإسراء: ١٠٧]	﴿ يَغِرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾
٤٦٦/١	[الكهف: ١٩]	﴿ قَالُواْ لَبِثْنَ ايَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ ﴾
		﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَانَى وَإِنِّي فَاعِلُّ ذَلِكَ غَدًا ﴿ إِلَّا أَن
757/4	[الكهف: ٢٣_٢٤]	يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُررَّبَكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾
47/1	[الكهف: ٤٧]	﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ ﴾
1217/4	[الكهف: ٤٧]	﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُعَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾
450/1	[الكهف: ١١٠]	﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا بَشُرُّ مِثْلُكُمْ ﴾
٤٧٥/١	[مريم: ٢٥]	﴿ وَهُزِي ٓ إِلَيْكِ بِعِنْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾
0.1/1	[مريم: ٢٦]	﴿ فَلَنْ أَكَلِّمَ ٱلْمُؤْمَ إِنْسِيًّا ﴾
719/7	[مريم: ٥٥]	﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلُهُ. بِٱلصَّلَوْةِ وَٱلزَّكُوٰةِ ﴾
٤٦٩/١	[مريم: ٦٩]	﴿لَنَنزِعَتَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾
14/4/4	[طه: ٥]	﴿ ٱلرَّحْنَنُ عَلَى ٱلْعَـرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
1878/8	[طه: ۳۹]	﴿ وَلِنُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾
1/733, 383	[طه: ۷۱]	﴿ وَلَا نُصَلِّمَ اللَّهُمْ فِي جُدُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾
01./4	[طه: ۷۲]	﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾
٤٧٩/١	[طه: ۹۱]	﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَلِكِفِينَ حَقَّ يَرْجِعَ إِلَّيْنَامُوسَىٰ ﴾
757 ,477/1	[طه: ۹۸]	﴿ إِنَّكَ آ إِلَهُكُمُ ٱللَّهُ ﴾
٢/٥٢٥،	[طه: ۱۳۲]	﴿ وَأَمْرَ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوْةِ ﴾
٧/٠٢٥		
1/1833	[الأنبياء: ٢٢]	﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَ أَهُ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتًا ﴾
71./٢		
		﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْنَنُ وَلَدَأُ سُبْحَنَهُ. بَلْ عِبَادٌ
V77/Y	[الأنبياء: ٢٦]	مُكْرِمُون ﴾
، ٤٨٧/١	[الأنبياء: ٤٧]	﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾
1817/4		
0.5/1	[الأنبياء: ٩٧]	﴿ مَدَّكَ نَافِ عَفْلَةٍ مِّنْ هَنَذَا ﴾
1517/4	[الأنبياء: ١٠٤]	﴿ كُمَابَدَأْنَا أَوَّلَ حَسَلْقِ نَعُيدُهُ، ﴾
1/973	[الحج: ١]	﴿ يَتَأَيُّهُ النَّاسُ ﴾
0.4/1	[الحج: ٣٠]	﴿ فَا آجْتَكُ نِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثُلُنِ ﴾
0 * * / 1	[الحج: ٤٧]	﴿ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعَدَهُ. ﴾
011/1	[الحج: ٧٣]	﴿ لَن يَعْلُقُواْ ذُكِابًا ﴾
1791/4	[الحج: ٧٨]	﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾
1.4/4	[المؤمنون: ١]	﴿ قَدْ أَقْلَحَ ٱلْمُقْمِثُونَ ﴾
		﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَلِفُطُونَ ۞ إِلَّا عَلَيْ
718/4	[المؤمنون: ٥ ـ ٦]	أَزْوَاجِهِمْ أَوْمَامَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
٢/٢٣٥	[المؤمنون: ٥١]	﴿كُلُواْ مِنَ الطَّيِّبَتِ ﴾
٤٨٥/١	[المؤمنون: ٥٣]	﴿كُلَّ حِزْبِ بِمَا لَدَيْمِ مَرِحُونَ ﴾
		﴿ وَلِدَيْنَا كِنَابٌ يَنْطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿ بَالْ قُلُوبُهُمْ فِي
1/5/3	[المؤمنون: ٦٢_٦٣]	عَمْرَةِ مِنْ هَلَا ﴾
1/5/3	[المؤمنون٧٠]	﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ، جِنَّةً آبَلَ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾
1/797,	[النور: ۲]	﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَأَجْلِدُوا ﴾
1/1000		
700,099		
77./٢	[النور: ٤]	﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَرَيَّا ثُواْ بِأَرْبِعَةِ شُهَلَاءً ﴾
1219/4	[النور: ۱۱]	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِنْكِ ﴾
٤٨٨/١	[النور: ١٣]	﴿ لَّوَلَاجَآءُ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَّآءَ ﴾
£ \ £ / \	[النور: ۱٤]	﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ ﴾
AAY/Y	[النور: ٢٣]	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ﴾
041/1	[النور: ٣٣]	﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾
7.0/7	[النور: ٦٣]	﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنَّ أَمْرِهِ ٢ ﴾
1447/4	[الفرقان: ١]	﴿ نَزَّلُ ٱلْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ - لِيَكُونَ لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا ﴾
٤٧٤/١	[الفرقان: ٢٥]	﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْعَمَدِمِ ﴾
۱/۱۳۲۱	[الفرقان: ٦٨]	﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونِ مَعَ ٱللَّهِ إِلَنَّهُاءَاخَرَ ﴾
۱/۹۵۲، ۱۸۸۱	Y	
1410/4	[الشعراء: ٢٣]	﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَارَبُ ٱلْعَلَمِينَ ﴾
£9A/1	[الشعراء: ١٠٢]	﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَاكُرْةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾
0.4/1	[النمل: ٣٠]	﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَنَنَ ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
٤٨٨/١	[النمل: ٢٦]	﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾
1417/4	[النمل: ٨٨]	﴿ صُنْعَ اللَّهِ ٱلَّذِي ٓ أَنْقَنَ كُلُّ شَيْءٍ ﴾
1/443	[القصص: ٤]	﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾
٤٨٦/١	[القصص: ٨]	﴿ فَٱلْنَقَطَ هُ وَالَّهُ فِرْعَوْنَ لِيكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَيًّا ﴾
٤٨٢/١	[القصص: ١٥]	﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾
٤٨٣/١	[القصص: ١٥]	﴿ فَوَكَرْهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾
^^^	[القصص: ٢٠]	﴿يَنْمُوسَىٰۤ إِنَ ٱلْمَلَاَيَأْتِيرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ ﴾
18.4/4	[القصص: ٨٨]	﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾
707/7	[العنكبوت١٤]	﴿ فَلَيِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةِ إِلَّا خَسِينَ عَامًا ﴾
£Y£/1	[العنكبوت، ٤]	﴿ فَكُلَّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ٤ ﴾
٤٩٨/١	[لقمان: ۲۷]	﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَنُدُ ﴾
0.4/1	[السجدة: ١٤]	﴿ فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُم ﴾
710/7	[السجدة: ١٨]	﴿ أَفَمَنَكَانَ مُؤْمِنًا كُمَن كَاكَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُرُنَ ﴾
777/7	[الأحزاب١]	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾
		﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنَكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ
۲/۷۳۶ ۸۳۶	[الأحزاب٣٣]	ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُهُ تَطْهِيرًا ﴾
1141/4	[الأحزاب٣٥]	﴿ وَٱلصَّنَّهِ عِينَ وَٱلصَّنَّعِ مَاتِ ﴾
1447/4	[الأحزاب٤٤]	﴿ وَلِلْكِكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّتِ نَ ﴾
0+ 1/1	[یس: ۵۲]	﴿مَنْ بَعَثَنَا مِن مِّرْقَدِنَا﴾
٥٣٨/٢	[يس: ۸۲]	﴿ كُن فَيَ كُونُ ﴾
98/1	[الصافات: ٩٦]	﴿ وَإِنَّاتُ خَلَقَاكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾

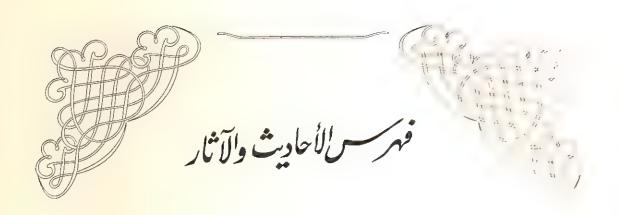
ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
		﴿ بَنُهُنَى إِنِّ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِرِ أَنِّي أَذْبَكُكَ فَانْظُرْ مَاذَا
۱/۷۸۳،	[الصافات: ١٠٢]	تَرَعَب ﴾
Y\\$0V. WFY		
08./4	[الصافات: ١٠٢]	﴿فَأَنظُرْ مَاذَا تَرَيَكِ ﴾
۱/۸۸۲۱	[الصافات: ١٠٧]	﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذِيْجٍ عَظِيمٍ ﴾
Y\\$0V, \YFY		
1/773	[الصافات: ١٤٧]	﴿ وَأَرْسَلْنَكُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْيَزِيدُونَ ﴾
٤٧٨/١	[الزمر: ٦]	﴿خَلَقَكُرُ مِن نَقْسِ وَجِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾
		﴿ قُلْ يَكِعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسَرَفُواْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا لَقَ نَظُواْ مِن
1804/4	[الزمر: ٥٣]	رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾
7/3/7	[الزمر: ٦٢]	﴿ ٱللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾
٤٧٠/١	[غافر: ۲۰_۷۱]	﴿ فَسَوْفَ بَعْلَمُونَ ﴿ إِذِ ٱلْأَغَلَالُ فِي أَعْنَقِهِمْ ﴾
Y 7 • / 1	[فصلت: ٦_٧]	﴿ وَوَيْلُ لِلْمُشْرِكِينَ ۞ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوْهَ ﴾
041/1	[فصلت: ٤٠]	﴿أَعْمَلُوا مَاشِئْتُمْ ﴾
44/1	[الشورى: ٩]	﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ = أَوْلِيآ ۚ فَاللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾
		﴿جَعَلَ لَكُوْمِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَلِمِ أَزْوَجًا
٤٨٤/١	[الشورى: ١١]	يَذَرَوُكُمْ فِيهِ ﴾
0.5/1	[الشورى: ٤٥]	﴿يَنْظُرُونَ مِن طَرِّفٍ خَفِيٍّ ﴾
77/1	[الشورى: ٥٢]	﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَىٰ صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾
۵۳۸/۲	[الدخان: ٤٩]	﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَـٰزِيزُ ٱلْكَـٰرِيمُ ﴾
		﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْكَانَ خَيْرًا مَّا
٤٨٨/١	[الأحقاف: ١١]	سَبَقُونَا إِلَيْهِ

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
7/3/7	[الأحقاف٢٥]	﴿ تُدَمِّرُكُلُّ شَيْءٍ ﴾
1411/4	[محمد: ۱۹]	﴿ فَأَعْلَرَ أَنَّذُ لَآ إِلَهُ إِلَّاللَّهُ ﴾
144/1	[محمد: ٣٣]	﴿ وَلِا أَبْطِلُوا أَعْمَلَكُونِ ﴾
1444/4	[الفتح: ١٠]	﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾
٤٧٥/١	[الفتح: ٢٨]	﴿ وَكَفَىٰ بِأُنَّاهِ شَهِ _ يَدًا ﴾
V0/1	[الحجرات: ١]	﴿ لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَي ٱللَّهِ ﴾
		﴿ وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْتُ لَ
AA9/Y	[الحجرات: ١٢]	لَحْمَ آخِيهِ مَيْنًا ﴾
770/7	[الحجرات: ١٦]	﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّي شَيْءٍ عَلِيكُ ﴾
£AV/1	[ق: ٥]	﴿ بَلَ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾
1444/4	[الذاريات: ٥٨]	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ﴾
٥٣٨/٢	[الطور: ١٦]	﴿ فَأَصْبِرُوا أَوْلَا تَصْبِرُوا ﴾
۲/۷۷۲،	[النجم: ٣]	﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمَوَىٰٓ ﴾
377, 07Y		
۲/۳٥٨، ٢٥٨	[النجم: ٢٨]	﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾
£Y£/\	[القمر: ٣٤]	﴿ بَحْيِنَاهُم بِسَحَرِ ﴾
£ \ Y / \	[الرحمن: ٢٦]	﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ﴾
1474/4	[الرحمن: ٢٧]	﴿ وَيَنْقَىٰ وَجَّهُ رَبِّكَ ﴾
٤٨٣/١	[الواقعة: ٣٥_٣٧]	﴿ إِنَّا أَنشَأْنَهُنَّ إِنشَآءُ ﴿ ﴿ اللَّهِ مَنَالَنَهُ نَّ أَبَّكَارًا ﴿ عُرُّا أَتَّرَابًا ﴾
٣٤٦/١	[الحديد: ٢٠]	﴿ ٱعْلَمُوا أَنَّمَا ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنْيَالَعِبُ وَلَمْقٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ ﴾
۸۹٦/٢	[المجادلة: ٢]	﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
VYY/Y	[المجادلة: ٣]	﴿ فَتَحْرِيرُ رَقِبًةٍ ﴾
VY £ / Y	[المجادلة: ٤]	﴿ فَصِيامُ شَمْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ ﴾
YYA/Y	[المجادلة: ٤]	﴿ فَإِطْعَامُ سِيتِينَ مِسْكِينًا ﴾
Y\7/Y	[المجادلة: ١٢]	﴿إِذَا نَنجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَى نَجْوَنكُرْ صَدَقَةً ﴾
		﴿ لَّن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالْهُمْ وَلَآ أَوْلَدُهُمْ مِّنَ ٱللَّهِ شَيْئًا أَوْلَتِيكَ
0.8/1	[المجادلة: ١٧]	أَصْحَنْبُ ٱلنَّادِ ﴾
۲/۱۰۰٤/۳	[الحشر: ٢]	﴿ فَأَعْتَبِرُواْ يَتَأُولِ ٱلاَبْصَارِ ﴾
1717/7		
1.90/4	[الحشر: ٧]	﴿ كَنَ لَا يَكُونَ دُولَةً مَيْنَ ٱلْأَغْنِيلَةِ مِنكُمْ ﴾
٤٨٨/١	[الحشر: ١٣]	﴿ لَأَنتُ مُ أَشَدُ رَهْبَ لَهُ ﴾
710/7	[الحشر: ٢٠]	﴿ لَا يَسْتَوِى ٓ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾
0. 8/1	[الجمعة: ٩]	﴿إِذَا نُودِى لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ
11.1/4	[الجمعة: ٩]	﴿ فَأَسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾
0 £ 1/4	[الجمعة: ١٠]	﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوْةُ فَأَنتَشِ رُواْفِ ٱلْأَرْضِ ﴾
1/7/3	[الجمعة: ١١]	﴿ وَإِذَا رَأُواْ يَجَـٰدَةً أَوْلَمُوا ٱنفَضُّوۤ إِلَيْهَا ﴾
A £ 9/Y	[المنافقون١]	﴿ نَشَّهُ دُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾
0.4/1	[التغابن: ١٦]	﴿ فَانَقُوا اللَّهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ ﴾
777/1	[الطلاق: ٦]	﴿ وَإِن كُنَّ أَوْلَكِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعَّنَ حَمَّلَهُنَّ ﴾
١/٨٨٤،	[الطلاق: ٧]	﴿ لِيُنْفِقَ ذُوسَعَةِ مِّن سَعَتِهِ ٤٠
997/4		
717/7	[التحريم: ٤]	﴿ إِن نَنُوبًا إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾
040/4	[التحريم: ٧]	﴿ لَا نَعْنَاذِ رُوا ٱلْيَوْمَ ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
1/773	[الملك: ٢٠]	﴿إِنِ ٱلْكَفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾
1/973	[القلم: ٦]	﴿ بِأَيتِكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾
۲۰۳/۲	[القلم: ٨]	﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾
1.97/4	[القلم: ١٠]	﴿ وَلَا نُطِعْ كُلُّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾
1/133	[الحاقة: ٨]	﴿ فَهَلَّ رَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيكُمْ ﴾
1.97/4	[نوح: ٢٦]	﴿ رَبِ لَانَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَيْفِرِينَ دَيَّارًا ﴾
17777	[المزمل: ١]	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ﴾
178/1	[المزمل: ٢٠]	﴿ فَأَقْرَءُوا مَا تَيْسَرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ ﴾
۱/۸۷، ۱۵۶۵	[المزمل: ٢٠]	﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ ﴾
٧/٢٣٥		
Y7./1	[المدثر: ٤٢ _٣٤]	﴿ مَاسَلَكَ كُرْفِ سَقَرَ ﴿ " كَالُواْلَرَنَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴾
1471/4	[القيامة: ٢٧ ـ ٢٣]	﴿ وُجُوهٌ يُوْمَيِدِ نَاضِرُهُ ٢٠٠٠ إِلَى رَبِّهَ انَاظِرَةٌ ﴾
٤٧٥/١	[الإنسان: ٦]	﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾
		﴿ فَأَمَا مَن طَغَي رَبُّ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوَةَ ٱلدُّنْيَا ١٠ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ
۱۳۷۸/۳	[النازعات: ٣٧_٣٩]	ٱلْمَأْوَىٰ ﴾
718/7	[الإنفطار: ١٣ ـ ١٤]	﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمِ ﴿ وَإِنَّا لَفُجَّارَ لَفِي جَعِيمٍ ﴾
14774	[المطففين١٥]	﴿ كَلَّ إِنَّهُمْ عَن رَّبِهِمْ يَوْمَ إِن لَّمَحْجُوبُونَ ﴾
1417/4	[البروج: ١٦]	﴿ فَعَا لَّ لِمَا يُرِيدُ ﴾
٤٧٣/١	[الليل: ١]	﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَعْشَىٰ ﴾
09/1	[الضحى: ١١]	﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾
٥٠٨/١	[الانشراح١:]	﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾

ج/ ص	السورة ورقمها	الآية
£ \ 4 / 1	[القدر: ٥]	﴿سَلَنَهُ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾
7/1/5		
7-17	[العصر: ٢_٣]	﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَفِي خُسِّرٍ ﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾
٤٧٣/١	[النصر: ١]	﴿ إِذَا جَاءً نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾



ج/ص	الحديث أو الأثر
1.11/4	ابْتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيِّ، فَجَحَدَهُ البَيْعَ، وَقَالَ: هَلُمَّ شَهِيدًا
/48/	اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِـقَاتِ: الشَّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ
۲/۲٥٨	إدرَوُوا الحُدُودَ بِالشُّبُهاتِ
X71/Y	إذا استَأذَنَ أَحَدُكُم ثَلاثاً فَلَم يُؤذَن لَهُ فَليَرجِع
٦٨٩/٢	إِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الخَبَثَ
۸٥٨/٢	إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مُنهُما بِالخِيارِ مَا لَم يَتَفَرَّقا
Y\A/Y	إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الغُسْلُ
790/7	إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ
1777/4	
117/1	إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ المَسْجِدَ فَلاَ يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ
1474	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةِ
۲/۱۲۸	أعطَى الجَدَّةَ السُّدُسَ، وَقَالَ: هَل مَعَك غَيرُكِ
1787/4	إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلاَ تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ
۸٥٩/٢	إذا شَرِبَ الكَلبُ في إناءِ أحَدِكُم فَليَغسِلهُ سَبِعَ مَرَّاتٍ
٥٣٩/٢	إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْت

<u></u> ج/ص	الحديث أو الأثر
1 2 7 / 1	أَرْبَعٌ لاَ تُجْزِئ فِي الأَضَاحِيِّ
£V£/1	اسْتَأْذَنْتُ النّبِيِّ عَلِيهُ فِي العُمْرَةِ فَأَذِنَ
1191/4	اسْتَشْلَفَ بَكْرًا وَرَدَّ رُبَاعِيًّا، وَقَالَ: إنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً
1454/4	أَعْلَمُ أُمَّتِي بِالفَرَائِضِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ
.1797/	أَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ
.1794	
1798	
944/4	اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
1750/4	
1207/4	أَكْثِرُوا مِنْ ذِكْرِ هَاذِمِ اللَّذَاتِ
٧٣٤/٢	أُمِرَ بِلالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الإِقَامَةَ
74/1	أَمَرَنَا اللهُ أَنْ نُصَلِّي عَلَيْك فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْك؟
۲/۰۲۳،	أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ
YYY	
988/4	إِنَّ أُمَّتِي لاَ تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلاَلَةٍ
11.4/4	أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرٍ
18/٣	أَنَا أَوَّلُ شَافِعِ وَأَوَّلُ مُشَفَّعِ
٤٧٦/١	أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أُنِّي مِنْ قُريشٍ
160/4	أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلاَّ أَنَّهُ لاَّ نَبَيِّ بَعْدِي
1404/4	إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يُرْفَعُ فِيهَا العِلْمُ وَيُتْرَكُ فِيهَا الجَهْلُ
1819/4	إِنَّ الحَاكِمَ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ
1740/4	إنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ

ج/ص	الحديث أو الأثر
۸۳۰/۲	أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ ﷺ بِشَهْرِ
1817/4	إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَّوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ أَتَاهُ مَلَكَانِ
AA7/Y	إِنَّ عَلَى اللهِ عَهْدًا لَـمَنْ يَشْرَبُ المُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الخَبَالِ
۷٦٨/٢	إنَّمَا المَاءُ مِنْ المَاءِ
٧٧٨	
1444/4	إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ
94./4	إِنَّ اللهَ تَعَالَى لاَ يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلاَلَةٍ
	إِنَّ اللَّهَ وَ لَا تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ
1201/4	به
1401/4	إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ
1444/4	إنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ
1887/4	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَعَالِيَ الأُمُورِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا
1/077	إنَّمَا الأعمالُ بالنَّيَّات
۱۲۸۹/۳	إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْك
/ \7/7	إنَّمَا سَمِعتُ شَيئاً فَأَحبَبتُ أَنْ أَتَثَبَّتَ
1401/4	إنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ وَيَثْبُتَ الجَهْلُ
1471/4	أَنَّ النَّاسَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟
V.1/Y	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُثِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ
719/4	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى دَاخِلَ الكَعْبَةِ
719/4	أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلاَتَيْنِ فِي السَّفَرِ
191/1	إنَّها لَوْ لَمْ تَكُنْ رِبِينْتِيْ فِيْ حِجْرِيْ ما حلَّت لِيْ
11/٣	أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ - أَيْ صَاحِبِهِ - سَهْمًا

ج/ص	الحديث أو الأثر
977/7	أنَّه ﷺ قضى بالسُّدس لبنتِ الابنِ
V9 £ / Y	أنَّهُ وَيَلِيْهُ قَضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ
A . E/Y	أنَّهُ رَبِيِّةٍ قَطَعَ سَارِقًا مِنَ المِفْصَلِ
۸٧٠/٢	أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُزْهِيَ
A94/4	أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ خَالِدٍ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ شَيْءٌ
77/1	إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ
YY / Y	أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ
۲/۲۷۰۱،	
1777	
1777/4	الأيدِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله
790/4	أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ
1777/4	
V9 £ / Y	البِكْرُ بِالبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ
1 8 1 7 / 7	بَلَغَنِي أَنَّهُ أَدَقُ مِنَ الشَّعْرِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ
	بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِيسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِضًا رَسُولِ اللَّهِ
1777/4	بِذَلِكَ
٥٠٨/١	بَيْنَا أَيُّوْبُ يَغْتَسلُ عُرْيَانا
1777/4	تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلاَلٌ وَمَاتَتْ بِسَرِفٍ
1777/4	تَزَوَّجَهَا _ أي ميمونة _ وَهُوَ حَلاَلٌ
١٢٨٠/٣	التَّكْبِيرِ فِي العِيدِ سَبْعًا
۱۲۸۰/۳	التَّكْبِيرِ فِيهِ _ أي في العيد _ أَرْبَعًا
190/4	ثَلاَئَةٌ لاَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ: العَاقُّ وَالِدَيْهِ وَالدَّيُّوثُ وَرَجِلَةُ النِّسَاءِ

ج/ص	الحديث أو الأثر
V & V / Y	الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِها مِن وَلِيِّها
X91/Y	الخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الأُمِّ
944/4	الخِلاَفَةُ مِنْ بَعْدِي ثَلاَثُونَ سَنَةً ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً
477/7	خَمْسٌ مِنْ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الحِلِّ وَالحَرَمِ
918/4	خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي
***/1	خَيَّرَنِي اللهُ وَسَأَزِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ
٦٠٤/٢	الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًّا إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ
1994	رُدُّوْا السَائِلَ وَلَو بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ
Y\\FY	الرَّجُلُ يَعْجَلُ عَنِ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يُمْنِ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟
۳۰7/۱	رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ
V44/4	
190/4	السَّاعِي مُثَلِّثٌ
198/	سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ
Y07/Y	سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الكِتَابِ
1114/4	السِّنُّورُ سَبُعٌ
YAY/1	الشيْخُ والشَيْخَةُ إِذَا زَيَنا فَارْجُمُوْهُمَا البَتَّةَ
144/1	الصَّائِمُ المُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ
V4/1	صَلاة النبي ﷺ فِي الكَعْبَةِ
AY9/Y	صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلاَةَ العِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ
1727/4	صَلَّى _ الإمام على _ فِي لَيْلَةِ سِتَّ ركَعَاتٍ
1447/4	صَلُّوا قَبْلَ المَغْرِبِ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ لِمَنْ شَاءَ
۸۹ ۲/۲	صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي مِنْ أَهْلِ النَّادِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌّ

ج/ص	الحديث أو الأثر
1.77/٣	الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلاً بِمِثْلِ
۲/۹۷۰،	
1.47	
V & 0 / Y	الطُّوافُ بالبَيتِ صلاةٌ إلاَّ أنَّ اللهَ أَحَلَّ فيهِ الكلامَ
1817/4	عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ
949/4	عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيئِينَ مِنْ بَعْدِي
1757/4	
1504/4	فَإِنَّهُ مَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ فِي ضِيقٍ إلاَّ وَسَّعَهُ عَلَيْهِ
£0V/1	فَإِنِّي إِذَنْ صَائِمٌ
1819/4	فَتِلْكَ دِمَاءٌ طَهَّرَ اللَّهُ مِنْهَا أَيْدِيَنَا فَلاَ نُلُوِّثُ بِهَا أَلْسِنتَنَا
Y\\F\	فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطرِ صَاعاً مِن تَمرٍ
1440/4	فَرَغَ رَبُّك مِنَ العِبَادِ فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ
1 8 1 1 7 7	فَيَأْتِيهِ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ
7///	فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ العُشْرُ
11/٣	القَاتِلُ لاَ يَرِثُ
77/1	قَسَّمَ سَهْمَ ذَوِي القُرْبَى
799/4	قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالجِوَارِ
440/1	كَانَ رَسُولُ الله ﷺ لاَ يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ
V71/Y	كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ فَنُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ
	الكَبَائِرُ: الْإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَالسَّحْرُ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيرِ
1/VPA	خق ً
1801/8	كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً

ج/ص	الحديث أو الأثر
18.4/4	كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَأْكُلُهُ التُّرَابُ إِلاَّ عَجْبَ الذَّنبِ، مِنْهُ خُلِقَ وَمِنْهُ يُرَكَّبُ
٥٣٧/٢	كُلْ مِمَّا يَلِيك
V97/Y	كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا
٤٨٢/١	لا أَحْلف عَلَى يَمِيْن
77/1	لاَ أُحِلُّ لَكُمْ أَهْلَ البَيْتِ مِنْ الصَّدَقَاتِ شَيْثًا
09./4	لا تَبِيعُوا الدَّرْهمَ بالدِّرْهمَينِ
۸٧٠/٢	لاَ تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ
187/1	لاَ تُجْزِي مُ صَلاَةٌ لاَ يَقُرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِأُمَّ القُرْآنِ
010/1	
79/1	لاَ تَزَالُ طَاثِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ
1801/8	
٤٩٥/١	لا تُزِكُّوا أَنْفُسكُمُ الله أَعْلَمُ بِأَهْلِ البِرِّ مِنكُمْ
14T/Y	لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي
۲/۰۲۸	لا تُصَرُّوا الإبلِلَ وَلا الغَنَمَ فَمَن ابتَاعَها بَعدُ فَإِنَّهُ بِخَيرِ النَّظَرَينِ
118/1	لا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الإِبِلِ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِن الشَّيَاطِينَ
1.97/4	لاَ تُمِشُّوهُ طِيبًا، وَلاَ تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا
1777/4	لاَ تُنْفِقُوا مِنَ المَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلاَ عَصَبٍ
0AA/Y	لاَ سَبَقَ إلاَّ فِي خُفِّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ نَصْلٍ
145/1	لاَ صَلاَةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ
1747/4	لاً ضَرَرَ وَلاً ضِرَارَ
۲/۸۳۷	لا نِكاحَ إلاَّ بِوَلِيِّ
V & •	

ج/ص	الحديث أو الأثر
٧/٢٥٧	لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ
Y\0/Y	لاً وَصِيَّةً لِوَارِثٍ
7/874	لاَ يَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ اليَوْمَ
777/7	لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ
V*Y/Y	لاَ يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلاَّ أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ
1464/4	لتُؤَدُّنَّ الحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ القِيَامَةِ
٧٣٣/٢	لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ البَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ
198/4	لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الرَّاشِي وَالمُرْتَشِي
1881/4	اللَّهُمَّ كِلاَءَةً كَكِلاَءَةِ الوَلِيدِ
Y07/Y	لَمْ يَأْخُذْ عمرُ الجِزْيَةَ مِنَ المَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ
۱۳۸۴/۴	لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ
1441/4	لَوْ لاَ أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ
7///	لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ
A97/Y	مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلاَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الكَبَائِرِ
۸۹٠/٢	مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالِ امْرِي مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ
A98/Y	مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنتُهُ بِالحَرْبِ
۱۰۸۰/۳	مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فَلْيَتُوَضَّأْ
V0 £ / Y	مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَّبُهُ
1/18	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ
VY 9/Y	مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلاَ صِيَامَ

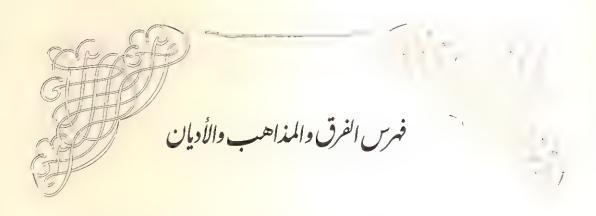
ج/ص	الحديث أو الأثر
۸۰۸/۲	مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَليَتَوَضَّأ
۲/۲۲۱۱،	
١٢٨٨	
V#1/Y	مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ
004/4	مَنْ نَسِيَ الصَّلاَةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا
79/1	مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ
1404/4	
1/463	نعْم العَبدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَف اللهَ لَمْ يَعْصِهِ
Y • • / Y	نَهَى ﷺ عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ
1.44/4	نهَى ﷺ عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالحَيَوَانِ
110/1	نَهَى ﷺ عَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ عَرَفَةً بِعَرَفَةً
٤٥٨/١	نَهَى ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْدِ
9 ٣٨/Y	هَوُ لاَءِ أَهْلُ بَيْتِي وَخَاصَّتِي
1475/4	هَلْ رَأَيْت رَبَّك؟ قَالَ: رَأَيْت نُورًا
790/4	هَلاَّ اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا
790/4	هَلاَّ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ
AY1/Y	هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ
1777/4	
1441/4	وَالإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّك تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكُ
1447/4	وَأُرْسِلْتُ إِلَى الخَلْقِ كَافَّةً
1.99/4	وَاقَعْت أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَقَالَ: أَعْتِقْ رَقَبَةً

	, Ç , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
ج/ص	الحديث أو الأثر
1171/٣	وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ
TY £ / 1	وفِيْ صَدَقَةِ الغَنَمِ في سائِمتها
V.0/Y	الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ
1204/4	وَاَلَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ
18.4/4	وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مِثْلُ حَبَّةِ خَرْدَلِ مِنْهُ تُنْشَئُونَ
A44/4	وَمَا يُدْرِيَكَ لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا
1801/4	وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ وَلَمْ يَعْمَلُهَا لَمْ تُكْتَبْ
1818/4	يُوْتَى بِابْنِ آدَمَ فَيُوقَفُ بَيْنَ كِفَّتَيِ الْمِيزَانِ
1441/4	يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ فَحُجُّوا
VW•/Y	يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نَنْحَرُ الإِبـِلَ وَنَذْبَحُ البَقَرَ وَالشَّاةَ
AA0/Y	يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللهِ؟
1817/4	يُحْشَرُ النَّاسُ حُفَاةً مُشَاةً غُرُلاً
1 1 1 1 / 7	يُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ
1 1 1 7 / 7	يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا المُنْكَرُ وَلِلآخِرِ النَّكِيرُ
1444/4	يُقْتَصُّ لِلْخَلْقِ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ
	يُقتَلُ مُقَاتِليهمْ، وَتُسْبَى ذُرِّيَّتُهُمْ، فَقَالَ ﷺ: لَقَدْ حَكَمْت فِيهِمْ بِحُكْمِ
1417/4	اللَّهِ
1/473	يقول آخِر من يدخل الجنة: «أيْ ربِّ أيْ رَبِّ»



ج/ص	بيت الشعر
	كهـــز الردينـــي تحــت الفحــاح
٤٧٨/١	جرى في الأنابيب ثم اضطسرب
	لن تزالوا كذلكم ثم لا زلىت
0.1/1	لكم خالدا خلسود الجبسال
	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلسي
044/1	بصبح وميا ال <mark>إصباح منيك بأمشيل</mark>
	فما زالت القتلى تمج دماءها
٤٨٠/١	بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
	ليس العطاء من الفضول سماحة
٤٨٠/١	حتى تجود وما لديك قليل
	أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي
1877/4	وأسمعت كلماتي من به صمم
	إن الكلام لفي الفواد وإنميا
۸۱٦/۲	جعل اللسان على الفؤاد دليلاً
	بعض مسدق معی محورد دیدر

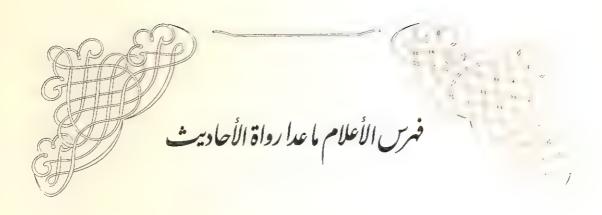
ج/ص	بيت الشعر
	الا رب مولسود ولسيس لسه أب
٤٨١/١	وذي أبسوان لـــم يلــده أبــوان
	وكيف أرهب أمراً أو أراع لسه
0.0/1	وقد زكات إلى بشر بن مروان
	ونعم مزكماً من ضاقت مذاهبمه
0.0/1	ونعم من هو في سر وإعلان
	وقد زعمت ليلي بأني فاجمر
1/773	لنفسي تقاها أو عليها فجورها
	سموت بالمجد يا بـن الأكـرمين أبـا
1/173	وأنت خير الورى لا زلت رحمانا
	ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد
0.9/1	إذا ألاقي الذي لاقاه أمثاليي
	وترمينني بالطرف أي أنت مذنب
1/1/3	وتقلينني لكن إياك لا أقلبي



ج/ص	المذاهب والأديان
۸۳۷/۲	بنو إسرائيل
۱/۱۹۳ ، ۲/۱۶۳ ، ۱۸	الأشاعرة
۱٤١٨ ، ١٤١٦/٣	الإمامية _ الشيعة
۲/۷۰۷، ۲۲۷، ۷۳۸، ۸۳۸	أهل التفسير
1 • £ ٣ / ٣	أهل الحق
1207/4	الجبرية
۱۲۰۳ ،۱۲۰۲ ،۱۳۸ ،۱۰۰۸/۳	الجدليُّون
Y97/1	الحشويّة
1/177, 7/777, 7/8771	الحنابلة
١/٢٣٢، ٣٣٢، ٣٤٢، ١٢٢، ٣١٣، ٩٥٤،	الحنفية
٢/٢٤٥، ٧٥٥، ٩٥٥، ٥٠٢، ٢١٦،	
۱۲۲، ۳۳۳، ۲ <mark>۲۲، ۱۱۷، ۲۱۷، ۷۷۷، ۳۳۷،</mark>	
۷۳۷، ۸۳۷، ۳۳۷، ۸۸۷، ۷۵۸، ۸۵۸، ۲۲۴،	
7/07.1, 77.1, 03.1, 17.1, 77.1,	
۲۷۰۱، ۷۷۰۱، ۱۱۱۵ ۱۱۱۸، ۱۱۱۸،	
۱۱۵۳ ع۲۱۱، ع۲۱۱، ۱۱۲۵ ۱۲۲۰	
PALLS ATTLS 19715 P9715 LATES	
۸۴۲۱ ، ۱۳۰۱	

ج/ص	المذاهب والأديان
1810/4	الخوارج
ATT/Y	الرافضة
A £ 0 / Y	الزيدية
1/177, 7/400, .00, 1,00, 777, 0,00,	الشافعية
771, 7/33.1, 03.1, 0711, PALL	
1277 . 1277 . 1731 . 1731 . 7731	الصوفية
1/773, 7/500, 578, 7/131	الظاهرية
VAV/Y	العيسوية
1/411, 091, 4/374, 7/0.31, 5131	الفلاسفة
١/١٣٦، ٢/٤٤٥، ٨٥٨، ٥٠٩	المالكية
1/571, .77, 177, 377, 157, 7/50.1,	المتكلمون
1971, 7571, 5571, 5771, 3.31, 3731,	
7731, 7731, +331, 7331	
۱/۱۶۶۱ ۲/۱۹۶۱ ۷۷۸، ۲۱۹، ۲۱۹، ۳۳۰، ۳/۱۳۱۱	المحدثون
Y9V/1	المرجئة
1/00, 40, 40, 11, 41, 311, 011,	المعتزلة
٠١١، ١١١، ٣٧١، ٣٩١، ٩٠٢، ٥١٢، ٨١٢،	
. 77, 737, 707, 307, P77, 177, 377,	
٥٨٤، ٢٠٤، ٢٤٠، ٢/٠٣٥، ٢٥١، ٣٨٥	
٧٥٥, ٣٢٥, ٥٢٥, ٢٥٧, ٢٨٧, ٥٨٧, ٧٨٧,	
۹۰، ۱۸۱۰ ، ۱۶، ۲۵۸، ۳/۱۱، ۱۳۳۰	
VATE: AATE: PATE: APTE: PPTE: Y-31:	
٧٠٤١، ١٤١، ١٤١، ٢١٤١، ٢١٤١، ٨١٤١، ٥٢٤١،	
7731, Y731, X731, P731, 3731, F631	

ج/ص	المذاهب والأديان
٧٨٧ ،٧٠٧/٢ ،٤٤٧ ،٣١٧/١ ١	اليهود
000	



ج/ص			
_			

الأعلام

944/4

إبراهيم الحربي

1/4472 773

إبراهيم الخليل عليه السلام

Y\30V, 77V

ابن أبان

7/875, 775

ابن أبي هريرة

1/01/3 7/7083 7/4081

ابن الحاجب

1/07, 38, 101, 701, 701, 701,

۷۳۲, ۷37, ۷۸۲, <mark>۶</mark>۸۲, ۲۳۳, ۶۳۳,

157, 187, 1.3, 513, 7, 10, . TO,

۳۷۷، ۲۷۷، ۸۷۸، ۲۵۸، ۲۵۸،

1.19/ 4.90 .9.9 .9.E . ATY

VY . 1 . 03 . 1 . 7 7 . 1 . 9 . 1 . 7 P . 1 .

09.1, 7111, 7311, 7011, 7011,

PO11, VP11, Y.YI, PTYI, TOYI,

V071, 3771, PAY1, 7171, 7371,

1401

YYV/Y

ابن الرّفعة

ج/ص	الأعلام
۱/۱۶۳۱/۸۷۷ ، ۷۹۸ ، ۷۰۸	ابن السّمعاني
781 604./4	ابن الصباغ
1475 (1405/4	ابن الصلاح
744/4	ابن برهان
٤٥١/١	ابن جرير
٤٢٥/١	ابن جني
۲/۷۲۴، ۳/۹۴۳	ابن حزم
184.	
Y17/1	ابن خزيمة
TT1/1	ابن خويز منداد
18.0.1001/4	ابن دقيق العيد
1888/4	ابن زكريا الطبيب
1\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ابن سريج
7/ 9 9 9 9 7 7 1 1 7 7 1 3 7 7 7 7 1	
977/7	ابن سیرین
9.0/4	ابن شعبان (من المالكية)
701/Y	
1/7/1	ابن عامر (أحد القراء)
//0/7/337, 737, 397, 79/,	ابن عباس
۱۳۸۰ ، ۱۲۷۷/۳، ۹۳۰	
1/133,7/640, 484, 684, 784	ابن عبد السلام
7/46, 73.1	ابن عبدان
۸۹۲ ۱۸۹۰ ۱۸۸۷ ۱۹۷۵ ۱۹۸۱ ۱۹۸۸	•

ج/ص	الأعلام
0.1 (2 7 7)	ابن عصفور
1/917, 7/0531	ابن عطية
۲/۰۲۰، ۲۲۸، ۵۸۸، ۲۲۶	ابن عمر
٣٩٦/١	ابن فارس
۱/۳۲۳، ۲/٤٥٨، ۵۷۸، ۱۹۶۱،	ابن فورك
1227,1.70/4	
YA7/1	ابن كثير (من القراء)
1189/8	ابن کج
1\P11, \43, FF3, 1\2, Y\3,	ابن مالك
٥٠١ ، ٤٨١ ، ٤٧٥	
1877/4	ابن مسعود
197/1	ابن م <i>کي</i>
٥٣٠/٢	ابن هاشم
۱/۲۶۳، ۲۰۵	ابن هشام
£ + 1/1	الأبهري
o { { { } { } { } { } { } { } { } { } {	
١/٢٠٢، ٢٢٢، ٥٢٣، ٢/٢٥٥، ١٤٢،	أبو إسحاق الإسفراييني
۱۹۷۱ ۵۵۸۱ ۵۸۸۱۳/۲۶۱۱۱ ۵۰۳۱۱	
1887. 3 7 3 1 7 3 3 1	
۱/۳۲، ۳۳، ۳٤۳، ۲۷۳، ۲۱٤، ۲/۰۳۵،	أبو إسحاق الشيرازي
(1.01/4.74) 4/4, 4/4, 4/10.1)	
35.1, 7711, 7811, 1731	

ج/ص	الأعلام
1807/4, 408/4	أبو إسحاق المروزي
1877/4	أبو الحسن النوري
١/٢٣٢، ٢٠٤، ٢/٥٦٥، ٢٣٧، ٥٥٠،	أبو الحسين البصري
۱۰۰٦/۳ ،۸۷٤	
97//	أبو الشيخ الأصفهاني
7878/	أبو الطيب المتنبي
12.4/4 (\$10/1	أبو القاسم القشيري
1414/4	أبو القاسم القشيري
1/011, 377, 777, 013, 7/370,	أبو بكر الباقلاني
٠٥٢، ١٨٢، ١١٩،٣/١٣١١، ٣٢٢١،	
1221, 7731, 7731	
7/800, 777, 308	أبو بكر الرّازي الحنفي (الجصاص)
1774/4.1.11/4	أبو بكر الصديق
1877/8	أبو ثور
Y9Y/1	أبو جعفر (أحد القراء)
Y0V/1	أبو جهل
1/707, 157, 7/8071	أبو حامد الإسفراييني
1404/4	أبو حامد المروزي
1/7713	أبو حنيفة
۲۳۳ ۲۶۳، ۲۶، ۲۶، ۲۵، ۸۵۶، ۲۲۱۸۵،	
717, 307, P07, ·77, 0·V, YYV,	
1277/4.1.674/731	

ج/ص	الأعلام
£V1/1	أبو حيان
1478/4	أبو ذر
41A/Y	أبو رجاء العطاردي
1110/4	أبو زيد الدّبوسي
۲/۱۶۵، ۳۰۷، ۶۲۸، ۲۶۸، ۳۶۸،	أبو سعيد الخدري
1818/8	
7777	أبو سفيان
91A/Y	أبو سلمة
1/6473 • 67	أبو شامة
۸۹٦/٢	أبو عبيد
1/8743 573	أبو عبيدة
۲/۳۸۶، ۲۶۸	أبو علي الجبائي
۲/۱۳۵، ۲۸۲، ۲۸	أبو علي الجبائي
Y0V/1	أبو لهب
1277, 7/211, 0031, 3731	أبو محمد الجويني
YAY/Y	أبو مسلم الأصفهاني
١٤٢١/٣ ،٨٦١/٢	أبو موسى الأشعري
1/527, 377, 7/170, 7.5, 7/3571	أبو هاشم
۲/۰۰۷، ۵۵۸، ۸۱۶، ۳/۱۸۳۱	أبو هريرة
1/403, 7/755, 755, 7/4771	أبو يوسف
V79/Y	أب <i>ي</i> بن كعب
AA*/Y	الأبياري

<u> ج / ص</u>	الأعلام
۸۱۰/۲	الأخطل
1/7/3	الأخفش
/\r.\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	أخي عاصم
£ 1/1	آدم عليه السلام
184./4	إسحاق بن راهويه
444/1	إسحاق عليه السلام
//VAT; AAT; Y03;T\P17; VAV	إسماعيل عليه السلام
7.1/4.44/1	الإسنوي
1/0.13 1713 0073 7773 7/3703	الأشعري
070,7/7771, 3571, 3731, 7731	
ATV/Y	الاصطخري
£ V 0 / 1	الأصمعي
1411/1	
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الأقرع بن حابس
TET/1	إلكيا الهراسي
1/037,7/201, 101,37/211,	الإمام أحمد بن حنبل
124. 1441 3441 3441	
1/77, ٨٨١, ٩٩١, ٢٢٢, ٢٤٢, ٧٤٢,	إمام الحرمين
777, 887, 714, 714, 774, 674,	
337) 713, 71, 876, 70. P.	
739,77771, 7711, 7371, 731	
W79 : 145/1	الآمدي
044/1	الآمدي إمرى القيس

ج/ص	الأعلام
V*0/Y	أنس بن مالك
184./4	الأوزاعي
YYV/1	البارزي
1.11/4	بشر المريسي
٤٦٠/١	البصري أبو عبدالله
Y94/1	البغوي
719/7	بلال
١/٨٠٢، ١٠٤	البلخي
77/1	بني المطلب
۲/۶۶۸	بني أميّة
۱/۶۶، ۲/۰۳۰	بني هاشم
١/٣٢، ٥٧، ١٦٦، ١٣٣، ١٩٣٠، ١٠٤	البيضاوي
3/1/4	
1\F1Y,Y\\Y\\ • **\ • • • • • • • • • • • • • • • •	البيهقي
7/4621, 2131, 3131, 7331	
1.49/4	التبريزي
451/1	التنوخي
١/٢٩٣، ١٠٤، ٢/٢٢٩	ثعلب
۲/۱۲۸، ۲۲۸،۳/۴۲۳۱	الجاحظ
AV/1	جبريل
£AY/1	الجحدري
1877/7	جعفر المقتدر

ج/ص	الأعلام
1577 (1571 (15.5/7	الجنيد البغدادي
£\1/1	الجوهري
۲/۱۲، ۱۳۸	حاتم الطائي
94. (904/4	حذيفة
1/72	الحريري
1/597,7/035, 995	الحسن البصري
۹۳۹ ، ۹۳۸ ، ۹۳۲/۲	الحسن بن علي
1277/4	الحسين الحلاج
1/571, 913, 893, 7/1/8, 7/8271	الحسين القاضي
۲/۶۳۶ ، ۸۳۶	الحسين بن علي
717/7	حفصة بنت عمر
1447/4.444/4	الحليمي
YAV/1	حمزة (من القراء)
140/4	الحناطي
1447/4.444/4	خالد بن الوليد
477 () \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	الخطيب البغدادي
Y97/1	خلف (أحد القراء)
127.490/4.455/4.41/1	داود الظاهري
898/1	ۮؙڒؘۜة
1/177, 777, 7/9/4, 7/3731	الدّقاق
۲/۳۳۷ ۱۸۸۱ مه۸	الذهبي
150./4	رابعة العدوية
	24.0

الرازي الشافعي

Y/ 771, 791, . 70, V30, V00,

۵۲۵، ۹۷۵، ۹۹۵، ۳۰۳، ۱<u>۹۳، ۱۵۳</u>،

POF, YAF, FPF, OOV, POV, YVV,

(1+19, 495/4, 475, 456, 41+1)

11.2.

٥٥٠١، ٢٥٠١، ١٠٦٤ د ١٠٥٦ د ١٠٥٥

79.13 .7113 17113 57113 03113

1011, 1211, 0371, 1871, 7871, A

1222

AYY/Y

40£ (AA) (AAY/Y

1 . . 1/4

EVY/1

1\10,034,143,343,443,883

...

914 411/4

Y\\311, \PY1, \PY1, \PY1, \\$PY1

18.7/4

1444/4

1777/4, 416, 417/7

1/33F2 VPA

الراغب الأصفهاني

الرافعي

الروياني

الزجّاج

الزمخشري

الزّهري

زید بن ثابت

سارية

سعد بن معاذ

سعيد بن المسيب

سعيد بن جبير

ج/ص	الأعلام
1819/4	سفيان الثوري
1 1 1 9 / 7 . 1 9 / 7	سفيان بن عيينة
0.7/1	السّكاكي
VVY	سليم الرازي
1404 (14.0 (14.14/4.00) 1001	السّمعاني (أبو المظفر)
120. (12.0/4	السهروردي
709/7	السهيلي
1/317, 353, 173, 193	سيبويه
1/77, 177, 5.3, 113, 173	الشافعي
7\A70, *75, 13V, 73V, V3V,	
704, 174, 774, 744, 444, 144	
7/35.1, 78.1, 78.1, 78.1,	
7711, 3711, 7711, •771, •371,	
7371, 3371, 7371, 7371, 0071,	
1474	
917/7	الشعبي
٤٩٠،٤٦٥/١	الشلوبين
A•Y/Y	الشهرستاني
V£ 6V٣/1	الصاغاني
V · £/Y	صفوان
1787/7, *** *** *** *** *** *** *** *** *** *	الصفي الهندي
1444/4.844/1	صهيب

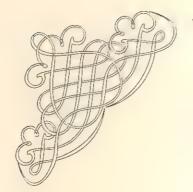
ج/ص	الأعلام
۱/۱۳۳۱ ۲۳۳۱ ۲/۱۶۲۱ ، ۱۸۸۱ ۱۸۸۱	الصيرفي
1771 () 177/	
117./٣	الطوفي
YA7/1	عاصم (أحد القراء)
١/٩٤٢، ١٩٥١/٢، ١٩٥١ ١٩٤٨	عائشة
1819/4	
١/٢٥٦، ٧٥٣	عباد الصيمري
٤٧٩/١	العبادي
٢/١٤٥، ١٥٥، ١٥٥٥ ٢٦٨	عبد الجبار (القاضي)
17507, 707, 794, 77, 7371	عبد الرحمن بن عوف
70/1	عبد المطلب
77/1	عبد شمس
77/1	عبد مناف
911/Y	عبدالله بن أبي السرح
۲/٤٣٧، ۹۰۹	عبدالله بن أم مكتوم
911/7	عبدالله بن خطل
1.11/٣	عثمان البتي
V • £/Y	عثمان بن طلحة
1/316, 4/3371, 0371	عثمان بن عفان
917 : 917/7	العراقي
177/1	العضد
788/7	عطاء

ج/ص	الأعلام
1/117, 1/.70, 3.7, 771, 731,	علي بن أبي طالب
VYP, AYP, Y\YP11, Y3Y1, F3Y1,	
94. (901/4	عمار بن ياسر
۹۳۸ ، ۱۳۷/۲	عمر بن أبي سلمة
1/717, 373, 783, 7/170, 507,	عمر بن الخطاب
1773 8783 8783 1783 7783 7783	
PTP, T\0371, F371, V371, TPY1	
1787/7 .07 .079/7	عمرو بن العاص
144. 1414/4	العنبري
1447/4 64.4/4	عياض (القاضي)
1740/4 : 571 : 557 : 557 : 570	عيسى عليه السلام
1/4713 8813 7813 7173 7773	الغزالي
.07, 707, 777, 177, 717, 717,	44 ·
737, 777, 777, F.3, 333, F03,	
(7.1,000,070,017/7,100	
۸۲۲، ۵٤۷، ۲۹۷، ۲۹۸، ۳/۱۱،۱	
13.1, 33.1, 00.1, 0711, 7911,	
1227 : 1777	
7/• 75, 777	غيلان بن سلمة الثقفي
0.5 (\$40 (\$70 (\$44))	الفارسي أبو علي
7/504, 578, 878, 7/1811	فاطمة الزهراء
1410/4	فرعون
	3 3

ج/ص	الأعلام
۲/۷٤٥، ۸۲۸	القاضي أبو الطيب
١٣٤٧/٣٠٨٨٥/٢	القاضي شريح
1.7./٣	القاضي عبد الوهاب
1/307, 407, 407, 307, 407,	القرافي
٢/٩٩٥، ١٥٦، ١٢٨، ٩٨٠	
AA9/Y	القرطبي
0YV/Y	قصير
٢/٢٥٨، ٣/٢٤٢١، ١٩٥٢١	القفال
۱\۲۳۲، ۴٥٤، ۲\٠۸۲، ٤٨٢، ۸٣٧،	الكرخي
۲۵۸، ۳/۷۳۱۱	
YAY/1	الكسائي (من القراء)
V•V/Y	كعب بن الأشرف
۸٤٠/۲ ، ۲۰۹ ، ۲۰۸/۱	الكعبي
1541/4 :054/4	الماتريدي
١/٨٨، ٨١٣، ٢/١٣٧، ١٤٧، ٢٢٨،	مالك بن أنس
۸۵۸، ۲۷۸، ۱۸۸، ۲۱۹،	
۲/۷۲/۱۱ م ۱۱۲۷ ۱۱۲۷	
1/01/7 , 4/1 / 4/2 , 4/2 , 7/10 - 1	الماوردي
£VY/1	المبرد
750/7	مجاهد
144./4	محمد بن الحسن
1.04/4	محمد بن يحيي

ج/ص	الأعلام
7/755, 755, 7/1771, 7.31	المزني
£ 7 1 . £ 7 · / 1	مسيلمة
7/771, 7871, 3871	معاذ
7/970, .70	معاوية
7/174, 7/5371	المغيرة بن شعبة
1444/4	المنذري
1/471, 747, 7/270, 034, 734,	موسى عيله السلام
7/0771, 7/711, 7/71	,
1440/4	مويس بن عمران معتزلي
1777, 1777	ميمونة
1/5/4, 1/035	نافع (أحد القراء)
741/4	نعيم بن مسعود الأشجعي
1/133, 733, 7/7871	النقشواني
1/107, 1/41, 4/07/1	نوح عليه السلام
17/1	نوفل
1/771, 377, 737, 797, 313,	النووي
7/075, 7/0911, 2071,31,	
1 . 3 1	
MIN/I	الواحدي
1/377, 777, 377, 797, 077,	والد المصنف (تقي الدين السبكي)
٠٤٣، ٣٤٣، ٨٥٣، ١٩٤، ٢/٩٩٥،	
٥٠٢، ٣٣٢، ٣٧٢، ٥٠٧، ٢٠٧، ٢٠٨،	
۸٧٨، ٤٨٨، ٣/١٢٠١، ٧٣٢١، ٢٤٢١،	
VITI, AITI, PITI, APTI, ++\$1,	
7.31, 7331, 3331	
V**/Y	يحيى بن أكثم

الأعلام	ج/ص
يحيى بن يحيى المغربي	1177/4
يزيد بن الأصم	1444/4
يعقوب (أحد القراء)	Y9Y/1
يوشع	78/1
يونس بن عبد الأعلى	V£V/Y
يونس عليه السلام	٤٨٩/١



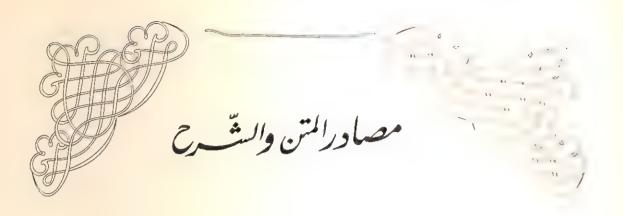
فهرس *الأزمن*ة

الصفحة	الأزمنة
Y1/1	الخميس
1\1\1\ AP\ P31\1\7\1\Y\	رمضان
۱/۹۲، ۸۹	شوال
۸۱۱ ۵۸۱۰ ۵۸۰۸/۲	يوم عاشوراء
٤٥٨ ، ١٤٥/١	يوم النحر
0VA/Y	
۱/۳۳، ۸۳۲، ۲۲ ۳	الجمعة
٥٨٠/٢	
11.1/٣	



الصفحة	الأماكن والأنهار
١٣٢٥/٣٠٨٣٩ ، ٧٠٧ ، ٢٧٠٧/٩	بدر
۹۳۷/۲، ٤٨٣/١	البصرة
477/76701/1	بغداد
1840/8	تبوك
4·A/Y	جيحون
9 • A/Y	الجيزة
1777/8	سرف
ATT/Y	سقيفه بني ساعدة
110/1	عرفة
1179/٣	قلعة
1187/8	القنطرة
٧٠٤،٦١٩/٢،٧٩/١	الكعبة
946/4 : 544/1	الكوفة
۱/۹۸، ۹۲۷/۷۳۹	المدينة المنورة

الصفحة	الأماكن والأنهار
987 (7.7/4	مكة

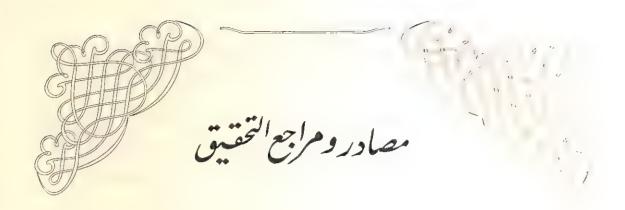


ج/ص	المتن
Y£7/1	١ ـ الأقصى القريب
۸٧٣/٢	٢ ـ البديع للساعاتي
1/187, 1/010	٣ ـ البرهان
۸۸۰/۲	٤ ـ شرح البرهان
٣٦٩/١	 التقريب للباقلاني
۸٥١/٢	٦ _ التنبيه
(\AY1, Y\0PF, 1.7, 3.7, YYY)	٧ ـ سنن الترمذي
۳۳۷، ۸۳۷، ۵۶۷، ۵۶۷، ۲۶۸، ۶۶۸،	
٥٩٨، ٨٣٩، ٩٣٩، ٩٢٩، ٣/١١١،	
7711, 0371, 7371, 7371, 7771,	
۲۷۲۱، ۸۸۲۱، ۵۸۳۱، ۱۱۶۱، ۲۵۶۱	
۱/۱۱، ۱۹۸۰ ۱۹۳۰ ۱۷۶۰ ۲/۸۸۰۰	۸ ـ سنن أبي داود
۸۱۲، ۲۲۲، ۱ ۹۲، ۵۰۷، ۸۲۷، ۹۲۷، ۱	
۹۲۷، ۹۷۷، ۱۳۸، ۱۷۸، ۹۸۸، ۱۲۹،	
7/17:1,74:1,74:1,79:1,7371)	
77713 V7 <mark>713 VV713 • A713 YA713</mark>	
۲۳۲۱ ، ۱۳۳۷ ، ۱۱۱۲	

ج/ص	المتن
V17/Y	٩ ـ الرسالة للشافعي
1707/7 ,770/7	١٠ ـ الروضة للنوري
1/07, 911, 371, 177,,	١١ ـ شرح مختصر ابن الحاجب
137, 77, 7,3, 7/3, 8/3, 703,	للسبكي
7/0.5, 775, 037, 838, 7758	
1.00:1.7.	
1/507, 17, 7.3, 7/75, 775,	١٢ ـ شرح المنهاج للسبكي
77. 77. 77. 77. 77. 77. 7071. 7071.	
1840/4	١٣ ـ الصحائف للسمرقندي
1/85, 711, 371, 431, 677, 187,	١٤ ـ الصحيحان
777, 877, 803, 873, 783, 7800,	
۰ ۲۰ ، ۲۷۰ ، ۵۸۰ ، ۲۰ ۲ ، ۲۰ ، ۷۷۲ ،	
(11, 0.4) 114, 774, 374, 074,	
٠٤٧، ٤٥٧، ٨٢٧، ٤٤٧، ٨٥٨، ٩٥٨،	
۰ ۲۸، ۸۲۸، ۷۷۸، ۱۹۸، ۷۹۸، ۲۲۹،	
٧٣٩، ١٥٩، ٣/٣٧٠١، ١٩٥٥، ١٩٣٧	
۱۱۰۰، ۱۱۰۰، ۳۰۱۱، ۱۲۱۰، ۱۲۹۸، ۱۲۹۸،	
0171, 5771, 8771, 1771, 5771,	
1071, 7071, 1271, 7871, 7.31,	
71313 2131	
1/7/1	١٥ ـ العضد
	١٦ _عوارف المعارف
180./4	للسهروردي

ج/ص	المتن
۰۸/۱	١٧ ـ الفائق للزمخشري
£ 4 9 / 1	١٨ ـ فتاوى القاضي حسين
Y9Y/1	١٩ ـ فتاوى النووي
۱/۱۱۱، ۱۱۲، ۲/۹۸۶، ۱۳۷، ۵۷۰،	۲۰ ـ سنن ابن ماجه
٤٩٨، ٤٤٩، ٣/٠٨٠١، ٩٩٠١، ٧٣٢١	
۱/۹۸۱، ۱۹۰، ۱۷۲، ۵۷۲، ۱۳۳، ۲۴۳،	٢١ ـ المحصول للرازي
۸۶۳، ۲/۲۲۸، ۲۲۸، ۵۲۸، ۳/۶۱۰،	
۱۵۰۱، ۱۱۱۶، ۲۶۲۱، ۸۷۲۱، ۲۸۲۱	
191/1	۲۲ ـ المحصل
£\£/\	٢٣ ـ المجموع للنووي
۱۷۳۲، ۱۷۶۹، ۱۸۱۰ ۱۸۳۶۱	۲٤ ـ مختصر ابن الحاجب
701/٢	٧٥ ـ المدخل لابن طلحة
۱/۱۳۱، ۲۵۰، ۱۷۲	٢٦ ـ المستصفى للغزالي
1887/٣ ، ٦٦/١	٢٧ _ معجم الطبراني
0/1	٢٨ ـ المفصل للزمخشري
\TVY/#	٢٩ ـ المقصد الأسنى للغزالي
011/1	٣٠ ـ الكشاف للزمخشري
	٣١ ـ الملخـــص والمعونــة
1197/4	للشيرازي
00A/Y	٣٢ ـ اللمع وشرحه للشيرازي
944/4	٣٣ _ المناقب للإمام أحمد
Y01/1	٣٤ ـ المنخول

المتن	ج/ص
٣٥_ منهاج البيضاوي	۱/۰۷، ۱۱۱، ۱۰۸، ۳۸۳، ۳/۸۷۲۱،
	1877
٣٦ ـ النهاية لإمام الحرمين	1/511, 107, 117
٣٧ ـ نهاية الغريب	A90/Y
٣٨ ـ تفسير الرازي	1444/4
٣٩ ـ تفسير النسفي	1898/8
-	



- ١ ـ الإبهاج شرح المنهاج لتقي الدين علي بن عمر الكافي السبكي ـ دار الكتب العلمة ـ لبنان ـ بيروت.
- ٢ ـ الأثمار الجنية في طبقات الحنفية تأليف الشيخ على القاري ـ محفوظة بمكتبة
 عارف حكمت في المدينة المنورة ٣٨٢٨ عام.
- ٣_ الإحكام في أصول الأحكام للآمدي سيف الدين أبي الحسن علي بن سيف الدين
 _ دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- ٤ الاختيار لتعليل المختار عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي تحقيق و تعليق و مراجعة الشيخ زهير عثمان الجعتير دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول للإمام محمد بن علي الشوكاني
 تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق دار بن كثير الطبعة الأولى
 ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- ٦ ـ آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ـ تحقيق
 الشيخ عبد الغني عبد الخالق ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ بيروت ـ الطبعة
 الأولى ـ ١٣٧٢هـ ١٩٥٣م.
- ٧ ـ الأذكار النووية للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ـ تحقيق محمد محيي
 الدين ـ دار الكلام الطيب ـ سورية ـ دمشق ـ الطبعة الثامنة ١٤٣٠هـ ١٩٩٩م.

- ٨- الإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني تحقيق أسعد تميم دار مؤسسة الكتاب والثقافة بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ٩ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد المالكي ـ
 مكتبة نهضة مصر _ مطبعة العجالة _ تحقيق محمد على البخاري .
- ١ أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجرزي، المتوفى سنة ٦٢ه تحقيق محمد إبراهيم النبا ومحمد أحمد عاشور.
- ١١ ـ أصول السرخسي لأبي بكر محمد بن محمد بن أحمد السرخسي _ تحقيق الدكتور
 رفيق العجم _ دار المعرفة _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- 17 _ أصول السنة للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني دار المنار _ السعودية _ الطبعة الأولى 1811ه.
- 17 _ أعلام الأخيار في فقهاء مذهب النعمان المختار _ لمولى محمود سليمان الكفوي _ مخطوطة مكتبة مصطفى عاشر أفندي في السليمانية استانبول رقم ٢٦٣.
- ١٤ ـ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين
 والمستشرقين _ تأليف خير الدين الزركلي _ دار العلم للملايين.
- 10 _ أنوار التنزيل وأسرار التأويل _ للإمام ناصر الدين أبي سعيد عبدالله الشيرازي _ مطبعة مصطفى محمد.
- 17 البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي تحقيق الدكتور عمر سليمان الأشقر دار الصفوة الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٤١٩م.
 - ونسخة بتحقيق لجنة من علماء الأزهر الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
- ١٧ البداية والنهاية للحافظ ابن كثير الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ الطبعة الثانية

- ١٩٧٤م، مكتبة المعارف ـ بيروت.
 - ١٨ _ البديع للساعاتي.
- ١٩ _ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن
 السيوطي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم الطبعة الثانية دار الفكر ١٣٦٩هـ
 ١٩٧٩ م.
- ٢٠ ـ البيان والإيضاح لفهم متن مراح الأرواح في الصرف، المتن لشمس الدين أحمد
 بن علي بن مسعود، المتوفى سنة ٧٠٠ه، تحقيق وتعليق أ.د. عبد الملك
 السعدى _ الطبعة الأولى.
- ٢١ ـ تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية الدكتور محمود فهمي حجار والدكتور فهمى أبو الفصل ـ الهيئة المصرية العامة.
- ٢٢ ـ التبصرة في أصول الفقه للشيخ أبي إسحاق الشيرازي ـ تحقيق الـدكتور محمـد
 حسن هيتو ـ دار الفكر ـ سورية ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
 - ٢٣ ـ تحرير ألفاظ التنبيه للإمام النووي ـ دار الفكر.
- ۲۲ _ تشنيف المسامع بجمع الجوامع للإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي _ دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان _ الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- ٢٥ ـ تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للقاضي ناصر الدين أبي الخير عبدالله البيضاوي ـ تحقيق محمد عبد الرحمن ـ دار إحياء التراث العربي لبنان ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- ٢٦ ـ تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) لمحمد بن محمد العمادي أبي السعود ـ دار إحياء التراث العربي _ بيروت .
- ٢٧ ـ تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير ـ دار
 الخير ـ لبنان ـ بيروت .
- ٢٨ ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي دار الكتاب العربي ـ لبنان ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م.

- ٢٩ ـ تفسير الكشاف للزمخشري ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ـ الطبعة الأخيرة ـ
 ١٩٨٥ م.
- ٣ التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر محمد بن محمد الطيب الباقلاني تحقيق الدكتور عبد الحميد بن علي أبي زيد مؤسسة الرسالة لبنان بيروت الطبعة الثانية ١٤١٨ه ١٩٩٨م.
 - ٣١ ـ التلخيص للذهبي.
- ٣٧ ـ تنقيح الفصول واختصار المحصول في الأصول _ مطبوع مع شرح التنقيح لشهاب الدين أبي العباس أحمد القرافي _ تحقيق طه عبد الرؤوف _ المكتبة الأزهرية للتراث _ الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- ٣٣ ـ تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي _ دار الفكر _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- ٣٤ _ التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني _ دار إحياء التراث العربي _ الطبعة الثالثة 181 هـ 199٣م.
- ٣٥ ـ تهذيب الراوي في شرح تقريب النواوي _ لجلال الدين السيوطي، تحقيق عرفات
 العشا ـ دار الفكر ـ لبنان ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- ٣٦ _ تفسير التحرير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد، الشهير بابن الهمام _ دار الفكر _ لبنان .
- ٣٧ _ الجواهر المضية في طبقات الحنفية للشيخ محيي الدين عبد القادر بن أبي الوف القرشي _ الطبعة الأولى _ مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية _ حيدر آباد.
- ٣٨ ـ حاشية البناني على المحلي شرح جمع الجوامع _ الطبعة الأولى _ مطبعة البابي الحلبي وأولاده ١٣٥٦هـ ١٣٣٧م.
- ٣٩ _ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لشمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي المالكي _ تحقيق محمد عبدالله شاهين _ دار الكتب العلمية _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٤١٧ه.

- ٤ حاشية السيد على التفتازاني في التوضيح.
- ٤١ ـ حاشية العطار على شرح تهذيب المنطق للإمام عبيدالله بن فضل الخبيصي ـ دار
 إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ـ مصر.
 - ٤٢ _ حاشية العطار على شرح المحلي للشيخ حسن العطار _ مطبعة مصطفى محمد.
- 27 ـ الدرر الكامنة في أعيان السنة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني _ تحقيق الشيخ عبد الوارث محمد علي _ دار الكتب العلمية _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.
- ٤٤ ـ الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي ـ تحقيق أحمد شاكر ـ طبعة مصطفى
 البابي الحلبي ـ مصر القاهرة ١٣٥٨هـ ١٩٤٠م.
- ٤٥ ـ رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي ـ تحقيق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل عبد الوهاب ـ دار عالم الكتب ـ لبنان ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩١٩هـ ١٩٩٩م.
- ٤٦ ـ روضة الطالبين للإمام يحيى بن شرف النووي ـ الطبعة الأولى ـ دار الكتب العلمية
 ـ لبنان ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
 - ٧٤ ـ روضة الناظر لابن قدامة المقدسي في أصول الفقه _ جامعة الإمام محمد بن سعود.
- ٤٨ ـ سير أعلام النبلاء للحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط _ مؤسسة الرسالة.
- ٤٩ ـ سنن الدارقطني للإمام الدارقطني _ تحقيق مجدي بن منصور الشورى _ دار الكتب
 العلمية _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٥م.
- ٥ _ السنن الكبرى للبيهقي _ تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي _ دار المعرفة _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- ١٥ ـ السيرة النبوية لابن هشام مع الروض الآنف للسهيلي لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري ـ تحقيق حمدي منصور الشورى ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

- ٢٥ ـ شرح الأصول الخمسة _ لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني _ تحقيق
 الدكتور عبد الكريم عثمان _ الطبعة الأولى _ مطبعة الاستقلال الكبرى ١٣٨٤هـ ما ١٩٦٥م.
- ٣٥ شرح السراجية للسيد الشريف بن علي محمد الجرماني مكتبة محمد صبيح
 وأولاده بمصر علق عليه عبد المثقال العبيدي .
- ٥٠ ـ شرح سنن ابن ماجه للعلامة أبي الحسين السندي الحنفي _ تحقيق الشيخ خليـل
 مأمون شيحا _ دار المعرفة _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- ٥٥ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى للعلامة أبي عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري
 ـ تحقيق محمد خير طعمة حلبي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- ٥٦ ـ شرح العقائد النسفية للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني ـ تحقيق أحمد حجازي السقا ـ الطبعة الأولى بمصر ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ٧٥ _ شرح النسفية في العقيدة الإسلامية تأليف أ. د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي _ دار الأنبار _ بغداد العراق _ الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ٥٨ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ـ تحقيق محمود
 الأرناؤوط ـ دار ابن كثير سورية ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٣٣م.
- • شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق نور الدين العتر دار الخير لبنان بيروت .
- ٦ صحيح البخاري مطبوع مع فتح الباري تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز _ مصر _ القاهرة .
- ٦١ ـ صحيح الترمذي مع تحفة الأحوذي ـ تحقيق صدقي محمد جميل العطار ـ دار
 الفكر ـ لبنان ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- 77 _ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان للحافظ أبي حاتم بن حبان البستي _ تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط _ مؤسسة الرسالة _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الثانية 1818 هـ 199٣م.

- ٦٣ ـ صحيح ابن خزيمة ـ تحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ
 لبنان ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ٦٤ ـ صحيح مسلم مع شرح الإمام النووي للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري _ تحقيق
 الشيخ خليل مأمون شيحا _ دار المعرفة _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ
 ١٩٩٥ م .
- ٦٥ ـ المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني دار الحرمين القاهرة 1810 ه.
- ٦٦ ـ الطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي.
- ٦٧ ـ طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي _ تحقيق كمال يوسف
 الحوت _ دار الكتب العلمية _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ٦٨ ـ طبقات الشافعية لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي
 ـ تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود الضمان ـ عيسى البابي الحلبي.
 - ٦٩ _ طبقات الشافعية لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي _ المكتبة العربية _ بغداد.
 - · ٧ _ طبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي _ دار الكتب العلمية _بيروت _ لبنان.
 - ٧١ ـ الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع ـ طبعة صادر ـ بيروت ـ لبنان.
- ٧٢ ـ طبقات الفقهاء لطاش كبري زاده _ الطبعة الثانية سنة ١٣٨٠هـ ١٩٦١م، نشر أحمد نيلة _ مطبعة الزهراء الحديثة بالموصل _ العراق.
- ٧٣ _ غاية الوصول لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري _ مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٦٠هـ معلام .
- ٧٤ ـ غريب الحديث لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي ـ جامعة أم القـرى ـ مكة المكرمة ـ ١٤٠٢هـ.
- ٧٥ ـ الغيث الهامع للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

- ٧٦ فتاوى النووي ترتيب علاء الدين العطار _ دار الكتب الإسلامية _ لبنان _ بيروت _
 الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- ٧٧ الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ عبدالله مصطفى المراغي تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي المكتبة الأزهرية للتراث مصر القاهرة 1819 هـ ١٩٩٦م.
- ٧٨ الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان بن ثابت _ مطبعة دار الكتب العربية الكبرى _ مصر.
- ٧٩ الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي دار المعرفة لبنان بيروت.
- ^ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للعلاقة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري الحنفي تحقيق إبراهيم محمد رمضان دار الأرقم لبنان بيروت.
- ٨١ ـ قواطع الأدلة في أصول الفقه لأبي المظفر منصور بن محمد بن محمد السمعاني تحقيق محمد حسن إسماعيل ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
 - ٨٢ ـ قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- ٨٣ كشف الأسرار عن أصول البزدوي لعلاء الدين عبد العزيز البخاري تحقيق محمد المعتصم بالله دار الكتاب العربي لبنان بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- ٨٤ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للإمام إسماعيل بن محمد العجلوني _ تحقيق الشيخ عبد العزيز الخالدي _ دار الكتب العلمية _ لبنان _ بيروت _ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- ٨٥ كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة
 دار الفكر لبنان بيروت ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ٨٦ كفاية الطالب الرباني لأبي الحسين المالكي _ تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي

- ۔ دار الفکر ۔ لبنان ۔ بیرو**ت ۱٤۱۲ھ**.
- ٨٧ ـ الكفاية في علم الدراية للحافظ أبي بكر أحمد بن على البغدادي ـ طبع دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ـ حيدر آباد ١٣٥٨ه.
- ٨٨ ـ الكوكب المنير (مختصر التحرير في أصول الفقه) للعلامة محمد بن أحمد
 المعروف بابن النجار الحنبلي ـ تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه
 جماد ـ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- ٨٩ ـ لباب النقول في أسباب النزول لجلال الدين السيوطي ضبطه وصححه أحمد
 عبد الشافي دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان.
- ٩٠ ـ لسان العرب للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي
 المصري ـ دار صادر ـ ودار بيروت ـ للطباعة والنشر ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م.
- ٩١ ـ المجموع شرح المهذب للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي ـ تحقيق
 محمود مطرحي ـ دار الفكر ـ لبنان ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- ٩٢ ـ المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ـ تحقيق أحمد شاكر ـ دار
 الأمان الجديدة ـ لبنان ـ بيروت.
- ٩٣ _ مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني _ مؤسسة التاريخ العربي _ بيروت _ لبنان .
- ٩٤ مختصر المنتهى لابن الحاجب المالكي مطبوع مع شرح العضد مكتبة الكليات
 الأزهرية مصر القاهرة ١٣٨٣هـ ١٩٧٣م.
- 90 المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية لبنان بيروت ١٤٠٠هـ ١٩٩٠م.
- ٩٦ ـ المستصفى في علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفى
 سنة ٥٠٥هـ طبعه وصححه محمد عبد السلام عبد الشافي ـ دار الكتب العلمية
 ـ بيروت ـ لبنان ١٤٠٧هـ ١٩٩٦م.

- ٩٧ _ مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل _ المطبعة الميمنية _ مصر _ القاهرة
 - ٩٨ _ مسند الإمام الشافعي _ دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان .
 - ٩٩ _ المسودة لآل تيمية _ دار الكتاب العربي _ بيروت _ لبنان .
- ١٠٠ ـ المعتمد لأبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي ـ تحقيق محمد حميد الله _ دمشق ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
 - ١٠١ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي ـ دار صادر ـ لبنان ـ بيروت.
- ۱۰۲ المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق عبد المجيد السلفي دار إحياء التراث العربي لبنان بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٤٩١م.
 - ١٠٣ _ مفتاح العلوم للسكاكي.
- ١٠٤ ـ المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي _ تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي _ الناشر: الجفان والجابي _ قبرص _ الطبعة الأولى _ ١٤٠٧هـ ١٤٨٧م.
- ١٠٥ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري مطبعة
 مصطفى البابي الحلبي مصر ١٣٠٢هـ.
- ١٠٦ المغني لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة دار الفكر بيروت لبنان ١٤١٤ هـ ١٩٩٢م، تحقيق د. عبدالله التركي ود. محمود الطحان.
- ١٠٧ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
- ۱۰۸ الملل والنحل للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني بهامش الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٣٣٥هـ ١٩٧٧م.
 - ١٠٩ مناهل العرفان لمحمد عبد العظيم الزرقاني دار الفكر.

- ١١٠ ـ المنخول من تعليقات الأصول لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ تحقيق محمد حسن هيتو ـ دار الفكر ـ دمشق ـ سورية، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- ۱۱۱ منع الموانع عن جمع الجوامع للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي تحقيق سعيد بن علي بن محمد الحميري دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان ١٤٢٠هـ ١٩٩٠م.
- 117 _ الموافقات لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى سنة ٧٠٩ه _ ضبط الأستاذ محمد بن دراز.
- ١١٣ ـ ميزان الأصول في نتائج العقول لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي _ تحقيق
 الدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م _
 مطبعة الخلود _ بغداد.
- ١١٤ ـ نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي الحنفي ـ تحقيق أحمد شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٦٦هـ ـ ١٩٩٦م.
 - ١١٥ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ـ مطبعة المدني.
- ١١٦ ـ نهاية السول في شرح منهاج الأصول إلى علم الأصول لجمال الدين عبد الرحيم
 ابن الحسن الإسنوي ـ تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل ـ دار ابن حزم.
- ١١٧ ـ الهداية للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني،
 المتوفى سنة ٩٢هـ ـ تعليق محمد عدنان درويش ـ دار الأرقم بن أبي الأرقم
 للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
 - ١١٨ _ الوافي بالوفيات للصفدي _ المعهد الألماني.
- ١١٩ وفيات الأعيان لابن خلكان أحمد بن محمد بن أبي بكر _ تحقيق محمد محيي
 الدين عبد الحميد _ مكتبة النهضة المصرية _ القاهرة.





ج/ص	الموضوع
0/1	الإهداء
٧/١	شكر وتقدير
4/1	المقدمة
10/1	* القسم الأول: الدراسة
17/1	نبذة عن مؤلف المتن
71/37	مميزات جمع الجوامع وأهميته
77/1	شروح هذا المتن
YA/1	أسلوب السبكي في متن جمع الجوامع
44/1	نبذة عن مؤلف الشرح
40/1	البدر الطالع
٤١/١	صور من نسخ المخطوط
01/1	منهجي في التحقيق
00/1	* القسم الثاني: تحقيق النص
٥٧/١	مقدمة الشارح
٥٨/١	مقدمة الماتن مع شرحها

ج/ص	الموضوع
VV/1	الكلام في المقدمات
VV/1	تعريف أصول الفقه
۱/۲۸	تعريف الفقه
9./1	تعريف الحكم وأقسامه
97/1	الحسن والقبح
1 / 1	التكليف قبل ورود الشرع
1.4/1	تحكيم المعتزلة العقل
1.4/1	تكليف الغافل والملجأ
1.9/1	تكليف المكره
114/1	تعلق التكليف بالمعدوم
117/1	أقسام خطاب التكليف
110/1	الفرق بين المكروه وخلاف الأولى
119/1	أقسام خطاب الوضع
144/1	هل الفرض هو الواجب
177/1	أسماء الطلب غير الجازم
144/1	هل يلزم الواجب بالشروع
141/1	تحديد أنواع الحكم الوضعي: السبب
140/1	الشرط
141/1	المانع
144/1	الصحة
184/1	إطلاق لفظ الإجزاء

ج/ص	الموضوع
188/1	البطلان والفساد
124/1	وصف العبادة من حيث وقت أدائها: الأداء
189/1	تحديد الوقت
10./1	القضاء
107/1	الإعادة
17./1	الرخصة والعزيمة
177/1	تعريف الدليل
171/1	حصول المسبب بعد السبب
175/1	تعريف الحد عند الأصوليين
177/1	هل الكلام النفسي خطاب وهل يتنوع
1/4/1	تعريف النظر
1/1/1	الإدراك وأنواعه
1/4/1	هل العلم ضروري أو نظري وهل يتفاوت
198/1	هل يوجد تفاوت في أفراد العلم
190/1	الجهل والسهو والذهول
144/1	مسألة الحسن والقبيح
۲۰۰/۱	مسألة المراد بجائز الترك
۲۰۳/۱	هل المندوب مأمور به
Y.0/1	هل المندوب والمباح مكلف بهما
Y•V/1	أحكام خاصة بالإباحة
Y11/1	نسخ الوجوب عن الفعل

ج/ص	الموضوع
117/1	مسألة الواجب المخير
Y1A/1	النهي عن واحد مبهم من أشياء
**1/1	مسألة فرض الكفاية والعين
YYA/1	سنة الكفاية
24./1	مسألة تعيين وقت أداء العقل
17771	مسألة ما لا يتم الواجب به واجب
Y £ 1 / 1	مسألة الأمر بشيء هل يتناول المكروه منه
Y £ £ / \	الأمر بشيء له جهتان
7 £ 9/1	الساقط على جريح
Y07/1	مسألة التكليف بالمحال
1/907	مسألة تكليف الكافر بالفروع
775/1	مسألة التكاليف في الأفعال فقط
Y77/1	وقت توجه الأمر إلى المكلف
779/1	مسألة التكليف مع علم الآمر والمأمور بانتفاء شرط وقوع المأمور بــه
204/1	خاتمة: تعليق الحكم بأوامر مرتبة
444/1	 الكتاب الأول: في الكتاب ومباحث الأقوال
YA £ / 1	ما هو من القرآن وما هو ليس منه
797/1	القراءة الشاذة وأحكامها
147/1	كل ما في القران له معنى
٣٠٠/١	مدلولات الألفاظ: المنطوق والمفهوم
٣٠٢/١	أقسام دلالة اللفظ على معناه

	<u> </u>
ج/ص	الموضوع
٣٠٣/١	أنواع الدلالة اللفظية الوضعية
4.0/1	المنطوق وأقسامه
4.0/1	دلالة الاقتضاء
۳۰۷/۱	دلالة الإشارة
۳۰۸/۱	المفهوم وأقسامه: مفهوم الموافقة
٣١٤/١	مفهوم المخالفة
410/1	شروط الاحتجاج بمفهوم المخالفة
*** /1	الأدوات التي يحصل بها مفهـوم المخالفـة
*** /1	الصفة
441/1	العلة والظرف والحال والعدد
* ***/	الشرط والغاية والحصر
417/1	مراتب مفاهيم المخالفة
444/1	مسألة حجية مفهوم المخالفة
441/1	مفهوم اللقب
** **/1	مسألة التفاضل بين أدوات مفهوم المخالفة
484/1	مسألة الخلاف في إنما وأنما هل يفيدان الحصر
484/1	مسألة فائدة وضع الألفاظ للمعاني ودلالتها عليها
T0Y/1	أقسام معاني الألفاظ
40 £/1	معنى الوضع
٣٦٠/١	المحكم والمتشابه
٣٦٣/1	مسألة هل اللغات توقيفية أو اجتهادية

ج/ص	الموضوع
*7 \/1	مسألة هل تثبت اللغة قياساً
***/1	مسألة نسبة الألفاظ إلى المعاني عقلاً
**///	أنواع الكلي من حيث أفراده
٣٧٣/١	أنواع الكلي من حيث معانيه
TV7/1	أنواع الجزئي
٣٨١/١	مسألة تحديد معنى الاشتقاق
44./1	شروط الاشتقاق
447/1	مسألة وجود الترادف في الكـــلام
٤٠١/١	مسألة وقوع اللفظ المشترك في الكلام
٤٠٥/١	مسألة إطلاق المشترك على معنييه معــاً
٤١٠/١	إطلاق اللفظ على معنييه الحقيقي والمجازي
1/4/3	مسألة الحقيقة والمجاز: الحقيقة
٤١٧/١	تفسير كلمة شرعي
٤١٨/١	المجاز
277/1	المجاز واقع في الكلام
£Y £ / 1	أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز
£47/1	أولوية حمل اللفظ
1/573	علاقات المجاز بالحقيقة في المجاز المرسل
٤٤٠/١	المجاز في الإسناد
£ £ £ / 1	لا يأتي المجاز في الأعلام
227/1	وسائل معرفة المجاز

الموضوع
هل المجاز سماعي أو قياسي
مسألة في المعرّب
مسألة أقسام اللفظ المستعمل
ترتيب حمل اللفظ
أولوية حمل اللفظ
مسألة في الكناية والتعريض
مبحث معاني الحروف: إذن
إن وأو
اي
أيّ
إذ
إذا
الباء
بل
بيد
ثم
حتى
رب
على
الفاء العاطفة
في

ج/ص	الموضوع
٤٨٥/١	كي وكل
1/7/3	اللام
٤٨٨/١	لولا
٤٨٩/١	لولو
199/1	لن لن
0.1/1	Lo
0.4/1	مِن
0.5/1	مَن
0.7/1	هل
0.9/1	الواو الواو
040/4	مبحث الأمر
079/7	تعريف الأمر
044/1	الأمر غير الإرادة
045/4	مسألة هل للنفسي صيغة أمر حقيقية
٥٣٦/٢	معاني صيغة افعل
011/7	أي المعاني هي حقيقة فيه
0 2 7 / Y	اعتقاد الوجوب بالصيغة
0 2 V / Y	الأمر بعد الحضر
0 2 9 / Y	ورود النهي بعد الوجوب
001/4	مسألة هل يدل الأمر على التكرار
000/4	هل يدل الأمر على الفور

ج/ص	الموضوع
00V/Y	مسألة هل الأمر بأداء الواجب أمر بقضائه
009/4	الإجزاء للفعل
۲/۰۲٥	الأمر بأمر الغير
۵٦٢/٢	الآمر يدخل مع من أمرهم
7/370	مسألة الأمر بالشيء نهي عن ضده
۲/۸۶۵	النهي عن الشيء أمر بضده
٥٧٠/٢	مسألة الأمر إذا تكرر
٥٧٢/٢	مبحث النهي
٥٧٤/٢	معاني صيغة النهي
٥٧٦/٢	تكرار النهي
0V£/Y	هل النهي يقتضي الفساد
۲/۶۸۵	مبحث العام
0A9/Y	عموم المجاز
097/7	العموم من أوصاف الألفاظ
090/4	نوع دلالة العام على معناه
٥٩٨/٢	قوة دلالة العام على أفراده
۲۰۰/۲	مسألة في صيغ العموم
7 · 4 / Y	كيف يعرف عموم الكلمة
711/7	أمور مختلف في عمومها
717/7	أقل الجمع
7/1/1	خطاب النبي ﷺ لا يتناول الأمة

ج/ص	الموضوع
7///	التخصيص
771/7	دلالة العام المخصوص والمراد به الخصوص
744/4	دلالة العام على الباقي بعد التخصيص
777/7	حجية العام المخصص
78./4	الأخذ بالعام في عصر النبي ينطخ
754/4	أنواع المخصص أنواع المخصص
788/7	وجوب اتصال الاسـتثناء
754/4	الاستثناء المنقطع
789/4	الاستثناء من العدد
701/4	ما لا يجـوز اسـتثناۋه
708/7	المستثنى داخل في الحكم أو خارج منه
707/7	تعدد الاستثناءات
701/4	الاستثناء بعد عدة جمل
771/4	الاستثناءات بعد مفردات
777/7	القران في اللفظ
778/4	الشرط الشرط
777/4	أقسام الشرط
779/4	الصفة
7/1/7	الغاية
7/4/1	بدل البعض من الكل
7/3/7	التخصيص المنفصل

ج/ص	الموضوع
7/1/7	التخصيص بالشرعية
7/7/7	تخصيص الكتاب بالكتاب
7///	تخصيص السنة بالسنة
7///٢	تخصيص السنة بالكتاب
7/4/7	تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة
7/4/7	التخصيص بخبر الواحد
۲۸۲/۲	التخصيص بالقياس
7///	التخصيص بالفحوى
۲۸۸/۲	التخصيص بمفهوم المخالفة
79./7	التخصيص بفعل النبي ﷺ
791/4	أمور الأصح أنها لا تخصص
741/7	عطف العام على الخاص وبالعكس
797/7	رجوع الضمير إلى البعض
794/4	التخصيص بمذهب الراوي
798/4	ذكر بعض أفراد العام
797/7	التخصيص بالعادة
799/	هل فعل النبي ﷺ يدل على العموم
V+1/Y	مسألة الجواب يتبع السؤال
V·٣/Y	العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
V+0/Y	ما نزل أو قيل بسببها قطعية الدخول في العام
٧١٠/٢	مسألة الخاص بعد العام نسخ له

ج/ص	الموضوع
V17/Y	المطلق والمقيد
V1A/Y	مسألة المطلق والمقيد كالعام والخاص
V1A/Y	أنواع حمل المطلق على المقيد
VY0/Y	الظاهر والمىۋول
VYV/Y	نصوص تأويلها بعيد
٧٣٦/٢	مبحث المجمل
VTV/Y	نصوص مختلف في إجمالها
V£1/Y	ألفاظ فيها إجمال
V £ £ / Y	وقوع المجمل في الكتاب والسنة
Y £ A / Y	مبحث البيان
V01/Y	مسألة تأخير البيان
V0A/Y	مبحث النسخ
V09/Y	لا نسخ بالعقل ولا بالإجماع
V1./Y	أنواع النسخ
V7•/Y	النسخ للتلاوة والحكم أو أحدهما
V74/Y	نسخ الفعل قبل التمكن من فعله
V71/Y	أنواع الناسخ
V7£/Y	نسخ القرآن والسنة بالقرآن
V70/Y	نسخ القرآن بالسنة متواترة أو آحاداً
Y\\FV	نسخ السنة بالسنة
VV•/Y	النسخ بالقياس

ج/ص	الموضوع
VVY/Y	نسخ فحوى الخطاب والنسخ به
٧٧٧/٢	نسخ مفهوم المخالفة
VV9/Y	نسخ الإنشاء
٧٨٢/٢	نسخ الأخبار
٧٨٥/٢	النسخ بالبدل وغيره
YAV/ Y	مسألة مشروعية النسخ
V4+/Y	نسخ جميع التكاليف
V9T/Y	هل الزيادة على النص أو النقص منه نسخ
V90/Y	النقص من المنصوص عليه
V47/Y	مسألة معرفة الناسخ من المنسوخ
V9V/Y	علامات لا تدل على الناسخ
۸۰۱/۲	 الكتاب الثاني: في السنة
۸۰۱/۲	عصمة الأنبياء
۸۰۳/۲	فعل النبي عَلَيْ الجبلي
۸۰٤/٢	فعله ﷺ غير الجبلي ما هو حكمه
۸۰۸/۲	تعارض قوله ﷺ مع فعله
۸۱۳/۲	الكلام في الأخبار
۸۱٥/٢	هل الكلام حقيقة في النفسي أو اللساني
۸۱۷/۲	أنواع الكلام
A19/Y	تعريف الإنشاء والخبر
AY 1 / Y	الخلاف في تعريف الصادق والكاذب

ج/ص	الموضوع
AY £ / Y	مدلول الخبر
AYA/Y	مسألة الخبر يقطع بصدقه أو كذبه لأمـر خـارج
AT1/Y	أسباب الوضع
ATE/Y	أنواع الخبر من حيث نسبته إلى قائله
7/577	علامة المتواتر وعدد رواته
۸٤٠/٢	نوع العلم بالمتواتر
A £ £ / Y	علامات لا تدل على صدق الخبر
\{\/	علامات تدل على صدق الخبر
101/4	خبر الواحد يفيد الظن
104/4	مسألة درجة خبر الواحـد
100/Y	مسألة وجوب العمل بالآحـاد
۸٦٣/٢	مسألة إذا كذَّب الأصل الفرع
7\77/	زيادة العدل مقبولة
۸٧٠/٢	الحذف من الخبر
AVY/Y	الحمل على المتنافيين
AVO/Y	مسألة من لا تقبل روايته ومن تقبل
AVA/Y	شروط الراوي
۸۸٣/٢	تحديد الكبيرة
AA0/Y	نماذج من الكبائر
A99/Y	مسألة الفرق بين الروايـة و الشـهادة
9.7/7	كيف يثبت الجرح والتعديل

	الموضوع
ج/ص	الترجيح بين الجرح والتعديل
4.0/4	علامات التعديل
477/7	مسألة تعريف الصحابي
4.4/Y	ادعاء الصحبة
914/4	عدالة الصحابة
411/4	مسألة الحديث المرسل
417/7	مائة تتا المرسل
441/4	مسألة نقل الحديث بالمعنى
445/4	مسألة الاحتجاج بإسناد الصحابي
444/4	خاتمة في تحمل الرواية من الشيخ
94./1	ألفاظ الرواية
944/1	* الكتاب الثالث: في الاجماع
944/1	تعريفه ومحترزات التعريف
981/4	شرط انقراض العصر
988/4	إجماع الأمم السابقة
910/4	مستند الإجماع القياس
4 2 4 / 4	اتفاقهم بعد اختلافهم
40./4	التمسك بأقل ما قيل
907/7	الإجماع السكوتي
471/4	مستند الإجماع
977/7	مسألة هل يمكن وقوع الإجماع
474/4	أدلة مشروعية الإجماع

ج/ص	الموضوع
970/4	خرق الإجماع
9777	خرق الإجماع بإجماع مغاير
944/4	قوة الإجماع استدلالاً
940/4	خاتمة: حكم منكر المجمع عليه
994/4	الكتاب الرابع: في القياس
998/8	القياس حجة في الأمور الدنيوية
990/8	حجية القياس في الشرعيات
1 £/٣	حجية القياس
۱۰۰۸/۳	أركان القياس
19/٣	الركن الأول وشروطه (الأصل)
1 - 17/7	الركن الثاني وشروطه (حكم الأصل)
1.70/4	مركب الأصل والوصف
1.44/4	الركن الثالث وشروطه (الفرع)
1.7./7	درجة القياس في القوة
1.47/4	المعارضة في الفرعا
1 • £ ٣ / ٣	الركن الرابع وشروطه (العلة)
1.20/4	دلالة العلة على المعلول
1. 27/4	ضوابط العلة وأنواعها
1.04/4	شروط العلة لصلاحيتها لإلحاق الفرع بالأصل
1.01/4	التعليل بما خفيت حكمته
1 • 7 • /٣	التعليل بالعلة القاصرة

ا۱۰۶۵/۳ التعليل باللقب ادمور لا تشترط للإلحاق ۱۰۷۰/۳ امور لا تشترط للإلحاق ۱۰۸۵/۳ امور لا تشترط للإلحاق ۱۰۸۵/۳ دفع المستدل لعلة المعارض تعدد الوضع ۱۰۹۰/۳ ۱۰۹۰/۳ مسالك العلة: الإجماع ۱۰۹۰/۳ النص ۱۰۹۰/۳ السبر والتقسيم ۱۱۰٤/۳ السبر والتقسيم ۱۱۰۶/۳ المناسبة والإنجالة وتخريج المناط ۱۱۱۰/۳ االمناسب من حيث حصول الحكم له ۱۱۲۰/۳ الحاجي والتحسيني ۱۱۲۰/۳ المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً ۱۱۲۲/۳ المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المناسب وأقسامه المؤثر والملائم	ج/ص	الموضوع
	1.75/4	التعليل باللقب
أمور لا تشترط للإلحاق ١٠٨٥/٣ دفع المستدل لعلة المعارض تعدد الوضع تعدد الوضع ١٠٩٠/٣ مسالك العلة: الإجماع ١٠٩٥/٣ النص ١٠٩٥/٣ النص ١٠٩٠/٣ الإيماء ١٠٤/٣ السبر والتقسيم ١١٠٤/٣ المناسبة والإخالة وتخريج المناط ١١١٠/٣ المناسب من حيث حصول الحكم له ١١٢٠/٣ الحاجي والتحسيني ١١٢٠/٣ المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً ١١٢٤/٣ المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المناسب وأقسامه المؤثر والملائم	1.70/4	التعليل بعلتين لحكم واحد
دفع المستدل لعلّة المعارض تعدد الوضع تعدد الوضع المهارث المهارث المهارث المهارث المهارث المهارث المهارث المهارث المهارث النص المهارث النص المهارث المهارئ المهارئ المهارث المهارث المهارث المهارث المهارث المهارث المهارث الم	1.4./4	حصول حكمين بعلة واحدة
تعدد الوضع مسالك العلة: الإجماع الايماء الايماء الايماء الايماء الايماء السبر والتقسيم السبر والتقسيم السبر والتقسيم المناسبة والإخالة وتخريج المناط تعريف المناسب من حيث حصول الحكم له المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب وأقسامه المؤثر والملائم	1.81/4	أمور لا تشترط للإلحاق
مسالك العلة: الإجماع	1.10/4	دفع المستدل لعلّة المعارض
النص النص الريماء الريماء الريماء السبر والتقسيم السبر والتقسيم السبر والتقسيم السبر والتقسيم السبر والتقسيم طرق إبطال الوصف المناسبة والإخالة وتخريج المناط المناسب والمناسب من حيث حصول الحكم له المناسب من حيث حصول الحكم له المناسب من حيث المتابرة وجوداً وعدماً المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب وأقسامه المؤثر والملائم ال	1.9./٣	تعدد الوضع
الإيماء الديماء السبر والتقسيم ا١٠٨/٣ طرق إبطال الوصف ا١١٠/٣ المناسبة والإخالة وتخريج المناط ا١١٤/٣ تعريف المناسب العريف أقسام المناسب من حيث حصول الحكم له ا١٢٠/٣ الحاجي والتحسيني الاحاجاء أقسام المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً ا١٢٢/٣ المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المناسب وأقسامه المؤثر والملائم	1.90/4	مسالك العلة: الإجماع
السبر والتقسيم طرق إبطال الوصف طرق إبطال الوصف المناسبة والإخالة وتخريج المناط المناسبة والإخالة وتخريج المناط المناسب تعريف المناسب من حيث حصول الحكم له المناسب من حيث حصول الحكم له المناسب المناسب من حيث عبد العبد الحاجي والتحسيني الحاجي والتحسيني التعام المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المناسب وأقسام المؤثر والملائم المؤثر والملائم المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المناسب وأقسام المؤثر والملائم المناسب والمؤلم وال	1.90/4	النص
طرق إبطال الوصف المناسبة والإخالة وتخريج المناط المناسبة والإخالة وتخريج المناط المناسب عن حيث حصول الحكم له المناسب عن حيث حصول الحكم له المناسب عن حيث المناسب عن حيث المناسب عن حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب عن حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المؤثر والملائم المؤثر والملائم المؤثر والملائم المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المؤلم المؤلم المؤلم المؤل	1.41/4	الإيماء
المناسبة والإخالة وتخريج المناط تعريف المناسب عن حيث حصول الحكم له المناسب من حيث حصول الحكم له المناسب من حيث حصول الحكم له الضروري الحاجي والتحسيني الحاجي والتحسيني الحاجي والتحسيني المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب وأقسام المؤثر والملائم المناسب وأقسامه المؤثر والملائم	11.5/4	السبر والتقسيم
تعريف المناسب من حيث حصول الحكم له العرب	۱۱۰۸/۳	طرق إبطال الوصف
أقسام المناسب من حيث حصول الحكم له المناسب من حيث حصول الحكم له المناسب من حيث العجارة وعدماً المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب وأقسام المؤثر والملائم والملائم المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المؤلم المؤ	111./٣	المناسبة والإخالة وتخريج المناط
الضروري التحسيني والتحسيني والتحسيني والتحسيني أقسام المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب وأقسامه المؤثر والملائم	1112/4	تعريف المناسب
الحاجي والتحسيني والتحسيني أقسام المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب وأقسامه المؤثر والملائم	117./٣	أقسام المناسب من حيث حصول الحكم له
أقسام المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المناسب وأقسامه المؤثر والملائم	117./٣	الضروري
أقسام المناسب من حيث اعتباره وجوداً وعدماً المناسب وأقسامه المؤثر والملائم المناسب وأقسامه المؤثر والملائم	1171/	الحاجي والتحسيني
المناسب وأقسامه المؤثر والملائم	1177/7	_
عدم اعتبار المناسب لإلغائهلإلغائه	1177/4	1.152
المصالح المرسلة	1177/4	
مسألة انخرام المناسبة	114./4	مسألة انخرام المناسبة

ج/ص	الموضوع
1171/7	الشبه
1141/4	الطردا
1140/4	تنقيح المناط
1147/4	إلغاء الفارق
118./٣	خاتمة: نفي مسلكين ضعيفين
1127/4	القوادح: تخلف الحكم عن العلة
1107/4	الكسر
117./٣	عدم العكس
1178/8	عدم التأثير في الوصف
1178/4	عدم التأثير في الأصل
1178/4	عدم التأثير في الحكم
1170/4	عدم التأثير في الفرع
114./٣	القلب
1174/4	أقسام القلب
1177/4	القول بالموجب
111.74	القدح في المناسبة
1174/4	الفرقالفرق
1144/4	فساد الوضع
1141/4	فساد الاعتبار
1192/4	منع عليّة الوصف
1791/	المنوع المتوالية

ج/ص	الموضوع
17.7/4	اختلاف الضابط في الأصل والفرع
۱۲۰۸/۳	التقسيم
۱۲۱۰/۳	المنع لا يأتي على النقول
1712/7	خاتمة: حجية القياس وأنواعه
1717/4	أنواع القياس: الجلي والخفي
۱۲۱۸/۳	قياس العلة والدلالة
۱۲۲۰/۳	القياس في معنى الأصل
۱۲۲۳/۳	 الكتاب الخامس: في الاستدلال
۱۲۲۳/۳	القياس المنطقي
1775/4	قياس العكس
۱۲۲۷/۳	مسألة الاستقراء وأنواعه
۱۲۲۸/۳	مسألة في الاستصحاب
1747/4	الاستصحاب المقلوب
1777/7	مسألة مطالبة النافي بالدليل
1445/4	بأي الآراء يؤخذ عند الخلاف
1440/4	مسألة هل النبي محمد ﷺ كان ملزماً بشريعة قبل البعثة
1447/4	مسألة حكم الأشياء قبل الشرع
1444/4	مسألة حجية الاستحسان
1757/4	مسألة حجية قول الصحابي
1784/4	مسألة حجية الإلهام
1789/8	خاتمة في بعض القواعد الفقهية

ج/ص	الموضوع
1707/7	 الكتاب السادس في: التعادل والتراجح
1707/4	التعادل
1701/4	التعارض بين قولي المجتهد الواحد
1775/4	الترجيح
1770/4	وسائل الترجيح
1770/4	الترجيح بكثرة الأدلة
1779/4	مسألة الترجيح بحسب حال الـرواة
1771/4	الترجيح بحسب المروي
1777/4	الترجيح بحسب هيئة الرواية
1777/4	الترجيح بحسب الأفضلية الترجيح بحسب الأفضلية
1775/4	الترجيح بحسب الزمنالترجيح بحسب الزمن
۱۲۷٦/۳	الترجيح بعدم الالتباس
۱۲۷۸/۳	الترجيح بموجب قوة النقل
۱۲۸۰/۳	الترجيح بحسب لفظ المروي
۱۲۸٤/٣	الترجيح بأدوات العموم
۱۲۸٦/۳	الترجيح بدلالة الألفاظ
۱۲۸۸/۳	الترجيح بحسب مدلول اللفظ
1797/4	الترجيح بحسب أمور خارجية
1790/8	مرجحات في غير النصوص
140/4	ترجيح الإجماع
1440/4	ترجيح القياس

ج/ص	الموضوع
1799/4	الترجيح بين العلل
14.4/4	الترجيح بحسب قوة العلة
۱۳۰۷/۳	الترجيح بالتعاريف والحدود
1414/4	 الكتاب السابع: في الاجتهاد
1414/4	تعريف المجتهد والفقيه
1410/4	شروط المجتهد المطلق
۱۳۲۲/۳	مجتهد المذهب والفتيا
1445/4	تجزؤ الاجتهاد
١٣٢٥/٣	هل يجوز الاجتهاد للنبي ﷺ وهمل وقع
۱۳۲۷/۳	هل وقع اجتهاد لغيره ﷺ في عصره
1449/4	مسألة هل كل مجتهد مصيب
1444/4	مسألة الاجتهاد الثاني لا ينقض حكم الأول
1440/4	مسألة تفويض الله نبياً أو عالماً أن يحكم
1887/8	أمر مع التخيير بالفعل
1447/4	مسألة مشروعية التقليـد ومباحثـه
1481/4	مسألة تجديد الاجتهاد في نظير المسألة
1484/4	مسألة تقليد المجتهد المفضول
1450/4	تقليد المجتهد الميت
1484/4	المؤهل للاستفتاء
184/8	مسألة القادر على الترجيح يفتي بمذهب اعتقده
1801/8	خلو الزمان عن مجتهد

ج/ص	الموضوع
1404/4	رجوع العامي عن قول المجتهد بعد عمله به
1400/4	الالتزام بمذهب معين والخروج عنه
1401/4	تتبع الرّحض
121/2	مباحث في أصول الدين: مسألة التقليد في أصول الدين
1470/4	الاعتقاد بحدوث العالم
1417/4	صفات الله تعالى
1419/4	الإيمان بالقدر
141/4	صفات الأفعال
1444/4	الصفات الخبرية من التفويض والتأويل
1400/4	القرآن غير مخلوق
1444/4	الثواب والعقاب بمشيئته
1441/4	رؤية الله تعالى
1440/4	ما في أم الكتاب لا يتغير
1444/4	الفرق بين الرضا والإرادة
۱۳۸۸/۳	الرزق والهداية بيد الله
144./4	شرح مفردات عقدية
1444/4	إرسال الرسل ومعجزاتهم
1448/4	المعجزة
1440/4	الإيمان والإسلام والإحسان
1447/4	مرتكب الكبيرة ليس كافراً
18/٣	الشفاعة

ج/ص	الموضوع
18.4/4	الأجل والموت
18.8/	حقيقة الروح
18.7/	كرمات الأولياء
15.4/4	عدم التسرع في التكفير
181./٣	الخروج على السلطان
1811/4	أحوال الآخرة ابتداء من عالم البرزخ
1510/4	نصب الإمام العام
1814/8	الموقف من سلف الأمة
1848/4	أمور فلسفية لا تقدح في العقيدة
1848/4	وجود الشيء عينه
1840/4	المعدوم ليس بشيء
1840/4	الاسم عين المسمى
1277/8	أسماء الله تعالى توقيفيـة
1577/4	
1877/4	
1547/4	الجوهر الفرد
1579/4	عدم ثبوت الحال
154./4	المقولات العشرة
1887/4	العرض لا يقوم بالعرض
1547/4	العرض لا يبقى زمانين
1544/4	المثلين لا يجتمعان

ج/ص	الموضوع
120/4	أحد طرفي الممكن ليس أولى به
1547/4	الممكن الباقي محتاج إلى سبب
1849/4	تعريف المكان
188./	الخلاء الموهوم
1221/4	تعريف الزمان
1887/4	تداخل الأجسام
1887/4	خلو الجوهر من العرض
1887/4	الجوهر غير مركب من الأعراض
1887/4	المعلول يقارن علته زماناً
1888/4	اللَّذة
1220/4	ما يتصوره العقل إما واحب أو ممتنع أو ممكن
1887/4	خاتمة فيما يذكر من مبادئ التصوف
1887/4	أول الواجبات: المعرفة
1884/4	صفة ذو النفس الأبية
1 2 2 4 / 4	من عرف ربه تصور تبعیده
1884/4	دنيء الهمة لا يبالي
1889/4	الخاطر
1201/4	حديث النفس
1804/4	محاربة النفس
1201/4	عرض النفس على التوبة
1200/4	الورع في المشكوك فيه

ج/ص	الموضوع
1200/4	العبد كاسب والله خالق
1507/4	قدرة العبد لا تصلح للضِّدُّين
1204/4	العجز صفة وجودية
1801/4	التوكل خير أو الاكتساب
1809/4	وساوس الشيطان بالكسب والتوكل
1571/4	الانتهاء من تأليف المتن مع التوصيات
1577/4	الانتهاء من التحقيق
-	الفهارس العامة
1879/4	فهرس الآيات القرآنية
1849/4	فهرس الأحاديث والآثار
1599/4	فهرس الأشعار
10.1/4	
	فهرس الفرق والمذاهب والأديان
10.0/4	فهرس الأعلام ما عدا رواة الأحاديث
1011/4	فهرس الأزمنة
1044/4	فهرس الأماكن والأنهار
1070/4	مصادر المتن والشرح
1079/4	مصادر ومراجع التحقيق
1081/4	فهرس الموضوعات